



167
Amca 2. H. 56

كتاب البيوع، كتاب الشفعة، كتاب الإحارات، كتاب الرهن، كتاب القسمة،
كتاب بدء القاضي، كتاب الحجر، كتاب المآزون، كتاب الأكرام، كتاب الدعوي

كتاب القرآن، كتاب الشهادات، كتاب الوكالة، كتاب النكاح، كتاب الحوالة

كتاب الصلح ١١٠، كتاب البشارة ١١٤، كتاب الوعدة ١١٤، كتاب الميثاق ١١٤، كتاب الميثاق ١١٤، كتاب الميثاق ١١٤

كتاب الآتي، كتاب المغتود، كتاب الخبي، كتاب الوقف، كتاب الهبة،

كتاب العمارة، كتاب الغصب، كتاب احياء الموات، كتاب الشرب

كتاب الزراعة، كتاب المسافات، كتاب التكاثر، كتاب الرضاع، كتاب الطلاق

كتاب العقق، كتاب الكاتب، كتاب الولاء، كتاب الإيمان، كتاب الجند، كتاب

الاشربة، كتاب النقة، كتاب السير، كتاب الكواخبة، كتاب الصيد، كتاب

الزجاج، كتاب الاغصان، كتاب الجنائات، كتاب الريات، كتاب الوصايا

۱۱ کتاب الغرایض

104

17V

کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي شرع لنا ديننا قوماً. وهذا نال اليه صراطاً مستقيماً. وجعلنا من اهله تعالى وتعالى محمد بن عبد الله
 ربه وافضل. وعزاه عظمته وتوكله. واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة استند بها
 وفورقه. واستبهر بها وفود كومه. واشهد ان محمداً عبده ورسوله. الذي جمع بعثه شمل الحق
 بعد نوره. وقمع برسالته حر الباطل بعد تطرقه. صلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعهم الذين سلكوا
 سنن سننه وصوابه. وبعد فقلت جمعت في عنفوان شبابه مختصراً في الفقه لبعض المستدين من اصحابه
 ورتبه المختار لفتوى اخترت فيه قول الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله عليه اذ كان هو الاول والاخر
 فلما داولته ابي العلاء واشتغل ببعض الفقهاء طلبوا مني ان اشرحه شرحاً اشر فيه الى علل مسائله ومعانيها
 واثبت موارثها وابنه على ما بينها. واذا كرهت ما يحتاج اليها. ويعتمد في النقل عليها وانقل فيه ما بين اصحابنا
 من الخلاف واعلله موجزاً موجهاً فيما لا انصاف فاستخرت الله سبحانه وتعالى وفوضت امره اليه. وشرعت
 فيه مستتاباً ومتوكلاً عليه. وسيتخذ الاختيار لتعليل المختار. وزدت فيه من المسائل ما لم يرد في البلوك
 ومن الروايات ما يحتاج اليه في الفتوى. ينقلها المتبدي. ولا يستغنى عنها التتميم. والله سبحانه
 وتعالى السالك بوقته للاهتمام والاحاطة ببرزخ الغفرة والامانة. انه قد روي عن ذلك جدير الاجابة وهو
 حنيفة بن ابي ابي القاسم
كتاب الطهارة
 وهي في الفقه مطلق النظافة. وفي الشرع
 النظافة عن النجاسات والوضوء في الفقه من الوضوء وهو الحسن وفي الشرع الغسل والتمسك بالاصابة
 وتب وضوء الوضوء ارادة الصلوة لقوله تعالى اذ قم الى الصلوة فاغسلوا. قال ابن عباس غسوها
 معناه اذا اردتم القيام الى الصلوة وانتم محدثون وفرض غسل الوجه وغسل اليدين مع المرفقين ومسح
 الرأس وغسل الرجلين مع الكعبين. بالتمسك بالوجه ما يواجبه وهو من قصاص الشعر الى اسفل الزنق
 طلاء ما بين شحمة الاذن عراً وسقط غسل اطراف العينين لما فيه من المشقة وخفي الضرر به وبه تنقسط الطهارة
 ويجعل ما بين العذار والاذن لان من الوجه خلا فلا يوجب بعد نبات اللحية لسقوط ما تحت العذار
 وهو ارضيه قلنا سقط ذلك للحال ولا حائل هنا. وقال زفر لا يدخل المرفقان والكعبان في الغسل لان
 للغاية قلنا ويشمل معنى مع. قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم فتكون محجلة وقد وردت
 السنة مفسرة لها فقد صح انه صلى الله عليه وسلم اذ اراد الماء على مرفقه وراى رجلاً توشا ولم يوصل الماء
 اليه كعبه فقال ويل للاعقاب من النار وامر بغيرها وكذا الآية محجلة في مسح الرأس تحت اداة المسح
 قال مالك تحت اداة ما تناوله اسم المسح كما قال الشافعي وتحت اداة بعضه كما عليه اصحابنا جميعاً

هذا المختار لفتوى اخترت فيه قول الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله عليه اذ كان هو الاول والاخر

وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم. توشا فمسح بناصيته فكان بياناً للآية وحجة عليها
 والمختار في مقدار الناصية ما ذكر في الكتاب وهو الزرع ولا يزيد عليه مرة واحدة لان بالكثر ان يصير غسلاً
 والمأمور به المسح **قال** وسنن الوضوء غسل اليدين الى الرسغين ثلثاً قبل ادخالهما في الماء الى استيقظ
 نومه لمحدث السقط ثم قبل ان كان الائمة صغيراً يرفعه بين اليدين فضبعه اليه في ثوبه فينفض
 على اليسرى ليقع البداية التي كما هو السنة وان كان لائمة كبيراً يدخل اصابع يده اليسرى مضومة دون الكف
 ويأخذ الماء فيغسل يديه لوقوع النجاسة بذلك ولا يكفي بدون ذلك في العادة **قال** وسنة الله تعالى
 في ابتداء الوضوء ان يمسح على يديه وسلم عليه. وقال عليه السلام من توشا ودكر اسم الله كان طهور الجميع
 بذه ومن توشا ولم يذكر اسم الله كان طهوراً لما اصاب الماء **قال** والسواك لا يركب عليه وسلم
 واطمئنه عليه. وقال مضاعف خليلي جبرائيل صلوات الله عليه بالسواك قالوا والاصح انه مستحب **قال**
 والمضمضة والاستنشاق ثلثاً ثلثاً يأخذ لكل مرة ماء جديراً الواظية صلى الله عليه وسلم على ذلك كذلك
قال ومسح جميع الرأس والأذنين بماء واحد لما روي انه صلى الله عليه وسلم توشا ومسح جميع رأسه
 وقد تقدم انه مسح بناصيته فيكون وضوءاً ويكون مسحاً لجميع سنة. وقال عليه السلام الاذان من الرأس
 والاذن بيان الحكم **قال** وتحليل اللحية لما روي انه صلى الله عليه وسلم. كان اذا توشا شبك اصابعه
 لحية كانه انسان الكشط وقيل هو سنة عند ابي يوسف جائز عند هلال ان السنة اكمال الفرض في محله وبأ
 اللحية لم يبق محلاً للفرض **قال** وتحليل الاصابع لانه اكمال الفرض في محله ولقوله عليه السلام خلوا
 اصابعكم قبل ان تخللها ناصيتكم **قال** وثلاث غسل فاكواحد فرض. والثانية سنة والثالثة
 دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة اكمال السنة واصله الحديث المشهور انه عليه السلام
 توشا ثلثاً ثلثاً وقال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي وما روي ان عثمان رضي الله عنه توشا بالماء
 فغسل وجهه ثلثاً وذيته ثلثاً ومسح برأسه مرة واحدة وغسل رجله ثلثاً وقال هكذا توشا رسول الله
 عليه السلام **قال** ويستحب في الوضوء الكنية والتزيين قربة ويخرج عن عهد الفرض بالاجماع وكذا
 يستحب الموالاة وهو ان لا يشتغل بين افعال الوضوء وليس ذلك بفرض لقوله تعالى اذ قم الى الصلوة فاغسلوا
 الآية من غير اشتراطها ولا انه ذكر بحرف الواو وانها للجمع باجماع ائمة الفقه والفقهاء تغلوا عن السير في
 والزيادة على النص نسخ ولا يجوز نسخ الكتاب بالخبر ولا انه راجح وقيل انها مستان وهو الاصح لمواظبة
 صلى الله عليه وسلم عليهها ومسح الرقبة قياساً سنة وقيل مستحب ويكره ان يستعين في وضوءه بغيره الا عند الحاجة ليكون
 اعظم ثوابه واخص اعبادته وصلى بوضوء واحد ما شاء من الكفرايض والنوافل لانه صلى الله عليه وسلم
 صلى يوم الخندق اربع صلوات بوضوء واحد **فصل** وينقض الوضوء كل ما يخرج من الشك من اليدين
 ومن غير يدين اذا لم ينحس لقوله تعالى اذ جاء احدكم من القائط حقيقة المكان المظلمين وليس

فلا يفسد في
 قالوا وماذا
 قالوا وماذا
 قالوا وماذا

هذا المختار لفتوى اخترت فيه قول الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله عليه اذ كان هو الاول والاخر

المكتبة
 ZADE
 MUSEUM
 PASA

لا يعود لصحة الحلق وان استيقظت في علة اخرى **قال** غسل الجمعة والعيد ستة قيل
مستحب فانه يوم ازحام فتحت ليلته ينادي البعض بآية البعض واذا في ما يكفي من الماء في الفصل
صاع وفي الوضوء مذكور الصاع ثمانية ارطال والمذكر طلان لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل
بالصاع ويتوضأ بالمذكر فاختلوا هذا المذكر الصاع ام من غيره وهذا ليس بتقدير لازم حتى لو اشبع
الوضوء والفصل بدون ذلك جاز ولو اغتسل اكثر منه جاز ما لم يفسد وضوءه **قال** ولا يجوز للحديث
والجذب من الصحف الا بقوله الغير مستر لقوله تعالى لا يمتنع الا الطهرون ولا يابسان عيشه بكنه وكذا
بعضهم ولا يجوز للجنب قراءة القرآن لقوله عليه السلام لا يقرأ الجانيض شيئا من القرآن كالبسمة والحمد لله
ويجوز له الذكر والتسبيح والثناء لان النع ورد عن القرآن خاصة ولا يدخل المسجد الا للضرورة لقوله
الله عليه وسلم لا تدخل المسجد لجنب ولا حائض فان احتاج الى ذلك تيمم ودخل لانه طهارة عند عدم
الماء وان ام في المسجد فاجنب في الايباح له الخروج حتى يتيمم وقيل يباح والتايبض والتسبيح كالجنب
في جميع ذلك **فصل** تجوز الطهارة بالماء الطاهر في نفسه للطهر الغيرة كالمطر وماء العيون والباران
تغيرت بطول الكثرة الاصل فيه قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وتوضأ صلى الله عليه وسلم
من ابار المدينة وقال الماء طهور لا يجنبه شيئا الا ما غير طهره اولونه او ريحه وطول الكثرة لا يجنبه فيبقى طاهرا
قال ويجوز بماء حاله على طاهر فغير احد او صافه ولم يزل رقبته كالزغراب والاشنان وماء اللد
وفي اللبن روايان ولا يجوز بماء غلب عليه غيره فزال عنه طبع الماء كالاشرية والحل وماء الورد وطبع الماء
كونه سائلا مطبا مستكنا للعطش والمعتبر الغلبة بالاجزاء والا صافيه ان الماء الذي حاله شيء من الطين
يجوز الوضوء به اجماعا لبقاء اسم الماء المطلق عليه ولا يجوز بالخل اجماعا لروايل الا ان يذهب عنه فكل ما غلب عليه
الماء واخرج عن طبعه الحناء بالخل وما غلب عليه الماء وطبعه باق الحناء بالاول لانه على حكم
الاطلاق وضافته اليه كاضافته الى العين والكبر. وان تغير بالطبخ لا يجوز كالمزق الا ما قصد به
التنظيف كالشعر والحوض والصابون مالم ينجس فانه يجوز لو روي السنة بفضل الميت بذلك واقام الماء
الكل اذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز الوضوء به لعنه صلى الله عليه وسلم لا يكون احكم في الماء الدائم
ثبوته من اوشرب **قال** الا ان يكون عشرة ازرع في عشرة والاصل ان الماء القليل نجس
سقوط النجاسة فيه والكثير لا لقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه واعتبرناه فوجدنا ما لا يخالص
بعضه الي بعض فتقول كل ماء لا يخالص بعضه الي بعض لا ينجس بوقوع النجاسة فيه وهذا معنى قولهم
لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر واتفق المشايخ للغلوض بالمساحة فوجدوه عشرة ازرع في عشرة
فقدروا ذلك تيسيرا. وقال ابو مطيع البلخي اذا كان خمسة عشرة في خمسة عشرة فخالصا ما
عشرين في عشرين لا يري في نفسه شيئا وان كان له طول ولا عرض له فالأصح انه كان بحال

ولا بأس بان يقرأ في غير موضع من القرآن ولو كان في غير موضع من القرآن ولو كان في غير موضع من القرآن ولو كان في غير موضع من القرآن

لو وقع طول له الى عرضه يصير عشر في عشر فهو كغيره وكذا في النجاسة في النجاسة بالوقوع ثوران كانت
النجاسة مرتبة لا يتوضأ من موضع الوقوع للثيقن بالنجاسة بروية عنها وان كانت
غير مرتبة فلو توضأ منه جاز لعدم الثيقن بالنجاسة لاحتمال انتقالها ومنهم من قال
لا ايضا لان الطاهر بها وها في **قال** والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة لم يلهي ان جاز الوضوء
منه من اتي موضع شاء ولا يظلموا اولون او ربح لا نقالا يبقى مع الجريان والجاري ما يبعد الناس
جارا هو الاصح ولو وقعت جيفة في نهر كبير لا يتوضأ من اسفل الجانب الذي فيه الجيفة ويتوضأ من
اسفل الجانب الاخر وان كان النهر صغيرا ان كان يجري اكثر الماء عليه لا يجوز وان كان اقله يجوز وان كان
نصفه يجوز ولا حوط الترك. وعن محمد في ماء الكثر اذا مر النجاسة ولا يوجد اثرها يتوضأ منه لانه كما
لجاري **قال** وما كان مائا الكثر لا يتوضأ منه في الماء لا يفسد كالتحريك والصدع والشرط لقوله عليه السلام هو
الطهور ماؤه والحل ميتة فاستقذابه عدم الموت واذا لم يكن نجسا لا نجس ما يجاوره ولا يلة لادم في
هذه الاشياء وهو النجس اذ الدموي لا يتوالى في الماء وكذا لو مات خارج الماء ثم وقع فيه لما يشاء
ولو مات في غير الماء كالحل والسبب روي عن محمد انه لا يفسد وسواء فيه المشرق وغيره وعنه انه يفسد
سوي بين الضفدع البرقي والمائي وقيل ان كان البرقي دم سائلا ففسد وهو الصحيح **قال** وكذا ما يكثر
سائلة كالذباب والبعوض والبق اذا مات في السابغ لا يفسد لقوله عليه السلام اذا وقع الذباب
في اناء احدكم فامقلوه ثم امقلوه ثم امقلوه الحديث وانه يموت بالقل في الطعام سيما الحار منه ولو كان ميتا
يجتث الطعام لما امر به **قال** وما وعد هذين النوعين فموت يفسد لما يعل لانه دموي ينجس الموت فينجس ما يجاوره
الا في الميت اذا وقع في الماء نجسه لا ينجس الموت وان وقع بعد الفصل فذلك ان كان كافرا وان كان مسلما لا ينجسه
لانه لما حكم بجواز الصلوة على المسلم حكم بطهارته ولا كذلك الكافر فافترقا **قال** والماء المستعمل بطرا لا يحد
وهو ما زل به حدثا يستعمل في البدن على وجه القرية كالوضوء بنية العبادة ويصير مستعملا اذا
انفصل عن الموضوء. وروي الشافعي انه لا يصير مستعملا حتى يستقر في مكان والا فلا نجاسة. وقال محمد
لا يصير الا باقامة القرية لا غير وانما يقع قرية بالنية ويظهر غرضه في الجنب المنع في البئر لطلب
الدلو فعدن ما طاهران لان النية عند شرط في صيرورة الماء مستعملا وليست بشرط في ازالة النجاسة
وعند اية يوتر الرجل بحاله لعدم القرب والماء بحاله لعدم ازالته للحدث وعند اية خيفة حذاته على نجاسة
الماء لازالة النجاسة عن العض والرجل لبقاء الحدث في باقي الاعضاء وقيل يظهر من النجاسة يتنجس
الماء للتمسك حتى يجره قراءة القرآن ونحوه وقيل هو طاهر لان الماء لا يصير مستعملا الا بعد الانفصال وعلى هذا
لو توضأ بمحدث للبرد يغير الماء مستعملا خارا فالحديث حذاته ثم الماء المستعمل ما مر غير طاهر عند محمد وهو رأيته
عن ابي حنيفة وهو اختيار اكثر المشايخ لان النجاسة رخيصة غشم كانوا يتبادرون اليه وضوء رسول الله

نفسه

على الوضوء

صلى الله عليه وسلم فيسحق به وجوههم ولم يمنهم ولو كان نجسا لم يمنعهم كما منع الجاهل من شربه وروي الحسن
عن أبي حنيفة انه نجس نجاسة مغلفة لانه اذا نال النجاسة للحكمة فصارتا اذا نال الحقيقة وبل اولى
لان النجاسة للحكمة اغلف حتى لا يعجز عن القليل منها وعن ابي يوسف وهي رواية عن ابي حنيفة ان نجاسته
خفيفة لكان الاختلاف وقال نفع ان كان السجل محذرا فوضوحا قال محمد وان كان طاهرا فهو طاهر
لانه لو نزل النجاسة فلم يتغير وصفه **قال** وكل ما ينجس فقد طهر لقوله عليه السلام ايا
ما ينجس ينجس فقد طهر **قال** الاجل الا الذي كرامته فيجوز الانتفاع به من اجزائه ملاقيه من الامانة والجلد
لنجاسته عنه قال تعالى فانه خير هو اقر بالجد كوارث فينصرف اليه والفضل كل خير عند محمد وعندهما
ينتفع به ويظهر الركعة وعن محمد اذا اصل مصارين ميتة او دبح المنة طهرت حتى يتخذ منها الاذاري
وما طهر الدباغ بطهر الذكاة لانه لا يزيل الرطوبة كالدباغ والذباغ ان يخرج من جوف الفاسد سواء كان الزا
او بالشراب غيرها **قال** وشعر الميتة وعظم طاهر لان الحيوة لا تخلها حتى لا يتألم بقطعها فلا ينجسها
لونه هو النجس وكذلك العصب والحافر والخف والظفر والقرن والظفر والشعر والوبر والريش والسن والمفاز والخلاب
لما ذكرنا لقوله تعالى ومن اضواها واولها واشماها امت بها علينا من غيرة فضل وشعر الانسان وعظمه
طاهر هو الصحيح لانه لا يجوز الانتفاع به لما بينا اما الخنزير فيجوز اجزائه نجسه لما مر وعنه محمد ان شعر
طاهر حتى لا ينتفع به وجوابه انه رخص للخنزير للحاجة ضرورة **فصل** اذا وقع في البر نجاسة
فاخرجت فترتحت طهرة والقياس ان لا تطهر لانه اذا نجس الماء نجس الطين فاذا نزع الماء بقي الطين
نجسا فكما ينجس الماء نجسة كخالقنا القياس اجماع السلف وما روي عنهم من الاثار غير معتقولة فالتكلم
انهم قالوا سائما **قال** واذا وقع في بار العلقات من البع والذئب والاربعاء والاربعاء لا ينجس لانه بار العلقات يتغير
حواله والذئب يتغير حوله والاربعاء ليقينها فيها فكان في القليل ضرورة دور الكثير وحتي ان اخذ برع والماء عن
محمد حرمته انه قيل انه لا ينجس ولو لم ينجس منه والخنزير ما ذكره في الكتاب وهو ان يستكره التنظر وهو الذي
عن صاحب الحديث لو طهرت اياها من النجس والمنكر سواء لعوم اليولي واما الاصل كذلك وقيل يعتبر ما ذكرنا
من الضرورة وخروج اللحم والعصا لا ينجس لانه ليس نجس علي ما اتي ان شاء الله تعالى **قال** واذا مات
في البئر فارة او صفورة او نحوها نزع منها عشرون دلو الى ثلثين لما روي عن علي رضي الله عنه انه نزع منها دلاء
وعنه ابن خزيمة عنه عشرون دلو وعن النخعي عشرون او ثلثون فالعشرون لا يجاب بالثلاث وثلاثون
وعنه محمد حرمته في الفأر عشرون وفي الثور اربعون وعن ابي يوسف في الفأر عشرون والاربع وفي
الخنزير اربعون الى تسع وفي الشعر جميع الماء **قال** وفي الحمامة والذئابة ونحوهما من اربعين الى
ستين هكذا روي عن ابي سعيد الخدري ولا ينافي في الفأر فضعتنا الواح في الاذي والشاء والكلاب جميع
هكذا حكم ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما وفي يزرهم حين مات فيها الرمي ولانه لثقله ينزل الى قعر البئر فينجس

الماء **قال** وان انفع الحيوان او نفع فجميع الماء لانه لا يخلو عن بلة نجسة فتشبع فصار كما اذا وقعت بلة
ولو وقع الحيوان في البر فخرج خفافا كان طاهرا كالاذي وما يؤكل لحمه فان لم يكن على بدنه نجاسة لم يخرج
نحو وان كان على نجاسة نجاسة نزع الجميع وكذلك سباع الطير والوحش هو الصحيح وكذلك الحمام والبغل
لا يصير الماء مشكوكا فيه لان بدن هذه الحيوان طاهر وان وصل الماء الى لعابه اخذ حكمه وذكر القدر
ان كان الرجل محذرا نزع اربعون دلو وان كان جينا فجميع **قال** وقال محمد حرمته انه ان نوي الفصل والوضوء
يصير مستحلا فيفسد ولا فلا وعن ابي حنيفة في الكافر نزع جميع الماء فانه لا يخلو بدنه من النجاسة
غالب **قال** ويعتبر في كل يزره لانه ان السلف طلقوا فيصرف الى الشهاد كما في الشهود وعن ابي حنيفة
انه قد ذكر الصاع واذا لم يكن اخراج جميع الماء نزع ما بينا دلو الى ثلث ما يتر لانه غالب ما الا بالاربع
على ذلك وهذا السلف الناس وهو الذي عن محمد وقال ابو حنيفة حرمته انه نزع حتى يغسلهم الماء ولم يقد فيه
ثباتا فينبغي ان يرجع الى قول رجلين لصاحبه معرفة بذلك فاذا نزع ما وجبت نزعته وحكم بطهارة البر
طهر الدلو والرشا والبركة ونواحيها ويدل على ذلك عن ابي يوسف **فصل** سوا الاذي والبر
وما يؤكل لحمه طاهر الا سائر اربعة طاهر غير مكروه وهو سوا الاذي جينا كان او حيا او مشركا لان النبي صلى
الله عليه وسلم شرب واعطى فضل سوا اعطيا عن عينة فشرب ثم شرب بلعوك سوا اعطيا وارا حيا
عليه وسلم ان يصاح باهيرة فقال اني جنب فقال صلى الله عليه وسلم المؤمن لا ينجس فقال علي السلام
لما شرب من ماءه او لم يشره قال النبي صلى الله عليه وسلم اني شرب من ماءه او لم يشره قال النبي صلى الله عليه وسلم
الحيض لان بدن الانسان طاهر سوا او كافرا فان النبي صلى الله عليه وسلم انزل وقد تقيف في المسجد ولو كانت
اجانهم نجسة لم يتر لمصوفة تنزيرها له وكذا سوا ما يؤكل لحمه لانه يخلل من لحمه فيكون طاهرا كاللبن **قال**
الا الذئابة المخلدة والابل والبق الجارية فانه مكروه لاحتمال بقاء النجاسة على منقارها وفيه وكذا سوا
الغرض لان كراحتيه عند ابي حنيفة لا حرامه لانه نجاسته وعنه انه مكروه كطعمه الشاة طاهر مكروه
وهو سوا القرص وسكان البيوت كالحيمة والعقرب والفأر لان النجاسة لحما وتنجس نجاسته الا انه ما لم يكن
لا حرامه عنه كوفهم الطوائف علينا كما اشار اليه الضم فقلنا بالطهارة مع الكراهية وكذا سوا سباع الطير
لان الاصل طهارة النيران لانها تاكل الميتات فقلنا بالكراهية والماء المكروه اذا توضا به مع وجود الماء للطلق
كان مكروها الثالث نجس هو سوا الخنزير والكلية وسباع البها بما ما للخنزير فلا نجس العين ولعابه يتو
من لحمه واما الكليل فلان النبي صلى الله عليه وسلم امر بفضل الاناء من ولو غده ثلثا وفي الرواية سقا
ولسا نيل في الماء دون الاناء فكان اولى بالنجاسة واما سباع البها فله في لعابها وانه نجس
لتولن من لحم نجس كاللبن نجس في العرفان فيه ضرورة لعوم اليولي الرابع مشكوك فيه وهو سوا البغل والحمار ناعا
الادلة فان حرمة اللحم ولبن دليل النجاسة وطهارة العرق دليل الطهارة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان

وعنه غيره لا يكون
مكروها

يركع لغيره في الخراج ويصلي بغيره ثوبه وكان يصلي في ذلك الثوب ومعنى الشاء التوفيق فلا
يجعل الطاهر ولا يطهر الخبز وعند عدم الماء يتوضأ به ويتم احتياطا للخروج عن العهد وانهما قدم جازلا
الطاهر منها غير متيقن فلا يدين في الترتيب وقال في هذا بالوضوء ليس بعلما للماء حقيقة وجوابه ان كان طاهرا
فالتيمم ضار قبله وبعده وان كان غير طاهر فالتميم معتبر سواء كان قبله او بعده ولا معنى لشرائط التيمم في قيل
الشاء في طهارته لتعارض الأدلة وعن هذا الشك في طهره لا لانه بغير غسل الاغضاء اذا توضأ بطهارة
الماء وعرف كل آية مثل سورها واسما علم بالصواب **باب التيمم** وهو في اللغة
مطلق القصد قاله لادعي اذا تيمم صار يد التيمم اي يني وفي الشرح قصد الصعيد الطاهر واستعماله
بصفة مخصوصة لا اقامت الوقت وسبب وجوبه ما هو سبب وضوء وضوءه بشرط جوارحه
استعمال الماء لانه خلف الوضوء فلا يشترط معه ولا اصل في جواز التيمم قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا
طيبا وقوله على الله عذركم ولم التيمم كافيك ولو لم يجد الماء قال من لم يجد الماء لم يجد الماء
الماء بعدة مبالغة او لم يجدوا برز او خوف عذو او عطش او عدم الماء يستحق بها التيمم بما كان من اجزاء الارض
اما بعد الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا واما التقدير بالليل فلما لم يجد ماء من اجزاء الارض
اليه واما الليل لانه فرسخ واما للارض فلا لانه وسواه خاف اذا زاد الارض وطوله او خاف من برد الماء
او من الخوف لا استعمال الآلة لا ينفصل وكذلك الضيق والخوف من استعمال الماء البارد لما فيه من
الخرج ويستوي فيه المص والخارجة وقال لا يجوز التيمم في المص لانه انما هو قدره على الماء الشحيح قلنا لا
ذلك في حق الغريب الفقير على ان الكلام عند عدم القدرة فيكون عاجزا فليتيمم بالثمن وكذلك لو خاف
وبين الماء عذره وسبب لانه عادم حقيقة وكذلك ان كان معه ماء وخاف العطش لم يستعمله فانه يتيمم
لانه عادم حكما اما الخوف المادي لانه مشغول بالأم فصار عارضا وكذلك اذا كان على برز وكسب
معه وما يستحق به لانه عادم ايضا ويتيمم بما كان من اجزاء الارض لقوله تعالى صعيدا طيبا والصعيد
على الارض لغة والطيب الطاهر وحمله على ذلك لا يري من حمله على التيمم لان المراد من الآية التطهير لقوله تعالى
ولا يريد ليطهروكم فكان ارادة الطاهر التيمم وهو حجة على ان يوسف في التخصيص التراب والرقل وعلى الشافعي
في التخصيص التراب لا غير بناء على ان المراد بالطيب التيمم لان الطيب اسم مشترك بين الطاهر والمكنت والحالة
وارادة ما ذكرنا اولي لما يشاء من كل ما لا ينقطع بالتراب فهو من جنس الارض وكل ما يلبس وينطعم او
يخرق فيصير ما لا يلبس من جنس الارض لان من طبع الارض ان لا يلبس بالتراب ولا يذوقه من الطهارة لما قدمنا
ولا بد من الكسبة ويجوز ان يني في حديثه او استباحه الصاوة وقال في شرط الكسبة كالوضوء ولما لانه
ما هو التيمم وهو القصد والقصد الكسبة فلا بد منها بخلاف الوضوء فانه ما هو بغير غسل الاعضاء وقد وجب التيمم
ملوث وغيره واما ان يصير طهرا وضوءا الصلوة وذلك بالنية بخلاف الوضوء لان الماء مطهر في نفسه فاستلحق

في وقوع طهارة عن النية لكن يحتاج اليها في وقوعه عادة وقرينة **قال** ويستوي فيه الجنس والحديث
للآية ولقوله عليه السلام لما ربح من اجنب فتملك بالتراب يكتفي بخرتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى
الكفين والخاص والنفاء طين في صفة التيمم ان يضرب يديه على الصعيد فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه
ثم يضربهما كذلك ويمسح بكل كف من الزراع الاخرى وبالطينها مع المرفق لحديث غار ولقوله عليه السلام
التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للراعيين الى الكفين ولا يستعان بشروط حتى يخل اصابعه ذكره محمد
الله في الاصل وهو ظاهر الرواية اعتبارا بالوضوء وروي الحسن في الحديث عن اخيه اذ تيمم اكثر
جاء لما فيه من التيمم والاول اصح ويجوز قبل الوقت عمدا له من الاداء اول الوقت وكما في الاصل لانه خلفه
ويجوز قبل الطلب لانه عادم حقيقة والظاهر عدم الكفاية الا اذا غلب على ظنه ان يقره ماء فلا يجوز ما لم
يطلب لانه واجد نظر الدليل اخبار او علم قد يستدل بها على الماء ويطلبه مقدار غلوة وهي مقدار رمية
بشتم ولا يبلغ مبالغة وقيل مقدار ما لا ينقطع عن رعايته ولو صلى بالتيمم وجد الماء لم يجد الماء
بما امر به وهو الصلوة بالتيمم فخرج عن العهد وان وجد الماء فخلل الصلوة وتوضأ واستقبل لانه قد
على الاصل بل حصول المقصود للعلم ولا التيمم مزية الماء فانتفعت طهارته فتوضأ ويستعمل ويصلي بالنية الواحدة
ما شاء من الصلوة فضا ونقله لقوله عليه السلام التراب طهر لاسم ما لم يجد الماء او حدث لان طهارة وضوءه
عدم الماء وهي قاعدة ويستحب اخير الصلوة لمن طمع في وجود الماء ليؤد بها بكل الطهارتين ويجوز الصلوة
على العانة بالتيمم اذا خاف فوتها وتوضأ لا ينادي على ما يتبادر على ان شاء الله تعالى فيفوت ولذلك
العبد لا تقبل انما لا تقضي هو مخاطب بها ولا يمكن ادائها بالوضوء فتيمم كل مريض ولا يجوز الجمعة
واذا خاف الفتوة لا تقضي الا خلفه وهو الظاهر فرض الوقت ثبت ولا يجوز الوضوء اذا خاف فوت
الوقت لا تقضي الا خلفه وهو القضاء **قال** وينقض التيمم نواقض الوضوء ولا يخلو عنه
وما ينقض الاصل او يلبس ينقض الخاف لان الاصل اقوي وينقضه القدرة على الماء واستعماله لقوله عليه
السلام ما لم يجد الماء الموضوء في الجنين وغيره بالفلاة ولا ينقض لانه موضوع للشرع على ما في التيمم
وليس الماء في حله لم يعد وقال ابو يوسف يعيد لانه يتيمم قبل الطلب مع الدليل فان التيمم لا يخلو عن الماء
عادة فصار كما اذا صلى عينا او نسي التيمم فكثر بالضم ونسي المال ولما انه عاجز عن استعمال الماء لانه
لا قدرة عليه مع النسيات وغيره بامر سماعي وهو انسيان قال عليه السلام لا يخلو عن الماء انما الطهر ترك
وساكن يخلو عن المحرم لان العجز من جهة العباد فلا يوشى في استعلاء حتى شرع فلا يجوز له التيمم واما ما قلنا
التيمم ممنوعة على الضيق وليس سلمت فالفرق ان الوضوء فالتيمم ممنوعة فالتيمم لا يخلو واما ما قلنا
الكسرة بالفرق ان شرط جواز الصوم عدم كونه في ملكه ولم يوجد بشرط جواز التيمم الجوع استعمال الماء وقد وجد
والتراب لا يخلو عادة عن ماء الشرب اما ماء الوضوء فالتيمم لا يخلو فيه ولو ظن ان ماء قد بقي ولم ينزل لم يجز تيممه

لان البقية لا يترك الاكل ويطلب الكفاية من رقيقه لا احتمال ان يعطيه فان منعه يتم لان بالمنع صار عادما للماء
وان يتم قبل الطلب جاز عند اوجبه لانه عاجز ولا يجزى عليه الطلب وعند اوجبه لا يجوز لان الماء مبذول
عادة نصار كالموجود وعلى قياس قوله لا يجوز ان عليه على طهارة انه يعطيه لا يجوز ولا يجوز ويشتري الماء من الكيل
اذا كان قادرا عليه لان العدة على البدل قدر على البدل ولا يجزى عليه ان يشتريه بالثلاثة ضرره وروى الحسن
عن ابنه حنيفة اذا قدر ان يشتري ما يساوي درهما بدرهم ونصف لا يتم وقبل يعتبر الغرض الفاحش وما لا
يخالف بين تعميم المقومين **قال** ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فمن كان به جراحة يضرها الماء ووجبه
الفضل غسل يديه الا موضعها ولا يتم وكذلك كانت الجراحة في شيء من اعضاء الوضوء غسل الباقي الا موضعها
ولا يتم وان كان الجراح او الجدي في كثر جسده فانه يتم ولا يفضل بقية جسد لان الجمع بينهما جمع
بين البدل والبدل لا يفرق في الشرع بخلاف الجمع بين التيمم وسور الكمالان الغرض يتادي باحدهما
لا يتمما فخصما بينهما المكان السك وان كان النصف جرحا والآخر جرحا لا روايته فيه واختلف فيه ملوك
فمنهم من اوجب التيمم لان طهارة كاملة ومنهم من اوجب التيمم لان طهارة كاملة ومنهم من اوجب غسل الوجه
الوجه اذا لم يضر المسح لان طهارة حقيقة وحكمة فكان اولى والا حرم والله اعلم بالصواب **باب**
المسح على الخفين الاصل في جواز الستة وهي ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يمسح المسافر ثلثة
ايام وليلتها ولتيمم يوما ويلة وقال الحسن البصري حديثي سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
انهم رواه يمسح على الخفين وقال ابو حنيفة من انكر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر فانه ورواه من الاخبار
ما يشبه التواتر وقال ابو يوسف يجوز نسخ القرآن بمثلها قال ابو حنيفة حجة الله لولان للمسح لا يختلف فيه
لما سمعنا **قال** ويجوز لمن وجبه الوضوء لا الفضل حديث صفوان قال امرأته روي الله صلى الله
عليه وسلم ان اذا كانا سفرنا ان لا نضع جفائنا ثلثة ايام وكيف لا عن جنابة لكن عن بول او غائط او نوم
ويشترط لبسهما على طهارة كاملة سواء اكملت قبل التبر او بعده حتى لو غسل جلبيه ثوب لبس فيه ثم اكل
الطهارة جاز للمسح فقال الطهارة شرط عند الحديث لان الخف يمنع سريته الحديث الى ان جاز لا يرفعه
فيظهر حكمه عند الحديث فيعتبر بشرط عند **قال** يمسح التيمم يوما ويلة والساورة ثلثة ايام وليس لها
اولها عند الحديث بعد التبر لان ما قبل ذلك فهو طهارة الفصل **المسح** لان الخف جعل مانعا من سريته الحديث وذلك
لحديث لا قبله **قال** والمسح على ظاهرهما حتى لو مسح باطنه او ظهره او ساقه لا يجوز لقول علي رضي الله عنه لو كان الذين
بالراي كان اهل الخف اولى بالمسح لكني اريت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح طاهرا خطوا بالاصابع
قال ووضه مقدار ثلثة اصابع من البدن ذكره محمد رحمه الله وهو الاصح لا ثلثة اصابع **قال** والمسح
من اصابع الرجل ولو اصابع موضع المسح ماء قدر ثلثة اصابع جاز وكذا الوضوء في حشيت قبل المطر
ولو كان مبتلا بالطين يجوز لانه ماء وفيل لانه قد اتيه من الحجج بحدوده الهواء الاخر والستة اربعة اصابع

الرجل الى الساق مكانا نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولوبدا من الساق الى الاصابع جاز لمصلحة القصوى
الا انه خلاف الستة **قال** ولا يجوز على خف فبشرقتين منه مقدار ثلثة اصابع الرجل الصغار وان كان
اقبل من ذلك يجوز لان خفاف الناس لا يخلو عن القليل ولو اعتبره لجواز ذلك لكثير لان الكثير يمنع الشيء
المعاد فلا يجوز المسح عليه كاللحافة ولا كذلك القليل والخف المانع ان يكون منفردا بغير ما تحته حتى لو كان
طلا او كان الخف قويا لا يبين ما تحته لا يمنع لان الغير الظاهر حتى يصل الفضل فاذا لم يظهر لا يؤثر ولو كان
الخف تحت القدم فان كان اثر القدم منع وان كان فوق الكعبين لم يمنع وان كثر واعتبر ثلثة اصابع
لان اثر الرجل والاصابع هي الاصل في القدم واعتبر الصغار اخيرا وجمع حروفه على حدة ولا
للتقنين ولو كانت الستة فحسب المصلحة او ثوبه وبدنه يجمع لان النجاسة مانعة من الصلوة لغيرها وفي الخف
لبس ما شاء العبد بل كونه مانعا من ثلث اصابع المني وذلك في الواحد لا في الخفين **قال** ويجوز المسح على البرص
فوق الخف لانه روي انه عليه السلام مسح على الجرح موقن ولا ثم الخف ذي طاقين ومعناه اذا البسها على الخف
قبل الحديث حتى لو لبسها بعد الحديث او بعد ما مسح على الخف لا يمنع عليه لان الحديث على الخف ويجوز المسح
على الكعبين وكذا اذا كانت قد قدته مشقوقا لا انها مشدودة او منزلة لانه بمنزلة الحوزة ويجوز على
الجورين احكاما اذا كانا خنسين او مجلدين او منعيلين لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الجورين
وروي ذلك عن عشرة من الصحابة فحجابه عنهم وكان ابو حنيفة رحمه الله لا يقول لا يجوز الا ان
يكونا منعيلين لان لا يقطع فيه تمام الساقة ثم يرجع الى ما ذكرنا وعليه النقوي **قال** وينقصه ان ينقص
لانه ينقص الفضل فلان ينقص المسح او في **قال** ونزع الخف لانه المانع من سريته الحديث الى الخف فاذا نزع
نال المانع ولان الجواز فصالح لرفع الزرع ولم يبق فيفسد ما كانا قبل البس وكذلك نزع احد خفيه لا يجب
غسلها فيجب غسل الاخرى لئلا يجمع بين الاصل والبدل **قال** ومضى لانه خصة ثبتت في
بعض الوقت كالمسحاضة **قال** واذا مضت نزعها وغسل جليهما بيتا وخروج القدم الى الساق
لانه لا يملكه الشيء فيه كذلك ولو خرج بعضه ابو حنيفة رحمه الله ان خرج الخرقه الى الساق بطل محلهما تقدم
وقال ابو يوسف ما لم يخرج اكثر القدم الى الساق لا يطل لان اكثر حكم الكل وقال محمد بن قيس مقدار ثلثين
اصابع لم يطل بقاء الخف **قال** قال مسح مسافر ثلثة ايام بعد يوم ويلة نزع لان مدة السفر لا سفر لا يجوز
وقبيل ذلك يتم يوما ويلة لانه مقيم فيتم كل مدة الاقامته ولو مسح مقيم ثم مسافر قبل يوم ويلة تم مدة
السافر لانه مسافر فان الحكم يتعلق بآخر الوقت كما في الستة للتقدم بخلاف ما اذا مسافر بعد يوم ويلة لان
الحديث سري الى الرجل فلا بد من الفضل **قال** ولا يجوز المسح على العكازة والعلسوة والبرقع والقفازين
واللحافة لان المسح ثبت في الخفين للرجل في نزع هذه الاشياء **قال** ويجوز المسح على الجوارب وليس بضرر
عند ابي حنيفة رحمه الله هو الصحيح حتى لو نزع من غير ضرر جاز وقال لا يجوز لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم

تجمع حروفه

اذا استر الكعبين

حاله ولا سفر بيان

امر على رجليه عنه حين كثر نزله يوم أحد بالمسح عليها وقياسا على الحنفية انه ان المسح بدل عن الغسل
غسل ما تحت الجرة لوطا بخلاف ما تحت الحنف وحديث علي بن ابي طالب عنه لا يوجب الغرضية لانه خبر واحد **قال**
ويجوز ان يشدها على غير وضوء لان في اعتبارها خراجا ولا غسل ما تحتها سقط بخلاف ما تحت الحنف فان
سقطت عن ربه بطلان المسح للعدو وقد زالا بخلاف ما اذا سقطت لغيره لان العذر اذ وان كانت
الجيرة زائدة على الجرح فان كان حل الخفة وغسل ما تحتها يرضح مسح على الكل وان كان لا يرضح
ذلك غسل ما حول الجراحة ومسح عليها لا على الخفة وان كان يرضح المسح دون الحل على الخفة التي على
الجرح وغسل ما حولها وما تحت الخفة انما لان جواز المسح للضرورة فيستدل بقدر ما هذا التفصيل
عن الحسن بن ذيار رحمه الله وهذا الكلام في عصاة الفقهاء والقروح والجراحات وعلى هذا الوضع
على شقاق جله واما يصل الماء الى تحتية بجرح الماء على ظاهر الدوا وما ذكرنا **باب الحيض**
للحيض في اللغة الاستيلان يقال اغاضت الاربع اذا سال منه الدم وحاضت المرأة اذا سال منها الدم وفي التبرع سبيل
من موضع مخصوص في وقت معلوم والدماء ثلثة حيض وهو الذي يصير للمرأة بالغة ابتداءه للمدة الى وقت
معلوم قاله الكرخي قال علي السلام لا صلوة للحائض لا يجزئها بالغة وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل الجاري
الحيض هو الدم الذي ينفضه رحم المرأة السليمة عن الصغر والداو واستحاضة وهو الدم الخارج من الفرج
دون الرحم والنفاس وهو ما يخرج مع الكولاء وعقبه **قال** واول الحيض ثلثة ايام ولياها واكثر عشرة
ليالها لقوله عليه السلام قل للحيض الجارية الكبر والنبه ثلثة ايام ولياها واكثر عشرة ايام وعنه
يوسف قاله يمان واكثر الثالث اقامته اكثر مقام لكل ولا اعتبار به لانه تقيص عن التقدير الشرع **قال**
وما نقص من اقله زاد على اكثر استحاضة لانه زائل على تقدير الشرع فلا يكون حيضا وليس يغاير فيكون
استحاضة لان الدماء الخارجة من الرحم مخصصة في هذه الثلثة **قال** وما زاده لامل استحاضة لانها
لا تحيض لان الحمل يسد الرحم ويصير دم الحيض غذاء للجنيين فلا يكون حيضا **قال** وهو لا يمنع الصوم
ولا الصلوة ولا الحج لقوله عليه السلام استحاضة توضع على وجهي وان قطر الدم على الجفون قطره في حديث اخر انما هو
عرقا فخر فلا يمنع كالأغاف **قال** وما زاده المرأة من الكولاء في مدة حيضها حتى يزول البطلان لما روي
ان النساء كن بعضهن الكولاء على عايشة حتى عايشة عنهما وكانت زارة الكدرة فالتحاشي تزين الغضة البيضاء
اي بياض الخالص **قال** ابو يوسف لا يكون الكدرة حيضا الا بعد الدم لان الكدرة ما ينكدر واول الكدرة لا ينكدر
ولما ما روي عن عايشة رضي الله عنها من غير فضل ولا نفا من الكولاء الدم فسواء كانت قلا او اخر اغفوا
من الكولاء وقوله اول الكدرة لا ينكدر قلنا لم قلنا هذا اقله وهذا انما يكون في الماء يسيل من اعلاه
وهذا يسيل من اسفله فيجب ان يكون الكدرة اولا كالجرح ينشق اسفلها فانه يسيل الكدرة اولا كذا هذا وحكم
ولا استحاضة والنفاس انما يثبت بخروج الدم الى الفرج الخارج لانه ما لم يظهر فيه في معده **قال**

والطهر في الحيض لانه لا يستوعب بالدم فاعتبر اولها واخرها **قال** وهو يسقط عن الحائض
الصلوة اصلا ويحرم عليها الصوم فتقضيه لقوله عايشة رضي الله عنها من النساء علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه ولم تقضين الصوم ولا تقضين الصلوة ولان الصلوة تنكدر في كل شهر وكل يوم تخرج في القضاء والصوم
في السنة مرة فلا يخرج ويحرم وطهها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن والنفاس التحريم وان وطهها في
الحيض طاب عينها وانما يكفيها الاستغفار والثوبة لقول الصادق رضي الله عنه لمن سألته عن ذلك استغفر
لا تقدر ان كان احد ما طابا يما والاخر مكرها انما الطابيع وحده قال في الفتاوى وهذا في الحكم يجب
ان يتصدق دينارا ونصف دينارا يقل مضاه ان كان في اول الحيض دينارا وفي آخره نصفه وقيل ان كان الدم
اسود فدينارا وان كان اصفر نصفه وبجميع ذلك ورد الحديث ويكفر مستحله لان حرمة ثبتت بالكتاب
والاجماع **قال** ويستقع بما فوقه لا زار لقول ابن عمر رضي الله عنهما سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل للمرأة من امره
الحائض ما فوقه لا زار وعن عايشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرني فانهز فباشرني
وانا حائض وقال محمد رحمه الله يجب شعار الدم وله ما سواه لقوله عليه السلام يضع الرجل يده في امره الحائض
كل شيء الاجماع ولها ما رويها ولقوله عليه السلام له ما فوقه لا زار وليس له ما دونه ايمله ان يستقع بما فوقه والشرق
لا بائنه وفيما قال محمد بن حنبل فيمنع منه جذرا من الوقوع فيه وان انقطع دمها اقل من عشرة ايام لم
يجز وطهها حتى تغسل او يغسل عليها وقت الصلوة وان انقطع لمشر جاز قيل الفصل لقوله تعاخي يطهرن
بالتحفيف والتشديد نفق التحفيف حتى ينقطع حيضها حائضا على الشعر ومعى التشديد حتى يغسل بمحلتها
على ما دونهما على الترائين ولان ما قبل المشر لا يحكم بانقطاع الحيض لا حال عود الدم فيكون حيفا فادا اغسلت
او مضى عليها وقت الصلوة دخلت في حكم الطاهرات وما بعد المشر حكما بانقطاع الحيض لا حال عود الدم
يكون حيفا فلذلك حل الصلوة دخلت في حكم الطاهرات وما بعد المشر حكما بانقطاع الحيض لا حال عود الدم
لا يكون حيفا فلذلك حل الصلوة دخلت في حكم الطاهرات وما بعد المشر حكما بانقطاع الحيض لا حال عود الدم
وجوابه ما مر **قال** واول الطهر خمسة عشر يوما هكذا روي عن ابراهيم النخعي ولا يعرف الا نوبقا ولا حلا كثيرا يشترط
ولا يتقدر **فصل** المستحاضة ومن به سلس البول وانطلاق البطن وانقلاص الرحم والرعاف الدم والجرح
الذي لا يرقأ فيوضاؤن لوقت كل صلوة ويصلون به ما شاءوا كرواية ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال تنوضا المستحاضة لوقت كل صلوة وقال عليه السلام لعاطمة بنت جحش حين قالت له اني استحاض فلا احل
توضاؤن لوقت كل صلوة وعليه يحمل قوله عليه السلام المستحاضة تنوضا لكل صلوة لا تهراد بالصلوة الوقت قال
عليه السلام انما ادرتني الصلوة يتمم صليت ويقال انك لصلوة الطهر اري وقتها **قال** وادخلت الوقت
بطا وضوءهم فيوضاؤن لصلوة اخرى لما رويها وطهارة للعدو ويستقصر بخروج الوقت عند خفيفة وحل
وعند غيرة بالدخول وعند ابو يوسف بائنه كان وثمة الخلاف في مسئلتين اذا نوضا الصبح ثم طلع الشمس واذا

نوضا بعد

طلع الشمس للميداء والشمس تخرج من تحتها ينقض في الأول والخروج ولا ينقض في الثانية لعدم عند
العكس وعند ما يوسف ينقض في تمامها طهارة مع ذلك في وقتها ولا يصير قبله ولا بعده ولا في أول
تطير الدم لزيادة على وقت الصلوة وأنه خلاف النقص لها أنها ثبتت للحاجة وخروج الوقت دليل على الحاجة
والدخول دليل على الحاجة لا ينقض الخروج أو لا وقوله في قوله مثله فيما إذا أتوا قبل طلوع الشمس قولنا
انتقض وضوءهم بخروج الوقت أي عند ذلك الحديث السابق فإن صلوة مع الدم خصت لأن الوضوء لا يرفع
حد أو جدي **قال** والمعدوم هو الذي لا يضي عليه وقت صلوة ولا الحدث الذي يبيح به مخرج حتى لا يتطهر
الدم وقت كماله يخرج من أن يكون صاحب عذر من وقت لا تقطع **قال** وإذا زاد الدم على الفضة وله عادة
فالزائد على عادته استباحته لأن الزيادة على الفضة علم كونهما مستحاضة فتد إلى أيام إقرارها قال عليه السلام
دعى الصلوة إمام أقرأتم تضايي **قال** وإذا بلغت مستحاضة فخصا عشرة من كل شيء لا تأكلها من صلوات
فلا يخرج إتيانها والباقي استباحته لما تقدم **قال** النفس الدم الخارج عقيب الولادة لأنه مشتمل
الرحم بالدم أو من خرج النفس وهو الولد أو الدم والحمل موجود **قال** ولا خلاف أنه أكثر أربعين يوما لقوله
السلام بقوله أنشأ ما ربعين يوما إلا أن ترى طهر قبل ذلك فلا أكثر ولم يقدّر لأقل ولو كان له حد لقد
لأن خرج الولد ليخرج الدم من الرحم فاستغنى عن التقدير ولا دليل في الحيض فاحتجنا إلى التقدير يستدل
بأنه على أنه من الرحم **قال** وإذا جاوز الدم الأربعين وله عادة فالزائد عليها استباحته وإن لم
يكن لها عادة فنفسا أربعين وقد بيناه في الحيض **قال** والنفس في التوأمين عقيب ولده وقال
محمد بن عيسى الأخير فلو كان بين الولدين أقل من سنة أشهر فلا نفاس كما من آتانه وعند محمد ما بينهما
استباحته والنفس من آتانه له أن النفس والحيض سواء من حيث الخروج والمناقبية من الصوم والصلوة
والحيض والحيض لا يوجد من الحامل فكذا النفس ولها ما ذكرنا من حد النفس وقد وجد بخلاف الحيض كما
ذكرنا أنه ينسد في الرحم بالحمل فلا يفيض والحد تنقضي لإخراجهما لأنه معاق بوضع الحمل في الرحم والجميع
وفي حامل بعد الأول **قال** وانقطع ان آتانه من بعض خلقه ولا يضيء به نساء وتنقض به العدة
وتصير الأمة به أم ولد ونزل الشرط المعاق بحمل الولد أخذ بالاحتياط **قال** **في الإحساس وتطهيرها** النجاسة
غليظة وخفيفة فالغليظة من الإحساس ما ورد في مجلسه نص ولم يبارحه آخر ولا خرج إحتسابه وإن
فيه لأن الإحتساب لا يبارض النص والغليظة ما يبارض نصان في طهارته ونجاسته وعند الغليظة
ما اتفق عليه نجاسته ولا يبري في أصابته والخفيفة ما اختلفت فيه نجاسته لأن الإحتساب حجة شرعية كالتص
قال فالأمان من الغليظة أن يزيد على قدر الدم مساهة وهو أن يكون مثل عرض الكف لقوله عمر رضي الله عنه
إذا كانت النجاسة قد طهر في هذا لا يمنع جواز الصلوة حتى يكون أكثر منه وطهره كان قريبا من كفا وعن محمد
رحمته الدم الكبر المشتمل أي ما يكون وزنه مثقالا فيحل الأول على المساحة إن كان ما يبقا وقوله على وزن إن كان

مستحاضا قال النخعي أراد أن يقولوا قد انعقد فكلوا بعد الدم عنه وإنما قدر أصحابنا بالدم لأن قلبا النجاسة
عنوا بالإجماع كما لا يذكرها البصر دم البصر والبرغوث والكثير معتبر بالإجماع فحجبتنا الحاصل قدر الدم
أخذنا من موضع الاستحاضة فإن بعد الاستحاضة بالجماع كان الخارج قد أصاب جميع الخرج يبقى الأثر في جميعه
وذلك ينافي قدر الدم والصلوة جائزة معه إجماعا فقلنا إن قدر الدم عن موضع مخرج الكلى من الخفيفة أن
يبلغ ربع الثوب لأن الربع حكم الكلى في أحكام الشرع كسح الرأس وحلقه ثم قل ربع جميع الثوب
يقول ربع ما أصابه كالليل والكم والذخيرة وعند أبي يوسف ثوب في وعند محمد فخرج وعنه موضع القدمين
والخضار الربع وعن أبي حنيفة أنه غير مقدور وهو موكول إلى رأي التبلي لتفاوت النجاسات في الاستحاضة وكل ما
يخرج من بدن الإنسان موجب للشطير نجاسة غليظة كالحائط والبول والدم والصدور والقي والاختلاف
فيه وكذلك النخعي لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة إن كان طيبا فاغسله وإن كان يابسا فافركه وقوله
عليه السلام لها إنا غيصل الثوب من البول والدم ولو أصاب البدن وجف روي الحسن عن أبي حنيفة
أنه لا يظهر البول وذكر الكوفي عن أصحابنا أنه يطهر لأن البول نجس ثم لا يكتفد بالبول لا يكتفد على طهارته
فإن الصحيح عن أبي حنيفة أنه ثقل البول فيجوز الصلوة فيه حتى لو أصابه الماء يوجب نجاسة عند خلافا
لما تقرر في كل ما يوجب الطهارة كالحائط والبول والدم والقي والنفس نجاسة نجاسة النخعي
لأنه يوجب الطهارة رأت وكونه أصلا لا يوجب طهارته كالحلقه **قال** وكذلك الروث والاختلاف
وبول ما يوجب الطهارة عند أبي حنيفة رحمه الله لأن نجاسته ثابتة بنقص لم يعارضه غير وهو قوله عليه السلام
في الروث أنه نجس ولا يشاء مثله وعندنا نجاسة لعموم البلوي به في الطهارة ووقع الاختلاف في غير
ما لا يروى كطهارته وعندنا فررت ما يوجب الطهارة ولا نجاسة أنه استحال إليه تنفس وفساد وهو
عن جبران بكن الشرح عنه فصار كالأدوية الضرورية في التعلق وقد قلنا بالتخفيف في ملحي طهره بالمسح
وبما ذكرنا من الحديث والمعقول خرج الجواب عن قوله مالك وزفر **قال** وكذلك بول الفأرة
وخروها لما تقدم ولا خلاف قوله عليه السلام استنزهوا البول فاحتراز عنه ممكن في الماء
غير ممكن في الطعام والنياب في معنى عنه فيهما **قال** وكذلك بول الضعيف والضعيف أكله أو
لما روي من غير فصل ما روي من نضح بول الضعيف الم ياكل فالنضح يذكر بمعنى الضعف وقال عليه السلام لما سئل
المدي النضح فخرج الماء أي غلبه فيجوز عليه توفيقا **قال** والنخعي نجس نجس غلب طبه ونجس الكرك
في يابسه وقد بينا الوجه فيه وفي النضوي عبارة كل شيء كبوله في الحكم وإذا احتراز البصير وأصابته إنسان
فحكمه حكم سرقته لوصول الجوفه كالماء إذا وصل إلى جوفه حكمه حكم بوله **قال** وإذا أصاب الخف
نجاسة لها جرم كالروث والعدو نجف فذلك لا يبرئ جاز والرطوبة لا يبرئ له كالحق والبول لا يبرئ
فيه إلا الفل وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف نجس فيهما إلا البول والخمر وقال محمد

سارح

لا يجوز فيها الا انكسار القرب ولا يجوز ان يفسد اطلاق قوله عليه السلام ان اذا اصاب جرحا احكم او غلما اذ يفلد
لكما في الارض ليضل فيها فان خلا مطهر لهما من غوفل من اياهم والطلب في المسجد وغيره وللضرورة
المأمة وعليه التمسك ولا يهين حنفية هذا الحديث لان الطلب اذا اصاب الارض يتأخر به الخلف اثرهما
كان لا يطهر بخلاف اياهم لان الخلف لا يقدح في الاثني يسير وهو متفق عليه وكذلك البول والخمر
لا يفسد فيه ما يتجرب على الخلف فيبقى عليه حاله حتى يوصق عليه طين رطب يخفف ثم ذلك جاز كالذي لا يجر
يروي ذلك عن ابي يوسف وجاز في الثوب لانه مفضل فيدأله اجر النجاسة فلا يزول بالماء في النجاسة **قال**
والشيف والكره لكوني مسحا فيهما لا يفسد الصلوة كما لا يفسد طهرا شي من النجاسة فيزول بالماء **قال** واذا
الارض نجاسة فذهبت بها جازة الصلوة عليها دون ايتيم وقال في جواز الصلوة كالتيتم ولنا ان الارض
تنشف والصلوة يجزى ما ظهر منها فقلت والقيل لا يمنع جواز الصلوة وينع التيمم وروي عن كاسر عن
اصحابنا جواز التيمم ايضا لان النجاسة استحالته الى اجزاء الارض لان من شأن الارض جذب الاشياء الطيبة
وبالاستحالة يطهر كل حجر فيجوز التيمم واذا اصاب الارض نجاسة ان كانت حرة يصيب عليها الماء قطرها
لانما تنشف الماء فيطهر وجه الارض وان كانت صلبة يصيب الماء عليها ثم تكتسب الخيرة التي اجتمع فيها
الفاسدة **قال** وبول ما يؤكل لحمه وبول الفرس ودم السمك ولعاب البغل والكار وخرق ملايوكا من الطيور
نجاسة مخفية ما بول ما يؤكل لحمه فطاهر عند غير حديث العربيين ويدخل فيه بول الفرس عندنا ايضا
ولعمالة انه استحال الى بين وخشفت في نجاسة كبول ملايوكا لاننا قلنا بتخفيفه للتعارض وحديث
العربيين نسخ كالمثله ودم السمك ليس بدم حقيقة لانه يبتض بالشعر وعن ابي يوسف انه نجس في نجاسته
كذلك بقا البقا والكار لتعارض النصوص وخرق ملايوكا لحمه من الطيور يلعوم البولي فانه لا يمكن
الاختراع عنه لانما تدرى من الحمار وعند محمد نجاسة غليظة لانها لا تخالط الاثني من فراء البوي وجوابه ما
قلنا **قال** وخرق ملايوكا من الطيور طاهر لاجتماع المسلمين على ترك النجاسات في الساجد ولو كان نجسا
لاخرجهما خصوصا في المسجد الحرام **قال** الا الذباج والبط فان نجاسته غليظة لاجتماع **قال**
واذا انتقم عليه البول مثل رطل لا يزيل شي لانه لا يمكن الاخر اعنه وفيه خرج فتقى وليس ببول
النجاسة وخرق ملايوكا من البقر والاربعاء شي لما ذكرنا **قال** الكرخي وما يتقي من الدم في الكرخي والعروق
طاهر وعن ابي يوسف انه معفو في الاكل دون الشرب **قال** ويجوز ذالة النجاسة بالماء
ولا خلاف فيه قال عليه السلام ثم اغسله بالماء **قال** وكل ما يصح طاهر يعصر العصر كل طاهر ماء
الورد وما يعصر من الشجر والورق وقال محمد وزفر لا يجزى الا بالماء وعن ابي يوسف في اليد
روايتان لمحمد قوله عليه السلام ثم اغسله بالماء ولو جاز بغير الماء لما كان في التيمم فابق
والتيمم على الكيفية ولهما قوله تعالى

ونياتك فطره ونظره الثوب لانه النجاسة عنه وقد وجد في الحقيقة والمراد من الحديث الازالة مطلقا
حتى لو ازالها بالقطع جازوا الازالة تنحرف باذكارنا في الماء الاستواء بها في الموجب للزوال من تريق النجاسة
واختلافها بالماء بالذوق وتقاطرها بالعض شيئا فشيئا الى ان تفتق بالكلية وتكون الماء في الحديث ورد على
ما هو المعتاد غالبا لا للتقييد به لما ذكرنا والقياس على الحكمة لا يستقيم لانها عبادة لا تعقل معناه الا
توحيده في غير موضع النجاسة فيقتصر على مورد الشرح وهو الماء اما الحقيقة فالمقصود ازالة النجاسة
وقد زالت لما بينا **قال** فان كان لها عين مريئة فطهرتها زوالها لان الحكم بالنجاسة بقيام عنها فيعدم
بزوالها فلو زالت بالفسلة الواحدة طهرت عند بعضهم ويعرف مقصده ما ذكره في الكتاب عن بعضهم يشترط
غسله بعد طهرتين اعتبارا بالبرية **قال** ولا يضي بقاء اثر يشق زواله لقوله عليه السلام
فدم ليض اغسله ولا يضر كذا وفيه دفع الى **قال** وما ليس بمرئية فطهرتها ان يغسله حتى يغلب عليه طهرا
لما رتبه لان غلبة الطهر دليل في الشرعيات لا سيما عند تعدد اليقين **قال** ويقدر بالثلاث او بالبيع قطعا
للوؤسنة ولا بد من العصر في كل مرة وكذا يقدر في الاستبراء وذكر في المبسوط الحكم بزوالها قبل الثلاث
حديث السيقظ وفي المتفق عن ابي يوسف اذا غسله سابعة طهرت وما لا ينصرف العصر بالحرف والآجود
المنطقة اذا تشبث فيها النجاسة والجلد اذا دبح بالدهن النجس السكين اذا غرسة بالماء النجس والجلد اذا طهر
بالماء النجس قال محمد لا يطهر فيه لعدم العصر وقال ابو يوسف طهرته ان يغسل ثلثا ونحوه السكين بالماء
الطاهر ثلثا او يطهر المنطقة والجلد بالماء الطاهر ثلثا ويجفف في كل مرة **فصل** الاستبراء سنة من كل
ما يخرج من السيلين الا الرمي **قال** اعلم ان الاستبراء على خمسة اوجوه واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج
في الغسل على الجنبه والبيض والنقاس كيد لا يشيع في بدنه والثاني اذا تجاوزت محرابا جديا حتى يذوق
كثروا الا حوط لانه يزيد على قدر الرمي وغيره مما يجب اذا تجاوز قدر الرمي لان ما على المخرج سقطا اعتل
لجواز الاستبراء فيه فيجب المعنى اولاه والثالث سنة وهو اذا ابقاوا النجاسة عن جوفها فغسلها
سنة والرابع مستحب وهو اذا ابال ولم يتغوط بغسل قبله **قال** ولطامن بدنة وهو الاستبراء من الرمي
اذا لم يظهر الحديث من السيلين **قال** ويكره ما يقوم مقامه بجمعه حتى ينفقه لان المقصود الانقاء
فما في شي حصوله والفضل بالماء افضل لانه ابلغ في الانقاء والنظافة **قال** فاذا تعدت النجاسة
المخرج لم يجز الا الغسل وقربناه **قال** ولا يستبرئ بميمية ولا بعقل ولا بروت لانه صلى الله عليه و
سلم عن ذلك ولا بطعام لما فيه من اضرار الماء وقد نبه عليه فان استبرأ بهذه الاستبراء جاز ويكره
لان المنع لمعنى غيره فلا يمنع حصول الطهارة بالاستبراء بغير ما فيه **قال** ويكره استقبال
القبلة واستدبارها في الخلا في البيوت والقمار لقوله عليه السلام لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
لكن بشرقوا او غنوا عن ابي حنيفة في الاستدبار لا بالنسبة بغيره مقابل القبلة وما يخط بخط نحو الارض

الجنب والصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكوان والمراة ليقع على الوضوء المسنون ولا تعاد الاقامة لان تكرارها
غير مشروع ويكره الا اذا كان غافا لا يدرى ان يكون المؤذن فاجرا او ياقظ على الاذان
اجرا **وسمعت ان يكون المؤذن صائحا** انقيا عالما بالسنة واوقات الصلوة موافقا في ذلك واسم علم بالصلوات
باب ما يفصل قبل الصلوة وهي ست فاربعة طهارة البدن من النجاستين وطهارة الثوب وطهارة المكان
وسرا العورة واستقبال القبلة والنية **اما طهارة البدن** فلقوله عليه السلام لا يقبل الله صلوة امرء
حتى يوضئ من الظهور واضعة للدين وانتهى بوجوب الطهارة من النجاسة الشرعية وقوله عليه السلام اغسلوا عند التيمم
صلى بوجوب الطهارة من النجاسة الحقيقية **واما طهارة الثوب** فلقوله تعالى وثيابك فطهر **واما المكان** فلقوله
تعالى وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود **واما ستر العورة** فلقوله تعالى يا بني آدم خذوا
زيتكم عند كل مسجد **قالا لئلا** التقرب يوما يورى العورة **والسخت** ان يصلي في ثلثة اوثاب فيصير ازار
وعامة ولو صلى في ثوب واحد يتوشح به جاز قال عليه السلام او كلكم يجد ثوبين حين يسأل عن الصلوة في ثوب
واحد وقال ابو الدرداء صلى بنا رسول الله في ثوب واحد متوشحا به قد خالف بين طهارة ولا يجوز للمراة الا ان
تستر بثوب الواحدة راسها وجميع بدنها **ويكره** ان يصلي في السراويل وحده ماروى عنه علي بن ابي طالب **فما يصلي الرجل في**
لبس عاتق من شئ **قالا** لا يصفى الصلوة في التراب ولا يشرع في الصلاة الا بعد من
النجاء وفي قميص ودرع عادة الناس **قالا** **وعنه** الرجل ما لم يمسح اليه ركنه لقوله عليه السلام عورة
الرجل ما دون ستره حتى تجاوز ركبته وقوله عليه السلام الركبة من العورة ولا تارك الركبة ملق على عظم الساق
والفخذ فخلعنا بكونها عورة احتياط **قالا** **وكذلك** الامنة وبك اولى وبطنها وطهرها عورة لانه موضع
مستتر في شبهة ما بين الشرة والركبة **والحجاب** وام الولد والمدة **قالا** **وجميع** المرأة عورة
قال عليه السلام الحرة عورة مستورة **قالا** **او** جبرها وكفها لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا
ما ظهر منها قال ابن عباس رضي الله عنهما الكحل والطائم ومن ضرورة ابداء الزينة ابداء موضعها والكحل
زينة الوجه والطائم زينة الكف ولانها تحتاج الى كشف في المعاملات فلما في ضرورة وفي القدم
روايات الصحيح انها ليست بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة **ولو** انكشف راعها جازت
صلواتها لانها من الزينة الظاهرة وهو السوار وخارج الى كشفه والحذمت كالطنج والخنزير وسرة
افضل والعورة عورتان غليظة ومن المستوثان وخفيفة وهي ما سواها فالمانع من الغليظة ما
يبدو وزيادة على قدر التديك وفي الحقيقة ربع العضو كما في النجاسات **قالا** **والذكر** عورة بافراده **وكذلك**
الانثيان **قالا** **ومن** لم يجد ما يستره النجاسة صلى مقبها ولم يعبد لان التكليف بقدر التوسيع فان
كان الظاهر ربع الثوب او اكثر صلى فيه ولا يصلي عريان لان الربيع قائم مقام الكحل شرعا على ما
عرفه وان كان دون الربيع فكذلك عند غيره لانه ترك وضوءا واحدا والعريان يتكفر وضوءا ولا يتنجس بالصلوة

فيها فضلا لانها اريد من الصلوة عريانا ومع النجاسة مانع عند الاختيار الا انه اذا صلى في الثوب النجس بشر
عورته وانتهى واجب في الصلوة وخارجها فكان اولى **قالا** **ومن** لم يجد ثوبا صلى عريانا فاعاد اموما وهو افضل
من القيام لانه يبلى ببيلتين فيهما رايتهما شاء الا ان القعود اولى لان الالباء خلقن الاركان ولا خلف
عن ستر العورة وقدره في ان الصلابة رضي الله عنهم صلوا كذلك **واما** استقبال القبلة لقوله تعالى فلي
لو اوجوكم شطره فلما من كان يحضر الكعبة يتوجه الى غير ما كان نائبا يتوجه الى جهتها القيام الجبهة
عند المعنى مقام غيرها لان التكليف بقدر الطاقة **قالا** **وان** كان خائفا يصلي الى جهة قدر لقوله
تعالى فليأتوا ثلثا فاستسجدوا لله ويسوي في الخوف من العدو والسبع او ان يكون على خشبية في البحر يخاف
ان يوجه الى القبلة غرقا لتحقيق المعنى بالعدو والقبلة موضع الكعبة والسموات من هناك الى حنان السماء
ولا اعتبار بالبناء ولا به نقل **قالا** **ولا** يجوز الصلوة الى حجارته **قالا** **ولو** صلى على جبل اعلم من الكعبة جاز فلا
لا اختيار بالبناء **قالا** **وان** اشتبهت عليه القبلة وليس له من يسأله اجتمعت وصلي ولا يعبد وان اخطأ ولم يدر
ان خافه من الصحابة اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة فصلى الى منبر الجبهة وخطبين يدين خطا فلما استحوذوا
للخطوة الى غير القبلة فاجروا به لكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ثبت صلوته في رواية لا اعاده
عليكم ولان الواجب عليهم التوجه الى جهة التي اذا التكليف بقدر التوسيع **قالا** **فان** علم باخطاؤه
في الصلوة استدار وبنى ماروى ان اهل قباء بلغهم نسخ القبلة وهم في صلوة الفجر استداروا
اليها وهذا لانه ما علم بالقبلة صار فرضه التوجه اليها فيستدبر لان النبي صلى الله عليه وسلم استسجن
فعل اهل قباء ولم يامرهم بالاعادة **قالا** **وان** صلى بغير اجتهاد فاحطأ اعاد وكره ان كان عنده من
يسأله فلم يسأله لانه ترك واجب الاستدلال بالقرآن والسؤال وان علم انه اصاب فلا اعاده عليه يوجد
التوجه الى القبلة **قالا** **ولو** شرع لا بالقرآن ثم علم في الصلوة انه اصاب بيتا نف النجاسة وقال ابو يوسف
يمضي فيها لانه لو قطعها يستأنف الى هذه الجبهة فلا فائدة ولما ان حاله بعد العلم اقر ليشفه
نجمة القبلة وبناء القوي على الضعيف لا يجوز ولما قلنا المومي اذا قدر على الركوع والسجود لا يفتي
لانه بناء القوي على الضعيف كذا نقنا **قالا** **ومن** اذاه اجتهاده الى جهة فضلى الى غير ما قصدت
وان علم انه اصاب القبلة وقال ابو يوسف هي جائزة لمصل المقتصد وهو اصاب القبلة
ولها انه ترك وضوءا عند الافتتاح وهو الصلوة الى جهة التي نصارك اذا ترك النية ونحوها
شوا والنية لقوله عليه السلام الاعمال بالنيات ولانه لا اضلاع الا بالنية وقد امرنا بالاحكام
قال تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين **قالا** **ومن** في الصلوة التي يدخل
فيها نية متصلة بالقرعة ويحيى ان يعلم بقبلة اى صلوة يصلي ولا يصلي باللسان لان النية على
القلب قال محمد بن الحسن رحمه الله النية بالقلب فمن ذكر باللسان سنة وبلغ بينهما افضل والاخر

ان بنو مغارة لما نزلوا على النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا محمد انزلناك من ربك
فما انتهم الى الامام بكونه نبي الله صلى الله عليه وسلم بالاحكام على تحقيق ما نزل به
التلويع بكيفية نية اصل الصلوة وفي القضاء يعين الغرض وفي الوضوء يزيل الوضوء
وان كان ما نزل به من الوضوء والمناجاة او يزيل الشروع في صلوة الامام او يزيل الاقامة بالامام في
صلوته وانما اعلم بالصواب **باب الافعال في الصلوة** قال الشيخ المصنف ان كل شئ في صلوة لقوله تعالى
قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون **قال** وكان صلى الله عليه وسلم اذا صلى كان جلوسه
اربع الاثرين والركوع ثمانية والركوع في الركعة ركعة واحدة وفي السجدة سجدتين وفي السجدة سجدتين
موضع سجدة خاشعة تعالى ومواقف التحنيط من ارسال الطرف يمنة وشمالا **قال** ومن اراد ان يقول
في الصلوة كبر لقوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى وقال عليه السلام لا يقبل الله صلوة امرئ حتى يضع الظهور
مواضعه ويستقبل القبلة ويقول الله اكبر وان افترق بالخطا فخرى في الشاؤ والتعظيم كالتسليم و
التسليم باسم خرك قوله الرحمن اكبر اجزائه **وقال** لا يجوز الا باللفظ التكبير وسوقه الله اكبر الله اكبر
الله اكبر الله اكبر لان الحسن لا يجوز الا باللفظ التكبير وسوقه الله اكبر الله اكبر
وذكر اسم ربك فصلى نزلت في تكبيرة الافتتاح فقد اعتبر مطلق الذكر وتقييد الكتاب بخبر الواحد لا يجوز ولا اختار
بقوله الله والرحمن جانعا في حيفته لوجود الذكر وقال محمد لا يجوز الا ان يضم اليه الصفة كقول جلال واعظم
ولو قال اللهم الاصح انه يجوز ومعناه يا الله والهم المنة خلة عن النداء ولو قال اللهم اغفر لي لا يجوز لانه
ليس بتعظيم خالص ولو افتتح الاخرى والاشي بالنية جازية والافضل ان يكبر المأموم مقارنا للتكبير الامام
وعنه ما بعده وفي السلام بعده بالاتفاق والفرق لا في حيفته رحمة اسان التكبير شريع في العبادة فالمسألة
اليه افضل والسلام خروج منها فالابطال وافضل ويحذف التكبير في السنة ولان المدة في قوله كبر تكون انبعا
وفي آخره من حيث العزيمة **قال** ويرفع يديه لتعظيم الله تعالى في قوله عليه السلام ولا يزل
ابن حجر اذا افتتح الصلوة فارفع يديك هذا اذ نيتك وهو ان يرفعها منضوبتين حتى يكون الاصاب مع الكف
في القبلة ولا يرفع بين الاصاب ومكذ تكبيرة القنوت وصلوة العبد بين **قال** ولا يرفعها في تكبيرة سواء
لقوله عليه السلام لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن وذكر هذه الثمانية واربع في الحديث ذكره ان شاء الله تعالى
قال في تقدير يمينه على راسه تحت سترته لقوله عليه السلام ثلاث من اخلاق الانبياء تعجيل الاظفار
وتأخير السجود ووضع اليمين على الشمال تحت السترة **قال** والمادة تضع يده على صدره لانه يستلزمه ويقبض
بكفه اليمنى في نسخ اليسرى كما في غير التكبير فهو ابلغ والتعظيم ومكذ في تكبيرة القنوت والنجارة لانه قيام عمدة
كالقراءة وروى الحسن عن ابي حنيفة الاسال فيهما وسوق قول محمد وسوا اختيارا لانهما قولهما فيهما كما بين
الركوع والسجود وبين تكبيرة العبد بين يرسلهما لانه الوضع لا يفيد التتابع التكبير **قال** ويقول سبحان الله الذي لا

وذكر محمد بن حمران وجعل شاذك ولا يزيد عليه وقال ابو يوسف في حديثه وبين قوله وجعل الى اخره لانه لا يرفع
بما فيه بينهما ولما روى عن مسعود بن مسعود وانس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان اذا كبر لا افتتاح الصلوة في الجاهل
اللهم الى اخره ومكذ اروي عن ابى بكر وعمر بن الخطاب عن حديث التوجه كان في ابتداء الاسلام كما شرع النبي
فسيما كادى ان كان يقول في الركوع ركعة واحدة وفي السجدة سجدتين وفي السجدة سجدتين وفي السجدة سجدتين
جعلوه في الركوع ونزل اسم ربك الاعلى جعلوه في السجدة ونسج ما كان يقولونه قبله فكذا كبر فيما نحن فيه
فيما بين الحديثين **قال** ويتعوز ان كان اماما او منفيا لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من
الشيطان الرجيم انما اذا اردت قراءة القرآن وان كان مأموما لا يتعوز وقال ابو يوسف يتعوز لان التعوذ
تبع للشاؤ وهو للصلوة عنه فان التعوذ ورد به النقص صيانة للعبادة عن الخلل الواقع فيها بسبب
وسوسة الشيطان والصلوة شتم على القراءة والاذكار والافعال فكانت اولى وعندنا لا افتتاح القراءة
بالنقص ولا قراءة في المأموم وعلى سزا اذا قام المسبوق للقضاء ويتعوز عنه بما جاز في القراءة وعنه لانه
تعوذ بعد الشاؤ وفي صلوة العبد يتعوز الامام عنه قبل التكبير وعنه ما بعده **قال** وفي التعوذ طهرت
ابن مسعود عن تخفيف من الامام التعوذ والتسمية وأمين وربنا لكرامة الشاهد **قال** ويقراء بسراة
الرحمن الرحيم لانه صلى الله عليه وسلم لان يقرؤا **قال** وتخفيفه حديث انس قال صليت خلف النبي و
خلفا بكرو وعثمان فلما نوا بفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين وفي رواية كانوا يخفون بسم الله الرحمن
الرحيم ومن عبد الله بن المغفل انه سمع ابنه يكبر بها فقال يا بني اياك في الحديث في السلام صليت خلف رسول الله
عليه السلام وخلفا بكرو وعثمان فلما نوا بالحمد لله رب العالمين فانما اردت القراءة فقل الحمد لله رب العالمين **قال**
فان كان اماما جهر بالقراءة في النسخ والاوليين من المعز والعاة وفي الجملة والعبد من سزا هو المأموم
رسول الله صلى الله عليه وسلم والمتوارث من لدن الصدر الاول الى يومنا هذا **قال** ويحكي في النظر والعمر لقوله عليه
السلام صلوة النهار عجا وولائه المأثور المتوارث **قال** وان كان منفيا وان شاء جهر لانه امام نفسه وان شاء
خافت لانه ليس بامام يسمح غيره ولجهر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى وحده في بيته الى امة صلى
خلفه صغوف من الملائكة **قال** وان كان مأموما لا يقرأ لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
لعلهم يتقون **قال** ابن عباس وابو هريرة وجاعة من المفسرين بنزلت في الصلوة خاصة حين كانوا يقرؤن
خلفه عليه السلام وعنه الى سيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليوتر به فاذا قرأ فاستمعوا
وقال عليه السلام من كان مأموما فقرأه الامام له قراءة وروى الشيخ عن النبي صلى الله عليه وسلم لا قراءة خلف
الامام واذا قال الامام ولا الضالين قال امين ويقول لها المأموم وتخفيف ما قال عليه السلام اذا قال الامام ولا
الضالين فقولوا آمين فان الامام يقول ما وروى ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الضالين ولا الضالين
من حديث ابن مسعود **قال** فاذا اراد الركوع كبر لانه صلى الله عليه وسلم لان يكبر عند كل خفض ورفع **قال**

ورفع لقوله عليه السلام للمؤمنين حين علمه الصلاة ثم اقرأوا ما تيسر من القرآن ثم اركعوا والركوع يتحقق بما ينطلق
عليه السلام لانه عبارة عن الاجابة وقيل ان لما حال القيام اقرب لا يكون ان كان الى حال الركوع اقرب جاز قال
وضوح يديه على ركبتيه وبغير ترصيع لقوله عليه السلام لان من رضى الله عنه اذا ركعت فضع يديه
على ركبتيك وتوق ايضاً برك ولانه يمكن في اخذ الركبة وبسط ظميره لانه صلى الله عليه وسلم كان
اذا ركع لو وضع على ظهره قد خرج ماء لاستقته ولا يرفع راسه ولا يركسه كما فعل صلى الله عليه وسلم
ولنهي عن ذلك كنه يد الجارية وقال سبحانه ربي العظيم ثلثا لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم وقال بجز
ربي العظيم ثلثا فذكر ركوعه وذكر ادناه وان زاد فهو افضل الا انه يكون للامام الطويل ما فيه من تنفير المؤمنين
ثم يرفع راسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المؤمن ربينا لك الحمد والثناء والحمد لله ربنا لك الحمد وبما ورد الاثر
ويروي الامام بينهما وقال يجمع وهو رواية الحسن عنه لئلا يكون تاركاً ما حصى عليه غيره وليس لنا ذكره كنه
به المأموم ولا يضيفه قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قوله ربينا لك الحمد فذكر الركوع بينهما
فيما في الشركة ولان الامام لو اتي بالتحديد بنا فخرج عن قول المأموم فيصير الامام متبعاً ولا يجوز ان يجمع
بينهما في رواية الحسن وفي رواية ياتي بالتسبيح لا غير وفي رواية ان يركع بالتحديد لا غير وعليه اكثر المشايخ
ثم يركع لا يرفع يديه وسجد على انفه وجبته لانه النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع على انفه وان اقتصر على الا
تجاوز قد اساء وقال لا يجوز الا من عذروا ان اقتصر على الجبهة جاز بالاجماع ولا اساءة والا صلي فله
السلام امرتان اسجد على سبعة اعظم الوجه والكتفين والركبتين والقدمين لما قول عليه السلام مكن جنتك
وانك من الارض ولان الانف محل السجود بغير دليل جاز السجود عليه عند العذر ولو لم يكن محلاً لما جاز ما طرد والذ
في قيامه على الانف يكون ساجداً فيخرج من عمدة السجود في قوله تعالى واسجدوا ولا ان الجبهة والانف
عظم واحده السجود على احد طرفيه يجوز فكذلك الاخر **قال** ويضع ركبتيه قبل يديه ويضع يديه حذاء
اذنيه مكنه انقل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** ويضع ركبتيه ويضع يديه حذاء
صلى الله عليه وسلم لما كان في سجود حتى ان سمع لوارث ان تزلزلت ولا يمشي ذراعية لانه عليه السلام
عن اخراش الثعلب ويقول سبحانه ربي العظيم ثلثا لانه لما نزل قوله تعالى سجد اسم ربه والاعمال قال عليه السلام جعلوا
في سجودكم ولو سجد على كور عاينه او فاضل فركبته جاز **قال** ابن عباس رايته النبي صلى الله عليه وسلم يسجد
على كور عاينه وقال ايضاً انه عليه السلام صلى في ثوب واحد يقي بفصوله حر الارض وبرده **قال** ولو سجد
على الستر والعرز جاز **قال** ولو سجد على الشيش والفلين ان وجد تحته حجرته كالطنفسة واللبد والحرير
جاز ثم يركعاً بين يديه ويرفع راسه ويجلس الطاهر من الرقع ما يشاء وله والاسير ان الواجب الفصل بين السجود
تين وان يتحقق باذنه وقيل ان كان اقرب الى القعود جاز والا فلا فاذا جلس كبر وسجد لقوله عليه السلام ثم السجود
حتى يطيق ساجداً ثم اجلس حتى يستوي جالساً ثم يكبر ويضع يديه على ركبتيه ان لم يركع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع

على صدره وقدمه **قال** يفعل كذلك في الركعة الثانية لقوله عليه السلام لرفعاً ثم افعل ذلك في كل ركعة
قال الا الاستفتاح لان محله ابتداء الصلوة والتعبد لانه ابتداء الفرائض ولم يشعراً الامم وادناه ثم فعل
الا ان ليس بضر وقال ابو يوسف فرض وهو الطمانينة في الركوع والسجود وانما القيام من الركوع والقعود
بين السجودين لقوله عليه السلام لا يركع اخف صلواته اخف صلواتك فانك لم تصل ولما الله اني بما ينطلق
عليه اسم الركوع والسجود وهو اخفاء الظهر ووضع الجبهة فدخل تحت قوله اركعوا واسجدوا والطمانينة
وام عليه والامر بالفعل لا يقتضيه الام عليه ولا يجوز الزيادة على الكتاب بخير الواحد وما رواه بقتض الوجوب
وهي واجبة عندنا فيجب سجود السجود بركتها سائياً وقيل ستة **قال** فاذا رفع راسه في الركعة الثانية
من السجدة الثانية افترش رجله اليسرى جلس عليها ونصب اليمنى **قال** ووجه اصابعها نحو القبلة ووضع
يده على فخذه وبسط اصابعه وتشبه مكنه احكي وابل بن جعي وعائشة فعور رسول الله صلى الله عليه وسلم
في التشهد والتشهد الثاني لله والصلوة والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **قال** تشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد عبده ورسوله ولا
تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما روى ان حاداً اخذ بيده اني حنيفة رضي الله عنه وعلمه التشهد
وقال اخذ برأسه بيدي وعلمني واخذ علقمة بيدي برأسه وعلمه واخذ عبد الله بن مسعود بيده علقمة
علمه واخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده عبد الله وعلمه التشهد فقال له التحيات لله الى آخر
ما ذكرناه والاخذ به اولى من رواية غيره لان اخذه بيده وامره يدل على زيادة التأكيد والتفق ائمة الحديث
انه لم ينقل في التشهد احسن من اسناد عبد الله بن مسعود ولان فيه زيادة واو العطف وانه يوجب تعدد
الشأن ولان المعطوف غير المعطوف عليه وتشهد ابن عباس شيئاً واحد بعضه صفة لبعض وهذه القعدة
ستة عند النطاقي والكرخي وقيل في واجبة حتى يجب تركها سائياً بسجود السجود وقراءة التشهد فيها كائنة
وقيل واجب وهو الاصح لانه محمد ارحمة الله اوجب سجود السجود تركها سائياً ولا يجب الا بترك الواجب
قال ولا يزيد على التشهد في القعدة الاولى لما روى عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يزيد
على التشهد في الركعتين ثم بينهما كبراً لانه اتم الشفع الاول وبقى عليه الشفع الثاني فينتقل اليه ويقرا فيها
فاتحة الكتاب وهي ستة بدور الاثرون شاء سجد لانه ليست بواجبة وروى الحسن عن اني حنيفة ان الزيادة
في الاخرين واجبة ولو تركها سائياً يجب عليه سجود السجود وقراءة الرواية لو سكت فيها عامداً لما ميسراً
ان كان سائياً لا سجد عليه **قال** ويجلس في اخر الصلوة كما بينا في الاولى لما روي **قال** وبشهادة كما قلنا وبصل على
النبي صلى الله عليه وسلم وموسى لقوله عليه السلام لا ين مسعود رضي الله عنه حين عليه التشهد اذا قلت
هذا او فعلته فقد كنت صلواتك علق التمام باحد الامرين فيتم عند وجود احدهما فدل على ان الصلوة على النبي
ليست بضرنا وهي واجبة عندنا خارج الصلوة علماً بالامر الوارد بها في القرآن فلا يلزمنا العمل به في الصلوة

قال ويدعو بمشاهدة الفاظ القرآن والادعية الماثورة لقوله عليه السلام ثم احترم من الدعاء الجيدة
والقوة الأخيرة فرض والتشديد فيها واجب لقوله عليه السلام في حديث الاي ١٣ اذا رفعت يدي
من آخر سجدة وقعت قدر التشديد فقد كنت صلواتك على الخلق تمام بالقعدة دون التشديد ومقدار الفرض في
القول ومقدار التشديد **قال** في سجدتين عليه السلام عليه ورحمة الله وفي سجدته لا يركع لرواية ابن مسعود انه
صلى الله عليه وسلم لان يسجد عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وفي شماله حتى يرى بياض خده الايسر وينوي
بالاولى من عن يمينه من الملائكة والناس وبالاخرى كذلك لانه خطاب لما ضرب **قال** ويؤي الامام في الجملة الخ
هو فيها وان كان حذاء بنويه فيها وقيل في اليمين **والقول** ينوي الحظيرة لا غير والخروج بلفظ التسليم ليس بغير
لاذ ويؤمن حديث ابن مسعود وانه ينوي في الفريضة واما قوله عليه السلام خلعها التسليم بدل على الوجوب
او السنة وفي قوله به **فصل** في الوتر واجبة لقوله صلى الله عليه وسلم **ان الله تعالى زادكم صلاة الى صلواتكم**
فصل في الوتر في فظوا عليها والزيادة يكون من اجس النية عليه وقضية الفريضة الا انه ليس مقطوعا
به فقلنا بالوجوب وقال ابو جعفر ومحمد بن ميمونة لقوله عليه السلام ثلاث كنيت على ولم يكتب عليه في رويته
ومحمد بن ميمونة الوتر والفي والاضح قلنا الكتاب في الفريضة قال تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
او موقوتا ويقال للفرائض المكتوبات فكان في الكتاب في الفريضة ونحن لا نقول بالفريضة بل بالوجوب
بل بالوجوب واما قوله وبني كنيسة التي ثبت وجوبها بالسنة لانه صلى الله عليه وسلم يقول في امرها والامر
هو وجوب من عندنا على رتبة من جميع المستحقين لا يجوز قاض مع القدرة على القيام ولا على راحته من غير طهر
ونقصي ذكره في الحيط **قال** ثلاث ركعات كالمغرب لا يسجد بينهما ما روي ابن مسعود وابن عباس في ان ابن
كعب بن عازبة وامر بسلة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت ثلاث لا يسجد الا في اخرهن **قال** ويقروا في بعضها
والسجدة ان يقرأ في الاولى بغاية الكتاب سبع وفي الثانية بغاية وقيل يا ايها المانيون وفي الثالثة
بها وفي قوله الله احد سجد انقل قواة رسول الله فيها ولانه لما اختلف في وجوبها وجبت القراءة في جميعها
حيثما **قال** وبقيت في الثالثة قبل الركوع يوفو بديه ما رينا وبكبر الامر في رقت ما روي عن ابن مسعود ابن
عباس والي بن كعبه صلى الله عليه وسلم لما يقنت في الثالثة قبل الركوع وليس فيه دعاء موقت وفي النبي
صلى الله عليه وسلم **ان الله كان يقرأ اللهم اغفر لنا ما اذنبنا اللهم اغفر لنا ما اذنبنا** في الدنيا حسنة الآية واختار ابو الليث الصلوة على
النبي بعده وهو مروي عن الفخري وكرهه بعضهم لعدم ورود السنة به **قال** ولا قنوت في غير النوازل
ابن مسعود ما قنت رسول الله صلوة الصبح الا شبرا لم يقنت قبله ولا بعده وروى امر سلمة ان
النبي صلى الله عليه وسلم نعى عن القنوت في صلوة الفجر ما روي عن ابيه صلى الله عليه وسلم لما يقنت
في صلوة الصبح معارض حديث ابن مسعود وما روي قتادة عن ابيه قال قنت رسول الله عليه السلام في

الصبح بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه فدل على انه نسخ **قال** فلو صلى الفجر خلف امام يقنت بتابعه
عند الايسر لكانت الخاطئة وعندهما لا يتابعه لانه حكم مسنوخ وصار التكبير للامامة في صلوة الجماعة
واختار انه يسكت قايما **قال** ولو سجد من القنوت فركع ثم ذكر لا يعود عن الخسفة انه يعود الى القنوت ثم يركع
وانه اعلم **فصل** في القراءة فرض في ركعتين لقول تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن ولا يفتن في غير الصلوة فحين
في الصلوة وقال عليه السلام القراءة في الاولى من قراءة في الاخرتين ان شئت من القرآن ولا يفتن في غير الصلوة فحين
الامر سنة في الاخرتين وان سجد اجزاء وقد بيناه **قال** ومقدار الفرض آية في كل ركعة وقالوا ثلاث آيات
قصار واية طويلة تعدلها لان القرآن اسم المعنى ولا معنى دون ذلك وله قوله تعالى فاقرأ ما تيسر منه
من غير تقييد وما دون الآية خارج في ما رواه **قال** ولا يفتن في قراءة العائقة في الصلوة لا طلاقا ما تلونا قوله
عليه السلام لا صلوة الا بقراءة الكتاب الى غيره من الاحاديث اجزاء واحدا لا يجوز نسخ اطلاق الكتاب بهاء
فيكون الوجوب دون الفريضة كما قلنا **قال** والواجب العائقة والسورة او ثلاث آيات لان النبي صلى الله عليه
وسلم ما طبع على ذلك من غير ترك ولا ذكر وصحبه ورواه عنه سائيا **قال** السنة ان يقرأ في الفجر والظهر طول
المفضل وفي العصر والعشاء او ساطله وفي المغرب فصاوه مكة اكتبه ابن الخطاب الاموي لا شئ ولا يروي
الا توفيقا وقيل المسح ان يقرأ في الفجر اربعين او خمسين وقيل من اربعين الى ستين وروي ابن زياد بن سنان
الى مائة بكل ذلك ورد **قال** الا انار وقيل المائة للزاد والستون في الجماعة المعهودة والاربعون في مساجد
وفي النظر ثلثون وفي العصر والعشاء عشرون والاصل ان الامام يقرأ على وجه لا يودى الى تقليل الجماعة وان كان
منفردا فالاولى ان يقرأ في حالة الحضر الاكثر تحصيل الثواب في حالة الغيرة والتسفي يقرأ ويقدر لال دفعا
للحرج والسنة ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة مع العائقة ويسقط ان لا يجزئ بين سورتين في ركعة لانه ينقل
وان فعل لا بأس وكره سورة في ركعتين **قال** ولا يفتن شي من القرآن ليشي من الصلوة لا طلاقا المقصود وبكره
تقيته ما فيه من بحر الباق الا ان يكون يسر عليه او شتر لما يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه ان الخط سوا
قال ويطول الاولى في الفجر على الثانية اعانة للناس على الجماعة وبكره في سائر الصلوات وقال محمد بن عبد الله
ذلك في جميع الصلوة كذا نقل عنه صلى الله عليه وسلم قلنا الركعتان استويا في استحقاق القراءة فلا وجه
الى التفصيل بخلاف الصبح فانه وقت نوم وغفلة وما رواه محمول على التطويل من حيث الاستفتاح والتعوذ
ولا اعتبار في ذلك بما دون ثلاث آيات لعدم إمكان الفريضة **فصل** في الجماعة سنة مؤكدة قال عليه
السلام الجماعة من سنن الهدى وقال لقد نمت ان امرؤا يصلي بالناس ثم استل المقوم يتخفون عن الجماعة
فاحق بيوتهم ومن اماراة التكيد وقد اطلب عليها صلى الله عليه وسلم **قال** لا يسجد ركعا الا بعد ركعة
احد مصر يعمرون بها فان قبلوا والا يفتنوا عليها لانها من شعائر الاسلام **قال** واول الناس بالجماعة
عليهم السنة اذا كانا يفتن من القراءة ما يجوز به الصلوة ويكتفب الفواضل الظاهر عن ابي يوسف افواه

فحينئذ

لقله عليه السلام يؤم القوم اقراء هو كتاب الله قلنا الحاجة الى العلم اكثر فكان اولى وفي زمن النبي صلى
الله عليه وسلم لما نزلت آيات القرآن باحكامه فكان اقراء هو اعلمهم ثم اقراء هو الحديث ثم اقراء هو العلم لقوله
عليه السلام من صلى خلفا لم ينجح فكان اصل خلفي ثم استتم لقوله عليه السلام اذا سافرتم فاذا نزلوا فاقوا
وليومكما اكبر كما سئلتهم خلفا ثم احسنهم وجها ولا اصل ان من كان وصفه يحسن الناس على الاقراء
به ويديهم الى الحاجة كان تفديده او لان الحاجة كلما كثرت كان افضل حتى قالوا لا يكره بكثرة الشئ في القراءة
ان يؤم وكذلك من يقف في غير مواضع الوقوف ولا يقف في مواضعه لما فيه من تقليد الجماعة **قال** ولا يطول
بهم الصلوة على وجه يؤدى الى التغير بل يخفف تخفيفا عن تمام حديث معاذا فان كان يطول لم يقرأ في الصلوة
فقال له عليه السلام ائتني انك تعلم ما اصل بالقوم صلوة اضعفهم فان فهم الصلوة في الكبر والجماعة
قال ويكره جماعة العبد والاعراب والاعشى والفاسق وولد الزنا والمبتدع لان امامة من يقلد الجماعة لا تسقط
منزلة العبد عند الناس ولان الغالب على الاعراب الجمل قال تعالى واجدوا الله واوليكم احوال الله على رسله
والفاسق لنفسه والاعشى لا يجنب الفاسات وولد الزنا يستحق به عازة وليس له من يعمله فغلب عليه
الجمل ولو تقدموا واصلوا اجاز **قال** عليه السلام صلوا خلف كل خير فاجروا الكراهة في حقهم لا ذكرنا من
الغياص ولو خدمت بان كان الاعراب افضل من الحضرة والعبد من الحق وولد الزنا من ولد الرشدة والاعشى من
البصير فاحكم بالخير وكان حنفية ردة الله لا يرى الصلوة خلف المبتدع **قال** لا يجوز ان يكون امام القوم
صاحب بدعة او ملوث وعن محمد لا يجوز الصلوة خلف الرافضة والجميعة **قال** ولا يجوز
لعمامة النساء والصبيان للرجال اما النساء فلقوله عليه السلام اخروهن عن حيث احرم الله الله وان
نهي عن التقديم واما الصبي فلان صلواته تقع نفلا فلا يجوز الاقتداء به وقيل يجوز في الزمان لانها ليست بغيرها
والصبي الاول لان نقله اضعف من نقل البالغ فلا يفتي عليه **قال** ومع صلح واجرا قامه عن يمينه
طربت ابن عباس قال وقفت عن يسار النبي عليه السلام فاحذرت وابتني فاذا راي الي يمينه فقلت ان اليمين اولى
وان القيام عن يساره لا يفسد الصلوة وان الفعل اليسير لا يفسد الصلوة **قال** فانه صلى باثنين او اكثر تقدم
عليهم طربت ابن عباس قال فامرني رسول الله واليتم وراه ولترسلهم ورانا ولفعل عليه السلام الانسان فافرقها
بحاجة **قال** ويصغر الرجال الصبيان ثم النساء اما الرجال فلقوله عليه السلام ليكني اولوا
طام صغرهم ولما الصبيان فلم يثبت نسبي ولا احتمال كون الحنفي انا فاما تقدم المرأة على النساء فلا احتمال كونهم كوا
قال ولانه خلاف لما في صلوة الرجال الا ان يؤمها الامام وقال زفر بن علي في رجله لانه ينفذ من جهتها
شتر في سبيل الاحتمال بان تقف في جنبه ففسد صلواته فكان له ان يختار من ذلك بتوك النية **قال** اذا
قامت الى جانب رجل في صلوة مشتركة ففسدت صلواته **قال** والغياص ان لا يفسد كمالا يفسد صلواتها وجهه
لانه ترك فرض المقام لانه علم وبنهاجته وموالتقى بالامر ونها ففسدت صلواته وان قامت في الصف

اخذت صلوة من اخذ يمينها ويسارها وظلها اخذ ايها والثلاثان تفسدان صلوة ابوجه من عن يمين احديهما او يسار
الاخرى واثنين خلفها والثلاث تفسدن صلوة خمسة وعن محمد تفسد صلوة ثلثة الى اخر الصفوف وكذا
عن ابو يوسف في المائتين **قال** ولو كان النساء صفاتا ما فسد صلوة من خلفهن من الصفوف بل بشرط الحاذة ان يكون
الصلوة مشتركة **قال** وان تكون مطلقة **قال** والاستواء في البعثة **قال** وان تكون من اهل الشهادة ولا يكون بينها حائل
وادامثلة مؤخره الرجل **قال** ويكره للشاة حضور الجماعة لقوله عليه السلام يوتهن خير كهن ولما فيهن خوف
الفتنة وسفاه الشوات بالاجماع اما الجاهل فخير من النجس والمغرب والعشاء والافراج في صلوة كملها لوقوع الا
من الفتنة في حقهم وله ان يفسد في شتر في الظهر والعصر في المغرب يشتغلون بالعشاء والنجس والعشاء
يكونون يتأما وكل ساقطة لا قطة والحنث في زمانين لا يجوز شتر من ذلك لفساد الزمان والظاهر بالفواحي **قال**
وانه يفتي بحاجة لانه لا يخلو عن نقيص واجبة مندوب فانه يكره لانه الاذان والاقامة وتقدم الامامة عليهن **قال**
فان فعلن وقفت الامامة وسطن **قال** مكررا روى عن عائشة رضي الله عنها وهو يحول على الانباء **قال** ولا يفقد
الظاهر بصاحب عذري واصله ان صلوة المقتدر تبنى على صلوة الامام صحة وفساد القول عليه السلام الامام
ضامن ايضامن بصلواته صلوة المؤتمرون بناء التاقيص على الحاكم يجوز والحامل في الناقص لا يجوز لان الضعيف
لا يصح انما للقوى لانه بقدر النقصان يكون بناء على المعدوم وانه حال اذا عرف هذا فنقول حال الظاهر
اقوى من صاحب العذر وحال القاري اقوى من الاعرج وحال المكنتي اقوى من القريان وحال الذي يركع ويسجد اقوى من
المومي وحال المفترض اقوى من المعتقل فلا يجوز صلواتهم خلفهم **قال** ولا المفترض بمن يصلي فرضا اخر لان المقتدر يشارك
لل امام فلا بد من الحاذة فان ام اتى قارين واميين فسد صلوة الكل **قال** لا يجوز صلوة العالم ومن حاله لا استوا
يتم كاذبا انفرادا في حنفية ردة الله ان الجميع قاذون على القراءة بتقديم القاري اذ قراءة الامام قراءة العهد بالحديث
فقد تركوا القراءة مع القدرة عليها فبطل صلواتهم **قال** وعلى هذا العا جزم الاثيان ببعض الحروف قالوا ينبغي ان يؤم
غيره لما يتبين ولا فيه من تقليد الجماعة **قال** فلو صلى وحده ان كان لا يجد الايات على من تلك الحروف جاز بالاجماع وان جحد
وقراء بآيه تلك الحروف في قيل يجوز لما لاخرس يصلي وحده وقيل لا يجوز لما القاري اذ اصله بغير قراءة بخلاف الاخرين
لانه قد لا يجد اماما **قال** ويجوز اقتدى المتوفى بالقيمته وقالوا لا يجوز لان التيمم طهارة ضرورية كطهارة
صاحب العذر ولنا ما روى ان عمر بن العاص اجب في ليلة باردة فتميمه وصلى باصحابه ثم اخبر به كذا حل
الله صلى الله عليه وسلم فلم يجرم بالاعادة وقد تقدم ان التيمم طهارة فندم الماء فكان اقتداء طاهر
بطاهر **قال** طاهر طاهر لان الحنف يمنع وصول الحديث الى الرجل وانما يحل المثل بالخط وقدر تنفع بالسمع **قال**
والقيام بالتقاعد خلافا لمحمد وسوا القيل لان القيام اقوى حالا ولنا انه صلى الله عليه السلام اخر صلوة صلاها
قاعا والناس خلفه قيام ومثله يترك القيام **قال** والمستقل بالمفترض لانه اضعف حالا وبناء الاضعف
على الاقوى جازية ولانه يحتاج الى نية اصل الملوته وهو موجود بخلاف العكس لان المفترض يحتاج الى اصل الصلوة

والأية الفرضية وأنه مقدم في المتفعل **قال** من علم أن إمامه على غير طهارة أعاد لما بيننا من صلوة المأموم متعلقة
بصلوة الإمام صحة وفساد أو لهذا المعنى يلزم المأموم سبوا الإمام ويكتفي بقرانه لو أدركه في الركوع وإذا كانت
متعلقة بمعاقبة نفسه بفساد **قال** ويجوز أن يفرض على إمامه لقوله عليه السلام لا تسلموا حتى لا ينبغي أن
يفرض من ساعته لعل الإمام يشكرك ويصدق للإمام أن لا يلجأ إلى الفسخ فإن كان فقامت الجوزية بصلوة الإمام **قال**
وإذا فرض على غيره فسدت صلواته لأنه تعليم وتعليل وسوال قياس في إمامه إلا أن تركناه بما روينا وفيه إصلاح
صلواته فافتراق **قال** من أحضر في الصلاة أصلاً فقدم غيره جاز وقال لا يجوز لأنه نادر فلا يقاس على مؤخر النقص
وله أن الاستحالة في لغة النبي في التمام وقد وجدوا نسلم أنه نادر ولو قلنا يجوز به الصلوة لا يجوز إلا جاز **قال**
وإن كنت إمامه في الغرض شكك وقديته الله أعلم بالصلوات **فصل** يكره للمصل أن يعقب لقوله
صلى الله عليه وسلم إن الله كره العقب في الصلوة ولأنه يحل بالخشوع وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم تارحلاً
يعقب في صلوة فقال ما هذا لو خشع قلبه لم خشع جوارحه **قال** أو يفرض أصابعه كما ذكرنا ونهيته عليه السلام عن ذلك
أو يخفى لأنه فيه ترك الوضوء المستنون ونهيته عليه السلام عن ذلك وهو وضع اليد على المصيبة أو يعقب شعره وهو
أن يحمله وسط رأسه أو يجعله صغيرتين فيعقد في مؤخر رأسه كما يفعله النساء لأنه صلى الله عليه وسلم نهى أن
يصل الرجل وراءه معقود أو يسدل ثوبه لنهيته عليه السلام عن التسدل وهو أن يجعله على رأسه ثم يربط
الطرف من جوانبه لأنه من ضيق أصل الكتاب أو يقي طرفه أي ذر قال بها في خيل صلى الله عليه وسلم في ذلك
أنه منقذ لا يمكن أو ألقى ألقاء الكلب أو فترش الثعلب والاققاء أن يفقد على البيت وينصب فخذه ويضع
كفيه إلى صدره ويضع يديه على الأضراس أو يلقط لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الالتفات في الصلوة وقال تلك الخلعة
تخليسها الشيطان من صلواتكم أو يترج لغيره ولا يخل بالنعوذ المستنون ولا تها جلسته للبابرة حتى قالوا
تكره خارج الصلوة أيضاً أو يقلب الصلوة لانه ثبت الأضحية لقوله عليه السلام يا باذر مرة أو ذرة أو برقة
السلام بلسانك من كلام الناس أو يبدله لانه في معنى السلام ويتعطل بابتساب لانه صلى الله عليه وسلم نهى
عن التشاوب في الصلوة فإن غلبه كظلمة استطاع ووضع يده على فيه بذكر الأمر عليه السلام أو يغمض عينيه لانه
عليه السلام نهى عنه ما أورد التبرج أو الآيات وقال أبو يوسف لا يكره وسور وأبى عن محمد ومن مثله من سبى خفيفة
لا يكره أن تسته وروى بقرأة آيات معدودات في الصلوة ولا سبيل إليه إلا بالضرورة وعندنا أنا جاز ذلك في
النقل خاصة لأنه لا يسوي فيها الأسوي في الغرض ولا ينفذ أنه نادر يبدل محل بالوضع المستنون فاشبه العقب
وقال قد قال عليه السلام كفوا أيديكم عن الصلوة وأن عدو بقلبه يشغل عن الخشوع فاشبه التفكير في أمور
الدنيا وأما العدد المستنون فيمكنه أن يعده خارج الصلوة ويقال فيها فلا حاجة إلى العدد في الصلوة **قال**
ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله عليه السلام اقتلوا ما ولو كنتم في الصلوة **قال** فأن أكل وشرب
أو تكلم أو قرأ من المصطفى فسدت صلواته أما الأكل والشرب فلأنه على كثير ليس من الصلوة وأما الكلام فلقوله

صلى الله عليه وسلم أن صلواتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس وأما القراءة من المصحف فذهب إلى ضيقه و
عنده لا يفسد لأن النظر في المصحف عبادة فلا يفسد ما إلا أنه يكره تشبهه بأسلاف الكتاب وله أن كان يحمل فهو
على كثير لأنه حمل وتقليب الأوراق وإن كان على الأرض فإنه تعلم وأنه على كثير فيفسد كما لو تعلم من غير **قال**
وكذلك إذا كان أو ثأوه أو بكى بصوت لأنه من كلام الناس إلا أن يكون من ذكر الجنة أو النار لأنه من زيادة الخشوع
قال وإن سبقه حدث فوضا وبلى لقوله عليه السلام من قاء أو عرق في صلواته فليصمف وليتوض وليبين
على صلواته ما لم ينكلم فإن كان منصف كان شاء ما ولا يملأه وإن شاء أتمها في منزله والمقصد والام
مام يهودان الآن يكون الإمام قرايم الصلوة فيجوز أن **قال** والاستسقاء في فضل طهر وجهه عن الخلاف والام
بفصل بين أفعال الصلوة بأفعال ليست منها وقيل إن كان إماماً أو مقدياً فالبنا أو ما أخرجا
لفضيلة الجاية وإن كان إماماً استغنى لقوله عليه السلام أيما إمام سبقه حدث في الصلوة فليصمف
ولينظر رجلاً يسبق بشيء فليقدمه ليصلي بالناس وأما يجوز البناء إذا فعل ما لا بد منه كالمنشئ و
الاعتراف حتى لو استيقى أو خزر دلو أو وصلح من غير فإذنه إلى غيره فسدت صلواته **قال** فإن جاز أو نام
فاستأر أو غشي عليه استقبل لأن وجود هذه الأشياء نادر فلا يقاس على مورد الشرع ولأن النقص ورد
في الوضوء والفعل الكثر منه فلا يقاس عليه وكذا يحتاج إلى كشف العروق ومواقف للصلوة وكذا إذا نظر
فانزل **قال** وإن سبقه حدث بعد التشهد فوضا وسلم لأنه لا يبق عليه سوى السلام وإن تعذر حدث
تمت صلواته لأنه لم يبق عليه شيء من أركان الصلوة وقد توضحا وقد نذر البناء لظان التعذر وإذا لم يبق
عليه شيء من أركان الصلوة تمت صلواته وقد تقدم ولو أصابته نجاسة من خارج أو شئ راسه لا يبيى و
قال أبو يوسف يبيى إذا سبقه حدث قلنا سمنا ينصرف مع قيام الوضوء فلم يكن في معنى ما ورد به النص
فبقى على أصل القين **فصل** ويقضى الغائبة إذا ذكرها كما كانت سفر أو حضاً لقوله عليه السلام
من نام عن صلوة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا وقت لها غيره وقول كما كانت لأن القضاء يحكي الأذكار
قال ويقدمها على الوقتية إلا أن يخاف فوتها ويرتب الغايات في القضاء والأصل أن الترتيب
شرط بين الغائبة والوقتية وبين الغايات كما روينا عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من نسي صلوة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل مع الإمام ثم يصل إلى نفسه ثم بعد ذلك صلواتها
مع الإمام فلم يكن الترتيب شرطاً لما أمره بالاجادة **قال** وما روى أنه عليه السلام فأنه أربع طلوة
يوم الحندق فخصاً من على الترتيب وقال صلوا كما أمرنا بيقوا صلى **قال** ويسقط الترتيب
بالنسيان وخوف فوت الوقتية وبأن يادى على حين أمان النسيان فلقوله عليه السلام رفع عن أمتي
الخطا والنسيان الحديث وما تقدم من الحديث ووجهه أن وقت الغائبة وقت النذر فإذا لم يذكرها
فما صلواتان لم يجزها وقت وإير فلا يحجب الترتيب **قال** وأما خوف فوت الوقتية فلأن الحكمة لا يقضي إتمامها

في طلب المحذور ولان وجوب الوقتية ثبت بالكتاب والترتيب ثبت بخبر الامام فان تسع الوقت على ما وان خاف
باعتبار الكثرة في الصلاة واما كثرة التواتر في دخول وقت الصلاة بالكتاب والتكرار في وجوب الصلاة في وجوبها
بأن الوقت فانما يتحقق التكرار في دخول وقت الصلاة وهذا معنى قولنا ان يذهب عن حجب لانه متى زادت الغوايات
على حجب يكون شيئا وقع صارت شيئا دخل وقت الصلاة وقال في ذلك اذا دخل وقت الصلاة سقط الترتيب لانه
لنفس كثير وجنس الصلوات ومذاق الغوايات الحديثة اما القديمة الصلوات التي لا تنقطع اليها لا تنقطع اليها فيكون وقيل
بعدم عقوبة له واذا سقط الترتيب لكثرة ما يعود اذا قلت الخشاعة لانه لا يعود لانه لا يسقط باعتبار ما فلان
يسقط في نفسها اول وضوئه لو فاتته صلوة شهر الا صلوة يوم ثم صلى الوقتية وهو الذي كان لا يبين
الترتيب لانه الساقط لا يحتمل العود وكذا الوقت في جميع شهر الا صلوة يوم ثم صلى الوقتية وهو الذي كان لا يبين
ولان في الغوايات لانه ليست من الغوايات ولا يلوعدنا ما كانت التمس ولا بد من ذلك في حصر التكرار
ومواظور في الكثرة وتقصص الصلوات للخص لا رويها والوقت لا يبينها ووجوبها وقال عليه السلام من نام
عن وتره ونسبه فليس له اذ ذكره او استيقظ وقدر واية من نام عن وتره فليس له اذ ذكره وكل ذلك يدل على الوجوب
وسنة النبي افاضت عليها لانه عليه السلام قضا ما مضى ليلة التماس وفي حجة انه يقضيها وان فاتت وحدها
لانه صلى الله عليه وسلم قضا ما دون غير ما من السنة فدل على اختصاصها بذلك والاربع قبل الظهر يقضيها بوجوبها
فالت عابثة رضي الله عنها كان رسول الله اذا فاتته الاربع قبل الظهر قضاها بعد الظهر لانه الوقت وقت الظهور
وهي سنة الظاهر ثم غدا في يوسف يقضيها قبل الركعتين للناشئة قبلها وعندهما لا ياتيها فانت عن علمها
فلا تنفوت الثانية عن علمها ايضا وهذا خلافا لسنة العمل لانه ليست مثلها في التاكيد ولله في الصلاة على السلام عن
الصلوة بعد العصر لله اعلم بالصواب **باب التوافل** عن ام حبيبة عابثة واي يبرية واي موسى ابن
عمر رضي الله عنهم قالوا قال صلى الله عليه وسلم من نام عن ركعتي الفجر في اليوم واليلة بنى الله له بيتا في
الجنة ركعتين قبل الفجر والاربع الظهر ركعتين بعد الظهر والاربع العصر ركعتين بعد العصر فمذهبه
مؤكدة لا ينفك تركها وقد قال عليه السلام في ركعتي الفجر صلوا ما راودركمكم الليل وقال ما خير من الدنيا
وما فيها فواته عابثة رضي الله عنها في ذكره ان يصليها فانه الفجر عندها وقال عليه السلام من ترك اربع ركعات من الفجر
لم تنله شفاعتي **مسألة** ان يصلي بعد الظهر بركعات قال ام حبيبة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
من حافظها اربع ركعات قبل الظهر اربع بعد حرمه الله على النار وقبل العصر اربع ركعات في حجة ركعتين
وكذا ذكره جاز عنه عليه السلام وبعد الفجر شيئا من اي مبرية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى
بعد المغرب ست ركعات لم ينكح بهن بسوء عدل في العبادات ثم في سنة وقد روي في القيام بعد المغرب
فصل كثير وقيل في صلاة الليل يسمى صلوة الاوابين وروى عابثة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم قال
من صلى بعد المغرب عن بن ركعة بنى الله له بيتا في الجنة وقبل العشاء اربع ركعات وقيل ركعتين وبعد العشاء اربع

ركعتين وعن عابثة انه عليه السلام كان يصلي قبل العشاء اربع ركعات يصلي بعد العشاء اربع ركعات ويصلي قبل الفجر اربع ركعات
وبعد العشاء اربع ركعات وروى عن ابن مسعود وروى ابو هريرة انه عليه السلام قال من كان مصليا لليلة فليصل قبلها
اربعا وبعد العشاء اربع ركعات يصلي قبل الفجر اربع ركعات ويصلي بعد العشاء اربع ركعات ويصلي قبل الفجر اربع ركعات
العقود بعد ما يصلي بالليل يصلي بالليل بين السنة والمكتوبة وعن عابثة ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقول مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثم
يقوم الى السنة ولا يتطوع طمان الفرض لقوله عليه السلام ايمن اركبكم اذا فرغ من صلوة انه يتقدم او
يتأخر بمسندته وكذا اباحت الجماعة كسوف الشمس للبايعين الى اذانهم والفرض قال لا يلزم التطوع بالشروط
مضيا وقضاء لقوله تعالى ولا تطلوا على الكرم وقباسا على الصدقة في المضي ويجب القضاء لعدم الفصل وقول
له عليه السلام للصائم اثنى عشر حال واقض يوما مكانه وقال عليه السلام لعابثة وحفصة وقد افطتا في صوم القنوة
اقضيا يوما مكانه ولا تعودا **مسألة** يجوز قاضي الجمع الفريضة على القيام لقوله عابثة رضي الله عنها كان صلى الله عليه
وسلم يصلي قاعا اذا اراد ان يركع قام فقرأ ايات ثم ركع وسجدة ثم عاد الى الفريضة لان الصلوة خير من صوم
فويتم عليه القيام فانه ذلك احوال النبي ومما احكام ينقل فيه خلاف **قال** فانه افتتح قائما ثم قعد لغير غيره
جاز وقال لا يجوز اعتبارا بالنزول لانه ان فوات القيام لا يبطل التطوع ابتداء فكذا ابتداء وسد الان القيام
صفة زائدة فلا يلزم الا بالتزامه صريحا لا بالتابع في العلموم وبهذا حالنا **مسألة** في صلاة الليل
ركعتان بتسليم او اربع او ست او ثمان وكل ذلك ينقل في تنجيده عليه السلام ويكره الزيادة على ذلك
لانه لا ينقل وقيل لا يكره كالثمان **قال** وفي الثمان ركعتان او اربع والا فليصل فيما الاربع **وقال** الا افضل
في الليل الثنتي عشر بالتراويح وقوله عليه السلام صلوة الليل مثنى مثنى وبين كل ركعتين تسليما وله قول
عابثة رضي الله عنها كان عليه السلام يصلي بعد العشاء اربع ركعات لا تسأل عن حجبين وطولهن ثم اربع ركعات لا تسأل
عن صومهن وطولهن وكان عليه السلام يواظب على صلوة الفجر اربع ركعات بتسليم ولا ينادي اذ ركع فكان
اشق فيكون افضل قال عليه السلام افضل الا حال احزنا الى اشقيا اما التراويح يؤدى جماعة فلان منيما
على الخفيف دفعا للخرج عنهم واما قوله عليه السلام مثنى مثنى معناه والله اعلم انه يشهد على كل ركعتين فتعاه
مثنى او قوع الفصل بين كل ركعتين يشهد ويؤيده ما روي انه عليه السلام كان يصلي اربع ركعات قبل الفجر فصل بين
بالسلام على ملائكة المقربين ومن تابعهم من المسلمين والمؤمنين **قال** الترمذي معناه الفصل بينهما
لشهادته ولا يزيد في التمار على اربع بتسليم لانه لا ينقل **قال** في طول القيام افضل من كثرة السجود لما روي
جابر قال قيل لرسول الله الى الصلوة افضل قال طول القنوت لانه اشق ولان فيه قراءة القرآن وموافقت
من التسبيح **فصل** في القراءة واجبة في جميع ركعات النفل لان كل شفيع صلوة فانه لا يجب التمام في ركعة سوى
شفيع واحد والقيام الى الثالثة كفي بمسندته **قال** قالوا يستحب الاستغناء في الثالثة ويكره الركعتين

ساجدا ويُسبح ثم يرفع رأسه ويفعل ذلك ثانياً ثم ينشأ ويأية بالركعة لآه موضوعة الدعاء وهذا آخر
قال فيجب إذا قُضِيَ في صلاة فليحذر من جنس الركعات وكوعها وسجودها وقعودها ولا يخلو عن تركها
 أو تأخيرها عن محلها وذلك وجوب السجود لآه عليه السلام مع الإجماع فيجب به فعاد وسجد
قال وحذر الإمام في مخالفة برأيه وحسن لآه الحقة واجب في موضعها مع الإمام والمخالف في ذلك
 عند إجماع الجوزية الصلوة على الاختلاف لآه مادة ذلك قليل لا يمكن الاحتراز عنه **قال** ولا يلزم
 ترك ذكر الألفاظ والتسبيحات والفتوح وتكبيرات الصلوة لآه ذلك واجب وماعدا ذلك من الألفاظ
 كتكبيرات والتسبيحات **قال** وأما فائدة الركوع أو السجود أو التوسيع أو التسليم في الصلاة أو الركعة
 لا يسجد وهذا لآه القدم والركوع ليسا من الألفاظ فكأن تغييرهما في الصلاة لا يغير الصلاة
قال وقبله براه في القدم بالتسبيح بالركعة فلا يسجد عليه ولو لم يسم سائياً قبل التمام سجد للركعة لآه ليس
 في موضع **قال** ومن سجد مرتين أو أكثر في ركعة واحدة لقوله عليه السلام سجدة بعد السجدة تجزأه عن سجدة
 زانية ونقص **قال** وأما السجدة الأخيرة في الركعة والألفاظ كتحقيق المواقف ونياً للمنها لآه
 وأما سجد الموضع لا يسجد ولا أحد ماله لآه لو سجد الموضع فقد خالف إمامه وأما سجد الإمام يؤدى إليه
 الحضور وهو متبع الإمام المأموم **قال** المسبوق يسجد مع الإمام للموافقة ثم يقضى ما عليه ولو سبق
 القضاء يسجد لآه منفرد **قال** ولو سبق الإمام في القضاء لا يسجد لآه فموضع كانه خلف الإمام ولو سجد
 مع الإمام لا يعتد به لآه يقتضى ولو صلى ركعة ويسجد إذا قُضِيَ لآه محله آخر الصلوة **قال** والمقيم خلف المأموم
 المسبوق في سجدة السجود **قال** من سجد من القعدة الأولى ثم تذكر وهو إلى القعدة الثانية عاد وتشتد
 لآه ما يوجب من النبي يأخذ حكمه **قال** ولا يسجد للركعة وهو الصحيح كانه لم يبع وأما كونه إلى القيام أو
 لم يعتد لآه كالقيام ويسجد للركعة ولو كان واجب ولا عليه السلام فعله كذلك **قال** وأما سجد من
 القعدة الأخيرة فتأخر عاداً إلى سجدة ثانياً لآه عليه السلام قال في الخامسة فيسجد به فعاد ولا
 قد بقي عليه ركن وهو القعدة الأخيرة فيجوز له في محله ليس فرضه **قال** وسجد للركعة الثانية
 سجدة واحدة وصارت ثلثاً لآه انتقلت إلى السجدة لآه الركعة بسجدة واحدة صلوة
 ومن خروجه ذلك خروج من العزف فقد خرج وبقي عليه ركن فبطل فرضه فيصنع إليها سادسة لآه الغل
 بالخروج من ركعة وفاته في بطل الصلوة أصلاً بناء على أصل وهو أنه من بطلت الفرضية بطلت أصل الصلوة
 لآه التحريم عقيدته للفرق فبطل بطلانه وعينه لا يابطل أصل الصلوة لآه بطلان الوضوء لا يوجب بطلان
 الأصل لآه التحريم عقيدته للصلوة من قول **قال** في قعدة في الركعة قد انتقلت ثم قام عاد ولم يبق عليه
 السلام ومادة الركعة بمحله الركن فيجوز **قال** وأما سجدة في الخامسة ثم فرضه لقوله عليه السلام إذا نلت
 هذا أو فعلته فقد غنت صلواتك **قال** فيصنع إليها ركعة سادسة ويسجد للركعة الثانية لآه من ترك

كما قرأ

في النفل بعد تمام الركعة فيصنع السادسة للركعة من السجدة لآه وقدم بقى عليه السلام في العزف وقد أخر عن محله
 يسجد للركعة **قال** من شك في يدركه صلى وهو أو لم يحضر لم يستقبل فانه كان يعرف له كثيراً من علي
 غالب ظنه فانه لم يكن لآه على الركعة وقد روى عن النبي عليه السلام في ذلك أخبار مختلفة وروى
 عنه عليه السلام أنه قال إذا شك أحدكم في صلوة فلم يدركها صلى ثم أربعا وذلك أول ما سجد استقبل
 وأنه نقص في المسئلة الأولى وروى عن ابن مسعود عنه عليه السلام التحريم عند السجدة لآه على كل من شك
 وروى عن عائشة وعن ابن عمر عن علي بن يقين لآه إذا لم يكن له رأي إلا بالسجدة لآه
قال ثم إذا بقيت ركعة في ركعة أو في ركعة أخرى فركعتان أو ركعة واحدة **قال** وسجد للركعة
 الصلوة وهو واجب على الإمام والسامع قال عليه السلام السجدة على من تلهى بالسجدة على من سجد وأول
 للوجوب ولآه بعض السجرات أو ينقص الوجوب وبعضها ذم على تركه السجدة وهو حق الوجوب ويجب
 على السامع وسواء كان التلهى كافراً أو حائضاً أو نساء أو حبلاً أو امرأة أو امرأة أو امرأة أو امرأة
 لآه النقص **قال** من لا يجب عليه الصلوة ولا قضاء لا يجب عليه سجدة التلهى كالحائض والنساء لآه
 من أجل أن الصلوة **قال** ومن في آخر الألفاظ والركعة والركعة الأولى والركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة
 والركعة الخامسة والركعة السادسة والركعة السابعة والركعة الثامنة والركعة التاسعة والركعة العاشرة
 كسجد الصلوة لا تأخر من الصلوة **قال** ويقضى لكاه الوجوب ويكره للسامع إذا سجد أو يرفع رأسه قبل الصلاة
 لآه التلهى كالهال **قال** ويكره لله ما إذا بركا في صلاته الخافته لآه يشبه الله من على النوى في تاركه بعضهم
 ولو قرأ أو سجد أو سجد الفريضة أو لم يسجد أو حكم بالتأجيل كما يكره سنن **قال** فانه تلهى
 الإمام يسجد أو المأموم لما بيناهم وأما تلهى المأموم **قال** يسجد المأموم في السجدة الثانية والركعة الثانية يسجد وتابعد
 التواضع لتحقيق السبب وهو التواضع وقد ذاه المأموم قلنا هو محذور عن التواضع ولا يملك لغيره المحذور
 بطلان الحائض والنساء فاشتمالاً منية والنهي يقتضى الذم على النفل والمحذور والمأموم يجب عليه الصلوة
 الملتزم **قال** وأما سجد من ليس في الصلوة يسجد لتحقيق السبب في هذه الأحوال بعد ذلك **قال**
 وأما سجد المصل من ليس معه في الصلوة يسجد بعد الصلوة لتحقيق السبب **قال** وأما سجد في القعدة
 لم يخرج لآه صادرة ناقصة للثاني فلا ينادى بها الكامل ولا نفسه صلواتهم لآه لا تشارك الصلوة ويؤدي وزناً
 يتأولوا سجد عليه لآه ثم **قال** ومن تلهى في الصلوة فلم يسجد فيها سقطت لآه صلواته ومن
 أقوى من الخارجة فلا ينادى بها **قال** ولولا تلهى في الصلوة أو شاء ركع بها أو شاء سجدة ما كان ما قرأ
 وهو أفضل بركعة من أن يهتبه لآه الحمد من في السجدة فهو أكمل وتنادى بها سجدة الصلوة
 لا تأخرها أو فات من كل وجه ويؤدى أداء سجدة التلهى **قال** ولو لم يذكر في التواضع لآه لا يجوز وقبله لآه
 أي يمين الواجب **قال** ولو نأى في الركعة قبل ركعة لآه إلى التلهى وقبله لا يسجد عنها السجدة التي عقب

الركعة الثانية

الركعة الأولى

(Large handwritten notes at the bottom of the page, likely a continuation of the text or a summary.)

في غاية الرغبة وعلى العمل في غاية الإبطاء فاعبرنا الوصل لانه الغالب **قال** ويعبر في الجبل ما يليق به وفي البحر
اعتد الى الربا لانه الوصل وهو لا يكون الربا غالبه ولا ساكنه فينظر في حاله الله اياهم فيحصل
اصلا **قال** ولا يزال على حكم التزم من يدفع يصر او يثوره امامه فانه يصر او يثوره في قوة لانه السواذ
لا يخبر حكمه الا بالاقامة والاقامة بالنية او بخود وطنه لانه الاقامة بركة السفر فاذا انقضت بالنية تم بطلان
المقيم حيث لا يصر حاشا بالنية لانه السواذ انما النحل فلا يصر فاعلا بالنية واما دخوله وطنه فلا
الاقامة لانه رتقا وانما يحصل بوطنه من غير نية وكذلك انما البني عليه السلام والاصحاب كانوا يثرون
وتغيروا في الاوطان مقيم من غير نية **قال** اما الله فخرج من مكة فثبته عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم
ولا يعرف ذلك الا بوقفا ولا السفر لا يخلو عن اليقين فاعبرنا في هذه كثر افاضلا اعتبارا بقية
الظواهر انما في اجاب الصلوة واستلها **قال** اه اقل من ذلك فهو مسافر واذا طاف حقا لله لادى الله الصلوة
انما يتوكل من ليلة يقصر الصلوة وعن ابن ابي ابي حنيفة روى له بالبوسنة في شهر بصرى في
الصلوة **قال** ومن لم يدر طاعة غير كالعسكر والعبد والرقبة يصر حاشا بغيره فاعبرنا لانه لا
يكنه مخالفة **قال** والمافر يصر مقيما بالنية لا يتا الا العسكر اذا دخل دار الحرب او حاصروا موضعاً
لانه اقامته لا يتخلل باختارهم لانهم لو نزلوا الاقامة ثم انزلوا الله فله نعمتهم ونية الاقامة
من اهل الاضية صحيحة كما لا راد والركعة في الصلوة والكلاء لانه موضع اقامتهم عاذاً فهو حق كما
الاصحاب والقرى لا يلبس **قال** ولو نزل في بصرى بوضعتين لا يفتي في موضعين لانه في كل واحد
موضع **قال** لانه بيت باصر ما فتيت النية لانه موضع الاقامة موضع البيوت لا يرى اة السوقي يكون في
النار في طائفة ويعد ساكناً في حلة فيها ينشئ **قال** والمفتي في تعيين الوقت قصر اذا انما آخر الوقت لانه
الوجود يتعلق بآخر الوقت حتى لو سافر آخر الوقت قصر واذا انما آخر الوقت ثم لما يتا **قال** ولا يجوز
اقتداء المافر بالمقيم خارج الوقت لتغير فرضها وقد تفتح فاه اقتدى به في الوقت اتم الصلوة لانه التزم
متابعة قال عليه السلام انا جعل الله ما لم يدع به خلافتنا اعم اعمكم ومروية فتابعنا ان يصلي او يركع
فاذا اتم المافر المقيم سلم على ركعتين لانه في فرضه وانما المقيم لانه بقى عليه تمام صلوة **قال** فيسجد ان يقول انما
صلواتكم فانما قد سجد انما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** والغام والمطبخ في الوضوء سواء
لاطلا في النصوص منها قوله تعالى انما سجدوا معكم ربوا او مع سجودهم فانه خفي فوجالا او ركبا او قوله
يقوم او قوله عليه السلام عيسى المافر ثلثة ايام واليا لها من غير فصل كما اذا انشاء السجدة في جوارح ثم توكى
المعصية بحد واما قوله تعالى عيسى وعادى غير متلد في اكلها ولا مجاوزة قدر الضرورة وفي لا يخل
المعصية سببا للركعة وانما السبب في كون الفتنة الناشئة من نقل الاقواق والحق والبق وغير ذلك والمفتي
ما جاوز من الفتنة فكاه السفر من حيث اقامته الركعة بما عا لانه ذلك مما يقبل الا بفضالة **قال** واعلم اة

اه الاوطان ثلثة ايام ويشتى اياما وهو الذي يستقر الاقامة فيه مع اكله ودخله لا يبطل الا بغيره وهو ان ينتقل
الى بلد اخر ما لم يتعم الغزاة فيما لا يرى الله عليه السلام بعد انتقاله من مكة الى المدينة منى فتعبرنا
بركة صبي قال فانما في سفره **قال** والثقل وطن اقامته وهو الذي يدخله المافر فيقوى ان يتيم فيه حنة عن
يوما **قال** ويبطل بالاصح لانه فورة **قال** وبالما الى لطا يانه عليه **قال** وبانقضاء السفر لثا فاية الاقامة **قال** وانما
وطن سكنى ومودة يقيم الاقامة في محله اقل من حنة عن يوما **قال** ويبطل بالاقوة والثا لانه لا تافق بطله
لطا يانه عليه وسياة ضغينة طام وجوب الصلوة واقام الصلوة **قال** **باب** **الجمعة** اعم اة
الجمعة في بصرى محكة لا يجوز تركها الا بحذر **قال** ماله الله تعالى اذا نزل في بصرى من بصرى فاسعدوا الامة وقال عليه
السلام في حديث طويل من رواية جابر وعائشة اة الله فرض عليكم الجمعة في يوم من هذا في عامي هذا في
مقامي هذا في بصرى واجبة الى يوم النية **قال** ولا يجب الا على الاطهار والاصحاء المقيمين بالانكشاف قال عليه
السلام الجمعة على كل مسلم الا امرأ او عبدا او مملوكا وقال عليه السلام اربعة لاجمة عليهم العبد والمرضى والمثا
والمرأة ولالة العبد مشغولون بخدمة المولى والمرأة بخدمة زوجها وفديتا العذر في ترك طروجهما
الى الجاهليات واما المرضي فليجوز واختلوا في الاصل **قال** ابو حنيفة لا يجب عليه وقال في تركه اذا وجد ما يدا
لانه يصر قادر على السجود وصار كالمضاه ولما انه عاجز عنه كما يصر فلا يصر قاردا بغيره فاه التا يدا
بتركه في الطريق واما قوله المقيمين بالانكشاف فلو لم يصر لاجمة ولا شرفي ولا اضحى الا بغيره
قال لا تنقل الا في المصرا وينا او مضاه لانه في حكمه **قال** وانما المافر لا يصر في اكله في اكله ساكن ايمهم
روى ذلك عن ابن يوسف قال محمد بن سنان بن سنان هذا الحسن ما قيل فيه **قال** وقيل هو اة يعرض في طائفة
يخوض فيه **قال** قال الكرخي ما ايمهم فيه اهدوم ونذرت فيما لا حلال **قال** كذا روى بعضهم ويعد فيه جميع بصرى
التاسي اليه في مصابيحهم وعن محمد بن موسى مرفوعا اة الله في موضع فلو بعثت الى قرية نائيا لاقامة الحمد
والقصاص صار مرفوعا فلو عذرهم عنه التحق بالقرى **قال** لانه من السلطان او نائيه لانه لولا ذلك لافتر
كل جماعة اما ما لا يتفق على واحد فيقيم بصرى انما رة فو تافرح الوقت ولا يصلوه ولالة ذلك يثني ايم
الفتنة ومما وجه السلطة **قال** **قال** وقتها وقت الظهر حديث ابي رضى استعنه كتابا في الجمعة مع
رسول الله اذا مات الشغل ولا يخلو عن الظاهر فوسقط الظاهر فتكون في وقتها **قال** لا يجوز الا بالخطبة
لقد سمعنا ناسوا اذ كوا ولا يجب السجود الا اذ واجبوا بنو صلى الله عليه وسلم لا يخلو الجمعة بدونها وقاله
عائشة رضي الله عنها انا فسر الصلوة لكاه الخطبة وعليه الاجماع وفي الصلوة يركب افعله عليه السلام
والا يتركه اذ يومئذ الخطبة الدم فليبين قايما يستقبل الفجر ويستند به القبلة **قال** يفسد
بينما يمتنع ضغينة هو المافر من فعله عليه السلام والائمة بعد **قال** واه اقتصر عما ذكرنا من تعاد
جاز وكذا التسبيحة ونحوها واه فقد ذكره في غير ذلك فافترسا واه خطا الشبهة وقال الله في ذكر طويل

وإذا لم يمتدح حاله حيواته ما روى أنه عليه السلام قيل في ثيابه فذكره خضع بغيره **قال**
ووضع على سريره وركبته استبرأ من الماء عند ولا التبريد فذكره الواحدة الكبرية وأما
الوتر فلهذا عليه السلام إذا أجزخ الميت فاجزوه ويزكوا ويستغفرونه لا يجوز النظر إليها
كأنه وقبره يكتف بستر العورة العليقة ويغسل عورته من تحت السترة بعدة يلقن على يده
ليلا **قال** **باب** ما للصلاة لانه سنة العلة وقال عليه السلام لا تقبل الصلاة إلا بغير ثيابها **قال**
الأمم المفضلة والاستثناء لتعذر إخراج الماء ولعدم بقائه من الميت **قال** ويغسل الماء بالسند وال
الحوض أو بهد لانه يبلغ في النظافة وهي المقصودة ولا الماء الحار المبلغ في إزالة الأثر **قال** ويغسل
رأسه ويغسله بالخطم تنظيها لهما من غير شرب إذا حاصت اليد ولا يوفى من شعره وظهره ولا
يغسل لانه لو غسله وهو مستغنى عما قالت عائشة رضي الله عنها في ذلك غلغ غلغ تنقوه منكم أن تنقصوه
قال ويغسل على شدة الأبرار ويغسل من يعلم وصول الماء تحت ثم يغسل عما شئت الأبرار فيغسل كذلك
لأنه البلاء باليأس من السنة ثم يغسل ويغسل لعله يفي في بطنه من فخره فيلوث به الأبرار وقد
أه علقا رضي الله عنه لا غسل وسوءه صلى الله عليه وسلم استسنة المصطفى ومسح بطنه فلم يخرج منه شيء
فقال طيب حيا وميتا يارسوله **قال** فانه خرج منه شيء غسله إزالة للنجاسة ولا يغسل غسله لانه غسله
بالنقى وقد غسله بغيره بغيره الكفاية فيصير غسله ويجعل الخوض على رأسه ويغسله لانه طيب
والكافور على ما جاز لانه الطيب سنة وتضيي مواضع السجود شربها **قال** ثم يغسل في
في السنة الواجب أن يزره وقبضه ونفاية وهذا الحق السنة لما روى أنه عليه السلام كثر في السنة الواجب
بعض سجودته منا فيصعد روى له الملكة كلفت آدم في السنة الواجب وقاله من سنة موتكم باني آدم
وصفته أن ينسبط اللقافة ثم لا يزال فوقه ثم يفيض ويوضع على الأثر وهو من المسكب إلى النقع
ويغسل عليه قبل التراب ثم من قبل الأبرار اعتبارا بحالة الحيوان فلهذا كثر في السنة الواجب من السنة إلى الله
قال فانه اقتصر على ما ذكره من نفاية جاز اعتبارا بحالة الحيوان ولقد روى أنه عليه السلام غسلوا نوحا مذبذبا
وكنفوني فيها وهذا الكفاية **قال** لا يغسله ما وجد الأثر عند الضرورة لما روى أنه لما استشهد فعصب
أبراهم كثر في نوحه ووجدوا **قال** لا يغسله الكفاية فاف انشكاف فخره على كلف العورة **قال** ولا يغسل
الأبرار يجوز لانه اعتبارا بحالة الحيوان **قال** وكفى المرأة كذلك ويزاد حيا أو خوفة تربط فوق
رأسها بلبس القيص ثم لا يرفقه ثم تربط الخوفة فوق القيص ثم لا يزال رفته اللقافة اعتبارا
بليتها حال الحيوان وهو كفى السنة لما روى أنه عليه السلام ناولها في كنفه ابنته نوبختا
في ناولها خمسة أبواب آخره فرفقه تربطها ثوبا **قال** فانه اقتصر وأعلم نوبختا وحار جاز وهو كفى الكفاية
لانه إذا ما شرب حال الحيوان **قال** وكفى ذلك وعن أبي يوسف بكثيرا أن لا يغسله لانه طيبه السرا

باب الصلاة في الكعبة

وإذا لم يمتدح حاله حيواته ما روى أنه عليه السلام قيل في ثيابه فذكره خضع بغيره **قال**
ووضع على سريره وركبته استبرأ من الماء عند ولا التبريد فذكره الواحدة الكبرية وأما
الوتر فلهذا عليه السلام إذا أجزخ الميت فاجزوه ويزكوا ويستغفرونه لا يجوز النظر إليها
كأنه وقبره يكتف بستر العورة العليقة ويغسل عورته من تحت السترة بعدة يلقن على يده
ليلا **قال** **باب** ما للصلاة لانه سنة العلة وقال عليه السلام لا تقبل الصلاة إلا بغير ثيابها **قال**
الأمم المفضلة والاستثناء لتعذر إخراج الماء ولعدم بقائه من الميت **قال** ويغسل الماء بالسند وال
الحوض أو بهد لانه يبلغ في النظافة وهي المقصودة ولا الماء الحار المبلغ في إزالة الأثر **قال** ويغسل
رأسه ويغسله بالخطم تنظيها لهما من غير شرب إذا حاصت اليد ولا يوفى من شعره وظهره ولا
يغسل لانه لو غسله وهو مستغنى عما قالت عائشة رضي الله عنها في ذلك غلغ غلغ تنقوه منكم أن تنقصوه
قال ويغسل على شدة الأبرار ويغسل من يعلم وصول الماء تحت ثم يغسل عما شئت الأبرار فيغسل كذلك
لأنه البلاء باليأس من السنة ثم يغسل ويغسل لعله يفي في بطنه من فخره فيلوث به الأبرار وقد
أه علقا رضي الله عنه لا غسل وسوءه صلى الله عليه وسلم استسنة المصطفى ومسح بطنه فلم يخرج منه شيء
فقال طيب حيا وميتا يارسوله **قال** فانه خرج منه شيء غسله إزالة للنجاسة ولا يغسل غسله لانه غسله
بالنقى وقد غسله بغيره بغيره الكفاية فيصير غسله ويجعل الخوض على رأسه ويغسله لانه طيب
والكافور على ما جاز لانه الطيب سنة وتضيي مواضع السجود شربها **قال** ثم يغسل في
في السنة الواجب أن يزره وقبضه ونفاية وهذا الحق السنة لما روى أنه عليه السلام كثر في السنة الواجب
بعض سجودته منا فيصعد روى له الملكة كلفت آدم في السنة الواجب وقاله من سنة موتكم باني آدم
وصفته أن ينسبط اللقافة ثم لا يزال فوقه ثم يفيض ويوضع على الأثر وهو من المسكب إلى النقع
ويغسل عليه قبل التراب ثم من قبل الأبرار اعتبارا بحالة الحيوان فلهذا كثر في السنة الواجب من السنة إلى الله
قال فانه اقتصر على ما ذكره من نفاية جاز اعتبارا بحالة الحيوان ولقد روى أنه عليه السلام غسلوا نوحا مذبذبا
وكنفوني فيها وهذا الكفاية **قال** لا يغسله ما وجد الأثر عند الضرورة لما روى أنه لما استشهد فعصب
أبراهم كثر في نوحه ووجدوا **قال** لا يغسله الكفاية فاف انشكاف فخره على كلف العورة **قال** ولا يغسل
الأبرار يجوز لانه اعتبارا بحالة الحيوان **قال** وكفى المرأة كذلك ويزاد حيا أو خوفة تربط فوق
رأسها بلبس القيص ثم لا يرفقه ثم تربط الخوفة فوق القيص ثم لا يزال رفته اللقافة اعتبارا
بليتها حال الحيوان وهو كفى السنة لما روى أنه عليه السلام ناولها في كنفه ابنته نوبختا
في ناولها خمسة أبواب آخره فرفقه تربطها ثوبا **قال** فانه اقتصر وأعلم نوبختا وحار جاز وهو كفى الكفاية
لانه إذا ما شرب حال الحيوان **قال** وكفى ذلك وعن أبي يوسف بكثيرا أن لا يغسله لانه طيبه السرا

عليه السلام وقالوا لولا ما منته موتكم **قال** ويحرم الغسل لانه طيبه ووصوه الماء إلى جرحه
عليه السلام

قبل السب فلا يجوز كغيره من العبادات ولا في النسيان الا في سب الزكوة فيه وفي غير من النسيان الا في
 انما انفق السواك من قبله وقال في ذل اذا اراد من نسيان لا يجزيه الا في النسيان الذي في ملكه لا في
 ادى قبل السب وهو الملك ولنا ما يتاولة الشنادر في الاصل في حق الوجوب فيكون سبنا في حكم
 الحول ايضا فكان الحول حاله على الجسد **فصل** ومن امتنع من اداء الزكوة اخذنا الامانة
 كرا ووضعا موضعها لئلا يفسد من احوالهم وقد علمه السلف فذا في اغنيائهم وهذا لا يفسد
 كان للام في الاصل في الظاهر والباطن الى ذنبه عفا عنه وهو انما يفسد من فوضها في الاول الا ان
 اذ اربابها خافوا من نسيان الظلمة احوال الناس فصاروا يارب الاحوال والكل على الامانة فاذ لم اتم لا بدوة
 طابعتهم بها وما اذنت لهم اربابهم والنفاه من الزكوة لا يثبت عليهم لانه يخرج عن حياتهم والنجاة بالحقية ونحو
 اهلها بالاعان فينا بينهم وبين ان نغالبهم انما اياهم بطريق الصدقة ولا يفسد من احوالهم
 اخذوا من المظاهر فينا باطن الظلمة من السلاطين في ذمنا قال في ماله في يثوث بالاعان كالمسكين الاول
 وقال ابو بكر الاشعث يفتوه باغان الصدقة لانها حق الفراء ولا يفسدونها اليهم ولا يفتوه في احوالهم
 المتأخذ وهم منهم في لوطهم على الاسلام عدوا قالوا وقال غير الائمة الترخيصة الا في ارباب الاقوال
 اذ انوا عند الدفع الصدقة عليهم سقط عنهم جميع ذكركم ما يؤخذ من الوجوه الجبايات والمصادرات
 لانه ما يذنبهم احوال المسلمين وما عليهم من النسيان لولا ما لهم فيهم بمنزلة الخادمية والعقارة في قال
 محمد بن سكرية يجوز اخذ الصدقة على من عيسى بن مائة وايد خا لاسا فهو مائة وعليه ذكركم او حدة
 فظلم يؤخذ من تركه واه يتبعهم في الودعة جاز واه اوقى به يعينون ثلثه لانها عباد فلا ياتي في الابدان
 تحقيا لمعني العباد لانه العباد لا يثبته لا يثبت في الطائفة من العاصي وذلك لا يتحقق بغير رضا
 وقصد ولا مامورا لا ياتي ولا يتحقق من غير الاله يكون نائبا عنه لقيامه مقامه بخلاف الوارث لانه
 يخلو جبرا وقضية هذا لا يجوز اداء وارثه عند الاله اجرة اياه استصا انا وقلنا بفساد عند اداء الوارث
 لم يثبت في حقها عليه السلف فذبح الله اول **باب زكوة الثوليم** السائمة التي
 تكتفي بالوق في احوالها فانه على ما ينفق لغيره او كغيره سائمة لانه اربابها الاله لهم من الفطن ايام
 الثلثة والثناء فاعب الاكثر لكونه مالبا لاله السم انا اوجب الزكوة لحواله النام وطفه المونة ولا يتحقق
 اذا كانت تملك اكثر من الاله اما اذا غلبت فالوثة تكثر وتكثر فها في سقاط الزكوة كالمعلوفة واما ما غلبت
 الاكثر وهي التي تملك للزور والسيل والنمل والوسية والنمل فلا زكوة فيها لعدم النية والاصل في ثبات
 البخش والرواية لانه لا يسم ينظر الفقة او البقر في ثباته الجوايس لا تأنفج منها والنعمة للثناء والميز لانه السهم
 وروايت النعم فيها واللفظ ينظر ما لانه **فصل** ليس في ادم في الاله السائمة زكوة لعوده عليه السلام
 في قيس من الاله سائمة صدقة وعليه قول الطلق لانه الحادثة واحدة والصفة اذا قوتت باسم

العلم صار للعلم **قال** في الخمس ثمانية عشر ثمان وثلث عشرة غلث شياء وعشرين اربع **فصل** في ثمانية عشر
 شياء وفي خمس وعشرين سنة وفي ثلث طعنت في السنة الثانية وفي ثلث عشر سنة وفي ثلث عشر سنة وفي ثلث عشر سنة
 وفي ثلث طعنت في السنة وفي ثلث واربعين سنة وفي ثلث طعنت في الرابعة وفي ثلث عشر سنة وفي ثلث عشر سنة
 وفي ثلث طعنت في السنة وفي ثلث واربعين سنة وفي ثلث طعنت في الرابعة وفي ثلث عشر سنة وفي ثلث عشر سنة
 ولا خلاف في هذه الحكمة بين العلماء وعليها انفق الاخبار في كتب الصدقات التي كتبها الامام علي عليه السلام
 وسلم في غزوة الخندق في السنة الاولى الى مائة وخمس واربعين فغيرها ثمان وثلث عشرة في مائة وخمس
 فغيرها ثمان وثلث عشرة في السنة الاولى الى مائة وخمس واربعين فغيرها ثمان وثلث عشرة في مائة وخمس
 وفي مائة وستة وخمسين ثمان وثلث عشرة في السنة الاولى الى مائة وخمس واربعين فغيرها ثمان وثلث عشرة
 يستأنف ابدانها السائمة بعد الحادثة والخمسين وهو منسوب الى ابن مسعود وهكذا كتب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقات لانه يكره في السنة الاولى وقال عليه السلام في كتاب عمر بن خرم فاذا
 الابل مائة وخمسين سنة في السنة الاولى في ثلث عشر سنة وفي ثلث عشر سنة وفي ثلث عشر سنة وفي ثلث عشر سنة
 وهذا تقديرنا لاهلها عليهم من الفريضة الى مائة وخمسين فكان اولى من تغييره وفي الفقه **فصل** ليس
 في اقل من ثلث عشر من البقر شيء وفي ثلث عشر من البقر شيء وفي ثلث عشر من البقر شيء وفي ثلث عشر من البقر شيء
 التي طعنت في السنة بذلك امر على الله عليه وسلم معاذ او عليه السلام **قال** وماذا اركبهم
 الى السنين عندي خفيفة في رواية الاصل في الواحدة ربع عشر سنة او ثلث عشر سنة وفي الثلث نصف عشر
 سنة او ثلث عشر سنة وعلى هذا لا لا في ثلث عشر سنة ولا يجوز نصب النصف بالركن فيجب كتابه وروى
 ابن زياد عنه لانه في الزيادة حتى يبلغ ثلثين فغيرها ستة وربع سنة او ثلث عشر سنة لان الادق في البقر
 ربع كما قيل في الاربعين وبعد السنين وروى ابن مسعود عنه لانه في الزيادة حتى يبلغ ثلثين وهو قولنا
 يروى في قول معاذة البقر لانه في الادق في ثلثين سنة في الادق في ثلثين سنة في الادق في ثلثين سنة في الادق في ثلثين سنة
 او ثلثين سنة وفي سبعين سنة وفي ثمانين سنة وفي ثمانين سنة وفي ثمانين سنة وفي ثمانين سنة وفي ثمانين سنة
 عليه السلف والاجماع وبه وروى الاثار **فصل** ليس في اقل من اربعين سنة صدقة وفي اربعين سنة
 الى مائة واحد وعشرين فغيرها ثمان الى مائة واحد وعشرين فغيرها ثمان الى مائة واحد وعشرين فغيرها ثمان
 ثم في كل مائة سنة بذلك في ثلث الاخبار ولا خلاف في هذا **فصل** وادى في يتعلق به الزكوة يؤخذ في الصدقة
 الثلث وهو ما ثبت له سنة لعموم عليه السلام لا يجوز في الزكوة الا الثلث وعلى ما روي الله عنه موقوفا او موقوفا
 لا يؤخذ في الزكوة الا الثلث فصار على وروى ابو بكر الطخفي عن الصادق انه عليه اكثر السنة وهو قولنا
 اما الحق لا يؤخذ الا الثلث باعتبارها بالاضحية والالتك ظاهرا والرواية وهو الصحيح ولا يؤخذ
 من الابل الا الاناث ويؤخذ من البقر النعم والذكور والاناث لان النقص في الابل في الاناث في ثلث

التي يوم الفطر لا يقال صفة للفطر الفطر انما يتجدد باليوم دون الليل فان قدرها جاز لا انما يتجدد بالسبب
وهو ان يبيت عليه وقال الحسن لا يجوز **روى** بن ابي شيرين انه يجوز اذا مضى نصف رمضان و
من خلفه بن ابي بصير في رمضان ولا يجوز قبله **روى** ان افراطينا اخبرنا ان ابا قربة قال سمعنا الحسن بن علي
بانما فيه كالتكسية بخلاف الاطحية فان الاراقة غير معقولة المعنى وان كان للمفسر مال او شيء عليه
وعنه بعد لا تامة كالجناية ونفقة الزوجة قال **محمد** لا يجب في مال لا الزكوة والمجنون واللبق
يستحب افرانها يوم الفطر قبل الخروج الى المصلي وقد يراه في العبد **كتاب الصوم**
في اللغة مطلق الاساك يقال صلت الشمس اذا وقعت في كبد السماء وسكنت عن السير ساعة الزوال او قل
الغائبة **قال** صاحبنا في قوله تعالى في الايام من ايام فليعلم عدة من ايام **قال** وهو يوم النذر
فخصه وهو الاساك من الفطرات الثلاث بصفة مخصوصة وهو فقد التقرب **قال** من خفي فخصه
وهو المسلم **قال** بصفة مخصوصة وهو الطهارة عن الخبث والنقاس **قال** في زمان مخصوص وهو يافى النهار
طلوع الفجر الثاني في الغروب الشمس **قال** وهو فريضة محكمة بغير جاحد وضيق تاركها تنقض فريضة بالكتاب
وعقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقوله كتب عليهم الصيام وبالسنه وهو ما مر من الحديث في كتاب
الصلوة وقوله عليه السلام صوموا شهركم وعليه ارجاع الامه **وسبب** وجوب الشهر لا صفة اليه
يقال صوم رمضان وتكثر بذكر الشهر ولا يوم سبب وجوب صومه **قال** وهو
رمضان فريضة على كل مسلم عاقل بالغ او ادة **قال** اما الفريضة فلما ذكرنا واما الاسلام فلان الكافر ليس
اجلا للعبادة والعقل والبلوغ لان الصبي والمجنون غير عاقلين **قال** اما اداة فليعلم عدة من ايام فليعلم
واما فليعلم فليعلم تعالى فعدة من ايام اي فليعلم عدة من ايام **قال** وهو يوم النذر
والكفارات واجبة **قال** اما النذر فليعلم تعالى وهو يوم النذر وهو يوم النذر وهو يوم النذر
الكفارات فليعلم ان الله تعالى **قال** ما سواه قل لان النفل في اللغة مطلق الزيادة وفي
الشرح الزيادة على الترخي والواجبات **قال** وهو يوم العيد ومن ايام التشرية واما لرواية عتية
بن عامر قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوم يوم النذر واما التشرية وقال عليه السلام في ايام
من ايام الكمال وشرب وبعان ويوم الفطر ما مور بانطاس وفي صوم غائبة الامر وغائبة التيمم وفي ذلك الاطلاق
قال وهو رمضان والنذر الحقيقي يحذف منه من الليل ولا نصف النهار وبطلان النية وبنية النفل
قال اعلم ان النية شرط في الصوم وهو ان يعلم بقلبه انه يصوم ولا يخلو اسلم من هذا ان يعلل شهر رمضان
وليست النية باللسان شرط ولا خلاف في اقول وقتها وهو غروب الشمس وانفلو ان افعل ما بينتم
اشاء الله تعالى وقال نذر النية في صوم رمضان ليست بشرط للصوم الجيم لان الزمان متيقن لعدم الغرض في وقت
من لا يجوز غيره ففيه حصل فيه اساك وفيه من فرضي رمضان لعدم من الله عبودا كما جعله النصاب

والمعنى ان النية شرط في الصوم وهو ان يعلم بقلبه انه يصوم ولا يخلو اسلم من هذا ان يعلل شهر رمضان وليست النية باللسان شرط ولا خلاف في اقول وقتها وهو غروب الشمس وانفلو ان افعل ما بينتم اشاء الله تعالى وقال نذر النية في صوم رمضان ليست بشرط للصوم الجيم لان الزمان متيقن لعدم الغرض في وقت من لا يجوز غيره ففيه حصل فيه اساك وفيه من فرضي رمضان لعدم من الله عبودا كما جعله النصاب

بصفة للفقير بعد المحل ولما انما عبادة فلا يجوز الا بالنية كسائر العبادات وقوله عليه السلام لا مال
بالنيات وما مر في العلوة ولان الاساك قد يكون للعبادة او لعدم الاستبراء او للمرض او للمراعاة ويكون للعبادة
فلا يتحقق لها الا بالنية كالقيام الى الصلوة واداء الحجة الى الفقيه بخلاف فقير النية فانه لا يشترط لان
الصوم المشرب فيه لا يتحقق وقوله الزمان متيقن للصوم الفرض قلنا نعم لكن اذا حصل الصوم فلم قلنا انه
حصل غاية الامر ان حصل الاساك وخروج جواربه واداء حجة النصاب قلنا وجب منه صفة النية وهو الفريضة
فحصل الثواب به ولهذا لا يجوز الرجوع في المحصول للفقير لحصل الثواب كما حصل مطلق الا
مساك ولا ثواب فيه ولهذا لا يكون صوما خارج رمضان وروى القنوس عن الحسن انه انكر هذا القول
عن غيره وقال انما صومه انه يكفيه نية واحدة كقول مالك رحمه الله ومعه ان الصوم الشرع عبادة واحدة لان
السبب واحد وهو نية من الشهر فصار ركعات الصلوة وجواربه ان النية شرط لكل يوم لا لا صوم كل
يوم عبادة واحدة الا ترى ان لو فرض صوم يوم لا ينعى حجة الباع وكذا عدم الاية في بعضه لا ينعى فقر الاية
في الباع فيجب النية للعبادة ولا ينعى من يوم اليوم على الليلة وقال عليه السلام اذا قبلت الليل
منها وادبرتها من غيرها غابت الشمس فقد فطر الصائم وادبرها يحتاج الى المدخل في اليوم الثاني
فيخرج الى النية لا قول الشهر واما جواز الصوم بالنية لا نقول انما سار ما روى ابن عباس ان الناس كانوا
يوم اشك فقدم اولى وشهد بركوبة السلال فقال عليه السلام اشهدان لاله الا الله وان رسول الله فقال
نعم فقال عليه السلام الله اكبر في المسلمين اجمعين فقام وامر بالصيام وامر فادى الا من اهل
فلا يكل بنية يوم ومن لم ياكل فليعلم امر بالصوم واما بنية القدرة على الصوم الشرع لانه صلى الله عليه وسلم بعث
ليسان الا كلام الشريعة واما ما رواه ابو شيرين عن النية من الليل ما كان قادرا عليه فذكر على عدم الشرط لانه
لو اراد الاساك لما فرق بين الفريضة وبينها لانه لا يثبت بشرط حاله الشرع حتى لو كان من
محلة على نفي الفضيلة بوقوعها بينهما وبين ما رواه **قال** ولان النية ليست بشرط حاله الشرع حتى لو كان من
الليل جاز وانما جاز في هذا الحج لان اقول وقت طلوع الفجر الثاني وهو مشبه لا يعرف اكثر الناس ولا يخفى
على اقول طلوعه وهو ايضا وقت نوم وعقبة والتجهد يستحب له نوم او الليل واما جاز تقديم النية وقتا
لهذا الحج وانه موصوفه واما لان الناس من يبلغ او الليل وينقطع الحيف والنقاس عنه او الليل وينقطع
حتى يصوم وكذا يوم الشك لا يندر على التيسر فقلنا بالاجاز بعد الفجر وقتا للحج ايضا بخلاف النقص والكث
والنذر المطلق لان الزمان غير متيقن لما فرضه التيسر نية لانه **قال** وسبب نفي النهار من طلوع
الفجر الثاني فيكون الى الفريضة الكبرى فينبغي قبله ليكون الاكثر متوقفا فيكون له حكم الكمال حتى لو نوى بعد
ذلك لا يجوز لحقه الاكثر عن النية فليعلم للاكثر **قال** واما جواز بطلان النية وبنية النفل ما روى عن
وعايشه رضي الله عنهما انهما كانا يصومان يوم اشك فيعتقدان لان نفعهم بعدا من شعبان او شعبان من رمضان

ن

رات

منه بدليل خروج البول والاحتاج ان ليس بينهما منقذ بل البول يخرج الى المثانة ثم يخرج خارجا يخرج رشحاً
ولا يجوز رشحاً فلا يصلح الى المثانة فلا يخرج من المثانة كما اذا وقف في القعدة لا ينظر الى الجاه **١٠** وكذا دخل
البهار والذباب مثلاً لا يمكن الا ان يخرج منه ولا يخرج الا اذا كان على المطر والشمس حيث يمكن الاحتراز عنه **١١**
وكذا اذا خرج جنباً فطهرت عايشة من الثمن ان لم يكن عليه وسلم كان يصير جنباً من غير احتلام وموتها
ولا ان التمس تعالى اباح لبائنة من الحيض بقوله تعالى لا يات من الحيض من الحيض وقوله
انفس بعد الحيض **قال** وان ابتاع طاماً بين اسنانه مثل الحقة افطر والا فلا **١٢** لان ما بين
الاسنان لا يستطاع الامتناع عنه اذا كان قليلاً فانه يتجرع بغيره بخلاف الكثير ولو قدر الحقة لانه لا ينفق
شئاً من كراهة فلا يتم به البولي فيمكن الاحتراز عنه **قال** ويكفي للصائم مضغ العلكة والذوق والنبلة
ان لم يأت على نية مضغ العلكة ما فيه من نفي صوم للفرد وهذا في العلكة المستحقة بمضغ بعض
١٣ اذا اخذ كان غير مكثف فانه يطره لانه لا ينفق الا بالانفعال اذ لا يتقطع منه ذكره في الصوم
١٤ اذا انفق لانه لا يات من ان يدخل الى جوفه **١٥** وكذا القبلة ما روي ان شارباً من رطل الى
صلى الله عليه وسلم من القبلة للصائم فنفق وسأل شيخنا فاذن فقال ان شارباً من رطل الى رطل
نعم ولكن الشئ على نفسه ولا ان لم يات من على نفسه كما وقع في الجماع فنفق صوم وجب الكفارة وذكر
مكة **١٦** والمباشرة كالقبلة **١٧** ويكفي للمرأة مضغ الطعام لغيرها كما فيه من نفي الصوم للفرد
كان لم يكن لها منه فلا بأس به لانه لا يات من الاضطرار اذا كانت عليه فلا يجوز لها المضغ كان
اولي **فصل** من خاف الحصى او زيادته افطر لعدم تقاضى طمأنينة من كان منكم ريحاً او غير ذلك
ايام اخر سناه فافطر فعدة من ايام لان المرض السفل لا يجوز ان يقضى والقضاء والمساومة افطر لا يبرأ
والاخذ بالغيرية **فصل** قال عليه السلام للسافر اذا افطر صوم وان صام فلو فطر ولو فطر جاز
ما تلوها ولو ان السفر رمضان جاز لا يلهي **١٨** وان سافر فطر طمأنينة من كان منكم ريحاً او غير ذلك
اذ هو مقيم فلا يبطأ به فصاره فان افطر ففطره والقضاء والكفارة فافطره وان كان الصائم جاز
الحق **قال** فان طاماً على حاله لانه عليه السلام قال لا يات من الاضطرار اذا كانت عليه فلا يجوز لها المضغ كان
المريض السفل كان عذراً في استعمال الادوية ففطره في كل وقت يكون الموت عذراً في استعمال القضاء **١٩**
قال وان حصى واكام ثم ما لم يزلها القضاء فعدة من ايام بذكر القدرة او راحة من ايام
اخر **قال** ويوصيان بالا طعام منها بذكر يوم كسبكها كالفطر **٢٠** لانه وجب عليها ما هو عليه
العدة ولن لم يوصيا لا يجب على الورثة الاطعام لانهما عباد فلا تؤدوا في الايام وان فعلوا جاز
له ثواب ذلك **قال** والحامل والمرضع اذا خافا على ولديهما او نفسيهما افطرا وقضيا لغير
قيامهما في الشهر والجماع مع الحيض والنفاس **٢١** والشئ الذي لا يندر مع الصوم بغير وطعم لانه عاجز ولا يبرأ

له القضاء فانفصل فرضه الى الاطعام كالميت وقد قبل في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه اي لا يطيقون **٢٢**
ومن جنى الشئ كله فلا قضاء عليه لانه لا يشهد للشهد وهو السبب لانه غير مخاطب لانه لا يصير بوليها عليه ان
افاق بعضهم فحى ما فات لانه شهد للشهد لان الواجب من قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فمضوا به فمضوا
لو ادوا شئاً كله لوقع الصوم بعده وانه ضائع الاجماع **قال** وان اغنى عليه رمضان كله قضاء لانه
سعى بضعف القوى ولا ينزل العقل ولهذا لا يصير بوليها عليه فكان مخاطباً فيضيقه كما في رمضان لانه
عليه السلام كان معصياً عن الجحش قال الله تعالى ما انت بشيء ممنون وقد اغنى عليه رمضان **قال**
ويجزى صوم الفطر في شهر اداة وقضاء وقدر وجهه في الصوم **قال** واذا طهرت الحائض لوقوم
المسافر او بوليها العقبى او اسلم الكافر في بعض النوازل مسك بيمينه **٢٣** ولا يجب صوم ذكر اليوم على العقبى والمسلم
ولو صام لم يجزهم لانعدام الاجلية في اوله والاولة لا تجزى الا المسافر او اقدم قبل نصف النهار ولو جاز
صومه لانه اجل في اوله اما ساكن بغيره بعد ذلكا بيمينه الناس والنحو من مواضع التهم واجب **قال**
عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقضي من وقف التهم **قال** وقضاء رمضان اثنا عشر
واثنا عشر لانه قول تعالى فعدة من ايام افر بغيره في التتابع وهو افضل سارعة الى اسقاط الغرض فان
جاء رمضان افر صام ثم في الاخرة لا يبرأ لانه وقته في الاول لان الجمع السنة وقت القضاء الايام الخمسة
ولا يجب عليه غير القضاء لان النقص في يومه شيئاً ما **قال** ومن نذر صوم يوم من العيد واليوم الشريف
لنفسه **٢٤** لانه نذر بغيره وهو الصوم واذا نذر في وقت مشروع فيه تلك القرية فلتنفس كان نذر بالعلم في
الوقت المكره وليس النذر محبة آتيا المحبة اداء الصوم فيها والديلة على الشرعية قوله عليه السلام
الا لا نعوذ في هذه الايام من الصوم الشريف والنهي يقتضي القدرة لان النهي من غير القدرة فيجوز ان
قول الملاحي لا يبرأ ولا يبرأ لان نذر في ما لا يبرأ غير مقدور واذا اقتضى النهي القدرة كان الصوم الشريف مقدراً
في هذه الايام فيجوز النذر الا انه من غير نذر في ما لا يبرأ غير مقدور واذا اقتضى النهي القدرة كان الصوم الشريف مقدراً
٢٥ ولو صامها اجزاء لانه اداء كل التزمه كما اذا قال الله على ان اعتق هذه الرقبة ومن عليها فاعتقها فخرجت
العدة وان كان اعتاق لا يبرأ من شيء من الواجبات **٢٦** ولو قال الله على ان اصوم هذه السنة افطر
العيدين وايام التشريق وقضاهما ما بينهما **٢٧** وكذا لو نذر سنة متتابعة **٢٨** ولو نذر سنة بغيرها بجزء صوم
اشبهت نذر سنة لانه السنة المنكدة اسم لا يام معدومة ظلم يكن مضافاً الى رمضان وفي المعينة المضافة
الى كل شهر منها ظلم بجزء الاضافة الى رمضان فلا يجب قضاؤه **باب** **الاعتكاف**
وهو لغة الخلق المقام والاحتباس **٢٩** قال تعالى سواء العاكف فيه واللبا وادفع الشئ عن المقام
في مكان مخصوص وهو المسجد واصناف مخصوصة من النية والصوم وغيرهما ما يات في الشئ **٣٠** **الاعتكاف**
سنة واحدة لان النية عدم والخطب عليه روى ابو هريرة وعائشة رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم

حاجه

فكان حايوا وان اذن لم يولد له لانه اعارة منافع به فلا يجرى ربا بالاعارة لما يقع لا يجرى قاردا اذا
اعارة غيره الزاد والراحلة **قال** واما العقل والبلوغ فلا ينافي صحة التكليف لما مر من طهره **قال** واما الهمة فلا
لا قدره ورواها واطلاق في الاعمى كما تقدم في الجمع **وقيل** عليها لا يجرى عليه لان البول في الفم خالب في
الجملة نارية **قال** واما القدرة على الزاد والراحلة ونظمه في ما به فلا استطاعة ورواها وسئل وم
عن الاستطاعة فقال الزاد والراحلة وهكذا في سبب رضى المعنى **قال** والراحلة ان يكون شق حارة
او داس ذابله ووضعه الليل والنهار لانه لا يكون قادرا الا بالمشي فلم يكن قادرا على الراحلة **قال** واما كونه فاضلا
عن الطوائج الاصلية فلا ينافي مع حقوق الله وكذا عن نفقة عياله لانه مستحق لهم وحقوقهم مقدمة
على حقوق الله من غيرهم وخالف **قال** وكذا فاضلا عن قضاء ديونه وما يتنازع عن الايوسف ونظمه شهر بعد عده
الاطم **قال** وان كانت له وارثا سببا وجدا يستحق عليه ان يبيعها في **قال** ولا بد من امن الطريق لانه لا يقدر على
الوصول الى المقصود ورواه **قال** واما ملك من عولها فحسبهم ان اذ قدروا على بيعها فلهذا لا بد من
المشقة **قال** ولا حج امرأة الابزوة او حرم اذا كان سفر القوله لم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
ان تبذل نفسها لغير زوجها او حرم من زوجها او حرم من غيرها **قال** ولا حج المرأة الا وسعها زوجها
او زور حرم منها **قال** والحرم كل من لا يحل له نكاحها هي الثابتة للزنا او رضاع او صرية والعدو والحرة
المسلم والذمي سواء الا المجوسى الذي يعتقد اباحتها نكاحها والفاسق لانه لا يحصل المقصود ولا بد فيه من
العقل والبلوغ والصبي المجنون عن اطفال **قال** ونظم **قال** والحرم عليها لا يجوز من نكاحها وذكر الطحاوى ان لا
يجزى لها لان الحرم شرط وليس عليها تحقيق الشرط فان لم يكن لها حرم لا يجب عليها ما يتنازع **قال** ويخبر
بجسم الاسلام بغير اذن زوجها لان حق الزوجة لا يضر به الذابف بالعبودية والصلوة **قال** ووقت سؤال
وذا القعدة وعشر من اجمه القوله في اجمه شهر معلوما في وقت اجمه وفتره مكنتها **قال** ويكره تقديم
الحرام عليها ويجوز **قال** اما الكراهية فلا فيمن تعرض الاحرام للفحش وبطلت المدة واما ما يجوز فلا
شرط للدخول في افها **قال** عندنا ونقد الشرط على الوقت يجوز في تكبيرة الاحرام الا انه لا يجوز تقديمها
على افعال الصلوة لان افعالها هي ما لا يجوز منها **قال** ولا يفعل شيئا من افعالها بعد الاحرام
قبل الشروع ولو فعل لا يجرى لوقوعه قبل وقتها **قال** لو احرم في رمضان فطاف وسعى لا يجرى عن الطواف بخلاف
طواف القدوم لانه ليس بفعل الا **قال** من لا يحل له اهل مكة **قال** والمواقيت للوافقين ذات عرف وللشاهدين
اطمعة وللشاهدين ذوا طيعة وللجنتين قرن وللمعنيين يكلم **قال** ويقال والمسلم لانه صلى الله عليه وسلم وقت هذه
المواقيت وقال بين الامم من بين من بين اهل مكة من اهل مكة او العيرة او اهل مكة من عيسى رضى الله
فقد اراد الخدي وحول مكة من جهة العراق فوفته ذات عرف وكذا في سائر المواقيت **قال** ومن فقد مكة من
طريق غير سلوك الحرم اذا حاذل لم يفتا **قال** وان قدم الاحرام عليها فقد افضل لقوله في وقت الحج والعمرة لله

بكتة
سنة

قال على كل من سجد من سجد منهم ان يجرى بهما من ودية اهل مكة ولا يشرع على النفس فكان افضل
قال البهجة رضى الله عنه الاحرام من سجد افضل اذ الملك يفسد احواله **قال** ولا يجوز للفاقي ان
يتجاوزها ما لا يجزى الزاد وقوله مكنتها **قال** وعلما حاجا او مستورا او تاجرا لانه فائقة التوقيت هذا
لانه يجوز تقديم الاحرام عليها بالاتفاق وقال **قال** لا يجرى وزاد للمبقيات الاحكام **قال** ومن كان داخل
المبقيات لم يجرى عليه احرام طاعة لانه يتكرر دخول طوافه في حرمه في ذلك حركته كالمكة اذ هو ثم دخل
مكة فلا يجرى عليه احرام طاعة لانه لا يتكرر فانه لا يكون في النسبة الامرة فلا يجرى وكذا اذا العيرة لانه انتم بها بنفسه
قال الفاضل **قال** وانما الاقايى بغير احرام فليخافه لانه من طهره **قال** فان عاد في حرمه سجد ارم
وان احرم من سجد او من ثم عاد الى سبيلها سقط ايضا عند الله وعند من يسقط بخروج العود وعند من
لا يسقط وان لم يكن لان الجنابة قد تقدمت فلا تقع بالعدوكا اذا وقع من عرفات قبل العروب
ثم عاد رجلا ولما انه مستدرس الغائب قبل ان يشرع بالشروع في افعال الحج فيسقط الدم بخلاف الوضوء
من عرفات لان الواجب التمام الوقوف ولم يستدرس عند ما اظهر حق المبقيات بنسب العود لان التلبية
ليست شرط في الابتداء من لومر محرم ساكن جاز وعنده ارجى بالتأخير عن المبقيات فيحسب عليها حقه باثبات
نفسه التلبية فكان التذكرك في العود سبيليا **قال** ولو عاد بعد استلام الحجر وشيخ في الطواف لم يسقط وان
وان قدم الاحرام عليها سبقات فمما افضل بالاتفاق لانه لم يعد على حكم الابتداء وكذلك ان عاد بعد الوقوف
لما يتاوان جاوز المبقيات لا يرد وقوله مكنتها فلا شئ عليه لانه اذا جاز احرامه تعقيب مكنتها ثم عاد اليه وما قبلها من التمر
والباتين غير واجب تعظيم **قال** واذا جاوز المبقيات صار عدوا صاحب المكة لسا فله دخول مكة بغير احرام لانه
قال ومن كان داخل المبقيات فبغاة الحلالين بين المبقيات وبين احرام لانه احرام من ودية اهل مكة **قال** ومن
كان بكته فوقه في اجمه الحرم وفي العمرة الجبل لان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يحرموا باطن مكة و
لان اداه **قال** لا يجرى الا بعدة **قال** في الحلال فاذ احرم من الحرم يقع سحر واما العمرة فلا يجرى
م امر بعد التمتع اخا عايشة رضى الله عنها ان يعتمر بها من التمتع وهو في الحلال ولان اداه العمرة
بكتة فيخرج الى الحلال ليقع نوع سحر ايضا ولوا حرم بهما من موضع شئ من اهل حجاز الا ان التمتع
افضل لما روينا **فصل** واذا اراد ان يحرم من سجد لم يترك اظفار ويغسل ثوبه ويحلق عا
هو لم يوارث ولانه انظف البدن فكان احسن **قال** ثم يتوضأ ويغتسل وهو افضل لانه حرام اذا اغتسل ولان
الحرام منه التكليف والفعل ابلغ **قال** ولو اكلتني بالوضوء جازك في الجملة **قال** وتقتل طائفة ايضا لانه
للتكليف **قال** ويلبس زارا ودا جديدين ابيضين وهذا افضل **قال** لانه لا بد من ستر العورة وفيه الحواجز
والنبي صلى الله عليه وسلم ارتد احرامه واطمردان القربى الشكافة **قال** قال يوم جبرئيلك البيهني **قال** ولو لم
تدبوا احد ايت عذرة جاز طمعه المقصود **قال** ويتطيب ان وجد فالت عايشة رضى الله عنها كنت اطيب

ويقابل انما استطاع من حوان بذي سلم او بسم **وهو ان يكتفي او ينشأ بيده ثم يقبل او يجاذبه**
 ويشر اليه ان لم يقدر على الاسلام لان التجرع عن اذن المسلم واجب والتقبل والاستلام سنة **والاثنان**
 بالواجب اولى والى حاله ومقبل الخ وقال ابو بصير البجلي ان رجل اتي ابي ابي قحس فلا تراه احدا من الناس على الجبل
 ولكن ان وجدت فرجه فاستلمه والاف استسلمه وبلغ وكبر وروى انهم طافوا على راحله واستلموا الاركان
 محضين حتى ان يقول عند استلام احد الركبتين اللهم اكبر الله اكبر اللهم اكبر الله اكبر ووقفوا بهدوء
 اثباتا لبيك عند ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد احمد رسول الله انت باله وكفرت بالحيث
 والطائفين **قال** ثم يطوف طواف القدوم ويسمى طواف القبة **وهو سنة** للافاق قال وممن انى
 البيت فلتحية بالطواف وللفط الحية بنان الوكوك ولا قدوم لاهل مكة فلا يشن في صفتهم **ويقول عند انشاء**
 الطواف سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والذكر **اللهم** اخذ من احوال يوم القيمة **فيبدأ** بيمين يده اليمنى
 الكعبة **وقد اضيق** رداءه ولا يضيق احدا من طرف الرعاء من تحت الابواب الايمن والقاءه على اكمة الاسر
 فيطوف سبعة مشوات ورا الطيم برمل في الثلاث الاول ثم يمشى على يمينه ويستلم اركان كل مرة ويحتم الطواف
 بالاستلام هكذا انقل شكاه ومن حاله يعلم **اللهم** والطيم موضع بيتي دون البيت من الزكن العراق الى الزكن
 الشامي سمن بذلك لانه عظم البيت اكبر وفيه نصب الميزان وهو اولى لان حجر من البيت اس منه ويسمى وبين
 البيت وجهه الى يمين فلو دخل فيها وطواف لم يحزن **لانه** من البيت قال وم الطيم من البيت فيعيد الطواف
 فان غاده على الطيم وحده اجز **ولا** طوافه **والاول** ان يعيده على البيت ايضا ليؤيد على الوج الحسن
 والاكل ويجز به عن طواف بعض الفقهاء **والثاني** بين الكنتين كالشعر وسبب اظهار الجدل للمكرين حيث
 قالوا عن الصابة او هتتم حتى يثرب فقال وم رح الله اظهر من نفسه جلدا وزال السب وبقي الحكم الى
 يومنا **التواتر** **واسلام** الجا والطواف واحد سنة وما فيها ادب **ويستحب** استلام الركن اليماني
 ولا يقبل عنه غيره سنة **ولا يقبل** بقية الاركان لانهم كان يستلم الجا والركن اليماني لا يجز **ويستحب**
 ان يقول اذ بلغ الركن العراق اللهم اني اخوذ ذلنا الشكر والكفر والنفاق وسوء الافلاق **و**
 عند الميزان **اللهم** لفتي بحاس محمد شربة لا طمى بعدا **وعند** الركن الثاني **اللهم** اجعله حيا مبرورا
 وسعيا مشكورا وذنب مغفورا وقارا لمن تنور برحمتك يا حنان يا غفور **وعند** الركن اليماني **اللهم**
 اني اخوذ بك من عذاب القبر وفتنة الحيا والممات **قال** ثم يمشى ركعتين في مقام ابراهيم او حيث يشين
 المسجدين ومن واجبه ان عليه السلام ايجل الطائف لكل اسبوع ركعتين وقيل في تفسير قوله تعالى ولتقوا
 من مقام ابراهيم منى ان ركعتي الطواف ويقول عقيبهما **اللهم** هذا مقام ابيك من النار فاغفر لي
 ذنوبي انك انت الغفور الرحيم **ثم يستلم الجا** **لانه** عليه السلام يستلم بعد الركعتين **و** **يجز**
 الى الصفا من ابي ابي بشت **والاول** ان يجز من ابي بشت بخزوم اثباتا لبي على السلام ولانه اقرب

اسلام
نحوه

الى الصفا وهو الذي يسمى اليوم بالصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر وير في يده ويهتلك ويصلي
 على النبي عليه السلام ويخضع حاجته بهذا فعل حاله عليه سلم **ولانه** الدعاء عقب الشاة والصلوة اقرب
 الى الاجابة فيقذفان عليه **ثم** يخط كفا المروة على يمينه فاذا بلغ المبلع الاخير سبي حتى ياوز
 المبلع الاخير ثم يمشى الى المروة فيقول كالعصا لصفاء **كذلك** افضل عليه السلام **وهذا** شوط يمشي
 سبعة مشوات كما وصفنا بيده بالصفا ويختم بالمروة **فالمشي** من الصفا الى المروة شوط والعود
 من المروة الى الصفا اخر وذكر الطحاوي ان العود ليس شوطا وشوط البداية في كل شوط بالصفا والاول
 اصح لانه المنقول المتوارث ولتلا يتخلل بين شوطين ما لا يعنيد **والاصح** من العبادات الاتصال
 كالطواف وركعتي الصلوة **ثم** التمسى بين الصفا والمروة واجب لقوله عليه السلام كتب عليكم التمسى
 فاصعدوا به جرا حاد فلا يوجب الركبة فقلنا بالوجوب وقوله فلا حياء عليه ان يطوف بهما يعني الركبة
 ايضا والا فقل ترك التمسى حيا بان يمسى طواف الزيارة لان التمسى واجب وانما شريطة واحدة
 وطواف القدوم سنة لا يخلل الواجب تبعاً لسنة والمارح في ذلك لان يوم النحر يوم المشقة
 بالذبح والتمس وعنه فربما لا يتقنع التمسى **ويستحب** ان يقول عند خروجه الى الصفا بسم الله والعلو
 على رسول الله اللهم افتح لي ابواب رحمتك وارفعني فيها **ويقول** على الصفا والذكر لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الملك ولا يحده شيء و هو حي لا يموت بيده الحزب وهو على كل شيء قدير **ثم** الى الصفا
 لا تعبد الا اياه مخلصين له الدين ولذكره الكافرون **لا اله الا الله** اهل التكبر والتعبد والتسليم لا اله الا الله
 وحده اجز وحده ونفس عبده وهنم الاحزاب وحده فله الملك والجلد وسئل حواجه **واذا** نزل
 من الصفا **قال** اللهم يستر يا ستر وجنتي العسرى واغفر لي في الاخرة والاول **ويقول** في التمسى **اللهم**
 رب اغفر وارحم وتجرعنا تعلم انك انت الاعز الاكرم **وسكن** من قول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
 الله والله اكبر **ويقول** على المروة مثل الصفا **ثم** يمشى من مكة حوايا يطوف بالبيت ماشا **لانه**
 عبادة وهو افضل من الصلوة وخصوصا للافاق **ويجوز** لكل طواف ركعتين ولا يسبى بعله ما يتا
قال ثم حركنا غداة التروية **وهو** طواف من ذابحة الى من فيزل بقرب كحطيف فيبيت
 بها حتى يصح الى يوم العرفة فيصلي بين الظهر والعصر والغروب والشاء **والجواز** بهذا قول جرير بن ابراهيم
 بابرهم ويخترعهم الجعفين وهو المنقول من شكل رسول الله وم وله البيوت سنة ولوبات
 بكلمة وصلى هذه الصلوة بها جاز لا لا شك بين هذا اليوم وقد اساء الحاشية السنة **ويقول** عند
 نزوله بيني وبين الله هذه من وهي منى ما عليا من المناكيل فامتنع حيا ما مشيت بها احاديث الصالحين
قال ثم توجه الى عفاة اقتدا بفعل حاله وم ولان يجزى الى اوله فموقوف بها في هذا اليوم ومن
 بها حيث **قال** فاذا زال الزن المشرك فاضا واغتسل لانه يوم يمشى في غسل وقيل هو سنة

تمشي بالسرعة

من الدعاء عند خروجه
الى الصفا ومنه

فان صاحب الامام صا الظهور والعمر بآذان واقابتن في وقت الظهور فقد تواتر النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالطبع بينهما وروى جابر بن عبد الله بن ابي بصير وهو ان يؤذن ويقيم للظهور ثم يقيم للصلاة لانها تدعى في
غير وقتها فقيم اعلا ما لهم لانه لم يقيم رباطوا ان يتطوع فلا يخرجون مع الامام ولا يتطوع بين الو
الصلوة من لان الصلوة ان قدمت لتتفرغ الى الوقوف فالتطوع بينهما قبل الصلاة ولو صلا وحده ما كان واحدة
في وقتها قال ابو بصير ومحمد بن ابي يحيى بينهما المنفرد لان جوان يلتفت في الوقوف ويتذوق وقته والكل في
ذلك سواء وما اتى خلفه رحمه الله ان تقدم الصلوة خلاف الاصل لان الاصل اداء الصلوة في وقتها فالصلاة فيها
ورد بالشرع وهو الامام في الصلوة والاحكام باطحة قبل الزوال وفيما عداه في علي الاصل **قال في يفتي**
رأبها رافعا يديه بسلام الله وبشي عليه ويصلي على بيته عليه السلام وسئل صوابه والا فقل ان يتوجه عقب
صلوة الصلوة مع الامام فقف بالموقف مستقبلا القبلة في بيانه جبل الرحمة لاء صا الله عليه وسلم
رأبها عقب الصلوة الى الموقف ووقف على راحته مستقبل القبلة يدعو باسما يديه كما استطاع المكين
رواه ابن عباس رضي الله عنهما وقد تقدم لنا والطرد والعلق على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم
وان وقف قائما او قاعدا **قال في الاصل** والاصل في الموقف ساعة بعد ساعة لانه عليه السلام
ما زال يلبي حتى الى جبر العيلة **قال في عرفت** كلما ساقف الاصل عرفة لقوله عليه السلام عرفت كلما
مدفق وارفعوا عن بطن عرفة وقت الوقوف من زوال الشمس الى طلوع البر الثالث من الغداة لانه يوم
وقف بعد الزوال وقال صلى الله عليه وسلم في وقتها بالليل او نهارا فقد تم حجه ومن فاته عرفة بليل فقد
فاته الحج فليحج بعمره وعليه الحج ثانيا **قال في** وان وقف ساعة بعد الزوال ثم افاض اجراه لقوله ومن
وقف ساعة بعمره من بيل او نهارا فقد تم حجه ولان الركض اصل الوقوف وامتدادها في حوز الشمس
واجب **قال في** لقوله ومن مكثوا عكاشا عركم فانكروا ان ارث من ارث ابيكم ابراهيم ومن لم يركبوا في ذلك
قال في فانه الوقوف في هذا الوقت فقد فاته الحج فيطوف ويسعى ويحلق ويغسل ارجل فيارويها
واعلم ان الاطراف كثيرة في فطيم يوم عرفة واجابة الدعاء فيه فينبغي لنا جهد فيه بالدعاء وتعدو بكل دعاء
تحفظه وان لم تقدر على حفظ فاقرا المكتوب **قال في** ويستحب ان يقرأ عقب صلوة الفاتحة والاخلاص عشر
مرات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على
كل شيء قدير **قال في** سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
قال في يارب الارضات يا منزل البركات يا فاطم الارضين والسموات فحجت لك الاصوات بصوتك اللغات
شاكك الحاجات وحاجتي ان ترحمني في رازيهم اذ انسي اهل الدنيا اشاكك ان توفقني لما افترقت
علي وتعينني على طاعتك واداء حجتك وقضاء المناهي التي ابراهيم خليلك ودلت عليها ما حجت
جيبك اللهم لكل منفرج اكل اجابة ولكل مسكين ليدرك رفته وقد جئت منظر عاك اليك مستكينا

ايضا في نسخة
القائمة من
من الامام

لكم فاقض حاجتي فاغفر ذنوبي ولا تجعلني من اجيب وفدك وقد قلت وانك لا تخلف الميعاد ادعوني استجبكم
وقد عدتكم من عا سلا فاجب دعائي واسئلكم من النار ولوالدي وجميع المسلمين والمؤمنات برحمتك
يا ارحم الراحمين **قال في** اخبرني الشيخ الفاضل مع اللام الى المزدلفة وياخذ الحجار من الطريق سبعين
حصاة كالباقية لقوله ومن ان اهل الشرك كانوا يدفعون من عرفة اذا صارت الشمس على رؤس الجبال
مثل عائم الزجاجة وانادى في بعد الزوال من لفة لهم **قال في** ويستحب ان يمشي على بيته كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في
ذلك اليوم وقال ايها الناس عليكم التمسك **قال في** ويستحب ان يقول عند ذهابه قبل الافاضة اللهم لا تجعل
اخر العهد بهذا الموقف وارزقني ما يثبتني واجعلني اليوم من عبيد الله يا ذا الجلال والإكرام
يا ارحم الراحمين **قال في** ويستحب ان يدعى مع الامام ولا يتقدم عليه الا اذا تفرق الامام عن غروب الشمس فيدفع
الناس قبله لدخول الوقت **قال في** ولو مكث بعد الزوال وافاضة الامام قليلا خوف الرقة كان هكذا فعلت
فاينة رضي الله عنها **قال في** ويستحب ان يكثروا الاستغفار قال تعالى ثم افوضوا من حيث افاض الناس واستغفروا
الله ان الله غفور رحيم **قال في** ولا يصح المكوث حتى ياتي المزدلفة فيصليها مع النساء باذان واقامة اماما
خرا المكوث فليدعي اسم الله بن زيد قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم من عافات الى المزدلفة ففرد
بالشعب وقضى حاجته ولم يسبق الدخول فقلت يا رسول الله الصلوة في المزدلفة ليست بها
الصلوة اما لك اما اطيع بينهما باذان واقامة فدروا يا جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في وقتها
فلا حاجة الى الاعلام بوقتها بخلاف المعروف عرفة **قال في** ولا يتطوع بينهما لانه لا يطعم اهل فان تطوعوا واشتغلوا
اخرها والاقامة لانه انما حكم الاقامة الاولى **قال في** ولو صلا المكوث في الطريق او بعرفة لم يجز وقال ابو بصير
يجز لانه صلا في وقتها ولما تقدم من حديث اسامة بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم تعلق بالجر فاذا طلعت الشمس فلا
قضاء لانه فاته وقت الجمع ويستحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميقات لانه عليه السلام وقف هناك و
يبيت بها والكسنة **قال في** ويستحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميقات لانه عليه السلام وقف هناك و
للقوف والدعاء **قال في** ثم يقف بالشعر ليرام ويدعو ويحشد في الدعاء كما مر بعرفة **قال في** ويستحب ان يقول اذا
نزل بها اللهم هذه مزدلفة وحيي اسألك ان تزرقني جوابي اجز واجعلني من ساكن فاعطيتهم ودعائك
فاجبة وتوكل عليك كلفيتهم وامن بك فهديتهم **قال في** واذا فرغ من الصلوة يقول اللهم حمدي طم شعري و
عظمي وجميع جوارحي على النار يا ارحم الراحمين **قال في** ويسأل الله في ارضاء الطغصوم فان الدعاء وعدة لمن طلبه في
هذه الليلة **قال في** ويستحب ان يقف بعد صلوة الجبل مع الامام يدعو قال تعالى وادكروا الله عند الشعر الحرام **قال في** ويستحب
ان يكثروا بذلك ويستحب ان يقول اللهم انت خير مطلوب وجزر غوب اليه الهى كلن وقد جازية وقري فاجعل
جائزتي وقدرتي في هذا المقام شغلا شغلي وتبني وتبني ورعي خطيتي وتبني على الهدى امرى ويجعل البعير من
الدنيا همى اللهم ارحمني واجزني من النار واسمع عا الرزق الحلال اللهم لا تجعل اخي العهد بهذا الموقف وارزقني

المحصب وبوئته لانه لم يزل به فهدا وبوئته كذا روى عن عروة بن الرضا انه لم يدخل مكة ولم
يها وبكثير فها من افلا الطوفان والقلوة والتلاوة وذكر الدين والدعاء، وجنب انشا والشوحي
الخير وما لا ينجيه في الحديث النبوي ان الجنة فيه تضاعف الى مائة الف وتلك الجنة وهذا
كره ابو جرحه الله الحيا وروى خوفه من الوقوع فيما لا يجوز فيضاعف عليه العقاب بتضاعف البنيات
حتى لو كان ممن يتق من نفسه فيكلمه حتى لا ينجي من الافعال والاقوال فالجأورة افضل بالاجماع **قال**
فاذا اراد العدو والى الهله طاف طواف الصدرة يستمر طواف الدواعي لانه يقدر على البيت ويوقعه ويهد
سبحه اشواط لا يمل فيه ولا سبي بعدا طابنا وهو واجب على الالف في القول ولم من في هذا البيت فليكن آخر
عنه الطواف بخلاف المكي لانه لا يقدر على ولا يوقعه ثم ياتي زمزم يستقي بنفسه ويشرب ان فقد هذا افضل
لارواحهم الى زمزم ونذره بنفسه لو اقرب ثم افرغ ما املوا عليه ويستحي ان يستنفس في الشرب
ثلاث مرات وينظر الى البيت في كل مرة ويقول بسم الله والحمد لله والعلوة على رسول الله ويقول في المرة الاخرة
اللهم اني استسكن رزقا واسعا وعلى نافعا وشفا من كل داء وسلم يا ارحم الراحمين ثم
يسبح به وجهه وراسه ويصلي عليه ان يسير له ثم ياتي باب الكعبة ويقبل القبلة ثمانية من زيارته
التضلع ثم ياتي الملتزم وهو بين الباب والاسود فيلمن بطنه بالبيت ويضع خده اليمين عليه وي
يتشبهت باستار الكعبة كالتعلق بطرف ثوب بولاء مستقيمة في امر عظيم وتحمده في الدعاء فانه موضع اجابة
الدعاء جابه الاثر ويكفي او يتكفي فانه من علامات القبول ويرجوه القبول من يجزيه من المسجد ليكون نظري
الى الكعبة ويستحي ان يقول عند الدواعي اللهم هذا بيك الذي جعلته مباركا وهذا العالمين فيه ايات
بيئات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله اللهم قلنا
هديتنا لك فقبله منا ولا تجعل اخر القدر من بيت الحرام وارزقني العود اليه حتى ترض عني برحمتك يا ارحم
رحم الراحمين **قال** واذا لم يدخل الحرب مكة وتوجهه الى عرفة وقف بها على الوجه الذي اتيته وسقط
عنه طواف الفضة ثم شرب واقفال الحج فيج عليه الاتيان بساير افعالها وجه الزئيب ولا دم عليه
لانه سنة ولا يجب بتركها شيئا من اجتناب معرفة تأييدا وفيه عليه ولا يعلم بها اجزاء عن الوقوف
لوجود الركعتين وهو الوقوف ولا طلاق قوله دم من وقف بعرفة فقد تم حجها **قال** والمكة كاترجل لان
النفس فيها الا انها مكشفت وجهها دون راسها للقول وم احوام المراكاة في وجهها ولا ترفع صوتها
بالطبيعية خوفا من الفتنة ولا تزل ولا تسمي لان معنى امر على الاستروء ذلك احتيا لالكشف والتقير
ولا خلق لانه من شئ الخلق وامر من بالتحقير وتلبس الخيط لان في تركه خوف كشف
العدو ولا تستلم الحج اذا كان رجال لانها مملوطة عن مماستهم **قال** ولو حاضت عند الاحرام
اغتسلت واحرثت كانت جلة لما في الرجل لانها لا تطوف لان الطواف في المسجد وليس مملوطة من

الحمد لله الذي
مَنَّ علينا بهذا الكتاب

مطالعه کتب و تصانیف المصنف

تفصیل
مکمل و جامع و مفید

الامير
عليه السلام

مجلس راضی عند الاحرام

وحده الجذون فاضت بعد العفون وطواف الزيارة عادت ولا شئ عليها ترك طواف الهدى لا يوم
 رخص للحج في طواف القدر **فصل** **اليمين سنة** وينبغي ان ياتي بها عقب الفداء من
 افعال الحج لقوله ثم تابعدوا بين الحج والعمرة فان يريد في اليمين والزرقي وبهنيان الذنوب كما بين الكبر
 حجت الحديده وقال يوم الحج حجارا واليمين تطوع وان يفي في الباب والايه يجوز في وجوب الاتمام وذلك
 يكونا بعد الشروع ونحن نقول بوجوب الاتمام بعد الشروع ولا حجة فيها على الوجوب ابتداء **قال** وهي
 الاحرام والطواف والسعي ثم يخلو او يقرن لثقله هكذا فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع **قال** وهي من
 حارفتي فيها السنة لانها عن عوفية بوقت **قال** وتكره يوس عرفة والخروا يوم التشريق منقول عن
 عائشة رضي الله عنها والظاهر ان سماع من النبي عام ولا يوم وفيه الايام باي افعال الحج فلو شغل
 بالعمرة ربا اشتغل عنها فقوت واذا كان فيها حرم الكراهة كصلوة التطوع في الاوقات المشتهة المكروهة
قال ويقطع الثلثة في اول الطواف لانه صلى الله عليه وسلم قطعها لما استلم الحجر والله اعلم بالصواب **باب**
التمتع وهو الحج بين افعال اليمين والحج في شهر الحج في سنة واحدة باهراميل بتقديم افعال اليمين
 من غير ان يتم باهله الماتماحجي حتى لو احرمت قبل شهر الحج والى بان قال العروة في الشهر الحج كان متمتعاً وطواف
 طواف العرة قبل الزمان او اكفوه لم يكن متمتعاً والا لام الصواب يعود الى امله بعد افعال اليمين **قال** لا **قال** وهو افضل
 من الافراد وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان افاد افضل من الحج المفرد في سفره **قال** والتمتع للحن وجه الظاهر ان سفر
 التمتع يقع للحج ايضا وتخلل اليمين بينهما لا يلغى وقوله الحج يستلزم التمتع بين السعي والتمتع ولان التمتع يحل بين
 نسكين من غير ان يتم باهله جلا لا ويجز فيه الدم شكر له **قال** ولا كذلك المفرد **قال** وصفته ان يحرم من اشهر الحج
 ويطوف ويسعى كما بينا ويحلف او يقرن وقد حلف **قال** وهذه افعال اليمين على ما بينا **قال** ثم يحرم بالحج يوم الزيادة
 وقبله افضل **قال** يعني من احرم لانه في سعي المكن **قال** وبهنا كالمفرد في طواف الزيارة ويرى ويسعى لانه اول
 طواف في به وعليه دم التمتع لقوله في من طلع بالعمرة الى الحج في استيسر الهدى **قال** فان لم يجد صام ثلثة
 ايام خرا يوم عرفة لقوله في من لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم والمردون في الحج ولو
 صامها قبل ذلك وهو محرم جاز لانها في وقت الحج **قال** وسبعة اذا فرغ من افعال الحج يعني بعد
 ايام التشريق لانه امر له اذا رجعتم كما سبب المرجوع الى الاله قبل المرد اذا رجعتم من
 افعال الحج فقد صام بعد السبب فيجوز ولو قدر على الهدى قبل صوم الثلثة او بعد قبل يوم الحز في الهدى
 وبطل صومه لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل وهو التحلل وان قدر عليه بعد اطلاق قبل
 صوم اليمه لانه قدر على حصول المقصود بالبدل **قال** فان لم يصم الثلثة لم يحرم الا اليوم كذا روى عن
 وابنه وابن عباس رضي الله عنهم ولا تفيض لانها بدل ولا بدل للبدل ولان البدل لا تنصب قياسا ولا
 يجوز صومها ايام الحج لانها وجبت كلها فلا تساق بالناقص وانما لم يصم الثلثة لا يصم السبع لان العشر وجبت

قام

ایک محمود سید

بدل من الشغل فقلت بنوا بعض فيجهد الهدى فان لم يدر على الهدى فخلل عليه ومان دم الغنم ودم الخيل قبل الهدى
قال وان شاء ان يسوق الهدى احرم بالعمى وساق وفعل ما ذكرنا وهو افضل لان دم فحل كذا وما فيه من
الحارعة وزيادة المشقة فان ساق بدنه قلد بزيادة او ساق لا دم فحل هذا بهاء والا شعرا وكروه عند
المرءى رحمه حسن عندنا وصفت ان شق سنابها من الجانب الايمن لها ما روى ان دم فحل كذا وكذا روى
عن الصحابة رضي الله عنهم ولا يخفى ان ساق الهدى مثل فكل من ساق فالتاجر الحز وفيل ان كره اذ اجاز اظرف في الجرح
وفلح م كانا ان الشكرين كانا لا يفتنوا عن التعرض له الا بالاشعار ما اليوم فلا **قال** الا انه ولا يخلل من شرة
لقد لم ومن لم يسبق الهدى فليحل ولا يخلل من ساق فلا يخلل من يجره روثه عصفه رضي الله عنها **قال**
وحرمة بلح كذا تقدم فان خلق يوم النحر حل من الاحرامين لانه فحل بغيره ودم الغنم حرام وليس
لاهل مكة وسكانها داخل المباحات فيه ولا فرق في ذلك بين اهل مكة واهل البصرة ولا فرق بين مكة والكوفة
وقرب مكة ولا يكون له شقة لانه اذا خلل من العرق صار كذا فكل من فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق
ساق الهدى بطل بطل لانه لم يخلل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق
الى باطن العنق وسقن عصبه ولم يخلل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق
ان يها في سقن واحد حكمه **القرآن** وهو يلح بين العنق والرجل واحد في سقن واحد
وهو افضل من الشقة لانه من رزق وانما بالعين لانه واحد في هذا العنق المبارك ركعتين وفل
ليكن نجمة وعمر معاه قال دم باكل حجر اكله في سقن معاه ولا شق كونه ادم احراما واسرع الى العبادات وفيه
بين السكينة وصفه ان يخلل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق
العنق في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد
قال واذا فحل سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد في سقن واحد
الى باطن العنق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق
ولا يخلل بعد فعل العنق لانه جناية على احرام الحج فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق
دم الغنم فان لم يخلل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق فحل من ساق
لحق الشقة ولا شق عليه لانه طواف القدوم سنة وذكر لا يوجب شيئا فتقدم على الشق اول **قال** وانما جز الشق
بالاستغفار بجملة لا يوجب الدم كذا الاستغفار بالخطا **قال** وانما لم يجر في القارن سنة وتوجه الى
وفات وقد بطل قرائه لانه من تقدم في العنق كما هو المشهور في القرآن ولا يجره ايضا بالتوجه من يقف
هو الاصح عندنا لانه من تقدم في العنق كما هو المشهور في القرآن ولا يجره ايضا بالتوجه من يقف
وهنا يرد من عمر السجدة الى طرفة قبل ان يركع العنق فافترقا **قال** وسقط عنه دم القران لانه يرد في اداء التكبير
وعليه لم يفتن لانه رفع احرامه قبل اداء الفاعل المشقة وعليه قضى العنق لشروطه والاعلم **اطنات**

او اوجب المحرم عضو افعليه لانه الطيب من مخطورات الاحرام لا يعرفه خلاف قال دم طاية الشق
الشق وهو الذي ترك الطيبين الشق وهو الذي ترك الطيبين الشق وهو الذي ترك الطيبين الشق وهو الذي ترك الطيبين الشق
المحرم من الثياب ما ستر ورسل وزعفران فافعل كما فوقه من الطيب وقال دم في صدره المعتد اطناء
طيب فاذا اتى طيب فقد جنى على احرامه فيلزم الكفارة فان طيب عضو كالمسك والاشاق وخوطها
قد حصل الارتفاق الكامل فيوشاة وما روى عن العضو الجانية فافعل فحق صدقة وليس مقدرة بنصف صاع
بر لانه اقل صدقة وجت سرقا كالفداء والكفارة وصدقة الفطر ونحوها وكل ما لا يخلل طيبة مستلذة
فهو طيب لمسك والكافور والحناء والورس والزعفران والعود والعنبر والغالية والجلود والبنفسج وخوطها
وكذا الاربعين الطيب وهو ما يلح فيه الربا جين كالبنفسج والورد **قال** والوسم لبيت طيب واما الزينة و
الشعر فكل عندنا في رخصته عنه وفيه دم لانه اصل الطيب وفيه الشق وعندهما فيه صدقة لانه ليس له
راية مستلذة الا ان فيه من بعض الشق فحق صدقة **قال** ووسم الخطا او غلب راسه يوما ففعلية لانه
لان من المخطورات الاحرام ايضا ما يتنفاذ لانه يوما كاملا ففعل ارتفاق كامل لان المعتد انما يلبس الثوب
يوما لم يزرع فيوشاة وما روى ان صدقة لقصور الجانية وقد روى عن ابي بكر انه اعتبر اكثر اليوم اقامة
لاكثر مقام الصل وعمر الى رخصته عنه اذا غلب راسه ففعلية لانه طابق وانما معتد ببعض الناس
وحج ابي يوسف اكثر لما تقدم **قال** وان خلق ربيع راسه ففعلية لانه طابق وانما معتد ببعض الناس
فكان جناية على الاحرام ثم الربيع قائم مقام الصل في الراس وهو عادة بعض الناس فكان ارتفاقا
كاملا فيوشاة وكذلك موضع الحاجم لانه مقتود باطلاق وفيه ان الة الشق فيجب الدم وقال لا فيه
صدقة لانه خلق بعينه وليس الجانية وليست من المخطورات فكذا هذا ان فيه ان الشق من الشق
يجب صدقة **قال** وفي خلق الابطين او احدتهما او الزينة او السانة ثاة ايضا لان كل ذلك
ارتفاق كامل مقتود باطلاق وهو عضو كامل فيوشاة **قال** ولوقع ظفر يديه ورجليه او
واحدة مني ففعلية لانه طابق فان مقتود وفيه ان الة الشق فكان مخطورا حرام فيجب
شاة وكذا اخذ الاعضاء الاربع لانه ارتفاق كامل والواجب في الكف ودم واحد لاقا والجلد و
هذا اذا قصها في مجلس واحد فانها اذا كان في مجلس يجب بكل عضو دم وقال محمد بن ابي بكر في كل
دم واحد لانه عقوبة فتد اخل ولنا ان فيه معنى العباد فلا عند اخل الا عند اخل اطناء كسيرة
السلوة **قال** ولعلاف للقدم وللصدر رجب او للزيادة محد ففعلية لانه اخل النقص
في اكثر من وهو طواف الزيادة في الشاة والطوافين وجت الشاة في الجانية اظفار التفاوت و
وطواف القدم وان كان سنة فانه يبرئ الشرج واجبا **قال** ولعلاف للقدم او محد ففعلية لانه
لان من فيهما لاجب البدنة لعدم الفرضية او الحايض كالجانب لاستلذانها في الحكم ولا واحد

أقاصم

بأنه لا طرفة عين طهرت سقط الدم لأنه أتى بها على الوجه المشروح فصارت حياية متداخلة فقط الدم **قال**
 وإن أتى من حافة قبل الإمام فليمتناه إتماما ابتداء الوقوف إلى الغروب واجب ما تقدم أولاً
 متابع الإمام واجبة وقد تركها في صلاة **قال** فأنما قال عرفه قبل الغروب وإفادته الإمام سقط عنه
 الدم لأنه استدرس ما فاتته وإن عاد قبل الغروب بعد ما أتى الإمام أو بعد الغروب لم يسقط لأنه لم يستدرس
 ما فاتته **قال** وإن ترك من طواف الزيارة ثلثة أشواط في دورتها أو طوافي الصدر أو أربعة منهن أو تسعي
 أو الوقوف بالمدنية فليمتناه ما الثلثة من طوافي الصدر فلا زليل بالنسبة إلى الباقي فصارت كالحديث
 بالنسبة إلى الجنابة **قال** وإن طاف للزيارة وعورة مكشوفة أعاد ما دام بكته وإن لم يجد فعليه دم **قال** وإن لم
 لا يطوف بالبيت عريان وإن كان على ثوب نجاسة لاشئ عليه ويكره وأما ترك طوافي الصدر وأربعة
 منه فليس الواجب ولا تركه حكم الكل ويؤمر بالأعادة ما دام بكته ويسقط الدم والتسعي والوقوف بالمدنية
 بالمدنية لأنها واجبة **قال** ولو ترك من طوافيها أو يوم واحد أو جزء العقد يوم النحر فليمتناه
 ما وان طيف أقل من عضو أو عطى رأسه أو لبس الخيط أقل من يوم معناه أنه تركها في طوافي الشئ من أيام
 الشريق لأنه ترك واجباً من جنس واحد وإن لم يتوب الشئ من طوافيها لترك واجب الدم ثمانية عشر
 خلافاً لما علمنا من بيتنا وترك من يوم واحد إعادة مقصود **قال** وكذا جزء العقد يوم النحر في صلاة وإن
 ترك أقلها تصدق لكل حصاة نصف صاع بتر الأمان بيليه قيمته ثلثة فينقص ما شاء **قال** وإن حلق
 أقل من ربع رأسه تصدق بنصف صاع بتر الأمان بيليه قيمته ثلثة فينقص ما شاء **قال** وإن حلق
 وأما ما ذكرناه من ارتفاع ما لا وما دونه ليس في معناه فليمتناه في الصلوة **قال** وكذا إن قص أقل من خمسة أخافه لأنه لا
 يحصل بهذه الزينة بل يشبه ويؤذي إذا حل جسد **قال** ويجب في كل طرفة نصف صاع بتر الأمان بيليه قيمة
 دم فينقص ما شاء **قال** وكذلك إن قص حصة متفرقة **قال** وقال في حرم الدم كما إذا كانت من يد واحدة وتلك الأمان
 الجنابة يتكامل بالارتقاء الكامل وبالزينة وهذا النقص يشبه ويؤذي كما بينا والجنابة إذا انقصت يجب
 الضدية **قال** ولو طاف للقدم أو للصدر محدثاً أو أحدهما أو الثالث تصدق بنصف صاع من
 بتر فكذلك الظاهر للنفق وتبين الحديث والجنابة وذكرنا بإيجاب الضدية وكذا لو ترك ثلثة أشواط من الصدر
 لنقصانه في كونه جنابة من أكل في الضدية **قال** وإن طاف للزيارة جنباً فعليه بدنة وكذلك إذا طاف
 لأنه لا يجب جبر نقصان الحديث بالثبوت واجب جبر نقصان الجنابة بالبدنة لأنها أعظم فتعظيم العقوبة
 وهو موافق لما علمنا من بيتنا من رجاء العظمى والأولى أن يعيده لبياني به على أكل الوجوه فإن أعاده
 لاشئ عليه لأنه استدرس ما فاتته وفيه **قال** وإن نكح أو لبس أو خلق لعذر أو شاة
 في حاشا فإنه لا تصدق بثلثة أصوات من طعام على سنة مكين وإن شاة صام ثلثة أيام لم يقدر فقال
 ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى مكة فمن كان منكم رجلاً أو به أو من من لاسه فليدب من صيام أو صفة

الشيئين فلا في الزينة
 يقال شاة يشبه
 المشاب من المعايير
 والكفاية صحاح

أو كان مخصوصاً

أو نكح تقديراً فخلق فدية وقد فتر ما صلب عليه وسلم **قال** بادر كراهه لم القدرة والعموم حمزة في
 أس مكان شاة لأنها قريبة في جميع الأماكن على جميع الفقدان وأما الزينة لا يجوز إلا بطرم لا لم يوف
 فدية إلا في زمان مخصوص وكذا كل دم واجب في الجنابة أو نكاح **قال** ومن جالس في
 أحد السيلين قبل الوقوف بعرفة فدرج وعليه شاة في حرمه ويتغير وكذلك المرأة إن كانت
 حرة أما ما ذكرناه فليدبره في حاله تعالى فلا رفق وهو الجاهل وقال ابن عباس لما حرم
 إذا جامع قبل الوقوف بعرفة فدية حرمه وعليه شاة ومثل لا يعرف إلا بالتوقيف ولا أن الوطن
 صادق أحواض من كبر حتى يلحقه الفوات فيفسد بخلاف ما بعد الوقوف لأنه لا يترك حتى لا يلحق
 يلحقه الفوات وأما وجوب الشاة والمخف والقضاء فليأتهم من حديث ابن عباس رضي الله عنه
 عن النبي وسئل عليه السلام عن جامع امرأته وهما محرمان قال يبرئان وما بينهما في جهنم
 ويجزيان من قابل **قال** ولما يبرئان في القضاء إذا أقضاهما لأنه عليه السلام لم يذكر المرافقة
 لما سئل عنها ويوجب لذكره كغير تنبها على الحكم ولأن النكاح قائم ولا موجب للمرافقة إنما قبل
 الأحكام الثلاثة على ما علمنا فلا معنى للمرافقة وأما بعده فلا يبرئ إذا ذكرهما وجداً من الشعب و
 وبإزالة النفقة يترز أن عنه ذلك أكثر من غير على وكذا في جميع الجاهل حتى لو طافا العود سحبت
 لها المرافقة **قال** وإن جامع بعد الوقوف لم يبرئ حرمه لقوله عليه السلام **قال** عرفته
 فمن وقف بعرفة فدية حرمه **قال** وعليه بدنة منقول عن ابن عباس ولأنه لما لم يبرئ
 القضاء عليه أنه شرح بغير نقص يمكن في الجاهل والنقصان والجاهل فاحش وجنابة غليظة و
 فتغلظ الكفارة فيجب بدنة بخلاف ما قبل الوقوف لأن الجاهل برئته هو القضاء وإنما وجبت
 الشاة لنقصه الأحكام قبل أو أثناء فترقه **قال** وإن جامع ثانياً بعد الوقوف عليه شاة لأن الأول
 صادق أحواض كما سجد محرماتاً والثاني صادق أحواضاً مستحباتاً يعطى فحققت الجنابة
قال وإن جامع بعد الحلق أو قبل أو لم يبرئ بدنة فدية حرمه **قال** والنكاح الجنابة
 النساء وسواء أنزل أو لم ينزل وكذا إذا جامع في دار الفرج وكذا إذا جامع بهيمة فأنزل
 أو عث بدنة فأنزل لأنه قضاء الشهوة بالنكاح ولا شئ عليه بالنظر وإن أنزل لأنه ليس في
 معنى الجاهل **قال** ومن جامع في العم قبل طواف أربعة أشواط فسدت لوجود المنان
 ويصح فيها ويتغير لاشئ لزمته بالأحرام كأي وعليه شاة لوجود الجنابة وهو الارتقاء
 التكامل على أحواض **قال** وإن جامع فيها بعد أربعة أشواط لم يفسد لوجود الأكثر وعليه
 شاة لأنها سنة فتكون الجنابة النقص فيظهر التفات في الكثرة ولو جامع القارن قبل طواف
 العم فدية حرمه وجبته لما تقدم وعليه شاة لأن الجنابة على أحواض أو لو جامع بعد طواف العم أو ترك قبل الوقوف

ويجب ويبلغ

تت عرقه وفردجه لما يشاء ولو جاء بعد الدفوف قبل اطلاقه فعليه بتركه ولا يشاء للوقاية لو انفر
قال والعامل في الناس سواء لان ولان الاحرام مذكورة كالاتي فلو لم يذكر في النسيان
وكذلك اذا جوعت النامية والمكرمة لوجود الارتفاق باطلاقه **فصل** اذا قتل الحرم صيدا او دلا
عليه من فله فله الجواز والاصل في ذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تفتلوا الصيد وانتم حرم الا به وقلوبكم وقرن
عليكم صيد البر وما منتم حرمنا والصيد هو الحيوان المتوحش في اصله الحلقه من شئ او بفعله الا ان يمس
الغواصة المستنقاة باليد فانها تبدأ بالادنى وقد تقدم الكلام فيها وصيد البر ما كان قد اذبح البرية
الطراء على القاتل فلو لم يذكر في النسيان او جازا على القاتل واما الذل فلانه قوت على الصيد الا ان
لان بقا حصة الصيد بانه قد استحق الامن اما بالاحرام بقوله تعالى وانتم حرم او بدخوله الحرم بقوله كان
امنا فاذ اول عليه فقد قوت الامن المستحق عليه فيجب الجواز كما لم يذكر في المارون من حيث الى قتله والذلة
ان لا يكون المارون عالما به وبصدقه في لو كان عالما به او كذبه ودله اخر في صدقه فاجزاء على الثاني ولو اعاده
سكتا ليعقل الصيد ان كان مع السكين لاشئ عليه لانه يمكن من قتله لا بالاعانة وان لم يكن مع سكين فما
يعبر الجواز لانه انما يمكن من قتله باعانة **قال** والمتدبر والعائد والناس والعامل سواء لوجود الجواز فيهم
وهو المذهب **قال** وانما يقتل الصيد عدلان في مكان الصيد او في اقرب الموضع منه ثم ان
شاء اشترى بالقيمة يهدى فله وان شاء طعما فنصدق به على كل سكين نصف صاع برون وان شاء
عنا كل نصف صاع يوتا فان فضل اقل من نصف صاع ان شاء فنصدق به وان شاء صام يوما او الاصل فيه قوله
تعالى جازا مثل ما قتل من النعم الى قوله او عدل ذلك صياها والاصل في المثل ان يكون في تلك الصورة ومعنى
وانه غير معتبر بالاجماع ولا اعتبار للمثل صورة لان بعضه جزء من الارادة بالاجماع كالصندوق وقوله
فلا يبقى الباقي من المارون يودي الى الجواز في الحقيقة والى رضى في لفظ واحد فمقتضى ان يقتل المثل وهو
الصيد كما في لا نظير له ولا في حقوق العباد وان كان اكراما على الجواز القيمة بقوله العدلان الى المارون في
مكان الصيد ان كان في بيعه فيه الصيد وان لم يكن في بيعه فيه كالتريه في اقرب الموضع منه ثم اختيار القاتل
ان شاء اشترى بالقيمة يهدى وهو ما يجوز به الاضحية ان بلغت قيمته ذلك ويذكر بكنة لما تقدم وان لم يبلغ ما يجوز
به الاضحية لا يذبحه وينصدق به وقالا لا يذبحه لاطلاق قوله تعالى يهدى بالغ الكعبة ولا يشترى به في الجبله كما اذا
ولدت الاضحية والتهدي فانما يذبح مع امه ولا يذبح مع ابيها رضى الله عنه ان القياس يأتى التقرب بالاراقة لكونه
ابلام البر ما عرف والما خلفه وسور النحر وهما الاضحية المتعة ولا يجوز فيها هذا اذ يبيع على الا
صل وجب جازا في جازتها وكلام في جواز اصلا وان شاء اشترى طعما فاطعم كما ذكرنا في الفداء
والكفارات وان شاء صام عالما وصفتها في الفداء والما يتخير بين هذه الاشياء الثلاثة كما في كفارة البوحر
اليمن وهو مذهب ابن عباس والما يتخير الثالث لان اختياره شرع رفقا به وذلك انما يحصل اذا كان النسيان

والختيار فان فضل اقل من نصف صاع او كان الواجب ذلك ان شاء فنصدق به لانه كل الواجب وانما
عنه يوم العدم بخير من الصوم وقال محمد بن النعمان الله الواجب المثل من حيث الصورة والجهة في النسيان والختيم
شاة وفي اللب عناق وفي البريد جفرة وفي النعانة بدنة وفي حمار الوحش بقرنة وما لا نظير له في كلام
والعصفور ربع القيمة كما قاله قوله تعالى مثل ما قتل من النعم والمثل من حيث الصورة اول لان
القيمة ليست مثلا للنعم وعن جماعة من الصحابة ابي النظر من حيث الخلقة وعنده الطيار الى الحكيم فان
حكى بالهدى من غير النظر وان حكى بالطعام او بالصيام فكلما قال لقوته حكى به ذوا عدل مكره ان يفسد
مفعول يحكم وجوابه ما قلنا ولا ان الكفارة رتبة عطف على اجزاء وكذلك قوله او عدل رتبة على الحكيم
يحكم بالقيمة لان الواجب كان النظر لا الاحتياط الى التلويح في فعل الحكيم الما يحكم بالقيمة ثم الخيار
اليه رفقا به كما بينا وان قتل ما لا يذبح ولا يؤكل من السباع فله الجواز لانه صيد فتشوا وطلاق النسيان
لا يجاوز بقيمة شاة لان السبع وان كبر لا يجاوز قيمة شاة فله الجواز لانه صيد فتشوا وطلاق النسيان
قال ومن جاز صيد او نقتل شجرة او قطع عضو منه ضمن ما نقصه اعتبارا للبعض بكل
وان نقتل ريش طائرا وقطع قوائم صيد فعليه قيمة لانه جزء من حرمه عن حيز الامتناع فقد قوت عليه
الامن فصار كما اذا قتل وكذا كل فعل يخرج به عن حيز الامتناع وان كسر بيضة فله قيمتها المارون
ان النبي عام قضى بذلك وكذا روى عن عياض بن عيسى رضي الله عنهم ولو جاز منها فدية ميت فله
قيمة حيوانه كان بغير حصة الحيوة وقد قوتها في قيمته احتياطا وكذلك لو ضرب بطن قطبة فالتقت
جنايتا فعليه قيمة طائرا وشي اخر لم لا يكل قطع لحم ولا حلال قال عام لا يختل خلاها ولا
يعخذ شوكه فصار كالصيد وشي اخر لم لا يكل قطع لحم ولا حلال قال عام لا يختل خلاها ولا
الناس فلا بأس بقطعهم وقلعه لان الناس احتادوا الزراعة والحد من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
يونس من غير تكبر وعمر بن الخطاب لا بأس بقطعهم لان سبي الدواب مستعذر وجوابا بطريق ولان القطع
بالمشاة قد كان لقطع الما جاز **قال** ومن قتل فمته او جازة فنصدق بها شاء قال عمر رضي الله عنه مرة
يؤمن جازة ولان القملة من الشفت حتى لو قتل فمته وجازة على الارض لاشئ عليه وكذا القملتين و
النمل وان كثر اطعم نصف صاع لكثرة الارتفاق وعمر بن الخطاب في القملة يتصدق بكن من طعام وعمر بن
بكر من جز **قال** وان ذبح الحرم صيدا فدية لانه فقل حرام فلا يكون ذكاة ولو ان ياكل ما
اصطاوه حلال اذا لم يهتبه لما من من حديث ابي قتادة رضى الله عنه وكل ما على المذقة دم
على الفارن ومن لانه جازية على امر ابن والحكم **باب الاحصار** وهو المنع
والجس من حصار بهل الحصون والمعاقل اذا سغوا عن التحرف في مقاصد ومواريهم والخطوة
المنوع عن النساء وفي الشرع المنع عن المفتي في افعال الجبل بكونه تذكرا لانه شاء الله تعالى فلم يذبح

تت عرقه وفردجها لا يشاء ولو جازى بعد الدقوف قبل اطلاق صفة عليه بانه لا يشاء اللذة كما لو انفر
قال والعامل في الناس سواء لان ولا الاحرام مذكرة كالاتي فلو لم يذكر بالنسبة
وكذلك اذا جوفت النايه والمكرمة لوجود الارتفاق باطلا **فصل** اذا قتل الحرم صيدا او دله
عليه من قبله فله عليه الجواز والاصل في ذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تفتلوا الصيد وانتم حرم الا ان يوقعه في غمره
عليكم صيد البر ما دام حرمنا والصيد هو الحيوان المتوحش في اصله الحلقه من شئ او بفعله لا انطس
الغواص في المستنقذ باطرافه فانما يتبعه بالادى وقد تقدم الكلام فيها وصيد البر ما كان قد اذبح البرية
الطير على النمل فله الجواز مثل ما قل من النعم او جازا على الغزال فلان فوات على الصيد الا ان
لان بقا حصة الصيد بانه فانه استحق الامن اما بالاحرام بقوله تعالى وانتم حرم او بدخوله الحرم بقوله كان
انما فاذ اول عليه فقد فوات الامن المستحق عليه في الجواز كما لم يشر لما روينا من حديث ابن قتيبة والارادة
ان لا يكون الجواز علما به وبصدقه في لو كان علما به او كونه ودله اخر في صدقه فاجزاء على الثاني ولو اعاده
سكتا ليقبل الصيدان كان مع السكين لاشئ عليه لانه يمكن من قتله لا بالاعانة وان لم يكن مع سكين فما
اغير الجواز لانه لما تمكن من قتله باعادة **قال** والمتنوع والعائد والناس والعامة سواء لو جاز لجانبة منهم
وهو المذهب **قال** واخرى انما يقتوم الصيد عدلان في مكان الصيد او في اقرب الموضع منه ثم ان
شاه اشترى بالقيمة يهدى فذبحه وانما طعاما فنصدق به على كل سكين نصف صاع برونان شام
على كل نصف صاع يهدى فان فضل اقل من نصف صاع ان شاء تصدق به وانما شام يوما او الاصل له قوله
تعالى فجزا مثل ما قل من النعم الى قوله او عدل ذلك صياها والاصل في المثال ان يكون في تلك صورة ومعنى
وانه غير معتبر بالاجزاء ولا اعتبار للمثل صورة لان بعضه جزء من الارادة بالاجزاء كالعصفور وفرو
فلا يبقى الباقي من الاصل فيكون الى الجوز بين الحقيقة والخيال في لفظ واحد فمقتضى ان يقتل المثل وهو
القيمة كما في لا نظير له ولا في حقوق العباد وان كان اكراد باطلا القيمة بقوله العدلان في المثلين وان
كان الصيدان كان في يده في الصيد وان لم يكن في يده كالتبرية في اقرب الموضع منه ثم اختيار المثل
ان شأنا اشترى بالقيمة يهدى وهو ما يجوز به الاضحية ان بلغت قيمته ذلك ويذهب بكثرة ما تقدم وان لم يبلغ ما يجوز
به الاضحية لا يذبحه ويصدق به وقالا لا يذبحه لاطلاق قوله يهدى بالغ الكعبة ولا يشترط به في الجمل كما اذا
ولدت الاضحية والهدى فانه يذبح مع امه ولا يذبح مع ابيها رضي الله عنه ان القياس يأتى التقرب بالارادة لكونه
ايلاهم البر ما عرف وانما خلفه وسور النحر وهما الاضحية والمتعة ولا يجوز فيها هذا فيضيق على الا
صل في جواز ما جازت بها وكلام في جواز اصلا وان شاء اشترى طعاما فاطعمه كما ذكرنا في الفداء
والكفارات وان شاء صام عليها وصفتها في الفداء والاحتياط بين هذه الاشياء الثلاثة كما في كفارة البوحر
اليمن وهو مذهب ابن عباس وانما يخرج المثال لان اختياره شرعا فقام وذلك انما يحصل اذا كان النفع اليه

والختيار فان فضل اقل من نصف صاع او كان الواجب ذلك ان شاء تصدق به لانه لكل الواجب وانما شام
عنه يوم العدم بجزء من الصوم وقال محمد بن النعمان الله الواجب المثل من حيث الصورة والجنس والقيمة
شاة وفي اللب عنابي وفي البرية جفرة وفي النعانية بدنة وفي حمار الوحش بقرة وما لا نظير له في كلام
والعصفور حبة القيمة كما قاله قوله تعالى مثل ما قل من النعم والمثلية من حيث الصورة اولى لان
القيمة ليست مثلا للنعم وعن جماعة من الصحابة ابي النظرين حيث اختلفت وعنده الطيار الى الحكمين فان
حكم بالهدى من غير النظر وان حكم بالطعام او بالصيام فحكم في القوت حكمه ودوا عدل منكم يذبح
معدول بحكم وجوابه ما قلنا ولا ان الكفارة رتبة على الجواز وكذلك قوله او عدل رتبة على الحكمين
يحكم بالقيمة لان الواجب كان النظر لاحتياجه الى التوقيف في الحكمين لما يمكن ان يذبحه ثم الخيار
اليه رتبة على ما بينا وان قلنا لا يذبحه بطل من السباع فقيمة الجواز لانه صيد فقتلوا مطلق النحر و
لا يجوز بقتله شاة لان السبع وان كبر لا يجوز قيمته ثم قيمة شاة لانه خير من شاة من سباع النحر
قال ومن جاز صيدا ونفق شجرة او قطع عضو منه ضمن ما نقصه اعتبارا للبعض بالكل
وان نقتل ريش طائرا وقطع قوائم صيد فله قيمة لانه جزء من حرمه عن جواز الامتناع فقد فوات عليه
الامن فصار كما اذا قتل كل فعل فخرجه عن جواز الامتناع وان كسر بيضة فله قيمتها لما رواه
ابن النبي عام قضى بذلك وكذا روى عن عياض ابن عباس رضي الله عنهما ولو جاز منها فدية ميت فله
قيمة حياله لان جرحه حية الحيوة وقد فواتها في قيمته احتياطا وكذلك لو جرح بطن قطبة فالتقت
جنايتها فله قيمة ما بينا وشي اخر لم لا يكل قطع لحم ولا حلال **قال** عدم لا يختل خلافا ولا
يغضد شكرا فصار كالصيد وشي اخر لم ما ينبت بنفسه اما او ابنة الناس او كان من جنس البهائم
الناس فلا بأس بقطعه وقلبه لان الناس اعتادوا الزراعة والحد من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوسنا من غير تكبر وعنه ابي يوسف لا بأس بقطعه لان سبغ الدواب متعود وجوابا بطرف ولان القطع
بالمشاة كقطع اللحم بالماجل **قال** ومن قتل فخذ او جردة تصدق بما شاء **قال** رضي الله عنه مرة
يوسن جردة ولان القملة من الثفت حتى لو قتل فخذ وجرد على الارض لاشئ عليه وكذا القملتين و
الثفت وان كثر اطعم نصف صاع لكثرة الارتفاق وعنه ابي يوسف في القملة تصدق بكن من طعام وعنه محمد
بكسر من جز **قال** وان ذبح الحرم صيدا فدية لانه فعل حرام فلا يكون ذكاة ولو انما ياكل ما
اصطاده حلال اذا لم يذبحه لما من حديث ابن قتيبة رضي الله عنه وكل ما على المفرد فيه دم
على الفارن ومن لانه جناية على امر ابنه والحكم **باب الاحصار** وهو المنع
والجس من حصار بهل الحصون والمعاقل اذا سغوا عن التعرف في مصادم وامورهم والخطوة
المنوع عن النساء وفي الشرع المنع عن المفتي في افعال الجبل بكونه تذكرة ان شاء الله تعالى فله دم اذا خيم بعزوه

ذاهبه دون ابائه وفي قاضي خان لم قطع الطريق على المأمور وقد اتفق بعض المال فيضي في الحج وانفق
من مال نفسه وقع الحج عن نفسه وان بقى في يد شي من مال الميت فانفق منه وقع عن الميت وان رجع وانفق
عما نفسه من مال الميت لم يضمن اذا رجع الناس **قال** وما فضل من الثقة مرة الى الوصي او الورثة
او الامير **لانه** لم يملكه ذلك وانما اعطاه ليفضي الحج فافضل مرة الى ماله ولانه لم يستاجر عا ذلك
ليملك الاجرة لانه لا يصح الاجارة عليه وسياتيكم في الاجارات شاء الله تعالى **قال** ومن اوصى
ان حج عنه فهو على الوسط وهو ركوب الزملة **لانه** اعدل الامور ومن مات وعليه حجة الاسلام
فلم يوصى لا بحج عا الوارث ان حج عنه لان الحج عبادة فلا تباذى الا بنفسه حقيقة او حط بالاستخفاف
وقضية هذا لانه لا يقطع عنه الحج عنه غيره بغير امره الا ان اقلت الحج الوارث عن الحج سقط عنه
استحسانا بالحديث الثمينة ولما رى ان رجلا قال يا رسول الله اني ماتت ولم تحج افاجع عنها قال نعم
قال ويحجون عن الميت من منزله لانه للنفار وما لو كان حيا في **لانه** كذلك اذا مات فطريق الحج
فاوطى وقال حج عنه من مات وكذلك لو مات للمأمور حج عنه من منزله وعند ما حيث بلغ لهما
ان اخرج من بلد معتد به غير سابق الاعتبار قال تعالى ومن يخرج من بينته فهاجر الى الله ورسوله
ثم يدركه الموت فقد وقع امره عا الله وقال عليه السلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في سنة
ولا يخفى رضى الله عنه قوله عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث للحديث ولان الحج
لما يتصل بالخروج ليريق وسبيله الى الله فلا يعتد به عن حجة وان حصل الثواب بوعده الله ورسوله **لانه** لم تبلغ
الثقة من حيث تبلغ وكذلك اذا مات في طريق الحج قامى استحسانا لان قصده سقوط الحج الرضى عنه
فاذا لم يمكن عا الكمال فقد ر الامكان **واذا بلغت الوصية** ان يحج ركب فليس له ان يحج ماشيا **لانه** لو بلغت ماشيا
من بلده وركب من الطريق قال محمد رحمه الله حج ركب من حيث يبلغ لان الله تعالى انما اوجبه الحج ركب وروى
الحسن عن ابي حنيفة انه ما شاء فعل لان في كل واحد منهما قصور من وجه فيختار **فان رجع المأمور**
وقال صنعت وقد اتفق في رجوعه من مال الميت وكذبة الورثة او الوصي ضمن الا ان يشهد له الظاهر بان
يكون مشهورا وان ادعى الحج وكذبه فالبطلان **وان** قام البيعة الله كان يوم الحزب بالكوكة لم يقبل وان
قامت عا اقراره الله لم تحج قبلت وان كان للميت عن غيره فامر الحج عن الميت بماله عليه فادعى الله حج
لم يقبل الا ببيته والله اعلم بالصواب **باب الهدى** وهو ما يهدي الى الحرم ويذبح
فيه وهو من الابل والبقر والغنم اعتبارا بالفتيا يا وسئل صلى الله عليه وسلم عن الهدى فقال اذا ناء شاة واهك
صلى الله عليه وسلم مائة بدنة والبقرة كالبدينة ولا خلاص في ذلك **قال** ولا يجزئ مادون
الثني الا الجذع من الضأن لا تقربة يتعلق بارافة الذرة فيعتبر بالفتيا يا قال عليه السلام يخو بالشيا
الا ان يعسر عليكم فاذا جاوز الجذع من الضأن **قال** ولا يذبح هدي التطوع والمنفعة والقران لا

يوم النحر وياكر منها لقوله تعالى فكلوا منها انه قال ليقتصوا فغفرتهم وذلك يكون في ايام النحر وقد صح انه صلى الله
عليه وسلم ضاق مائة بدنة في حجة الوداع ذبح منها ثلثا وستين وذبح على رضى الله عنه الباقي ثم امر
ان ياخذ بصعته من كل بدنة فوضعت في قورن ثم اكلا من لحمها وحشوا من ريقها وروى انس رضي الله عنه
انه كان فارنا **قال** ويذبح بقية الهدايا متى شاء ولا ياكل منها لانه اجابا وكفارات فلا يقوت
بوقت ومصر في الفقرة **والاول** بجعلها ليحبر ما حصل من النقص في افعاله **قال** ولا يذبح
البيع الا في الحرم قال تعالى في جزاء الصيد عدا بالغ الكعبة وفي ذم الاحصار حتى يبلغ الهدى محله ولان
الهدى مذكور في الا في مكان معلوم وهو الحرم قال عليه السلام من ذبح كل ما منى كذا منى مكة كل ما منى
قال **والاول** ان يذبح بنفسه ان كان يحسن الذبح **لانه** لو يذبح من فاعل التبع عليه السلام ولا نها
قربة فالاولى ان يفعلها بنفسه لا ان لا يحسن قبولها غيره وينبغي ان يشهد بها ان لم يذبحها بنفسه قال
عليه السلام بافاطمة قومي فاشهدى مصيبتك فانه يغفر لك باول قطرة يقطر من دمها **قال**
ويصدق بجعلها خطا ولا يفعل اجرة القصاب من ذلك امر عليه السلام عبا رضى الله عنه
قال ولا تجزئ العوراء ولا العرجاء التي لا تشبه الى المنك ولا العرجاء التي لا تنق قال عليه السلام
لا تجزئ في الضحايا اربعة العوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها والبرص البين مرضها والجنون البين
لا تنق اي لا ينق لها وهو الحج **قال** ولا مقطوعة الاذن ولا العرجاء قال عليه السلام ان شرس فوالعين
والاذن اي تأملوا اسلامهم **والا** التي خلفت بغير اذن لغوات عضو كمالا ولا مقطوعة الذنب لما
بينوا وان ذهب البعض ان كان ثلثا فاذا زاد لا يجوز وان نقص عن الثلث يجوز لان الثلث كثير بالحق وفي رواية
الرابع لقيام مقام الكل كما في صبح الراس وقال ابو يوسف ومحمد ان اقل من الثلث يجوز لان الحكم للغالب
وفي النصف عن ابي يوسف روايتان **قال** ويجزئ الجاء والحصى والشلاء والبراء اما الى الجاء
فلان القرن لا يتعلق به مقصود واما الحصى فلانه عليه السلام يحيى بكيشين المحبين موجودين ولان الجاء
اطيب واما الشلاء فالمراد الذي يقتل حتى لو كانت لا تقتل لا يجوز لانه جعل بالمقصود والبراء
فلان الجاء في الجاء اما التيمم الذي هو مقصود لا نقصان فيه حتى لو حلت بان وصل الجاء الى التيمم لا يجوز **قال**
ولا يركب الهدى الا عند الضرورة لان في ركوبها استئذانها وتغطيتها واجب قال تعالى ومن يعظم شعائر الله
فانما من تقوى القلوب والتقوى واجب فيكون التغطية واجبا وحالة الضرورة مستثناة لما روى الله عليه
السلام دى رجلا يسرق بدنة فقال اركبها وملك قال يا رسول الله انها بدنة قال اركبها وملك قالوا
كان مجهودا فامر بالركوب للضرورة فان نقصت بركوبه ضحىه وتصدق به لانه بدل جزاءها وكذلك اذا
نقصت من الجاهل عليها ما بينا **قال** وان كان لها لى لم يحل لها لانه جزء منها فلا يتصدق به قبل
بيع الحمار وينضح ضرعها بالماء البارد ليذهب اللبن قالوا وهذا اقرب من وقت الذبح فانما اذا كان بعيدا

ولا الطائفة من الهدى

ما بهاد فاعلم ضرورة عنها ويتصدق به لانه جزء من الهدى وان استمكن تصدق بغيره وان استرى هديا
فولد عند ذبح العلم بعد وان شاء تصدق به لان للولد حكم الامم على ما عرفت **قال** ساق هديا
فعلب والطريق فان كان تطوعا فليس عليه لغيره لغيرته بالنية وقد فات وينبغي ان يذبحها ويصنع فعلها
اي قلادتها بدمها ويضرب به صفحة شامها ولا ياكل منها هو ولا الاغنيا بذلك امر عليه السلام ورونا
جدة الاسلام وليد الناس انه للفقراء دون الاغنياء **وقال** وان كان واجبا صنع به ما شاء لانه لما خرج رعايته على
مكالمه فيصنع به ما شاء وعليه بدله لان الواجب باق في ذمته **قال** ويقلد هدي الطيور والمنفعة
والقران دون غير لان النبي عليه السلام قلده هداياه وكانت تطوعا فانه كان يجري سبع بدنة فكان الرايد
تطوعا ولانه نزل فليق به لاظهار والمزاد بالهدى هنا البدن اما الغنم فلا يقلدها لعدم جريان العادة به
واتا بقية الهدايا فالاناجيات والذبيق فيها الترويض والاحصار وجب للخلل قبل اوانه فكان جنابة
فصل في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولما جرى الرسم ان الحاج اذا فرغ
مناسكهم وقفوا عن المسجد الحرام قصدوا المدينة فزاروا قبر النبي عليه افضل الصلوات والسلام وروى
من افضل المنذوبات والمحببات بل تقرب من دجته الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم من عظماء الانبياء
في الذب البها فقل من وجد سعة ولم يزد في فقهه **وقال** عليه السلام من زار قبري وجبت له
مغفرة وقال من زارني بعد ما في فكان ثوابي في خيالي في غير ذلك من الاحاديث ثم رايته كثر الناس
غافلين عن ادائها ومحبتيها جاهلين بمرورها وجرأتها اجبت ان اذكر فيها فضلا عقب المناسك من هذا
الكتاب اذكر فيه بنواميس الادب **فأقول** ينبغي لمن قصد زيارة قبر النبي عليه السلام ان يكثر الصلوات عليه فقد
جاء في الحديث انه يبلغه ويصل اليه فاذا عاب حيطان المدينة يصلي عليه **وقال** اللهم هذا امر نبيك
فاجعله وقاية لمن التار يد واما من العذاب وسوء الحساب **وقال** يغفر الله له او بعد ان امكنه
وينظف ويلبس احسن ثيابه فينوي قرب الى الطعام ويدخل متواضعا عليه السكينة والوقار ويقول بسم الله وعامة
رسول الله رب ادخلني مدخل صدق الى اخر الآية **اللهم** صلى على محمد وعال محمد واغفر لي ذنوبي وافتح لي
ابواب رحمتك وفصلك ثم يدخل المسجد فيصلي عند منبره صلى الله عليه وسلم ركعتين يفتب بحت يكون عود
المسبح عزاء مكتبة الامين فهو موقفه صلى الله عليه وسلم ركعتين وهو بين قبره ومنبره قال عليه السلام من قبري
ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري عاصوي ثم يسجد شكرا لله تعالى عما وفقه ويدعو بما يحب
ثم ينهض فيتمتع في قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند راسه مستقبلا القبلة يدنو منه قدر ثلاثة اذرع
او اربعة ولا يدنو منه اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو اهي اعظم الفرصة ويقف مكاشفا
في الصلوة ويثاب صورته الكريمة البهية صلى الله عليه وسلم كأنه نائم في الحفرة عالم به يسبح كلامه قل
صلى الله عليه وسلم من صلى علي عند قبري سمعته وفي الخبر انه وكل بقبره ملك يبايعه سلام من سلم عليه من

مطالع احوال زيارته وقبره

سكن اهلها من صيحات الكدس

اعني ويقول السلام عليه يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله عليك يا صفي الله السلام عليك
يا حبيب الله السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا شفيع الامة السلام عليك يا سيد
المساكين السلام عليك يا خاتم النبيين **السلام** عليك يا من قال **السلام** عليك يا مدثر السلام
عليك يا محمد **السلام** عليك يا حمزة **السلام** عليك وعا اهل بيتك الطيبين الذين اذهب الله عنهم
الرجس وطهرهم تطهيرا جزاك الله عنا افضل ما جرى نبيا عن فومه ورسولا عن امته اشهد انك قد
بلغت الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة واوضححت الحق وجاهدت في سبيل الله وفانك عا دينا الله
حتى ناك اليقين فضا الله عار وحك وجدك وقبرك صلوة دائمة الى يوم الدين يا رسول الله غفر الله
وزوار قبرك جنتك من بلاد شامعة ونواحي بعيدة قاصدين قضاء حقك والفر الى ما نرك والقيام
بمن يارك والاستشفاع بك المربنا فان الخطايا قد فتمت ظهورنا والاوارق قد اقلت كواهلنا وانت الشافع
المشفع الموعود بالشفاعاة والمقام المحمود وقد قال الله تعالى ولانتم لا تعلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله
واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيم **وقال** حيا لك يا علي لا ننسا مستغفرا من ذنوبنا فاشفع
لنا الى ربك واسألنا ان يعطينا عما نستحق فان يحسننا في زمرك وان يوردنا حوضك وان يبقينا بكاسك غفرنا يا
ولانا من الشفاعاة الشافعين الشفاعاة يا رسول الله يقول لها ثامرنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقوا بالايمان لا اله الا الله
ويبلغ سلام من اوصاء فيقول السلام عليك يا رسول الله من قال ان بن فلان مستغفر بك الى ربك فاشفع له
ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستديرا القبلة ويصلي عليه ما شاء ويتحول قدر رزاع حتى يجازي
راس الصديق رضي الله عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله
في القار السلام عليك يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا امينه عالا سوار جزاك الله عنا افضل ما جازي
امامنا من امة نبية فلو خلفته باحسن خلف وسلك طريقته ومنهاجه خير مسلك وفانك اهل الرتبة
والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تزل اقالا الحق ناصر الالهة حتى اتاك اليقين **فالتسلام**
عليك ورحمة الله وبركاته **اللهم** امتنا عا حبه ولا تحب حينا في زيارته برحمتك يا كريم ثم يتحول حتى
يجازي قبره رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين **السلام** عليك يا مظهر الاسلام
السلام عليك يا مكنر الاصنام **جزاك** الله عنا افضل الجزاء ورضي عنك استغفرك فالتغفر للاسلام للمسلمين
حياتونا فكفلك اليتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت المسلمين اماما مضيئا وهاديا
مهديا جمعت شملهم واغنت فقرهم وجبرت كبرهم **فالتسلام** عليك ورحمة وبركاته **ثم يرجع**
قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا حبيب رسول الله ورفيقه ووزيريه ومثوبه والمعاونين له
عا القيام في الدبر والقامين بعده يصلح المسلمين جزاك الله احسن جزاء جنتنا ما نقتل بك الى رسول الله لشفيع
لنا ويسأل ربنا ان يتقبل سعيها ويحينا ما ملته ويميتنا عليها ويحشرنا في زمرة من **ثم يدعو** لنفسه ولوالديه

كلامه عند زيارته

كلامه عند زيارته

كلامه عند زيارته

ومن اوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين **ثم** تقف عن راسه صلى الله عليه وسلم كالاول وبقول اللهم اكمل
قلت وقول الحق ولو اقمته اذ ظنوا انفسهم حاوذك الاله وقد جئناك سامعين قولك طابعين
امرك مستطعين بنبينا اليك ربنا اغفر لنا ولا بائنا ولا مهاتنا ولا اخواننا الذي سبقونا بالايمان
الاية ربنا انشأ في الدنيا حنة في الآخرة حنة لا اله الا انت ربنا ورب كل شيء ورب السموات
في ذلك ما شاء وينقر ان شاء ويدعوا بما يحضر من الدعاء **ويؤفقه** له ان شاء الله تعالى انما في اسطوانات
ابوابه التي ربط نفسه فيها حق تبارك عليه وهي من القبر والمنبر يصار كعقبي ويؤبى الى الله تعالى ويدعوا ما شاء
ثم ياتي بالروضة وهي كالخوض المربع وفيها يصار امام الموضع اليوم فيصير فيها ما يشتر له ويدعو ويكثر من التسبيح
والثناء على الله تعالى والاستغفار **ثم** ياتي بالمنبر فيضع يده على الزمان التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده
عليها اذا خطب لئلا يترك الرسول عليه السلام ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء وينفقه برحمته من
سخطه وغضبه **ثم** ياتي بالاسطوانة الخشبية وهي التي فيها بقية الخبز الذي حلت الى النبي عليه السلام حين
تركه وضبط على المنبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فبكى وبكى له مدة مفارقة بفراة القرآن
ودكر الله تعالى والدعاء عند المنبر والقبر وبينهما ستر وجهر **ويستحب** ان يخرج بعد ذلك يصلي الله عليه
وسلم الى البقيع فياتي المشاهد والمزارات خصوصاً قبر سيد الشهداء رضى الله عنه ويروي في البقيع
قبة العباس وفيها مع الحسن بن عاوذين العابد وابن عبد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة امير المؤمنين
عثمان وقبة ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم **وجماعة** من اذواج النبي وجمعة صفيية وكثير من الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم اجمعين **ويصلي** في مسجد فاطمة رضى الله عنها بالبقيع **ويستحب** ان يقرأ سورة
احد يوم الاثنين ويقول سلام عليكم عاصم بن ثمر بن نازع عقبي الدار **سلام** عليك اذ روم مؤمناً انا ان شاء الله
بكم لا حقون **ويقرأ** آية الكرسي وسورة الاخلاص **ويستحب** ان ياتي مسجد قبا يوم السبت كذا ورد
عنه عليه السلام ويدعو بما يصح المستصرخين وباغيات المنفقتين بما فرج كربكم وبين يا حبيب
دعوة المضطربين فيما عجزوا له واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك حزنه وكرهه في هذا المقام
ياضآن يا صان يا كثر المعروف يا دايماً الاحسان يا راحم الراحمين **كتاب البيعة** البيعة لغة
مطلق للمبادلة وكذلك الشراء سواء كانت في مال او غيره قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم
واموالهم وقال اولئك الذي اشترى الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة **وفي** الشريعة مبادلة المال المتقوم بمال
المتقوم عليه وانما كان وجداً عليه المال بالمنافع فهو حارة او نكاح وان وجد مجاناً فهو حبة وهو عقد
مشروع ثبت شرعيته بالكتاب والسنة والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى وحل الله البيع وقال الا ان يكون
فحاراً عن دراهم منكم **واما** السنة فلان صلى الله عليه وسلم **بعث** والناس يتبايعون فافترقهم
عليه وقد باع عليه الامم واشترى مباشرة ونوكيل **وبع** لغة شرعية الاجماع **هو** المعقول وهو ان الحاجة

هذا هو العقد الاسطواني
والروضة والمنبر

هذا هو العقد المزاراتي

ماسة للشرعية فان الناس محتاجون الى الاعراض والتمتع والطعام والشراب الذي في ايدي بعضهم ولا
طريق لهم الى البيع والشراء فان ما جلت عليه الطباع من الشح والفتنة وحمل المال يمنعهم من اخراجه
بغير عوض فاحتاجوا الى المعاوضة فوجب ان يشرع دفعا لهذه الحاجة **وركن**ه الايجاب والقبول لانها
يدلان على الرضا الذي يتعلق به الحكم وكذا ما كان في معناها **وشرطه** اهلية المتعاقدين حتى لا ينعقد من
غير اهله **ومحل**ه المال لانه يبنى عنه شرعا **وحكمه** ثبوت الملك للمشتري في البيع وللبايع في الثمن اذا كان
بائنا وعند الحاجة اذا كان موقوفا **قال** البيع ينشأ من الايجاب والقبول بالمال المسمى كقوله بعت
واشتريت لانه انشاء والترفع فاعتبر الاختيار انشاء في جميع العقود فيعده به ولان الماضي ايجاب وقطع
وال مستقبل عده اوامر ونواهي فلهذا انعقد بالماضي **قال** وكل لفظ يدل عامفاً على كقولك اعطيتك
بكذا او خذته بكذا او ملكتك بكذا فقال اخذت او قبضت او رخصت او امضيت لانه يدل على معنى القبول
والرضا والقبول للعاقبة وكذلك لو قال المشتري اشتريت بكذا فقال البايع رخصت او امضيت او آجرت لما
ذكرنا **قال** وبالقاضي في اشياء الحسية والنفسية نفس عليه محمد رضى الله عنه لانه يدل على الرضا التقوي
من الايجاب والقبول وذكر الكرخي انه ينعقد بالتعاظم في الاشياء الخفية مما جرت به العادة ولا
ينعقد مما لم يجز به العادة **ولو** قال بعت فقلت بعت او قال اشتريت فقلت اشتريت لا ينعقد حتى يقول
اشتريت او بعت لان قوله بعتى واشترى ليس بايجاب وانما هو امر فاذا قال بعت واشتريت فقد وجد
شطر العقد فلا بد من وجود الآخر **ليسته** **وقيل** اذا نوى الايجاب في الحال انعقد البيع والآل **قال** وبهذا
ابيعك هذا العبد او اعطيكه فيقول اشترى به او اقبله او اخذه ان نوى صح والآل **قال** واذا اقب
احد على البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل وان شاء رد **لانه** مختير غير مجبر فاختار ايها شاء وهذا امر
القبول ويعتد المجلس للحاجة الى التفكير والتروي والمجلس جامع للثمن **وقيل** لا يبطل بطلان خياره
لانه يدل على الاعراض **وللرجوع** لعدم ابطال الحق **وقيل** ليس للمشتري القول في البعض لانه يترتب
الصفقة وانه ضرر بالبايع فان من عادة التجار ضم الردي الى الجيد في البيع لتزويج الردي فالوضع التزويج
يرى الجيد عن ملكه ويبقى الردي فيتم ضم بذاك **وكذلك** المشتري يرغب في الجميع فاذا نوى البايع
الصفقة عليه ينفرد **وايته** ما قام قبل القول بطلان الايجاب لانه يدل على الاعراض وعدم الرضاء وله ذلك
وشرط العقد لا يتوقف على قبول الغائب كمن قال بعت من فلان الغائب فقبل لا ينعقد الا اذا كان
بكتابه او رساله فيعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وهذا الاحارة والهبة والكتابة والنكاح ولو
تبايعا وهما عريان او لسان ان لم يفصل بينهما كلامهما بسكينة انعقد البيع وان فصل لا ينعقد **وقال** بعض فقهاء
مال ينفق والاقل الصاع **قال** فاذا وجد الايجاب والقبول لزمهما البيع بالخيار مجلس لان العقد يترتب بالايجاب
والقبول لوجود ركنه وشرطه في ايرادها الفسخ اضراً بالآخر لا يفيده من ابطال حقه والنقض يفيده وما روى

فيه من الحديث محمول على احياء القبول هكذا قاله الحق لان قوله المتبايعان يقتضي حالة المباينة وقوله
ما لم يتفرقا اي بالاقوال لانه لا يتفرق فخر عليه **قال** ولا يترتب من معرفة البيع معرفة نافية
لغيره قطعاً للمانع **قال** وان كان حاضراً فيكون بالاشارة لانها موجبة للتقريب فاطعة للمانع **قال** وان
كان غالباً فان كان مما يعرف بالاعتراف كالكلي والورثي والعدوي المتقارب فوئيه الاعتراف كروية
البيع الا ان يختلف فيكون له خيار العيب **قال** وان كان عالماً لا يعرف بالاعتراف كالغائب والجواري فذكره في جميع الاقوال
قطعا للمانع ويكون له خيار الرؤية **قال** ولا يترتب من معرفة مقدار الثمن وصفته اذ كل في الذمة
قطعا للمانع الا اذا لم يكن في البلد نفوذ لثبته **قال** ومن اطلق الثمن فهو عا غالب نفوذ البالد للتعارف
ولوقال اشترت هذه الدار بمائة او هذا الثوب بمائة او هذا البطح بمائة وهو في بلد يتعامل الناس
بالدينار والدرهم والقلوس نصف في الدراهم والدينار وفي الثوب الى الدراهم وفي البطح الى الفلوس بدلالة
العرف وان لم يتعاملوا بها ينصرف الى المعتاد عندهم **قال** ويجوز بيع الكلي والورثي كليا وورثيا
ومجازفة ومرآة عند اختلاف الجنس لقوله عليه السلام فاذا اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم ولا تلاموا
للاعتد للمقابلة بالجنس لانه لا يتحقق الزيادة الا فيه **قال** ومن باع صبرة طعام لم يقتر بوزن جاز في
قيس واحد عندنا في حصة رضى الله عنه الا ان يعرف جملة قنارها اقا بالتسمية او بالكلي في المجلس **قال**
يجوز في الكلي لان زوال الجدة لا يبدلها فلا يفتى الى المانع ولانه نذر الصرف الى الجميع للمصلحة في البيع
والثمن فينصرف الى الاقل وهو الواحد لانه معلوم مرفاذا اختلفت الجدة في البيع لزم المانع واذا جاز البيع
في الواحد ثبت للثمن في الخيار لتعريف الصفقة **قال** ومن باع قطيع غنم كرشاة بدرهم لم يجز
في شيء منها والقياب والورد المتفاوت كالغنم عندنا يجوز في الكلي لما مر وله ان يقتضيه ما ذكرنا الجواز
في الواحد غير ان الواحد في هذه الاشياء يتفاوت فيبوء الى المانع فصار كالمجهول فلا يجوز **قال**
فان سمى جملة الغنم والوردان والغنم جاز في الجميع لانها الجدة ونزول المانع **قال** ومن باع
دار دخل مغايرتها وبنائها في البيع لان المانع تنجح للابول بمتصلة بالبناء للبقاء والتناقص بالزمن
انصال قرار فصار كجزء منها فيدخل في البيع ولان الدار اسم للعرضة والبناء فيدخل في بيع الدار وكذلك
الشجر في بيع الارض ولا يدخل الزرع والزرع الا بالتسمية لان اتصاله كاتصال البناء بجلا الزرع والزرع
لان اتصالها ليس للقرار فصار كالمانع **قال** ويقال للبايع اقلع النمرة واقلع الزرع وسلك لانه يجب عليه
تسليم المبيع الى المشتري عملاً بمقتضى البيع ولا يمكن ذلك الا بالتفريق فوجب عليه ذلك ولو بشرطاً اذ خلا في البيع
عملاً بالشرط قال عليه السلام من اشترى ثياباً او ثياباً فيه ثمره فثمرته للبايع الا ان يشترط المانع ولو اشترى داراً
وذكر حدودها داخل الثمن والعلو والاصطبل والكثيف والاشجار لان الدار اسم لما اؤمر عليه الحدود
وانه يدور على جميع ما ذكرنا **قال** والبستان اذا كان خارج الدار كان اصغر منها دخل لانه من نواحي الدار

وان كان مثلاً او اكبر لا يدخل الا بالشرط لوجه من الحدود **قال** وتدخل الظلم عند ما اذا كان من غير البها
لانها تخرج من الدار فاعندنا في حصة الله لا تدخل لان احد طرفيها عا حاطب الدار فيستبعها والطرف
الآخر عا دار اخرى او عا اسطوانة فلا يتبعها فلا يدخل بالشك حتى يذكر الحقوق والظلمة هي التي عا ظهير
الطرفي وهما لا ياط **قال** ويدخل الطريق الى السكة لا بد منه **قال** وله اشترى منزلاً لا يملكه لا يدخل الا
ان يذكر الحقوق او كثر قليل وكثير لان المنزل باسم لما يملك عليه صراحة التمكن لانه من المنزل وهو
التمكن والعلو مثل السقف في التمكن من وجه دون وجه فيكون تبعاً من وجه اصله من وجهه فان ذكر الحقوق
دخل والا فلا ولو اشترى بيتاً لا يدخل العلو وان ذكر الحقوق حتى ينص عليه لان البيت ما يثبت فيه
وعلوه مثله في البيتونه فلا يدخل فيه الا بالشرط **قال** ويجوز بيع الثمرة قبل صلاحها والمراد اذا
كانت يستفيع بها الاكر او العلف لانه مال متقوم مستفيع به افاذا لم يكن مستفيعاً بها لا يجوز لانه ليس
بمال متقوم ويجب قطعها **قال** لا يفتقر ملك البائع وان شرط تركها عا الشجر فسد البيع لانه عا اوجارة
في البيع فيكون صفتين في صفة وانه منى عنه وكذا الزرع في الارض وان تركها بامر بعض شرطها جاز
وطاب الفضل وان كان بغير امره نصدق بالفضل لمصلحة بامر محض **قال** وان استاجر الشجر لم يملك الفضل لوجود
الاذن وبطلت الاجارة لانه غير معتاد **قال** وكان اذا اشترى بها بعد ما تاجر عفا عا الفلح لانه مال فان تركها
طاب الفضل ولم يصدق بشيء بكل حال لانه لا زيادة وانما هو تغير وصف **قال** فان شرط بقاها عا الشجر جاز عند
محمد رحمه الله استحقاقا للعرف بخلاف ما اذا لم يمتد في العظم لانه يزاد بعد ذلك فقد اشترط الزرع للمدوم
فلا يجوز **قال** فان خرج بعض الثمرة او خرج ككل لكن بعضه مستفيعه لا يجوز البيع للجمع بين الموجود والمعدوم
والمستفيع وغير المتقوم فتبقى حصة للموجود بمجولة وكان شجرة الخلة للحوائ والامام ابو بكر محمد بن الفضل
البحاري رحمه الله يشيان بجواز في الثمار والهاديجان ونحوها بجعل المعدوم تبعاً للموجود للتعامل
دفعاً للخروج بالخروج عن العادة **قال** عن محمد رحمه الله لو ان في بيع الورد لانه متعلق **قال** فل شجرة الخلة السرة
خسري والاقول اصح اذ لا ضرورة في ذلك لانه يمكن ان يشتري اصولها او يشتري الموجود بجميع الثمن
ويجعل له البايع ما يحدده ولو اشترى هاماً مطلقاً فاشترى ثراً آخر قبل القبض فسد البيع لعدم التمييز قبل
التسليم وان اتمرت بعد القبض بشرط كان والقول للثمن في قدره لانه في يد وهو مستفيع **قال** ولا يجوز
ان يبيع ثمره ويستثنى منها اطلاقاً لمعومة الجدة الباقي وقبل يجوز لجواز بيعه ابتداءً والاصل ان ما جاز
بيعه ابتداءً يجوز استثنائه كبعض الاقنين وقفين من صبرة بخلاف الجوز والراف الجوزا حيث لا يجوز
استثنائه لانه لا يجوز بيعه ابتداءً **قال** ويجوز بيع الحنطة في سبيلها والبقلا في قنينة وكذا التمر
والارز والجوز واللوز ما روى انه عليه السلام ينهي عن بيع السبيل حتى يبيض ويامن العاهة ولانه
مال مستفيع به فيجوز بيعه عا البايع غلبه بالدياس والتزنية **قال** وكذا فطن في فراش عا البايع ففقه

الاجرة

لان عليه تسليمه اما اذا التزمه وقطع الرقبة وقطع الارز والبصل واماله على الخنزير لانه يعمل في ملكه
وللعرف **قال** ويجوز بيع الطريق وهبة ولا يجوز في المال لان الطريق موضع من الارض معلوم
الطول والعرض فيكون والمسبل موضع سبلان الماء وهو يجوز لانه يقال ويكثر **قال** ومما باع سبعة
بشره سبعة اوله حقيقة المساواة بين المتعاقدين لان المبيع مسمى بتعريف بالتعيين والتميز لا يتعين الا بالقبض
فلذا استرنا تسليمه الان يكون موجباً لانه استقطقه بالتأجيل فلا يستطاع الاخر **قال** وان باع سبعة
بسبعة او ثمانية سبعة سبعة معاسونية بينهما **قال** ولا يجوز بيع المنقول قبل القبض لانه على السلام
ينتهي عن بيع ما لم يقبض ولانه عاه بهالك فيفسخ البيع فيكون غرراً وكذلك ما يفسخ العقد به لانه كبدل
الصالح والاجر لما ذكرنا وما لا يفسخ العقد به لا يجوز التصرف فيه قبل كماله وبطلان المانع والصحيح عن عمر العدة لانه
لا عد فيه **قال** ويجوز بيع العقار قبل التوفيق لانه لا يجوز الاطلاق ما روينا قيا ساء المنقول لهما
ان المبيع هو العروة وهي ملحونة الهلاك غالباً فلا يتعلق به عرراً لانها خرجت من عاشر المهر او كانت
المبيع علواً لا يجوز بيعه قبل القبض والرد بالحديث الثابت لان القبض الحقيقي انما يتصور فيه وعملاً لا بدليل
لجواز ثمران كان نقد الثمن في البيع الا في نافي فالأقوف كبيع المهر والاجارة على الاختلاف و
قبل لا يجوز بالاتفاق لان المقود عليه المنافع وهلاكها غير نادر بهلاك البناء **قال** ويجوز التصرف
في الثمن فيما قبضه لقيام الملك ولا يتعين بالتعيين فلا يكون فيه غرراً لانها خرجت من عاشر المهر او كانت
في الثمن والسبعة والخط من الثمن ويجوز باصل العقد وقال نفي هبة مبتدأة لانه لا يمكن جعله ثمناً ومثلاً لانه
يصير ملكه عوضاً ملكه فجعلناه هبة مبتدأة ولنا ان الزيادة والخط غير اوصاف العقد من الرجوع الى الخسران او با
عكس وهما يمكن ابطاله فيما كان تغييراً ولا بد في الزيادة من التبعيد في المجلس لانها غلبة ولا بد
ان يكون المقود عليه قائماً بالان للتصرف ابتداء حتى لا يصح في الثمن بعد هلاكه ويصح الخط بعد هلاك
المبيع لانه اسقاط محض والزيادة اثبات ولو خط بعض الثمن والمبيع قائم الخوف باصل العقد وان خط المبيع لم
يلحق لانه يغير الثمن كان لم يكن فيبطل الخط واذا احتج الزيادة بصير لها حصصة من الثمن فيظهر ذلك في المراجعة
والنولية ولو هلك قبل القبض سقطت حقها **قال** ومن باع بمن حال ثم اجله صح لانه حقه لا لا ترى
انه يمكن اسقاطه فيما كان تأجيله وكذا من حال يصح تأجيله **قال** لما ذكرنا الا العرض لانه صلة ابتداء حتى لا
يجوز من لا يمكن التبرعات والتأجيل في التبرع غير لازم كالاغارة معاوضة انتهاء ولا يجوز التأجيل
فيه لانه يصير بيع الرهن بالرهن نسبة وانه حرام **قال** ومن ملك جار يبيع عليه او طبعها
ودواهيها حتى يستريح بحضرة او شهر او وضع عمل واصل قوله عليه السلام في سبابا او طاس الا لا توطن
لجالي حتى يضع حملها ولا الحيا حتى يستريح بحضرة ينهي عن وطئ النساء المأكوك بالنسبة الى غاية الاستبراء
فيتعلق الحمل به عند تجديد الملك باي سبب كان كالشراء والهبة والوصية والميراث ونحوها والشهر والحضرة

عند عدلها عرف وان حاضرت في اثناء الشهر انتقل الى الحضرة كما في العدة والمعتز ما يوجد بعد القبض حتى
اوضعت قبل القبض **قال** الاستبراء وكما يحرم الوطئ عموماً واعدت لاعتزاله عن الوقوع فيه كما في العدة بخلاف الحضي
لان العدة لا تسمى ولا في الذواعية ومن وطئ جارية ثم ازاها ان يبيها او يزوجهما يستحل له ان يستبرأ بها
وان لم يستبرأ فالاحسن للزوج ان يستبرأ بها **قال** اما معتدة العرق فالأبو حنيفة رحمه الله لا يطأها حتى
يتبين يتبين بعدم الحمل **قال** روى عنه سنيين وهو الاوطى وهو قول زهر لان الولد لا يبقى اكثر من سنيين
عامة عرف وعنده اربعة اشهر وعشرة ايام وهو قول محمد رحمه الله لانها عدة الوفاة للحرة يعرف بها بركة الزهر
وعن محمد بن ابراهيم وخم الميام لانها عدة لامة عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف ثلثة اشهر لانها تعرف بها بركة
براءة الرحم في حق الآية والصغيرة وعندنا في سنيين لان اكثر مدة الحمل عندنا وقال ابو حنيفة البيني
شهر لان المعتدة في مدة الحمل **قال** ويجب الاستبراء اذا حدث له ملك الاستمتاع ملكه اليمن سواء وطئها
البائع او لا او كان باعها من لا يطأ كالامارة والعرق والاخر من الرضاع وكذا اذا كانت بكر وعمن ابي يوسف لانه لا
استبراء في هذا الصورة هو قول ما كرهه محمد رحمه الله **قال** هذا هو الحق اذا حاضرت في يد البائع بعد البيع قبل القبض
لان الاستبراء للفرق عن براءة الرحم وهي ثابتة في هذه الصورة ظاهر وجعلنا اول ان سبب الاستبراء لا يرد على الزوج
في ملكه متحدد بمكمل اليمن وحكمته التفرق عن براءة الرحم والحكم يدار على السبب لا على الملك **قال** وله اشترى امرأته فلا
استبراء لانه لا يجب صيانة ما في عن مائه **قال** ويجوز بيع الثوب والنفق والتابع البها معلماً كان او غير معلماً
لان حيوان منقطع به حراسة واحطيا فيجوز ولها انتقل الى ملك الموصى له والوارث بخلاف الحيوان كالحية
والعقرب والضب والقنفذ ونحو ماله لا ينتفع بها وعن ابي يوسف انه لا يجوز بيع الكلب المقود لانه ممنوع
عن امساكه ما هو بقتل **قال** ويجوز بيع الفيل وفي بيع الفرد روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله والاصح لجواز لانه ينتفع
بجلده وعن ابي حنيفة جواز بيع الخي من السرطان والسمكة والسحفاة والصفدة دون الميت منه ويجوز بيع
العلق الحاجة الناس اليه **قال** واحل الذمة في البيع كالمسلمين لقوله عليه السلام اذا قبلوا الجزية فاعلمهم
ان لهم من المسلمين وعليهم ما على المسلمين **قال** ويجوز له بيع الحيوان والخنزير لانه من الغر وهو العندهم وقد
امرنا ان نتركهم وما يدعون يومئذ فوالله رضى الله عنه ولو هرب بيعها **قال** ويجوز بيع الاغرس
وسائر الفواكه بالامارة المفرومة وتوقف منته ونه واليحد للوقوف ولا يحد له وكذلك اذا كان يكتسب لانه
الكتائب من الغايب كخطاب من الماضي والشيء على التام امر بتبليغ الرسالة وقد بلغ البعض بالكتائب والتميز
ذلك لكان بالجو والعرج في الاغرس اظهروا ولا يجوز ذلك فبمى اعتقال لسانه او صمت يوماً لان الاشارة انما يعبر
اذا صارت معهودة ومعلومة من كان كذلك فهو بمنزلة الاغرس بخلاف الردود التي تسمى بالشبهات
قال ويجوز بيع الاعمي وشراؤه لان الناس تعاهدوا ذلك من الاعتدال الاول الى يومنا
نقد او من الصحابة رضى الله عنهم من عي وكان يتولى ذلك من غير كبير والاصل فيه حديث حبان بن

مطل في الاستبراء

تفسير في البيع

منفذ وهو ما جاءه عن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ابتعت فقل لا خلافة ولا خيار ثلاثة ايام
وكان على كرهه ان يرد قطعي وان من اجاز له التوكيد جاز له المباشرة كالبيع **و** يثبت له خيار الترددية
لانه اشترى ما لم يره عاميا باج انما كانت تقا وبسط خياره بجس البيع لوبسته لوبذوقه وفي العنار بوصفه
وفي التوب بذكر طوله وعرضه لانه تحصل له بذلك العلم بالشيء كالنظر من البصر وبذكر اكثر ولو وصف
له العنار ثم ابصر فلا خيار له ولو اشترى البصر ما لم يره ثم عرفه فهو كالاشترى عند العنار **فصل**
الاقالة جائزة لقوله عليه السلام من اقال ناد ما بيعته اقاله الله عشرته يوم القيمة ولان الناس حاجه اليها كما
جنتهم لا البيع فشرع ولا ترفع العقد فصارت كالطلاق مع **التكاح** ويتوقف على القبول في المجلس لانها
عشرة البيع لما فيها من معنى التملك وتصح بلفظين يعبر بهما عن المستقبل لانهما يحضرا السور غالما كالتكاح
وقال محمد بن حماد لا بد من لفظين ماضين لانها تملك بوجوه البيع وجواب ما مر ولا يصح الا بلفظ الاقالة فلو
تقابل بلفظ البيع كان بيعا بالاجماع لان الاقالة ينشئ عن البيع والبيع عن الاقالة فتافيا ولا ينطلق الرق
القاسم عن اية احيدة رضى الله عنه وبطل هذا في **قوله** وهو في حق المتعاقدين بيع جديد
وفي الثالث ويجوز بطل الشيء الاول فان شرط اقل منه او اكثر وجب الآخر بزمه الاول لا غير عن اية حنفية
فان تعذر جعلها فاقابلت وقال يوسف بيع جديد في حق الكس فان تعذر فبيع فان لم يمكن بطل وقال محمد بن
فان تعذر فبيع فان لم يمكن بطل وقال زفر فبيع في حق المتعاقدين وغيرهما وصورة لتقابل قبل القبض فبيع
بالاجماع وبطل شرط الزيادة والنقصان اما عندنا فظاهر وكذا عندنا في يوسف لانه تعذر جعله بيا الا في العنار
حيث يجوز بيعه قبل القبض عندنا ولو تقابل بعد القبض فهو بيع عندنا حنفية رضى الله عنه ويدبره الشيء الاول
جنا وضعا وقد راى ويصلح مع شرطه من الزيادة والنقصان والتأجيل والتغير لان الاقالة رفع فيقتضي
رفع الموجود والزيادة لم تكن فلا ترفع الا اذا حدث بالمبيع عيب فيجوز باق من الشيء الاول لان النقصان
في مقابلة العيب ولو حدثت الزيادة في المبيع كالولد ونحوه بعد القبض بطلت الاقالة عنده لتعذر الفسخ
سبب الزيادة وعندنا في يوسف الاقالة جائزة بما كسبنا كالبيع الجديد وحدثت الزيادة بعد القبض لا يمنع
ذلك عندنا من سكنا او شيء من الشيء الاول او اقل او دخله عيب فهو فسخ اذا سمي الاقل لانه سكون عن البعض ولو
سكت عن الكل كان فسخا فكذا عن البعض اذا ذكر الشيء الاول فظاهر واما اذا دخله عيب فلما مر وان سميا اكثر
او خلا فالجس واحد الزيادة فهو بيع جديد لتعذر الفسخ وجه قوله محمد انه فسخ بصعته لان الاقالة بيني
عن الرفع ومنع قلني عشرة بمعنى الرفع والازالة وفيه معنى البيع ككونه مبادلة المال بالمال فاذا امكن العمل
بالبيعة بغيرها والبيع بالمعنى فاذا سكت او سمي الشيء الاول او اقل منه او دخله عيب فقد امكن العمل بالبيعة
لما بيننا ولا يخفى انه بيع لانه مبادلة المال بالمال عن تراض فلهذا لا اذا تعذر فبطل بالصفة وانما
يتعذر عنده في الاقالة في المتقول قبل القبض عاما تقدم ولا في حنفية رضى الله عنه ان الاقالة تنفي عن الفسخ

والا فلا لما بيننا فلا يحتمل معنى آخر فبلا لشرك والاصل بحقيقة اللفظ فاذا تعذر لا يجعل بيعا
مبتداه لانه صد الرفع فيبطل وانما كونه بيعا في حق ثالث وهو الفسخ ومصدره باع دارا فسخ الفسخ
الشفعة ثم نقل البائع والمشتري فلتفسخ الشفعة خلافا لفر لان ما هو فسخ في حقهما فهو فسخ في حق
غيرهما كما لا يخفى بالشرط وجواب ان الاقالة تنقل ملكا باليجاب وقبول بعض ما في حقهما وهو سبب وجوب
الشفعة وهما عبرة عن الاقالة لا سقاط حقه ولا يمكن ذلك وكذا لو وهبه شيئا وقبضه فباعه لموهوب
له ثم نقل الى لواهب الرجوع وبصير الموهوب له كالمشتري **قال** وهذا البيع يمنع صح الاقالة لان
الفسخ يقتضي قيام البيع وهو سقاء البيع وهذا كبعضه يمنع بقدره لقيامه في الباقي وهذا الذي لا
يمنع قيام البيع بدونه وان تقابضا فلهذا كان احدهما لا يمنع الاقالة لان كل واحد منهما مبيع فيكون
البيع قابلا ويرد قيمة الهالك او مثله لانه اذا انسخ في الباقي بفسخ في الهالك ضرورة وقد عرفت في
غيره عوضه ولو هلك العوضان لا تصح الاقالة وتصح لو هلك البدلان في الترف والفراق ان العقد يتعلق
بالعين في الوضو والاثان فكذا الاقالة **باب** **الخيارات** خيار الشرط جائز
لما بيننا وبين واحد من ثلثة ايام فداد ونرا والاصل فيه قوله عليه السلام لحيان بن منقذ وكان مخدوع
في البياعات اذا ابتعت فقل لا خلافة ولا خيار ثلثة ايام ولا يجوز اكثر من ذلك وهو قول زفر وقال
يجوز اذا ذكر مدة معلومة لان الخيار شرع نظرا للمتعاقدين للاحتراز عن الغش والظلمة وقد لا
يحصل ذلك في الثلاث فيكون مفقودا الى رايه ومذهبهم ما منقول عن ابن عمر رضى الله عنهما ولا في حنفية
رحمته ان الاصل ببيع خيارا لشرط لما فيه من نفي ثبوت الملك الذي هو موجب العقد فلا يصح كما يروى في
العقد وكذلك النقص بفسخه هو قول علي بن ابي طالب عن ابي اسيد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
وبيع وسلف ودوى الله عليه السلام لم يرض عن بيع وشرط الا ان اعد لنا عن هذه الاصول وقلنا لجواز
ثلثة ايام لما روينا من حديث حبان والحاجة الى دفع العيب ينرفع بالثلاثة في ما رواه عن الاصل والحاجة
للبيع والمشتري فيثبت في حقهما ولو شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام لم يبيى وفنا وذكرنا مجرولا
فاجاز في الثلاث او اسقطه واسقط بعبارة لو عوت العبد واعتقه المشتري او احدث فيه ما يوجب لرفع العقد
تغلب جازل خلافا لفر لانه انفق فاسد فلا يغلب جازل ولا في حنفية رضى الله عنه ان المفسد ينقض بالعقد
لان الفساد باليوم الرابع حتى ان العقد تمام يفسد بعضه من اليوم الرابع فيكون العقد صحيحا قبل ولا
مدة ملحقة بالعقد مانعة من ايمانه في زمان ينبره باسقاطه كخيار الفسخ ولو اخطأ بالاجماع
قال ومن الخيار لا يمنع الا بفسخ ما صابى بملكه ولم ان تجزئ بفسخه فغيبته قال ابو يوسف
يفسخ بغيته ايضا لان الخيار انبث له من الاجازة والفسخ فكما يجوز الاجازة مع غيبته فكذا الفسخ ولهما
انفسه عقود فلا يصح من ادم كالاقالة بخلاف الاجازة لانها ابقاء عن الآخر فلا يحتاج الى علمه والفسخ

استلحقه فاضاح اليه فان فسخ بغيره فعلم به في المدة ثم الفسخ وان لم يعلم حق معنى المدة ثم العقد
قال وضار الشوط لا يورث لانه مشبه ونزوي وذلك لا ينصرف فيه الارث لانه لا يقبل الانتقال
اما خيار البيع فان المشتري استحق المبيع سلبا فينتقل الوارثه كذلك وانما خيار المقيمين فانه يشبه ابتداء
لاختلاف ملك المودع بملك الغير **قال** ومن اشترى عبدا عا ان له خيار فكان في الاقدان فان شاء اخذ
جميع الثمن وان شاء ردته لان هذا وصف والاوصاف لا تقابل ما شئ من الثمن فباخذ جميع الثمن الا انه فانه وصف
مرغوب فيه مستحق بالعقد فبقائه يثبت له الخيار لانه ما رضى بدونه كوصف السلامة وعما هذا الشوط
سائر الخلف **قال** وخيار البايع لا يخرج المبيع عن ملكه وخيار المشتري يخرج به ولا يدخل في ملكه اعلم
ان البيع بشرط الخيار لا ينفذ حتى يحكم وهو بثوث الملك بل يتوقف بثوث حكمه على سقوط الخيار لانه
بالخيار استثنى مباشرة العقد في حق الحكم فامتنع حكمه الى ان يسقط الخيار **قال** ثم الخيار اما ان يكون للبائع
او للمشتري او لهما فان كان للبائع فلا يخرج المبيع عن ملكه لانه انما يخرج بالرضا ولا رضامع الخيار
حتى نفذ اعتاق البايع وليس للمشتري التصرف فيه ولو قبضه المشتري فهلك في يده في مدة الخيار فعليه
قبضه لانه لا ينفذ البيع ولا انفاز للتصرف بدونه الملك فصار كالقبوض عا سوا المشتري وفيه القيمة ولو
هلك في يد البايع لاشئ عا المشتري كالتصحيح ويخرج الثمن من ملك المشتري بالاجماع ولا يدخل في ملك البايع عند
اي حنيفة روى انه خلا فالله **قال** وان كان الخيار للمشتري يخرج المبيع عن ملك البايع لان البيع لزمنه من جانبه ولا
يدخل في ملك المشتري عند اي حنيفة وعند اي يدخل والنسب لا يخرج من ملك المشتري بالاجماع ولا يحكم البايع
مطالبة بالثمن قبل الثابت وهم قولهما في الاقليات انه لما خرج المبيع عن ملك البايع وجبان يدخل في ملك
المشتري لئلا يصير سائبة بغير مالك ولا نظير له في الشرع ولا في حنيفة ان الخيار شرع للتزوي فلو دخل
في ملكه وبما فاق ذلك بان كان قريبا له فيحقق عليه ولان الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع في ملكه
اجتمع البدلان في ملك واحد ولا نظير له في الشرع وقضية المعاوضة المساوات ودخوله في ملكه ينقضها
وان هلك في يد المشتري هلك بالثمن وكذلك ان دخل عيب لان بالعيب يمنع الرد والهلاك لا يخلو عن
مقدم عيب فيحكم بغير ان يبرأ العقد فيلزمه الثمن ويعرف من هذين العضلين الحكم فيما اذا كان الخيار
لهما في بامله ان شاء الله تعالى وثمره الخلاف يظهر في مسائل منها لو كان المشتري قريبا له لم يقو عنده
وتعكاست زوجه لم يفسد النكاح الا ان يكون بكرة او نكحها الوطى وعند اي يبطل النكاح لانه طلقها يبطل
ملكه اليقين ولو كانت جارية قد ولدت منه لا تصير ام ولد له عنده خلا فالله **قال** ولو حاضرت
عنده في مدة الخيار ثم اجاز البيع لا يتجرى بذلك المصلحة عن الاستبراء عنده ولو ردتها
لا يجب عا البايع الاستبراء عنده خلا فالله فيهما وبنتي عا هذا الاصل مسائل كثيرة غيرها
من انفق هذه الاصول **قال** ومن شرط الخيار لغيره جاز وثبت لهما والقبول لا يجوز

وهو قول في لانه موجب العقد فلا يجوز اشتراطه لغير العاقد كالمش وجه الاستحسان انه يثبت له
ابتداء ثم للغير نيابة تصحى بالضرر فيه وانما الجاز حاز وابتها فسخ انفع فان اجاز اهدى او فسخ
الاخر فالجواز لا سبق وان شكنا معا فالحكم للفسخ لان الخيار شرع للفسخ فهو تصرف فيما شرع لاجله فكان اولى
وقيل تصرف المالك اولى كالموكل **قال** ويسقط الخيار بغير المدة وبكل ما يدل على الرضا كالموكل
والوطى والعنف ونحوه اعلم ان الخيار يسقط بثلاث اشياء احدها الاستقاط صريحا كقولنا اسقط الخيار
او بطلته او اجزت البيع او رضيت به وما شابهه لانه تصرف بغير الرضا فيبطل الخيار **قال** والثاني الاستقاد
دلالة وهو كقولنا يوجد من له الخيار لا يحل لغير المالك لانه رضى بالملك وذلك مثل الوطى والعنف والقبول
والنظر الى الفرج بشهوة وان فعله بغير شهوة لا يكون رضا وكذلك النظر الى سائر الاعضاء لانه يحتاج اليه
للعالجة ويعرف لينها وخشونتها ولو فعل البايع ذلك فهو رضى لانه لا يحتاج الى ذلك وكذلك الركوب
لا يجوز لغير المالك فان كبرا ليرضا او ليقبها او يشترى لها علفا فهو عا خياره وكذلك اذا سكر الدار
او اسكنها لغير الرضا ولو كبرا وبسوا واستخدموه فهو عا خياره لاجتهاد لذلك للاختيا ولو اعد ذلك
بطل خياره لعدم حاجته اليه الا في العبد اذا استخدمه في حاجة اخرى ثابتا وكذلك كقولنا يثبت
حكمه في غير الملك كالعتق والتدبير والكتابة والبيع والاجارة والرهن والهبة مع القبض والرضاء البيع
من هذا القبيل لان كل ذلك يدعى الرضا بالملك **قال** والثالث سقوط الخيار بطريق الضرورة كقضي مدة الخيار
وموت من له الخيار وان كان الخيار لهما فاما مدة العقد وان مان احداهما فالآخر عا خياره ولو لم يمت
عليه او من او نام او سكر بحيث لا يعقل من مضت المدة التي يجب ان يسقط الخيار ولو داو العبد او عالج
الدابة او عمر في الشاحنة او ر مشعت الدار او وقع الخيل او حلب البقرة بطل لان هذه التصرفات من خصائص
الملك **قال** من اشترى ماله براء جاز له خيار الرؤية معناه ان شاء اخذه وان شاء رده وكذا
ان كان الثمن عساولم يره البايع والا صل فيه قوله عليه السلام من اشترى ماله بره فله الخيار اذ اراد ولانه احد
العوضين فلا يشترط رؤيته للانعقاد كالمثل ولانه لا يفتى الى صانعة لانه اذ لم يرض به عند الرؤية
يرده لعدم الضرر واذ اجاز العقد ثبت له الخيار بالحديث وانما يثبت الخيار عند الرؤية حتى لو اجاز البيع قبل
لا يبرمه ولا يسقط خياره بصريح الاستقاط قبلها لانه خيار ثبت شرعا فلا يسقط باستا طهما بخلاف خيار
الشرط والعيب لانهما مثبتا بقصد رعا وشرطهما وبكسر فسخ قبل الرؤية لان الخيار له لا يمنع بثوث الملك
في البدلين كمن يمنع التزوي من قبل باع مطلقا او بشرط الخيار للمشتري او اعفته او دبره او كانت او رهنه
او وجهه وسلم قبل الرؤية لغير البيع ولو شرط الخيار للبائع او عرضه عا البيع لا يبرم قبل الرؤية ويبرم
بعده لانه لم يتعلق به حق الغير كمن رضى والرضا قبل الرؤية لا يسقط الخيار **قال** ومن باع ماله براء
له وذكر الطحاوي ان اي حنيفة دحج ان كان يقول اولا له الخيار لان الضرر بالرضا العلم باوصاف البيع والعلم

بالرؤية ترجع وقال لا خيار له لأن التقصير يشبه المشتري خوفا من فقير المبيع عما يظنه ودفعه للعين عنه
فلو ثبت للبائع ثبوت خوفه من الزيادة عما يظنه من الأوصاف وذلك لا يوجب الخيار لأن الزيادة لو باع غيرها
عما اتفق عليه فاداه هو صحيح فزعمه ولا خيار له وقد روي أن عثمان بن عفان باع أرضا بالكوفة من طلحة بن عبيد الله
فقبل لعثمان غنيت قال له الخيار فأتى بعت لم يره وقيل لم يره غنيت فقال الخيار لا في المشتري ما لم يره
فاحتكم إلى جبير بن مطعم رضي الله عنه فحكم بالخيار لطلحة وذلك بحضور من القضاة رضي الله عنهم حكيم جبير بن
عصم إلى حكمه وعدم وجود التكرير من أحد من القضاة دل على أنه إجماع منهم **قال** ويسقط
برؤية ما يوجب العلم بالمقصود كوجه الأدي ووجه الدابة وكفلها ورؤية الثوب مطوبا وخوخه لأن رؤية
المبيع غير شرط لأنه قد يفتقر فالتفتي برؤية ما هو المقصود والوجه في الأدي هو المقصود لأن الثوب قد يفتقر
وينقص بالوجه وكذلك الوجه والكفل في الدابة **قال** أما الثوب فالمراد الثياب التي لا يتجالف باطنها الظاهر
أما إذا اختلفا فلا بد من رؤية الباطن وكذلك لا بد من رؤية العلم لأن المقصود وفي الدار لا بد
من رؤية الابنية فإن لم يكن يكتفي برؤية الظاهر ولا بد في أنفة الثمن من الجوز وشاة الدر والتمل من النظر إلى الثمن
مع جبره واعتبر بهما جميع المبيعات **قال** فإن نصرت فيه نصرا فلا زما ونقبت في يده أو فقدت
درة بعضه أو مات بطل الخيار وقد بينا، ولأنه إذا انقذت الدرة بعض فالباقى اضرب بالبائع وكذلك
رد المذهب وأما الموت فلما ذكرنا أنه دخل في ملكه ونقله خيار الرؤية والرؤية لا تفرق **قال** ولو روي
بعضه فله الخيار إذا رأى باقية لأنه لو لم يره يكون الرضا للمبيع فيما لم يره وأنه خلاف النص وكذلك الإجازة في بعض
لا يكون إجازة في الكل لما مر فلا يصح الإجازة في البعض ورد الباقي لما بينا **قال** وما يبرهن بالأغونج
دويرة بعضه كروية كله والأصل أن المبيع إذا كان أشياء كان من العدييات المتفاوتة كالأشياء والدراب
والبطيخ والتفاح والرمضان وخوخه لا يسقط الخيار إلا برؤية الكل لأنها تتفاوت وإن كان مكلا أو موزون
وهو الذي يبرهن بالأغونج أو معدة امتقاريا كالجوز والبعض فروية بعضه بطل الخيار لأنه لا المقصود هو القيمة
وقد حصلت وعلى النصارى أن لا يجوز له الخيار **قال** وإن كان المبيع مفبيلت لا رخص
كالجوز والشحم والبصل والثوم والخيل بعد الثبات أن علم وجوده تحت الأرض جائزا فلا فاداهم ثم
قلع منها نحو ذبا وبنى به فإن كان مما يباع كالبصل أو وزنا كالثوم والجوز بطل خياره عند جمهور الفقهاء
فما جوبج بان التام له وعندنا حنفية لا يطل وإن كان مما يباع عدد كالحمل وخوخه مروية بعضه لا يسقط خياره
لما تقدم ولو اختلفا في الرؤية فالقول للمشتري لأنه منكر وكذلك لو اختلفا في المردود فقال البائع ليس هذا المبيع
وكذلك خيار الشرط وفي الرد بالمعيب القول قول البائع **قال** ومن باع مكر غيره فالمالك أن شاء
رد وإن شاء أجاز إذا كان المبيع والمتبايعان بحالهم أعلن أن تصرفات الفضولي منعقدة موقوفة على
إجازة المالك لصدره من الأهل وهو المالك العاقل البالغ مضافة إلى الجهل لأن الكلام فيه لا ضرر فيه على

المالك لأنه غير مدبر له وبجمل المنفعة فينعقد بغيره التصرف العاقل والمختصلا والمنفعة المحتال والمادى
أنه على المالك دفع دينار إلى حكيم بن خازم يشترى به الخمية فاشترى شاة ثم باعها بدنيارين واشترى ثوبا ثانيا
ربح شاة وجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالشاة والدينار فأجاز صفه ولم ينكر عليه ودعاه بالبركة وكافضوا
لأنه باع الشاة واشترى الأخرى بغير امره وكافضوه بحال وقوعه بنوقف على إجازة ومالا فلا حق أن يلاق
الفضولي وعناقه ونكاحه وهبته لا ينعقد في حق القتي والمجنون وينعقد في حق البالغ العاقل لأن
عند الإجازة يصير الفضولي كالوطيل كبر حتى يرجع الحقوق اليه فإجازة الأخرى كالوكالة له التابفة
هو القتي والمجنون ليسا من أهل الوكالة ولا المباشرة والفضولي النسخ قبل الإجازة ليكره ترجع الحقوق اليه
وليس ذلك في النكاح لأن الحقوق لا ترجع فيه إلا ما عرف أنه سفير فيه ولا يبرهن وجود المبيع والمتبايعين عند الإ
جازة إذا لا يفاء للعقد بدونهما فلا إجازة أنفاذ العقد الموقوف ولو كان العقد معاينة بشرط بقاء الطرفين
والمقاردين لما بينا **قال** مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع لأن الأصل هو السلامة وهو وصف
مطلوب مرغوب عادة والمطلوب عرفا كالشرط نقا **قال** وكما أوجب نقضاء الثمن في عادة
التجار فهو عيب لأن الضرر بقتضيان المالم ثم ومع يرفون ذلك وهذا يفتي عن ذكر العيوب ونقضاءها وإذا
علم المشتري بالبيع عند التز أو عند القبض وسكت فقد رضي به **قال** وإذا طلع المشتري على عيب
أن شاء أخذ المبيع بجميع الثمن وإن شاء حقه لأنه لم يرض به وليس له أخذه وأخذ النقصان الأمر بالبائع
لأن الأوصاف لا يبقا بلها شيء من الثمن بالمعقد وكذلك لو كان المبيع مكلا أو موزونا فوجد ببعضه
عيبا ليس له أن يسلك الخيار ويرد المبيع والأصل في هذا أن المشتري لا يملك تفريق الصفقة عما البائع
قبل التام لما بينا ويملك بعده وخيار الشرط والرؤية وعدم القبض يمنع التام الصفقة وبالقبض
تتم الصفقة والمراد قبض المبيع حتى لو قبض أحدهما ثم وجد باحدهما عيبا أمان يردّها أو يسكتها ولكل
والموعدن كالثمن الواحد فلا يكره رد البعض دون البعض ولا بعده لأن تجز المبيع زيادة في العيب
فكأنه عيب حادث حتى قبل لو كان في وقت عاين له رد المبيع منهما بعد القبض لأنه لا ضرر وكذا لو اشترى
زوجي خنق أو مصري باب فوجد باحدهما عيبا قبل القبض أو بعده يردّها أو يسكتها وكذا لو كان في ثوبه
ضرب وما لا ضرب في ثوبه كالعبدتين والثوبين إذا وجد باحدهما عيبا إن كان قبل القبض ليس له ردّها
لأنه تفريق الصفقة قبل تمامها وإن كان بعد القبض يجوز لأن لا ضرر في تفريقها لأن الصفقة قد تمت بالقبض
فجاز رد البعض كما لو اشترى من اثنين واستحقاق البعض على هذا التفصيل ما يضره والتبعض فهو عيب ومالا
فلا **قال** والاباق والرقعة والبول في الراس ليس بعيب في الصغير الذي لا يعقل لأنه لا يعذر على
الامتناع من هذه الأشياء وهو ضل لا يبق ويب في الذي يعقل لأنه نكده التجار عيبا ومردّه إلا أن يوجد
عند المشتري بعد البلوغ إذا علم أن جواز الرد إنما يثبت عند اتحاد الحال بأن فعل هذه الأشياء

عند البائع والمشتري حالة الصفير او حالة الكبر اما اذا فعله عند البائع حالة الصفير وعند المشتري حالة الكبر فليس
الردة لان شرط ثبوت الرد انما سبب العيب وانما يتحقق بالصفير والكبر لان الباقي والرتبة من الصفير لثبوت
مبالاة وقصور عقله ومن الكبر لثبوت طبيعته والبول في الفراش من الصفير لضعف المثانة ومن الكبر
لداء في باطنه فقد اختلف السببان فكان العيب الثاني غير الاول ولا يجب الرد بخلاف الجنون حيث لا الرد لو جن
عند البائع في الصفير وعند المشتري بعد البلوغ لان السبب متحد وهو افة تحت الدماغ في المثلين **قال**
وان قطع الخصى عيب لان من داء ومعناه اذا كانت من تخفيف مثله وانما يعرف ذلك بغير المدة واداء ستمران
وقيل لا يرد لها الا اذا اعتار نفعها بالحيض ولو اشترى جارية عايتها بالحيض وهي لا تحيض الا باس فهو عيب
لان اشترى بالحيض والآية لا تحيل **قال** والاختصاصه عيب لان استمرار الدم مرض **قال** وعدم الحنات
عيب في الجارية والغلام اذا كانا كبيرين مولدين اما لو كانا صغيرين او جليين فليس عيب **قال** والحيض
والدم والرائحة عيب في الجارية دون الغلام لان ذلك يتحقق بالمقصود منها وهو الاستفراس والوثوق بكونه الولد
منه والمراحم الغلام لا يستخدم ولا يخلد ذلك الا ان يكون من داء من عيب فيها وكذا اذا كان كثير
الناس يتبع الرزاقين لانه يشغلهم عن الخدمة **قال** والقيح والكفر والجنون عيب فيهما اما القيح
والجنون فانهما ينقصان الماله والكفر تنفر الطباع من استخدامه ويقال الوثوق اليه لعداوة الدين وكذا
لا يجوز عتقه في بعض الكفارات وكذا ذلك عيب والنكاح والذين عيب فيهما لانه نقص فيهما **قال** والحيض
عيب في الجارية دون البهايم بالعرف **قال** وجرد المشتري عيبا او حدث عنده عيب بجم ينقصان
العيب لا يرد الا بمرضا البائع لان من شرط الرد ان يرد كما قبضه دفعا للمقصود عن البائع فاذا انقضى ذلك
بان عجز عن استيفاء حقه في الجزء الغائب وعن الوصول الى راس مال يثبت له حق الرجوع ببدل الغائب دفعا
للمضر عند **قال** ونقصان العيبان يقوم صحبا ويقوم معيبا فانقص فهو حصة العيب فيرجع بهما من الثمن
قال وان صبح الثوب او خاطه اولت التسوية بثمان المبلغ عايب يرجع بنقصان لان الرد قد
نقد لانه لا يمكن النسخ بزيادة الزيادة وهي لم يكن في العقد فيرجع بالنقصان وليس للبائع اخذ ما فيه من
الثمن بالمشتري والزيادة المنفصلة الحادث قبل القبض لا تمنع الرد بالعيب وبعده تمنع وذلك مثل الولد
والعقر والارض والشره لانها مبيعة ملكت بالبائع وهي غير مقصودة ليقابله الثمن لان الاصل في جميع الثمن
فلا يمكن ردها فتبقى سالمة للمشتري بغير عوض وانما ربوا ولهذا لا يمكن ردها بمرضا البائع
ولو مات الولد بمرء الاقر ولو استهلك هو او غيره ولا يرد والكسب والغلة لا تمنع وتسلم للمشتري
لانها بدل المنفعة وسلامتها لا يمنع الرد بجميع الثمن فكذا سلامة بدنها **قال** وان مات العبد
او عتقه دمج بنقصان العيب وكذلك التدبير والاستيلاء اما الموت فانه انما للملك والامتناع من
حصة الشرع واما العتق فهو انما ايضا لان الملك انما يثبت في الادنى موقفا الى وقت العتق وللمتني مقرر فصار

الملك

كالخوف فقد تغير الرد وهو استحسان والقياس ان لا يرجع في العتق لان الامتناع من جهة كالمقتل
ولو اعتقه المالك او كاتبه لا يرجع لان الجنس بدل كجنس المبدل **قال** فان قتله او اكل الطعام لم يرجع اما القتل
فانه وصل اليه عوضه معنى وهو سوا سقوط الضمان عنه ومن اكل يوسف لم يرجع لان القتل المولود بعده
لا يتعلق به ضمان واما الاكل فلا يرد بغير مضمون منه فصار كالمقتل وقال لا يرجع استحسانا لانه
عمل بالمبيع ما هو المقصود منه بالشراء والمعتاد فيه فصار كالاغتاف فلما لا اعتبار بكون الفعل
مقصودا **قال** فان البيع مقصود بالثراء ومع ذلك يمنع الرجوع **قال** وعيا هذا الخلف اذ ليس الثوب
حتى يخرق **قال** ولو اكل بعض الطعام فكذلك الجواب عنده وعنهما انه يرجع بنقصان العيب
في البيع وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل لانه لا يضره التبعض وعلمه الفتوى **قال** وفي كل
موضع كان للبائع اخذ كالعيب الحادث ونحوه فباعه المشتري واعتقه لم يرجع بالنقصان وفي كل
موضع ليس له اخذ لسبب الزيادة فباعه واعتقه المشتري دمج بالنقصان **قال** ومن اشترى بطيخا او
خيارا او جزرا او بيضا او نحوه كسره فوجده فاسدا فان كان بحاله لا يستفاد به دمج بغير الثمن
لان ليس بمال وان كان يستفاد به مع الفساد يرجع بالنقصان لانه يرد الرد لان الكسر عيب حادث
فيرجع بالنقصان لما بينا **قال** ومن شرط البراءة من كرهيب فيله الرد اصله لانه اسقاط
والاسقاط لا يفضي الى المنازعة فيجوز مع الجهالة **قال** ولو حدث عيب بعد البيع قبل القبض خفي البراءة
عند يوسف فاه فاحترق ونظر لانه لم يوجد وقت البراءة فلم يتناولوه ولا يرد يوسف المقتصر سقوط حق
النسخ بالعيب وذلك بالبراءة عن الوجود والحادث **قال** ولو ابراه من كره عايله قال ابو يوسف في السرقه والاربا
والفرد دون المرض لان الغايه تختص بالفعل وان ابراه من كره داء قال ابو حنيفة الداء في الخوف من طحال
او كبد او فساد حبض وما سوى ذلك يبرأ وقال ابو بكر هو المرض ولو قال بربط اليك من كره عيب بعينه
فاذا هو عور او من كره عيب يدره فاذا هو اقطع لا يبرأ لانه ليس بعيب بالمجرى بل هو عيب المجرى **قال**
واذا باع المشتري ثم رده عليه بعيب ان قبله بقضاء رده عايبا بعه لانه فسخ من الاصل فيجعل كأن لم يكن وهو
وان الكسر فقد صار مكذبا شرعا وان قبله بغير قضاء لم يرد لانه بيع جديد في حق ثالث لو جرد حده وهو
التملك والتكسر وان رده عليه بعيب لا يحدث مثله رده عليه ايضا لان الرد متعين فيه فيستوى فيه
القضاء وعدمه **قال** ويسقط الرد بما يستقط به خيار الشرط وقد ذكرت فيه وذكر البعض هنا ايضا
وبالله التوفيق **فصل في التلجئة** وهي في اللغة ما الجيء اليه الاثنان بغير اختيار ولما كان هذا
العقد انما يقد عند الضرورة سموه تلجئة لما فيه من معنى الاكراه وفيه ثلاث مبادى احداها ان
يكون التلجئة في نفس المبيع مثل ان يخاف عا سلفه ظالما او سلفا لا فيقول انا اظهر البيع وليس بيع حقيقة
وانما هو تلجئة ويشهد عا لانه يبيعها في الظاهر من غير شرط حكى المصنف عن ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه

مكره بالبيع المالك
وعلمه الفتوى

الله ان العتق جاز و روى محمد بن الامام انه باطل ولم يحك خلافا وهو قول ابو يوسف ومحمد بنهما الله وجه
الاول ان العتق بعد اقراره بوجوبه لم يذكره فيه فلا يورث فيه كما اذا اتفقا ان يشترطا شرط فاسدا
تبايعا من غير شرط **ووجه الثاني** انها اتفقا على انها لم يقصد العتق فصارا كالهاتين فلا ينعقد الثانية
ان يكونا في البذل بان يتفقا على ان في الترتيبايعان في الظاهر بالقبض روى المعلى عن ابو يوسف عن ابى حنيفة
رحمهما الله ان النبي عن العلاءية و روى محمد بن الامام عن النبي عن الرمن غير خلاف وهو قولهما لانها
اتفقا انها لم يقصد الا لغير الزاين وكانها من لا به **وجه الاول** ان المذكور في العتق هو الذي يصح العتق به
وما ذكره سواه لم يذكره حالة العتق فسقط حكمه الثالثة اتفقا ان النبي عن رهم وتبايعا على مائة دينار
قال محمد بن القياس ان يبطل العتق والاحتقان ان يصح بمائة دينار **وجه القياس** ان النبي الباطل لم يذكره
في العتق المذكور لم يقصد فسقط فني بالاعتق **وجه الاحتقان** ان المقصود بالبيع لا يبطل الباطل ولا جازين
الاعتق العلاءية كانتا اخر باعني السرو ذكر الظاهر وليس هذا كالمسئلة الاولى لان الشروط سترامذكور في
العتق وزيادة وتعلق العتق به **وثبت** لهما الخيار في بيع النجسة لانها لم يقصد راز ولا الملك فصار
كسرو الخيار لهما فيتوقف على اجازتهما **ولو ادعى احداهما النجسة لم يقبل قوله** لا يبيته لان يدعي انتفاخ
العتق بعد انتفاده وبسحق الآخر لانه منك **باب البيع الفاسد** وانه يفيد الملك
بالقبض ويوجب القيمة ان ملكه ولكل واحد من المتعاقدين فسخه ما دام العين باقية واذا باعه المشتري
فقد بيعه بامر البائع صريحا او دلالة كما اذا قبضه في المجلس سكنت حتى يجوز له التفتي فيه الا الانتفاع
لما روي ان عائشة رضي الله عنها لما اردت ان تشتري برة فامر موليها ان يبيعوها الا بنبوط ان يكون
الولاء لهما فاشتريت وشرطت الولاء لهما فمراعتها ذكرت ذلك لم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاب النبي
وابطل الوط فالتحق عليه السلام اجاز النقص مع فساد البيع بالشرط ولان ذكر التملك وهو قوله بعت واشتريت
صدر من اهله وهو المكلف المخاطب مضافا الى محله وهو المالا عن ولاية اذ الكلام فيما ينعقد ككونه وسيله
الى المصالح والفساد لم ينعقد جاوره كالبيع وقت الذراء والتفتي لا ينعقد بل بقره لانه يقتضي تفتي
عنه والقدرة عليه لا التفتي كما لا يتصور عن غير العتق وبيع الا انه يفيد ملكا خبيثا لما كان التفتي ولهذا كان
لكل واحد من المتعاقدين فسخه ازالة الخبث ورفع الفساد وبشرط قيام البيع حاله النسخ لان النسخ يروى
محال فان باعه او اعطاه او وهبه بعد القبض جاز لمصادفة هذه التقرفات ملكه ومنه الفسخ وكذا كل تفرق
لا يصح كالتدبير والاستيلاء وما يحتمل النسخ بفسخ كالاجارة فانما تفسخ بالاعذار والرهن عن النسخ فان عاد
الرهن فله النسخ وهذا لان النقص لم يقع حقا للشرع وهذه التقرفات تعلق بها حق العتق وانه مقدور
لما عرف وعليه قيمته يوم قبضه ان كان من ذوات النعم او مثله ان كان مثليا لانه كالفسخ من حيث انه منقضي
من قبضه ولما كان هذا العتق ضعيفا لم يجرى في المفسد توقف افادة الملك على القبض كالبه **قال**

60
والباطل لا يفيد الملك لان الباطل هو الخالي عن العرض والغاية ويكون مائة في يده يهلك بغير شيء وهذا
عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما يهلك بالقيمة لان البائع ما رضي بقبضه فبأنه له ما باع باليسر بالشرط
بقبضه فقد رضي بقبضه بغير بدل مالي لا يضمن كما لو دفع **قال** **ومع** المينة والدم والحجر والخنزير
والخز وأمر الولد والمدر والجمع بين حر وعبد مينة وذكية باطل **أما** المينة والدم والحجر فلا يبيعه
تملك مال بمال **وأما** الخنزير والخنزير فكذا ذلك لهما ليسا مال في حقنا وكذلك أمر الولد والمدر لانهما استخفقا
العتق بامر كانهما في الحالة فاشبهها بالخز **وأما** الجمع بين حر وعبد مينة وذكية فلا يبيعه الصنفه واحده والمدينة
لا يبيعهان تحت العقد لعدم المالية ومتى بطل في القبض بطل في الكل لان الصنفه غير متجزئة وكذا الجمع
بين ذنين أحدهما أصل والآخر حر **ومشروك** التسمية كالمينة وأذا لم يكن الحر والمينة مالا يتبايعا شي من من
يبقى العبد والذكية مجهولة الثمن ولان الغنول في الحر والمينة شرط للبيع في العبد والذكية والله باطل وقال ابو
يوسف ومحمد بن سبي كل واحد منهما ما يحتاج في العبد والذكية كما يجمع بين أخيه وأخيه في النكاح فلما كان
لا يبطل بالشرط والمفسد ولا كذلك البيع **قال** **وبيع** المكاتب باطلا لانه يستحق جهة حرة وهو
يدعي نفسه لان يحجزه فيجوز لانه اذا جازته فكانه يحجز نفسه فيجوز فبما يجوز بيعه **قال** **وبيع**
التمك والطير قبل صيدها والابق والحمل والنتاج واللبن في الضرع والصفوف على الظهور والتحم في الشاة وبيع
في سيقف وثوب من ثوبين فاستأما التملك والطير فلعبد الملك ولو كان التملك مجتمعا في جهة ان اجتمع بغير
صفه لا يجوز لعبد الملك وان اجتمع بصفه ان قدر على الخبز من غير صطياد جاز لانه ملكه ويندر على تملكه
وللمشتري خيار الرقبة وان لم يتدبر عليه الا بالاصطيا ولا يجوز **وأما** الأبق فلا يبيعه لانه لا يتدبر على تسليمه هرجي
لوعاد لا يجوز البيع **وعن** محمد رحمه الله لا يجوز ولو باعه ممن رعه الله عنده يجوز كبيع المصنوب من
الغاصب **وأما** الحمل والنتاج فلنهييه عليه السلام عنه **وأما** اللبن في الضرع فليبيعه الله خلافا لبيع
وأما الصفوف على الظهور فلا خسلاط المبيع بغيره ولو وقع الشارح في موضع القطع بخلاف القليل لانه يمكن قلمه
وقد نهى عليه السلام عن بيع الصفوف على ظهر الغنم وعن لبن في ضرع وعن لبن في يوسفة لا يجوز
قياسا على شجر الخلاف قلنا شجر الخلاف ثبت من اعلاه فيكون الزيادة في ملك المشتري والصفوف يبيعه من استأجره
فيحدث على ملك البائع فيختلطان **وأما** اللحم في الشاة وجذع في سيقف فلا يبيعه لانه لا يمكن تسليمه الا بغيره
عليه وكذلك ذراع من ثوب وحلية في سيقف ان قلعه وسلم قبل نقض البيع جاز وليس للمشتري الانتفاع وهذا
خلاف ما اذا باعه ذراع من ثوب وعشر ذراعه من هذه النقرة حيث يجوز لانه ضره **وأما** ثوب
من ثوبين فليبيعه الله البيع ولو قال علي ان ياخذ جميعا شاء جاز لعدم المنازعة **قال** **وبيع** المزابنة والمحاولة
فاستأجره عليه السلام نهى عنهما والمزابنة بيع القمل على النخل بقر على الأرض مثله كالأجر والحقا لانه يحفظ
في سبيلها مثله من الحنطة كالأجر **قال** **وبيع** الكيل بجنسه جاز فة فلا يجوز **قال** **ولو** باع غنينا

وبيع

ملك على خلاف في الصفوف
اعلاه خلاف في الصفوف

علي ان يسلمها الي ليس التضرر فهو فاسد لان ما جيل الاعيان باطل ولا فائدة فيه لان الشاغل شرع في
الايمان ترفها عليه ليمكر من تحصيله وانه معدوم في الاعيان كان شرطاً فاسداً **ق** وبيع
جارية الاحملها فاسد لان كل من له طرف الحيوان لا يضره به خطفه الا ان ياتي به يضر في البيع من غير ذكر
فلا يجوز استئثاره كسائر الاطراف ولو باعه جارية علي ان يسلمها المشتري ويقتضها او يستحقها البيع
او يقرضه دراهم او ثوباً علي ان يخطه البايع فهو فاسد لانه عليه السلام يبيع ويشتري في كل شيء
ان البيع بالشرط ثلاثة انواع نوع البيع والشرط جائز وهو كل شرط يقتضيه العقد ولا يملكه كما اذا اشترى
جارية علي ان يستحقها او طعاماً علي ان ياكله او دابة علي ان يركبها ولا يشترط في بيعها ان يسلمها فانه
لا يضره نفع البايع لانه يمتنع به الرد بالبيع ولا يفسد في شرط يقتضيه العقد وجواب ما قلناه ونوع
كلاهما فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يملكه وفيه منفعة لا يضره من شرط
في هذه المسائل ونحوها والعقد عليه اذا كان من اهل الاستحقاق كمن كان له عقد فاسد فاسد لان به تقرر
الشرط الفاسد وتوقع البيع جائز والشرط باطل وهو كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه مضره لاحد من الطرفين
فيه منفعة ولا مضره لاحد وفيه منفعة لغير المتعاقدين والبيع كشرط ان يبيع المبيع ولا يملكه ولا يضره
الشوب ولا يركب الدابة ولا ياكل الطعام ولا يخط الجارية او علي ان يقرض حبساً دراهم ونحو ذلك فانه
يجوز البيع ويطل الشرط لانه لا يستحقه احد فيلغو بخلافه عن الفائدة وتنتهي علي هذه الاول مسائل كثيرة
تخوف بالتأمل ان شاء الله تعالى **ق** ولا يجوز بيع الخلل الامع الكوارات **ق** وقال محمد يجوز
اذا كان مجموعاً لانه حيوان منتفع به مقدور التسليم فيجوز بيعه من الحيوانات ولما انه لا يتفق بعينه ولا يضر
من اجزائه فلا يجوز ان يباعه الا بتمامه لعدم اتمام اداءها مع الكوارات
وفيها عسل يجوز تباعه هكذا علله الكرخي في جامعته ثم انكر ذلك وقال انما يدخل في البيع بتمامه ما هو
حقوق المبيع واتباعه والخل ليس من حقوق العسل واتباعه وجوابه ان يقال ان الكوارات لما كان لها
فائدة بدون الخلل جعل الخلل من جملة حقوقها فجوز الاتري انه لا يجوز بيع الشرب ففصل ويجوز بيعه
للارض لانه لا انتفاع بالارض بدون الشرب واثاله كثير **ق** ولا يجوز بيع الامع الفاسد
وقال محمد يجوز والغلة فيه ما من من الطرفين في العمل ولا يجوز بيع بعينه والسلم فيه كذا في جملته
يتولد منه ما ينتفع به وصار كبر البطح وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعه لانه لا يضر بعينه وكان يضر
مؤقره ووالقري في جواز بيعه ولا يضره اوجيفه رحمه الله بناء علي عدم جواز بيعه **ق** والبيع
الي نوروز وازهرجان وصور النصارى وفعل اليهود اذ لعل ذلك فاسد لان الجاهل منصفه في النار
وان علم ذلك جازك لاهله ولو اشترى الي من النصارى وفرد في الصوم جازك لانه معلوم قبل دخولهم

لا يجوز بيعه

والشوب

يقتضيه

لا يجوز بيعه **ق** والبيع الى الجهاد والقطاف والديار وقدم الحاج فاسد لانه فاته
تقدم وتلتحق وان سقط الاجل قبله جاز البيع خلافاً لفرق وقد مر في خيار الشرط وروي الكرخي عن محمد
ان ما يربها غنائم الفاسدة تغلب جارية بخلاف الفاسد **ق** ومن جمع بين عبد ومدين وعبد القيس
جاز في عبد محصنه والمكاتب وآمل الولد كما لم يزلها الموال لا تربي ان العبد جاز البيع في عبد جاز وكذا
لو قضى القاضي جواز البيع في المدين وآمل الولد وكذا لو رضى المكاين فصار كذا اذ ابيع عديين فهلك احدهما
قبل القبض فانه يجوز في الباقي محصنه كذا هنا **ق** ويكره البيع عند اذ ان الجمعة لقوله تعالى وذر
البيع **ق** وكذا بيع الحاضر للبادي قال عليه السلام لا يبيع حاضر لبادي وهو ان يجلب البادي السلعة فيا
الحاضر لبيعها له بعد وقت باعالي من السعر الموجود وقت الجلب وكذا رآه من الضرر باهل البلد حتى
لو لم يضر باءس به لما فيه من نفع البادي من غير ضرر غيره **ق** وكذا السوم علي سوماه **ق** قال عليه السلام
لا يبيتم الرجل من سوماهيه وهو ان يرضي المتعاقدين بالبيع ويستقر الثمن بينهما ولو سبق لا العقد فبطل
ويطل بيعة ما لو زاد عليه قبل التراضي يجوز وهو المعتاد بين الناس في جمع البلاد والامصار وقد صح ان
البيعي عليه السلام باع عطساً في بيع من يربيه وكذا الخش وتلقى الجلب مكره **ق** والخش ان يربيه في السلعة
ولا يربيه في غيرها ليرغب غيره فيها وتلقى الجلب ان يتلقى هو وهو غير عاين السلعة ويلبس عليه السعر ليشتره
وبيعه في المصروفان لم يلبس عليهم او كان ذلك لا يضر باهل المصر لا بأس به وقد نهي عليه السلام عن تلقى
الجلب وقال عليه السلام لا تاجشوا وجوز البيع في هذه المسائل كلها لان النبي ليس لعبي في العقد وشرطه
بل المعنى خارج فيجوز **ق** ومن ملك صغيراً او صغيراً وكبيراً احدهما ورحمهم من الاخر كره له ان
يفرق بينهما قال عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين احبته في الجنة وقال اهل العلم
لا يجوز بيعه الصغير والشيخ والتفرق حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية ولا يكره بيع الصغير في الصغر وتربية الصغير يتلقان
فيتمم ذلك بالتفرق وتجب عليه السلام علي رضي الله عنه اخوين صغيرين ثم ساله عنهما فقال بعتهما فقال
عليه السلام بهما او ردهما ورواية اذ هو فاسد **ق** ولا يكره في الكبيرين لقوله عليه السلام حتى يبلغ
الغلام وتحيض الجارية والبيعي عليه السلام فرق بين مارية وسيرزوكا في الصغيرين فاستولد مارية وهي
سيرزوكا فان لم يكن بينهما محرمية تجوز كباقي النعم لان الضرر مرد علي خلاف القياس فيقتصر عليه وكذا اذا كانت
المحرمية لعين نسب كالمصاهرة والرضاع **ق** وكذا بين الزوجين لما ذكرنا فان باع الصغير في بيته لم يضره
يوسف في قرابة الولاد والفرق في الاخوة وهو رواية عن ابي يوسف ايضا وجهه ما تقدم من حديث علي رضي
الله عنه امره عليه السلام بالرد وهو دليل عدم الجواز ويروي انه عليه السلام راي في الشبايا امرأة وله اطفال
عنها قيل بيع ولها ما فرم بالرد وذلك يدل على عدم الجواز وكذلك في الحقيقة الوعد بالتفرق في الحديث المذكور
يدل علي حرمة التفرق ولنا ان باع مملوكه بيعاً جازاً مع شرط الصحة فيجوز والنهي لعني خارج العقد وهو الجاني

القبض من النقص فلا يفسد كالمبيع عند النداء فاجاب الكوفة والامام وله يدفعه في الدين والحجاية وبوده
بالمبيع قبل القبض لان القبض مذكور وايقار الحقوق واجبة ولا يكره عن احدها ولا كتابته لان دفعه في ذلك
اكثر من نفعه بالتفريق فكان اولى والله اعلم بالصواب **باب التولية** بيع بالتمن الاول والمرابحة
بزيادة الوضعية بنقيصة لان الاسم يكتفي عن ذلك ومبناها على الامانة لان المشتري يا تم البائع
في خبره متعمدا على قوله فيجب على البائع التزعة عن الخبائث والمجنب عن الكذب لا يقع المشتري في محذور
فاد اظهر الخيانة برد او بغيره على ما ياتيك ان شاء الله تعالى وهي عقود مشروعة لوجود شرطها وافتقارها
الناس من لدن الصلح الاول اليه يومنا هذا وقد صح انه عليه السلام لما اراد الهجرة قال لا يكره مني احد منكم
وقد اشترى بعيرين ولحق احدهما والناس حاجة الي ذلك لان فيه مزايا لا يعرف قيمة الاشياء فيستعين به في
وبطبيع قلبه بما اشترى وزيادة ولهذا كان مبناها على الامانة وراس المال في المواضعة حق فله ان يحيط
منه **قال** ولا يصح ذلك حتى يكون التمن الاول مثليا او في ملك المشتري لانه يجب عليه مثل التمن
الاول فاذا كان مثليا فقد ربح عليه وكذلك اذا كان من ذوات الغنم وهو في يد لغيره على ادائه وان لم يكن
في يده فهو باطلا لانه يجب عليه مثل الاول وهذا من ذوات الغنم والقيمة مجهولة انما يعلم بالظن والتحسين
والتمن الاول هو ما عقده لا ما نفذ ان اشترى بغيره فرفع بها ثوبا فالتمن درهم ولا بد ان يكون الترخ
او الوضعية معلوما لا يؤدي الى الجهالة والمنازعة ولو باع بربحده يارده لا يجوز الا ان يعلم التمن في
المسئلة انه مجهول قبله ولو كان المبيع مثليا لم يبع بغيره مراعاة بحسنه ولو كان ثوبا او نحو ذلك لم يبع
منه لانه لا يمكن تسليمه الا بغيره وتجوز ان يصير الى التمن الاول اجرة الصبغ والطراز وحل الظلم
وسايق الغنم ويقول قاضي كذا ولا ينظر نفقته واجرة الراعي والطبيب والمعلم
والترخيص وجعل الابن وكراه اصله ان كل ما تفرق التجار الحافدة براس المال لم يجر به وما لا فلا وقدر
بالفسخ الاول دون الثاني وما يزداد به قيمة المبيع او عينه يلحق به وانه موجود في التمن الاول اما الصبغ والطراز
فطاهر واما الحل والسوق فلا لانه يتعدا ما خلافا لا يمكنه ولا كذلك القسم الثاني اما الرعي فلا لانه لو وقع
فيه فعلا وانما هو حافظ فصار كالبيت وحل الابن نادى ولم يزد فيه شيئا وكذلك الطبيب ما يبيت للمعلم والراعي
لمعني فيه وهو كاداه وقطنته ولو لم يزد في التمن ما لا يجوز رضيه فهو خيانة وكذلك ان امسك بخرنوب
المبيع او بدله او كثر وصف التمن والاجل فيها وعيابه فعل او فعل فيه ولو عابا فانه مما وية فليس بخيانة
ولو كثر اجرة المبيع او غلته فليس بخيانة ولو اشترى ثوبا لا يتقبل له شهادته لا يبيعه مراعاة حتى يبين
عند الحصة خلافا لهما ولو اشترى من عبد او مكاتبه يبين بالاجماع ولو اشترى من عبد عليه دين
بدنيه لم يبين بالاجماع لهما في الخلافة انما متباينان في الاملاك فصار كما الاجنبي وله ان الناقص يبيع
فكانه اشترى من نفسه ولان العادة جارية بالنسبة للمسمع والحجاية بين هؤلاء في المعاملات فيجب البيان كما اذا

اشترى من عبد او مكاتبه يبين بالاجماع ولو اشترى من عبد عليه دين بدنيه لم يبين بالاجماع لهما في الخلافة انما متباينان في الاملاك فصار كما الاجنبي وله ان الناقص يبيع فكانه اشترى من نفسه ولان العادة جارية بالنسبة للمسمع والحجاية بين هؤلاء في المعاملات فيجب البيان كما اذا

اشترى من عبد **قال** فان علم خيانة في التولية اسقطها من التمن وهو القياس في الوضعية
وفي المراجعة ان شاء اخذ جميع التمن وان شاء رده وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف خطب فيها
وحصة الخيانة من الترخ وقال محمد بن حنيفة فيهما لانه فاته وصف مرغوب في التمن فيجب كصف سلامة ولا ي
يوسف انه يبيع تعلق بمثل التمن الاول فانه يعتقد بقوله وليتك بالتمن الاول وبعثك مراجعة ومواضعة على
التمن الاول وقد رخص الخيانة لم يكن في التمن فيحيط ولا في حصة رجعة ان اشبات الزيادة في المراجعة
لا يبطل معناها الا انه فاته وصف مرغوب كما قال محمد بن حنيفة وثبات الزيادة يبطل معنى التولية فيلغى التسمية
بخط الزيادة تحقيقا لمعنى التولية ومعنى قوله وهو القياس في الوضعية اي اذا كان خيانة تنفي الوضعية
اما اذا كانت خيانة توجب الوضعية معها فهو بالخيار وهذا على قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقياس قول
ابي يوسف خطب فيها ومحمد رجة الله بخير فيهما والله اعلم بالصواب **باب الربو**
وهو في اللغة الزيادة ومنه الربوة للمكان الزايد على غيره في الارتفاع وفي الشرع الزيادة المشروطة
في العقد وهذا انما يكون عند المتعاقبة بالجنس وقيل الربو في الشرع عبارة عن عقد فاسد بصفة سواء
كان فيه زيادة او لم يكن فان بيع القنم بالدنانير نسبة ربو ولا زيادة فيه والاصل في تحريمه قوله
تعالى واحل الله البيع وحرم الربو وقوله لا تأواكلوا الربوا والحديث المشهور وهو قوله عليه السلام الذهب
بالذهب مثلا مثل وزنا بوزن يابيد والفضل ربوا والنقصة بالنقصة مثلا مثل وزنا بوزن يابيد والفضل
ربوا والخسبة بالخسبة مثلا مثل كيل بكيل يابيد والفضل ربوا والشعير بالشعير مثلا مثل كيل بكيل يابيد
بيد والفضل ربوا والتمر بالتمر مثلا مثل كيل بكيل يابيد والفضل ربوا والمالح بالمالح مثلا مثل كيل بكيل يابيد
والفضل ربوا واجتمعت الامة على عقد الحكم منها الى غير ما لا يروى عن النبي واطاها في ولا اعتماد
عليه **قال** وعلمته عندنا الكيل والوزن مع الجنس لقوله عليه السلام في اخر الحديث وكذلك
كل ما يكيل ويوزن رواها مالك ومحمد بن اسحق الحنظلي بين ان العلة هي الكيل والوزن وقوله عليه السلام لا
تبيعوا الصاع بالصاعين ولا الصاعين بالثلاثة وهذا عام في كل كيل سواء كان مطعوما او لم يكن ولا
الحكم متعلق بالكيل والوزن اما اجماعا او لان التساوي حقيقة لا يعرف الا بهما لوجعل العلة ما هو متعلق
الحكم اجماعا ومعرفة للتساوي حقيقة اولى من المصير الى ما خلفوا فيه ولا يعرف التساوي حقيقة ولا ان
التساوي والمساثلة تنطرق لقوله عليه السلام مثلا مثل وفي بعض الروايات سواء بوزن او بصيانة لا مال
الناس والمساثلة بالصورة والمعنى اقر وذلك فيما قلنا لان الكيل والوزن وجهان لثلاثة صورة والخصبة
توجيها معنى فكان اولى وهذا اصل يثبت عليه عامة مسائل الربو فذكر بعضها تبيينها على الباقي لمن
تيا ملها منها لو باع حنفية طعنا ومجففتين وتفاحة يتفاحين بجوز لعد الكيل والوزن ولو باع قنجر
او نورة بقنجرين او رجل حديد بطلين لا يجوز لوجود العلة وهو الكيل والوزن واذا ثبت ان العلة ما ذكرنا

فإذا وجد حرم المتفاضل والفساد على ما بالعلة. وإذا عدا حلا لعدم العلة المحرمة والاطلاق في قوله تعالى وتل
 الله البيع وإذا وجد حرمها خاصة حل المتفاضل وحرم النساء. وإذا وجد العيار وعلم الجنس كالحطبة والبيع
 والذهب النضة فلنقله عليه السلام إذا خالف الجنس أو روي في النوعان فيجوز كيف يشاء بعد أن يكون باسدا
 وأما إذا وجد المحسنة وعدم العيار كالهروي بالهروي فإن الجمل خير من الموحل وله فضل عليه فيكون الفضل
 من حيث التحجيل بزيادة فضل يمكن الاحتراز عنه وهو مشروط في العقد فيجوز **قال** وجيء مال
 المربور بده عند الملقاة بحسنه سواء لقوله عليه السلام جدها وديها سواء ولأن في اعتبارها سدا به
 البياعات فيلحق **قال** وما ورد الفضل بكماله فهو كمال وما ورد بوزنه فوزن بكماله الفضل وعزالي
 يوسف أنه يعتبر فيه العرف أيضا لأن الضرر دعي عادتهم فتغير العادة وما لا يضر عليه يعتبر في العرف
 لأنه من الأدلة الشرعية **قال** وعقد الضرر يعتبر في فضله في الجنس لقوله عليه السلام
 الفضة بالفضة هاوها والذهب بالذهب هاوها أي باسدا وسواء من الترويات يكون فيه التمييز لا يميز
 بالتمييز بل من التصرف فيه فلا يميز فيه كالتالي بخلاف الصرف لأن القبض شرط في التمييز فإنه يميز
 بدون القبض على ما يأتي إن شاء الله تعالى ومضى قوله عليه السلام باسدا أي ضاربا حيس وهو كذلك في رواية ابن
 الصامت **قال** ويجوز بيع فلسين بدينارين **قال** وقال محمد لا يجوز لأنها أثمان فصارت كالتراهم
 والدانير كما إذا كانا بدينارين بدينارين **قال** وقال محمد لا يجوز لأنها أثمان فصارت كالتراهم
 عليها فهذا الباب بخلاف التراهم والدانير لأنها أثمان فصارت كالتراهم **قال** ولا يجوز بيع كالي
 بالكالي وهو شئ مني عنه **قال** ولا يجوز بيع الحنطة بالذيق ولا التوبق ولا الخالة ولا الدقيق
 بالتوبق ولا صل فيان شبهة الزنا وشبهة الجنسية ملحقة بالحقيقة في باب التزويج الخياط المحرمة وهذا
 الاشياء جنس واحد نظر إلى الأصل والمخصص هو التزويج في الكمال وأنه متعذر لا تكسار الدقيق في الكمال
 أكثر من غيره وإذا حركه المخصص من البيع. وكذا لا يجوز المقابلة بغير المقابلة ولا بالتوبق والدقيق ولا الطينة
 بغير المطبوخة لتغير التزويج بينهما بفعل العبد فله لا يوزن في استهلاك ما شرب عليه. ويجوز بيع المبلولة
 بثلاثها وبالبيا يستقر الطينة مثلها والياسة لأن التفاوت بينهما يصنع الله تعالى فيجوز وأما المبلولة فلا
 خلقت في الأصل ندبة فالبلية يدها إلى ما خلقت عليه كماله في تغير فصارت كالسليمة بالسوسنة والعلكة
 بالرخوة وقال أبو يوسف ومحمد رضيهما الله تعالى عنهما لا يجوز بيع الدقيق بالتوبق لأنها جنسان نظر إلى المصلا والمقصود
 وجوابه ما بينا ولا منعه المقصود التزويج وهو بينهما **قال** ويجوز بيع هذه الاشياء ببعضها ببعض
 منها ثلاثا للفساد ويجوز بيع الجنس بالتوبق والحنطة كيف كان لأنه عدي أو وزني كالي. وكذلك ما كان
 احدهما نسيئة والاخر نقد في هذه المسائل اختلاف وتفصيل في الفتوى على ما ذكرته **قال** ويجوز
 بيع الرطب بالزيت والتمر بالزيت والتمر بالزيت والتمر بالزيت والتمر بالزيت **قال** ويجوز

البيع بالبيع

مسألة في بيع النسيئة

السلام والتمر مثل ما قبل وصار كما خالف أنواع التمر وقال أبو يوسف ويجوز بيع الرطب بالتمر بالزيت
 أنه عليه السلام يسل عنه فقال وينقص إذا جفأ وانعم قال إذا كان الرطب كبس أكثر من التمر ولا يحنفة
 ما روي أنه لما دخل العراق قيل عن ذلك فقال يجوز لأن الرطب كان من حسن الثمرات لقوله عليه السلام
 التمر بالتمر مثلاً يسل وإن لم يكن ثمراً جاز لقوله عليه السلام إذا خالف النوعان فيجوز كيف يشاء ورد ما روي أنه من
 الحديث وقال مداره علي بن زيد عياش وهو ضعيف حتى قال عبد الله بن المبارك كيف يقال إذا كان حنيفة راحة الله
 لا يعرف الحديث وقد عثر على هذا السناد ولا يباع التمر بالزيت لأن الرطب يسل قال عليه السلام لا يهدي
 له رطب خبز كل تمر خبز هكذا وقوله الرطب كبس أكثر من التمر قلنا هذا التفاوت شأن من صفات الفطرية
 وأنه موضوع عنا فما شرط علينا من رعاية للمماثلة لأنه جاء من قبل صاحب الحق وقد عثرنا على هذا بخلاف
 ما إذا جاء من جهة العبد على ما مر اتفاق **قال** ويجوز بيع النعم بالحيوان وقال محمد لا يجوز إذا باعه بحسنه
 لا بطريق الاعتبار وهو أن يكون النعم المفضل أكثر من النعم الذي في الشاة ليكون الفاضل بالنقص ثم راعى الزوا
 وهو زيادة النقص وصار كالتزويج بالزيتون ولهما التباع موزوناً بدينارين ولا يعرف ما فيه من النعم والوزن لأن
 لأن الحيوان يخفف نفسه في السنين مرة ويشقلها أخرى بخلاف الزيت والزيتون كما ذكرنا لا يعرف عند أهل النجف به فافترقا
قال ويجوز الكرام بالظن لا بخلاف الجنس باعتبار المقصود والعيار ولا خلاف فيه. والظن بالزيت
 يجوز عند محمد لما ذكرنا خلافاً لأبي يوسف المحاسنة والفتوى على قول محمد **قال** ولا يجوز بيع
 الزيت بالزيتون ولا التمسك بالشرح لا بطريق الاعتبار ولا بغير القيد وسيد محمد راعى الزوا وشبهته وكذلك
 كل ما شابهه كالعنب بدسده والجوز بدنه وأمثاله. والحيوان جنسان مختلفان ويجوز بيع بعضهما ببعض مثلاً
 لا يخل بفساد بعضها من الآخر لأن البقر والجواميس جنس المزدان والخنزير والكلب جنس وكذا ذلك
 الألبان والشحم والأولاد حسان وشحم الخنزير يعرف عامه في الأيمان **قال** فلا يوزن بدينارين
 المسلم والمحرقي في دار الحرب خلافاً لأبي يوسف في هذا القمار لأن الزوا والتمار حرام فلا يخل في دارهم المسكن
 في دارنا ولهما أنما لهم مباح الآنة بالامان حرمة عليه التفرغ إليه بغير رضاهم ثم راعى الغدر ونقص
 الهدف فإذا روي به حل من بابي طريق كان بخلاف المستأمن لأن ما له صار مظلوماً بالامان **قال**
 ويكره الشفاعة وهو فرض استفاد به المفضل من الطريق لقوله عليه السلام كل فرض منفعة فهو ربوا وصورة
 أن يفرضه دراهق على عطية موضوعة في بلد أو محبة في الطريق **باب**
السلام وهو في اللغة التقديم والتسليم وكذلك الشفاعة وهو في الشرع اسم لعقد يوجب المالك في الثمن
 عاجلاً وفي الثمن أجلاً وتسميه لما فيه من وجوب تقديم الثمن وقال القدر في السلم في لغة العرب يضمن التحجيل
 أحد البيتين والتحجيل الآخر. وهو نوع من البيع لكن لا اختص بمحكم وهو تحجيل الثمن اختص باسمه كالتصريف
 اختص بوجوب تحجيل البيتين اختص باسمه. وهو عقد شرعي على خلاف القين من كونه بيع المعلوم إلا أن

ويجوز بيع النعم بالحيوان

عن خط
 فاليه يمين لما فيه
 والتمن رأس مال
 والبايو صلاية
 والمزوي هو من يخطب
 في ربه السلام

تركنا القياس بالكتابة والسنة والاجماع. اما الكتاب فوله تعالى اليها الذين امنوا اذا نجاكم من يدين
الي اجل مستحقا فكتبوه قال ابن عباس رضي الله عنهما شهد الله تعالى اجاز التلم وانزل فيه احولا
ايه في كتابه وتلاه هذه الآية. واقا السنة فوله عليه السلام من سلم من كفر فليسلم في كل معلوم ووزن
معلوم الي اجل معلوم وروي انه عليه السلام من بيع ما ليس عند الانسان فخرص في التسلم وعليه
الاجماع. ويسمي بيع المفا ليس شرع لاجتمه الي راس المال لان اغلب ما يعقد من لا يكون المسلم فيه في ملكه
لانه لو كان في ملكه ببيعة فافر التمس فلا يحتاج الي التسلم. ويعقد بلفظ القلم وهو ان يقول اسلم اليك
عشرة دراهم في كرخطة لانه حقيقة فيه ولفظ التسلم ايضا لانه معناه. ولفظ البيع في رواية الحسن
لانه نوع بيع وفي رواية الجوزي لا ولا اصح قال كلما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز
السلم فيه لانه لا يؤدي المنازعة وما الا فلا لانه يكون مجهولا فيؤدي الي المنازعة وهذه قاع
يستعمل عليها اكثر مسائل التسلم ولا بد من ذكر بعضها ليعرف باقيها بالتأمل فيها فنقول يجوز في المكيلات
والوزونات والمدنوعات والمعدونات المتعارفة كالجوز والبيض لانه يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره
ولا يجوز في العدييات المتفاوتة كالطيبخ والرقان واشباهها ولا في الجوز والحز لانه لا يمكن ذلك
فيه ويجوز في السطط والتمير والحجين ونحوه لما ذكرناه ولا يجوز في الخبز المتفاوتة تفاوتاً فاحشاً بالثالثة
والزفة والنخج ويجوز عندها وهو المختار لاجتماع النان ولا يجوز استقرضه عندا في حنيفة رحمة الله
لتفاوته عندا من حيث الخفة والنفذ ووزن فامس حيث الصنعة وعندا في يوسف يجوز وزنا لا عدد
لان الوزن اعدل وعند محمد يجوز بهما وهو المختار لتعامل الناس واجتمه اليه **قال السجستاني** وشرائطه
تسمية الجنس والنوع والوصف والاجل والقدر ومكان الابدان ان كان له حمل وموثة وقدر راس المال
في المكيل والموزون والعدد وقدر راس المال قبل المفارقة لان من هذه الاشياء تستفي الجاهالة وتنقطع
المنازعة وعند محمد ما يكون السلم فيه مجهولا فيقتضي الي المنازعة فاجنس كالحطة والتمر والنوع كالبرقي
والمكثور في القرو في الحنطة كهيبة وجبلية والوصف كالجيد والرجي والاجل كقوله الي شهر ويجوز
وهو شرطنا عليه الي اجل معلوم ولما بينا انه شرع دفعا لاجتماع المفا ليس فلا بد من التأويل ليقدر
على التحصيل ونقديره الي المتعارفين ذكره الكرخي عن الظاهر في اقل ثلثة ايام رواه عن اصحابنا اعتنا بذكر
الخيار وروي عنهم لو شرط نصف يوم جاز لان ادى مده الخيار لا يتقدر فكذلك لجل التسلم ومن محمد شهر
وهو الاصح لانه ادى الاجل واقصى الاجل. واقا القدر فقولاه كذا اقيروا وكذا طلا وشوط لقوله عليه
السلام فليسلم في كل معلوم ووزنه معلوم واقا مكان الابدان فقولنا ان كان كذا واقا شرط اذا كان له
حمل وموثة وقال لا يشترط ورويه في مكان العقد لانه كان العقد من غير المراجعة كما في البيع وكما لا
حمله وله ان التسليم غير واجب الحال انما يجب اذا حل الاجل ولا يبري ان يكون عند حوله فيحتاج الي بيان

موضع الايقاع فقطع المنازعة ولا ياتى بغيره يختلف باختلاف الاماكن بخلاف البيع لانه يوجب التسليم
في الحال ولا منا زنة فيما احله. وعلى هذا الخلاف الاجماع والتمس اذا كان له حمل والقسمه وهو ان يبريد
على احد النصفين شيئا له حمل وموثة واقا شرط مكانا يتعين علما بالشرط. واقا ليس له حمل وموثة كالمسك
والكا فور ونحوها لا يشترط ذلك بالاجماع وهل يتعين مكان العقد عند رايان الاصح انه يتعين ولو شرط
له مكانا قيل لا يتعين عند الفايق وقيل يتعين للفايق لان قيمة العنبر في مصر اكثر منها في السودان ولا فيه
امن خطر الطريق. واقا بيان قدر المال فذهب في حنيفة رضي الله عنه وقال لا يكتفى بالاشارة لانه
يصير معلوما بها وصار كالثوب اذا كان راس المال ولما انه ينفي الي المنازعة لانه رعاي مجرى يوقا
وقد اتفق البعض فيه ولا يستبدل في المجلس في التليا ينقسم السلم فيه على قدر راس المال فينقض التسلم بقدر
مارد ولا يبري قدر الباقي فينفي الي المنازعة والمهور في هذا العقد المتحقق لشرعيته على خلاف
القياس بخلاف الثوب لان العقد لا يتعلق على مقداره. وعلى هذا اذا سلم في جنسين لم يبين راس مال كل
واحد منهما او اسلم الدرهم والدنانير ولم يبين مقدار احدهما وصورة المسلة ان يقول اسلمت اليك هذه
الدراهم في كرخطة ونحوه او اسلمت اليك هذه الدراهم العشرة وهذه الدنانير في كذا او يقول اسلمت
اليك عشرة دراهم في كرخطة ودرهمين او في ثوبين مختلفين ولرب من حصنة كل واحد منهما. ولو كان راس
المال غير مثلي كالثوب والحيوان يجوز ان لم يعلم قيمته وزدعه لان السلم فيه لا ينقسم على عدد الذرعان
لتفاوتها في الجودة وكلي القيمة لانها غير احوالة في العقد فلا يبيد معرفتها ولا يعتبر. واقا قبض راس
المال قبل المفارقة فلا ن التسلم اخذ عاجل باجل على ما مر فيجب قبض احد القوضين يتحقق معنى الاسم
ولا يجب قبض المسلم فيه في الحال فيجب قبض راس المال ثم ان كان راس المال دينا يصير كليا كال دانه منى
عنه وان كان عينا فالقياس ان القبض ليس بشرط لانه يتعين فقدا فترقا عن دين معين والاستحسان انه
شرط علما بالخبر ومقتضى لفظ التسلم ولها لا يجوز الا في خيار الشوط لانه يمنع صحة التسليم فيجوز. ولا
يجوز اخذ عوض راس المال من جنس اخر لانه يفوت قبض راس المال المشروط وكذا لا يجوز الا براء منه لما
جاءه فان قبل الا براء سقط القبض وبطل العقد وان رده لم يبطل لانه صح بتراضيهما ولا يبطل الا
بتراضيهما. فان اعطى جنس ردي منه فمضى السلم اليه به جاز لانه ليس بعوض وان خالف
في الصفة وكذلك ان اعطى لغيره منه ونحوه على الاختلاف في الزه لانه تبرع عليه بالجودة فله ان لا
يقبل ولما ان الجودة لا تخرجه من الجنس وهي غير منفردة عن المين فلا يعتبر فيه الرضا اذا تبرع بهما
كالرحمان في الوزن. واقا المسلم فيه فالابراء عنه صحيح لانه دين لا يبري فيه في المجلس فيجوز ابراء
عنه كسائر الديون. ولا يجوز ان ياخذ عوضه خلا جنسه قال عليه السلام من اسلم في شيء فلا يبري فيه
الي غيره وعن الصحابة مة قولا ومرفوعا ليس لك الا سلمك اوراس مالك فان اعطاه من الجنس لحد وادري

جاز علي ما تقدم من شرط آخر وهو ان لا يجتمع في المدين احد صفي علة الربو حتى لا يجوز اسلام
في الهدي ولا اسلام الكيل في الكيل كالحطبة في الشعيير ولا الوزني في الوزني كما كذب في القصر في العزبان
وهو ذلك لقوله عليه السلام لا اختلاف بيننا وبينكم في الدين ولا في الدنيا ولا في الآخرة ولا في الآخرة
وهذا مطرد لا في الايمان فانه يجوز اسلامها في الوزنيات ضرورة الحاجة الناس لان الايمان بها الفعولها
من الوزنيات في صفة الوزن لانها توزن بصفات التبراهم والدنيا في غيرهما يوزن بالارطال والاعانة فكان
لا يتعين بالتعين وغيرهما يتعين فلم يعمها احد صفة على اعمدة من كل وجه فجاز اسلامها في الآخرة ولو اشم
مكيلا في مكيل وموزون ولم يبين خصه كل واحد منهما اذا سلم كحطبة في كثر غير وعشر اطلال ريت
فانه يبطل في الكل ولا يجوز في حصة الموزون بل على ان الصفة متى صدقت في البعض صدقت في الكل
عنده وعند ما تشدد بغير المقدار له وجه في البعض فيقتصر عليه كما اذا باع عبد بن احداهما مائة وله انه
فساد قوي تمكن في صلب العقد فيشيع في الكل كما اذا اظهر احد العبدين خرا او احد الدين خرا لظالم المبر فان
حومة بيعه ليس مفعلا عليه ولا يجوز التسليم فيما لا يتعين بالتعين كالمهر والمهر والناحية لا البيع بها يجوز
نسة فلا حاجة الى التسليم فيها ولا يجوز في التبرية روايتان ولا يجوز في الحلية ان يتعين وفي الفلوس
عندها خلافا لحد حمة الله وقد مر ولا يصح في المنقطع بمعنى انه لا بد من وجوده من
وقت العقد في وقت الحل لا القدر على التسليم انما يكون بالقدر على الكساي في هذه القطاعة لا يقد
عليه ذلك فربما افقي الى العجز عن التسليم وقت الحل والية لا تارة بقوله عليه السلام لا تسلفوا في التار حتى
صلاحها ولا تنقطع ان لا يوجد في وقت الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ولا يجوز فيما لا يوجد
في ذلك لا قليلا كالتحفة في خزان وان كان يوجد في غيره من الاقاليم لانه في معنى المنقطع ولو حل السلم فلم
يقبضه حتى ان قطع عن ابي حنيفة رحمه الله انه يبطل السلم وقبل التناظر وجوده وانما هو من المالك كباقي
العبد المبيع ونحوه في قبض القبض ولا في الجوهر فتفاوت تناوتا فاحتمل حتى لو لم يتقوت
كصغار اللؤلؤ الذي يباع وزنا فالواجب لانه وزني قال ولا في الحيوان وطرفه
وجوده لانه عليه السلام نهى عن التسليم في الحيوان ولانه قليلات واتخاذها تعقوبا فاحتمل اعتبار
معانية الباطنة وذلك يوجب التفاوت في الملية فيؤدي الى النزاع اما القسم فمذهبي حنيفة
الله وقال اذا استمي من اللحم موضع معلوم ما بصفة معلومة جاز لانه وزني معلوم الله والصفة فيجوز لانه
يتفاوت تفاوتا فحشا بكم العظم وصغره فجاز هذا يجوز في مزروع العظم وهي رواية الحسن ويتفاوت ايضا
بالتمن والمزاد فعلى هذا لا يجوز اصلا وهو رواية ابن شجاع ولو استهلك كحاضنة بالقيمة عند حنيفة
رحمة الله ذكره في المتن وقال في الجامع بالمثل ويجوز استقرضه في الاصح الزفة في حنيفة الزفة الصلح
تجبان لا تكرر بصفة معلومة ولا كذلك التسليم واما اطرافه وجوده فلا عدي متفاوت تناوتا

لا يجوز

يؤدي الى المنازعة والمراد بالاطراف الرؤوس والاكارع اما الشجر والالية تجوز التسليم فيها لانه وزني
معلوم القدر والصفة قال **قال** ويصح في التملك المالح وزنا لانه لا ينقطع وكذلك الطرقي
الصغار في حينه في الكبار عن ابي حنيفة روايتان المختار الجواز وهو قوله لان التمن والهر غير معبر
فيه عادة وقيل الخلاف في كمال الكبار منه **قال** ولا يصح بمكيلا رجل بعينه لا يعرف مقداره لانه
ربما هلك المكيلا قبل حلول الاجل فيعجز عن التسليم وكذلك الارباع بعينه او وزن حجر بعينه ولا بد ان يكون المكيلا
قال لا يقبض وينسبط كالشئ والحديد يكون معلوما فلا يؤدي الى النزاع اما ما يقبض وينسبط كالحجر
والزئيل يزداد وينقص فيؤدي الى النزاع **قال** ولا في طعام قرية بعينه لانه قد لا يعلم طعامها
اما بافت ولا ثبت شيئا وكذا اتمرة غلة بعينها قال عليه السلام اريت لو ذهبت اتمرة ثمرة تسفل احدكم
مال صاحبه وروي انه عليه السلام اسلموا ليزيد بن سفيان في ثمر فقال سلم الى ثمر غلة بعينها فقال عليه
السلام ما في ثمر غلة بعينها فلا **قال** ويجوز في الثياب اذا سمي طولها وعرضها ورقعة لانه اذا
ذكر ذلك مع الجنس والنوع والصفة والتفاوت بعدد يغير معتبر وهذا استحسان الحاجة الناس اليه
وهذا يشترط الوزن في الحرير الا يصح اشتراطه لان التفاوت فيه من حيث الوزن معتبر وقيل ان كان اذا ذكر
الطول والعرض والرقعة لا يتفاوت وزنه لاحاجة الي ذكر الوزن لعدم التفاوت وان كان يختلف وزنه فلا
بد من ذكر الوزن واختاره القدر روي واذا اطلق النزاع فله الوسط لان يكون معتادا فله المستعاد
قال وفي اللبن اذا قيل اللبن لانه عدي متقارب باذنين اللبن وكذلك الاجر وعن ابي
حنيفة رحمه الله لو باع مائة جرة لا يجوز في التفاوت في النضج **قال** ولا يجوز التفرق
في السلم فيه ولا في راس المال قبل القبض لانه مبيع وقد بينا ان التصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز
وكذلك الشركة والتولية لا تنافي في راس المال قبل القبض لانه يحق فيه الحال ما بينا فاذا
تصرف فيه فانتا القبض فلا يجوز **قال** واذا استصنع شيئا جاز استحسانا اعلان القياس نافي
الجواز وهو قول من فر لانه بيع المعدوم لكن استحسانا جاز للتعامل بين الناس من غير نكير وكان اجاعا ومثله
يترك القياس والنظر وتحض الكتاب الخبر ثم قيل هي مواعنة حتى يكون لكل واحد منهما الخيار والبيع
انها معاقد لان فيه قياسا واستحسان وفرق بين ما جرت به العادة وما لا وذلك من حاصل العقود
ويعتقد على المعين دون العمل حتى لو جاء بغير علمه جاز **قال** وللمشتري خيار الرؤية لانه يشترط
بماه وللصانع بيعه قبل الرؤية لانه ملكه والعقد يقع على هذا بعينه فاذا اراد المستصنع ويرى به
يكن للمصانع بيعه لانه تعيين ثمنه لا يجوز فيما جرت به العادة من اولى الصفه والخاس والتراج والمعين
والخفاف والقلائس والاعية من الادم والمناطوق جميع الاسئلة ولا يجوز فيما لا تعامل فيه كالبنا
ونسخ الثياب لان الجوز له هو التعامل على ما يقتصر عليه **قال** وان ضرب له لاجل اصدار سلما

ففي شرطه شرط السلم وقال لا يصير سائلا لانه استصناع حقيقة فغيره لا يصير سائلا لا يصير
السلم استصناعا بخلاف الاجل ولا في حنيفة رحمه الله انما في معنى السلم فيكون سائلا لان المعبر للمعاين
لا للصورة ولا انه امكن جعله سائلا فيجعل الورود الفخر بخوار السلم وانا الاستصناع وجوابهما ان حذف
الاجل ليس من خواص الاستصناع اما الاجل من خواص السلم ويكتفي في الاستصناع بصفة صرفة تحتل
الدلالة ولا بد في السلم من استقصاء الصفة على وجه يتيقن بالادراك فافتقار **باب الصرف**
وهو في اللغة الدفع والرد ومنه الدعاء اصرق عنك كيد الكايدين وصرف الله عنك التسويع
وفي الشريعة بيع الامان بعضها ببعض سمي به لوجوب دفع ما في يد كل واحد من المتعاقدين الى صاحبه في
المجلس وهو بيع جنس الامان بعضه ببعض ويستوي في ذلك مضر وبها ومضون ومضون
ونبرها فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهبا او ثوبا بثوبا او مثالا بثلثا او مثالا بثلثا او مثالا بثلثا او مثالا بثلثا
السلم والذهب بالذهب مثالا بثلثا او بالفضة بالفضة مثالا بثلثا او بالفضة بالفضة مثالا بثلثا او بالفضة بالفضة
ربوا ولقول عمر رضي الله عنه وان استعيرك الى وراء الشارية فلا تنظر ولا تارة لا بد من قبض احد الطرفين
ليخرج من بيع الكالي الكالي ليس احدهما ولي من الاخر فقبضان ولانه اذا قبض احدهما خرج قبض الآخر
تحقيقا للمساواة والمعتبر في ذلك المفارقة بالابدان حتى لو تصارفا وبارعا من مجلسهما كغيرهما فقبض
جاز ما لم ينفردا وكذلك مجلس عقد السلم ولو تصارفا وبارعا من مجلسهما كغيرهما فقبض
ولونا ما جالس السليم امر بفرقة ولونا ما مضطج امر بفرقة ولا يجوز خيار الشط لان في شط استحقاق القبض
ولا الاجل لانه يعقوب القبض الذي هو شرط الصفة فان سقطها قبل الفسخ جاز خلافه وقد مر
ولو اشترى بقر من الصنف عرضا قبل قبضه فهو فاسد لانه يعقوب القبض المستحق بالحق وكذا كل غرر
في بدل الصنف قبل قبضه لما بينا ولا اعتبار بالصياغة والجودة لقوله عليه السلام
في آخر الحديث جيتها ورديها فها سواها فان باعها مجازفة ثم عثر في النسا وفي المجلس ولا فلا يصير
في الذاهم والدناير الغلبة كما في الزكاة فان نسا ويا فهي كالجيا في الصرف لما عثر في ما عات المجلس
كسامة واحدة فصار كالعلم في ابتداءه وان لم يعلم الا يجوز احتمال الربو لان الشط وهو المساواة
عليها تخصيله ما وجوده في علم الله تعالى لا يصح ان يكون شرطا لان الاحكام تنبني على افعال المعباد
لمعنى الاتلاف ونعتبر في الذاهم والدناير الغلبة كانت في الزكاة وان نسا ويا فهي كالجيا في الصرف
احتياطا للثبوت **باب** ويجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا مجازفة مفاضلة لقوله عليه السلام
اذا اختلف الجنس ان بيعه كيف شئت بعد ان يكون بيا بيا وقال عليه السلام الذاهم بالورق ربوا الا
هاوها ولو افرق قبل القبض بطل العقد لقول الشط **باب** ويجوز بيع درهمين ودينارا
بدينارين ودرهم وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينارا وكذا درهمين ودينارين ودينارين

وكذا كتحبضة وكترشيع بكم خطه وكترشيع والاصل في ذلك ان عندنا يصرف كل واحد من
الجنسين الى خلافه جلا لتصرفهما على الصفة وفيه خلافة فرفاته يصرف الجنس الى جنسه لانه سهل
عند المقابلة ولنا انهما مقصد الصفة ظاهرا فيعمل عليه تحقيق المقصد هما ودفعا لاحتما ولوبايع الجنس
بمثله ولصدا اقل ومعة عرضا بلغت قيمة العرض قدر النقصان جاز ولا كراهة فيه وان لم تبلغ جاز مع
الكراهة وان كان مما لا يقفه له لا يجوز لانه ربوا **باب** ومن باع شيئا محلي بثلث اكثر من قدر الحلية
جاز ومراة اذا كانا الثمن من جنس الحلية ليكون الحلية بثلثا او الزيادة والمفضل والمحال والمفضل
وان كان مثلهما واول لا يجوز لانه ربوا وان كان بخلاف جنسهما جاز كبيع الجواز المتفاضل على ما بينا
ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق لانه صرف ولو اشترى بعشرين درهما والحلية عشرة دراهم
فقبض منها عشرة فهي حصة الحلية وان لم يبيعها جاز لتصرفه على الصفة وكذا اذا قال اخذها من ثمنها
لان قبضه الصفة وقدير بالاثني احدهما لقوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان
اشترى بعشرين عشرة وقد عشرة بنسبة فالتحفة الحلية لما تقدم فان افتراقا عن قبض بطل البيع
فيما ان كانت الحلية لا يتخلل لا يصرف كجذع في سقف فان كانت تتخلل غير ضرر جاز في السبق بطل
في الحلية كالطوق في عنق الجارية وقس على هذا جميع امثالها **باب** وان باع اناة فضة وقطعة
نقرة فقبض بعض الثمن ثم افرق قاصدا شركة بينهما فيكون المشتري فيه بقدر ما فسد الثمن ولا خيار له
لان العيب جاء من قبله حيث لم ينفذ جميع الثمن فان استحق بعض الاناء فان شاء اخذ الباقي بحصته
وان شاء رد لان الشركة عيب في الاناء ولو استحق القطعة اخذ الباقي بحصته ولا خيار له لان
الشقيص لا يصير القطعة فلم يكن الشركة فيها عيبا **باب** ويجوز البيع بالفلوس لا بها معلومة
فان كانت كاسدة عينها لانها عرض وان كانت نافقة لم يبعها لانها من الامان كالذهب والفضة
فان باع بها ثم كسدت بطل البيع خلافا لهما لان البيع صح فلا يفسد العقد التسليم بالكساد كما اذا
اشترى بشي من الغواكه وانقطع فيجزيها غير ان بايوسف يوجبها يوم البيع لان الثمن مضروب
ومحمد يوم الكساد لان عندك ينتقل الى القيمة ولا حنيفة رحمه الله ان ثمنه الفلوس بالاصطلاح فذلك
بالكساد فبقي البيع بلا ثمن فبطل فيرد المبيع او قيمته ان كان هالكا **باب** ومن اعطى ميرا درهما
وقال اعطني به فلوسا ونصفا الاحبة جاز ويصرف النصف الاحبة الى مثله من الدرهم والباقي الى
نصفها بقدرهما وقد تقدم حنيفة والله اعلم بالصواب **باب** **الشحن**
وهي الضم ومنه الشحن في الصلوة وهو ضم ركعة الى اخرى والشحن الزوج الذي هو ضد الفرد والشحن
لانما امر به الى امر المشنوع له في طلب النجاس وشفاة النبي صلى الله عليه وسلم للدينار فانهم
الى الصالحين والشحنة في العتق لانها ضم ملك البائع الى ملك الشفيع وهي ثبتت الشفيع بالثمن الذي بيع



رضي المتبايعان ولهذا المعنى كانت علي خلاف القياس انا استحسننا ثبوتها بالنظر وهو قوله
 عليه السلام الجار الحق يشفعه ر واما جابور عن الله عنه وقال عليه السلام جاز الدار حق شفعة الدار
 وكان ابو بكر الرازي ينكر هذا القول ويقول وجوب الشفعة مجمع عليه صل من الاصول المقطوع بها لا
 يقال انها مستحقة **قال** ولا شفعة الا في العقار لقوله عليه السلام لا شفعة الا في ربيع او حائط
 ولا شفعة وجبت في العقار لدفع ضرر الدخيل فيها هو متصل على الدوام على ما بينه ان شاء الله تعالى
 والمقول ليس كذلك لانه لا يديم دوام العقار فلا يلحق به ربيع العقار سواء كان مما يقع الدور
 والحوايت والفري وما لا يتسم كالبر والرحا والظروف لان الضرر الموجب للشفعة لا يتصل بسيد
 الملك المنصل والمعنى الذي وجبت له دفع ضرر الدخيل وذلك لا يختص في النوعين وقال عليه السلام
 الشفعة في كل ربيع او حائط وتجب اذا ملك المقتار بعض ما هو تحت لوم ملكه بعضه ليس مالك النكاح
 والخلع والجاره والصلح عن ذم العمد لا تجب الشفعة وكذا لو ملكه لا بعضه كالهبة والصدقة والوصية
 والارث لا لا الشفيع انما يأخذها بمثل ما اخذها به التحصيل وبقيمة وهذه الاشياء لا مثل لها ولا قيمة
 اما الحالية عن الاعراض فظاهر واما المقابلة بالاعراض المذكورة اما عدم المقابلة فظاهر واما القيمة
 فلا فيتمتع بغير معلومة حقيقة لان القيمة ما يقوم مقام المقوم في المعنى وانه لا يتحقق في هذه الاشياء
 وانما تنقسم في النكاح والجاره بمثل ولجهة المتراضية تحت العقد فلا يتعداها ويجب في الموهوب
 بشرط العوض ابتداء لا نه يبع انشاء على ما يتيك في الهبة وكذا يجب الصلح عن قرار وسكوت لانه مقابلة
 بالمال على ما ياتي في الصلح ان شاء الله تعالى **قال** وتجب بعد البيع لان الرغبة عن الملك تجب
 الشفعة وبالبيع يعرف ذلك ولهذا الواقع المالك بالبيع اخذها الشفيع وان كان المشتري وخيار البيع
 يمنع الشفعة لانها لم تخرج عن ملكه وخيار المشتري لا يمنع خروجا عن ملك البائع وخيار الزبنة
 العيب لا يمنع **قال** وتستقر بالشهاد لان الشاهد يعلم طلبه اذ لا بد من طلب المواثبة على ما ياتي فيحتاج
 الى ثباته عند القاضي فذلك بالشهاد فاذا شهد به الشهود استقرت **قال** وعلى الاخذ اذا اخذها
 من المشتري او حكمه لا حاكم لان العقد تم الملك المشتري فلا ينقل عنه الا رضاه او بقضاء كالرجوع
 في الهبة حتى لو باع الشفيع ما يشفع به قبل ذلك بعد الطلب شفيعه وكذا الوصية في هذه الحالة
 بطلت ولا مورث **قال** والمسلم والذمي والمأذون والمكاتب معقول البعض سواء لعموم النصوص
 ولان السبب وجود وهو الاتصال والمعنى يشملهم وهو دفع الضرر **قال** وجب الخليط في سر
 المبيع ثم حق المبيع ثم الجار الملاصق انما الخليط لقوله عليه السلام الشفعة شرك المبيع في ما
 في حق المبيع فلعله عليه السلام جاز الدار حق شفعة الدار والارض ينظر ان كان غايها اذا كان رطبها واحدا
 واما الجار فلما اتته لقوله عليه السلام الجار الحق يشفعه ر ويروي انه قيل يا رسول الله ما شفعه

هذا الحديث يدل على ان الشفعة لا تكون الا في الرقبة او الحائط او الربيع

شفعته ولا تها ثبتت لدفع ضرر الجار من حيث ابقا الدار وانما في الجار واعلاء الجدار **قال** وتجب
 على ما ذكرنا من الترتيب لقوله عليه السلام الشريك الحق من الخليط والخليط الحق من غيره وفي رواية
 الخليط من الجار فالشريك في الرقبة والخليط في الحقوق ولان الشريك يخص بالضرر ثم الخليط
 ثم الجار لان الشريك شاركا في المعنى وفراد وكذلك الخليط شاركا في المعنى وفراد عليه فيترسخ لقوة
 السبب فان سلم الشريك في الرقبة يصير كالمركز فليأخذها الشريك في الحقوق فان سلم اخذها الجار والمراد
 الجار الملاصق وان كان باع على سكة اخرى لا نه هو الذي يستقر بما ذكرنا من المعنى وعن ابو يوسف
 لا حق لهما مع الشريك في الرقبة وان سلم لانه محبة فلا حق له معه كالحق في الميراث وجد اقطا
 ما ذكرنا ولا تملك سوا في السبب لكنه يقدم لما ذكرنا فاداسلو عمل السبب في حقها انما في المانع كالدخيل
 وبغيره من اذا سقط المرتبة حق وحق المبيع الطريق الخاص وهو ما يكون نادرا والظهر الخاص وهو
 ما لا يجري في الشفيع **قال** ويقسم على عدد الاروس وصورة دارين ثلثة لاهلهم النصف
 والاخر الثلث والاخر الثلث السدس باع احد من نصيبه فالشفعة للباقيين على السواء لا سواهما في السبب
 الاتصال لا تجري لانه لو افرد لخصه اخذ الجميع فدل على استوائهم في السبب وكذلك المعنى يشملهم وهو حقوق
 الاذي فيستوزن في الاستحقاق وكذا لو كان لها جار انا احدهما لاصق من ثلثة جوانب والاخر من جانب
 واحد فاما سواء لاستوائهما في الحقوق والضرر والسبب **قال** واذا علم الشفيع بالبيع ينبغي ان
 يشهد في مجلس علمه على الطلب وهذا طلب المواثبة وهو على الفور قال عليه السلام الشفعة لمن واثبها
 وقال عليه السلام انما الشفعة كشطة عقلا زقية هاتبت ولا ذهبت وروي عن محمد بن حماد انه قال
 على المجلس لانه تملك فيحتاج الى الترتيب والنظر فلا يطل خياره ما لم يوجد منه ما يدل على اعراض خيار
 القبول والخبرة فان لم يشهد بعد التمكن منه بطلت لانه دليل على اعراض ولا يبطل خياره اذا احدا الله
 او سجد او سلم او شتم لانه لا يدل على الاعراض وكذا اذا سأل عن المشتري وكنته التمن وما هيته لانه
 دليل الطلب لو كان في الاربعه بعد الجمعة وقبل الظهر فاتها لم تبطل ولو زاد على ركعتين في غيرها
 من السنين بطلت ثم هذا الطلب انما يحجب عليه اذا جره به رجل عدا ورجلان مستورا او رجل
 وامرأتان عندهما يكفي خبر الواحد جلا كان وامرأة او صديق اخر او عبدا اذا كان الخرجا ونماه ياتيك
 في الوكالة **قال** والمعتبر الطلب والشهاد وانما الاشهاد للثبات حتى لو صدق المشتري على الطلب لا
 تحتاج الى شهود **قال** ثم يشهد على البائع ان كان المبيع في يده او على المشتري وعند العقار وهذا
 طلب التقرية فانه يمكنه الاشهاد على طلب المواثبة لانه على الفور فيحتاج الى هذا الطلب لان الثبات عند
 القاضي فان كان المبيع في يد البائع لم يثبت فانه شاهد عليه وان شاء على المشتري لان كل واحد منهما
 خصم البائع باليد والمشتري بالملك وان شاء عند المبيع لتعلق الحق به وهو ان يقول ان فلانا باع هذه الدار

انما الشفيع الشفيع الشفيع
 ينبغي على عدد الاروس
 الاملاك في الثلاثة والكثرة

هذا الحديث يدل على ان الشفعة لا تكون الا في الرقبة او الحائط او الربيع

ويذكر حدوده الاربعه وانا شفيعها طلبت شفعتها واطلبها الان فاشهدوا على ذلك . وان كان البايع قد سلم الاجور لا شاهد عليه لانه لم يسبق خصما . فاذا فعل ذلك ثبتت ولا يسقط بالتأخير وعنه يروى ان تركه مجلسا او مجلسين من مجلس الحكم بطل وعنه ثلثه ايام لانه دليل الامر بغيره وقدره الله يشهد لان الشري يتضرر بالتأخير ليقض ضرر فاته فقدر بالتأخير لانما قل الاجل وكذا العاجل او ردها او اتركها لغيره عنده ولا يحق فيه وجه الله انه حق ثبت فلا يسقط بالتأخير كما يراى الحقوق وضرب الشري عن دفعه بغيره الى القاضي حتى يوفى له وقفا وفيه فيه الثمن ولا يبطل حقه قال في الهداية والقوي على قول لا يحق فيه وقال في المحيط والقوي على قولهما دفع الضرر عن المشتري لانه قد تحقق في الشفيع فلا يند على الضرر الى القاضي في دفع الضرر بقولهما قال . واذا طلب الشفيع الشفعة عند الحاكم او الحاكم للمدعي عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع به او قامت عليه بينة او حمل عن البين لانه ما يعلم به ثبت ملكه فيبقى ابطال المدعي ولا عن موضع الدار ووروده ما نفي الاستيفاء ترويه عن جدي استحقاق اختلاف السائر فاذا ابرئ ذلك وقال اننا شفيعها بدارنا لا يصح دعواه وشرط بعضهم تحديده اياه ايضا ثم بعد ذلك يسأل القاضي المدعي عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع به فلا حاجة الى البينة وان لم يعترف فطلب المدعي البينة لان اليد لا تكفي للاستحقاق فان قامها ثبتت والا استعمل المدعي عليه بالله ما يعلم به حال الدار التي ذكرها فيكون لانه لو اقر بذلك لمزمه فاذا اكره حلف عليه وحلف على العلم لانه فعل الغير فاذا اكل ثبت الملك . ثم سأل القاضي عن الشري فان اعترف به او قامت البينة عليه ثبتت والا سأل القاضي الشري بالله وكل عن البين لانه ما نفي يستحق عليه شفعة من الوجه الذي ذكره ويستحق على البان لانه فعله فان اكل قضى الشفعة وان لم يكن الثمن ذكره في الاصل لان الثمن نال من الملك اليه ولا يجزى بالتقضاء فلا يحج عليه الاضمار قبله كما لا يجزى على المشتري قبل البيع وروى الحسن بن ابي حنيفة انه لا يقضى له من حصة الثمن لانه قد يكون فلهسا فيقتصر على المشتري وهو مروي عن محمد بن حماد الله . واذا قضى له واحد من المشتري ثبتت له فيها احكام البيع من خيار روية وعيب وغيرهما لانه بمنزلة الشراء لانه مقابلة مال بما لا يثبت له خيار الشرط والاحرام الشرط . **ق** . وللشفيع ان يخاصم البايع اذا كان المبيع في يده لانه خصم على ما بيننا . ولا يسع القاضي البينة الا بحضرة المشتري لم يسع البيع ويجعل الهبة على البايع وللشفيع خيار الرقبة والعيب لان اليد للبايع ح والملك للمشتري والقاضي يقضيها للشفيع فيشتري حضورها بخلاف ما بعد القبض لان البايع كالاجنبي فاذا اخطا من البايع يتولى الشفعة ويصرفها للشفيع اشتراها من البايع فلهذا تكون الهبة عليه ولو اخطا من المشتري بعد القبض فالهبة عليه لانه تملكه بالقبض . وللشفيع ان يجامع وان لم يجامع حتى يضمن له ان يملكه لان حقوق العقد ترجع الى الوكيل على ما في الوكالة والشفعة من حقوق العقد

هذا هو الحق في الشفعة
انما هو الذي لا ينفك
عن المالك في البيع
ولا ينفك عن المشتري
في الشفعة
هذا هو الحق في الشفعة
انما هو الذي لا ينفك
عن المالك في البيع
ولا ينفك عن المشتري
في الشفعة

فاذا سلم الى الموكل لم يبق له يد ولا ملك فيصير الموكل الخصم **ق** . وعلى الشفيع مثل الثمن ان كان شليا والاشية لان القاضي حكم بالملك له بالعقد الاول فيجب عليه ما وجب بالعقد الاول وان اشترى في يدي دارا بخبر وخبر الشفيع في اخذها مثل المثل لانه مثل وفيه الخبر لانه ليس بمثل وان كان سلم اخذها بقبضه كل واحد منهما اما الخبر فلا امر واما الخبر فلا امر ممنوع من قبلكها وتلكها فاستحال المثل في حقه فيطارد الى القيمة **ق** . وان خط البايع عن المشتري بعض الثمن سقط عن الشفيع لما تقدم ان الخط يلحق باصل العقد . فان خط النصف من النصف اخذها بالشفعة لاخير . وان خط الكل لا يسقط لانه لا يخط النصف الاول الحق باصل العقد فوجب عليه نصف الثمن فلا يخط النصف الاخر كان خط الجميع فلا يسقط الا ترى انه لو خط الجميع ابتداء لا يسقط عن الشفيع لانه لا يخط باصل العقد بل يكون حبة فلا يسقط عن الشفيع . وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع لاحتمال انهما تواضعا على ذلك اصل الشفيع بخلاف الخط لانه نفع له **ق** . وان اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري والبيينة بينة الشفيع لان الشفيع يدعي استحقاق الدار عند ادعاء الاصل والبيينة بينة المدعي والمشتري ينكر ذلك والقول قوله مع بينة **ق** . وتبطل الشفعة بموت الشفيع وتسليمه الكل والبعض وبصلحه عن الشفعة بعوض وبيع المشفوع به قبل القضاء بالشفعة وبضمان الدرك عن البايع وبمساموته المشتري ببعاء واجارة . اما بطلانها بالموت فلان ملكه زال بموت وان نقل الى الوارث وبعد ثبوته للوارث لم يرد البيع فلا يثبت له حق الشفعة والمراد اذ مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذا مات بعد القضاء لم يرد وان نقلت اليه ثمنه وله الثمن . واما تسليمه الكل فلانه صريح في الاسقاط . واما البعض فلان حق الشفعة لا يجزى ثوبا لانه يملكه كما ملكه المشتري والمشتري يملك البعض لانه يفرق الشفعة فلا يجزى اسقاطا فيكون ذكر بعضه كذا . واما القيل عنها لان الشفعة حق التملك وليس حق امتياز فلا يصح الاعتراض عنه كاعتراض اذ اقالا مرة اخرى ترك النسخ بالغا وقال للمخيرة اختار بيني باف فاختارت سقط النسخ ولا شيء لهما وتجب عليه رد العوض لانه لم يقابل به حق متقرر فلا يكون تجارة عن تراض فلا يحل . واما بيع المشفوع به قبل القضاء بالشفعة لزم والسبب لاستحقاق قبل القضاء وهو نظير الموت . واما ضمان الدرك عن البايع فلانه قد ضمن المشتري بقاها على ملكه وسلامتها له وذلك يتضمن تسليم الشفعة . واما مساموته المشتري ببعاء واجارة فلانه دليل الرضا بقبول الملك للمشتري ونفوقه فيه ببعاء واجارة وذلك لا يكون الا بعد اسقاط الشفعة . وكذلك اذا طلبها منه تولية او اخذها من راعة او معاملة وكل ذلك اذا كان بعد العلم بالشراء ولا تبطل بموت المشتري لان المستحق هو الشفيع قايما وحقه مقدم على من المشتري حتى لا ينفذ وصيته فيه ولا يباع في يده فيكون مقدما على حق الوارث **ق** . ولا شفعة لو كمل

بأن يقول الشفيع للمشتري
خذ هذه الدار اكمل الشفعة
هذا هو الحق في الشفعة
انما هو الذي لا ينفك
عن المالك في البيع
ولا ينفك عن المشتري
في الشفعة

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

تصنيف فقه على مذهب الإمام

ای تباعل راضی علی غلها
ثبوا هذا التبعیع فی ہما

فيه صلاح فاذا افسد فقد خالف فيضمير الاله لا يضمن الادبي اذا عرق في السفينة من هذه او سقط
من الدابة بسوقه وقوده لان الادبي لا يضمن بالعقد وانما يضمن بالحماية ولو عرق من موج او ريح
او صدم جبل او زخم كمال فلا ضمان عليهم لانه لا فصل لهم في ذلك ولو تلف بفعل اجبر القصار لا موقدا
فالقصار على الاشياء لا يضمنون الاجر مضاف الى سائر وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن سواه هلك
بفعله او بغير فعله الا ما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت والحرق والتعريض للعقاب والعقد الذي لا يترتب
عليه حفظه عما يمكن الاحتراز عنه فانما يضمن كل اذا هلك بفعله وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما
ثم ان شاء ضمنه معولا واغناه الاجر غير معول ولا اجراه وقال زفر لا يضمن في الوجهين لانه عمل باس
المالك وصار كاجر الوحد وجواب ما مر في حقيقته رحمه الله **قال** ولا ضمان على القصار في التبايع
الا ان يتجاوز للوضع المعنى لانه اذا فعل المعنى لا يمكن الاحتراز عنه لانه يتبين على قوق المراج
وضعفه وذلك غير معلوم فلا يفتقد به خلاف ذلك لا رفته ونحوه تعرف لاهل الخبرة برهنته
بالصلاح ولو قال الخياط ان كفا في هذا الثوب قميصا فاقطعه فكم يضمن لانه انما اذن له
في القطع بشرط الكفاية ولو قال له هل يكفي فقال نعم قال فاقطعه فكم يضمن لانه امره بالقطع مطلقا
قال وخالف كما استأجر ثوبا للخدمة ورعى الغنم ونحو ذلك منافع صارت مستحقة للمستأجر
ولو للمدة فلا يمكن من فعله غير هذا كان خاصا ويضمن اجيرا لو حدايصا ويضمن الاجر بتسليمه
جواز العمل لا بما يتبعه بالثمن وانما ذكر العمل لصرف المنفعة المستحقة له تلك الجهة ومنافعه صارت
مستوفاة بالتسليم فتدبر حيث نزلت عليه فاستحق الاجر **قال** ولا يضمن ما تلف في يد ولا يضمنه
لما مر ولا يضمنه اذا لم يتعدا الفناء لان المعقود عليه المنفعة هي سلمته والمعيب العمل الذي هو المنفعة هي
غير معقود عليه فلا يمكن من ضمانه عليه ولا من المنافع اذا صارت ملكا للمستأجر فاذا امره بالعمل انتقل
عمله اليه لانه يضمنه يابسا عنه فيكون كانه فعله نفسه ولهذا قلنا في اجراء القصار والخياط وسائر
الصبايع ان فعلهم مضاف الى الاشياء كانه فعله نفسه وما تلف من عمله ففاته على سائر ما استأجره من
قال ومن استأجر عبدا فليس له ان يسا فرها الا ان يضره لا يرضيه التفرق فلو ينظر بها
العقد لا بشرط فامر استأجره للخدمة فعليه خدمته من البحر الى ان يامر الناس بعد العتاء عملا يعرف
في الخدمة وعليه خدمة البيت والضيافة في الخبز والطبخ والحياطة وعلف الدواب ونحو ذلك ولو اجر
عبد سنة ثم اعتقه في خلاها جاز العتق والعبد ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ واجر ما مضى
للسيد وما مضى للعبد لان منفعة العتق له فيكون له بدلها واذا اجارها فليس له فيها بعد ذلك وليس
للعبد قبض الاجر الا باذن المولى **قال** والاجر يستحق باستيفاء المعقود عليه او باشتراط
التجديد او بتجديده لان الاجر لا يجب بنفس العقد لقوله عليه السلام اعطوا الاجير اجره قبل ان يحرق عرقه

ولو وجبت بنفس العقد لما جازنا غيره الا برضا المص يقضي الوجوب بعد الفراغ لان العرق انما يوجد
بالعمل ولا بالمنفعة لا يمكن استيفاؤه والادبي العقد لا ينفذ شيئا فشيئا وهي معاوضة فيقتضي المساواة
فلا يجب الاجرة بنفس العقد فاذا استوفى المعقود عليه استحق الاجرة عملا بالمساواة فاذا اشترط التجديد
او تجديدها فقد ضحى باسقاط حقه في التأجيل فيسقط **قال** واذا اشتمل العين للاستأجرة فعليه
الاجر وان لم يتنفع بها لان تسليم المنفعة غير ممكن فاقبض تسليم العين مقامها التي تمكن من الانتفاع
قال فان عصبته منه سقطت الاجرة لانه زال التمكن فبطلت لما يتبين انها تنفق شيئا فشيئا
ولو عصبها في بعض المدة سقطت حصته لما يتبين **قال** ولو ربا الدار ان يطالب باجرة كل يوم
وكذا جميع العقارات ان احد العوضين صار مستغنا به مدة مقصودة فيجب ان يكون العوض الاخر كذلك
تحقيقا للمساواة وقضية ما ذكرنا ان له المطالبة ساعة فساعة الا ان فيه حرجا عظيما وضرا ظاهرا
فقد مرناه باليوم تيسيرا ولا تالاف حصة كل ساعة **قال** والجمل باجر كل مرحلة لما يتبين
وعن ابي يوسف اذا سارت قطرا او نصفه لزمه التسليم وعن ابن خزيمة رحمه الله اذا انقضت المدة
وانتهى السفر وهو قول زفر لان المعقود عليه شيء واحد وهو قطع هذه المسافة او سكنى هذه المدة فلا
ينقسم الاجر على جزئها كما عمل كان ابا يوسف اقام الثلث والنصف مقام الكل على اصله وجوابه
ثم رجع ابو حنيفة الى ما ذكرنا **قال** وتماجر اجرا حرجا من التور وكذا الاجرة لا
يشتفع به قبل ذلك فلو احترق او سقط من يد قبل ذلك فلا اجر له لانه قبل التسليم وان هلك قبل الاجر
بغير فعله فلا ضمان عليه وله الاجر لانه سلمه حيث وضعه في بيته ولم يهلك بفعله **قال**
وتماجر الطبخ عرفه ان كان في وليمة وان طبخ قدر طعام لصاحبه فليس عليه العرف والعرف
اقامته وقال لا لا تشترج به لان التشريح يؤمن عليه الفساد وهو من عمله عرفا فليس له ولا حنيفة رحمه الله
ان العمل ثمره الا ما قلناه لانه يمكن الانتفاع من غير خلل فلا يلزمه شيء اخر والتشريح فعل اخر فلا يلزمه الا
بالشروط ولو كان في غير ملكه فما لم يشترجه وسيله الى المستأجر فلا اجر له وهو في ضمانه **قال**
ومن عمله اثر في العين كالصبايع والخياط والفصا يحبسها حتى يستوفي الاجر لانه حبسها
بحبس العمل حتى يستوفي ثمنه كالبيع فان حبسها فضاغت لا شيء عليه ولا مائة في يده ولا اجر له ومنه
مضمون بعد حبس كونه فان ضمنه معولا فلا اجر وغير معول الاجر **قال** ومن اثر العمل
كالبحال والغسال ليس له ذلك لانه ليس له ذلك لانه ليس له عين حبسها والمعقود عليه من العمل فلا
حبسه فان حبسه فهو غاصب بخلافه الا في حبس حبسه على العمل وان لم يكن عمله اثر لا يعرف
فضا ولا لانه كان على شرف الهلاك وقد احياه بالرد فكانه باعه **قال** واذا شرط على الصانع العمل
بنفسه ليس له ان يستعمل غيره لان العمل يختلف باختلاف الصانع جودة فكان الشرط مفيدا فيتعين كما

يتعين المنفعة في محل بعينه وان اطلق المأكل فله ان يحمل بنفسه وغيره لان المستحق مطلق العمل يمكنه
اقتاؤه بنفسه وبغيره فافترقا وان قال ان كنت هذا فافترقا عطارا بدرهم وحدا دكا
بدرهمين جازواي العملين عمل استحقق السمتي فيه وقالوا الاجارة قاسدة وعليها الخلاف استاجرة دابة
الى الحيرة بدرهم والى القادسية بدرهمين وان حمل عليها اكثر شعير فبدرهم وكحظة بدرهمين لها ان
المعقود عليه احد الشئيين والاجر لاجل اثنين وبحب الخلية والتسليم وان مجهول بخلاف الجاهلة الرقبة
والفارسية لان الاجرة تنجب العمل وبه ترتفع الجاهلة فافترقا لا في حيفه ورحمة الله عنه انه خير بين عقدتين
مختلفتين صحاحين لان سكنى العطار مخالف سكي الحد حتى لا يدخل في مطلق العقد وكذا بقية السائل
والاشارة تفقد المنفعة عندها ترتفع الجاهلة فيصح كالفارسية كالرقمية وان وجب الاجر بالتسليم
بحسب اقلهما للثيق به ولو قال ان خطت هذا الثوب فارسياف بغيره هو درهما فبدرهمين جازواي العملين
عمل استحق لجزءه وفقد وجهه وقال في الاجارة قاسدة كحالة البذل في الحال وجوابه ما مر **فصل**
اعلم ان الاجارة تفقد بالشركة كما يفقد البيع وكل جهالة تفقد البيع تفقد الاجارة من جهالة المعقود عليه
او الاجرة او المدة كما عرف ان الجاهلة مفضية الى المازعة والاصل قوله عليه السلام من استاجر جبريل
فليعلم اجرة شرط ان يكون الاجرة معلومة كاشروطه في البيع ولو اجر الدار على ان يجرها لوطيها او يفتح
فهو فاسدة كحالة الاجرة لان بعضها مجهول لانه لا يحتاج اليه من العمارة ويترفعها من الشروط
المفسدة لمن يعلقها بقياس عليها واذا فسدت الاجارة تجب اجرة المثل لان التسمية تامة تجب بقدر الصحة
اذا الفاسدة فيجب فيها قيمة المعقود عليه كالمبيع وقال عليه السلام في النكاح بغير مهر فان دخل بها
مهر مثلها لا كس فلا شطط قد لا يوجب القيمة في العقد الفاسد ولا يراد على السمتي لان لنا فاع لا قيمة
لها الا بعقدا وشبهة عقد ضرورة الحاجة للناس وقد قولها في العقد ما سميها فان كان ذلك مستقلا للزيادة
بخلاف البيع لان الاميان متقومة بنفسها فاذا بطل السمتي نصركا نها تلفت بغير عقد فحجبة القيمة **فصل**
استاجرة دار في كل شهر بدرهم صح في شهر واحد لانه معلومة وفسدت في ثمانية اشهر لان كلمة كل المعلوم
مجهول الا ان يسمى شهرا معلومة فتكون صحيحا في الكل لكونه معلوما **قال** واذا اشترى الشهر في
المسئلة الاولى فكل واحد منهما ناقض الاجارة لانتهاء المدة فان سكت ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه
ايضا وكذلك كل شهر وتمام العقد بتراضيهما بالسكتي وقيل بطلانها في اول الشهر ويومها دفعا
للخرج عنهما لما فيه من اللزوم بغير التزامهما ومن استاجر جبريل ليجل له حمله الى مكة جاز له المعتاد
من ذلك والقبيل من ان لا يجوز لانه مجهول الا ان اصل ان ما لا ينصرف فيه يرجع فيه المتعارف والمقصود الركب
والحمل تنبع والجهالة فيه ترتفع بالرجوع الى المعتاد فلا يفيض في المازعة وان شاء هذا الجاهل المثل وانما
للمازعة لانه على الرضا **قال** وان استاجر محل الزاد فاكل منه فله ان يرد عوضه لانه يستحق

عليه تحمل قدر معلوم طول الطريق فيرد عوض ما اكل ومن عقار عندنا سارا انقص عليهم وهكذا غير الزاد
اذا اكله يرد مثله لما بينا ولو استاجر بعيرين ليجل على احدهما عملا فيه رجلا ومن الهمام والوطاء والذئار
ولم يعاين المكارى ذلك وعلى الاخر زاملة فيه قدر من الزاد وما يحتاج اليه من الخيل والزيوت ونحوها وما يفتقر
من الماء ولم يبين قدره وما يصنع من القرية وحيطها والميضاة والمطهر ولم يبين قدره او شرط ان يحمل هذا
من مكة ما يحمل الناس فهو جائز استحسانا لان ذلك معلوم عرفا والمعلوم عرفا كالمشروط ويجل قرنين
من ماء واد اثنين من اعظم ما يكون وكذا اذا كثرى عقبة للتعارف وكذلك اذا اشترى دابة لتعاقب في الركوب
ينزل احدهما ويركب الاخر وان لم يبين مقدار ما يركب كل واحد منهما جاز ان يتعارف بذلك **قال**
هو يجوز استئجار الظير باجرة معلومة لقوله تعالى فان ارضعت لكم فاقوهن اجرهن ولان التعاقب بذلك جاز بين
الناس **قال** ويجوز بطعامها وكسوتها وقالا لا يجوز وهو القياس للمبالغة في طعامها وكسوتها
بمجهول حتى لو شرط قدرا من الطعام كل يوم وكسوت ثوب من صوف الجسد والظول والعرض كل شتا غير جاز
بالاجماع ولا في حيفه رحمة الله ان هذه الجهالة لا تقضي المازعة لان العادة جرت بالتسعة على الاطراف
وعدم المماكة مع من واعطا من شهر اثنين شفقة على الاولاد ويحب عليها القيام بامر الصبي مما يصلح
من رضاعه وغسل ثيابه واصلاح طعامه وما يداوى به لان هذه الاعمال مشروطة عليها عرفا ولو ارضعت
جارتها او استأجرت من ارضعت فلها الاجر لانتها بجزلة الاجر المشترك لان المعقود عليه العمل ولو شرط
ان ترضعه بنفسها فارضعت جارتها فلا اجر لها للمماثلة فيما فيه تفاوت وقيل لها الاجر لان المقصود من الارضاع
حيوة الصبي وما سواه فيه وما بينهما من التفاوت يسير لا يعتبر ولو ارضعت بلبن غنم او بقر فلا اجر لها
لانها جارية وليس بارضاع **قال** ولا يمنع زوجها من وطئها لان حقها ثابت بالنكاح قبل الاجارة
وموافق بعدها ولم ينفعه من غشيانها في مذهبنا فالحمل ولانه ليس له ولا ينفذ الدخول ملك الغير
بغير امر فان حملت فله من فسخ الاجارة وعليها اصلاح طعام الصبي وكذلك ان كان الصبي لا يرضع
لبنها او ينفذه او يتقباه او يكون سارقة او فاجرة او يربدون السفرا لان كل ذلك اعذار ولان الصبي يستنصر
بليتها وكذلك اذا مرضت وكذا لو مات الصبي او الضير انتقضت الاجارة ولو زوجها ناقضا لاحاق اذ المرض
صيانة لحقه **قال** ولا يجوز الاجارة على الطاعات كالخج والاذان والامامة وتعليم القرآن والفقه
وقيل يجوز على التعليم والامامة في زماننا وعليه الفتوى لما روي عن عثمان بن ابي العاص انه قال امر ابي
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اخذ مؤثرا ياخذ على الاذان اجرا ولان القرية يقع غرض العامل قال الله
وان ليس للافسان الا ما سعى فلا يجوز له اخذ الاجرة من غير كالتصوم والصلوة وكذا لا يجوز على تعليم
الضئاع لان التعليم لا يقوم بالمعلم بل به وبالمتعلم وموزكا في وفظته فلا يمكن مقدره او قوله
ها شريكا فلا تقع الاجارة من احدهما وبعض اصحابنا المتأخرين قال يجوز على التعليم والامامة في زماننا

وعليه الفتوى حاجة الناس اليه وظهر الثاق في الامور الدينية وكسل الناس في الاحتساب فلو امتنع الجواز
بضع حفظ القرآن ولو اشاجر مصحفا او كتابا لبقراء منه ففرا لم يخرج ولا امر له لان القراءة والنظر منفعة تحدث
من العاوى لامن الكتاب فصار كما لو اشاجر شيئا لينظر اليه لا يجوز **قال** ولا يجوز على المصاحف كالفناء
والنوح ونحوها لانها لا تستحق بالعقد فلا يجوز **قال** ولا على العبيد لانه عليه السلام عن
ذلك وهو ان يشاجر البئر لينظر على غمره ويدخل فيه كل فحل كالحصان والحمار وغيرها اما الثوب وغيره
لا بأس به واخذ الاجر عليه حرام **قال** ويجوز اجرة الحجام فقد صح انه عليه السلام اجتمعت واعطى
الحجام اجره والتهى الوارد فيه للاسفاق لما فيه من الذماء وابعاج المسكين **قال** والحجام يتعامل
ولا اعتبار للجحالة مع اصطلاح المسلمين **قال** ومن اشاجر دابة ليحمل عليها طعاما بقدر ما
فوق فاسد لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله فصار كعقود الطعام وقد نهى عنه الذم عن فقير الطعام
وهو ان يشاجر نورا او رجا ليطحن له خبطة بغيره منها ويبتنى على هذا ما لا يكثر تعرفه بالمثل مما اذا دفع
الاحياء غير لا ينسجه بالنصف والمغفر فيه ان المشاجر عجز عن الاجرة وهو بعض النسخ والمطحن لا يملك
انما يحصل بفعل الاجير فلا يكون قادرا بقدر غير **قال** ولو قال امرت ان تحيطه بقاء وقال الحياط
قيصا فالقول له بالتوب وكذا اذا اختلفا في صنع الثوب اصرا او احرا او برعرا او بعصفا في جعل الحياط
والصباغ اقر بسبب الضمان وهو التصرف في ملك الغير فزاد في ما يبره وصاحبه ينكر ولا بد من سيقاد
من جهة رب الثوب فيكون القول قوله لانه اخبر بذلك ويحلف لانه لو اقر له فحلف لاحتمال النكول فانما
فالحياط ضامن ومعناه ان شاء ضمنه الثوب وان شاء اخذ واعطاه اجر مثله او ما اراد الصبح في رعايته
ولو قال لخطه بغير اجر وقال الصباغ باجر فان كان قيل العمل تجانعا وبدا بين المشاجر لان كل واحد منهما
يدعي عندا والآخر ينكر لان احدهما يدعي هبة العمل والآخر يدعي بيعه وان كان بعد العمل فالقول لصاحب
الثوب لانه منكر لانه لا قيمة للعمل بدون العقد وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وذكر ابو الليث عنده
العيون ان كانت الحنطة حرقته فله اجر مثله عاك بالعرف والافلاجر له فيكون متبرعا لما بينا وقال
ابو يوسف لا اجر له لان يكون معامله فيكون له الاجر جريا على عادتهما وقال محمد رحمه الله ان اتخذ
حافونا واشتص بعمل هذه الصناعة فله الاجر والافلا وعليه الفتوى لانه دليل على العمل بالاجرة عرفا
والمعروف كما شرط قال محمد رحمه الله لو امن ان ينقش اسمه على فضة ففقد اسم غيره ضمنه لانه فرت
عرضه وهو الحتم فصار كالاستهلاك ولو اشاجر ليحفر له بئرا باجر مستمر وتسمى طولها وعرضها جاز وفي
القبور يجوز وان لم يثبت ذلك لانه معلوم عرفا فان وجد باطن الارض اشذ فليس بعذر وان تعدد
الحفر فهو عنه ولا يثبت الاجر حتى يبرع لانه عمل واحد لا ينتفع به قبل التمام واذا خربت
الدار وانقطع شربا الضيعة او ماء الرجا انفس العقد لغوات المعقود عليه وهي المنفعة قبل القبض لاني

انها تحت ثمنها وضار كوت العبد المستاجر وقيل لا تنفس لكن له النسخ قالوا وهو الاصح فانه
روي عن محمد بن صالح الوانهد والبيت المستاجر فناء الاجر ليس للثمن اجزا ينتفع وذلك لان الاصل المعقود
لا ينفك لان الانتفاع بالعروة ممكن بدون البناء لانه نافذ فصار كالعيب يستحق النسخ ولو وجد
عيبا يحل بالمنافع كرض العبد والذاتية وندها وانهدام بعض البناء له الخيار ان شاء استوفى المنفعة مع
ويلزمه جميع المبدل لانه رضى بالعيب وان شافى لانه وجد العيب قبل القبض لان المنفعة تتردد شيئا
فشيئا فكان له فسخه فانزال العيب وانزاله لوجوه فلا خيار له ولو مات احداهما وقعدت هاتفتها
هما وانها تعقد شيئا فشيئا فلا يبقى بدون العاقد وان عقدت هاتفتها لم تنفس كالوصي والولي في الوقف
والوكيل لانه نائب عنهم فكانه معبر **فصل** وتنفس الاجارة والعقد والاصل فيه انه متى تجوز
عجز العاقد عن المضي في موجب العقد لا يضر بلحقه وهو ان يكون عذرا ينسج به الاجارة دفعا
للضرر وهل يشترط للنفس قضاء القاضي ذكر في الهاديات ان كان عذره شبهة كالدين شربا له القضا
وان كان واضحا لا وذكروا في السبوط والحجام الصغير في شرط وينفرد العاقد به وهو العيب لانه في معنى
العيب قبل القبض على ما بينا وذلك ان المشاجر انما يبيع ضربه فسكر وجبه وليقطع يد الاكله فنفسه
الاكلة فانه يبيع الاجارة وهذا حجة على من يقول انها لا تنفس بالعذر وكمن استاجر حاقونا ليعرفه فافلس
او آخر شيئا ثم لم يعد دين وماله سواء فان القاضي يفسخها ويبيعه في الدين لان عذره عدم النسخ يلزمه
ضرر لم يلزمه بالعقد وهو حبسه على الدين والاجارة على تقدير الا فلا يفسخ دفعا للضرر وكذلك ان
استاجر دابة للسرقة فبدا له تنفس الاجارة لانه يلزمه الضرر بالنفس على العقد لانه ربما اراد التجارة فافلس
او طلب بغيره فحضر وان يد الكاري فيليس بعذره لانه يمكنه اعادة الدواب مع اجير فلا يفسخ وعن الكوفي
ان من المكارى فهو عذر لانه عن نوع ضرر فيعذر حاله الاضطرار بحالته الاختيار **قال**
وعلى رب الدار عمارتها واصطلاح ميازيها وثير الماء وتنظيف البالوعة المليمة من افعال المستاجر وكلها يكون
مقرا بالسكنى فان لم يفعل والمستاجر ان يخرج وان رى هذه العيوب ففت الاجارة فلا خيار له لانه رضى
بالعيب على المستاجر وبى التراب والرماد بالمجتمع في الدار من كسبه لانه ليس من باب السكنى وكري نهر
رجا الماء على الاجر الا ان يكون شرطه على المستاجر **قال** **الرهن** وهي في اللغة
مطلق الحبس قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع الحبس بالخص من صفة مخصوصة شرعية
للاستيعاف ويضجر الرهن بحبس عينه فيسارع اليه اداء الدين ليقبضها فينفق بها رصيل الرهن لانه حجة ثبت
شرعيته بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى من مقبوضه وانه امر بصيغة الاخبار
نقل عن المفسرين معناه وان كسبه مسافرا ولو حبس في ثيابا فانه رهنها مقبوضه وثيقة بالموالاة سنة
مار ويكف عليه السلام رهن زرعه عند ابى التميمي اليهودي بالدينية وبعث عليه السلام والناس لم يولدوه

فاقره عليه وعليه الاجماع وهو عقد وثيقة لا بد فيه من ايجاب القبول كسائر العقود
بالمضمون بنفسه اي بماله يمكن استيفاؤه منه على خيانه شاء الله تعالى ولا يستلزم
بالقبض قال الله تعالى فممن مضمونه فلا يكون الا هذه الصفة ولا تفرق بينه وبينه لا يحجر
عليه فيكون تمامه بالقبض كالهبة او بالتخلية ليقامها مقامه كان في البيع والهبة وقيل ذلك
ان شاء سلم وان شاء لا لما بينا انه يتبع تركة الرهن لا يخلو اما ان كان بدين وهو المتلى او بدين وهو المتلى
فان كان بدين جاز على كل حال اي وجه ثبت سواء كان من اثمان ومن غيرها وان كان من اثمان فلا يمان
على وجهين مضمونة وغير مضمونة فالمضمونة على وجهين مضمونة بنفسها بتسليم المضمون وغير مضمونة
بنفسه ما يحجر عند هلاكه مثله وقيمته كالقبض على المهر وبدا الخلع والصلح عن بيع الرهن بها لانها
مضمونة صناعا صحيحا يمكن استيفاء الدين منه والمضمونة بغيرها كالبيع في البيع فلا يحجز الرهن بها
لانه لا يجب بهلاكه حتى يستوفى من الرهن لانه اذا هلك البيع يبطل البيع ويبطل الرهن فصار كما ليس بمضمون
والاعيان المضمونة وهي الامانات كالوديعة والعارية ومال المضاربة والشركة والمستاجر ونحوها
لا يحجز الرهن بها لان الرهن مقتضاء ايمان على ما بينه وما ليس بمضمون كما يوجد في معنى الرهن وركبه
في المختصر يمكن استيفاؤها منها احتراز عن هذا ولا يجوز بالتسعة وكما بالدين لا بد من سبيل فيهم
وثيقة بمعدوم ولا بالفصا في النفس وما دونها لعدم التمكن من استيفاءه فحجز بحماية الخطاء ويكون
رهنه بالادارة لا يمكن استيفاؤه ولا يجوز بالكفالة في التمسك بالاستيفاء ولا يجوز بالحجبة المضمونة
لانه غير مضمون وتجزو شرط الخيار للرهن لانه لا يملك النفس في قيد الشغل ولا يجوز للرهن لانه يملك
المنع بغير شرط فلا يفيد ولا يجوز رهن ملائحة ببيع كالحمل والمدير والمالك والمستهقر والتم لانه
لا يمكن الاستيفاء منها فلا يحصل التوثيق وكذلك في سقفة ودرع من ثوب تشابهه لما مر ولا يجوز للرهن
رهن الحنك والخيزر ونحو ذلك لانه من الرهن ولا يمان الوفاء بالاستيفاء ولا يجوز للرهن ذلك من الحنك والخيزر
الذي تترك الرهن على ثلثه اضرباير باطل وقد ذكرناها وفاسد وهو من المبيع وهو المشاع والمشغول
نحو الغير واشترى عبدا او خلد رهن بالثمن رهنه ثم ظهر العبد خروا لخل خمر او قتل عبدا فاعطى قيمته
رهنه ثم ظهر خروا قال القدوري في شرحه بهلاكه في المبيع غير مضمون بنفسه والقبض لم يستم
في المشاع والمشغول لم يصح في الحنك والخيزر لانه ابتداء ونقص فحجره الله في المبسوط والجامع اللغوي
بحكم رهن فاسد مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين لان الرهن انعقد بمقابلته للمال حقيقة في البعض
وفي البعض في ظنه الكثرة فسد انقص فيه لانه لا يمكن استيفاءه من الرهن فيكون مضمونا بالادخل منهما
كالمقبوض في البيع الفاسد مضمون بتميمه فكذلك هذا انه يضمن الاقل منهما اهما اما اذا كانت القيمة اقل
فظاهر اما اذا كان الدين فلا فانه انما قبضه ليكون مضمونا بالدين والمختار قول محمد بن حجة الله

ولا يقع الا تحولا مفرغا متميزا فالحنك المعلوم الذي يمكن حيازته والمنقوع الذي لا يكون مشغولا لا يحجز
الغير المتيقن المقسوم الذي قد تيقن عن يقينة الانصاف لان قبض الحنك الشائع لا يتصور بانفراد وقيل الكل
لا يقضيه العقد وكذا كونه مشغولا لا يحجز الغير يحجز قبضه وجبته وكذا المحمول لا يمكن قبضه ومقصود
الرهن وهو الاستيثاق لا يحصل الا بالحجز الذي لا يمكن لا يتصور بدون القبض والقبض لا يمكن بدون هذه
الاوصاف فلا يقع الرهن بدونها **قال** فاذا قبضه الرهن دخل في ضمانه لما روي ان رجلا رهن
فرس له بدين ففق فاختصا لما روي الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام للرهن ذبح حقت فقال
عليه السلام اذ اعرج الرهن فهو بما فيه قالوا معناه والله اعلم اذا هلك فاشبهت قيمته وقد نقل اصحابنا
اجماع القضاة على انه مضمون مع اخلافهم في كيفية الضمان ولا يمان ملك جسد صار مستوفيا حقه من
من وجبه لا تملك الاستيفاء ليتوصل به الى حقه فحجره المحجور وقد نكده هذا الاستيفاء بالهلاك فلو واه ثانيا
يؤدي الى الربط فلا يمكن المطالبة بحقه الا ان ينقض القبض والحجز ويرد الى الراهن وانه عاجز عن قفات
شرط المطالبة فبطلت ومن ادعى امانه فقد خالف الاجماع وتعلق بقوله عليه السلام لا يعلق الرهن
هو لصاحبه له غنمه وعليه غنمه لاجته له فيه لان معناه لا يصير الرهن للرهن بدينه ولا بجسده بحيث
لا ينفك هذا معناه ويشهد له بيت زهير وفارقك برهن لا فكاك له يوم الوداع فاضحى الرهن قد علقا اي
محبوسا لا فكاك له وكذا كانت عادتهم في الجاهلية فقالا السلام ذلك قلعناهم عن العوايد الجاهلية لما
فيه من يملك ما لا الغير غير اموال وقوله له غنمه وعليه غنمه اي اذا بيع ففضل من الممنوع فليس له وان نقص
فعليه او له غنمه لسقوط الدين عنه بهلاكه وعليه غنمه وموقضاء ما بقي من الدين ان لم يرب به على رهن
الله عنه في مثله قال ترداد ان الفضل **قال** ويهلك على ملك الراهن حتى ينفك لانه ملكه حقيقة
ومعاماته في يد الراهن حتى لو اشراه لا يتوجب قبض الرهن عن قبض الشراء لانه قبض امانة فلا يوجب عن قبض
الضمان واذا كان ملكه فمات كان عليه كفته **قال** ويصير الرهن مستوفيا من ما يثقه قدر
دينه حكما والفاضل امانته وان كان اقل سقط من الدين بقدره لان الضمان قدر ما يستوفيه من الدين فعند
زياد قيمته الزيادة امانته لانه فاضله عن الدين وقد قبضها باذن المالك وعند النقصان فلا يستوفي
قيمته فيبقى الباقي عليه كما كان **قال** وتعتبر القيمة يوم القبض لانه يوثق في ضمانه وفيه
يلتص الاستيفاء بئلا فترتفع بالهلاك وان اختلفا في القيمة فالقول للرهن لانه نكر الزيادة والبيضة للرهن
لانها يثبتها **قال** وان اردع او تصرف فيه ببيع او اجارة او اعارة او رهن ونحوه ضمنه بجميع قيمته
وكذا اذا تعدى فيه كاللبر والركوب والسكنى والاستخدام لانه متعدي في ذلك اذ هو غير ما مورس به
من جهة المالك والراهن على قدر الدين امانته والامانات تقتصر بالتعدي ولا ينفك عقد الرهن بالتعدي
ولانه ما رضى لا ينفك عنه ولا يمتنع من فيه كما ان مخالفا لغيره وذلك وخادمه وكذا يسر في عياله

لأنه لا يمانع من حفظ ماله غالباً بهؤلاء فيكونا رضاء حفظه رضاء يحفظهم ولا بد له من ذلك لأنه لا يمكنه ملازمة البيت ولا استنفاها بالرهن بهؤلاء معلوماً له فلا يضمن وليس كما ذكر في حقه نفعي وفي غيرها حفظ. والمتقلب السقيف والسقيف غني الغادة وبالثلث لا. ووضع العمامة والطليسان على الرأس كما حزن به العادة نفذي ووضعها على العاتق أو الكتف والتعبد بالقميص ليس بتعدي ووضع الخيل موضع السوار والعكس ليس بتعدي ولبسها موضعها تعدي **قال** ونفقة الرهن ولجرة الراعي على الرهن وكذلك كل ما يحتاج إليه لبقاء الرهن ومصلحته لأنه باق على ملكه مؤمنة الملك والراعي من النفقة لأنه علف الحيوان والكسوة واصطلاح شجر البستان وبقائها وجد الثمرة من النفقة. ونفاذه لبقائه على ملكه كالولد واللبن والتمر والثمرة وبصرهما مع الأصل لأن الرهن حق لازم فيسري إلى المتبع لأنه ان هلك يهلك غيره لأنه لا بد من أصله فيبقى مقتضوا فلا يكون له تسط من الدين وكان المرتهن لم يقبضها بجهة الاستيفاء ولا التزكيات فلا يلزمه كونه المبيعة قبل القبض مبيع وليس مضمون على البائع ولا مقبض بقصا القيمة وزيادتها لأن ذلك باختلاف رغبات الناس أما العين لم يغير والقبض ورد على العين والقيمة وغلة العقار وكسب الرهن ليس برهن لأنه غير متولد منه ولا بد له منه ككسب المبيع وغلته **قال** وإن بقي التمام وهلك الأصل اقتكه نحضته لأن الرهن مضمون بالقبض والزيادة مقصودة بالفكك ومنى صار المتبع مقصوداً أقابله شيء من البدل كولد المبيع **قال** يقسم الدين على قيمته يوم الفكك بقيمة الأصل يوم القبض لما بينا ويسقط حصته الأصل لما من **قال** ويجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز في الدين ولا يصير الرهن رهناً به وقال أبو يوسف يجوز الزيادة في الدين أيضاً لأن الدين والرهن كالثمن والمبيع فجوز الزيادة فيهما بجامع دفع الحاجة بدليل أقامهما وصحة لتصرفهما ولنا أن الزيادة في الرهن بوجوب شيوع الدين وذلك غير مانع من صحة الرهن والزيادة في الدين بوجوب شيوع الدين لأنه لا بد أن يقابله شيء من الرهن وشيوع الرهن مانع من صحة علي ما بينا وقال فر لا يجوز فيهما أقام الدين فلما قلنا وأما الرهن فلا جملة رهنا ببعض الدين فلا يجوز كما إذا جعله رهناً بأكمله فأنه وجعله رهناً بأكمله لا يجوز حتى يترك المرتهن الرهن الأول وجوابه أن الزيادة تلتحق بأصل العقد كما في البيع فيصير كأنه رهنه من ابتداء **قال** واجرة مكان الحفظ وداء مرضه على المرتهن أن الحفظ عليه ليرده إلى الراهن ليس له حقه فيكون عليه بدله أيضاً وكذلك لجرة الحفظ وجعل له بقائه محتاج إلى إعادة يده إليه على ما لكه فكان من مؤمن تارده فيجوز عليه وإن كانت قيمته أكثر من الدين فعلى الراهن قدر الزيادة لأنها أمانة فيكون يده إلى المالك فيكون المؤمن على المالك وهذا في جمل الإيقاظ لأنه لأجل الضمان فيقدر بقدر المضمون ما أجرة البيت فلم يجز على المرتهن لأنه سبب الاحتباس ليس ثابتاً في اليد والمخرج على الراهن لأنه مؤمنه ملكه **قال**

وله أن يحفظه بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في بيته وقد تقدم **قال** وليس له أن ينفع بالرهن لأنه غير مادي له في ذلك وأمانه ولاية الحبس لا غير فإن أذن له الراهن فذلك خالصة للاستعمال هلك أمانة لأنه عارية على ماني في بابها وإن هلك قبل الاستعمال هلك مضموناً ببقاء الراهن وكذا بعد الاستعمال الزوال عارية وعود يدا الرهن **قال** ويصح رهن المتراهم والثاني لا يتحقق الاستيفاء منها فكان محل الرهن فإن رهنتم بمجتها فهلك سقط مثلهما من الدين لأن الاستيفاء حصل فلا فائدة في تضمينه فيمثل لأنه مثلي ثم يردعه إليه قضاء وكذلك كل كحل وموزون وإن اختلفا في الجودة والرتبة لأن الشرع أسقط اعتبار الجودة عند المبالغة بالجنس على مقياس البيع **قال** ويصح رهن مال السلم وبدل الصنف لتحقيق الاستيفاء والمجانسة ثابتة في المبالغة فلا يكون أسنداً لأن هلك قبل الأثر ثم الصنف والسلم وصار مستوفياً لتحقيق القبض حكماً وإن افرقا والرهن قابلاً لوجود الافتراق لأن قبض رانه شرط فيهما على ما عرف **قال** ويصح بالدين للوعود فإن هلك هلك عاصمي لأنه مقبوض على جهة الرهن فيكون كما المقبوض على سومر الشئ وصورته أن يرهنه شيئاً على أن يقضه درهما فيهلك قبل القبض فعليه أن يعطيه درهماً ولو قال علي أن يقضه شيئاً ولو بستم فذلك أعطاه ما شاء والبيان أنه لا يهلك ما صار مستوفياً شيئاً فيصير كأنه قال عند الهلاك وجب لفلان علي شيء ولو قال بدين رهناً لم يزل ثلثة لأن قل الجمع وعن أبي يوسف لو قال اقضني وخذ هذا الرهن ولو بستم فخذ وضاع ولو نقضه قال عليه قيمة الرهن **قال** ومن اشترى شيئاً على أن يرهن بالثمن شيئاً بعينه فامتنع له الرجوع بالثمن لأنه عقد بيع والبائع أن شاء ترك الرهن وإن شاء رداً البيع لأنه وصف من غوب فيه وقد فاته فتحسين **قال** إلا أن يعطيه الثمن فلا حصول المقصود ويعطيه رهناً مثل الأول لحصول المعنى وهو الاشتقاق مثله في القيمة والقياس أن لا يجوز هذا البيع لأنه صفقة وهي منهية عنه ولا بد شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأحدهما وأنه بمنه البيع لما تروى وجب الاستحسان أنه شرط بلام العقد لأن الاستحسان وهو ملائم للوجوب فلا يفسده **قال** وإن رهن عبيدين وقضى حصة أحدهما وليس له أخذ حتى يقضى باقي الدين لأنه ثبت له حق الحبس في الكل الاستيفاء بالدين وبكل جزء منه ليكون ادعي إلى قضاء الدين وصار كالبيع في البائع وكذلك أن سمي لكل واحد منهما شيئاً من الدين في رواية الأصل وذكر في الزيادة أن له قبضه إذا تمي ما سمي له وهو قول محمد لأنه محبوس بالقدر الذي سماه ولهذا لو هلك هلك به ووجه الأول أن الصفقة واحدة وأن عين لكل واحد منهما شيئاً ولهذا لو قبل العقد في بعض من الصفقة تجوز كما في البيع **قال** وإن رهن عينا عند حزين جاز لأنه أضاف الرهن إلى جميعها صفقة وأصله يكون محبوساً بارهنا به وهو ما لا يقبل التجري فيكون محبوساً بكل واحد منهما فإن تهايا بكل واحد منهما في حق صاحبه كالعدك **قال** والمضمون على كل واحد منهما حصة دينه لأنه يصير مستوفياً حصته

بالهلاك فان اوفي احد ما فجميعها رهن عند الاخر لان جميعها عند كل واحد منهما من غير تفرق
لما يتاوصار كحسب المبيع اذا ادي احد المشتريين حصته **قال** وللمرتهن مطالبة الراهن وحسبه
بالدين وان كان الرهن في يد لبقائه حقه في الدين والرهن للاستيفان فلا يمنع المطالبة فاذا طال به مطالبة
فقد ظلمه فيجب له القاضى جراء على الظلم وليس على الرهن ان يمكنه من بيعه لقضاء الدين لان حقه يثبت
في الحبس حتى يستوفي دينه فلا يجب عليه ابطاله بالبيع الا انه يوم راجضه لما يتاوصار ان قضيه
استيفاء فلو قبض دينه مع ذلك يتكر الاستيفاء على تقدير محتمل وهو الهلاك في دين فاذا احضر في الراهن
سلم الدين ولا يتعين وهو يطير بيع السلعة بالثمن **فصل** فاذا باع الراهن الرهن فهو موقوف على اجازة
المرتهن او قبضه دينه لتعلق حقه بحسبه على ما يتاوصر فلو قبضه على حقه او زوال حقه فاذا جاز قد خرج
بزوال حقه في الحبس ولا قضاء دينه فقد نزل حقه في الحبس فقل المقتضى عليه وهو صدور الركن من اهل مكان
الى المحل ثم اذا اجاز البيع ونقدنا نقل حقه الى يده لان له حكر المبدك كالمبدك المبدون اذا بيع برضا الترماء
انتقل حقه الى يده والفقهاء فيه ثلثا تراضى الفقهاء وان سقطوا وان لم يخرج المبيع قيل يفسخ كقضاء الفضيحة حتى
لو استغفرك الراهن لا سبيل للمشتري عليه وقيل يفسخ فالواو هو الاصح لان التوقف اما كان صيانة لحق المرتهن
عن البطلان وحقه في الحبس ذلك لا يمنع قذالا تعاقب في موقوفه ان ثناء المشتري حتى يستغفرك الراهن
وان ثناء يفسخ بالقاضى العجز عن التسليم وصار كالباقى بعد البيع قبل القبض فان المشتري يتخير كما ذكرنا
قال وان اعق الراهن الرهن فقد عتقه لصدد ركن الاعتان من اهل مضا الى المحل ولا اخفاء
فيما هو ولاية وهي ملك الرقبة فيعتق كما اذا اعق المشتري قبل القبض ولا يبق والمغضوب واذا زال ملكه عن
الرقبة بالاتفاق زال ملك الرهن في اليد بناء عليه كالعبد المشتري وتغير ملك الرقبة فلا يزول هـ
ملك اليد بخلاف المبيع والهبة فانه ما يوقف لعدم القدر على التسليم ولا في نفاذ العتق يحصل منفعه
العبد المولى وهو طاهر من غير فوات مصلحة الرهن كانه تجب له اما سعي العبد او رهنه في قيمته واذا اع
الدين حال ولو لم يبعه العتق بطلت مصلحة العتق والمعتق لا يجازي فكان نفاذه ثم مصلحة واعم فايده فكان
اولي فاذا انقضى العتق بطل الرهن لفوات محله فيطال بقاء الدين ان كان حالا اذ هو الواجب في الدينون
الحالة ولا فايده في طلب القيمة فانه متى قبضها والدين حال وقعت المقاضاة وان كان مؤجلا رهن فية العبد
ليقامها مقام العبد فاذا حل الدين وهو من جنس حقه فقص منه بقدر ورد الفضل وان كان معسر سعى العبد
في الاقل من قيمته والدين كانه قد اخذ الحق من جهة المعتق فيؤخذ من حصلت له فايده العتق وهو العتق
لان المخرج من الضمان ويسعى في الاقل منها لان الدين ان كان اقل فالحاجة ينفع به وان كانت القيمة اقل فهو
انما حصل له هذا القدر فلا يجب عليه الزيادة ويرجع على المولى اذا ايسر له اضطر الى قضاء دينه بحكم
الشرع فيرجع عليه بخلاف المستسعى لانه يسعى لتحصيل العتق عند ابي خيفة وتكيله عندها وههنا ثمر عتقه

وانما يسقى ضمان على غيره فيرجع كغير الرهن ولود الراهن او رهن او كانت له فاستوفى لها ما
التبديل فلما مر واما الاستيفان فلا حقه اقوي من حق الاب في جارية الابن وقد صرح ثمرهنا اوله وحق
المرتهن بحسب السعاية والتضمين فان كان المولى وسر الخطة ما مر في العتق وان كان معسر سعى في جميع
الدين لان كبها المولى ولهذا لا يرجع ان عليه واذا استنكرك الراهن الرهن فهو كالعق **قال** وان
استنكرك اجنبي فالمرتهن يضمنه قيمته يوم هلك فيكون رهنه ما كانه لان حقه ثابت في حبس العتق فكان
في يده وان كانت قيمته يوم القبض الفاضلة خمسة سقط من الدين خمسة ما كانها هلكت باقية مساوية
قال وليس للراهن ان يقطع الرهن لما فيه من تقويت الرهن وهو الحبس الذي يقتضيه
العق كابتينا فان اعاد المرتهن قبضه الراهن خرج من ضمانه فلو هلك في يد الراهن هلك
بغير شيء لولا الحبس المضمون ووصوله الى يد الراهن وله ان يسير حجه لبقائه عقدا الرهن ولهذا الوفا
الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من ساير الغراء واذا اخذ عاد الضمان يعود القبض في عقد الرهن فيعود
صفته **قال** وان وضعه على يد عدل جاز لانه نائب عن الراهن في الحفظ وعن المرتهن في الحبس
ان يكون السيد الواحد في حكم يدين وتخص واحد بمنزلة شخصين من عمل الزكوة كان الساعي كمالك خي
النصاب قبل الحول اخذ من يد ربه منزلة الفقير لو هلك في يد سقطت كالمودعها الى الفقير وان شرط
ذلك في العقد اخذها لتعلق حقه بما به الراهن في الحفظ والمرتهن في الاستيفاء ولا يملك احدهما
ابطال حق الاخر **قال** وبهلك من ضمان المرتهن لان يد المرتهن وفي ضمانه في حق المالية ولود فية
الى احدها ضمن لانه مودع الراهن في العين والمرتهن في المالية وكل واحد منهما اجنبي عن الاخر فيجب كالمودع
اذا دفعه الى اجنبي والعقد لا يجمع ولذا المرتهن لا يجبر على البيع عند طلب المرتهن ولا يغير لغيره الموكل وموته
ويعملك ميارفة الثمن اذا خالف حبس الدين والوكيل المفرد لا يملك شيئا من ذلك **قال** وتجاوز
ان يوكل الرهن وغيره على بيع الرهن لانه اهل التوكيل وقد وكل ببيع ماله وان شرط في عقد الرهن لغيره
بموت الراهن ولا يفر له لان الوكالة صارت وصفا للرهن بالشرط فيبقى بقاء أصله وقد تعلق به حق المرتهن
وليس للراهن ابطاله ولا لورثة لنقد حقه على حقه وبقاء الرهن بموته ولو شرط البيع بعد الرهن
ينعزل بالعزل والموت لعدم شرطه في العقد وعن ابي يوسف انه لا ينعزل واخاره بعض المشايخ
قال واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين لان الدين حل بموته والوصي قائم مقامه
ولو كان الراهن حيا كان له بيعه لا يفاء الدين بامر المرتهن فكذا هذا فان لم يكن له وصي نصب القاضى
من يفعل ذلك لانه نصب لمصالح المسلمين والنظر لهم عند عجزهم والنظر فيما ذكرنا لانه محتاج الى قضاء
ما عليه من الدينون الخالية بينه وبين الجنة **قال** ومن استعار شيئا لغيره جاز وان لم يسم
ما يرهنه به لان الاطلاق في العارية معتبر لانه لا يفيض الى المنازعة وله ان يرهنه باي قدر شاء وي

نوع شاء ممن شاء عملاً بالاطلاق فان عين ما يرهنه به فليس له ان يزيد عليه ولا ينقص اما الزيادة فلا
تحتاج المعير اليها كالهرة فيؤدى قدر الدين وما رضى به الفداء والزيادة على ما عينه ولا تنقص
عليه ذلك فيتضرر به واما الزيادة على قدر الدين يكون امانة وما رضى الا ان يكون مضموناً كله فكان
التعيين مفيداً فيقتضيه وان رهنه بحسن اخر ضمن لانه لم يرض به وكذا لو عين رجلاً فرهق عند
عند غيره لتفاوت الناس في الحفظ والملاة والقضا وكذا لو قيد ببلدة فرهق به باخرى ضمن والمعير
ان شاء ضمن الرهن لتقديره حيث خالف وان شاء الرهن لانه قبض ما لم يعين امره فان ضمن الرهن
ملك الرهن فصار كانه رهن ملكه ويثبت عليه احكامه وان ضمن الرهن رجع بدينه وبما ضمن على الرهن
بسببه وعزوه ولورهنه بما عين فهلك في يد الرهن صار مستوفياً دينه لما تقدم على الرهن للمعير
مثله لانه صار قاضياً دينه فيرجع بمثله ولو دخله عيب نقص من الدين بحسابه ويضمنه لرب العارية ولو كانت
قيمه اقل من الدين ضمن الرهن للمعير لانه صار قاضياً من دينه بقدرها ولو هلك عند المستعير قيل
الرهن وبعد الفكاك لا يضمن لانه باذن المالك ولم يقض دينه منه واذا اعطي المعير الرهن لياخذ الرهن
اجير الرهن على دفعه اليه ورجع بذلك على الرهن لانه غير متبرع في ذلك كالحاجة الى خلاص ملكه ولو
اختلفا في قدر ما امر به فالقول للمعير لانه يستفاد الاتري ان له انكار الاصل فكذلك لو وصف **فصل**
جناية الرهن على الرهن مضمونة لانه كالاجتنح في المالية حيث غلق بها الحق الغير جسيماً واستيفاء
وجناية الرهن تنقطع من الدين بقدره لانه لو نص لا ينعكس بيقط ففعله وبى وجناية الرهن على الرهن
وماله حذر والمراد جناية توجب المال لانها جناية المملوك على مالكه وكذلك جناية الرهن لانه لو اجترحت
كان عليه تطهير منها كحدوثها في ضمانه فلا يجب الضمان وعليه الخلاص لعدم الغاية وقال ابو يوسف
هي معتبرة لانها على غير المالك وفي اعتبارها فائدة وهي دفعه اليه بالجناية وبطل الرهن وان لم يطل
الرهن جناية تبقى رهناً على حاله وان جنى على ماله وقيمه والدين سواء لا يعتبر الاجماع لعدم الغاية
وان كانت القيمة اكثر فكذا عن ان حقيقه رحمه الله وعنده انه يعتبر بقدر الامانة كجناية الوديعة على
المستودع والله اعلم بالصواب **باب** **الشرع** وهي في الاصل رفع الشبوع
وقطع الشركة قال تعالى وينبهم ان الماء فتحة بينهم اي غير شايع ولا مشرك بل المهر يوم وليلة يوم
ومعنى فتحة رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنا بوائه افرزها وقطع الشركة فيها وطناً لعنى مرعى الشرع
الا انه تارة يقع افرز او غير الانصاء وتارة مبادلة ومعاوضة على ما نبهنا ان شاء الله تعالى وهي
مشروعة بالكتاب وهو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الاية بين الانصاء وهو معنى القسمة والسنة
وهو انه عليه السلام قسم الغناير والوارث وقسم خيبر بين اصحابه وعلى ما روي عنه رضي الله
تعالى ليسوا الدور والارضين وباء خذ عليه لاجر وعليه اجماع المسلمين وكان للشرع قد لا يمكنهما

الانتفاع به فست الحاجة الى القسمة ليصل كل واحد الى المنفعة بملكه اولاً لا يمكن الانتفاع بالانتهى
فيطل عليه الانتفاع في بعض الزمان فكانت القسمة متممة للمنفعة وقد ذكرنا ان القسمة تكون افرزاً
وتكون مبادلة فنقول معنى افرز فيما لا يتفاوت اظهره كالمكيل والموزن وسائر المثليات حتى كان
لكل واحد ان يأخذ نصيبه بغير رضا صاحبه ومع غيبته ويبيعه ماله وتولية كل نصف النصف
ولا يخلو عن معنى المبادلة ايضا لان ما حصل له كان له بعضه وبعضه لشريكه الا انه جعل وصوله مثل
حقه اليه كوصول عين حقه لعدم التفاوت ومعنى المبادلة اظهر فيما يتفاوت كالحجران والعقار فثبت
فيها من الخيارات ما ثبت في البيع واذا طلب احد الشريكين القسمة والجنس متحد اجبر القاضى الآخر ولم يجبر
عند اختلافه وكل ما ليس بمثل حتى لا يكون لاحد ما اخذ نصيبه مع غيبة الآخر ولو افترقا فليس له بيعه
مراحمه لان ما اخذ ليس بمثل لا ترك على صاحبه الا انه يجبر الممتنع منهما على القسمة او التخلل كالأبل
والبقرة والغنم تنمي للمنفعة وتكبل لثمن الملك فان الطالب يسأل القاضى ان يخصه بنصيبه ويمنع غيره
من الانتفاع به فيجيبه القاضى بذلك لانه نصب للمصالح ودفع الظلم والاجار على المبادلة جاز اذا
تعلق بها حق الغير كالمشترى مع الشفع والمديون يجبر على بيع ملكه لا ينفاء الدين ولا يجبر عند اختلاف
الجنس كالحجران مع العقار او البقر مع الخيل ونحو ذلك لتعد المعادلة فيه للتفاوت الفاحش بينهما في
المقصود وكذلك الثياب اذا اختلفت اجناسها والثوبان اذا اختلفت فبمنها ولو اقتسما بانفسهم جاز لانه
بيع ولها ذلك **قال** ويقسم على الصبي وصيته او وليته كالبصير وسائر القصرات فان لم يكن نصب
له القاضى من يقسم وينبغي للقاضى ان ينصب قائماً عدلاً مأموناً عاملاً بالقسمة
لانه لا قدرة على العمل الا بالعلم به ولا اعتماد على قوله الا بالعدالة ولا وثوقه في فعله الا بالامانة ولانه
يحكم عليهم بفعله فاشبه القاضى فينبغي ان يكون بهذه الصفات **قال** يرثه من بيت المال
لان فعله يقطع المنازعة كلقضاء فينبغي ان يكون زوجه في بيت المال كالقاضى ولانه انما للثمة فكان افضل
ولا تدارق بالعمامة **قال** او يقدر له اجر انما هو من المتقاسمين لا تدعى لهم وانما يقدر لثمة
يطلب زيادة ويستطع عليهم في الاجر **قال** وهو على عدد درهم وقالوا على الانصاء لا لها من الملك
فيتقدر بقدره وصار كخافير يتركة ونفقة المملوك المشترك ولا في حقيقته رحمه الله انه خراء عمله من
التميز والافرز يستوي فيه القليل والكثير بانه لا يأخذ الاجر على المساحة وللشع على الحدود حتى لا يستعان
في ذلك بآبار باب الملك فله الاجر اذا قسم وميز وربما يكفر عمله في القليل لان الحساب انما يدق ويصعب
عند تفاوت الانصاء لا عند استوائهما بخلاف خمر البئر فان الاجرة مقابلة بالعمل ومن نقل التراب ونفقة
المملوك لا يبقاء الملك وما حبه صاحب اكثر ونحو ذلك الكيل والوزن لا تدرج عمله ولهذا لو استعان
في ذلك بآبار باب الملك لا اجر له وكل الكثير اكثر من كذا القليل قطعاً وروي عن ابن حنيفة رحمه الله ان الاجر

على الطالبة لانه المستفيع به دون المتنع به **فان** ولا يجزئ الثاني على قاسم واحد معناه
 اذا لم يتقدرا على لانه يتقدرا على مثله ونحوه طلب الزيادة **فان** ولا يتك القسام
 فيكون لان عند الاشتراك لا يخافون الموت فيتعاملون في الاجرة وعند عدم الاشتراك يخافون الموت
 بسبق غير فيبادر الى العمل فيحصل الاجرة **فان** جماعة فابديهم عقار طلبوا من القاضي قسمته
 وادعوا انه ميراث لم يقسم حتى يقسموا البينة على الوفاة وعدد الورثة وفي غير العقار يقسم بقولهم وقالوا
 يقسم باقرارهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسم بقولهم لان اليد ليل الملك والظاهر صدقهم ولا مانع
 لهم كانه غير العقار وكذا اذا ادعوا في العقار الشراء او مطلق الملك فانه يقسم باقرارهم في هذه الصورة
 بالاجماع وكذا لو كان في الورثة كبريا وصغيرا والدار في ايدي الكبار بحضور بقولهم وبغير نصيب
 الصغير والغائب لان يكون في يد الغائب والصغير فلا بد من حضورهما لئلا يكون قضاء على الغائب
 والفقير وانما يذكر انه قسمها بقولهم لئلا يتعذر الحكم ولا في حنفية رحمه الله ان الزكاة قبل القسمة
 على حكم ملك الميت لان الزكاة المتولدة منها يحدث على ملكه حتى يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه ولا يجوز
 للقاضي قطع حكم ملكه الا ببينة بخلاف المنقول لانه يحتاج الى الحفظ فكانت قسمة الحفظ والعقار يحفظ
 بنفسه وبخلاف المشتري لان ملك البائع انقطع عن المبيع فلم يكن القسمة قضاء على الغير وكذا اذا اطلقا
 لانهم ما اعرضا به لغيرهم وفي الجامع الصغير شرط اقامة البينة عند الاطلاق لان حيز الحفظ لا يحتاج
 اليها في العقار وقسمة الملك يقتضي ثبوتها فاجاب الى البينة **فان** وان حضروا فان فاقا ما
 البينة على الوفاة وعدد الورثة ومعهما وارث غائب قسم بينهم لان يكون العقار في يد الغائب لما مر
 وفي الشراء لا يقسم الا بحضور الجميع والفرق ان ملك الوارث ملك خلا فحتم يتنقل اليه جوار الغيب
 والتعيين فيما اشترى المورث او باعه فيكون احدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه وفي
 ملك مبتدأ حتى ليس له الرد بالغيب على بايعه ولا يصح الحاضر خصما عن الغائب **فان**
 فان حضروا رث واحد لم يقسم وان اقام البينة لان الواحد لا يكون خصما ومقاسما من جهتين ولا بد من
 حضور خصمين **فان** واذا طلب احد الشركاء القسمة وكل منهم يتنفع بنصيبه قسم بينهم لما بينا وان
 كانوا يستصرون لا يقسم اعلم ان القسمة على ضربين قسمة يتولاها الشركاء بانقسم فحضر وان كان فيها ضرر لان
 الحولم والاشارة في استيفاء حقه وابطاله ما لم يتعلق به حق الغير وقسمة يتولاها الحاكم
 او امينه فيجوز فيها فيه مصلحة لا فيما فيه ضرر عليهم ولا فيما لا فائدة فيه كالحايط والبئر لان القاضي نصب
 لاقامة المصالح ودفع المضار فلا يجوز له فعل الضرر والاشارة لا يفيد من قبل المثل ومنصب منزه عن
 ذلك ولان ما لا فائدة فيه ليس في حكم الملك فليس على القاضي ان يجيبه اليه فان طلبا القسمة من القاضي
 في رواية لا يقسم لما بينا وفي رواية يقسم لاحتمال ان يكون لها منفعة لا تظهر لنا فاما حكم بالظاهر

وان كان احدهما يتنفع بنصيبه والاخر يستصون بطل الشفع لانه ينفعه فاعتزله والطلب
 الاخر ذكر الكرخي انه لا يقسم لانه متعلق بذكر الحاكم فيختصر انه قيمتها لم يطلبه وهو الاصح
 لان الامتناع انما كان للضرر ولا اعتبار للضرر مع الرضا كما اذا قسمها **فان** ولا يقسم
 للجور والرقبي والحمار والحايط والبئر بين دارين والحق الا بتزويجهم وكذا اكل ما اقيمته ضرب البيت
 الصغير والباب والخشبة والقميص وقد تقدم ما فيه من التفصيل والروايات والتعليق لانه لا بد في
 القسمة من التعديل ولا يمكن في البعض كالجور والرقبي تقاويمهما ولا يتم الفرق لانه جسر واحد
 كغيره من الحيوان وكرتق المغنم لا في حنفية رحمه الله انهم بمنزلة اجناس مختلفة لتفاوتهم في الثقل البالية
 المطلوبة من الزكوة والعقل والهداية الى تعلم الحرف وتفاوتها فاجازوا غيرهم من الحيوان فيل التفاتون
 بينهم عند اتخاذ الجنس لانهم لا يذكرون الا في جنس واحد في سائر الحيوانات وهما جنسان في جنس دمر
 ولان المقصود من غيرهم من الحيوانات وما بينهما من التفاوت يعرف بالظاهر والجنس والاختيار
 في يوم واحد بل في ساعة واحدة ولا كذلك بنوا دمر وقار فيق المغنم فان حق الغنم في المالمية لانه
 جاز لا مامر بينهما وقسمة ثمنها وهذا الحق يتعلق بالعين والمال فافترقا **فان** وينقسم كل واحد
 من الدور والاداري والحيوانية لانه اجناس مختلفة نظرا لاختلاف المقاصد وان كانت دور
 مشتركة في مصر واحد واراضي متفرقة قسم كل دار وارض على جرد عيني خفيفة وقال لا يقسم بعضها
 في بعض ان كان اصلها جسر واحد صورة ومعنى نظرا الى المقصود وهو اصل السكنى والزرع وهي
 اجناس معني نظرا الى وجوده السكنى واختلاف الزرع فكان مفوضا الى نظر القاضي على ما يتجه عنده
 وله ان لا يمكن تعديله لكونها مختلفة لكون البلدان الجوار والقرب من المسجد والماء والشرب وصلاتها
 احدهما بالارقة والاخرى بالبصرة قسمت لحيديهما في الاخرى **فان** وينقسم البيوت قسمة
 واحدة اما اذا كانت في دار واحدة فلا تقسم كل بيت بانفراده ضرر وان كانت في محلة او محال فالتفاوت
 بينهما يميز بها لا تفاوت في السكنى والمنازل ان كانت في دار واحدة متلازمة كالبيوت وان كانت
 متفرقة يقسم كل منزل على حدة سواء كانت في دار او محال لانها لا تتفاوت في السكنى لكن في الدور كان لها
 شبه بكل واحد منها فاذا كانت ملتزقة كالحقناها بالبيوت فان كانت متباينة بالدور واذا قسم الدار
 يقسم العرصة بالزراع والبناء بالقيمة وتجزا ان يفضل بعضهم على بعض تحقيقا للمعادلة في الصورة واليمين
 او في المعنى عند اخذ الصورة ولو اختلفا فقال بعضهم يجعل قيمة البناء من الارض وقال الاخر لا يدرهم
 فلا ولا ولي لانها تقسم الميراث والدرهم ليس من الميراث لان قدره ان يكون قيمة البناء اضعاف
 قيمة الارض او يقع لاحدهما جميع البناء فيجعل القسمة في البناء على الدرهم لا تقسم له القسمة فيكون
 ما لا يتاقي الابه كالاخ ولا يثبت على النكاح دون المال وله تسمية الصداق لما قلنا وهذا روي

الزيادة لاختلاف ما بينا والوكالات في حيز الحفظ
 وصرها بالاجماع ومن حيز الحفظ

عن محمد رحمه الله وعن أبي يوسف فيقسم الكل باعتبار القيمة لتقدر التقدير بالقيمة وعن
أبي حنيفة رحمه الله أنه يقسم الأرض بالمساحة على الأصل في المسوحات فمن كان نصيبه أجود
وقوع له البناء على الآخر دراهم حتى يساويه فتدخل المراهمة في القسمة ضرورة كولاية الأخ
وقول محمد أحسن وأقول للأصول ولو اختلفوا في الطريق فقل بعضهم يرفع طريقا بيننا وأمنع
الآخر وإن كان يستقيم كل واحد طريق في نصيبه فم بينهم بغير طريق وإن كان لا يستقيم
رفع بينهما طريق ولا يلتفت إلى المستعمل لانه تكميل المنفعة وتوفيقها ويجعل الطريق على عرض باب
الدار لأن الحاجة تدفع به وهو قول ما كان عليه من الشركة وهو قول الأرض قلها مائة بقرا حراثة
لانه لا بد من الزرع ولو وقت شجرة في نصيب أحدها أعصاه لمصلحة في نصيب الآخر وروى
ابن سنان عن محمد بن أبي بدير عن أبي بدير عن أبي بدير عن أبي بدير عن أبي بدير عن أبي بدير
ولا حد الشر يكمن أن يجعل في نصيبه بئر أو بركة أو تنور أو حيا إن كان بغير حيا بجاهه ولما كان سبب كونه
الآخر لانه يتصور في حال ملكه فلا يكون متعديا أو ضاريا بالجار وحصل ضمنا فلا يضمن وكذلك الأصل
أن يفتح فيه بابا وإن شاء ذي الجار ما ذكرنا والكيفية يؤذي الجار أحسن **قال** ويقسم سهمين من العلوي
سهم من السفلي وعند أبي يوسف سهم سهم وعند محمد بالقيمة وعليه الفتوى **قال** الجاهل بالنظر في اختلاف
المنافع فإن السفلي يصلح اصطلا وحفر البئر والشرب وكذلك العلوي وكذلك يختلف قيمتها باختلاف
البلدان فلا يمكن التقدير إلا بالقيمة ولهما أن الأصل في المزروع أن يقسم بالذرع والمقصود الأصل السكنى
الآن أبو يوسف قال ذراع بذراع نظر إليهما هو المقصود وهو السكنى وهو الاستيطان فيها ولكل واحد منهما
أن يجعل في نصيبه ما لا يضر الآخر والمقتضيان متماثلان فكان لصاحب السفلي حفر البئر والشرب كذلك
لصاحب العلوي يبنى فوق علوه ما لم يضر السفلي على أصله ولا يحنفه رحمة الله أن منفعة السفلي
منفعة العلوي لأنها تبقى بعد فوات العلوي في السفلي منفعة البناء والسكنى وفي العلوي السكنى غير
وليس له التعلل إلا بما رصاحبه على أصله فيعذر ذراعين بذراع نظر إلى اختلاف المنفعة ثم قيل أبو حنيفة بنى على
أصله فليس لصاحب العلوي ببنى على علوه الأبناء صاحبه وعندهما يجوز وقيل الجواب على عادة أهل الكوفة
في اختيارهم السفلي على العلوي **قال** ولا يدخل الدار هم في القسمة إلا براضين لأن القسمة في الشركة
ولا شركة في الدار هو فإذا رضى جارا بدارنا **قال** ينبغي القاسم أن يفرع بينهم فمن خرج اسمه على سهم
أخذه وذلك بعد ما يصور ما يتصوره على سهام القسمة ويخرج الساحة ويقوم الساحة حاجته إلى
معرفة ذلك ويزول كل نصيب بحقوقه عن قيمة الأبناء ليتحقق معنى القسمة وبلية الأبناء بالاول والثاني
والثالث ثم يخرج القرعة كأنه يقسم على كل الأبناء فإن كان سدا جعلها سدا أو ثمانا فثاناً
لانه إذا خرج أقل الأبناء خرج الأكثر وكذلك بالعكس وليس لكل واحد نصيبا جاز من غير ذلك

في معنى القضاء فيقع الزلعة أما القرعة لتطبيب النفوس ونفي التهمة والميل **قال** وليس
لأحد من الرجوع إذا قسم القاضى أن يائيه لا تصدق عنه ولا يائيه تأمته فلمنت كالتضاء وكذلك للغير له ذلك
إذا خرج بعض السهام فكل لا يلتفت إلى آيائه قيل القسمة لا يلتفت إلى رجوعه بعد ما وكذلك إذا حصل
الراضى ويثبت كدود لأن المؤمنين عند شروهم وقيل يصح رجوعه عما إذا خرج بعض السهام إلا إذا بقي
سهم واحد لبقية الباقي **قال** فإن كان في نصيب أحد من مسيل وطريق لعين ولم يشترط فإن لم يكن
سرفه عنه صرف تحقيق الحق القسمة وهو قطع الاشتراك والافساق القسمة لاختلافها وتساؤف
لأن المقصود تكميل المنفعة ولا ذلك إلا بالطريق والميل **قال** وإذا شهدوا عليهم ثم ادعى أحدهم
أن من نصيبه شيئا يدعي صاحبه لم يقبل الأدبينة لانه مدعى فانه لم يكن له بينة استخلفه كافي فبشر
فكل جمع نصيبه ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لأن الكوledge على ما عرف وقيل لا
يقبل دعواه للتقاضى **قال** وتقبل شهادة القاسمين على ذلك وقال محمد لا تقبل شهادة
على فعلها ولها أنها شهدا بالاستيفاء وهو فعل الغير به لمنزلة القسمة فتقبل أما فعلها الاقرار
وهو غير ملزم فلا حاجة إلى الشهادة عليه وغير محمد مثل قولهما ومنهم من قال إن كانت القسمة باجزة لا
يقبل لأنها دعوى يقاء على استجرار عليه وجوابه أن اجزئها وجبت اتفاق الحضور على إبقاء العمل ومن
التميز فلم تجزئها معاً فلا تهمه وإن قال قبضته ثم ادعى متى قبضته أو عين حصصه كسائر الدعوى
وإن قال ذلك قبل الاشارة تحالفا ونقض القسمة وكذلك إذا قال المرسل بعض نصيبى وهو نظير الاختلاف
في قدر المبيع وسببين التماثل وأحكامه كتاب الدعوى إن شاء الله تعالى **قال** وإن استحق
نصيب أحد من رجوع نصيب صاحبه بقسطه كما في البيع وهذا عند أبي حنيفة قال أبو يوسف فيقسم
وسوق محمد بن داود بن أبي سليمان بن داود بن أبي حنيفة وقيل الخلاف في بعض شاي من نصيب
أحدهما أن المعين لا ينفخ بالإجماع ولو استحق نصيب شاي فلكل النسخ بالإجماع لأن يوسف أت
بالاستحقاق طهر ثريكتا ثلث ولا قيمة بدون رضاه والفقهاء فيه أن يستحقا لجزء الشاي بطل معنى
القسمة وهو التمييز والافراز لانه يرجع جزء شاي في نصيب الآخر بخلاف المعين وصار كاستحقاق الشاي في
الكل ولا يحنفه رحمة الله أن القسمة على هذا الوجه يجوز ابتداء بانه يكون نصف الدار المقدم بينهما
وبين ثالث والمؤخر بينهما على الخصوص فاقسم على أن أحدهما نصيبهما من المقدم وربع المؤخر وللآخر ثلثة أرباع
المؤخر فانه يجوز وإذا جاز ذلك ابتداء جاز انتهاء فعلى القسمة موجد وضار كالحزب المعين بخلاف الشاي
في الكل لأن القسمة لو بقيت يتفرق نصيب المستحق في الكل فينضمروا ولا ضرر هنا فافترقا **قال**
المهاية جازة استقاما والقياس بأبي جوازها لأنها مباد لتا المنفعة بخبرنا نسكه لنا خرج أحدهما إلا
أنا استحسننا بقوله تعالى هايزبوا لكم شرب يوم مقلهم ولأن المنافع شتى بعضها لبعض وغير

وقال في انما ثبت المساجد لذكر الله تعالى والحكم والعدل والبر والنجاة على الغيا مكانه والجامع اول لانه
اشهر وان كانا الختم جايضا او نفا ضريح القاضي الى باب المسجد فيظهر في خصوصتها او امره فيظهر
سما لكانت المنفعة لاداة فانه يجزى لاستعمال الدعوى والاشارة اليها في الشهادة وان جلس
في بيت جاز وبان الناس بالوقوف فيه ولا يمنع احد من الدخول عليه ويجلس معه من كان يجلس معه
في المسجد ويكون الاخوان بالبعد عنه بحيث لا يسمع ما يكون بينه وبين من تقدم اليه للحفوة
ويستحق ان يجلس مع قريباته قريبا من اسر النقة والديانة والاباس بان يجلس وحده لانه كان
عالم بالقضاء **قال** ويتخذ منتهجا ولا يتبعه لاسمائه معرفة بالغة لانه لم يكن عدلا لا من
حياته ولذا لم يكن سائلا لا يؤمن ان يكتب بالاعتقاف الشريعة وادام لم يكن فقيرا لا يعرف كنه
السؤال وما يحتاجه القاضي من الاحكام ويجلس في صحنه حيث يراه حتى لا يجزع بالرفع **قال**
ويبقى بين الخصمين في الجلوس والاقبال والنظر والاشارة قال تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قواما للرسل
من بعد الله والعدل الشورى وقال في التبت احكم بالقضاء فليست بين الخصم في الجلوس والاشارة والنظر
وفي كتابه رضي الله عنه اسس بين الناس في مجلسه ووجهه وعنده ما ذكرنا ثم نته على العاد
فقال حتى لا يطعم شرب في صحنه ولا يخاف ضعف جوده ولانه ان فقد احد من سائر قلوب الاخر
فلا يشترج للدخول والجلوس وينبغي ان يجلسوا بين يدي القاضي جثوا ولا يجلسها في جانب ولا اصدما من
بينه والاخر عن شماله ولما تقدم اليه لطفان اثناء بدا فقال مالكا وانشاء سكنت حتى يتلقا فاذ الحكم
احد ما اسكت الآخر ليقيم **قال** وسائر اصدما ولا يلقنه تحت لابت ومافيه من النعمة ولا يفكر
لاحد مما لا يذكر حتى يعلو صوته ولا يمازحها ولا اصدما لانه يحرم من القضا ولا يضيف احد ما دون
الآخر لما يتا وقد ورد في النبي عنه **قال** ولا يقبل من عتي اجنت لم يبدل قبل القضا **قال** عليه
عزرا الامراء اكلوا ولا انما احدي له للقضا فاما افكان الحلا بالقضا فاشبه الترشع بخلاف
موجبت عاونه بما دانه قبل القضا لانه الظاهر انه جرى على عاونه حتى لو زله على العاقبة او
كان له خصومة لا يقبلها والريب على هذا التفصيل **قال** ولا يحضر دعوى الا العامة كاللوس والحنان
لانه لانه فيها والواجبة سنة ولا يجب الخاصة لمكان النعمة الا اذا كانت من قريب او من جرت عاونه
بذكر قبل القضا على التفصيل المتقدم والعرض في ووزن فاقته وما فوقها عامة وقيل الخاصة ما لم
ان القاضي لا يحضر الا ليعلم **قال** ولعله المربض ويشهد الجاني لانه من صفوق الحكم على اسم
على ما نطق به النص ولا يطهر مكانه في ذكر المجلس ولا يمكن احد من السلك فيه بشي من الخصومة **قال**
فان صدر له تم او نعت او غيب او جرح او عطل او حجة حيوانية كن عن القضا قال عليه السلام
لا يقض القاضي ولو غيبان وفي رواية ولو شبعان ولا يشترج الى الكفر ومنع الاعراض عن حق البكر

فيتم بالقضاء وبكر له صوم التطوع يوم القضا لانه لا يخلو عن الجمع ولا يقب نفس بطول الجلوس
لان رجا حقه ومكر ويقعد طرفي النهار وله اطيع في دمن اخصاصه ردة مما تم ومترت لغيره رقا
الخصوم حتى يطمئنا وان لم يطرح انقذ القضا بينهما لعدم الموجب للثا **قال** ولا يبيع ولا
يشتر في المجلس **قال** فانه من النعمة ولا ياتس في خي المجلس وعن ابي خنيفة انه ياكل ليعلم
وانما يبيع ويشتر من غير الا يوفقه ولا يجايبه **قال** ولا يستحسن على القضا الا ان يقض اليه ذلك
لانه كالوكيل عن الامام والوكيل ليس له ان يوكل الا ان يؤذن له **قال** ولا يقض على غائب لقوله
حرم باع على لا تقض لاحد الخصم حتى تسمع كلام الآخر ولان القضا لقطع المنازعة ولا مثا فبر
الاكثر فلا حاجة الى القضا **قال** الا ان يحضر من يقوم مقامه اما بان يتركه كالوكيل او بان يشرع
لما لو من جهة القاضي او بغيره ما يرضيه على الغائب شيئا كما يرضيه على الحاضر كمن اذني واراضي يرضي
فانما يقيم المردعي البينة ان اشترى من فلان الغائب يقض به على الحاضر والغائب وكذا الولد في شفعة
وانكره واليد الشراء فاما البينة ان داليد اشترى من الغائب يقض على الحاضر والغائب جثا وكذا اذا
شترى احد وجده فقال ما جده ان فاما المستوفى البينة ان مولاهما اعتقما حكم بعقوبها في حق الحاضر والغائب
جثا **قال** فان ارفع اليه قضاء فاضي امضاء الا ان ياتى الكتاب او السنة المستوفى او الاقامة
واصله ان القاضي له ان يحرز قضاء فيقضي بعقوبه يسوغ فيها الاجتهاد لم يجز لاحد من القضا نقض
لانه لا جتهاد الا في العلم والاول ترجح بالحق لان القضا به وروى شريفا في قضاء خالف فيها
وعلى انهم ينسوا لو قوع من قاضي جائز الحكم فيها يسوغ فيه الاجتهاد وعن رضي الله عنه انه قضى في
الجذبضا باختلفة فقبل له فقال ذاك على ما قضيت واحدا على نقض ولم ينسخ الا ولولا اجتهاد مع الكتاب
ولا مع السنة المستوفى لا اجتهاد الا عند عدهما لما تقدم من حديث معاذ ولا مع اجماع الجمهور لانه
خلاف وليس باختلاف والمراه اختلاف الصور **قال** ولا يجوز قضاء من لا يقدر على
له لان المعنى الذي تتره الشرائع في القضا اقوى لانه الزم **قال** ويجوز لمن قلن وعليه
لانه ثابت عند المسلمين لانه ولذا لا ينزل عنه **قال** ولذا علم بشي من صفوف
العباد في زمن ولايته ومحل جاز له ان يقضي به لان علمه كشراف السامد من وبلد اولي لان البينة
حاصره على بالمعينة والسمع والخاص بالشراف غلبة النظر والاجماع على ان قوله مع الاثره يقول
فيما ليس قطعا فيه ومن قال حكمت بكوا انقذ حكمه واما ما علم قبل ولايته او في غير ذلك ولا يقضي به
عند ابي جعفر في غير ذلك عن عري وشريح وقال ابو يوسف ومحمد يقضي كافي حال ولايته ومحل كامة وجوابه
انه في غير مصر وغير ولايته شامد لاحكام وشرايف الغرض لا يقدر وصار كانه اعلم ذلك بالبينة العادلة ثم
ولى القضا فانه لا يعبر به واما الحدود فلا يقضي بها فيها لانه ضم فيها لان تحت الله تعالى وطونابه

الافى قد الغيرة ما بعد علمه لما فيه من حق العبد والافى اشكر اذا وجد سكرانا او من به امارات
اشكرانه بغير **قال** والقضاء بزمانه التور ينفذ طامرا وباطنا في العقود والنفوخ لما انكح
والطلاق والبيع وكذلك اليمين والارث وما لا ينفذ باطنا وصورة شديدا بعد ان بالزور بطلان
لو جرد ففقدى بالفاض ينفذ حتى متى طرأ طامرا لها ولو شهد بالزور جردا ان طلق امرأته
ثابتا ففقدى الفاض بالفرقة ثم تزوجت بالزور وخذها ما بعد الزور في الثاني ذلك طامرا باطنا
للطامر لانه لا يطلع على الباطن وان علم بانها كانت احدات مدينت لا يحكم ولو طرأ الزور الاول كان
زانيا وجد وقال محمد طامرا وقال ابو يوسف لا يحكم لانه قد روي في سنة او روي بشبهة فيجوز الوطى
اجتباى ولا ينفذ في معتق البز ومنكوحه بالايجاع لانه لا يمكن تقديم الطامر على القضاء وفي الاجنبه
امكن ذلك فقدم بغيره قطع الثمانه وينفذ بيع الامه عنده حتى يحل للمهر وطامرا وينفذ في اليه
والارث حتى يحل للمهر في اكل اليمين والميراث وروى عنه انه لا ينفذ فيها لما قوله صلى الله عليه وسلم
انكم تحقرون الى ولعلكم يعظمكم الحسن حجة من بعضي وانا انا بشر اقضى بما سمعتم ففقدت له من
مال اخيه شيئا بغير حق فانما القطع لقطع من الفاراد عام فيقيم جميع الحقوق العقود والنفوخ
ذلك فينبغي ان يكون الحكم في الباطن كمو عند الله تعالى اما الظاهر فالكلام لان على ما انفق الفاض فاعلم
السلام انا اقضى بالظاهر والله يتولى السرائر ولا ما روي ان رجلا طلق امرأته وهو دونها في الحب
ان تزوجها فادعى انه تزوجها وامام شامد برز عنه على رضى الله عنه في حكم عليها بالنكاح وقالت اني لم تزوج
وانهم شهدوا زور فزوجه منه فقال على رضى الله عنه شامد اني زوجك ولا معنى عليها بالنكاح ولا فنى
بامر الله تعالى حجة شرعية فيها ولا لاية الاثنا فيجوز انشاء تزوجا عن اكرام وطامرها في المار وحق
تقريبه فان قضاء الفاض في الاملاك المرسلة لا ينفذ بزمانه التور بهذا الحديث والقول ان الاملاك
اموالكم يتكلم بالباطن روى انما تزلت فيه ولان الفاض لا يحكم اشياء المكبر بدون السبب فانه لا يمكن
دفع مال زيد الى عمرو واما العقود والنفوخ فانه يمكن انشاء فانه يمكن بيع امه زيد وعمر فانه
حال خبيته وخوف الملاك فانه يبيع للمخلف وكذلك لو مات ولا وحق له ويمكن انشاء النكاح
على الصفي والصفي والفرقة في الصفي وعرفه فثبت ان له ولاية الانشاء في العقود
والنفوخ فيجعل القضاء انشاء اصرار اعز الحرام ولا يمكن ذلك في الاملاك المرسلة بزمانه التور
جعل انشاء فطلوعه فيقول لو لم ينفذ باطنا فلو فنى الفاض بالطلاق لبقيت حلالا للزواج الاول باطنا
ولما طامرا او لو ابى الفاض عند ما ابى به الاول لثالث ايضا وهكذا اربع فقامت في ذلك زمان
واحد وفيه من الفاض ما لا يخفى ولو قلنا بنفاه باطنا لا يحل الا لو اصر ولا فنى فيه **قال** الا صرح في
الحبس قوله عم الخ الواهر طامر بغير حق وعقوبة العقوبة الحبس وروى ذلك عن السلف لان الفاض

نفس لا ينفذ الحقوق الى امر باطنا فاذا امتنع المطلوب من الامراء فعلى القاضي جرح عليه ولا يجوز
بالنفس اجبا فاقبض الحبس **قال** واذا ثبت الحق للمدعى وسال حبس غيره لم حبسه لانه لم يجر
عليه حق لو كان ظاهرا مطلقا وخلفه عند غيره **قال** وامر برفع ما عليه فانه امتنع حبسه
لان ظاهرا عليه ومذرا اخ اثبت حقه بالاقرار انما له اثبت باليمين حبسه او من لانه البينة لا يكون
الا بعد الجحد فيكف طامرا ولا يبال الفاض الكمال ولا من المدعى الا ان يطلب التعا عليه من القاضي
ان يبال المدعى فيسأل فانه اقراة مع فنى سبيل لانه السبق الا انظار بالنقض ولا يمنع من الملازمة
وان قال المدعى هو موسى وهو يقول انما مع فنان كانا القاضي بديسان او كان الترتين بديسان كانا الثمن
والقوض والتزيم كالمهر والكفالة وبدر الخلع وحق حبسه لان الظاهر تمامه في بديسان والتزيم
بديسان عند الترتين ولا يحبس فيها سوى ذلك اذ ارجح الفاض لانه الاصل وذكره في ضمان المثلثات وارجح
اليمينات ونفقة الاقارب والزوجات واثبات العبد المشرك الا ان تقوم البينة ان له مالا فيجب لانه
لما لم ناذر اجمعه من يغلب على ظنه انه لو كان له مال الظاهر وسال عنه طامرا فلم يظلم له مال خلى سبيل
لان الظاهر احسان فينبغي الا انظار وكذا الحكم لو شهد شاهدان باحسان ونفقه بينة الا بعد
اليمين بالجمع وقيل لا والزوج انه وجد بعد الحبس فبينة وعلو حجة شدة الحبس ومضايقته وذكره في
احسان ولم يوجد ذلك قبل الحبس قيد بينة في الحائض وان فانه البينة على بديسان ابرز حبس طامرا
وارتفع اذ في مدة الحبس قبل شهرين او ثلثة وبعضهم قدره بشهر وبعضهم بربعة وبعضهم بسنة والقوي
ما ذكرت كذا او الا لان السانة تختلف في افعال الحبس ويتفاوتون تفاوتا كبيرا فيفقد حق القاضي
قال ويحبس الرجل في نفقة زوجته لانه حق مستحق عليه وقد منع فيحبس الحكم ولا يحبس والد
في دين ولو وكذا الاجل والميراث لانه ليس مصاحبه بالمعروف وقد لم يبال الا لاف الامتنع من
الانفاق عليه لانه في ترك الانفاق عليه ملامه كمال الاب على الولد فلولد دفعه بالنقض ولذا
معرض الحبس فان كان له من يخدم في الحبس لم يخرجه والاخرجه لئلا يملك ولذا امتنع الخ من القصور
خبر القاضي بما روي من ضرب او صفع او سجن او تعيس وجه على يدي **قال** في كتاب
القاضي الى القاضي في كل حق لا ينفذ بالبينة التي لا يثبت اليها ذلك وهو العوي عن القاضي بين الخصوم والشهود بخلاف
ما ينفذ بالبينة كالحودود والقصاص لشبهة البدنية والاصالة احوال ان الكتاب ينفذ مقام عبارة
المكتوب عنه وخطابه بولالة ان كتاب الله تعالى الى رسول الله قام مقام خطابه في الامر والنهي وغيرهما
وكذا كتب رسول الله الى ملوك الفرس والروم والى نوابه في البلاد فقام مقام خطابه لهم حتى
عليهم ما امرهم به في كتبهم وجب خطابه واذا ثبت هذا فنقد كتاب القاضي الى القاضي كتابه ولو
خاطبه بذكره واعلم به في كل ذلك كاي ومروا ان يشهد الشهود عن القاضي ان لهذا على طلاق

فانه مدعى صورة متكررة لا يترك والفقير اذا التزم استوفى الفكرة فلهذا ذكره في قوله
ولا يتبع الدعوى الا في مجلس القضاء على ما يقع من غير ان الدعوى له الحق عند القاضي او يجب على الخصم الحضور
الى مجلس القاضي ما لم يتفق ولما دعوا الى الله ورسوله كحكم بينهم فافترق منهم موعودون ذمهم على ترك الحضور
وموا لاواض عن الاجابة وعلى من التزم الله امره التزمه بغير عفة بما في الدسولة الكمل عليه
وسلم شيعه على زوجه ما دعوا بما فالت ابن ابني ما عطا ما عطا من غيره بما في الله ولا ان الحكم يخصه
انما سمى على الدعوى من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم الى يومنا من غير تكبر فاذا حضر واحد من عليه
وجب عليه الجواب بلا او منع حتى لو سكت كان انظارا فيسبح البيعة عليه دفعا للمقرر من المدعى الا ان سكت
او سكت **ثالث** ولا بد ان يكون الدعوى في معلوم الخير والعدل لان الدعوى لا لزوم والفضل الجود
غير ممكن وكذا كمال الشهادة بالجملة لا تقبل فان كان مدعى ان يطالب به لانه غائب الدعوى اجمالا فان
المدعى عليه على ابنا رجة المدعى وليس للمدعى ذكر الاكفا طالبا به فامتنع ولا بد من ذكر الوصف
لانه لا يعرف الابن وان كان جاتا كلف المدعى عليه اخصار ما يميزه بالردود والتمسده
عند اداء الشهادة والناكر عند التمس ولا يكتفى في التوفيق فان لم يكن حاضرا ذكره في قوله لا تقبل
تقدم شاعرة العيب فالقيمة يقوم بها ما في الاستدلال في نفس المدعى غالباً ويذكر في القيمة
مغالباً في قوله ووصف وجنس فليكن كالباب وان كان حيواناً يذكر الزكوة او الاثنية وان كان غنماً
ذكر صرود الاربعه واسماء اصحابه ونسبهم للردود وذكر الحلية والبلد لان العقار لا يكثر احضاره
تعرينه بالاشارة فيقول بالحدود يدار بذكر البلدة لا اعم ثم بالحلية التي فيها العقار ثم بيت الحدود لا
التوفيق يقع بذلك ولا بد من ذكر اسماء اصحاب الحدود واسماء ابائهم واصدادهم لانه ابلغ في التوفيق
ذكر الحلية في ان يعرف وقد تقدم وان كان التوفيق مشهور الا بانه لا يذكر السب لوجود التوفيق بدونه
وكذا كلف المدعى ذكر الحدود كما مر **ثالث** ثم يذكر ان في يد المدعى عليه وان يطالب به لانه لا يملكه لم يكن
لا يكتفى خصماً او حجة له فلا يتوفى الا بطلبه ولا بد من جملته ان في يد مدعى او حصة بالتمسك فاذا طالبه بال
الامتناع ولا يثبت كونه في يد الابن في ادعى المدعى ولا يثبت بتمسكه فانما انما في الامتناع يجوز ان
في يد غيره بخلاف المنقول لانه لا بد فيه من شاعرة **ثالث** فاذا حلت الدعوى من القاضي
المدعى عليه لينكشف وجه الحكم ولو جوب الجواب عليه فان اخر او اقام المدعى بيعة ففي عليه انما الاوراق
فلان لا شاعرة فيه فانما لا يشاعرة انما في يد المدعى او اقام البيعة فلان لا شاعرة من البس في
ومن الاوراق في تظهر الحق ويكش صفة الدعوى فيفرض بها وجعل من اجماع المسلمين
ثالث ولا يستعمل لقوله عليه السلام انك بيعة قال لا مال فليكرهه ولا بد
من طلبه المدعى السداد لان حقه بالاضافة اليه فان حلف ان يخلط الخصومة لقوله عليه السلام انك

غير ذلك فباري من الحديث **قال** الا ان تقوم البيعة فتقبل قال عليه السلام البيعة العاقبة
اصح ان ترق من البيعة الاولى ولا تطلب البيعة الا بعد على عدم البيعة لا احتمال انما حامية او حاضرة
في البلد ولم يحضره ولا ان البيعة بدلى عن البيعة فاذا قدر على الاصل بطل حكم الحلف **ثالث** وان
تكلم بغيره عليه بالتكول لانه التكول اعراض والا حلف دفعا للمقرر من وقطع الخصومة فلا بد من
اقرار او بدلا فيقضي به **ثالث** فان قضى عليه اولى ما تكلم به لانه حجة كالأقرار **والاولى** ان يعرف عليه
البيعة ثلثا وثلثا ان من هذا عهد القضاء بالتكول لانه فصل بغيره فيما يخفى عليه حكم فاذا عرض
عليه ثلثا والى قضى عليه بهذا فله ابو يوسف مع وكيله الطلعة والزعم المالك **ثالث** وان قال بعد التكول انما
أخلف انك ما قبلت القضاء فله كونه حجة فيه وان كان بعد القضاء لم يخله لانه التكول بمنزلة الاقرار
ولو اقر ثم قال اخلف لا يسبح منه كذا بعدا **ثالث** ويثبت التكول بقوله لا اخلف لانه حجة فيه وبالشكوت
لانه دلالة عليه والا حلف الا انما يكون به فريس او طرفي فيعذر **ثالث** ولا ترق البيعة على المدعى
لقوله عليه السلام البيعة على المدعى والبيعة على المدعى عليه جعلت بين البيعة على المدعى عليه لانه ذكره بالالف
واللام وذلك بين ردة على المدعى ولا ترقم والقيمة تنافي الشك فلا يكون للمدعى بيعة ويعلم من عدم
بوزان القضاء بالثابت بعد البيعة لان حاروب بين ان يكون للمدعى بين معجزة فينبغي انقضائه بتمسكه بقرينة وان
خلاف الاجماع وكذا قوله عليه السلام انك بيعة قال لا قال لا يثبت بينه وبين غيره فليكن بيني وبينك بيني لانه
غير امتار فيه في الحديث **ثالث** وحاروب ان عليه السلام قضى بشاهد وبيعت فردود لوجوده امراته في الف
لكتاب لانه تعالى اوجب الحق للمدعى بشهادة رجلين ونقد من عدمها الى شهادة رجل واحد وامرأتين في الشك
ان غير خلاف الكتاب او نقول الزيادة عليه خلاف الكتاب انما انه ورد في حادثة رعاة مختلفة بين
فلو كان ثابتا لارتفع الخلاف ولم يرتفع دل على عدم نبوة انما كانت انه حاروب وقوله عليه السلام
البيعة على المدعى مشهور قريب من التواتر فلا يعارضه التراجع ردة اية الحديث كحي بي معي وغيره الى من
حاروب مع عمر قال سمعت النبي يقول القضاء بالشاهد واليمين بدعة واول من قضى به معاوية **ثالث**
وان قال لي بيعة فاضر في المحرر وطلب بيعة فله يستعمل عندنا في البيعة رحمه الله وقال لا يستعمل
لان البيعة حقه ولا يبطل الا باقامة البيعة لا بالعدوى عليها واعترافه بالبيعة لا يكون اعترافا بسقوط البيعة
ولم يقر عليه السلام انك بيعة قال لا قال ملك بيعة رتب البيعة على عدم البيعة فلا يجب مع
وجودها ولا ان اجتمع مع انه لو قامت البيعة سقطت البيعة حتى لو قال المدعى عليه انما اخلف لا يلتفت اليه
واذا كانت البيعة لا يثبت حكمها مع البيعة فاذا اعترف بالبيعة وانما قد اعترف انه لا يبين
على المدعى عليه **ثالث** وبما قد من قبله بنفسه ثلث اقام فليجبه القاضي الى ذلك استقفا
لاحتلاله ان يغيب قبل اقامة البيعة وكذا لو اقام البيعة قبل القضاء ولا حلال ان يغيب قبل القضاء فيعذر

القضاة فيكفله من اعمار اليهود على يد موسى بن يوسف ومن الى غيره من الله ثلث ايام الا ترى
 انه مجرد الدعوى عند القاضي بعد احياء الحقوق كذا هذا ويتحقق بالكنيل ان يكون موقفاً يحصل التوثيق
 ولا يشترط كونه حلياً او حراً **قال** ما اذا امتنع ان يعطيه كنيلاً امراً القاضى بالملزمة على الوجه الذي ذكرنا
 في ادب القاضي **قال** وان كان غريباً يلازمه مقدار مجلس القاضي لا ملازمة اكثر من ذلك بقرعة ويمنع من سفره
 من غير جهة بخلاف ان يتم اولاً من حله في ذلك وهذا اذا كان حراً لا يسقط بالشبهة **قال** اما الحدود
 والقصاص في النفس فلا يباذله كنيلاً وقالوا بما قد من كنيلاً في حد النفس في الشريعة اما ادعى المال
قال ولا يستحق في النكاح والرجعة والنفي في الابلاء والرق والاستيلاء والنسب والولاء
 والحدود وقالوا يستحق فيها الا الحدود واللحان وندابا على ان النكاح يكتفى به والبول لا يعنى في نفسه
 الاشياء اقرار عند ما والاقرار يجري فيها كما ان كل ما يتبع من البيه المال ذبته فغير اقباعه محتمل بالبدعي والالة
 الا انه اقرار فيه شبهة والحدود تنفذ بالشبهات والقاضي في معنى الحدود وله ان لا يعترفه اقرار يكون كاذباً
 في النكاح والكذب حرام ولو جعله لا ياباه لا يكون كاذباً فيجعل باذلاً صيانة له على الامام **قال** وانما القصاص
 من الاختلاف القضاة بالنكاح في موضع لا يتحقق فيه بالنكاح لا يستحق ويستحق في الشريعة ان ادعى
 المال فحلف بالله حاله عليه هذا المال ولا شيء منه فان كل من ادعى المال بثبوت مع الشبهة ولا يتطبع لانه اخطأ
 لا يثبت مع الشبهة **قال** ودعوى الاستيلاء ان تدعى الاحد انما اتم ولا يستدعي وهذا ايضا من المالك
 ينكر اما لو ادعى المولى لا يثبت في النكاح والاستيلاء والنسب يثبت بمجرد قوله **قال** واقصار الفقيه ابو الليث
 الفتوى عن قولهم العموم البولي **قال** ثم عند من كل نسب يثبت من غير دعوى المال كالبنت والزوجة والمال يستحق عليه
 وكل نسب لو ادعى لا يثبت الا بدعي المال كالاخ والعلم لا يستحق الا ادعى بسببه مالا او حق كدعوى
 الارث وعدم الرجوع في الهبة **قال** وفيه **قال** ويستحق في القصاص بالاجماع فان كل اقتضى منه
 في الاطراف وفي النفس حبس حتى يخلص او يفتد وقالوا يباينه الارش فيها لانه النكاح اقرار فيه شبهة للعموم فلا
 يثبت به القصاص فيجب كماله سبباً اذا ادعى الولي العهد ولا في الخطاء ولا في صبغة رجة الله ان لا اطراف
 يجري مجرى الاموال فيجرى فيها البدل حتى لو ادعى لغيره اقطع يد فقطعه لا شيء عليه وهذا دليل البذل الا انه لا يباح
 له القطع لانه لا يباين فيه له والبذل من مفيد لا لقطع الخصومة ولا كذلك النفس فلا يجري فيها البذل
 واذا امتنع القصاص في النفس والبيه مستحقة عليه حبس بما كان في التسامية **قال** ولو ادعى
 ادعت عليه خلافاً قبل الدخول استحق لانه دعوى مالي فان كل قضي نصف المال لا مائة **قال** وكذا اذا ادعت
 الصداق في النكاح يستحق لانه دعوى مالي ويثبت المال بالنكاح دون النكاح **فصل**
 والبيه بالله تعالى لا غير قال عليه السلام من كان حاله في حلف بالله او يفتد وتخطأ باوصاف ان شاء القاضي
 وقبيل يختلف ذلك باختلاف حال الخالف صلاحية وخوف وقلة مبالاة وغير ذلك وقبيل

الطالب

يختلف بكثره المال وقلة **قال** وينبغي للخالف ان يعطى الخلف ويغفر عنه حرمه البيه ويتلوه
 عليه قوله تعالى ان الذين يشتركون بهما الله وابائهم ثمانية ايات ويذكر له قوله عليه السلام من حلف
 على يمين صبر البغيطع يا مال امر مسلم لقي الله تعالى وسو عليه غضبان وتخطى البيه ان يقول والله الذي لا
 اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الخالف المالك الذي يعلم من الله ما يعلم من العباد
 الكثير المتقال ويزيد عليه ما يشاء وينقص ويحاط من التدارك باذلال الخوف والعاطفة بين من له
 حان الحنفية عليه يمين واحداً **قال** ولا يغفل بزمان ولا مكان لانه تعظيم الحقسام به حاصل في كل زمان
 ومكان وسواء مقصود **قال** ولا يستحق بالطلاق ولا بالعاقبة للحديث وقيل خلاف في زمانا لقلة
 مبالاة الناس بالبيه المأذونة ولشدة اقدارهم على ذلك ولما اشتهر البيه بالطلاق والعاقبة لانه مقصود
 اشتغالهم من البيه الكاذبة وجود الحق وذلك فيما يتفقونه اكثر **قال** ويستحق اليهودي بالله
 الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار
 والاصل في ذلك ما روينا انه صلى الله عليه وسلم حلف ابن صور ياب اليهودي على حكم الزاني في التوراة فقال له اشترط
 بالله الذي انزل التوراة على موسى واذا ثبتت هذا في اليهودي والنصراني في الانجيل والمجوسي في النار
 لانه الشهادتي يعظم الانجيل والمجوسي يعظم النار كتعظيم اليهودي التوراة فيحلفهم بما يكون اعظم من صدورهم
 والمذكور في المجوسي قوله محمد رجة الله اما عندهما بخلاف بالله لا غير لانه التعظيم بغير الله تعالى لا يجوز
 ولان ذكر الله مع ذكر الله تعالى تعظيم له ولا يجوز الا ان اليهودي والنصراني ورويهما نفي فافى
 ولا ان نسب الله تعالى معظمة **قال** ومن صبغة رجة الله انه لا يحلف احد الا بالله حالاً **قال** ويحلف الوثني
 بالله لا يتم بيقنوعه في الله تعالى قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ولا يستحق بالله الذي خلق
 الموتي والحيين لما مر **قال** ولو اقتصر في الحلف على قوله بالله فهو كاف لان الزيادة لا تكيد كما قلنا في المسئلة
 وانما تعطف بكون اعظم في قلوبهم فلا يتجاوز عن البيه المأذونة **قال** ولا يحلفون في موت عباده
 لان الفرض البيه بالله ولان ذلك يشعر بتعظيمه ولا يجوز ولا ان اسلم ممنوع من ذمها **قال** ويستحق الاقرض
 فيقول له القاضي عليك عهد الله ان كان هذا عليك هذا الحق ويسرى الاقرض برأسه الى نعم **قال** ثم الاستحلاف
 مع زوجي على العقود الشرعية والافعال الحسنة والعقود الشرعية يحلفه القاضي على الحاصل بالله
 ماله عليك ما ادعى من الحق ولا يحلف على السبب وسواء العقد لان العقد رتبة انفسج بالتأخير او بالبراءة
 مع موجب بالبراءة والاباء فيبتهز بذلك لانه ان حلف كذب وان لم حلف قضى عليه بالنكاح ولا
 اذا حلف على الحاصل لانه ان كان حلفاً حلفاً فلا ينقض **قال** وقبيل ان اكثر المذاهب على السبب حلف
 عليه وان اشترط حلف على الحاصل الا ان يكون في ذلك ترك النظر للمذاهب باق دعوى الشفعة بالحوار او نقعة
 المبتوتة والمذاهب على الاثر فينبذ حلفه على السبب لانه اذا حلف على الحاصل فهو يعتقد صدق عينه

بأنه قد افترق في بعض الحالات ما استرقت من الدار التي ستمت بكذا وفي المستوية بالله ما هي
مختلفة منك ومثلها إذا اوتيت الفرقة بغير حقة الايلاء يختلف بالله ما إلى منها في وقت لدا ولا يختلف بالله
ما هي باني منكر لدا لا يرى ذلك ومن إلى يوسف انه يختلف على العقد الا اذا اوتيت شيئا ما ودرنا فيختلف على العقد
والافضل لطيفة نوعا في امدحها يستحق على الاصل ايضا كالغصب والفرقة والتي يختلف على السبب على
ما ينشأ في الدنيا العسائر فيختلف في البيع بالله ما بينك ما يبيع ما يبيع في النكاح ما بينك ما يبيع ما يبيع في النكاح
لانه قد يطلعا او في العقد وفي الطلاق ما بينك ما يبيع ما يبيع في النكاح ما بينك ما يبيع ما يبيع في النكاح
في يدك ودعوة ولا شيء من ذلك قبلك في طلاق ما بينك ما يبيع ما يبيع في النكاح ما بينك ما يبيع ما يبيع في النكاح
ان كانت العينة فاية بالله ما بينك ما يبيع ما يبيع في النكاح ما بينك ما يبيع ما يبيع في النكاح
على فيتها وقيل يختلف على الثوب والقيمة جميعا **قال** والنوع الذي من الافعال لطيفة ان يترى على غيرها
ان وضع على ما يطره ضيقة او يبي عليه او احرى من ارباب على سطح او في داره او رمى ترابا في ارضه او شق في ارضه
نهر ما يغير على السبب بالله ما فعلت لدا لدا من الاشياء لا ترفع **قال** وعند اذا اوتيت العبد المسلم على
موالا العتق يختلف على السبب لانه لا يرفع وفي الامة والعبد الكافر يختلف على الاصل لانه الفرق بغير ربح الامة
بأنه قد يفرق في العتق وعلى العبد الكافر ينقض العهد والحق ولا كذلك المسلم ويختلف في الذي بالله ما له حليل
من الدين والقرض قبله ولا كثير لاهتماله انه اوتي البعق او ابراه منه فلا يثبت في يمينه على الجميع ومن اقوى
يمينه من فقهه بال صالحه عليه جاز وسقط حقه في الاختلاف اصلا وقد روي ان عثمان بن عفان
رضي الله عنه افترق يمينه وقال لا خوف ان يصبب الناس بلاء فيقولوا هذا يميني على ما **قال** واذا
قال المدي عليه هذا النبي او وعينه فلان الغائب او ربحه عندي او خصته او اعارني او اوصاني او اياح
على ذلك بينة فلا خصومة الا ان يكون محالا ولا بد منها اذ امة البينة على حواء لرفع الخصومة لانه لا يطر
التي لو تفرق يمينه هو خصم ثم يوافق به يرفع الخصومة عنه فلا يقبل الا ببينة وقصصه الا ان يكون
محالا فقل الى يوسف انه قال ان كان المدي عليه موعودا بالصلح فاجواب كما فكرنا وان كان
موعودا بالجل لا يندفع لانه محتمل قد يدفع ماله الى غرض ثم ذكر الغير يوجهه اياه وبسافر احتيالا لدفع الحق
فاذا عرفه القاضي بذلك لا يقبل **قال** واذا مال الشهود او دعه رجل لا يعرف لم يندفع الخصومة لاهتماله انه
انتهى ولو قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرف اسمه ونسبه اندفعت عندي ضيقة رجة له وقال محمد لا يندفع
لانه الغصاء بالجهول باطل لانه المدي لا يمكن ان يباعه فيستحق وصار كالفصل الاقله والى ضيقة ان اليد
تدلى على المالك وتوجب الخصومة فاذا ثبت بالبينة كونه موعودا اندفعت الخصومة عنه الا انه اذا لم يعرف
بوجهه احتل ان المدي فلا يندفع ولا يعرف بوجهه ثبت انه موعود من غير المدي فاندرقت الخصومة في اذا
عائن القاضي انه او دعه غير المدي او البينة العادلة كعائنة القاضي **قال** قال المدي او دعه ثم وقبها

منكر وانكر يستحقه القاضي انه ما وجبها منه ولا يبرأه فان نكل صار خصما **قال** ولو ادعى المدي عليه
انه اشترى بامره آخر فهو خصم لانه اقرب اليه بد ملك فكلما خصما **قال** ولو قال المدي عليه نصف
الدار لي ونصفها ودعوة فلان واما البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الحكم لتعذر البينة **فصل**
بينه الخارج اولى من بينة في اليد على مطلق المالك لانه اكثر اثباتا لانه تثبت المالك للخارج وبينه في اليد
لا لانه المالك ثابت له باليد واذا كانت اكثر اثباتا كانت اقوى **قال** واما اقام الخارج
البينة على حكم مورخ وذو اليد على المالك اسبق منه وذو اليد اولى لانه بينته تثبت المالك له وقت
الخارج والخارج لا يدعي في ذكر الوقت واذا ثبت المالك له ذلك الوقت فلا يثبت بعد ذلك لغيره
الا بالتلفي منه اذ الاصل في الثابت وواحد وكذا لو كانت في ايديهما واما ما البينة على ما ذكرنا ولو اقام
البينة على الثابت ونسخ الثابت انه لا يثبت نسجها فبينه في اليد اولى لانه ما قامت عليه بينته لا تزل عليه
اليد فتعارضت فترقت بينة في اليد باليد وكذا كل سبب لا يثبت كغزو القطع وعلى الجرح واللبس
وجز الصدوق وحلب اللب لانه في نسخ الثابت وان كان يكثر كالباء ونسخ الجرح ونسخ النسخ ونسخ
بينه للخارج اولى كافي المالك المطلق واما السكك فبني للخارج **قال** وانما ما ربحه اية واما البينة على الثابت
واتفاقه واقعة سق الدابة فهو اولى وان السكك في يمينها لعدم الاولوية وان خالف سق الدابة انما يرضى
تأتمنا وتذكرت في يومها كانت في يده **قال** واما اقام كل واحد البينة على اقتراء
من الآخر ولا يبرح لها تأتمنا وقال محمد رجة الله بغيره للخارج لانه احكى العمل بالبينة بانه باع بالخارج
وقبض ثم باع ذو اليد ولم يقبض ولا ينقض لعدم حوز البيع قبل القبض وان كان عتق راعه وعمل
بالبينة واجب ما امكن لانه البينة من الدلائل الشرعية وانه وكثرت البينة في العمل بها ويكون في اليد
كان باع من الخارج وقبض بالخارج ثم باع من ذي اليد وقبض ذو اليد عملا بالبينة ولها ان شرأ كل واحد
من الآخر اعترافا بكون المالك له فكلما البينة ما على الاعتراف ابي وان لم يوجب للثاني لانه لا يتصور
ان يكون كل واحد باعاً ومترفا في حالة واحدة ولا لولة على السبق ولا ترجيح لتعذر القضاة اعدوا ثم هذا
شيء بناء على اصله فان عند ما يجوز بيع العتق قبل القبض فيجوز ان يكون للخارج الشراء اولا ثم باع قبل
القبض لذي اليد فيكون لذي اليد ومع الاحتمال لا يثبت المالك وان وقتا ما كان بالخارج اولا فظهر بهما
وتكون لذي اليد وان كان ذو اليد اولا فبني بها ايضا والمالك بالخارج بالاجماع **قال** او عيا
نكاح امة او امة البينة لم يقم بواحد منها لتعذر الاشتراك في النكاح ويرجع الى تقديرها في صدقة
كما زوجا لانه النكاح عندا يثبت بتصادق الزوجين وانه وقتا في الاول منها لانه ثبت في وقت لا
ما نزع له فيه فترقت على الثابتة **قال** وانما او عيا عيانا في يد ثالث واما كل واحد منها
البينة انما له فقه ما بينهما لا استوائهما في السبب **قال** وان ادعى كل واحد منها الشراء من ذي اليد واما البينة

ورود على قبيل العبد لثمة الفسخ ولا فسخ بعد اتمام العقد **قوله** وان اقام البينة ففسخها وان اقام ما
 فيقينة البايع **قوله** وان اقام ما او اقدمها واختلفت الورثة فلا تخالف لانها لا يتباينان فلا يتنازعان فيها
قال وان اختلفا بعد ملك بعض المبيع لم يتجالحا الا ان يرضى البايع بترك حصة الرهاك **قوله** ابو يوسف
 يتجالحا في الحق ويفسخ البايع فيه والقول في قيمة الرهاك **قوله** المشرى **قوله** ان محمد بن جعفر لا يفسخ البايع
 في الحق وقيمة الرهاك **قوله** وحده من اذا انتقص او جنى عليه المشرى او باع المشرى احد العبدين لم يفسخ البايع
 السلعة لا يفسخ التنازع عند الحامد فذلك بعضه اولى ولا يفسخ البايع اذ كانا معا بائنا فلا يتنازعان وان كانا
 على ما لا يتجالحان فاذ ملك نصفه وبقى نصفه بغير حق نصف حكمه ولا يفسخ البايع اذ انتقص ورد على قبيل السلعة
 بخلاف القياس فلا يفسخ عليه غير الا انه اذا رضى بترك حصة الرهاك بغير الرهاك كانا لم يكن فكاك العقد لم
 يرد الا على الباقي **قوله** ومن المتباين من قال مع قوله ان حصة بائنا من الرهاك ما اقتربه المشرى وهو الرهاك
 وذكر محمد بن الحسن في المبيع قوله ان يوسف مع قوله وسو القبول فذلك المشرى بالثمة ما اشترى بها بالثمة فان كان له
 وان خالف يملك البايع ما بعتهما بالف ما خالف بفسخ العقد في العايم ويرد المشرى حصة الرهاك من الثمن
 الذي اقتربه وبقسم الثمن على قدر قيمتهما يوم القبض **قوله** وان اختلفا في قيمة الرهاك يوم القبض فان قول البايع
 لانه يملك زيادة التسقوط بعد انما قول على الثمن وانما اقام البينة قبلت وانما ما فيقينة البايع لانه اكثر انباء
 لانه ثبتت الزيادة في قيمة الرهاك **قوله** وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء ثمن من المنفعة
 في البدل او في الجدة يتجالحان ويزادان لانه الاجارة قبل استيفاء المنفعة نظير المبيع قبل القبض **قوله** فان اختلفا
 في الاجارة بدعي بين المبتاع لانه شكروا اختلفا في المنفعة بدعي بين المورث وانما اقام البينة قبلت وان
 اقام ما فيقينة المبتاع لانه اختلفا في المنفعة وان كانا في الاجارة فيقينة الابوي **قوله** وان كانا فيهما فحق لبيتنا
 كما اذا كانا فيهما مستأجرين والآخر شريك في خمسة بغير شريك بعينه **قوله** وان اختلفا بعد استيفاء جميع
 المنفعة لم يتجالحا بالاجارة والقول للمستأجر لانه شكروا وسوا على قولهما ظاهر وانما على قول محمد نورا ما يفسخ في الرهاك
 ليرة القيمة والرهاك منها لا قيمة له على تقدير الفسخ لانه انما يفسخ لانفق من نفسه بل بالعقد فلو تجالحا وفسخ العقد
 يتبع ان لا عقد فيه جميع على موضوعه بالنقض **قوله** وان اختلفا بعد استيفاء بعض المتباين يتجالحان
 ويفسخ العقد فيما بقي والقول فيما مضى **قوله** المستأجر لانه الاجارة عندنا ينعقد شيئا فشيئا فيكون صار
 كالحاكم وما بقي لم ينعقد بخلاف المبيع فانه ينعقد جملة واحدة **قوله** وان اختلفا بعد الاقالة
 تجالحا وعام المبيع وحدها اختلفا قبل القبض اما اذا قبض البايع بعد الاقالة ثم اختلفا لم يتجالحا عند
 البينة والى يوسف فلا يفسخ **قوله** وسوا على قولهما ظاهر وانما على قول محمد نورا ما يفسخ في الرهاك
 الا انما نقول انما اقتبنا التنازع قبل القبض لانه القياس يوافق لانه البايع يدعي زيادة الثمن والمشرى ينكر والمشرى
 يبرر وجوب تسليم المبيع بانقضاء البايع ينكر فذلك واحد منها شك في خلاف فكان الخلاف على مقتضى القياس قبل القبض

ما ثبت التنازع قبل القبض بالقياس لا بالنقض ولا كذلك بعد القبض فانه خلاف القياس لانه المبيع سلم
 للمشرى فلا يدعي شيئا فلا يكون البايع شكرا **قوله** وان اختلفا في امر في اقام البينة قبلت
 وان اقام ما فيقينة المدة لانه اكثر انباء وان لم يكن لها بينة تجالحا ما بينهما من قولهما **قوله** ابو يوسف
 لان اثر التنازع في انقضاء التسمية وفكر لا يفسخ صحة التملك بدعي محض بخلاف التسمية بخلاف المبيع على ما
 عرف ولكن حكمه مما كانا نتجلى ما كانت او اكثر ففسخ بقوله لان الظاهر ان هذا هو وان كانا من
 ما قال او اقل ففسخ بقوله وان كانا اقل مما كانت واكثر مما قال ففسخ بمهر المثل لانه لم يثبت الزيادة على المهر
 نظرا الى مينة ولا الخطيئة منه نظرا الى مينة فاذا سقطت التسمية بالتنازع اعتبر من المثل كما اذا لم يوجد
 التسمية حقيقة وبدعي بين الزوج كانا المشرى لانه شكروا **قوله** وان اختلفا قبل الاقالة بائنا اختلفا في قولهما
 في نصف المهر وذكر في الجدة الكبرى متعة مثله وسو قياسي قولهما **قوله** ابو يوسف القول قول الزوج
 قبل الطلاق وبوجه الا انما ياتي بشئ يسير بلفظه الظاهر وهو ما لا يصلح مهر لها وقيل ما ووجه المهر في الاول
 احسن وفيما اقام الظاهر بشئ يسير بلفظه الظاهر وهو ما لا يصلح مهر لها وقيل ما ووجه المهر في الاول
 ذلك والقول في الدعوى قوله من يشهد له الظاهر فيبصر اليه **قوله** وان اختلفا في ما في البيت
 في بيع النساء كالمنفعة والدولاب واشباهه فليس له شراة الظاهر وما يبيع للرجال كالنقود والفسون
 ونحو ذلك يبيع لها كالاواني والبسط ونحو ذلك يبيع لها كالاواني والبسط ونحو ذلك يبيع لها كالاواني والبسط
 اليد شراة بالملك لانه الملك باليد الا انه عارضة ما سوا فوسعه وسوا يفتى بها **قوله** وان مات ادم
 واختلفت ورثته مع الآخر في بيع لها فليباي لان اليد للرجل لا للميت وكذلك قال محمد رحمه الله ما يبيع
 لها لورثة الزوج بعد موته لقيامهم مقامه وسواء اختلفوا حالة قيام الكايم او بعد المدة وقيل ابو يوسف
 يدفع الى المرأة ما يجزئها منها والباقي للزوج مع مينة لانه القياس انما ياتي بالجزء وهذا أقوى من ظاهر
 الزوج فيبطله وما وراه لا محارضة ليد الزوج فيكون له والطلاق والموت سواء لان الورثة مقامه
قوله وان كان احد الزوجين مملوكا فالملك للمرأة حالة الحيوة لانه يولد قوي والرجل بعد الموت لانه لا محارضة ليد
 وقال ابو يوسف ومحمد والكتاب والى ذوق بمنزلة المرأة لانه لا يولد في الخصومات وغيرها **قوله**
 وان اختلفا في قدر الكتابة لم يتجالحا ولا يتجالحان وفسخ الكتابة لانه عقد معاوضة والحولى يدعي بولا
 زابرا والكتاب ينكر والكتاب يدعي استحقاق العتق عند اداء ما يدينه من العتق والحولى ينكر فيقضي له
 كالمبيع ولا يفسخ رجعة الله ان البولي ما يبيع في الحال ينكر الحجة وسو سالم للعبد وانما يصح
 للعقود عند الامراء ملكا اختلفا في قدر البدل لا غير فلا يتجالحان ويكون القول للمالك لانه شكروا
 للزينة **فصل في دعوى النسب** اعلم ان الدعوى ثلثة دعوى استيلاء ودعوى
 تحرير ودعوى انكسار ودعوى شبهة الملك فالاولى ان يدعي نسب والدعوى في ملكه بغيره كما اذا كانت

القول قول المالك
 ويدعي انكسار الملك

لا قبل من ستة اشهر ويبيع في الملك وغير الملك اذا باعه ويستند الى وقت العلوق احتيا لا بثبوت
النسب فيجب له دعواه ويوجب فيه ما يري من العفو وكيفية ام الولد ان كان الولد كالا للنسب ويجوز ان يكون
بالوطى من وقت العلوق وامومية الولد يبيع النسب للام المقصود بثبوت النسب لا امومية الولد ويبيع تولد
الانثى انما تضاف اليه فيقال ام ولد وتستفيد العتق من جهة ما عليه التقدّم اختصارا ولذا لا يثبت
له صفة الحرية ولها حق الحرية **قال** والثانية ان يدعى نسب ولد على من ملكه فيصير في الملك ما كانت
ولا يجب فيه العقد ويعتق ان امك والاولاد **قال** والثالثة ان يدعى ولد جارية ولده فيجب ما عليه ولا
على ولده من وقت العلوق الى وقت الدعوى لانه شرط صحة الدعوى قيام ولاية ملك الجارية من وقت العلوق
الى وقت الدعوى لانه يملكها بالاستيلاء وحققه لوطى السابق **قال** ثم الاولى اولى لانه تستند الى وقت
العلوق والثانية تقتصر على الحال والثالثة اولى من ان تكون لانه لا يورث من ماله الا من يملكه ولا يورث الا
للمالك لغوات الشرط حيثما الى مسائل الكتاب **قال** لو باع جارية فولدت لاقول من ستة
اشهر ما دعاه فمواثبه ومن ام ولد ويبيع البيع وبرق النكاح وهذا استحصان والعياض ان دعواه طالة
لو جردت ان تسمى لا يبيع ويلزم عبودية الولد وجه الاستحصان ان العلوق فصل في ملكه يقيم والظاهر
عدم اثره فيكون منه ومن العلوق على طاعة فلا تسمى فحق دعواه يستند الى وقت العلوق ويصح البيع
لا يثبت وبرق النكاح لانه مقتضى فسخ البيع ولا يقبل دعوى المشتري معه لسبقها لانه تستند الى وقت العلوق
ولا كذلك دعوى المشتري **قال** فاما مات الولد ثم اتعاه بعوض البايع لا يثبت الاستيلاء فيها وان
ماتت ثم اتعاه ثبت نسبها ما تقدم اذ امومية الولد يبيع النسب **قال** وبرق كل النكاح وقا لاية
حصة الزوجه فحقه بناء على ان ام الولد غير متقومة في العقد والنسب عنده وعند من متقومة
فيضمنه وكذا لو اتعاه بعد ما اعتقه المشتري لا يبيع وبعد اتمامها تبيع لانه الاحتصان في الام لا يوجب
الاحتصان في الولد كولد المغرور المستولد بالنكاح ولا كذلك بالعكس وافاقت الدعوى بعد اتمامها
ثبت النسب وفسخ العقد وبرق النكاح مما مر **قال** وانما كان احاد الولد ما كان لانه العتق لا يجزئ
التحقق كحق استحقاق النسب مستويا ولان النكاح من المشتري حقيقة الاعاق وان ثبت للبايع حق الدعوى
في الولد وفي الام حق الحرية فلا يجرى له الطهنة فحقه من اوقاعه المشتري اولا لا يبيع دعوى البايع بعد
لان دعوى المشتري دعوى غرض فصار كما اذا اعتقه والتدبير كالعتق لانه لا يجزئ التحقيق **قال**
وان جاء به ما يبيح ستة اشهر الى سنتين فان صدقة المشتري ثبت النسب وفسخ البيع والا فلا يملك
العلوق في ملكه فلم يوجد اليقين يتوقف على تصديق المشتري فاذا صدقة ثبت النسب لانه الحق لهما
فيثبت بتصادقهما اذا امك والولد والجارية ام ولد كما مر وانما ادعياء فدعوى المشتري اولى لقيام ملكه
وافعال العلوق فيه **قال** وان جاءت به اكثر من سنتين لا يبيع دعوى البايع لليقين بعد العلوق

في ملكه كمن اذ صدقه المشتري ثبت النسب ويجزئ على الاستيلاء بالتمسك بتصادقهما جلا لامرهما الفصل
ولا يبيع البيع ولا يبيع الولد ولا تصير ام ولد ووجه ظاهر **قال** وان لم تعلم حق الولادة بعد البيع
لا يبيع دعوى البايع الا بتصديق المشتري لو صدق انك في وقت العلوق ويبيع دعوى المشتري لانه
ينكر فسخ البيع ولا جهة للبايع وان ادعياء لا تبيع واحدة منها للشك والمسلم والذمي والحرة
والملك في ذلك سواء **قال** وان ادعى البايع قبل الولادة فهو موقوف فان ولد جارية حلت والا فلا
ولو اشترى جارية قبل ان يبيع لا تبيع دعوى وان اشترى ماله قبل البايع لانه للمشتري من وطئها **قال** وان جعلت
امه في ملك رجل فباعها وتداولها الايدي ثم رجعت الى الاول فولدت في بطنها دعاه ثبت نسب منه
وبطلت البيوع كلها وتراجعوا الامانة لما بينا ولم يكن اصل الحق عنده لم يبطل العتق **قال**
ومن ادعى نسب احد التوامين ثبت نسبهما لا يتأخر في حياء واحد لانه اسم لولدين ولذا ليس بينهما ستة
اشهر ما سألنا انغلاق الكس من ماء آخر ما اذا ثبت نسب احدهما ثبت نسب الآخر ويبطل ما جرى فيه من
العتق وما يبيع وعتق وغير ذلك **فصل** في قولنا ثنا قضيت صدر من المدعي عند الحاكم ان امك
التوفيق بينهما قبلت الدعوى صيانة للحالة من الاضرار الى غرضه وان تعذر التوفيق بينهما لم يقبل كذا
صدر من الشهود وكل ما اراد في قديم الشراة الذي منعت استماع الدعوى **قال** ابو حنيفة رحمه الله اذا
قال المدعي ليس لي بنته على دعوى هذا الحق ثم اقام البينة عليه لم يقبل لانه كاذب بيقينه وعن محمد اقرها
تقبل لانه يجوز ان نسبها **قال** ولو قال ليس لي على فلان شراة لم يقبل لانه ليس له حق في حصة
انه تقبل شراة لانه لا يملك النسب ايضا **قال** وروى ابن رستم عن محمد اذا قال لا شراة فلان عندي في حق
بعينه ثم جاء وشهد له قبلت لانه يتولى نسب **قال** ولو قال لا علم لي حقا اولا اعلم لي حقا ثم ادعى حقا
او جاء حقا قبلت **قال** ولو قال ليس لي حقا لا يقبل ولو قال ليس لي حقا قبلت بيقينه لا ضمانا في البينة
دون الحق **قال** وروى ابن سنان عن محمد قال من ادعى ان امك البينة انما له فحقه لانه لم يثبت
بذلك حقا لا مد ظننا ساقط الا ان الملا عن اذا ادعى نسب الولد حقا لانه لم يثبت النسب مما مر
بالتمسك **قال** هشام عن محمد لو قال لا حالي ماله في دار ولا ارضي ثم اقام البينة على ذلك في يد انسان بالبرق
قبلت **قال** ولو جازى فقال لا حالي بالبرق في رصافي كذا في يد فلان ثم اقام البينة لم يقبل الا ان تقوم البينة
انه اخذ منه بعد الاقرار **قال** ولو قال لرجل ادفع الى من الدار اسكنها او هذا الثوب البسه وخرج
ما لم يرد ادعى السابك ذلك حقا ذلك لانه يقول انما طلبتها بطريق الملك لا بالعارية **قال** وفي الغناوي باع
مراة وابنه او زوجه حاضرة وتصدق المشتري فيه ثم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن لايه اتفق مشايخنا
انه لا يبيع مثل هذه الدعوى وموت ليس يحق وحضوره عند البيع وترك المارعة اقرار منه
انه ملك البايع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالا فصح بالاقدار قطعا لا طاعا السا سعة لا يهل العتق

في الاقرار بان **س** وبيع ضيقة ثم ادعى ان كانت وقفا عليه وحق اولاد لا تسبح لتساقط لان الاقدام
على البيع اقرار بانكف وليس له تخلف المدعى عليه ولو اقام البينة قبل تقبل لانه الشراء على الوقف
تقبل من غير دعوى وينقضي البيع وقبل لا تقبل منها لانها يثبت فساد البيع وحق نفسه فلا تسبح لتساقط
ولورة لانه يجب فانكف ابيع البيع فقام المدعى البينة على الشراء واقام البائع البينة انه قد ربح اليه
من العيب لم تقبل لانه يجوز البيع الحار للبرائة فيكون مكلفا شهود **و** ولو اكد الشك في اقراره قبلت
بينة على ذلك وفي البيع لا تقبل لانه البيع انفسخ بالالحاق والتمسك لا الا ترى انه لو ادعى تزويج على الف
فانكرت فقامت البينة على النفي قبلت ولا يكون الحار كذا في الشهود وفي البيع لا تقبل ويكون كذا
للشهود **كن** **س** **الاققرار** وسوفي الاصل انكسب والاثبات والقرار الشكوى
واثبتت بانه قد طلق بالخلع اذا سكن وثبت وقدرت عند كذا اي اثبتت عند قرار الوادي مطلقة
الذي ثبت فيه الماء وبنا ان اسقط الامر كذا اي ثبت عليه وسببت ايام من ايام الف لانهم يشتهون
بالو يسكنون مع سفرهم وكرتهم من الايام ومن الدعاء اقد الله عنه اذا اعطاه ما يكفيه فسكنت
نفسه ولا تلج الى شيء آخر **و** وفي الشراء اعتراف صادر من المقر بظهره فثبت فشكل قبل المقر الى
ذلك وموجه شرعية وله على ذلك الكتاب والتمسك والاجماع وضرب من المعقول اما الكتاب قوله تعالى
كونوا قوامين بالقرآن استشهدوا الله ولوعى انفسكم والشهادة على النفس اقرار فلو اذنا الاقرار فله لما امر به
وقوله تعالى وليلل الذي عليه الحق وانه اقرار على نفسه والتمسك قوله عليه السلام في حديث العيص واخذ
انت يا ابي الى امرأة هذا ما اعترفت فاجبها ورجع صبي الله عليه وسلم ما عزا والتمسك بالاقراء عليه
الاجماع ولانه خبر صادر عن صدق لعدم التهمة اذا كان محسوبا طبق فلا يكتف في الاقرار به لغيره **و** وهو
جهة منظر الحق حلقة الحال حتى لو اقرت بدين او عصى على انه بالخيار ثمة ايام لزم الحال وبطلان الخيار وان
صدقه المقر في الخيار لا بالخيار للفسخ وسولا يثبت الفسخ لانه اخبار والفسخ يرد على العتود ولا يملك
ظهور الحق وسولا يثبت الفسخ **و** شرطه كون المقدم بما يجب تسليمه الى المقر حتى لو اقرت بكتب تراب او حبة
حلقة لا يفيق **و** وحكم ظهور المقدم لانه اخبار عن كذا في سابق حتى لو اقرت لغيره بالمال والمقر يعلم كذبه
لا يملك له اخذ على كره منه الا اذا بعطيه بطيبة نفس منه فينشد يكون تملكه مبتدا كالمبتدئ **قال**
وجوه على الحق اذا كانا عاقلا بالحق ويصح اقرار العبد في بعض الاشياء على ما سأل في الخبر **قال**
اذا اقرت لعلوم لانه ما يثبت الاقرار بنبوت الملك للمقر ولا يملك البينة ليجزوله **قال** وسواء اقر
بعلوم او مجهول ويثبت المجهول اما المعلوم فظاهر واما المجهول فلا يكون حجة حتى ولا يورى كيت
كفرامة مختلف لا يورى كم قيمته او ارثي جرامة او باق ورج او محاملة او كان يعلم ثم نسي والبرهالة
لا تمنع صحة الاقرار لانه اخبار عن نبوت الحق والبيان عليه كذا اذا اعترق احد عبده فبينة اما بنفس

او باجر من النسخ ايضا الحق الى السخر بخلاف جهالة المقر له حائيا وبخلاف الشهود لانه لا طاعة لهم الي
اماء الشهادة والمقر له طاعة طاعة ذمته ولانه الشهادة تنبت على الدعوى والدعوى بالمجهول لا تقبل
ولانه لا تجزى الحق الا بانضمام القضاء والبراه والقضاء بالمجهول غير ممكن والاقراء موجب بنفسه
ولهذا لا يعلل الرجوع فيه ويجعل في الشهادة قبل القضاء **قال** **س** **قال** على كذا او في كذا
ان يثبت ما له قيمة لانه اقرت بالوجوب في ذمته لانها على الوجوب وسال البينة له لا يجب فيها فان كذبه المقر
فيما ياتي بالمقر للمقت مع يمينه لانه مشكك للزيادة **قال** **س** **قال** بالمال لم يصدق في اقل من
درهم لانه ما دون ذلك لا يحد حاله **و** **قال** حاله عظيم فهو نصاب مما ينسب الذي ذكره صفاء ان ذكر
الدرهم فبان درهم ومن الدنوب عشرة حلال ومن الغنم اربعون شاة ومن البقر ثلثون بقرة ومن الابل
خمس عشرة وانه اقرت بنصاب يجب فيه ما فيه وفي الحنطة خمسة اوسى لانه هو المقر بالنصاب
عندما وعى الى حنيفة رحمة الله انه يرجع الى بيان الحق وقيمة النصاب في غير مال الزكاة لانه النصاب
عظيم لانه حاكمه على والفقير معظم عند الناس وعى الى حنيفة رحمة الله انه مقدّر بعشرة دراهم لانه عظيم
حتى يستجاب به الفرج وقطع اليد والاولا **قال** **س** **قال** اموال عظيم فثلثه نصاب من النوع الذي سماه
لانه بيع عظيم وامل ثلثه **و** **قال** دراهم فثلثه لانها اقل للحج فهي متينة **و** **قال** كذا فتمسك و
قالا مائة لان الكنية ما يجره مكررا وذلك بالنصاب وانه حنيفة رحمة الله اذ العشرة اقل ما يتناول
اسم الحج بهذا اللفظ فيكون هو الاكثر فينصرف اليه وفي الدماء فيرصد منها نصاب عشرة مثقالا وعشرة
عشرة ايضا **قال** **س** **قال** ما ذكره من التقديرات لو زاد فيها قبل لانه اقرت بالاجل **قال** **س** **قال** من
الدرهم المحمودة بالوزن المحمودة في البلد **و** **قال** كان في البلد اوزن فثلثه او ثلثه وجب اقله للثبوت
و **قال** على ثياب كثر او عبايف كثر يلزمه عند عشرة وعند ما يبلغ قيمة حاتي درهم لانه **قال**
ولم قال كذا درهما فدرهم لانه فسر ما بهم وقيل يلزمه عشرة وسوال القياس لانه كذا يذكر للعدو واما اقل عدو
مركب يذكر بعد الدرهم بالنصب عشرة **و** **قال** كذا ادره ورما لانه ذكره عدو في جهدي ليس بينهما طرف
العتف وامل ذلك من المفسر ادره درهما **و** **قال** ثلث بخبر او مكلفك لانه لا نظير له سواء **و** **قال** **س**
كذا وكذا ما هو وعشرة لانه نظير من المفسر **و** **قال** ثلث بالواو تزداد حانة ولو ربح تزداد اعتبار النظر
من المفسر **و** **قال** كل مكلف ونوزن **و** **قال** كذا ادره بالنصب **و** **قال** ذكره بالحذف بان
قاله كذا درهم على محمودة درهم لانه اقل عدد يذكر الدرهم عقيب بالحذف حانة **و** **قال** كذا ادره
يلزمه حانة **و** **قال** كذا ادره **و** **قال** درهما فثلثه ادره منها بالتسوية على الشركة **و** **قال** **س**
وينف ما يبيد في النيف اليه ويتقبل تفسير في اقل من درهم لانه عبايف على مطلق الذبابة بانه ينف على النيف
اذا زاد عليه **و** **قال** على بضعة وعشرة ما يفيض ثلثه فصاعدا **و** **قال** على حانة ودرهم على الدرهم

على العبد فان سجد اليه لزمته الالف واللام وسلا اذ صدق قلنا انما تصادفنا على ذلك صار كما ابتداء البيع
وان قال له العبد في يديك ما بعته فخرج لزمه المال لانه اقبل به عند سلامة العبد وقد سلم ولو قال
العبد عبيد ما بعته لا يلزمه شي لان انا اقبله على هذا العبد فلا يلزمه وروى **قال** ولو قال
انما بعته فخرج بغيره على ما جاء **قال** وان قال من ثمنه فخرج او خذني لزمته وقال لا يلزمه ان وصل
لان باقر كلامه ظهر انه ما اراد الا انجاب كقول الله ان شاء الله وله ان هذا رجوع فلا يقبل لانها لا يكون واجبة
وساكنه فهو تعليق وهذا ابطال **قال** ولو قال من ثمنه فخرج او اقرضني ثم قال من ثمنه فخرج او اقرضني
المعقود جبار في جوارده لا يصدق ان وصل وعلى هذا اذا قال من ثمنه فخرج او اقرضني او رخصني لهما ان يبين معنى لانه
اسم الدراهم يتناول من هذا الاثر فيصير موصولا الى نفسه وصار كقول الله ان شاء الله **قال** ان مطلق
العقد يقتضي السلامة من العيب ما قدره بغيره لبيان ثم قل من ثمنه فخرج او اقرضني فلا يصدق فصار كما اذا اقرض
البيان وادعى المشتري الزبوف بغيره لبيان عملا بما ذكرنا من الاصل وقوله وزنا في نفسه مقدار فيجب استثناء
ولا يبيع استثناء الوصف كما مر في الباء **قال** ولو قال من ثمنه فخرج او اقرضني فلا يصدق في الزبوف والقبض
لان الغصب يرد على ما يملكه والا نساق يورث ما يملكه وذكر لا يقتضي السلامة عن العيوب وفي الرضا
والسترة ان وصل صدقا والا فلا لانها ليسا من جنس الدراهم لانه الاسم يتناولها مما لا يصدق بغيره
الوصل **قال** ولو قال له على انك انما تشتري كذا مني او اقرضني كذا مني او اقرضني كذا مني او اقرضني كذا مني
ويكون العتق وما لزمه في مرضه بسبب معروف مقدم على ما اقرضه في مرضه وما اقرضه في مرضه مقدم على
الميراث ومعه انه يقتضي دين العتق والدين المعروف السبب فان فضل شيء قضى مما اقرضه في مرضه فان
فضل شيء فله لزمته والتدليس عليه انه تعلق من غرض الرضا باله بالقرض فله مقتضى تبرعه طهره في
اقراره بغيره ابطال فخرج فلا يبيع **قال** وكذا لا يجوز ان يقرضه في يده وعليه ديون وسلا لانه الاقرار
بغيره فلا يثبت في مرضه وما يثبت بالبيعة او بغيره فانما هو في حق الكافة فلان اولى ولا كذا
الشك لان من الجواب الاصلية وكذا الديون المعروفة السبب لانه لا يثبت فيها **قال** وكذا لا يجوز
ان يقتضي دين بعض الزمارة وما البعض لما فيه من ابطال في الباقي **قال** ما اذا قضيت ديون العتق
والمعروفة الا بسبب بغيره ما اقرضه في مرضه كما لم يكن عليه دين العتق وكما انما اقرضه في مرضه طاعة اليه
لان حاله انما ينتقل الى الورثة عند فراغ حاجته وفراغ ذمته من اتم الجواب **قال** واقرار
المريض لو اقرضه باطل الا ان تصدقه بغيره الورثة قال عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار بدين
ولان مقتضى بيع جميع الورثة ما اقرضه بعض ابطال في الباقي وفيه اتباع العداوة بينهم لما فيه
من اثار البعض على البعض وانه مشتق من العداوة والبغضاء وقضية يوسف واخواته اكره ما عدوا وكذا
لا يبيع اقراره ان يقتضي منه دينه او رجوعه في مرضه او قبضه ما عصبه منه او رهنه عنده

او اربعة الميسر في البيع الى سدا لابتداء وكذا لا يجوز بعد وارثه ولا لغيره كولا ملك او حقا **قال**
ولو صدرت منه الا سدا منه للوارث وهو مريض ثم بطل ثم مات جان وكذا لانه لم يكن مريض
الموت فلم يتعلق به في الورثة **قال** ولو اقرضه لاطفه وهو وارث ثم جاءه اربع ومات صح الاقرار لاطفه
ولو اقرضه وله ابن فمات الابن ثم مات اقرضه بطل الاقرار لانه لا وارث من ميراثه وذكر انما يبيع
بالموت في المسئلة الاولى لم يرتفع في الابن ورث فلم يبيع **قال** ومن طلق امرأته ثلثا في مرضه ثم اقرضه
لها ومات قبل الاقرار من الاقرار والميراث قلنا لو تصادف مع الطلاق وانقضاء العتق في مرضه ثم اقرضه
او اقرضه وقال لها في الثانية ما اقرضتها او اقرضه وقال في الاولى كذلك ايعا لكونها اجنبية في المستثنى
لها انما اجنبية بالطلاق وانقضاء العتق فيجب لها الاقرار والوصية لعدم التهمة بخلاف المسئلة الاولى
لان بقاء العتق دليل التهمة والى صيغة رحمه الله ان التهمة قايمة فانما تجوز الشفعة بغيره عليها باب
الوصية والاقرار فيصير اليها اكثر من ميراثها ويصطفي على البيئونة وانقضاء العتق فذكر ما كان
الاقرار والوصية اكثر من ميراثها جاءت التهمة وفيه ابطال في الورثة فلا يجوز وان كان الميراث اكثر
فلاتهمة فيجوز الاقرار والوصية **قال** وان اقرضه المريض لاجنبي ثم قال حواشي بطل اقراره
وان اقرضه لامرأة ثم تزوجها لم يبطل لان البيئونة تستند الى وقت العلوق فلما كان اقراره وقت الاقرار فثبت
انها كانت وارثا وقت الاقرار والوصية بغيره على حدة العقد فيصير الاقرار لكونها اجنبية فلا يبطل حتى لو اقرض
لها او غيرها ثم تزوجها لا يبيع لان الوصية انما تقع بعد الموت وسوانة والبيعة في امر من وصية فكانت كسبي
قال وبيع اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة والمولى اذا صدقوه اذا كان الولد يورث
عن نفسه والا يثبت بخلافه دعواه لما فيه من الظن له من ثبوت النسب وجوب الشفعة وغير ذلك **قال** وكذا
المرأة التي الولد فان شرف على تصديق الزوج او لمرأة القابلة واصل ان شرط صحة هذا الاقرار تصديق المدة
ليعبر جهة في حقه فيلزمها الا الحكم بشعائرها ونحو كونه من ليل يكونه العقل وان لا يكون معروف
النسب من جهة ليل يكونه الشرع وانما امرأة فانما تجب الى تصديق الزوج لانه فيه تحمل النسب عليه
فلا يقبل الا بتصديقه او بيئته ومن شرطه القابلة على ما يورث في موضعه ان شاء الله تعالى **قال** واذا صح
الاقرار بهذا لا يملك الرجوع فيه لانه النسب اذا ثبت لا يبطل بالرجوع وله الرجوع اذا ثبت بان لا يثبت
نسبه كقراءة غير الولد لانه وصية محضة وانما لا يبيع النسب لغير قراءة الولد بالاقرار لما فيه من تحمل النسب
عن الغير لان نسبة الى الاب والعم الى الجد وهكذا لكن ان لم يكن له وارث فخرج ورثه لان اقراره يقتضي امر
تحمل النسب على غيره ولا يملك بطل الاقرار له بالمال وانما يملك عدم الوارث فيصير **قال** ومن مات اقرضه
ما قدر باقره يشارك في الميراث لانه اعترف له بنصف الميراث ولا يثبت نسبة لما بينا ثم تصديق بغيره
الموت في النسب لهما ثم وكذا تصديق الزوجة لهما اقراره وهو غسله والعق **قال** ولا يبيع تصديق الزوجة

لا تقطع انك لا يجوز له غسلها فصار للتقيد بعد ذلك العين وعندنا بفتح لاء الارث
من الاحكام **كتاب الشهادات** اصل الشاهد المعتبر قال عليه السلام الغيبة لمن
شهد الواقعة اي حضرها وقال فلا يشهد الحرب وشهد فضيلة كذا اذا حضره **وقال** اذا علموا
انني شهدت وما يروى اي حضرت ولم يحضروا الشاهد الذي حضره الواقعة في الغزو حتى لو مضى عليه وقت
صلوة وسجد لا يسمي شهيدا لانه الواقعة لم تحضره في الغزو **وفي الشرح** الاخبار عن امر حضره
الشهود وشاهدوا ما معانته كما لا يخفى في القتل والزنا او سماعا كما معتود والا فزارات فلا يجوز له
ان يشهد الا بما حضره وحده مباحا او سماعا ولهذا لا يجوز له اداء الشهادة حتى يدرى ما يروي قال عليه السلام
ان علمت مثل الشمس فاشهد ما لا تروى **وهي** جهة مظهره التي مشروطة قال تعالى ولا تستشهدوا
شبهدين من رجالكم وقالوا واشهدوا ذوي عدل منكم وقال عليه السلام شاكواك او بينه وبينك الا انك
وقال عليه السلام البينة على الاثمي والبينة الشهادة بالاجماع ولا في احياء حقوق الناس وضمان العقود
من التواجد وحفظ الاموال على اربابها قال عليه السلام اكرموا ستودكم فان الله تعالى بسخر بهم لطعون
قال من نعتي للثقة لا يسمه ان يمتنع اذا طلب ما فيه من نصيبه لطوق وان لم يتبعه فهو كاذب
ولا يأنس بالقرين من الغيبة فاذا اخبرها وطلب لا واثما بفتر في عليه لقوله تعالى ولا يأنس بالشهاد اذا ما دعوا
وقال ومن كذبنا ما آثم عليه ولانه امانة حقوق الناس فيجوز الامتناع الا ان يقوم الحق بغيره بان يكون
في العتق سواء من يقوم الحق به فيجوز له الامتناع لانه لا يضيع بامتناعه ولا يفرغ كفاية **ولا بد**
من طلب الحق لانه حق **قال** وسوخت في الحدود بين الشهادتين والستر لانه اقامة للحد وجنبته
والستر على المسلم حية **قال** استرا فضيل قال عليه السلام من ستر علي مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة
وقد صح ان النبي عليه السلام تلقى معاذا بن النخعي وسأله عن حاله ستر عليه فلا يرجع فيه شتم وكفى به ذوق
وكذا نزل عن الخلفاء الراشدين **قال** ويقول في التهمة اذا كان احياء الحق المسروق منه ولا يقول
سقا اقامة لحبسة التهمة **قال** ولا يقبل على الزنا الا اربعة من الرجال لقوله تعالى ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم وقطعوا شهادتهم اربعة منكم وقال عليه السلام الذي قذف زوجته ابنتي باربعة
يستمدون والا فطرب في طهر **قال** وباقى الحدود والعقاص شهادته رجلين قال تعالى لا تقبلوا
شهادتين من رجالكم وقال تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وقال عليه السلام شاكواك او بينه ولا يقبل
الشاء في الحدود والعقاص قال الزمخشري مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخطبة
بعده ان لا تقبل شهادته في الحدود والعقاص **قال** وما سواها من الحقوق تقبل
فيها شهادته رجلين او رجلين وامرأتين قال تعالى فان لم يكونا رجلين فربيع وامرأتان وانه مذكور في سبياق
الداينات والاجل فيقبل فيها وعن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة النساء في الشكا

ايضا

ولا يأنس من اهل القضاة بالآية فتقبل شهادته بوجود الشاهد والحفظ والآداب والادب والزياد السنين
اجيز زيادة العدد واليه اللسان بقوله تعالى فتذكر احديهما الاخرى بقى شهادته البدلية فلهذا قلنا لا تقبل
في الحدود والعقاص وغيرهما من الاحكام شهادته **قال** ولا يقبل شهادة النساء وحدهن
فيما لا يطالع عليه الرجال كالولادة والبكارة وعيوب النساء قال عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما
لا يطالع عليه الرجال ولانه لا بد من ثبوت هذه الاحكام ولا يمكن للرجال الاطلاع عليها وانما يطالع عليها
النساء على الانفراد فوجب قبول شهادتهن على الانفراد كحصول المصلحة وتقبل فيها شهادة امرة واحدة
لانه عليه السلام قبل شهادة امرة واحدة في الولادة ولا يما يقبل فيه قول النساء على الانفراد لا يعتبر فيه
العدد كرواية الاخبار والفتن احوط والثلاث احب الي وبالأربع يخرج عن الخلاف واحكام الشريعة
في الولادة تعرف في الطلاق انشاء الله تعالى **قال** اما البكارة فان العنقين يتول سنة ويقرب بينهما بعدهما
اذا قلن انهما بكرا هل بشرط في ذلك لفظ الشهادة لا بشرط عند مفاتيح الطلاق وبشرط عند مفاتيح
حزبان لانهما توجب حقا على الغير كانت طهارة **قال** تقبل شهادتهن في استئصال القبي
في حق الصلوة دون الادراك اما الصلوة فالاجماع لانها من امور الدين واما الارث فذهب
وقالوا لا تقبل لانه الاستئصال صوت يكون عقيب الولادة وتلك حالة لا يحضرها الرجال فدعت الضرورة الى قبول
شهادتهن لانه لا يجرى حقه رحمه الله في ذلك مما يطالع عليها الرجال لانه لا يحل لهم سماع صوته فلا ضرورة
في حق ثبوت النسب والارث **قال** ولا تقبل في الرضاع طهارة النساء متفرقات لان الحرمة متى ثبتت ترتب عليها
نحوال مكل الكناح ولطال الكناح لا يثبت الا بشهادة الرجال ولا سيما يمكن اطلاع الرجال عليه فلا ضرورة **قال**
ولا بد من العدالة ولفظة الشهادة والحريية والاسلام اما العدالة فللقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل
منكم وقال تعالى من تزعمون من الشهاداء والفاصح ليس لمرفعي ولان الحاكم يحكم بقوله الشاهد
ويغفره من غير نوبان يكون قوله يغلب على ظن الحاكم القديس ولا يكون ذلك الا بالعدالة الا ان
القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق ينفذ عندنا واما لفظ الشهادة فللقوله تعالى فاستشهدوا او اذ
صريح وطلب الشهادة فيجب عليه الاثبات بلفظها ولان الشهادة من الفاظ اليقين على ما ياتيك
في الايمان فيكون الامتناع عن اعطاء تقدير الكذب اكثر ولان القياس في قبول قول الانسان على الفيلما فيه من الزام
الا ان قبلناه في موضع ورد الشرح وانه ورد مقربا بالشهادة واما الحرمة فلان الشهادة من باب ال
لاية ولا ولاية للعبد على نفسه فكيف على غيره **قال** اما الاسلام فللقوله تعالى ولا يجعل الله للكافرين على المؤمنين
ويقتصر في المسح على ظاهر عدل الله والحدود والعقاص فان طعن الخلفاء سأل عنه وقالوا لا يثبت
عنهم في جميع حقوق سلام وعلاية وعلية الفتوى وجه قول ابن حنبل رحمه الله قوله عليه السلام
المسلمون عدل بعضهم على بعض اما حقا او مجرى بل عليه شهادة ذورا وظننا فاولا او ثانيا

ولان العدا له الاصل لا ولد غير فاسفة والفسق امر طارت مطنون فلا يجوز ترك الاصل بالنظر
 ولا يلزم الحدود والقصاص لانها ان الاصل في هذه العدا له كذلك الاصل في الشهود عليه العدا له
 الظاهر وصفه بالنزاهة والقتل فتقابل الاصلان فتجوز بالعدا له الباطنة ولان الحدود مبناها
 على الاصل فبما عظم احتيا لا للعدا له ولما ان الحاكم يجب ان يحتمل في حكمه صيانة له عن النقص
 وذلك بسال السرا والعلانية ولو اكتفى بالسرا جاز قال ابن بكر الزا في خلاف بينهم في الحقيقة فان ابا حنيفة
 رحمه الله افق في زمان كانت العدا له ظاهرة والشي عليه السلام عدلا اهله فقال خير القرون قري الذي
 انافسهم في الدين بلعنهم في الدين ولم يفسدوا الكذب فالتفت بتعديل النبي صلى الله عليه وسلم في زمانها
 فشا الكذب فاحتاجا الى التواء وكانا في زمانه ما سالا اولها كان في زمانها قلنا الفتوى على قولها
 وقد تفتت كثيرا من كتب في بركات الرزق فيما رايته على قول من حقه رحمه الله في هذه المسئلة
 واخرج قولها لما راي من فساد اهل الزمان وقلة مبالا لهم بالامور الدينية وكان يقول ينبغي لتمام ان ينقبت
 عن احوال الشهود في كل ستة اشهر لانه قد يطرأ على الشاهد في هذه المدة ما يخرجه عن اهلية الشهادة قال
 ولا بد ان يقول المنك هو عدل جاز الشهادة لان العبد عدل غير جاز الشهادة وقيل يكفي بقوله عدل
 لانه الاصل هو الحرية تبع للادان لم يكن عدلا عندنا قال الله اعلم بحاله وقد كانوا يكفون بتزكية المعلن
 ثم انضم اليها تركية السرا في زماننا لاختلاف الزمان ثم قبل بكنى تركية السرا عن الفقه محمد
 رحمه الله تركية العلانية بلاء وفننة ثم لانه في تركية العلانية ان يجمع بين المنك والشاهد لينتفي
 مشبهة بتعديل غيره وتركية السرا ان يبعث رفته مخومة الى تركية فيها اسم الشاهد وشبهة حجية
 ومصلحه وينبغي لها النك كذلك ستره وينبغي للفاظ الاختار للمبالغة عن الشهود او في التا واو اعلم
 ديانة واعظمهم امانة واكثرهم بالناس خيرة واعلمهم بالترميز غير معروفين بين الناس ليلا يقدروا
 او يحدوا هو ينبغي للتركي ان يسال عن احوال الشهود ويتعرفها من جيرانهم واهل قريتهم فان ظفرت
 عدالته عندك كتب حلك في اخر الرقة هو عدل عندك جاز الشهادة والكتب الله غير عدل وختم الرقة وورقة
 فيقول القاضي للمدعي في شهودك ولا يقول جرح ولا يقبل في تركية السرا قول الولد والوالد وكل ذم
 والعبد والاعمى واليهود في القذف لانها اخبار خلاف المحدث رحمه الله فانها شهادة عند خلاف تركية
 العلانية فانها شهادة بالاجماع والشهود الكفار يقبل لهم المسلمون فان لم يعرفهم المسلمون سال المسلمين
 عن عدول المشركين ثم يال اولئك عن الشهود قال ولا يقبل تركية المدعي عليه ومعناه ان يقول هم
 عدول لانهم اخطوا او سوا ما لو قال صدقوا او هم عدول صدقة فقد اعترف بالحق فيقضي
 باقراره بالبيينة لان البيينة عند الحدود قد يكون تعديله وجه الظاهر ان المدعي والشهود يزعمونه
 كاذبا في مكانه مطلقا في حجوده فلا يلزم تركية وكيفية تركية الواحد وعن محمد اثنين والى

الاشهاد اذا كانا من اهل الزمان وقلة مبالا لهم بالامور الدينية وكان يقول ينبغي لتمام ان ينقبت

اولى وكذا المعرجم ورسول القائل ان المنكين لمدان حكم الكائن مبنى على العدا له وذلك بالتزكية
 فيشترط الاثنان كالشهادة ويشترط عند تكون المنك في الحدود والاربع في شهود الزنا لا
 يتكافأ لانها ليست في معنى الشهادة لا يشترط فيها اللفظ الشهادة وجلس الحكم واشترط العدد في الشرا ايجز
 تعدل فلا يتعدلها **فصل** ويجوز ان يشهد بكل ما سمع وابصر من الحقوق والعقود وان لم
 يشهد عليه لانه علم الموجب ويتقنه قال عليه السلام ان علمت مثل الشجر فاشهد به ويقول شاهد بكذا لانه علمه
 ولا يقول اشهدني لانه كذب **قال** الاشهاد فان لا يجوز ان يشهد عشرة غير ما لم يشهد لان الشهادة
 ليست موجبة الا بالانقل الى مجلس الحكم ولا يكون ذلك الا بالتمثيل **سبع** يشهد غيره على طراوته لا يسعه ان
 يشهد لانه ما حكمه ويجوز شهادة الجاهل وموان يقر الرجل بحق في الشهود مخبون في بيت
 يسمعون او ان فاذ جعل لهما وكذا اذا سمعوا صوت امرأة من وراء حجاب **قال**
 ولا يجوز له ان يشهد بما لم يعاينه الا بالنسب والموت والذبول والكراع وولاية القتل واصل الوقف والقبيل
 ان لا يجوز لان الشهادة من المشاهدة وهي المعاينة ولم يوجد وجه التحسان ان هذه الاشياء تباشر
 بحضور جماعة مخصوصين وتعلق احكام مستمرة فاقامت الشهود والاستفاضة مقام العيان والمناظرة
 كيلا يتعطل هذه الاحكام وعلى هذا الناس من العدد الاول الى يدنا هذا الاثر باننا شهدنا عايشة ورؤية
 عنها زوج النبي عليه السلام وكذلك سائر زواجه وفاطمة زوجة علي رضي الله عنها وغير ذلك وشهد
 بنسب النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وشهد بقضاء شريح وابن ابي ليلى وابي يوسف وشهد بنسب الخلفاء
 الراشدين وغيرهم **وهو** والشريعة انما تكون اما بالتاخر وباجاز من يثق به في ادائها واحده بين به جاز
 واستطاع بعضهم رجلين او رجلا وامراتين **وهو** وقيل يكفي في الموت بشهادة الواحد لانه قل ما يحضر غير الواحد
 واذا راي رجلا يمس القضا ويدخل عليه الخصوم حله الشهادة بولاية **وهو** وكذا اذا رجا واسا ليلسكن
 بيت واحد ويتعاشران معاشرة الزواج حله الشهادة بالكراع بينهما كما اذا راي عينا يد رجل
 واما الوقف فالصحيح ما ذكرنا انه يجوز على صله دون شرطه لان الاصل هو الذي يشهد فلو لم تجز الشهادة عليه
 ادنى الى استهلاك الاوقاف القديمة **وهو** وكذلك الا عند ابي جهمه موصى كافي النسب قال عليه السلام الا لا طاعة
 كثر النسب ولا تا شهدا ان شوبان مولد رسول الله صلى الله عليه وبلال مولى ابي بكر رضي الله عنهما فذكر ولا
 يجوز عند ابي حنيفة ومحمد لان الخير لا يشهد لانه مبنى على الاعتناق وذلك يكون بحضور من لا يفتهم غالباً وطار
 كالتفاق والطلاق والمراد بالحديث انه مثله لا يباع ولا يوهب **وهو** وينبغي للشاهد ان يطلق الشهادة
 عند التا في لوفسرها وقال انه شهد باننا سمع لا يقبلها وكذلك في الشهادة باليد لا يشترطها **قال**
قال ويجوز ان يشهد على المنك المطلق فيما سوي
 العبد والامانة لا بد دليل المنك وهي المرحع في الاسباب كالبيع والهبة

ت

والوصية والارث وغيرها **قال** واشتراطا بربوستان يقع في قلبه انه له يجوز ان يكون تفسيره للاول
واشترط الحفاف التصديق مع اليد فان اليد تنوع قلنا فالمتصرف ايضا يتنوع الى امانة ومكسر
وانما جعل له ذلك اذا عين المكسر والمالك وعين المكسر وحده وعرف المكسر بالاشترار ونسب اما اذا عين المكسر
وحده لا يعمل له هذا بخلاف العبد والامة لانه لا يستخدم كما يستخدم العبد كما لا يجزى الخاسر ويحرم فلا
يكون اليد بديلا عنه يعلم انه رقيق فحينئذ يشهد انه له باليد لان الرقيق لا يكون في يد نفسه **قال** ان كانا
صغيرين لا يعتبر ان عن انفسهما يجوز ان يشهدوا ان لم يعرف رقما لانه لا يدل لما خلا في الكبيرين **قال**
واذا راي الشاهد خطه لا يشهد ما لم يذكر الحادثة وهكذا القاض والزوج لانه الخط يشبه الخط فلا يحصل
العلم قالوا وهذا عند ائمة حنيفة رضي الله عنه وقيل هو اجماع وانما الخلاف اذا وجد التماس القضيته في
دوائنه ختمه وكذا اذا راي الشاهد رقم شهادته عند تحت حتمه وكذلك التواضع في حقه عند ما وان لم يذكر
الحادثة لوقوع الامس من الزيادة والنقصان اما ما كان في الصاك بيد الخصم وليس عند منحه لا يجوز لما بينا وعند
اي حنيفة رحمه الله لا يجوز ما لم يذكر قال علي بن الحارث ان علمت مثل الشئ فاشهد في الالف ولا علم مع
التيان وشرط حل الزاوية عند ان يحفظ من حين سمع الى ان يروي ولهذا قلت رواية ابي حنيفة رضي الله عنه
وكذا اذا ذكر المجلس الذي كان فيه الحادثة او اخبر بها من يشق له لا يعمل له ما لم يذكرها **قال** وشاهد
التواضع يشهد ولا يعزروا الا بوجعه ضرا او وجبه لما روي ان عمر رضي الله عنه ضرب ضاحك الزورار على
سوطا وسحق وجهه ولا ترا اضرار بالناس وليس فيها حكمة ولا حنيفة رحمه الله ان الرجل يحصل بالتواضع
والضرب وان كان ازرجه كمنع من الرجوع وفعل عمر رضي الله عنه سياسة ولما بلغ الاربعين وسحقوا
ان يبعثوا القاض الى اهله وسوقه اجمع ما يكون له ويقول القاض يقر بكم السلام ويقول انا وجدنا هذا
شاهد زور فاحذروا وحذروا الناس منقول ذلك عن شريح **قال** وعنه انه يفعل ذلك مع الضارب
قال وتعتبروافقة الشهادة الدعوى لان الشهادة لا تقبل لما بعد الدعوى فان لم يوافقها فقد
انعدت **قال** ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى فلو شهدا احدهما بالالف والاخر بالالفين لم يقبل وقالوا
تقبل على الالف اذا اكد الفين لانهما اتفقا على الالف وتقرروا احدهما بزيادة فيبى ما اتفقا عليه كما اذا شهد
احدهما بالالف والاخر بالف وحماسية فانه يقضى بالالف كذا هذا على هذا الطلقة والطلقة **قال** ولا ان
حنيفة رحمه الله وجد الاختلاف لفظا وانه دليل للاختلاف سمع لان معنى الالف غير معنى الفين وهما
جملتان متفكرتان حصل على كل واحدة شاهد واحد فلا يقبل كاختلاف الجنس على ما ذكرنا لانهما اتفقا
على الالف لفظا ومعنى لانه عطف الحسنة على الالف والعطف يقيد المعطوف عليه ومثله الطلقة والطلقة
والنصف بخلاف العشرة والحمية عشر لانه ليس بعطف فهو نظير الالف والالفين والعشرين والعشرين
نظير الالف والالفين **قال** ولو كان المدعي ادعى الاقل قبل الشهادة في المائل كذا لانه يكتب

احد شاهديه ولو قال كان حق الفاء وحس مائة فقبضت خمس مائة او ابرئه عن اقل للتوفيق **قال**
شهدا بالالف فقال احدهما قضاة من مائة قضى بالالف لا تقاها عليهما ولا يثبت القضاء لانهما شهدا لحد
فلو شهدا آخر ثبت وينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يعترف المدعي بالقبض على الحق ولا
يعين على التكلم **قال** ولو شهدا على مائة مائة وقرقا واختلفا في لزوم قطع وان اختلفا في الالف لم يقبل وقالوا
لا يقطع فيها لانه المشهور بمختلف لم يقم على كل واحد شاهدا وصار كالسيلة الثانية وله ان اشتمل البقرة على
التوين جائز فشهد كل واحد على ما راي في جانبه وهي حالة الشهادة لانه الترقية يكون ليلا والعمل بالبيضة واجب
ما لم يكن فقيلا بخلاف الذكور والافوة لانه لا يجتمعان في بقعة فكانا متغايرين **قال** شهدا
بقتل زيد يوم النحر مائة واخران بقتله يوم النحر مائة ردنا لان احدهما مائة بيقين ولا تدري وليست
احدهما اولى من الاخر بالردة ولا بالقبول فبرقان فاستبنت احدهما وقهرها بجلت الاخر كمال الاول
ترجعت بالقضاء فلا ينقل بما هو دون **فصل** كل من دلت شهادته للزنا او للكفر او للمصير شرزا لهن
الموانع فاذاها قبلت ولو دلت لفسق او زوجية او العبد لمواه او المولى لعبد ثم ذات فاذاها لم تقبل
والفرق ان الاول يستشهد لاهلية فلم يكن الرد تكذيبا شرعا والثانية شهادة لقيام الاهلية فكان
تكذيبا فلا يقبل **قال** ولو شهدا العبد لمواه او احدا من زوجين للآخر فاذاها بعد العتق والبيضة قبلت وكذا
ان تخلفا وهو عبد او فرا وصيت فاذاها بعد زواله من العوارض قبلت لان المعتبر حاله لا ادعاء ليلانه
ولا مانع ما لغيره ولا تقبل شهادة الاخر وقال في قبل فيما جرى فيه الشامع لانه يسمع وقال ابن يوسف ان كان
بصيرا وقت النحل قبل لوجوب العلم بانظر وعند الاداء يحتاج الى القول وموقاد عليه ويعرفه بالقبض
كما في الميت ولنا انه لا يقد على تعيين بين الاشخاص ولا على الاشياء والنسبة لتعريف الغائب دون الحاضر
ولو عمر بعد الاداء قبل القضا لا يقض بها عندها لان اهلية الشهادة شرط وقت القضاء ليس حجة كما اذا جرح
او فسق بخلاف الميت فانه منى للاهلية والغيبة لا تنوت بها الاهلية **قال** ولا تقبل شهادة الآخر من
لانه الشهادة بالنطق وهو عاجز عنه **قال** ولا الحدود في قذف وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا
لهم شهادة ابلا ولانه من تمام الحد لانه مانع فيبقى بعد التوبة انا الحدود في غير القذف فان لم يرد من الحد
وانما هو للفسق فقد ارتفع بالتوبة والاشياء في المائة منقطع او هو مصروف الى القريب وهو
الفسق **قال** ولو حدة الكافر في قذف ثم اسلم قبلت شهادته لانه بالاسلام خردت له شهادة اخرى غير التي كانت
قبله فلا يكون الحد في سقاط الاولى استخاطا في الثانية لا نقلا لم يكن موجودا **قال** ولا تقبل
الشهادة للولد وان سفل ولا للوالدان علما لقوله عليه السلام لا تجوز شهادة الوالد لولد ولا الولد
لوالده والمرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده ولا السيد لعبد ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لسيده
اجزاء روي في كتابا حديث مختلف بين هذه الالفاظ ولان المنافع بينهم متصلة حتى لا يجوز دفع تركها اليهم

فيكون شهادة لنفسه من وجه **قال** ومحرمة الرضا لا يمنع من الشهادة لانه للخبرية بينهما فانتقلت
الهمة وتقبل شهادة القربى كالاخ والعم والحال وما سوى قربى الولاد لعدم ما ذكرنا **قال**
ولا العبد لما روي ان العبد لا يمكن فتق الشهادة لنفسه **قال** ولا كتابه لان كتابه له من وجه
العبد المدين كالمكتب **قال** ولا الزوج والزوج لا روي ان المنافع بينهما متصلة عادة فتقع لنفسه
من وجه واحد الشريكين لاخرهما هو من شركتهما لما روي ان المنافع بينهما متصلة عادة فتقع لنفسه
لما روي ان العبد لا يسقط الاجر في مدة اداء الشهادة فصارت كالمسافر لاداء الشهادة **قال** ولا تقبل
شهادة محتنت ولا عتق ولا ينجح للناس لان ذكر فسق الله عليه السلام نهي عن صوتين احقين الناحية
والهنية والمراد المحتنت الذي يفعل الافعال الردية وانه معصية قال عليه السلام لعن الله المؤمنات من
الرجال والمكذبات من النساء اما الذين كلفوا تقبل شهادة فلهذا من الشرب على الهولاء **قال**
وقال من شرب النبيذ متاولا قبلت شهادة تعظم يسكر ويكون على لهوه **قال** ولا من يلع بالظهور
لانه يوجب غفلة ويطلع على العورات بالتطوع الى السطوح **قال** ولا من يفعل كبيرة يجب
الحذر لنفسه **قال** ولا من يمل السجالات لانه حرام وشروط بعضهم الادمان عليه لانه قل من يخلو عن العقد
الفاقد ولا يقيمها الشطرنج لانه حرام اتانفس للعب لا ينفذ العدالة لمكان الاجتهاد **قال** الا ان تفرقة
الصلوة او يخلف عليه كذا ما من يدخل الحتام بغير ائله لفسقه بايدان عودته **قال** ولا من يفعل
الافعال المستحقة كالبول والاكل على الطريق لانه ينفذ المرقاة فلا ينجح شئ عن الكذب **قال** وكذا من عصى في
التسوق بالتساول ويل وحده كذا كذا المناهضة مع الابن في السفر لا قلنا **قال** ولا من سب السلف **نظم**
لفسقه بخلاف من يكتمه ولا الشتم للناس والجيران قال ابو بصير لا اجيز شهادة من شتم اصحاب
رسول الله لانه ذكر فعل الاستقام واوضاع الناس واقتبل شهادة الذين تبتوا منهم لانه يفعل
ذكر تدينه وان كان باطلا ولا شهادة العتق ان كان العتق بسبب الدين لانه لا يقيم عليه الكذب
وتقبل ان كانت بسبب الدين لانه لا يقيم عليه الكذب **قال** ولا تقبل شهادة تارك الحج والجمعة
مجانبة واشترط بعضهم لذكر ولما لم يجمع ثقتهم وقال الحنفى مرقاة **قال** وان تركها لعذر مرض او بعد
من المصاير جاورا ان كان يفسق الامام لانه لا تقبل شهادته **قال** ولا تقبل شهادة من جلس مجلس الفجور **قال**
محمد بن عبد الله بن ابي بصير **قال** قال موسى بن ابي بكر **قال** والحج ان كان صليحا قبلت شهادته لانه لا وقت لهما
مكان له وقت كالقوم والصلوة وشهادته باقائه **قال** وقال ابو بصير اقبل شهادة الشاعر لم يقدف
في شعره الحسنات **قال** وقال العدل هو الذي غلبت حسنة عاصيته ولا يمكن اشتراط السلامة عن
كل ما ثم قال الله تعالى ولو يوحد الله التكاليف ما ترك على ظهرها من دابة وهذا يدل على عدم العبد قد تولى
عن ذكره ولا تقبل شهادة النجسين والذالين لانهم يكذبون وتقبل شهادة اهل جميع التصانيع اذا كانوا عدولا الا اذا كان عديرا لم

محمد

والايمان الفاجرة ويقتض شهادته جارية حال افاقته **قال** ولا تقبل اهل الهوى والالوان
وهم قوم من الرافضة يستجرون الشهادة كل حين عندم لانهم يرون حرمة الكذب وقيل يرون
الشهادة لشيعتهم واجبة **قال** ولا تقبل شهادة المجتمة لانهم كفرة **قال** ومن لا يكفر من اهل الهوى لا تقبل
شهادته لانهم لا يرون ان القحاة اختلوا واقتلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت مقبولة
وليس ما بين اهل الهوى من اختلاف اكثر ما كان بينهم من القتال بخلاف الفاسق علما لانه انكس
مخلو دينه فيركب الكذب وهذا يعتد ما يفعله حقا يدين به الله تعالى فيمتنع عن الكذب **قال**
وتقبل شهادة اهل التهمة بعضهم على بعض لان الشهادة من باب الولاية وهم من اهل الولاية بعضهم على
بعض ولهذا قلنا لا تقبل شهادتهم على مسلم لعدم ولايتهم عليه **قال** وفيه من حيث الاعتقاد فلا يمنع
قبول شهادته لانه يجب محرم دينه والكذب محرم في جميع الاديان وعن ابي بصير **قال** اجمعت قاييل السلف
على قبول شهادة النصارى بعضهم على بعض فلم اجدا حادثة منهم غير ربيعة بن عبد الرحمن فان وجدت عنه
روايتين والنبي صلى الله عليه وسلم **قال** رجم يهوديين بشهادة اليهودي منهم وان اختلفت فهم يشقون
في الكفر بالله تعالى وتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم ومحرم دار واحدة بخلاف عدم قبول شهادة النعم على الهند وبالعكس
لانقطاع الولاية باختلاف الدين وبخلاف المدة فانه لا ولاية له على احد **قال** ولا تقبل شهادة المتأسن على الله
لعدم الولاية وتقبل شهادة الذي اذمى عليه لانه ولايته ثابتة في دارنا على نفسه واولاده الصغار فتكون ثابتة
قال وتقبل شهادة الاقارب لانهم لا يوجبون لفق الا اذا تركه رغبة عن التمسوا
تركه بعد ما كبر لا يفسد لانه تركه صيانة لمهنته لا رغبة عن التمسوا **قال** والحصى لانه قلح
عضومنه فصار كغيره من الاعفاء وعرض الله عنه قبل شهادة علقته الحصى **قال**
والحنث لانه امار رجل وامرأة **قال** ولذا قال لان فسق الابوين لا يوجب فسقه ككفرهما واللام
اذا الكلام في العدل **قال** والمعتصم بالشاهد وقت الاداء ولا وقت التمسوا لان
العمل برك والارام حالة الاداء يعصب الاهلية والولاية عند **قال**
واذا كانت الحسنات اكثر من السيئات قبلت الشهادة لما مر ولا بد من اجتناب الكتابين على غيرهم
الصفاء ويكون صلاحه اكثر من فساد معتقدا لصديق محبته الكذب يخاف هتك الشريعة في العلانية في
الدينار والدرهم مؤقيا للامانة قليل اللغو والهمز **قال** قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يثبتكم طمطنة الزفر في
صلواته انظروا الى الله عند وجهه وديناره اما الامام معصية لا يمنع قبول الشهادة لما في اعتبار فكر من سب
بالشهادة **فصل** اعلم ان الحاج مقدم على التعديل لان الجارج اعتمد له وهو العيان لا ريب فيه
مخطو دينه والمعدل شهد بالظاهر ولم يثبت عليه دليل **قال** ولو عدله واحد وجهه اخرا لجر اول فان عدله اخر فالتعديل
اول لانه حجة كاملة **قال** ولو عدله جماعة وجهه اثنان فالجرح اولي الاستدلال في الشك لان زيادة العدد لا توجب الترجيح

ولا يسمع القاضي الشهادة على المخرج قصدا ولا يحكم بها لان الحكم لا يرفع بالتوبة ولا في هتكه
والشهر واجب **قال** ولو شهدوا على قرار المدعي بذلك سحرا لانه لا يرفع عن الحكم ويظهر ان في حق
المدعي **قال** ولو اقام الدعا عليه بيعة ان المدعي استاجر الشهود لاداء الشهادة لا تقبل لانها على المخرج خاصة
اذ اخضع في اثبات الاجارة لعدالة استناجهم بدلاهم ودفعها اليهم من مال الذي في يده فليست **قال**
حضم **قال** يشترط المخرج بناء عليه **قال** وكذلك لعدالة صالحهم على مال دفعته اليهم لئلا يشهدوا به الباطل وطلبهم
بردة ذلك مال واقام البيعة على ذلك لما قلنا **قال** ولو قال لم اسم المال اليهم لم يقبل **قال** ولو اقام البيعة ان القاضي عبد
او محدود في قذف او سارق او شريك المدعي او غيره ونحو ذلك فليست لانه قد يدخل تحت الحكم لانه
يتضمن حق الشرع وهو الحدود ولو هو العبد **قال** الخصاص واسباب المخرج كثيرة منها الركوب في البحر
والتيان الى ارض الكفار وفي قرقر فارس واصباها لانه خاطر بدينه ونفسه جيت سكن دار الحرب وكثر سوادهم
ليقال بذلك ما لا يلائم ان يكذب باخذ المال وقرقر فارس يطعونهم التبريد **فصل**
في جواز الشهادة على الشهادة فيما لا يسقط بالشبهة والاصل في جوازها اجماع الامة على ذلك واحتياج
الناس الى احياء الحقوق بذلك لانه قد يخرج عن الاداء لمريض او ميت او سفيرا فلا بد ان يكون له من وجوب
الشهادة شهادة رجلين او رجل وامرأتين ولانه نقل خبر ثبت به حق المدعي يجوز كالشهادة على الاقرار
واقام المخرج في الحدود والقصاص لان مبناها على الاستقامة والدرء وفي كل احتمال للثبوت ولان فيها شبهة
لزيادة احتمال الكذب او للبدلية والحدود تسقط بالبراءات وتقبل على استثناء الحدود لان الاستثناء لا يسقط
بالشبهة وما يوجب التعريض عن ائمة حنفية رحمه الله لا تقبل كسائر القديرات وعن ابي يوسف انه يقبل لان التعريض لا
يسقط بالشبهة لانه ان النبي عليه السلام جلس جللا بالهمة والجس تعريضه **قال**
ولا يجوز شهادة واحد على شهادة واحد لانه حق فلا بد من التصاب وعن علي رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل
الشهادة رجلين **قال** ويجوز شهادة رجلين على شرا رجلين لما روينا من حديث علي رضي الله عنه اولادنا
شهادة كلهم اصل حق قضائهم كما اذا شهدوا بحقيقين **قال** وصفة الاشهاد ان يقول الاصل شاهد على شهادتي اني
اشهدان فلانا اقر عندى بهذا لان الفرع ينقل شهادة الاصل فلا بد من التحيل لاني اقر فيشهد كما يشهد
عندنا فلان ينقلها اليه **قال** ويقول الفرع عند الاداء اشهدان فلانا اشهد في
على شهادته ان فلانا اقر عندى بهذا وقال اني اشهد على شهادتي بذلك لانه لا بد من ذكر شهادته وذكر شهادة
الاصل والتحيل ذكرنا **قال** وذكر الخصاص انه يحتاج الى ان ياتي بلفظ الشهادة ثمان مرات وهو ان
يقول اشهدان فلانا اشهدان على شهادته ومو يشهدان فلانا اقر عندى بهذا واشهدان على اقراره وقال
ان اشهد على شهادتي وانا اشهد بذلك **قال** ومن اصحابنا من اكتفى بحس وهو ما ذكرنا اولاً ومنهم من قال
اربع وهو ان يقول اشهدان فلانا اشهدان وقال اني اشهد على شهادتي ومنهم من قال ثلاث

على الشهادة وان بعد المخرج على رجلين

وهو اقل ما قيل فيه وهو ان يقول اشهدان فلانا اقر اني اشهد على شهادتي او اشهدان فلانا اشهد
على شهادته والاحسن ما ذكر في الكتاب **قال** والاحوط ما ذكره الخصاص لان فيه تحذرا عن اختلاف كثير من العلماء
بصغر كتابنا عن استعابه **قال** ولا تقبل شهادة شهود الفروع الا اذا تعد حضور الاصول
مجلس الحكم وقال ابو يوسف تقبل لانهم بمنزلة المراتبين مع الرجل الثاني نظر الى قولنا فان لم يكونا رجلين واحدا
على جواز شهادة المراتبين مع وجوب الرجل الثاني فكذلك هذا **قال** وجدنا لظاهر الاصل عدم الجواز وانما جازنا
لما ذكرنا من الحاجة والحاجة مع حضرة الاصول ولان الفروع ابدال ولا حكم للبدل مع وجوب الاصل كما في النكاح
وشهادة المراتبين ليست بدلية لان الاية خطاب للحكام كانه قال لهم فاطلبوا غريمين من حالكم فان
لم يكن وجاء رجل وامرأتان ترضونهم فاقبلوا شهادتهم **قال** والمعدوم او مريض او سفيرا لان الحاجة عند تعدد
شهادة الاصول وذلك فيما ذكرنا اما الموت فظاهر **قال** واما المريض فالمراد به مريض لا يستطيع مع حضور
مجلس القضاء **قال** واما التسفير فتعد عدة السفيران بعد المرافعة عذر والتسفير قد اعتبر في حق المدعي حتى
رتب عليها كثيرا من الاحكام وقال ابو يوسف ان امكنه ان يخرج على القضاء ويوجه الى اهله في يومين فليس
بعذر وان لم يكن فذلك فهو عذر لان البيوت في غير اهله مشقة قال ابو يوسف وبناخذ **قال**
فان عدلهم شهود الفروع جاز لانهم من اهل التزكية ومثله لو شهدا ثمان فذكر احداهما الآخر جاز
ولا يكون ذكر ثمة في حقه حيث انه سبب قبول قوله فان العذر لا يتم بمثله لان ثمة لا يتم في ثمانية
شهادته **قال** وان سكتوا عنهم جاز ويحال القاضي عنهم عند الاحتجاج لانه الواجب عليهم التقلد والتقليد
فاذا تقلدوا يتبعون القضاة العادلة من غيرهم وقال محمد لا تقبل لانه الشهادة يعتمد العدالة فاذا سكتوا صاروا
شاككين فيما شهدوا به فلا يقبل **قال** واذا امكن شهود الاصول الشهادة لم تقبل شهادة
الفروع لان من شرطها التحيل وقد وقع التعارض فيه فلا يثبت بالشك **قال** ولو اقر شاهد الاصل ثم اسلم
لم تقبل شهادة الفرع لان بالقرينة بطل الاشارة ولو دلت شهادة الفروع لزمه والاصول ثم تاب الاصول
لم تقبل شهادة الاصول ولا الفروع لان الفروع نقلوا شهادة الاصول فلم تعد شهادة الاصول ويجوز شهادتها
دلة الابن على شهادة الاب لانه لا منفعة لايه في ذلك **قال** والتعريض يتم بذكر الجمل والمخدرات لان
التعريض لا يتم منه ولا يحصل الا بما ذكرنا لان النسبة الى القبيلة كبني نعيم لا يحصل بالتعريض لانهم لا يحصون
فلا بد من التعريف بالمخدرات وهي القبيلة الخاصة وكذا ذكر الاب لان كثيرا مما يقع للاشارة في اسم الانساب
واسم ابيه اما الاشتراك مع ذلك في اسم المخدرات فمفصل في التعريف **قال** والنسب الى المص والحملة الكبيرة عام
لانهم لا يحصون والى القبيلة الصغيرة خاصة **باب** الرجوع عنها الاصل فيه
قول عمر رضي الله عنه في كتاب القاضي فلا يمنعك قضاء قضيت واجبت فيه نفسك
وهديت فيه لئلا يدان تراجع فيه الحق فان الحق قد يبطل والرجوع الى الحق خير من التراجع

في الباطل فكذلك الشاهدان المجعوران عن الشهادة الباطلة يرجع من الباطل الى
الحق والرجوع قوله شهدت بنود وما شابهه **والاصل** اخراج الشاهد بشهادته تثبت الحكم والطلاق
على الشهود عليه باخرجه من ملكه يداوتها فان اراد به غير عوض ضمن الجرح وان كان بعد
كان مطلقا لا ضمان عليه وان كان اقل منه ضمن القصاص والقاضي ملجأ الى القضاء من جهة الشهود فلا يطاق
الاتفاق اليه **قال** ولا يصح الا في مجلس الحكم لانه يحتلج فيه الى حكم الحاكم بمقتضى الرجوع فلا بد من مجلس
القاضي كما في الشهادة ولانه توبة والشهادة جناية ويستلزم استوائهما في الجرم والاختفاء **ولو اقام الشاهد**
عليه اليقين انهما رجعا لم يقبل ولا يملكان **قال** لان قال رجعت عند قاضي اخر كان هذا رجوعا مبتدأ عند القاضي
قال فان رجعا قبل الحكم باسقطت لان الحق لا يثبت الا بالقضاء والقضاء بالشهادة فاقا وقد تناقضت
قال وبعد لم ينسخ الحكم لان الشهادة والرجوع عنهما سواء في احتمال التصديق والكذب لان الله
شرح بالقضاء فلا يقضي بالشهادة **قال** وضنوا ما اتلفوا بشهادتهم لا في احوالها سبب القمان
على ما يتناه فلو شهدوا انه قضا دينه او اياه منه فقتلهم ثم رجعا ضمننا لامة **قال**
فان شهدوا بالقتل فقتلهم واخذ المدعى ثم رجعا ضمننا للشهود عليه لوجود السبب على وجه
التعدي ولانه موجب للضمان كما في البيرو لا وجه الى تقييد الحق لان الحكم ماض ولا يضمن القاضي لما يتناه
لان في نظرية منع الناس عن تقلد القضاء خوفا من القمان **قال** ولو شهدوا بعين ثم
رجعا ضمننا قيمتها المضمومة له لو لم يقبضها لانه مكوا بحج القضاء والدين لا يمكن الا بالقبض
قال فان رجعا احدهما ضمن النصف والآخر في الرجوع من بقى لامن رجعا الا ترى انه اذا بقى من
يقوم بالحق لا اعتبار برجوع من رجع وقد بقى هنا من يقوم بشهادته بنصف الحق فيضمن النصف
لانه اتلفه ولو كانا ثلاثة فرجع واحد لاشي عليه ببقاء من بقى بشهادته جميع الحق **قال** فان رجعا
النصف لامة **قال** وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة فاعلى اربع المال وان رجعا
ضمتا نصفه **قال** شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعا فاعلى الرجل السدس وعليهن ثمنه اسداسه وقال
عليها النصف وعليهن النصف لان النساء وان كثرن فهن مقام رجل واحد لانه لا يثبت بهن الا
نصف الحق ولا يضيفه رجال الله ان كل امرأتين مقام رجل قال عليه السلام عدلت بشرا ذكرا كل اثنتين
بشهادة رجل واحد فصارت كشهادة ستة من الرجال **قال** ولو رجعت النساء كلهن فعلى النصف لما قلنا
ولو رجعت ثمان لاشي عليهن **قال** ولو رجعت اخرى فعلى الرجال ثمانية **قال** ولو رجعت اثنتان
فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على الرجال لانه بقى منهن من يقوم بنصف الحق **قال** ولو شهد رجلان
وامرأة ثم رجعا فالقمان على الرجلين خاصة لان الحق ثبت بزنا دونها **قال**
شهدا ببتاح باقل من مهر المثل ثم رجعا لا ضمان عليهما لان النافع عين متقومة

بالتحكيم بالعقد والقران يستدعي الحائلة وانما يتنقم بالتحكيم انظارا للحال **قال** وان كان باكثر
من مهر المثل ضمننا الزيادة للرجوع لانها اتلفاها بغير عوض **قال** وفي الطلاق ان كان
قبل الدخول ضمننا نصف المهر لانها اكثرا ما كان على شرط سقوط **قال** وان كان بعد لم يضمن لان المهر
تاكيد له فلو لم يلقا شياء **قال** شهدا بالطلاق واحدا ان دخل بها ثم رجعا ضمن شريفا الدخول
ثلثة ارباع المهر وشريفا الطلاق ربع لان الفريقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد
الشهود الدخول بالنصف فينفردون بضمنه **قال** وفي الشهادة بالعتق يضمنان القيمة لانها اتلفاها
لينة العبد من غير عمنى والماله لان العتق لم يتحول اليها فلا يتحول الولاء **قال** ولو شهدا بالبيع ثم رجعا بعد
القضاء وقيمة العبد اكثر من الثمن ضمننا النصف **قال** ولو شهدا ضمنا القيمة لانها اتلفاها المبيع **قال**
ولو شهدا ببيع عبد ثم رجعا بعد القضاء وقيمة العبد اكثر من الثمن ضمننا النصف **قال** ولو شهدا بالقتل ثم رجعا
ضمننا نصفه التدمير **قال** واذا رجع شهود القصاص ضمنوا ولا قصاص عليهم لانه لم يوجبه التل
مباشرة والتشديد لا يوجب القصاص كما في البيرو لانه لا يملك فيه مظهر الى كفاية يوجب حية ولا
كذلك العتق فانه مختار ولا يحسب بقطع السبب واذا امتنع القصاص وجبت القيمة لان القتل بغير حق
لا يملأ عن احدا المعجيين **قال** ولو شهدا بالعتق عن القصاص ثم رجعا لم يضمن لان القصاص ليس بال **قال**
واذا رجع شهود النزع ضمنوا لان اتلفوا نصف ايمهم فانه الذين الجاؤ بالقاضي للحكم **قال** وان رجع شهود
الاصل وقالوا لم تشهد شهود النزع لم يضمنوا لانهم اكدوا السبب وهو الاشهاد والقضاء ماض
لانه خير محتمل **قال** ولو قالوا شهدناهم وغلطنا فلا ضمان عليهم وقال محمد يضمنون لان الفروع نقلوا شهاد
تهم فصارتهم حضرا ولهما ان القضاء وقع باعائنه من الجهة وهي شهادة الفروع فيضاف اليهم
ولو رجع الاصول والفروع جميعا فالضمان على الفروع عندها لما يتناه وعند محمد انشاء ضمن الاصول لامة
وانشاء ضمن الفروع لما مؤلفها والجهتان متغايرتان فلا يجمع بينهما **قال** ولا ضمان على شهود الاصل
لان الاصلان شرط محض والحكم يضاف الى العلة لا الى الشرط **قال** وان رجع شهود اليمين وشهود
فالضمان على شهود اليمين لان السبب هو اليمين والتلف يضاف الى من اثبت السبب دون الشرط فان القاضي
يقضي بشهادة شهود اليمين دون شهود الشرط **قال** وصورة المسئلة شهد شاهدان انه علق عتق عبدا او
طلاق امرأته بغير الدار وشهد شاهدان بالدخول والطلاق قبل الدخول بقيمة العبد ونصف المهر على شهود
التعليق لانه السبب **قال** واذا رجع المذكور ضمنوا وقال لا يضمنون لانهم اثنوا على الشهود خيرا فصارت
كشهود الاحصان ولان القاضي انما يعلى بالشهادة بالتكليف فهي علة العلة فيضاني الحكم اليها بخلاف شهود
الاحصان لانه شرط محض والله اعلم **كتاب الوكالة** وهي عبارة عن التفويض والاعتماد قال الله تعالى
ومن يوظف على الله فهو حسبه اي من اعتمد عليه وفوض اليه كفاءه ورجل وكل اذا كان قليل

البطش ضعيف الحركة يكل امرأ الى غير فباين ان يباشر بنفسه **وقيل** الوكالة في اللغة الحفظ قال تعالى حسبا
الله ونعم الوكيل **قال** الحافظ **وقال** اصحابنا اذا قال وكنتك وكذا فهو وكيل في حفظ بقضية اللفظ و
ولا يثبت ما زاد عليه الا بلفظ اخر وانه قريب من الاول فان من اعتمد على ان في شيء وفوقه فليس اليه
كان امره بحفظه لانه انما فصل ذلك لينظر ما هو الاصل له واصلي الاشياء حفظ الاصل لان التصرفات
يبنى عليه وهن المعاني موجودة في الوكالة الشرعية فان المعنى ففهم من الى الوكيل واعتمد عليه وثق
برأيه في تصرفه لا حسن **وقيل** ذلك يبنى على المفظ وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى ما بعثوا احدكم
بوركهم هذا الى المدينة وبالسنة وهو ما صح الله صلى الله عليه وسلم وكل بالشرايع والبادق وفي
رواية اخرى حكيم بن خزام وكذا في النكاح ايضا عمر بن ابيته الضري وعليه تقام الناس من لدن الصدق الاول
الي يومنا من غير تكلم لان الانسان قد يرجع عن ما شرع بعض الافعال بغير فحتاج الى التوكيل فوجب في شرع
دفع الحاجة **قال** **ولا** يصح حجة يكون المعنى بملك التصرف وتلزمه الاحكام والوكيل يعقل العقد ويقص
لان التوكيل استنباط واستعانة والوكيل يملك التصرف بملكه وتلك الاحكام فوجب ان يكون الموكل بالكل
لذلك يصح تملكه والوكيل يقسم مقام المعقل في الاجاب والبول فلا بد ان يكون من اهله **قال** فلو وكل صبي
لا يقبل او يجوز ان يكون باطلا **وقيل** ولو وكل صبي عاقل ما ذونا او عبدا ما ذونا او مجنونا ما ذونا مولا جاز
وكذا اذا وكل المسلم ذميا او بالعمس او حريتا مسنما لما ذكرنا **قال** **وقيل** عقد جاز ان يعقد بنفسه جاز
ان يوكل بالما ذكرنا من الحاجة فيجوز بالخصومة في جميع الحقوق وايضا في ما لم يذكرنا من الحاجة لانه لا يحد
ذلك لحدود الدليل عليه الحديث المشهور لعل احكم ان يكون الحق محجته من بعض وعلى رضي الله عنه وكل
اخاه عقيلا وابن اخيه عبد الله بن جعفر **قال** **الا** الحدود والقصاص لا يجزئ استيفاءها مع غيبة الموكل
لانه احتمال العفو ناسب للشرعية والشفقة على الجنس وانه شبهة وانما تندرك بالشبهات بخلاف
ما لا يحضر لا تنفاه هذا الاحتمال **وقال** ابو يوسف لا يجزئ التوكيل باثبات الحدود والقصاص لانها نية فيتحيز
عنها في هذا الباب بالشهادة على الشهادة ولا حنيفة رحمة الله ان الجناية سبب الوجوب والقصاص يضاف
الى الشهادة والخصومة شرع فيجوز التوكيل به كسائر الحقوق بخلاف الاستيفاء على ما بينا **قال**
ولا يجوز بالخصومة الا برضا الخصم لان يكون الموكل مريضا او سافرا **وقال** ابو يوسف بغير رضاه ومعناه انه لا يجب
على الخصم اجابة الوكيل عند وعند ما يجب للمدعى ان يلتزم برضاه عنه وكل بالخصومة مطلقا ولا تذكير حتى يجوز
كالوكيل باستيفاء الدين ولا حنيفة رحمة الله قوله عليه السلام با على لا تقض لاحد الخصمين حتى يحضر الا في
رواية حتى تسمع كلام الاخر فيشترط حضوره واسماع كلامه ولان الخصومة تلزم المطلب حتى يجب عليه الحضور
والجواب فلا يجوز ان يجبله على غيره بغير رضاه كالكاتب ولان الناس يتفاوتون في الخصومة فلهل
الوكيل يكون اشتد خصاما واكثر احتياجا فيبصر الخصم بذلك فلا يلزمه الا برضاه بخلاف المريض العاجز عن الحضور

بغير رضاه

فانه لا يستحق عليه حضوره وكذلك السافر لان في تكليفه التفرقة فلا يلزمه الحضور فجاز لها التوكيل **وقيل** ولا فرق
في ظاهر الرواية بين الرجل والمرأة والكبير والصغير واستحسن المتأخرين ان المرأة اذا كانت محدرة
جاز توكيلها بغير رضا الخصم لعجزها عن الخصومة بسبب الحياء والذهنية **قال** **وقيل** عقد
يضيف الوكيل الى نفسه كبيع والا جازة والصلح عن اقدار مختلفين حقوقه من تسليم البيع ونقد الثمن
والخصومة في العيب وغير ذلك الا العبد والتصريح المجبورين فحين يعقودها ويتعلق الحقوق بموكلها لان
الوكيل هو العاقد ولا يفتقر في هذا العقود الى ذكر الموكل والعاقد الا اذا اعتمد رجوع الحقوق اليه
فلو لم يرجع اليه ينظر على تقدير يكون الموكل مطلق او من لا يقدر على سطا بنية والتبنياء الثمن منه
وانه مستغنيا بخلاف النكاح واحكامه فانه لا بد من ذكر الموكل واسناد العقد اليه فلا ضرر حينئذ وكذلك
الرسول لانه يضيف العقد الى رسوله ولان الوكيل هو العاقد حقيقة بتمامه وكما اعدم اضافة العقد
الى غيره فيكون اصلا في الحقوق ثم ثبت الملك للموكل خلافا لنظر الوكيل السابق كالعبد يذهب او يصطاد اما
الصبي والعبد فينبذ تصرفها لانها من اهله حجة لو كانا ما ذونا يكون موكل على ما مر في الحج الا ان الحقوق
لا يتعلق بها لانها ليس من اهل الثبوعات والتم العبد لقصور اهليته الصبي ولحق السيد بملك
الموكل وعن ابن سنان لو علم العاقد الاخر انه مجبور عليه بعد العقد فله خيار العيب لا اعتقاده رجوع الحقوق
الى العاقد وقد فاته فيختار **قال** **واذا** سمع المبيع اما الموكل لا يرضه الوكيل يعيب الابانة
لانه تعلق به حق الموكل وانتقل الملك اليه فصار كما اذا باعه من آخر **قال**
والشركي ان يمنع من دفع الثمن الى الموكل لا يثبت ان الحقوق راجعة الى الوكيل فهو اجنب عن العقد
فان دفعه اليه جاز لانه حقه وليس للوكيل ان يطالبه به اذا لا فائدة في الاخذ منه ثم يدفع ولو كان
للمشركي عليه ما دين وعلى المعقل تقع المقاصة بدين الموكل لا يثبت الله حقه وتقع المقاصة بدين الوكيل
لو كان وحده لانه يملك الابداء عنه لكن يفرضه للموكل **قال** **وقيل** عقد يضيف الى موكله حقه
يتعلق بموكله كالنكاح والخلع والصلح عن دم العبد فلا يطالب وكيله بالمرء ولا بدمه وكيلا المرأة سليمان
ولا بديل الخلع لان الوكيل غير موكل بهذا لانه من ذكرا المعقل واسناد العقد اليه حجة لو اضاف العقد الى نفسه
كان النكاح واقعا له لا للموكل الرسول والخلع والصلح عن دم العبد اسقاط كما يوجد بتمامه فلا يمكن
صدور من شخص وثبت حكمه بغيره **وقيل** **وعلى** هذا العقد على مال والكتابة والصلح عن نكاح في العينة
والصدقة والاعارة والايداع والرهن والاقرار والشركة والمضاربة لان الحكم ثبت في هذه الاشياء
بالقبض وانه يملك في محله مملوكا للموكل فكان سغيرا وكذا لو كان وكيل من الجانب الاخر لانه يضيف العقد
الى الملك الا في الاستقراض فان التوكيل به باطل ولا يثبت الملك فيه للموكل بخلاف الرسول

فصل

الجملة تلك النسخة فاحشة وبسيرة وبينهما فالاول جرمه الجرم كالنكاح بشره وادبته فانه لا يصح
وان سمي التمن لانه لا يمكن الوكيل ان يثقله بتفاته وتفاوتها **قال** والثانية جرمه التبع
والصفة كالمير والفرس وقصر حنطة وثوب يهودي فانه يصح وان لم يقدر التمن لان الوكيل
يقدر على تحصيل مقصوده وتعيين النصف بحال الموكل واختلاف النصف لا يوجب اختلاف المقصود فصار
كأنه وكل بشره ثوب يهودي باني صفة كان وبالنسبة المعتاد وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل حكم
بن خرام بشره ثوب الاضحية **قال** والثالثة التوكيد بشره عبد او جارية او داران سمي التوكيد صح والاولا لان الحال
منفعة مقصودة من بني آدم ويختلف في ذلك المنة والتوكيد فاذ سمي التمن الحقة بجهول الشئ وان لم
يسم الحقة بجهالة الجنس لان القيمة يصير معلوم الشئ عادة فان تثنى كل نوع معلوم عادة **قال**
قال ومنه وكل جلا بشره شئ ينبغي ان يذكر صفة وجنس لو مبلغ ثمنه لان بذلك يبرر معلوما فيقدر
الوكيل عليه الا ان يقول له اني لا اريد لانه فوض لا سأل رايه فان شئ اشترى كان مؤثرا **قال**
وان وكل بشره شئ بعينه ليس له ان يشترى به لنفسه لانه الامر اعلمه عليه في شره فيصير كأنه خدعه ببيع
الوكال يشترى به لنفسه والله لا يجوز فان اشترى بغير التقدير او خلط ما سمي له من جنس التمن او وكل بشره ثوب
وفع الشراء له لانه خالدا لمره كل وقوع له لانه الوكيل بالشراء لا يجوز له ان يشترى الا بالدرهم والذناير لانه
المعروف والمعروف كالمشروط وقال زفر اذا اشترى بكيح او وزات يقع للوكيل لانه شراء من كل وجه ليعتقد
بالذمة كالتقديس بخلاف ما اذا اشترى بعينه لما ثبت في الذمة لانه بيع من وجه شراء من وجه ولنا انه ينفذ
الى المتعارف عند الاطلاق وهو التقديس في تقديره ولو عقد الوكيل لانه يحضر الاول لزم الموكل لانه براه
فلم يكن مخالفا **قال** وان كان بغير عينه فاشترى فهو له الا ان يدفع التمن من مال الموكل
او يبيع الشراء وهذا لا يخلو فان اضاف العقد الى درهم الامرا ونقد التمن من مال الامر فيقع
للامر عملا بالظاهر **قال** وان اضاف الى درهم نفسه كان لنفسه عملا بالمعتاد فان الشراء اضاف العقد
الى درهم معتاد غير مستكر شرعا **قال** وان اضاف الى مطلق الدرهم فان نواه للاسرف فله وان
نواه لنفسه فلنفسه لان له ان يعل لنفسه وللأمر وان نواه ذبا في التنية يحكم التقديس لانه يبرر
وان توافقا على عدم التنية فلا جد هو للعاقب عملا بالاصد وقال ابو يوسف يحكم التقديس لاحتمال العيبين **قال** والوكيل
والوكيل بشره شئ بعينه يقع العقد والملك للموكل وان لم يصف العقلا ليه لانه مسئلة **قال** وهو ما اذا قال لعبد
غير اشترى نفسه من مولاه فقال له اني بعني نفسي من فلان فباع فهو لاسر لانه لم يعل وكذا لانه فخر
لانه اجبت عن ماله وان وجد عيب ان علم بالعبد بغيره لانه علم الوكيل كعلم الموكل وان لم يعلم قال وللعب
وان لم يقل من فلان عنق لان بيع العبد من نفسه اعتاق امره ان يشترى له كثر
حنطة من قربة كذا فالمر على الامر لجران العادة والعرف لذلك **قال**

قال والوكيل من تصرف والتم يعتبر مفارقة فتم لا مفارقة الموكل لا ذكرنا
ان الحق ترجع اليه وملازمة الوكالة بالاسلام لا بالقبول لانه لا يجوز ان يبيع الوكيل في نفسه على ان يكون التمن
لغيره **قال** وان دفع اليه درهم يشتري به ما يطعمه فهو على الحنطة ودقيقا اعتبارا بالعرف وقيل
ان كانت كثر ففعل الحنطة وقليلة على الخبر ومتوسطة على التقدير اعتبارا بالعرف ايضا وان كان
في موضع يتعارفون اكل غير الحنطة وخبزها فعلى ما يتعارفون **قال** وان دفع الوكيل التمن
من ماله فله جملته حتى يقبض التمن لانه بمنزلة البائع من الموكل حكما حتى يبرقه الموكل على الوكيل
بالعيب ولو اختلفا في التمن تخالفا فان حبه وهلك فهو كالمبيع لما قلنا ولا يبرر فكل من لانه
حبه للاستيفاء بعد ان لم يكن يجوز سواه وهو من **قال** وان وكل بشره عشرة ارطال
بدرهم فاشترى عشرة دراهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل عشرة بنصف درهم وقال ابو يوسف
لانه امره بالشراء بدرهم بناء على ان سعر التمن عشرة بدرهم فقد زاده خيرا كما اذا وكله ببيع عبد ثوب
فباعه بالدين ولا يصفى المقصود انما هو التمن لا خارج الدرهم وقصد تعلق بعشرة ارطال
فتبقى الزيادة للوكيل بخلاف مسئلة العبد لانه المقصود ببعده الزيادة حصل بدل ملكه فيكون له ولو اشترى
من لم يساوى عشرة ارطال بدرهم فهو مخالف لعدم حصول المقصود وهو التسليم وهذا هو بان
يلزم **قال** والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل وبالنسبة وبالعروض وياخذ بالتسليم وهذا وكذا
وقال لا يجوز الا بفعل القيمة حالا او بما يتغابن فيه ولا يجوز الا بالامان لانه الامر عند الاطلاق يتصرف في التعارف
كما اذا امره بشره ان يقيس بالتسليم والجهد بالقيس وغير ذلك والمتعارف هو عن المثل والتقديس
ولا يصفى حبه رحمه الله **قال** وكله بمطلق البيع وقد اتى به فيجوز الا عند التهمة على ان البيع بالقيس يتعارف
عند الحاجة الى التمن وكذا كرايع بالدين عند كراهة المبيع وعن ابن حنيفة المنة فيما ذكرنا من المسائل
ولانه بيع من كل وجه حتى يثبت به لا يبيع وانما لا يملك الوصي والاب مع كونه بيعا لان ولايتها نظرية
ولا ينظر في البيع بالقيس **قال** ولا يبيع ضمان عن المشتري لان الحق في ترجع اليه فيكون
مطالب ومطالب ولانه محال **قال** والوكيل بالشراء لا يجوز شراءه الا بقيمة المثل وزيادة يتغابن
فيها لاحتمال التهمة وهو انه يجوز ان يشترى لنفسه وجن غير موافق وغالي التمن فالحق للموكل
ولا كذا كرايع لانه لا يجوز ان يبيعه لنفسه فلا تزم **قال** ولو ائنه وكل بشره شئ بعينه جاز لانه لا يجوز
ان يشترى لنفسه لانه امره بالتسليم **قال** وكذا الوكيل بالتكاح اذا تزوج باكثر من مهر المثل جاز على
الموكل انتفاء التهمة لانه لا يجوز ان يتزوج جلا بخلاف الوكيل بمطلق الشراء وعندها يتقيد الكل بتمن
المثل ومهر المثل **قال** وما لا يتغابن فيه في العروض في عشرة زيادة نصف درهم وفي الجودان درهم
وفي العهاد درهمين لان قللة الشئ وكثرة بقلته اشرف وكثرة واشرف في العروض اكثر ثم الجودان **قال**

قال لو وكله بيع عبد فباع نصفه جاز وقال لا يجوز لما فيه من تعييبه بالشركة وله
انه لو باع جميعه بهذا القدر جاز عند هذا **اولى** ما قلنا باع باقية قبل ان يختصا جاز عند هذا لان
بيع البعض قد يكون وسيلة الى بيع الباقي بان لا يحد من بشرته جملة **وقال** في الشراء يتوقف فان اشترى
بائع من شخص جاز وقال زفر اذا اشترى نصفه ببيع الوكيل بكل حال لانه صار حالنا بشراء النصف
فيبيع له فبيع النصف له ايضا ولنا ان شراء الكل قد يعجز جملة واحدة بان يكون مشتركا بين جاز فيشترى
شخصا فان اشترى باقية قبل ان يرد الموكل البيع يتبين انه اشترى البعض لينتقل به الى شراء الباقي
فلا يكون مخالفا فينفذ على الموكل **قال** امرم بالبيع الفاسد فباع جاز وقال يدرجه الله لاجل الخلف
فانه امرم ببيع مملكته ولا ينزل ملكه بالعقد وصار كما اذا امرم بالبيع بشرط الخيار فباعه باثنا ولها انه
لمصر بالبيع وان يشترط شرط الفاسد والامر بالبيع صحيح وباشترطه شرط فاسد بالمر فصار امره بطلان
البيع فنصفه الى المبيع وان لم يدرجه الله الفاسد بقدره على نقضه مطلقا فانه لو باع العبد من غيره فبيع
عقده عليه وكذا قد يزول الملك بنفس العقد بان يكون المبيع في يد المشتري **قال** ولا يعقد
الوكيل مع من لا تقبل له شهادة وعند هذا يجوز بمثل القيمة الا من عيبه ومكانه لعدم التهمة اذا امكن
بينهم منقطة انما البعد فيقع البيع لنفسه وكذا المكاتب الثبوت الحق للمولى في كسبه حال الكتابة وحقيقة تجز
وله انه موضع تامة بدليل عدم قبل الشهادة وموضع التهمة مستغنى عن الوكالة ولان المنافع بينهم
متصلة فغاية البيع من نفسه وعلى هذا الخلاف الاجازة فاذا كان البيع باكثر من القيمة لاثمة **قال**
وليس لاحد الوكيل ان يتصرف دون رفيقه لانه مريض لا يملكها واجتماع الراي له اثر في توفير المصلحة
اتما لا يملكها في اجتماع الراي فيه وما لا يكون الاجتماع عليه يجوز ان يتصرف به احدهما كالخصومة فانه لا يمكن اجتماع
عليها والطلاق والعاق بغير عوض وورث الددية وقضا الدين لان اجتماع الراي لا تأثير له في ذلك
قال وليس للوكيل ان يبيع لانه مريض لا يملكها **قال** واما في التنازل في الاراء فاذا اذن
له وقال اعلم بانيك فقد فوض اليه الامر مطلقا ورضى بذلك فاذا جاز كان وكيله عن الموكل
الاول لانه يعلم له ولا يعجز الوكيل الاول ولا يموت وموكله القاضى اذا استخلف قاضيا وقد مر **قال**
وان وكل غير امره فعقد الثاني محض الاول جاز وقال زفر لا يجوز لان التوكيل ماضى فصار كما اذا عقد
بغيره ولنا اننا جاز ببله والموكل راض به **قال** وكذا اذا عقد في غيبة الاول فجاز **قال** وهكذا عقد
معاوضة وما ليس بمعاوضة كالشكاح والطلاق لا يجوز باجازه لانه لا يتوقف على اجازة الوكيل لانه
سفير لا يتعلق به حقوق التقدير يتوقف على اجازة الموكل وقد عرف **قال** والموكل عن وكيله
لان الوكالة حققة فله ان يبطلها الا ان يتعلق بها حق الغير كالوكالة المشروطة في بيع لرحمن وحق فليس
له عزله لانه من ابطال حق الغير ويتوقف على علمه باعتباره انتهى صاحب الشرح ولانه لو انزل بدون

علمه يتصرف لان الحقوق ترجع اليه فيصرف في حال الموكل بناء على الوكالة فيقدر التمسك ببيع فيضمعه
وانه ضرر به وهو نظير المحر على الماذون ولذلك لم ينعزل الوكيل نفسه لا يعزل بدون علم الموكل
لانه عقد تم بها وقد تعلق به حق كل واحد منهما ففي ابطاله بدون علم احدهما اضرار به **قال**
وتبطل الوكالة بموت واحد ما وجنونه جنونا مطبقا ولما قد مر ان ابدار الحرب انما الموت فلا يطل لاهلية
ولان الامر يبطل بالموت وكذلك الجنون وكذلك مكر الموكل بغيره الى الورثة والحق مع الورثة من حكام
ولو جرت بغيره وينفق يوما لا يبطل لانه في الغاء لانه يحتمل الزوال كالحج بالنعم والاعفاء وعن ابن
لا ينعزل حتى اكمل السنة لانه متى دام كذلك لا يبرر غالبا وصار كالموت وعن محمد سنة وهو صحيح لان كان
لعلة لو مرض يزول او يتغير في سنة لانها لها على القصور الاربعه من حرارة الجو وبرودة
ويؤسسه وطوبى ما اذا لم يزل فيها فالظاهر دوامه ولو طلق الموكل او الوكيل بدار الحرب
مرتدا ثم عاد لا تعدد الوكالة للحكم بطلانها وقال محمد نعم كالمريض اذا بدا والجرح اذا فاق **قال**
واذا عجز المكاتب او جرح الماذون او افترق الشريكان بطل توكيلهم وان
لم يعلم به الوكيل لان هذا العوارض لم يبق للموكل مال وانتقل الى غيره فيقع تصرف الوكيل في مال
الغير غير امره فلا يجوز وصار كالموت **قال** ولو وكله وقال لهما عن تلك فانت وكيله صحيح ويكون لازما وطوبى
عزله ان يقول له عزلك وقيل لا يعزل بذلك لان العزلة عن الوكالة المتعلقة لا ينعزل وان يقول
رجعت عن الوكالة المتعلقة وعن كسبه عن الوكالة المجزئة **قال** واذا انصرف الموكل فيما كان
بطلت الوكالة والمراد تعزيبا عن الوكيل عن البيع لانه عزله عن ذلك وذلك كالباع والجهة مع التمسك
عناق والتدبير والكتابة والاستيلاء واذا كان تعزيبا لا يجوز لا يعزل كما اذا اذن للموكل في التجار او
رهنة او اجرة لانه لا يجوز عن عقد يوجب الملك للمشتري **قال** ولو وكل بيع عبد فباعه الموكل بطلت الوكالة
ولو باع له ما قال محمد هو للمشتري من الموكل لانه باع مملكته فكان اولى وعندنا في بيع هو بينهما لان بيع
الوكيل مثل بيع الموكل الا ترى انه لو تقدم بطل بيع الموكل كما لو تقدم بطل بيع الوكيل واذا استعير
كان بينهما عدم الاولوية **قال** والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة في خلافا لهما ويقبض العين
لا يكون وكيل بالخصومة فيها بالاجماع لهما انه ليس كل من يصلح للقبض يعرف بالخصومة ويهدي الى الحاكمة
فلا يكون ارضا بالقبض رضا بالخصومة وله انه وكله باخذ الدين من ماله لان قبض نفس الدين
لا يتصور ولهذا قلنا ان الدين يقتضى رضا باثنا لان المقبوض مطلقا لطلب حقيقة وبالقبض بتلك
بدلا عن الدين فيكون وكيل في حق التملك ولا ذلك الا بالخصومة وصار كالوكيل باخذ الشفعة وعمرته
اذا اقام الخصم البيعة على استيفاء الموكل وابراؤه تقبل عنده خلافا لهما اما في العين فهو ناقل لانه
امانة في يد المطلب ولو اقام البيعة ان الموكل باعها سمعت في منع الوكيل من القبض دون البيع لان
الوكيل

ليس بخصم الا ان تضمنت سقاط حق من القرض فيقتصر عليه ونظيره لو وكله بنقل زوجته او عبد
 فاقام البينة على العتق والطلاق سمعت في قصص بن عذرة ولا يثبت العتق ولا الطلاق ما قلناه والوكيل
 يطلب الشخصية والقرن بالغير والقسم عليك الخصومة لانه لا يترتب الا بالخصومة
قال ولو اقر الوكيل بالخصومة وكبر بالبعض خلافا لقرينة من خصومة لا يقضي وليس كل من يملك الخصومة
 عتق من على القبض ولنا ان القصد من الخصومة استيفاء الدين فكان المقصود من الوكالة استيفاء
 فملكه والفتوى على قول زفر بن عبد الله لفساد الزمان وكثرة ظهور الخلفاء في الناس والوكيل بالتقاضي
 بملك القرض بالاجماع لانه لا فائدة للتقاضي بدون القبض **قال** ولو اقر الوكيل على موكله عند
 القاضي نقد والا فلا وقال ابو يونس اولا لا ينفذ اصلا وهو قول زفر ثم رجح وقال يجوز في مجلس القاض
 وغيره لافراق الاقرار ايضا بالخصومة والشئ لا يتناول ضيق كما لا يتناول التصريح والابراة لا يكون
 ان الوكيل قايما مقام الموكل فيقره عند القاضي وغيره كالموكل ولما اقام مقامه في جواب
 هو خصومة فتتخذ مجلس القاضي اذا اقر في غير مجلس فقد اقر في حاله ليس وكيله فيها وجواب زفر ان
 وكله بالمجواب والجواب يكون بالانكار ويكون بالاقرار وكما يملك احدهما عبطق الوكيل يملك الآخر صار كما اذا
 اقر انه قبض بنفسه والاقرار في مجلس القاضي خصومة مجاز لان الخصومة سبب له ويبطل وكالة عند من
 قال لا يصح اقرار لانه اقرار يصح ابطال حق الموكل ولا يملكه وابطال احقه في الخصومة وانه يملك فيبطل
 والاب والوصي لا يصح اقرارهما على التصغير بالاجماع لانه لا يصح اقرار التصغير فكذلك انما به اولاد ولا يثبت انظر
 ولا نظيره وذكر محمد رحمه الله لو وكل على ان لا يقر جاز من غير فضل وروى ابن سماعة عن محمد انه لا يجوز
 ان كان طالبا لانه لا يجبر على الخصومة فيوكل بما يشاء وان كان مطلعا بالاجور لانه يجبر على الخصومة
 فلا يملك ما فيه اضرارا بالطالب **قال** ادعى الله وكيل الغائب في قبض دينه وصدقة الغريم امر
 يدفع اليه لانه اقرار على نفسه لانه يقبض ما يقبض من ماله لما يستحق ان الدين تقبضه بماثلهما فان
 جاء الغائب فان صدقة والادفع اليه ثانيا لانه لا انكر الوكالة لم يثبت الاستيفاء ويرجع على الوكيل
 ان كان في دين لانه لم يحصل غرضه بالدفع وهو براءة ذمته من الدين وان كان هالكا لا يرجع لانه لا صدقة
 في الوكالة فقد اعترف انه قبض بحق وان الطالب ظالم له **قال** الا ان يكون دفعه اليه ولم يصدر
 لانه دفعه رجاء الا جازة فاذا لم يحصل له من دفعه عليه وكذلك ان اعطاه مع تكذيب اياه وكذلك ان اعطاه
 مع تصديقه وقد ضمنه عند الدفع اخذ منه كفيلا بملكه لان الاخذ في ثانيا مضمون على الوكيل
 في زعمه فيضمنه وفي جميع هذه الوجوه ليس للزاع استرداد ما دفعه مالم يحضر الغائب لانه صاحب
 للغائب قطعا او محتملا **قال** وان ادعى الله وكيله في قبض الوديعة لم يجرى بالرفع اليه وان
 صدقة لانه مال الغير لا يصدقه عليه فلو دفعها ضمن **قال** ولو قال مات المودع ونزكها ميراثة لارثته

امر بالدفع اليه لانه لما صدقه على الموت فقد انتقل ماله الى وارثه فاذا صدقه انه الوارث لا وارث
 له غير يفتي مالها فهو بالدفع اليه **قال** ولو ادعى الشراء من المودع وصدقه لم يدفعها اليه **قال**
 حيا فملكه باق فلا يصدر فان عليه في انتقاله بالبيع ولا بغيره والله اعلم **كتاب**
الكفالة وفي الكفالة الظن قال تعالى وكفلها زكريا ارضها الى نفسه وقال عليه السلام انا وكافل
 النبي في الجنة اي الذي يفتنه اليه في الشربة ويسمى الخصب كفل لان صاحبه يطمته الله **قال** وفي الشرح هم
 ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل والمطالبة هو الصحيح ولهذا يبرأ الكفيل ببراءة الاصيل لعدم بقاء
 المطالبة ولا يبرأ الاصيل ببراءة الكفيل لبقاء الدين في ذمته **قال** وهو عقد وثيقه غرامة شرعت
 لدفع الحاجة وهو وصولي المكفول به الى احياء حقه واكثر ما يكون اوقلا ملامات واسطها نداسة واخرها غرامة
 دل على غير غيرها في كل صلى الله عليه وسلم التزيم غارم اي الكفيل ضامن ويثبت عليه السلام والناس يتكفلون
 فاقترعهم عليه وعليه الناس من لدن التصديق الاول الى يومنا من غير تكليف **قال** وكنها قول الكفيل كفت لك بمالك
 على فلان وقول المكفول له قبلت وقال ابو بكر بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن علي بن ابي طالب المطالبة للمال لا غير وعند
 المطالبة للمال ولجواب الملك في المودع عند الاداء على ما اتى في انشاء السائل **قال** وشرطا كون المكفول به
 مضمونا على الاصيل مقدورا التسليم للكفيل ليصح الاتهام بالمطالبة ويفيد فائده وان يكون الدين
 صحيحا لا يصح الكفالة بيد الكفالة لان المولى لا يستوجب على عبده شيئا وانما وجب ضرورته
 الكفالة نظر العبد ليشوق قبل به الى العتق **قال** وكما صير ذمة الكفيل معروفة الى ذمة الاصيل
 في حق المطالبة دون اصل الدين لانه لا يلزم من انعم المطالبة على الكفيل وجوب الدين عليه
 الا انك ان الوكيل مطالب بالثمن وهو على المودع لوانه البايع المودع عن الثمن جاز وسقطت المطالبة
 عن الوكيل **قال** ولا يصح الا من يملك التبذع لانه التذام بغير عوض فكان تبرعا ويجوز
 بالنفس والمال لا روينا وذكرنا من الحاجة والاجماع ولانه قادر على التسليم اما المالك فلا يثبت على مال
 واما النفس بان يعلم الطالب بمكانه ومحل بيته او باعوان السلطان والقاضي فيصح دفع الحاجة
قال ولا يشترط بالتفد بتكفلت بنفسه او بقبضته وبكفله عتقه به عن الدين لا يصح
 بالكفالة بالنفس وبالبيع كالحبس والعسكرة النفس لا يتجوز فذكر بعض وكما قلنا **قال** وبقره
 ضمنته لانه مع الكفالة وبقره على والى لا تراه مع الاجاب قال عليه السلام من ترك كل او عيا لافاق
 اي على ومات رجل وعليه دينار فامتنع النبي عليه السلام من الصلوة عليه فقال علي بن ابي طالب
 ما علي من الصلوة عليه وبقره ان انعم للشق او قبيل لانه مع الكفيل لفة وعرفا وكذا ان انا ضمن اولاد
 عندي هذا الرجل وعلى ان اوافيك به وان قال له لان ذلك يوجب الكفالة **قال** والواجب ضمان
 وتسلمه في مكان يقدر على حاكمه ليفيد تسليمه فاذا فعل ذلك بغير الله انما التمس وجعل مقصود

الرشق الشرع في حكمه
 الفل من ما يلزم ادائه من كمال

المكفول له ولو سلم في بركة لا يبرأ لعدم الغاية فانه لا يتقدم على محالته وكذا في السواد لانه لا حكم بها
 ولو سلم في المحرور في التورق بركة لقدمه عليه باعوان التمسك وقيل لا يبرأ في زماننا لما نتم على
 منعه منه عادة **قال** ولو سلم في محرور بركة لقدمه على خاصته فيقال لا يبرأ لان شهوده قد لا يكونون
 فيه قلنا وقد يكونون فيه **قال** فان شرط عليه في وقت معين منعه احضار فيه اذا طلب منه الزام
 له بما التزم فان احضر وان اجبه الحاكم لانه صار ظاهرا لما جعده الحق وقيل لا يجبر الا في حق الله ما ظهر ظاهرا وهذا
 اذا كان المكفول حاضرا فلو كان غائبا امكن له ان يهرب او يهاجروا بها به فاذا مضت المدة لم يحضر جبه لا تمنع
 من ايضا الحق واذا جبه وثبت عند القاضي عجز عن احضاره على سبيل من الى التمسك جبه وان شانه لانه الا ان يكون
 في مائة سنة قد توفيت وقت عياله في اخذ منه ثلثا بنفسه وعلمه واذا لم يعلم مكانه لا يطالب الجرح عن احضار فضا
 كالموت الا في الوقت تبطل الكفالة اصلا للثبوت بالجرح وهذا لا احتمال القدر بالعلم بكانه **قال** ولو اراد المكفول له وطوق
 بدراجه ان يحل القلاف انه يمكنه دخول دار الحرب واحضار خبره كالفدية المعلومة وان كان لا يمكنه فكذلك الفدية
 ولا تبطل الكفالة لانه مطالب بالثبوت والبرجوع ممكن فممكن الكفيل احضاره بعد ردة كالفدية المجردة
قال وتبطل بركة الكفيل والمكفول له دون المكفول لانه الكفيل في الجرح والورثة لم يكتفوا به وانما يكتفون
 فيما لا ياف عليه وانما المكفول له فلا مخرج بخلاف المكفول له لان الكفيل غير عاقل والورثة يكتفون بالمكفول له
 في المطالبة لانه حقه قال عليه السلام من ترك ما لا او حقا فله ردة **قال** وان تكفل به الى شرفه
 فله قبل ان يشر به كتحجيل الدين المعجل وهذا لان التاجيل حقه فله اسقاط
قال وان قال ان لم او افك به فعلى الالف التي عليه فلم يبرأ به فعليه
 الالف لصحة التعليق ووجود الشرط والكفالة ماقية لانه لا منافاة بين الكفالتين ولا حتم
 ان يكون عليه حق اخر غير الالف **قال** ولو قال الطالب لاحق قبل الكفيل لم فعل الكفيل لانه
 لا احتمال له وصية او وكيل **قال** ولو اخذ منه كفيل آخر لا يبرأ الا قبل لعدم المناقاة واذا سلم الكفيل اليه
 بركة وان لم يقبل الطالب كايفاء الدين **قال** وكذا اذا سلمه او رسوله لقيامهما مقامه **قال**
 وكذا اذا سلم المكفول بركة عن كفالة الحق عليه وهو مطالب بالخصوص فله الدفع
 عنه كالمكفول له **قال** والكفالة بالمال جارية اذا كان دينيا صحيحا حتى لا تنفع به
 الكتابة والتسوية والامانات والحجود والقصاص لا يثبت في قول الكتاب **قال** وسواء كان المكفول له معلوما
 او مجهولا لا كفولة بماله عليه او بما يدر ملكه لان منها على النوع فيختل فيها هذه الجاهلة اليسيرة و
 اذا صححت الكفالة فالمكفول له ان شاء طالب وان شاء طالب لا يبرأ من الفم وله مطالبها
 جميعا وقد ينفذ ليحقق معنى الفم بخلاف الفصص اذا اختار للمالك تضمين احد الغاصبين ليس له
 مطالبة الاخر لانه لا اختار تضمينه فقد ملكه العين فليس له ان يملكها الاخر **قال** ولو شرط عدم مطالبة

تكفلت

الاصل فهو حواله لوجود مناهة كالا لشرط في الحول الى المطالبة المحل تكون كفالة لوجود معنى الكفالة
 والعبارة للمعاني **قال** وتكون بامر المكفول عنه وبغير امره لانه التام على نفسه ليس هو
 فيه فرب فان كانت بامره فادعى رجوع عليه لانه قضى دينه بامره وان كانت بغير امره لم يرجع لانه تجر
قال واذا اطول الكفيل ولو لم يزم طالب المكفول عنه ولا زعمه ويقول له اذ اليه ولا يقول المت
 وكذا يجزى ان اجبه لانه ما حقه بسببه فبما حقه بطلبه وليس له مطالبة قبل ذلك لانه ما لزمه بسببه
 شيء **قال** وان ادعى الاصيل او براه ربة الدين بركي الكفيل لانه تبع ولان الكفالة بالدين
 ولا دين محال **قال** وان الكفيل لم يبرأ الاصيل لان الدين على الاصيل وبفائه عليه بدون مطالبة الكفيل
 جائز **قال** وان اخذ من الاصيل اخذ من الكفيل والعكس لانه ابراء موقت فيعتبر بالبراءة المطلقة فان
 فان صار الكفيل ربة المال من الالف فاحس مائة بركي ماله والاصيل لانه ما اضاف الى الدين وهو على
 الاصيل بركي الاصيل فيبرأ الكفيل ثم يرجع الكفيل على الاصيل بخمس مائة ان كانت الكفالة بامره ولو
 لم يخل في جنس الدين رجوع بجميع الالف لانه مائة **قال** ولو صار له على استوجب بالكلية لا يبرأ الاصيل
 لانه ابراءه عن المطالبة **قال** وان طالب الكفيل بركي ثلث الى من المال يرجع به على الاصيل لانه
 اضاف البراءة الى فعل المطلوب ولا يملك ذلك الا بالاداء فيرجع **قال** ولو قال ابرأ بركي لم يرجع لانه اشتا
 حتى لا تعلق له بغيره **قال** ولو قال بركي رجوع عن مائة يكون لانه براءة ابتداء من المطلوب وذلك بالبراءة
 وقال جبر لا يرجع لان بركي الرجوع من فلا يرجع بالشرط وهذا اذا اغاب الطالب اما اذا كان حاضرا
 اليه لانه هو الجرح **قال** ولا يصح تعليق البراءة بركي في سائر البراءات وقيل يجوز لانه
 الكفيل انما عليه المطالبة ولهذا ابرأ بركي ابراءه بالبراءة في سائر البراءات فانها عليك فلا يرجع
 التعليق بخلاف براءة الاصيل لانه تعليق بركي بركي بالبراءة **قال** ويصح الكفالة بالاهيان المحض
 بنفسه كالمقبوض على سوم الشري والمقبوض والمبيع فاستد الان يجب تسليم عينه حال بقاءه وفيه حال
 حال الملك فان مقدور التسليم فيصح ولا تنفع بالمقبوضة بغيره كالمبيع والمقبوض لانه لو ملك لا يجب شيء
 بل ينفخ البيع ويسقط الدين فلهذا لا يصح وقيل هو الاصح ويبطل بالملك للقدرة قبل الملك
 والجرح بعد **قال** ولا يصح الا بقبوله المكفول له في المجلس **قال** ومن ابرأ بركي في ردة ابرأ بركي
 على اجزائه كسائر تصرفات الفضولي وفي رواية يجوز مطلقا لانه التزام لا ضرر فيه على الطالب فيستبد
 الكفيل وفيه نفع للطالب لان تمام ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة ولها انما تعليق المطالبة
 فيشرط فيه القبول في المجلس كافي سائر التحليلات **قال** الا اذا قال المريض لورثة مكفول عا
 على من الدين فتكفله الغريم فايب فيصح **قال** ثم قيل هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال او قارب طاعة
 الى ابراء ذمته فقام مقام الطالب وفيه نفع للطالب **قال** ولو قال ذكر لاجنبي فيه اختلاف في الشرح **قال**

يصح

يتصرف في نفسه بالتزام الدين ولا ظهر على المحير بل فيه نفعه لانه لا يرجع عليه الا برضاها واما المحال
والحال عليه فلتفاوت الناس في القضاء والافتضاء فلعلم الحال عليه اعسرا فليس والحال اشتر
افتضاء ومطالبة فيشترط رضاها ودفع الضرر عنها **قال** واذا تمت برى المحير طاعة وقوله في نفسه
الله لا يبرأ لانه لا استيثاق فيبقى الدين على المحير كالنكاح وجوابه ما تمت انهما من التحويل والبقاء مع التحويل
ما يتنا فيه برى المحير حتى لو مات لا يافز المحال من تركه لكن بافز كنهلا من البرية او من الغنى في فاته
التي ولا يرجع عليه المحال لان يكون المحال عليه مثل اقرض ولا يبرأ عليه لان غير من الوصول الى حقه والتمرد
من طرد له سلامة حقه فكانت مقبلة بالسلامة فاذا كانت السلامة انقضت كالعيب في البيع وعند
يرجع بوجه آخر ايضا وهو ان حكم الحاكم باطلا في صيغته بناء على ان لا فلاس يتحقق عند بيع بقضاء
القاض وعنده **لا قال** فان طالب المحال عليه المحير فقال انما احلت بدين في حكمك لم يقبل عليه
مثلا ما احل لتحقيق السبب وهو قضاء دينه بامره لكن المحير يدعي عليه دين وهو يتركه والقوله قوله للملك
والحوالة ليست اقرار بالدين فانها تكون بدونها وان طالب المحير المحال بها احاله به فقال انما احلتني
الحدين في عليك لم يرجع يقبل لان المحال يدعي عليه الدين وهو يتركه في طوالة معنى الوكالة فيكون القول
كتاب الصلح وهو فسخ الفساد يقال صلح الشيء اذا زال عنه الفساد وصلح المبيع
اذا زال عنه المرض وهو فساد المزاج وصلح فلان في سببه اذا اقلع عن الفساد وفي الشرع عند رفق
التشجر والتنازع بين الخصوم ومما منتهى الفساد ومشار الفتن وهو عقد مشروع مندوب اليه قال
فاصلها بيننا وقالة الصلح ضي وانه عليه السلام كل صلح جائز بين المسلمين الاصلح حرم حلالا او حلالا
حراما وقالة عمر رضي الله عنه رد والخصم كي يصطالحوا **قال** ويجوز مع الاقرار والسكر
والانكار لا طلاق ما رويها من النصوص قال ابو حنيفة رحمه الله اجزئها يكون الصلح عن انكار لان الحاجة
الى جوازها امتن لان الصلح يقطع المنازعات والظنا والنايات وهو في الصلح عن الانكار الجواز والاحتياج ان
في تجويز العاقبات ففي ابطاله فتح باب المنازعات **قال** فان كان عن اقرار وهو محال عن ماله فهو
كالباع لوجود معنى البيع وهو مبادلة ماله بماله بشرط ارضى المتعاقدين والعبرة للمعاق فيثبت فيه خيار الردية
والعيب والشرط والشفعة ويشترط القدرة على تسليم المبدل ويفسده جهالة المبدل لا قضاء فيها المالكات
ولا يفسده جهالة المحتال المصالح عنه لانه استقال **قال** وان كان غنا فوعنه ماله في الاجارة لو رد في
الاجارة وهو كالمكر المنافع بماله حتى يبطل عتق او ملك في المدة كما صورة الاجارة فانما استحق فيه
بعض المصالح عنه رد حصته من العوض وان استحق الجميع رد الجميع لانه مبادلة كالباع وحكم البيع
كذلك وان استحق كل المصالح عليه رجع بكل المصالح عنه وفي البعض حصته كما من **قال** والصلح عن
سكوت او انكار معاوضة في حق المدعي لانه زعمه ان بافزه عوضا عن ماله وانما يحق في دعواه وفي

وفي حق المدعي عليه لا فناء المدين وان من زعمه ان لا حق عليه وان المدعي مبطل في دعواه وانما دفع المال
للبلا كلفا ولتسليم الخصومة **قال** وان استحق فيه المصالح رجع الى الدعوى في كل في البعض بقوله
لانه ما من الدعوى الا ليس له المصالح عليه فاذا لم يسلم له رجع الى الدعوى لانه المبدل وان استحق
المصالح عنه رد العوض ورجع بالخصومة **قال** وان استحق بعضه رد حصته ورجع بالخصومة فله
المدعى عليه انما بذلك العوض ليدفع لخصومة عنه فاد استحق الرار فله ان لا خصومة فبطلت فيه
في رجع بالخصومة لعوض وفي البعض خلا العوض عن العوض فيرجع بقوله واما المبدل قبل
التسليم لا يستحقه في الفصلين **قال** ويجوز الصلح عن مجهول لانه استقال ولا يكون الا على معلوم
لان عليك فيؤدي الى المتنازعة والصلح على اربعة اوجه معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومجهول على مجهول
وقد مت الوجه فيها ومجهول على مجهول ومعلوم على مجهول ومما فاسد ان قالوا صرحا في الاحتياج الى قبضه
لابد ان يكون معلوما لان جهالة تقضي الى المتنازعة وما لا يحتاج الى قبضه يكون استقالا لا يحتاج الى
علم به لانه لا ينفذ الى المتنازعة ولو ادعى حق في دار لم يملك لم يشبهه والحق المدعى عليه حقا في رخصه
فاصلها على ان يدفع احد ما الى الآخر لا يجوز **قال** وان اصطالحا على ان يتركه لغيره في دعواه جاز لانه
لا يحتاج التسليم وفي الاول يحتاج اليه **قال** ولو ادعى دار فصالحه على قدر معلوم منها جاز ويصير
كانه اخذ بعض حقه وابداه عن دعوى الباقي والبراءة عن العين ولم يصح لغير المدعى بعضه
فمقتضىه على هذا الوجه قطعنا لزمته **قال** ويجوز الصلح على جارية العود والظنا في التمسك مادونها
لا طلاق النصوص والقوله لقن عني له من اخيه شيء نزلت عقيب ذكر القصاص ومعناه من عني له من دم
اخيه شيء اي ترك القصاص ورضى بالماله يتركه عليه قوله فان باع بالمعروف واداء اليه باحسان اي يبيع الطالب
المطلوب بما صالحه عليه او بالدية ولا يطلب اكثر من حقه ويؤتى المطلوب الى الطالب ما وجب عليه
من الماله على محاطة مدروية ذلك عن ابن عباس وعنه ومدا في الهرة واما في لظنا فلا ان الواجب لو
المال فاشبه سائر الديون الا انه لو صالح في العهر على اكثر من الدية جاز لان الواجب القصاص ليس
بمال في لظنا لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز لان الواجب الماله فالزيادة ربو او ماله اذا صالح
على نوع من انواع الدية **قال** اما اذا صالح على نوع آخر كالخنطة والشحير ونحوها فانه يجوز بالغة ما بلغت
لانها من خلاف الواجب فلا ربا **قال** وكل ما يصالح به في النكاح يصلح به لا في الصلح عن دم الهرة ولا طلاق
لان كل واحد منهما مبادلة الماله بغير ماله فان صالح على غيره ارضته بفسق القصاص ولا يجب شيء لان
الماله ليس من خيرة ورات الصلح فالحق ذكر العوض فيبقى عفو او في لظنا تجب الدية لانه الموصوف الاصلح
فحق فيه العوض رجع اليه في النكاح متى فسد المصالح يرجع الى ماله لان الواجب اصحاب لا ينفك
عنه النكاح الا بتسمية غيره فاذا عدت التسمية او فسد رجع اليه ولا كذلك الهرة لو صالح بغيره على نحو

عن دم آخر جان لا خلع **قال** ولو قطعت يده فصاحته على ان يشتره وجرها وقد برأت بدمان فصاحته على
ارثن وجب له عليها وسقط الارث **قال** وان مات منها لها من قبلها وعليها الدية في ثلاث سنين لان ظهر
ان حقه في القتل فلم يصح التسمية **قال** ولو استحق العبد المصالح عليه بوجه بغيره في العهد فالدية في لفظ
وقرعه وجهه **قال** ولو وجد عيبا راسا ردة في لفظه ولا يرد في العهد الا بالفاصل في ردة فبما خذتته لان
العهد في لفظه يحتمل النسخ لو قوت عن ماله وفي العهد لا يحتمل النسخ لان عن النقص وقد سقط فلا سبيل
الحا استا اذ ايدى فبرج بجمعة العوض كالمساج والخلع **قال** ولا يجوز من الضرر لانها حق الله
لحق والمغلب في حق التدفق في الشرع وهذا لا يجوز الاعتياض عن حق الغير ولهذا لا يجوز الصلح على
الشرع الى الطريق العام كالظلمة والتمسك ونحوها لان حق العامة ولا يملك الاعتياض عن نصيبه لان نصيبه
منتفع به **قال** ولو صالحه الامام في الظلمة ونحوها جاز ان ادى ذلك مصلحته للمسلمين ويضع يده في بيت
الحال كما اذا باع شئ من بيت المال **قال** ولو ادعى على امرأة نكاحا فخرجت عن مصلحته على مال
ليتم كالدعوى جاز لان امكن تصحيحه على وجه الظلم ويكون في حقها لدفع المصومة **قال** ويحكم عليه بانه
ان كان مبطلا ولو صالحها عاماله لتفق له بالنكاح جاز **قال** ويجوز زيادة في المهر لانها تزعم انما زو
جت نفسها منه ابتداء بالمحرم ولو زعم ان في مهرها ولو ادعت الحدة النكاح فصلها على طلاق
جان وقيل لا يجوز وجه للبراء جعله زيادة في المهر وجه لعدم بطون الامور انما اعطاه المال لغيره الا
عوى فان تركتها وكان وقته فهو لا يعطى في النفقة البدل **قال** وان لم تنس كماله في حصوله فخره فلا يصح
قال وان ادعى على شخص ان يده فصاحته على جان ولا ولا عليه لان امكن تصحيحه بجعله في حقه
المدعى كالمعتق عاماله وفي حق المدعى عليه لدفع المصومة لانه يزعم انه حر الاصل فلهذا لم يكن عليه
ولاء لانكاه فان اقام المدعى بينة بعد ذكره ان يده لم يثبت لان من زعم انه اعتقه على ماله وان
العهد الشقي نفسه بهذا المال لكن يثبت العلاء عملا بالبينه **قال** عبد بين رجلين اعتقه احداهما
وهو موصر فصاحته الآخر على اكثر من نصف ماله لان القيمة منصوبة عليه قال عليه السلام
قدم عليه باقية فلا يجوز الزيادة عليه **قال** ولو صالحه على عرض جان لعدم النسبة فلا ريب **قال**
ويجوز عليه المدعى المنكر على ماله ليقول بالعين وصورة رجل ادعى على رجل عينا في يده فانكر فصاحته على
ماله ليعتق في له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر المبيع وفي حق المدعى كالمزيد في الثمن **قال**
والفرض على ان صالح على ماله وصحة او سلمه او قال على الفنى هذه هي تولد تسليم الماله ولا يرجع على
المدعى عليه بشئ لانه تبرع وانما صالح الصلح لانه افاضه الحقة اولى ماله ولا يملك المدعى عليه البراءة
ولا ضرر عليه في ذكر فيصحة وصالحه كالكفالة بغير اموال مدعيه **قال** وان قال على الفلان يتدفق على امانة
المصالح عليه انا جاز جان ولزمه الا انه وان لم يجره بطل الخلع والنكاح وغيرهما من تصرفات الفسوق وتوكل

صالحه على الفلانة وكنت قبله ينفذ ويجب عليه لانه اذ ان العقد اي نفسه كقولها اشترت وقيل ينفذ
على اجازة المدعى عليه لان الاضافة لم يتحقق اليه لان الفعل كما يقع ^{لنفسه} يقع لغيره وانما يعتد واقعا اذا
كان له فيه منفعة ولا منفعة له هذا وانما المنفعة للمدعى عليه فاعتد **قال** لجلال قوله صالحه
لان الياء كناية عن المفعول فقد جعل نفسه مفعولا لصالح فيصير له **قال** والصلى بعقد المدعي
اخذ بعض حقه واستقاط الباقي وليس معاوضة لانه لا يوافق عليه معاوضة يكون ربوا وتصح تصرفه
واجب ما امكن وقد امكن بما ذكرناه من الطريق فيصير اليه فان صالحه عن الدين بغير مائة او عن
الفاصل بغير مائة زيوف او عن حاله بمثلها موقلة جان **قال** ففي الاولى سقط بعض حقه وفي الثانية بعضه
والصفة وفي الثالثة تعذر جعله معاوضة النقد بالتسوية لانه لم يوافق على ائجار نفسه لخلق وكل ذلك
حقه فلم اسقاط **قال** ولو صالحه على دنانير موقلة لم يجز **قال** لانه يبيع الدنانير بالثمن فانه لا يجوز
لانها ليست من جنس الحق المستحق لكون اسقاط البعض وتأجيل البعض فنعين ما ذكرناه في لفظه
على ان موقلة تخمس مائة حاله لم يجز لانه اعتياض عن الاجل ولا يجوز لان الموقلة من جنس الاجل
فيكون التخيير بازا ماصحة عنه فلا يصح **قال** ولو صالحه على الفلانة سون خمس مائة بيض لان البيض غير
مستحق فيكون معاوضة والله لا يجوز **قال** ولو قال اذ ادى فخره مائة على انكر برى من حصة مائة فلم يجره
اليه فالف بمالهها وقال ابو يوسف سقط خمس مائة واجمعوا انه لو ادى خمس مائة غدا برى لاي يورس
انه لبراء مطلق لانه جعله الا اذا عرف عن البراء نظر في كفايته على ولا اذا ابيع ان يكون عوفيا لوجوب
عليه فصار ذكره كعدمه ولما لم يبرأ مطلقا بقي شرط الاداء والله عرض صالحه فخره من افلا لانه لم يبرأ
سلبا بها الى ما ملوا لانفع من تجارة راحة او قضاء دين او دفع جنس فاذا فاق شرط البراء وكلمة على
يحل الشرط فيجوز عليه عند تعذر المعاوضة تعضي الكلام وعمل بالعرف **قال** ولو قال ابرأ من مائة من
الان على ان يعطيني ثوبا فخره ابرأ اعطى ثوبا مائة او لم يعط لانه اطلق ابرأ ووقع الشرط
في تعليفه بالشرط فلا يتقيد بحل المسئلة الاولى لانه من حيث انه لا يصح عوفيا يقع مطلقا ومن حيث انه
يصلح بشرط لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشرط **قال** ولو قال اذ ادى خمس مائة على انكر برى من الفطر
او لم يوفت وهو ابرأ مطلق لان ابرأ داء واجب عليه في جميع الرواق فلم يصلح عوفيا فلم يتقيد بوفائه
صالحه من الان على مائة تدفعها الى فخره او انت برى من الباقي على انكر ان لم تدفعها غدا فالا لانه عليه
فهو كما قال لانه صرح بالتقيد **قال** ولو اذ على فخره فضاطه على غلته شهر اذ لم يجز ويأخذ منه شهرا
يجوز لانها معلومة والغلة مجهولة غير متقيدة مقدرة التسليم لانها لا يجب الا بعد الاجارة والعمل
قال ولو صالح احد الشريكين عن نصيبه بشئ فشره ان شاء اخذ منه نصيب الشريك لان حق الشريك
لانه عرض عن دينه فاذا اضرار ذكر فقد اجاز فقل الشريك الا ان يعطيه ربع الدين لان حقه في الدين

بلغ

صالح

لا في الشك وان شئت اتبع المديون بنصفه لبقا حصته في ذمته لانه لم ياذن له بالرفع الى غيره والدين
المشرك كالموت وقتية على مستهلكه بينهما وعن بيعه **قال** ولا يجوز بيع احدهما في
السلم على اخذ نصيبه من راس المال عند ابي بصير وحيث يتوقف على اجارة شريكه فان ربح بطل
اعلا وبقى السلم فيه بينهما على طاله وان اجاز فقد عليه فيكون نقص راس المال بينهما وبقي الطعام بينهما لانه
قصة الدين قبل قبضه فلما يجوز ان اذا كان له ما عار جاز له ان يبيع من راس المال في هذا السلم لانه
ولهذا لا ينافيه لانه لا يبيع **قال** وبيان كونه قصة اذ يمتثل احد النصيبين عن الآخر لا يبيع على شريكه عقد ولا يبيع
لان العقد حذر منها ولما لم يرجع عليه بنصف راس المال اذ اتى الباقي على المطلوب وقال ابو بکر بن جاز
الصليح وله نقص راس المال وما فيه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلب بنصفه الا اذا اتى
عليه فبيع على شريكه للاعتبار بساير الدين وبما اذا اشتريا معا فاقاله احد في نصيبه **قال** وانما
الدين في بعضهما على اعطوه والى كونه عروضا جاز فليلا اعطوه او كثر الحائرين في معنى البيع وعن ابن
عنه صراط خاص امرأة عبد الرحمن بن عوف عن ربع النخيل وكان له اربع نسوة عايشي بن النخيل فحضر
الصليح رضى الله عنهم من غير نكاح **قال** وكذا ان كانت احد النكاحين فاعطوه خلافا لابي بصير
بخلافه جاز وكذا لو كانت نكاحين فاعطوه منها ويصرف كل واحد منهما الى طلاقه فحضره وقدم في البيوع ثم
ان كان في يد رضى من النكاح ان كانا معاً به يكون امانة فلا بد من تجديد القبض فيه لانه اضعف من قبض
الصليح فلا ينوب عنه وان كان جاز له صار مخرقا عليه فينبغي ان قبض الصليح ولو كانت نكاحين
عروضا فصالح على احد النكاحين فلا بد ان يكون اكثر من نصيبه من ذلك الجنس لتكون نصيبه بمقتضى الا
دعة بحقه من بقية النكاحية كذا روى عن الربيع **قال** ولو كان بدل الصليح عروضا جاز لم يلزم حقه الربيع ولا مخرج
بقائه بل فيه احد النكاحين بالآخر حتى ما القبض في المجلس لانه صرف **قال** وان كان في النكاح ديون
فاضروه منها على ان يكون لهم لا يجوز لانه على الدين من غير رضى عليه الدين وان شرطوا ابراءا او ما جاز
لانه استلزاما او على الدين من ماله عليه وان جاز **قال** وان كان على الميت دين لا يباع طوا ولا يقسم حتى يقضوا
ديونه لتقدم حاجته ويقول لها من بعد وصية يوصي بها او دين **قال** وان قصودها فان كان الدين مستغرقا
للشركة بطلت لانه لا ملك لهم فيها وان كان غير مستغرق جاز استحقاقا لا قبلا **كتاب**
الشركة الشركة النصيب قال عليه السلام من اعتق شريكا له في غير رضى نصيبه **قال** قال التابعي الجليل و
شارك في قرض في ثمانية وفي اصحابها شركة العنان اى اخذ ثانيا نصيبا من النقي والمثل نصيب قرض
منها كشركة العنان للحد واحد نصيب من المال والمثل وشركة الشريكان لان للحد واحد منها في الشركة في
المال اى نصيب **قال** في الشرع للمطعة وشركة المطعة ومعه شركة بالنصوص قال عليه السلام ولا يبيع الشريك
يكن ماله بين احد من صاحبه فاذا جاز احد من صاحبه دفعها عنه وقال عليه السلام الشريكان انما هما ماله

مخونا

فاد اذ اناجيت الشركة بينهما وكان قبس بن المسابب شريك رسول الله صلى الله عليه وسلم في تجارة البصرة
والادم وذكر الكوفي اسامة بن شريك وقال عليه السلام في صفقة كان شريكى ولان في شريك لا يشارى
ولا يمارى ولا يدارى اى لا يبيع ولا يبادل ولا يبيع عن لائق ويبحث على الله عليه وسلم **قال** والناس
يتعاملون فيهم ينكر عليهم ويحاولون ان يوصلوا اليهم من اجل انهم فيهم **قال** الشركة نوعان
شركة ملك وشركة عقد فشركة الملك لو كان جبرلة وافتبارية وشركة العقود نوعان شركة في المال وشركة
في الاعمال والشركة في الاموال انواع مفادضة وعنان ووجوه وشركة في العروضا والشركة في الاعمال
نوعان جانبية وهي شركة الصانع وفارسية وهي الشركة في المعاشات وسياتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى
قال اما شركة الاملاك اما الجبرية بان يخلط ماله لرجلين اختلاطا لا يمكن الفين بينهما او بستان مالا
قال والاختيارية ان يشترى باعنا او يتبعا او يوصى لهما فيقبلان او يستوليا على ماله او يخطان ماله لهما
وفي جميع ذلك كل واحد منهما اجتنبي في نصيب الآخر لا يتصرف فيه الا باذنه لعدم اذنه فيه ويجوز بيع
نصيبه من شريكه في جميع الوجوه **قال** اما من قبلي فثبتت الشركة فيه بالخلط او الاختلاط لا يكون
الا باذن شريكه لان الخلط استهلاك معنى فاودت شريكه ذواله ملك نصيب كل واحد منهما الى نفسه
وفيما ثبتت بالقبض والبيع والهبة والوصية يجوز بيع احد نصيبه من اجتنبي بغير اذن صاحبه لان كل
ملك واحد منهما قائم في نصيبه من كل وجه **قال** اما شركة العقود فركنها الايجاب والقبول وطوان بقوله
شاهد كشك في كذا وكذا فيقول الآخر قبلت بشرطها ان يكون التصرف المفقود عليه قابلا للرجوع
لا يحد على الاضطراب واشباهه ليكون لما حصل بالنصف في مشترك بينهما اذ هو المطلوب من عقد الشركة
اما الغفلة فهو ان يشا ويأ في التصرف والدين والمال الذي نصيبه الشركة لانها في اللغة تفضى المساواة
بما قال فافوض يفاوض اي ساوى يساوى فلا بد من تحقق المساواة ابتداء وانتهاء وذكر في ما ذكره
اما المال فلا بد الاصل في الشركة ومنه يكون الربح واما التصرف فلا بد متى تصرف احد في نصيبه فلا يقدر
الاخر عليه فانت المساواة وكذا في الدين لان الذي يملك من النصف في بيعه ولا يملك من نصيبه الا ملكه
المسلم للمساواة بينهما فلما قلنا لا يبيع بينهما معاوضة وقال ابو بکر بن نفع المفاوضة بينهما لان ما يملك
الاي من النكاح والظنير ملكه المسلم بالتوكيل فحققت المساواة قلنا الذي يملك ذلك بنفسه
وبناييه ولا كذلك المسلم فانتفت المساواة **قال** فافوض المفاوضة صلوات عنانا عند هذه الفوات شرطان
خصة ووجوه شرط العنان **قال** وكذا كل مائة مائة شرط من شروط المفاوضة يجعله عنانا ان العنق يفي
لتعنه فيها بقدر المان **قال** نصيب الاقرب العاقلين البالغين الحريين المسلمين او الذميين
وان كان احد مما كتبتا والاخر هو سائر النساء او من في النصف ولا يبيع بين العبد والحرة ولا بين العبي
وبالاجل للتفاوت بينهما فان كان البالغ بالمان الكفارة والبرعات ولا كذلك العبي والعبد او يملكها لانه باذن

المولى والولي ولا يصح بين العبد وبين المالكين لان مولاه ليسوا من اهل الكفاية
وانما يعتقد على الكفاية على ما بينته ان شاء الله تعالى والاصل في جواز ما قوله عليه السلام ما
وصوا فانه اعظم ببركة ولا تفتل على الوكالة والكفاية والشركة في الترخيص وكل واحد منهما جائز
عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع **قال** ولا تعتقد الا بعقد المفاوضة لان العوام قل ما يعلمون
شرائطها وهذه المظنة تضمن شرائطها ومعناها اذ يتبين جميع شرائطها متضاها لان العبرة للعامة **قال**
ولا يشترط تسليم المال لان الرب اسم والشرط لا يتبعان في العقود **قال** ولا يلزمها لان المقصود
الخلاص في المشتري وكل واحد منهما يشترط بما في يده بخلاف المفاوضة لانه لا بد من التسليم ليتمكن من الشرا
ويشترط حضوره عند العقد وعند المشتري لان الشركة تتم بالشرا لان الترخيص لا يحصل **قال**
وتشترط على الوكالة والكفاية لان المساواة بذلك يقتضي وهو ان يكون كل واحد منهما مطالب بما
طوبه صاحبه بالتجارة وهو الكفاية وان يكون لهما مصلحة بالتجارة بفعل ايهما كان مشتركا بينهما
وهي الوكالة وكان معنى المفاوضة وهو المساواة يقتضي الكفاية والوكالة فكان كل واحد منهما مفاوض
في الآخر امر الشركة على الاطلاق ورضي بفعله وذكر يقتضي الوكالة والكفاية ايضا **قال**
فما يشترطه كل واحد منهما على الشركة عملا بعقد المفاوضة الا طعام اهلها وادامتهم وكسوتهم وكونهم قايما
ان يكون على الشركة مقتضى العقد الا ان استحسن ذلك للضرورة فان الطعام والكسوة من اللوازم ولا
يمكن ايجابها في مال غير فني في مال ضرورة **قال** والبايع مطالب به اذ يشاء بالغن بمقتضى
الكفاية في مرجع الكفيل على المشتري بنصف ما ادنى لانه كغيره اذ في حقه بايع **قال** وان
تكفل بمال عن اجنبى لزم صاحبه وقال لا يلزمه لانه يتبع حتى لا يصح من الرضى والمأذون وصاروا القرض
وله ان يتبع اجابته ما ذكر معاوضة انتهاء لانه يجب له الضمان على الكفيل عنه حتى لو كفل بغير امره لا يلزم
مشاركه وبالنظر الى المعاوضة يلزم شركه والاقرض ممنوع او يتصور هو اقرار ولهذا لا يصح فيه التأجيل
ولم يرد في الاقرار حكم العين لاحكام لبدل فلم توجد المعاوضة وخمان الغصب والاستهلاك الكفاية
لان معاوضة انتهاء وكذا يلزم ما يلزم احدهما من الرضى بغير نص في الشركة المبيع والاجارة وكذا
ما يلزم شركه وما يلزم سبب النقص فيه الشركة لا يلزمه كالسكاج وبدل الخلع والعقد عن دم العمد وكذا
قال فان ملكا اصدقا ما نصحه فيه الشركة صار عتقا لانه المساواة وذكره مثل الارث
والوصية والانتخاب والمساواة في الغنا ليس بشرط فخص عتقا لوجود شرائطها وكذا كل موضع
فسدت فيه المفاوضة لغوا بشرط لا يشترط في العتاق لما قلنا وان ملكا شرا لا يصح فيه الشركة كالعقار والورث
فالمفاوضة ياله لان ذلك لا يبطئها في الابتداء فكذلك احواله البقاء **قال** ولا تعتقد المفاوضة
والعتاق الا بالترام والتماني وبموجب ان جرى التعامل به وبالغلويس الراجحة اما الترام والتماني

فلا يمتنع الا شيئا خلفه وهو صفا ولا خلاف في ذلك واما التبر فحقيل يجوز مطلقا لان النسيب
والفقه مطلقا عشرين وقيل لا يجوز الا بالتعامل وهو الاصل لانها وان دخلت للثنية لكن بوصف الطريق
حتى لا ينصف الاسم عند **قال** خلافا الى التبر وانما ينصف الى المصروف الا انما اجريتا التعامل بغير الطريق
عملا بالعرف فاطفاه بهما عند التعامل وان كان لا حد لما دراهم والا فزديني او لا وادنى سودا فزديني جاز
المفاوضة ان استمرت قيمتهما لا انها جرت من حيث الثنية وان تفاضلا في القيمة لا يصح مفاد
صحة ويصير عتقا لما تقدم ورعى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز وانما استويا في القيمة وهو قول
زفرلان الشركة تنبى عن الخلطة ولا اختلاف مع اختلاف الجسور اجاب انها جرت من حيث الثنية
نظرا الى انقصه على ما بينته واما النكاح فلا يمتنع اذ اجب التحقت بالاعتان وعن ابي حنيفة وانما
رحمها الله لا يجوز لان عتقها تنقذ بالاصطلاح ويجوز رحمه الله من عتقها اصلها عتقها لا يتبعين
بالتعيين حالة النكاح في الزواج **قال** ولا يقع بالعقد لان يورث في مال يضمن
لان لا بد من بيعها فاذا باع احداهما عتق بالثنية وباع الاخرى عتق بالثنية ومقتضى العقد
الشركة في المالك فاذا باع صاحب الاخرى زيادة على ما لم يضمن وعقدته التي هي على الله وسلم
في ربح ما لم يضمن **قال** الا يتبع احداهما نصف عتق بعتق عتق الاقر اذا كانت قيمتهما
على السواء فتعقد شركة املاك **قال** نعم تعقد ان الشركة على قيمتهما وهذا شركة الوعد وان اشتركا
على ان يبيع كل واحد منهما عتقه ويكون عتقه بينهما لا يجوز لما تقدم **قال** وتعتق الشركة بالكلية والجزء
والعهدود المتعارف اذ اخطا واحد الجسور وما يملكها والوضعية عليها وذكر الكسوة عند الحاجة
موسم املاك لانها ليست باثمان فلا يقع التفاضل في الترخيص وعند جري نصيب شركة عقد بالخط لا انها
تصلح عتقا لوجه بهاديين في الذمة الا ان قبل الخط لا يتحقق الوكالة فانه لو قال له انك عتقت شركا على
ان يكون بيننا لا يصح لان تكبير الغني يبيع مكره نفسه لا يجوز وبعد الخط يتحقق الوكالة فصحت
الشركة **قال** وشركة العتاق نصح مع التفاضل في الحالة لانها لا تقتضي المساواة فيجوز ان
يشتركا في عتق التجارات وفي خصوصها وبعض ماله لانهما تنبى عن الجسور في كل واحد اذ جرت
والعتيق مجوس في النساء والعتاق جوس الدابة عن بعض الاطلاق فكان شركا العتاق جوس ماله عتقا
الشركة او جوس شركه عن بعض التجارات فانه لا يقدس قيمة راس المالكين المختلطين يوم الشركة لان العتاق
زيادة الترخيص بالثنية يوم الشركة وتعتبر قيمتهما يوم الشراء ليعرف مقدار ملكيتهما في الغنى لان صحتها
ينتقل الى المشتري بالشراء وتعتبر يوم القيمة ايضا لان هذا العتق يظهر الترخيص **قال** ونصح مع التفاضل
في اماله والنسابة في الترخيص اذ اعلا او شرطان زيادة الترخيص للعامل **قال** وقال زفرلان المساواة في اماله
والتفاوت في الترخيص ولا على العكس ولا يجوز الا ان يكون الترخيص على قدر راس المال لان الترخيص ماله عتقا

كالخافضة ولا لا يكون اشتراط الوضعية هكذا فكذلك الترخيص ولنا قول على رضي الله عنه الرخ على ما اشتبه
 العاقران والوضعية على الحال ولا الرخ كاي صحة بالحال يصدق بالشرط والمضارب فان احدهما قد يكون
 اعم من الآخر والبيارات والهدى الى البياعات فلا يرضى بالحال او اذ اتى في الحال وشرط ان
 وي في الرخ والوضعية فالرخ على ما شرط والوضعية على ما قدر الحال فاعلم ان الرخ هو شرط والوضعية
 على قدر الحالين من قبي فصل ولا ناجوزنا الرخ لان زيادة الرخ بمقابلته هو الرخ فزيادة الرخ
 فلا وجه لها وحاصلها ان اشتراط الوضعية على المضارب فانه لا يصح كذلك **قال** ونعتقد
 على الوكالة العامة ولا نتخذ على الكفالة لانها انما يثبت في الخافضة قضية للمساواة منا
قال ولا يقع فيما لا يقع الوكالة بكالاتها والاحتياط والاحتياط لان الوكالة في ذلك باطله لا
 نهامها لان الاخذ بملكه بدون التوكيد فيكون فاعلا للمنفعة ومن ذلك اجتناء الثمار من قبله **قال**
 والاضطياط وصغر المعادة واخذ المالح والحق والكثير وغيره من المباحات **قال** وما جمعة كل واحد منهما فهو
 لانه مباح سبقت يده عليه **قال** فان احدهما الاخر فله اجر مثله **قال** بالغ ما بالغ لان الشركة متى قدرت حارث
 اجابة فاسدة **قال** ولو استاجر في ذلك النعمان المجرع كان له اجر اكثر بالغ ما بالغ كذا ذكره وقال ابو بكر
 له اجب مثله لا يجازي به نصف الثمن تحقيقا للقيمة وهذه الشركة الفاسدة **قال** وان ملك
 المال او احد من شركائه العنان قبل الشراء بطلت الشركة **قال** اما اذا ملكا لان المعقود عليه الحال
 وان يتحقق فيها كالمسألة والوضعية وقد ملك في بطل العقد كالباع واما اذا ملكا احدهما فلان الآخر ماضى بشركته
 ماله الاكثر في ماله ايضا وقد قامت الشركة في المالكين ففوت الرضا في بطل العقد **قال** وان اشترى
 احدهما بماله ثم ملك ماله الآخر فاشترى بينهما على ما شرطت لان عقد الشركة يوقف الشراء ويرجع على صاحبه
 كحتمه من الثمن لانه اشترى له بالوكالة وقد انفق من ماله فيرجع عليه كالمسألة وان ملكا احدهما لغيره
 اشترى احدهما فاشترى لصاحب المالك خاصة لان الوكالة بطلت بهلاك احدهما لغيره كما تقدم فكون مشريا
 لنفسه خاصة وان كان نصا على الوكالة في عقد الشركة كان المشتري بينهما على ما شرطت ويكون شركة احلاك
 لان الشركة بطلت لما بيننا والمشتري بحكم الوكالة المستحق لهما لا يحكم الشركة المعقود فقامت شركة املاك
 ويرجع عليه كحتمه من الثمن العامة **قال** ولا يجوز ان يشترط لاحدهما دراهم مسماة من الرخ
 لانه قد لا يبرح ماسحيا او يبرح ذلك لا يغي في بطل الشركة فكان مشروطا بطل الشركة فلا يجوز **قال**
 ولشريك العنان والخافضة ان يوكلا ويبيع ويضارب ويودع ويستأجر على العمل لان كل ذلك من افعال
 التجار وهو امين في الماله لانه قبضه من المالك بان لا يملكه وانما يشترط لان الشيء لا يستبيع مثله فلو شار
 ك الخافضة وعنانا جاز عليه لانه دون الخافضة ولو فاضه جاز باذن شركته فان لم ياذن فيعقد عنانا
 الشيء لا يستبيع مثله فاذا جاز الخافضة كانت شركة بمسألة والاخرى عنان لانه لا يملكه من الاستعانة

ايضا

بعضه وملكه اذ لا يبرح كالمضارب له ان يوكلا وليس له ان يضارب **قال** وشركة العنان وتسمى
 شركة التملك وتسمى ان يشترط صاحبان الخافضة العتقة او الخلفاء على ان يتقبلا الاول ويكون الكسب بينهما فيجوز
 وقال زفر لا يكون مع اختلاف العنان الشركة بل في الخلفاء والاختلاف مع الاختلاف ولنا في الشركة
 ضمان العمل فيها يستفاد به وعلى الاجر لا في نفس العمل والوكالة فيه فممكنة لان ما يتقبل كل واحد منهما
 من العمل هو حاصل في نفسه وكبار في نفسه وبذلك يتحقق الشركة **قال** ولو استويا في العمل وتفاضلا في
 المال جهل ايضا لان الاجرة بدله عليها وانها يتفاوتان فيكون احدهما اجود علما واحسن صناعة فيجوز
 والقياس ان لا يكون لانه يؤول الى ربح مالم يظن لان العنان بقدر العمل فزيادة عليه ربح مالم يظن
 قلنا المجهود هنا ليس بربح لان الرخ يقتضي الجحاسة بينه وبين راس المال ولا جحاسة لان راس المال
 ملو العمل والرخ مال فكان بدل العمل على ما يتقاسم **قال** وما يتقبل احدهما بلزمه فيطالب كل واحد
 منهما بالعمل ويطالب بالاجرة استحقاقا والقياس ان لا يلزم شركته لان ذلك يقتضي الخافضة والشركة
 منها مطلقة وجه الاستحسان ان هذه الشركة يقتضي العنان حتى كان ما يتقبله كل واحد منهما مضمونا على الآخر
 حسب وجوب الاجر بما يتقبله شركته فكان الخافضة في ضمان الاعمال والمطالبة بالاداء **قال**
 وشركة الوجوه جازية وتسمى شركة الخافضة وهي ان يشترط لهما ان يشتركا بوجوههما ويصاحبا في ذلك
 لان الشركة بالنسبة انما يكون لمن له وجاهة عند الناس والتعامل بذلك جائز بين الناس من غير تكليف
قال ونعتقد على الوكالة لان التصريح على الغير انما يكون بوكالة اذ لا ولاية له عليه وهذا عند
 الاطلاق ولو شرط الكفالة جاز ويكون مغاوضة لانه يمكن تحقيق ذلك لكن عند الاطلاق يصرف الى العنان
 لانه اذني **قال** وان شرط المشتري بينهما فالرخ كذا ذكره ولا يكون الزيادة فيه لان السخا في الرخ
 بالعنان والعنان يبيع المالك في المشتري فيقتدر بقدره **قال** وان اشترى لهما ولا يصح جعل الاكثر
 رواية يتقوى الماء لا يصح واكتب للعامل لان الماء مباح واخذ لا يستفاد بالوكالة وتقدم وعليه اجرة
 بفعل الاخر او رابته لانه قد انتفع بملك الغير بعقد فاسد فيلزمه اجرة **قال** والرخ في الشركة
 العاسدة على قدر الماله ويبطل شرط الزيادة لان الرخ يبيع لراس المال فيتبعه في الملكية والزيادة انما تحقق
 بالشرط وقد بطل **قال** واذا مات احد الشريكين او طلق بدار الحرب مرنف ابطلت الشركة لغيرها
 الوكالة وهي تبطل بذكر على ما مر **قال** وليس لاحد الشريكين ان يودي زكاة ماله الاخر الا باذنه
 لان ذلك ليس بداخل في الشركة لانه ليس من التجارة **قال** فان اذن كل واحد منهما لصاحبه فاذ يماضين كل
 واحد منهما نصيب صاحبه وان اذ يماضيا فاضح الثاني للاول علم باذنه او لم يعلم عند اي حنيفة رحمه الله
 وعنه ان لم يعلم لا يفي وهو قولنا لانه مأثور بالدفع الى الفقير وقد فعل له انه مأثور بالدفع اليه
 زكاة والمخدوع لم يبيع زكاة فلان حاله لانه امره باذنه في حقه عن العهدة ولم يوجد فكان حاله



فيمن **كتاب المضاربة** وهو مفادها علة من الضرب وهو السير في الارض قال
تعالى واذا ضربتم في الارض الاية سمي هذا النوع من التصرف مضاربة لان فائدة وهو الرجوع لا يحصل
غالب الا بالضرب في الارض وهي بلغة الخان فاضربوا ما اشتد المضاربة لموافقة نص القرآن وهو قوله
تعالى واخرون يضربون في الارض يبتغون فيه فضل الله اي يسافرون للتجارة وهو عند شروع بالآ
والسنة وهو ما روي ان العباس كان يدفع ماله مضاربة ويشترط على مضاربه ان لا يسلك بهكر او ان لا ينفذ
واديا ولا يترى به ذات كبد رطبة فان فعل ذلك ضمن فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستخذه و
اجازه وبعث الناس يتعاملون فاقدم عليه وعن عمر رضي الله عنه انه دفع ماله اليه مضاربة وعليه الاجماع
ولان الناس حاجه الى ذلك لان منهم الغني عن التصرفات والفقير الذي العار في بانواع التجارات فتمت الحاجة
الى شرعية تحصيل المصالح منها **وتنفذ بقوله** دفع ماله اليه مضاربة او مقارضة او معاينة او فز
المال واعمل فيه ان لا يفسد الربح او ثلثه او قاله هذا لان العمل بها بالنصف او بالثلث استحسن
لان البيع والشراء صار مذكورا بذكر العمل والنصف متى ذكر عقيب البيع والشراء يراد به النصف من الربح
عمره وان كان شرط في ذلك فذلك حال بالنصف لان مضاربة استحقاقا بالعرف **وشرايطها** خمسة احدها
انها لا يكون الا بالتقديس **الثاني** اعلام راس المال عند العقد اما بالاشارة او بالتوقيع لا يكون مستلما الى
المضارب **الثالث** ان يكون الربح شاعيا بينهما **الرابع** مع اعلام قدر الربح للكل واحد منها **الخامس**
ان يكون المشروط للمضارب من الربح حتى لو شرط من راس المال او منها فسدت عما يات به كان شاء الله تعالى
قال المضارب مشرك برب المال في الربح ورأس ماله الضرب في الارض لانه لو لم يكن مشركا في الربح لايكون له
علم ما بينه ان شاء الله تعالى **قال** فاذا سلم راس المال اليه فهو امانة لانه قبضه باذن المالك
فاذا انصرف فيه فهو وكيل لانه تصرف فيه بامر المالك فاذا ربح صار شريكا لانه ملك جزءا من الربح فان شرط الربح
للمضارب فهو فرض لان كل الربح لا يملك الا بملك راس المال فلما شرط له جميع الربح فقد ملكه راس المال ثم قلنا
مضاربة شرط له فيكون فرضا وان شرط له راس المال فهو مضاربة هذا معنى ما مر في الشرع **واذا فسد**
المضاربة وهو اجادة فاسدة لانه عمل له باجر وهو يجرى فيسحق اجره فله حصة **واما** اذا خالف صار مضاربا
لانه تصرف في ملك الغني بغير رضاه فكان غاصبا **ولا تنفع** الا بما تصح به الشركة **قال** ولا تنفع الا ان يكون
الربح بينهما مشافعا فان شرط لاجل من راس مائة فسدت حصة في الشركة وكذا لو شرط بوجوب الجاهل في الربح
فسد بالاختلاف **المقصود** **والربح** لرب المال لانه الربح تباع للمالك لانه غاوه **والضرب** اجره مثله
لانه فسد ولا يبق اذ به المسمى عند اي يورث وهو نظير ما مر في الشركة الفاسدة ومثل ذلك موضع لا تنفع
فيه المضاربة بحجب الاجرة وان لم يعلم لان الاجير يستحق الاجرة بتسليم نفسه وقد سلم وعن اي يورث ان لا يستحق
حتى يربح كما لعقوبة واما امانة كالعقوبة او لانه اجبي خاص **قال** وان شرط الوضعية على المضارب

الغني

باطل ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال الربح عليا الشرايط عليه والوضعية على المالك ولا بد من تصرف فيه
بامره مضارب كما لو كسر **قال** ولا بد ان يكون المالك مستلما الى المضارب لانه لا يقدر على العمل الا
باليد فيجب ان يلقه فيه يد وتنقطع عنه يد رب المال **والسنة** والمضارب ان يبيع ويشترى
بالنقد والشية ويوكل ويشترى ويبيع واحله ان المضارب مأثور بالتجارة فيدخله تحت الاذن كالمالك
في التجارة او مالا بد للتجارة منه كالبيع والشراء والباقي من اعمال التجارة وكذا كذا لا يدعي ولا ينادون المضاربة
فقد خلت تحت الامر **قال** ولا يضارب الا باذن رب المال او بقوله اعلم بانيك لان الشيء لا يبيع مثله
لاستوائيهما في القوة فاضاج الى التخصيص او مطلق التوقيض لانه ليس له الاقران لان الاطلاق فيما هو
امور التجارة لا غنى **قال** وليس له ان يتعدى البلدة السلعة والمعاملة الذي عينته رب المال
ما روي من حديث العباس وعنه ابن مسعود انه دفع ماله مضاربة وقال لا تسكن ماله في طيعة ان
ولاشاء والماله في التخصيص فائدة فيقتصر ولو خالفه كان مشركا لنفسه ورجحه لانه لا يخالف صار
صار غاصبا فاذا حكم الغصب ثم قبل يضمن بنفسه الاخراج من البلدة لوجود الخيانة وقيل لا يضمن ما لم يشتر
لاصقال عوده الى البلدة قبل الشراء **قال** فاذا اعاد الى الغان وصار مضاربة غاصبا له بالعقد الاول لا كودع
اذا خالف ثم عاد **قال** والمضاربة نوعان عامة وخاصة **فالعامة** نوعان احدهما ان يدفع المالك اليه مضاربة
لم يقل له اعلم بانيك فيمكن جميع التصرفات التي يحتاج اليها في التجارة ويدخل فيه الرهن والارتمان والاستيلاء
والخط بالعيب والاصحاح بجان المضاربة وكل فعل التجارة غير الثبات والمضاربة والشركة والخطط
والاستدانة على المضاربة وقد مر الوجه فيه **الثاني** ان يقول له اعلم بانيك فيجوز له ما ذكرنا من
التصرفات والمضاربة والشركة والخطط لانه كما يعلمه التجار وليس له الاقران والتبعية لانه
ليس من التجارة فلا يتأوله الامر **والخاصة** ثلاثة ان يخصصه ببلد فيفعل في مكانه بالكوفة
او بالبصرة **الثاني** ان يخصصه بشخص بعينه بان يقول علي ان يبيع من فلان وشرى منه فلا يكون التصرف
في غيره لانه قيد مفيد بطوار وتوقف به في المصلحة **الثالث** ان يخصصه بنوع من انواع التجارات
بان يقول له علي ان تعمل به مضاربة في البيرة او في الطعام او في التصرف في كونه وفي كل ذلك يتوقف بامره ولا
يجوز له في الغلة لانه تعييد مفيد وقد مر الوجه فيه **الثاني** لو قال علي ان يبيع سوق الكوفة فيعمل في موضع آخر منها
جاء لان اما كن المصير كلها سواء في السر والتفرد الامن **الثاني** لو قال لا تبيع الا في السوق فيعمل في غيره ضمن
لانه خرج بالتصريح **الثاني** لو دفع المالك مضاربة في الكوفة على ان يشتري من اعلمها فاشترى من غيره جاز
لان المقصود المالك عن كذا وكذا لو دفع مضاربة في الصرف على ان يشتري من الصيارفة ويبيعهم
ما شترى من غيره جاز لان المراد النوع عن كذا **قال** وان وقت لها وقتا بطلت بعينه لان
التوقيت مفيد وهو وكيل فيتعبد بها وقتها كالقيد بالنوع والبلد **قال** وليس له ان يزوج

لأن الغالب فيه العطب وقال ليس له ذلك إذا كان له حمل وموت لأن الظاهر عدم الرضا عما يلزمه
من موتة الحمل فلما يلزمه ذلك ضرورة امتثال امره فلا اعتبار به في إذا كان من أصل العود ولا بد من
رحلة الشتاء والصيف **قال** ولو أودع عند رجل مكيلا أو موزة ونائم حضرا حلهما يطلب
نفسه لم يؤمر بالدفع إليه مالم يحضر الآخر وقال لا يدفع إليه نصيبه لأنه سخطه إليه فيؤمر بالدفع إليه
الطلب لأنه ملكه حتى كان له الحق كالدين المشترك وله أن نصيبه في المشاع ولا يمكن دفعه إليه لأن الدفع
يقع في المعين ولو غلب المشاع وإذا لم يمكن دفعه إليه كيف يؤمر به وولاية الاختلاف يقتضي جواز الدفع
إلا يرى أن المديون لو كان له ودعهم عند رجل من جنس الدين فليت الدين اقتضا ولا يجوز للمودع الدفع إليه
وأما الدين المشترك فلا بد من موافقة المديون من مال نفسه لما عرف ولا اعتبار بغيره **قال** أصغر لأنه طعمه بصلحه
حيث أودع مشاعا وفيه المكيل والموزون لا يدفع إليه نصيبه بالإجماع وذكر عمر رضى الله عنه لطلحة مطلقا
والأول أصح لأنه لو كان في أصله وغاب عيسى لما ضاع نصيبه من المودع **قال** مال المودع لا يرضى
بالدفع إلى فلان وكذا مال المالك حتى الآن يتم البيعة فإذا ذكر أو ينحل المالك لانهما نقدا وقا على الدفع ويجوز
في الأذن فيضمن بالدفع **قال** **قال** ولو أودع عند رجلين شيئا مما يفسد ففسدها وحفظ
كل منهما نصيبه وإن كان لا يتم حفظه أحدهما بالآخر فلا لا حد له أن يحفظها بأمر الآخر في
في المشتريين لأنه رضى بامتناعها فكان لأحدهما أن يستأجرها إلى الآخر فالمسئلة الثانية وله أن يدفع الأودع
نصفه بغير علمه من المودع فيضمن وهذا لأنه إنما رضى بامتناعها فكان رضى بامتناعها في النصيب
لأن إضافة العمل إليها يقتضي التبعية كالتقليدات إلا أن يجوز تارة فيما لا يتم ضرورة عدم التجزؤ وتمام
امتناع اجتماعها عليها ولا بد من تمام يمكن فحتمها ولا الإجماع عليها وإما كان راضيا بذلك لانه وعلى الأثر
الركيلان والوصية والتمتع والعدلان في الرهن والمستضعفان **قال** ولو قال له
احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر لم يضمن لعدم ثقا وثباتها في الرز إلا أن يكون الركن كبيعها
عدة الأثران والبيت الذي فيها عنه عترة فإنه يضمن لأنه مغير **قال** ولو قال له
الدار ضمن لأن الدار تختلف في الرز فكان مغيرا **قال** ولو رد الوديعة إلى دارها لم يضمن
يستأجرها إليه ضمن لأن المالك ما رضى بدفعها إلى داره ولا إلى من في عياله ظاهرا إذا لم يرض بغيره ما أودعها
لوضع الشئ في الحمام ولم يزل شئها وظل الحمام ينظر أن كان في الحمام شئها يحفظ الشئ بالضم إن عليه
دون الحمامي لأنه استوحى دلالة وإن لم يكن ضمن الحمامي **قال** ولو قال للمالك أين أضع الشئ فأشار إلى
مكان يضمن الحمامي دون الشئ لأن الحمامي هو صاحب مودعها **قال** ولو وضع الشئ بحضرة الحمامي فخرج آخر
ولبسها والحمامي لا يردى أنها شئها به أم لا ضمن الحمامي **قال** وإن نام الحمامي فسرق الشئ أن نام فاعلم
بضم لأنه لم يشك الحفظ وإن نام فسطحها ضمن **قال** وإن كان كالحمام والدابة كالشئ والحمامي فنام وحده

من أصل الجلس ترك كتابه أو متاعه فالباقون مودعون حتى لو ترك فهلك ضمنوا فإن قام واحد بعد
واحد فالضمان على آخرهم لأنه تميم حافظا والله أعلم بالصواب **كتاب**
اللقطة وهو فصيل من اللقط ولا لقطا بمعنى مفعول ومعناه العثور على الشيء مصادفة من غير طلب
ولا قصد **قال** الرجز يصف ماء **قال** اجنا ومنه لورده التقاطا **قال** احضر مثل الزيت لما شاطا **قال** أي وردة
من غير طلب ولا قصد **قال** شاط الزيت إذا فجع حتى احترق وكذلك اللقيط يوجد من غير طلب **قال** والتقاط
صغار في آدم مفروض أن علم أنه يهلك إن لم ياحظه بان كان في مفازة أو بر أو مبيعة دفعا للملاك عنه
فإن غلب على ظنه عدم الملاك بان كان في مفازة أو قرية فاحظه مندوب لافيه من السعي في أحياء نفس
محترمة قال الله تعالى ومن أحياناها فكانا أحياء الناس جميعا وعن علي رضي الله عنه أنه قال الملقط لا
أكون وليت منه مثل الذي وليت أنت كان أحب إلى من كذا وكذا **قال** وهو خير تبع للدار
ولأن الأصل في بني آدم الحرمة **قال** ونفقته في بيت المال لا روي عن سنيين في جملة قال وجدت مينو ذا
علي بابي ألقطت فأتيت عمر بن الخطاب فقال لي عسى العثور أن نؤساق نقتله علينا وهو خير وهذا مثل
يقال عند التهمة قال ابن الأعرابي أنا عرضت عمر بالرجل أي لعلك صاحب اللقيط يريد أنك زيت به
وادعيته لقيط فشهد له جماعة بالخير فتركه **قال** وميراثه لبيت المال وجنابته عليه وديته له
ولاؤه له ليكون الغرم بالغنم ولو قتل عمدا فإن شاء الأم اقتص وان شاء صلح على الدية وقال أبو
يوسف تجب الدية في مال القاتل لا غير لاحتمال الوتي وهو الظاهر إلا أنه غايب فلا يقتصر ونه ولما قوله
عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له وهذا لا يرد له لأن الوتي الذي لا يرد ولا يستغنى براه
كالعدم فلا اعتبار به وليس له أن يبيعوا بالاجماع لأن فيه إبطال حق جماعة المسلمين ويحد قاذف
اللقيط ولا يحد قاذف أمه لأن في حجرها ولد لا يعرف بوجه فكانت تهمة الزنا قايمة كالملاعنة **قال**
والملتقط أولى به من غيره لسقوطه عليه كالمباحات فإن سأل القاضي أن يقبله إن شاء قبله وإن شاء
لا لاحتمال أنه ولد لينفق عليه من بيت المال كذلك أن علم أنه لقيط لأنه التزم حفظه وتربيته وإن
دفعه الملقط إلى آخر ليس له أن يسترد لأنه دضى بإبطال حقه **قال** وهو مشترع في الاتفاق
عليه لعدم العلية إلا أن يأذن له القاضي بشرط الرجوع لعوم ولايته فإن أذن له ولم يشترط الرجوع ذكر
الطحاوي أنه يرجع عليه بعد البلوغ لأنه قضى حقا عليه فأجبا بأمر القاضي فصار كقصد دينة بأمر
والأصح أنه لا يرجع لأنه امر بقضاء حق واجب بغير عوض ترغيبا له في إتمام ما شرع فيه من التبرع وصار
كما إذا قال له أدعني زكاة مالي فإنه لا يرجع إلا بالشرط بخلاف الدين لأنه واجب عليه بعوض ولو لم
يأذن له القاضي لكن صدقه اللقيط بعد بلوغه فله الرجوع عليه لأنه اعترف بحقه **قال**
ومن ادعى أنه ابنه ثبت نسبه منه لما فيه من نفع التصغير لأن الناس يشرفون بالانساب ويعتبر

بعدمها واذا ثبت نسبه ترتب عليه احذ فسطيد الملتقط وان ادعاء اثبات معا ثبت منها لعدم
لاولوية الا ان يذكر احدها علامة في جسد فيكون اولى لشهادة الظاهر ويسبق في الدعوى لانه
ثبت نسبه منه في زمان لا ينافي زعمه فيه غير الا اذا قام الاثر البينة لانها اقوي **قال** ولما
والسليم اوي من العبد والذي مناه اذا ادعى نسبه حرة وعبد مسلم وذمي فالحر اوي من العبد المسلم
اوي من الذمي لانه ذلك انفع له وان ادعاء عبد فهو ابنه لان ثبوت النسب نفع له وهو حر لانه
ولا يلزم من رقا ابنه ان يكون رقيقا لان العبد يتزوج الحرة وان ادعاء ذمي فهو ابنه كالمهر وهو
مسلم اسلام الامر له بالدار وابطاله اضار به وليس من ضرره كون الاب كافر كز الولد لاحكام
اسلام الامر **قال** الا ان يلتقطه من بيعة او كنيسة او قرية من قرام فيكون ذميا لان
الظاهر ان اولاد المسلمين لا يكونون في مواضع اهل الذمة وكذلك بالعكس ففي ظاهر الرواية ان العبد
دون الواحد كالقبط اذا وجع مسلم في دار الحرب وروي ابو سليمان عن محمد انه اعتبر الواحد
دون المان لانا ابيد اوي وفي رواية اعتبر الاسلام نظرا للصغير **قال** ومن ادعى انه عبد لم يقبل
الا ببينة عملا بالاصل واقراره بالترقي قبل البلوغ لا يقبل وبعد البلوغ ان اجري عليه احكام الامم من قول
شهادته وحده فاذن لم يقبل وقيل كك يبيع **اولو** الملتقطه مسلم فادعى نصر في انه ابنه فهو ابنه وهو
مسلم لا تقم وان كان عليه ذمي النصراني كالصليب التزنا رجه نصراني لان الظاهر انه ولد على
فراشه ولا اعتبار بالمان **قال** واذا كان على القبط مال مشهور فهو له عملا بالظاهر وينفق عليه
منه بامر القاضي لعموم ولايته ويصدق عليه في نفقة مثله وقيل لا يحتاج الى امر القاضي لان المال
له فينفق عليه منه وله ولاية ذلك فيشترى له ما يحتاج اليه من الكسوة والطعام وغيرها
قال فيقبل له الحصة لانه نفع محض **ويسلم** في مناعة لانه من باب التثقيف فيه منفعة
ولا يبر وجه لانه ولاية له عليه وولاية التزوج والبيع والشراء للسلطان لعموم ولايته فان زوج
السلطان ولا مال له فالمر في بيت المال وفي النول اذا امر الملتقط فحتم العبيد فملك من لانه
ليس له حق الولاية **قال** ولا يواجره هو الاصح لانه لا يملك اطلاق منافع كالمهر
الامر لانها تملك ذلك ولهذا كان لها اجارته لنفقتها واستقدامه **كتاب اللقطات**
وهي كاللقيط في الاشتقاق وهي بضرة اللام وفتح القاف اسم للمال الملقط وقال بعضهم هي اسم الملتقط
كالنفقة والخمق فاما المال الملقط فهو كونه القاف والمعنى الاول اصح
واخذها افضل لا يصل اليها يد حائنة وان خاف ضياعها فواجب ان يتركها للناس عند الضياع
وان كان مخاف على نفسه الطم فحما وترك التعريف والتود قال ترك اوي صيانة له الوقوع في الحرم
والعطف ما يوجد مطروحا على الارض ما سوي الجوان من الاموال لاحفاظ له والضالة الذابة تفضل الطريق الي

مربطها واخذها افضل لان الغالب في زماننا الضياع فان اخذها واشهد وعرفها ثم ردها الى موصفها
لم يضمن وذكر الحاكم في مختصر ان ردها بعد ملحقها ضمن لان القليل التزم الملقط فبالرد صار مضيقا
ولا كذلك قبل التحويل **قال** وهي امانة اذا اشهد انه ياخذها لغيرها على صاحبها وهو
يشهد عند اخذاته ياخذها للزوجة او يقرن من سمعته ينشد لقطة فدله على فان لم يشهد عنها
حالا لاني يوسف اذا ادعى انه اخذها للزوجة لان الظاهر من حاله الحسنة لا المعصية ولها ان الاصل
ان كل متصرف عاقل فانه يتصرف لنفسه وقد اعترف بالاخذ الذي هو سبب الضمان فترادى ما يبريه فلا
يصدق الا ببينة **قال** وان قال اخذته لنفسه ضمن بالاجماع باقرار **قال** وان تصادقا انه اخذها لغيرها
لم يضمن بالاجماع لان تصادقا كما ببينة **قال** ويعرفها ثمة يغلب على ظننه ان صاحبها لا
يطلبها بعد ذلك هو المختار لان ذلك يختلف بقله المال وكثرته وعراي حنيفه رحمه الله ان كانت
اقل من عشرة دراهم عرفها ايانا وان كانت عشرة فصاعد عرفها حولا وعرف محمد رحمه الله التقدير بالحوال من غير
فصل لقوله عليه السلام من انتقط شيئا فليعرفه حولا من غير فصل وجه الاول ما روي عن ابن كعب قال
وجدت مائة دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عنها فقال عرفها حولا والعشرة وما فوقها
في منها من حيث وجب التطلع في سرقتها واستباحة الفرج بها ولا كذلك ما دونها وروي الحسن عن
حنيفة رحمه الله ان كانت ما بين درهم فما فوقها عرفها حولا وفوق العشرة الى مائة درهم شهر وفي العشرة
جنته وفي ثلثة دراهم ثلثة ايام وفي درهم يوما وان كانت ثمة ونحوها تصدق بها مكانها وان كان
محتاجا اكلا مكانها قدر لكل نقطة على قدرها فكانه والاول سواء **قال** التعريف ان ينادي في الاسواق بالشراء
والمساجد من ضياع له شيء فليطلبه عندي **قال** فان جاء صاحبها والا تصدق بها ان شاء ايضا
لحقه اني سمعته بقدر الامكان لان الواجب يصله الى مالكه صورة ومعنى فاذا تعدت الصورة يوصله
اليه معني وهو التوكيل وان شاء امسكها لاحتال بحبي صاحبها فان جاء وامضى الصدقة فله ثوابه لانه
ماله والا له وان يضمنه او يهتق المسكين او ياخذها ان كانت باقية اما تهمينه فلانه سلم ماله الى غيره
بغير امر واذن الشرع بذلك لا يمنع الضمان ككل مال الغير حالة المحضنة واما تضمين المسكين فلا يضمنه لغير
امر واما اخذها فلا يضمن ماله **قال** وايضا ضمن لا يرجع على **قال** اما الملتقط فلا يضمن
ملكها من وقت التصديق بالضممان فظن انه نفسا بانه واما الغير فلا يضمنه عوضا ما وصل اليه **قال**
ولا يصدق بها على غنى لقوله عليه السلام فان لم يأت صاحبها فليصدق بها والصدقة لا تكون على الغنى
كالواجب **قال** ويتصدق بها ان كان فقيرا كغيره من الفقراء ويعطى اهل ان كانوا فقراء عام
قال فان كانت شيئا لا يبي كاللحم واللبان والواكبة الرطبة ونحوه الى ان يخاف ان تفسد
تصدق به خوفا من الفساد وفيه نظر لما جبر بالشولبة ذنبا او آخر **قال** ويعرفها في مكان

الاتقاط وجامع الناس فهو احذر ان تفصل الى صاحبها وسال رجل عليا رضي الله عنه فقال اذهب حيث
وجدتها فان وجدت صاحبها فادفعها اليه والا فتصدق بها فان جاء صاحبها فخير بين الاجر والقيمة
قال وان كانت حقيرة كالنوي وقشور الزمان ينتفع به من غير تعريف لان ربه بالاحقة لا
دلالة **قال** ولما لك احذر لان الابطاح لا تسقط الملك عن الغير حصرا لغير معين وان كان
كثيرا لم يمتنع الا انتفاع به **قال** والسبيل بعد الحاصل اذا جمعه فهو له حاققة بدلالة الحال وعليه جميع
الناس في جميع البلاد **قال** ابو يوسف من التي شاة ميتة فجاء آخر فاحذ صوفها وجلدها ودبغها فهو له
فان جاء صاحبها فله اخذ الصوف والجلد وعليه ما زاد الدباغ كالغاصب **قال** غريب مات في دار رجل
ليس له وارث موقوف وخلف مالا وصاحب المنزل فقير فله الانتفاع به بمنزلة النقطة **قال**
ويجوز التقاط الابل والبق والغنم وسائر الحيوانات لانه ما يتوهم ضياعه فيسحق احدها لمروءة علي
صاحبه ميانة الاموال الناس وما روي انه عليه السلام سئل عن ضالة الابل فقال مالك ولها عليها
حذوها ومعا سفاؤها ترد الماء وترعى الشجر وسئل عليه السلام عن ضالة الغنم فقال هي لك والاضيل
او للذي ينجوا به ان ذلك كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حين كان الخوف من الافتراس من احد
الناس اما اليوم كثر الفسار والخيانة وقلة الايمان والامانة فكان الاحذ اني **قال** وهو
متبرع فيما انتفق عليها لعدم ولايته على مالها الا ان ياذن له القاضى فيكون دينيا على صاحبها لعدم
ولايته وفي ذلك نظر للمالك **قال** فان كان لها منفعة اجرها باذن الحاكم وانتفق عليها
لان فيه بقاء الملك على مالها من غير ان يلزمه دين وكذلك حكم الابن **قال** وان لم يكن لها منفعة بغيرها
ان كان اصلها **قال** وان كان الاصل الاتفاق عليها امر بذلك وجعلها دينيا على مالها لان ولايته نظرية
وللقاضى ان يامر بالمنفعة عليها يومين وثلاثة رجاء على صاحبها وبعد ذلك بيعها لئلا يستأصلها النفع
فلا نظر حينئذ في حقه **قال** فان جاء صاحبها فله حبسها حتى يعطيه النفع لانه استناد الملك
من جعته لانه صار لها مسمى وقد احياء بنفعته فصار كالبائع **قال** فان امتنع بيعت في النفع
كالرهن لان امر القاضى كامر نصاركاته انتفق عليها او حبسها بامر **قال** فان هلك بغيره سقط النفع
كالرهن **قال** وقيل ليس لآلتها امانة **قال** وليس في رد النقطة والضالة والصبي الحر شيء
واجب لانه متبرع في الرد فان اعطاه المالك شيئا لحسن خلاف الابن لان جعله واجب نفقا لا قيانا
وعن الكرخي في النقطة اذا قال من وجدها فله كذا فله اجر مثله لانها اجارة فاسدة وعن ابو يوسف
لو ضاعت النقطة فوجدتها آخر لا يكون الاول خصما فيها الا بها سواء في الالتقاط وليس للمستودع ان
يحفظ الوديعة عليه فله اخذها **قال** ومن ادعى النقطة يحتاج الى البينة لانها دعوى **قال** فان
اعطى علامتها جاز له ان يدفعها اليه ولا يجبر على ان يدفعها من صاحبها او رآها عنده ولا حق للمالك

فلا يسحق الابنية كالمالك الا الله يجوز له الدفع عند العدم لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها
فدفعها غفصها ووفاءها فادفعها اليه فحملناه على الابطاح جمعنا بينه وبين الحديث المشهور بالينة على
المدعي ولو صدقه ودفعها اليه بغير ضمان ثمر جاء آخر واقام البينة فله ان يضمن ايها شاء ولا يرجع القاض
على الدافع وان دفعها بقضاء فهو محجور فيرجع على القابض لا غير **قال** ونقطة الحال الحرم
سواء لقوله عليه السلام اعرف غفصها وكاءها فاعرفها سنة مطلقا ولا تملكها وفي التصديق بعد
سنة ايصالها الي مالها بقدر الوشع على ما تقدم فيشرع وتاويل قوله عليه السلام في الحرم لا تملك
لنقطة الا لشئنا اي لمعرف الشخصين بل الحرم لئلا يتوهم السقوط طمعا انها لغريب **قال**
الابن وهو العبد المهراب ابوق لعبد اذا هرب وتابق استتر وبقال حنيس لا بق اذا هرب واستتر
عن مولاه احتبس عنه **قال** واخبرنا افضل اذا قدر عليه لانه احياء له وايضا له على مالها وكذلك
الضال وقيل ترك الضال او لم يذيق مكانه فيجوز صاحبه بخلاف الابن **قال** وبرهنا
الى السلطان ليجز عن حفظها وبحسب السلطان الابن دون الضال لانه يخاف اباق الابن دون
الضال **قال** ومن رد الابن على مولاه من مسيرت ثلثة ايام فصاعدا فله عليه اربعون درهما
بحسبه ان نقصت الماروي عن عمرو بن دينار انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول جعل
الابن اربعون درهما واجتمعت الصحابة على وجوب العمل لكن اختلفوا في مقدار فنهض من قال اربعون درهم
من قاله ونها فقلنا بوجوب اربعين في سيرة الاسير وما دونها فيما دونها وفيما بين قولهم رضي الله عنهم
لان ذلك حامل على رد الابن وصيانة له عن الضياع اذ المحسبة قليلة قوله في نقصان المهر بحسبه انه موقوف
الى راي الامام وقيل يسقط لكل يوم ثلثة عشر درهما وثلاث فيقدر الرضخ بقدره وقيل اصلها **قال**
فان كانت قيمه اقل من ربعي درهما فله قيمته الادرها وقال ابو يوسف له العمل كما لا تله منصوص
عليه ولها انه انما شرع ذلك لمصلحة المالك فينقص من قيمته درهم ليحصل له الفايده **قال**
واما الولد والمهر كالفن لانها في معناه من احياء الملك والصبي كالبالغ لانه مؤنة الملك ولورده ابني
او وصية فلا جعل لها لان الحفظ عليها وما يتولى ان ذلك وكذلك احد الزوجين على الآخر وكذلك
الابن لان العادة حوت بالرد من هؤلاء تبراوا واصطناعا ولورده عبد ابنه او اخيه او سائر قوابله
لا جعل له ان كان في عياله وان لم يكن فله العمل **قال** ولو قال لغيري ابن عدي ن وجعلته فخر
فقال نعم فرد لا جعل عليه لانه وعن برده فصار متبرعا بامر امه معها وكذا فله جعل واحد
الا ان يكون موهبا فحينئذ يكون درهما ولو صالح عن العمل على عشرين درهما جاز ولو صالح على
اكثر من ربعين بطل الفضل ان المستحق اربعون فالزيادة رتبة **قال** وينبغي ان ينفذ به باخر برده على ما
يتنا في النقطة من الاختلاف والتعلل **قال** ولو ابق من ين لا يلزمه شيء لانه امانة لانه

مادون له في اخرون ولا شيء له لانه ما رد علي ما يملكه **قال** وان كان رهنا فالجعل على الرهن لانه
وجب بحبانه الرهن وهي في ضمان الموفيق لانه اجب ما يملكه وهو حقه وان كان بعضه خائفا عن
الدين فعلى المالك بقدره من الجعل كما في الفداء في الجنابة ولا بد حقه في فذر المضمون عليه ولو
كان بين جماعة فالجعل عليهم بقدر الانصاف بقدر مائة الملك **وان** كان جائنا فعلى مولا ان فداءه وعلى
ولي الجنابة ان اعطاه لان منفعة من يستقر الملك له والجعل يتبع المنفعة **قال** وحكمه في النفقة في التبرع
واذن القاضي وحسبه بعد الرد كاللقطه **اشترى** ابتداء لا بد له لانه على نفسه وان قال له
اقدري على دة الآباء الشراء وانما اشترى لانه واقام البنية على ذلك فله الجعل لانه اخبر ليرد
منه في الفقه **واذا** حصل السلطان الاقرب من غيره لم يكن له طالب ان اشاء ما عده وان شاء اتفق عليه من
بيت المال وجعلها ديناً على المالك او في غنمه ولا يواجر خوف الا باق اما الضاليع اجره ولا يبعده واما
التوفيق **كتاب المفقود** **المفقود** المفقود واحد ومفقود الشيء اذا طلبته فلم يجد
قال تعالى قالوا فقصدوا المالك اي طلبناه فلم نجد فقد عدم وفي الشرع الذي غاب عن اهله ولم
او اسره العدو ولا يدري احي هو ام ميت ولا يعلم له مكان ومغني على ذلك زمان فهو معدوم
الاعتبار **وحكمه** انه حي في حق نفسه لا يزوج امراته ولا يقسم ماله ولا يفسخ اجارته لان ملكه كما
ثابت في مكة وزوجته ومنازع ما استاجر ويحبونه لا نوجب الفرقه والموت محتمل فلا يزول الملك
باليقين بالاحتمال **وقال** عليه السلام في امره المفقود هي امرته حتى ياتيها البيان رواه المغيرة بن
شعبة وعن علي رضي الله عنه انها امرته انكيت فليصبر حتى ياتيها موت او طلاق وروي عبد الرحمن
ابن ابي ليلى ان عمر رضي الله عنه كان يقول بفرق بينه وبين امرته اذا مضت اربع سنين ثم يرجع اليها
على رضي الله عنه **قال** وهو ميت في حق غير لا يورث من مات حال غيبته لان الحكم بقائه
بناء على استصحاب الحال وانه يصلح للدفع لالا استحفاظ **قال** ويقوم القاضي من يحفظ
ماله ويستوفي غلاته فلما لا وكيل له فيه ويبيع من امواله ما يخاف عليه الهلاك لان القاضي نصب
لمصالح المسلمين نظر لمن يخرج من النصف بنفسه كما قلنا في الصبي والمجنون والمفقود عاجز بنفسه فتمر في
القاضي والنظر فيما ذكرنا في قبض ديناً اقر به الغريم ولا يخاصم لانه وكيل في القبض من جهته وانه لا
الخصومة بالاجماع لان القاضي يلي الحفظ دون الخصومة ولا يبيع ما لا يخاف عليه الفساد لانه في نفقة
ولا غير ما اذا نظر في ذلك **قال** وينفق من ماله على من يجب عليه نفقة حال حضرته بغير
قضاء كزوجته واولاده وابويه لانه اعانة لهم وكل من لا يستحق بالحضرته الانتضاء فانيته
لا ينفق عليه كالاخ والاخت ونحوهما لانه قضاء على الغايب والمراد بقوله من ماله الفقدان لانها
ما يستحقون من المطعوم والملبوس ولو كان له من جنس يستحقونه دفعه اليهم وان كان

فان اعترف المديون والمودع بالمال وبالزوجية والنسب انفق عليهم منه وان كان ذلك
ثابتاً عند القاضي فلا حاجة اليه من افهم وان ثبت عند القاضي بعض ذلك يشترط اعتدافها
بالباقي **ولو** انفق المديون والمودع عليهم بغير اذن القاضي منهما لا يملك الحق اليه ما لكان
ولا نأبيه **قال** فان مضي له من العمر ما لا يبيعش اقرانه حكم بموته وهو لا قيس على قوله اني حنيفة
رحم الله لا اختلاف الا بما رايه باختلاف الازمان وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه قدس بانه و
وعشرين سنة ومن ابي يوسف مائة سنة وقيل تسعين وهو غاية ما ينبغي اليه اماراتنا في الا
متم الاغلب وهو الارفق لان في التحق من موت الاقران حرج وباقي مسائل المفقود تاتي في القرائين
ان شاء الله تعالى **كتاب النفي** وهو مشتق من النفت وهو التكرير يقال طوا النوب على
اخناثة اي على تكسره ومطاويه وسمي النفي لانه يكسر وينقص حاله من حال الرجال ويفوق من
حالا النساء حيث كان له آله الرجال والنساء وقال عمر النفي او ليس له هذا ولا هذا ويخرج حديثه من
او من سترته وذكر في المنفي قال ابو حنيفة وايو يوسف رحمهما الله اذا خرج البول من سترته
وليس له قبل ولا ذكر لا ادري ما نقول في هذا **ان** كان له آله الرجل والمرأة فان بال من احدهما اعتبر به
فان بال من الذكر فهو غلام وان بال من الفرج فهو انثى لان ذلك دليل ان الالة التي يخرج منها هي الاصل
والاخرى عيب وسئل سلمي الله عليه وسلم كيف يورث فقال من حيث يبوك ومثله من علي رضي الله
عنه وهكذا كان حكمه في الجاهلية فاقترع الاسلام **قال** وان بال منهما اعتبر باسبقيهما لانه ولا
له علي انه العنوا الاصل **فان** بال منهما معا فهو خنثي مشكل ولا معنى بالكثرة وقال
يعتبر اكثرهما بولا لان لاكثر حكم الكل ولانه علامة اخرى على الاصل والفقوة وله الكثرة
تكون لا تساع المخرج ولا دلالة له فيه علي الاصاله **فان** استويا في القدر فهو مشكل بالاجماع
لعدم المخرج **قال** فاذا بلغ وظهرت له امارات الرجال فهو رجل وذلك كالحية وبجاءة النساء
والاحتلام من الذكر لان هذه علامة تخص الرجال **وان** ظهرت له امارات النساء فهو امرأة
كالحيض والحبل وتزول انثى واللين فيه والجماع في الفرج لان هذه علامة تخص النساء
قال فان لم يظهر الا مارتان او تعارضتا فهو خنثي مشكل قال الطحاوي قال محمد رحمه الله
الاشلال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال قال النسفي وليس يخلو اذا بلغ من بعض هذه العلام
قال فاذا حكم بكونه خنثي مشكل يورث فيه بالاحوط والاوثق من امور الدين فلا تحكم
بما وقع الشك في ثبوته ويرجع المهر على المبيع **مخبر** رث اخس لسرهم ويعرف بيانه في القرائين
ان شاء الله تعالى **ويقف** بين صف الرجال والنساء في الصلوة لانه ان كان رجلاً لا يجوز وقوفه
في صف النساء لانه لا تقصد صلاته ولو كان امرأة لا يجوز وقوفها في صف الرجال للانفساء

صلواتهم فيقف بينهما **قال** ان صلي في صف النساء ما يجوز ان يكون رجلا ولو صلي في صف الرجال بعيد من من يمينه ويساره ومن خلفه بخلافه لا احتمال انه امرأة **قال** وصلي بقناع لا احتمال انه امرأة ويجلس كما تجلس المرأة ولا يلبس الحلي والحريم لاحتمال انه رجل **قال** ولا يغلبه غير محرم رجل ولا امرأة ولا يسافر بغير محرم احتياطا **قال** وتبتاع له امة تخشع لانه لا يجوز ان تحتنه رجل ولا امرأة لما بينا ويجوز لها ان ينظر اليه فوجهه رجلا كان او امرأة فاذا اختته باسها لاستغنائها عنها فان لم يكن له مال فمن بيت المال لانه للمساكين المسلمين واذا كان صغيرا لا يشبهه جاز ختانه للرجل والمرأة ومن في حنيفة رحمة الله انه يزوج امرأة فان كان رجل صح النكاح وحل لها النظر اليه فرج زوجها وان كان امرأة فلا نكاح لكن يجوز للمرأة النظر اليه فرج المرأة للصورة ولا يبرئ الحنثي من مواليه لانه لا احتمال انه انثى **قال** ولو اوصي لخل فلا نه بالف ان كان ذكرا وخمس مائة ان كان انثى فولدت حنثي فلا خمس مائة احتياطا الا ان يتبين غير ذلك **قال** وان قتله قاتل خطا وقال انه انثى فالقول قوله لا نكراه الزيادة ولا قصاص في اطرافه اصلا ولو ارتد لا يقتل **قال** ولا يدخل في القسامة **قال** ولا يقر عليه الجزية لو كان كافرا ولو اسير لا يقتل لاحتمال انه انثى ولا يحد قاده لانه ان كان رجلا فهو كالجبوب وان كانت امرأة فهي كالزنا ولا يحد قاذفهما لان الحد في التهمة وهي منتفية عنهما **قال** لو قال لامرأة ان كان اول ولد تلدينه غلاما فامراته طالق او ففدت حنثي لا تخش ما لم يستبين امره **قال** لو قال كل عبد له حر او كل امة له حرة لا يعتق الحنثي حتى يستبين امره ولو قال الامرين عتق لبيتهن **قال** اذا مات ولم يستبين حاله يتم ثم يكفن لانه لا يجوز غسله للرجال ولا للنساء احتياطا فقد تم غسله فيتمهم واذا اجتمعت الجنائز يزجعت جنازته بين جنازة الرجل والمرأة لما ترفي صلواته في حياته ويدفن كالجارية احتياطا **كتب الوقف** الوقف في اللغة للميس يقال وقف الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه الموقوف لان الناس يوقفون فيه اي حبسون للمساكين وفي الشرع حبس شيء معلوم بصفة معلومة على ما نعتبه ان شاء الله تعالى **قال** واجعت الامة على جواز اصل الوقف لما روي انه عليه السلام تصدق ببيع حوايط في المدينة وكذلك الصحابة وقفوا والليل صلوات الله عليه وقف وقواهي باقية جارية الي يومنا هذا **قال** اختلفوا في كيفية جواز قال ابو حنيفة وزفر شرط جواز ان يكون مومي به او يقول اذا ست فقد وقفه حنثي لولم يوس به لا يصح ويبقى على ملكه يجوز بيعه ويورث عنه الا ان يجيز الورثة فيصير جازا ويتابد ولو قضي القاضي بنزومه لنم وبعد لانه قضاء في محض ولم يكن لغيره ابطاله **قال** ابو يوسف ومحمد لا يشترط لجوازه شيء من ذلك وهذا بناء على ان الوقف

عند حبس العيين على ملكه عملا بمقتضى قوله وقف والتصدق بثمرته وثلثه المصدومة على المساكين ولا تصح التصديق بالمعدوم الا بالوصية وعندهما حواالة العيين عن ملكه الى الله تعالى وجعله محبوسا على حكم ملك الله تعالى على وجه يصل نفعه الى عباده فوجب ان يخرج عن ملكه وحلص تعالى ويصير محررا عن التملك ليسند يمين نفعه ويسهر نفعه للعباد لهما ان الحاجة ماسة الى لزوم الوقف لصل ثوابه اليه على الدوام وانه يمكن باسقاط ملكه وجعله لله تعالى كالمشاهد فيجعل كذلك **قال** النسقي وكان ابو يوسف يقول يقول اني حنيفة حتى دخل بغداد فسمع حديث عمر رضي الله عنه فرجع عنه وقال لو بلغ هذا باحنيفة رحمه الله لرجع اليه وهو ما رواه محمد بن الحسن عن صفين جوية عن نافع عن ابن عمر بن عمر رضي الله عنه كانت له ارض تدي ثمن وكانت غللا نفيسا فقال عمر يا رسول الله اني استفتت ما لا تقبى افا تصدق به فقال تصدق باصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن تنفق ثمرته على المساكين فتصدق به عمر رضي الله عنه في سبيل الله وفي ارقاب المساكين وابر السبل وذوي القربى ولا جناح علي من وليه ان يأكل منه بالمعروف او يوكل صديقا له غير متوكل ولا في حنيفة قوله عليه السلام لا حبس عن فرايض الله تعالى ومن شرع جاء محمد عليه السلام ببيع للبس ومن عبدالله بن زيد انه تصد بضيعة له فتشكا ابواه الي النبي عليه السلام فقال له ارجع في صدقك ولا تشترط الوقف تراي فيه ولولا ان ملكه لم ترع كالمجود ولانه محتاج الي التصديق بالقلعة ذابا ولا ذلك الا بيقا والعين على ملكه ثم عند محمد لصفة الوقف اربعة شرائط التسليم الي المتولي وان يكون موقفا وان لا يشترط نفعه شيئا من منافع الوقف وان يكون موقفا بان يجعل اخر الفقهاء لما روي عن عمرو بن عباس ومعاذ رضي الله عنهما انهم قالوا لا يجوز الصدقة الا بحوزة مقيوضة ولا ان القليل حقيقة من الله لا يصور لانهما لك شيئا وانما ثبت ذلك ضمنا للتسليم الي العبد كزكوة ولا نه متى كان له شيء من منافع الوقف لم يخلص لله تعالى وقال ابو يوسف شيء من ذلك ليس بشرط لانه اسقاط وصار كالاعتاق واخذ مشايخ حراسان يقول اني يوسف تزنيبا للناس في الوقف **قال** الحقايق ذكر الوقف ذكر للتأيد عند اني يوسف وعند محمد لا بد من ذكره قال القاضي ابو يعلى قول ان الوقف اقوي بمقاربة بين الوقف والملك اذ في كل واحد منهما معنى التملك وقول محمد اقرب الي موافقه الآثار وبه اخذ مشايخ نهارا **قال** ولا يجوز وقف المشاع عند محمد رحمه الله لما ذكرنا من الاثر ولا القيص عند شرط ويجوز عند اني يوسف لان التسمية من تمام القيص وليس بشرط عند وان حكم به بالاجماع لما مر وان طلب الشريك التسمية يقسم لانها افراز وان كان فيهما معنى المبادله الا اننا غلبنا جهة الافراز للوقف فان كان الشريك غير الوقف يقاسمه لان الولاية له وان كان هو يقاسمه القاضي ليل لا يتولي الا في الوقف ولا يجوز اخذ الدراهم للوقف لانه يصير تبعا للوقف ويجوز ان يعطيه وراهم من الوقف لانه يصير

مشتريا للوقف وما لا يحتمل القسمة يجوز مع الشيوع عند محمد اعتبارا بالصدقة والهبة ولا يجوز
الشيوع في المسجد والمقبرة بالاجماع لان الشركة تنافي بالخصوص لله تعالى والنهي فيها بيع بان
يصلي فيه يوما ويسكن يوما ويدفن فيها شهرا وتدرج شهر بخلاف غيرها من الوقف ولان
الاستغلال ممكن غير مستبشع **قال** ولا يجوز حتى يعمل اخر الجهة لا تنقطع ابدأ وقال ابو يوسف
يجوز لان المقصود التقرب الى الله تعالى وانه يحصل عمنه تنقطع ولهما ان موجبه زوال الملك بدون التكاليف
وذلك بالتأبيد كالمعنى فاذا لم يتأبد لم يتوقف عليه موجبه ولهذا يبطل التأقيت بما يبطل البيع
قال قيل التأبيد شرط بالاجماع الا ان يحجره الله اشرط ذلك لانها صدقة بالمنفعة او بالعملة وقد
يكون موقفا ويكون موبدا كما في الموصية فلا يتعين التأبيد الا بالتقصيص وعند لي يوسف لا يستلج
الي ذكر لان ذكر الوقف يعني عند كذا في المصنف **قال** ويجوز وقف العقار لما من القصور
والانار ولا يجوز وقف المنقول وقال ابو يوسف ضيقة بيقرها واكرتها وهم عبيد جاز للبعثة
وكذلك وقف الدواب ومعها ساينته وعليها حمل ودلو ولو وقف بيتا فيه كورة مسلح جاز وصار
التمل تابعاً للعسل ولو وقف دارا فيها حماما وبيع الحمام بعهاله وهذا لان من الاحكام ما يثبت
تبعاً ولا يثبت مقصودا كالشرب في بيع الارض والبناء في الشفعة **قال** ومن محمد رحمه الله جواز وقف ما يجرى
فيه التعامل كالناس والقنود والمنشار والقدر والجنان والمصاحف والكتب لجود التعامل في
هذه الاشياء وبالتعامل يترك القياس كما في الاستصناع قال عليه السلام ما راء المسلمون حسنا
فهو عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه كالتيب والامنة لان من شرط الوقف التأبيد كما بينا تركناه
في السلاح والكرام بالنقص وفيما جري فيه التعامل بالتعامل فبقي ما وراه علي الامس **قال** والقوي على قول محمد
رحمة الله حاجة الناس في تعاملهم بذلك **قال** ويجوز حبس سلاح والكرام اي وقفه في سبيل الله لان
خالد بن الوليد وقف روعا في سبيل واجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل رجل ناقة في سبيل الله
فاذا اخرجها من رسول الله من ذلك فقال الخ من سبيل الله وطلمة حبس سلاحه وكراة
في سبيل الله اي خيله والابل كالخيل لان العرب يقابل عليها ويحمل عليها السلاح **قال** ولا يجوز بيع
الوقف ولا تملكه لما من حديث عمر رضي الله عنه ولا انه يبطل التأبيد والمقصود من الوقف **قال**
وبيد من ارتفاع الوقف بعارته وان لم يشترطها الواقف تحصيل المقصود فان قصد وصول الثواب اليه
بوصول المنفعة او العملة الى الموقوف عليه على التأبيد وذلك ببقاء امله وانه بالهارة فكانت الهارة
شروط مقتضى الوقف **قال** فان كان الوقف على عي من ساه له ليكون الغائم بالفرع لانه معين يمكن مطالبته
وان كان على فقراء فلا يقدر عليهم وفعلة الوقف اقر بالموالهم فيجب فيه **قال** وان وقفه على سكني ولد
فالعمارة على من لا سكني لان المراج بالضممان كنفقة العبد الموصي بخدمته فان افي او كان فقيرا لجرها القبي

هذا هو الوجه في صحة الوقف على من لا سكني لان المراج بالضممان كنفقة العبد الموصي بخدمته فان افي او كان فقيرا لجرها القبي

عليه فلا حاجة الى الزيادة ومن له السكنى لا يجوز اجارته لعدم ما كسبه **قال** وما انهدم من
بناء الوقف الشد صرف في عمارته مثل الاجر والخشب والقار والاجار ليقى على التأبيد **قال** فان استغنى
عند حبس لوقت حاجته فيصرف فيها لانه لا بد من العارجه يحبس كيدا يتعذر عليه وقت الحاجة
وان تعذر اعادته عليه بيع وصرف الثمن الى عمارته مر فانه الى مصرف الاصل ولا يقسمه بين مستغني
لان العين حق الله تعالى وهذا امر فلا يعرف اليهم غير حقهم **قال** ويجوز ان يجعل الوقف غلة الوقف
او بعضها او الولاية اليه وقدر وجهه والاختلاف فيه **قال** فان كان غير ما مومن نزع القاضي
منه وولي غير نظر للفقراء كاحراج الوصي نظرا للصغير وان شرط ان ليس للقاضي عز له فالشرط باطل
لما افند حكم الشرع **قال** وان مات القيم في حيوة الواقف نصبت لانه الولاية له وصية بمنزله لان
ولاية الوقف نظرية وهي فيما ذكرنا فان لم نوص الى احد فالراي الى القاضي **قال** ولا يجعل القيم من الاجانب
مادام يجد من احل بيت الواقف من يصلح لذلك اما لانه اشقى ولان من قصد الواقف نسبة الوقف
اليه وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من الاجانب من يصلح **قال** فان اقام اجنبيا شر صار من ولد من يصلح
صرفه اليه كما في حقيقة الملك ارباب الوقف المحدثين اذ انصبوا متوليا بدون راي القاضي فتح اذا كان
من احل الصلاح كما اذا اجتمع احل مسجد على نصب متول جاز لان الحق لهم **قال** ومن بني مسجد لم يزل
ملكه عنه حتى يفره عن ملكه وطريقه لانه لا يحصل لله تعالى الا بد **قال** وياه ذن بالصلو فيه
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه تسليم وهو شرط عندنا وعند ابي يوسف يصير مسجد الجرح قوله
جعلته مسجد الا ان التسليم ليس بشرط كالاعتاق والفرق لهما ان العبد في يد نفسه ولا كذلك المسجد
والتسليم ان يصلي فيه جماعة في رواية الحسن لان المساجد بنيت للجماعة **قال** ولو صلى فيه واحد او جماعة
واحد اثنائي رواية لا يصح وهو قول محمد رحمه الله لما بينا وفي رواية يصح لانه من حصا يصير المساجد بها
يقهر رخصتي البطل قال الله تعالى وان المساجد لله اضا فها الى نفسه اضافة احتصاص كالعبادة ولهذا
لا يصح فيه شرط للتيار ولا تعيينه الامام ولا من يصلي فيه بخلاف غير المساجد حيث بقي مملوكا ينتفع به كساير
المملوكات سكنى وزراعة حتى لو لم يحل المسجد لله تعالى بان كان تحت سر داب او فوقه بيت وجعل
دار مسجد او اذن للناس بالدخول والصلو فيه لا يصير مسجدا ويورث عنه الا اذا كان السراب
او العلو لم يصلح المسجد او كان وقفا عليه وعن محمد رحمه الله لا يدخل الرعي اجاز ذلك بكل حال الضيق
المنازل **قال** يوسف مثله لا يدخل فيه **قال** واخرى بلحول المسجد وتفرق الناس عنه يعوق ملكا ويورث عنه
خلا فلا يي يوسف ذكر بعضهم قول ابي حنيفة مع ابي يوسف وبعضهم مع محمد رحمهم الله **قال** ومن
بني سقاية المسلمين او خاناً لانياء السبيل ورباطا او حوضا او حفرا او جمل ارضه مقبرة او طريقا للناس
فصند ابي حنيفة رحمه الله لا يلزم ما لم يحكم به خاكم او يعلقه بموته على ما تقدم من اصله لانه لم ينقطع حقه

عنه حق جازله ان يستق ويسكن ويدفن ويشرب من الخوض بخلاف المسجد لانه لم يبق له فيه حق وعندنا
يوسف بن زهر بالقول المتقدم ان التسليم ليس بشرط وعند محمد بشرط التسليم وهو الاستقاء من الشفاية والبئر
والدفن في القبرة والغزول في الحان والرباط والشرب من الخوض ويكتفي فيه بفعل الواحد لتعدد الجنس
ولو نصب له مولىا وسكنه اليه جاز لانه ثابت عن الموقوف عليهم **و** وكذلك اذا سلم المسجد الى متولي يقوم بمقتضا
بجز وان لم يصل فيه هو الصحيح وكذا ان سلم الى القاضي او نائبه **و** يستوي في ذلك الفقراء والاعنياء
عرفا والحاجة المل الى ذلك **قال** **و** الوقف في الموضع ميتة لانه تبرع فصار كسائر التبرعات **قال**
رباط استغنى عنه بصفة فقهه الى قرب رباط اليه لانه اصل رباط على بابة فطره ولا ينتفع بالرباط الا باليد
عليها وليس لها وقف يجوز ان يفرع بفصل من وقف الرباط لانها مصلحة العامة **و** لو صاق المسجد بغير
طريق العامة يوسع منه المسجد لان كليهما المسلمين نصر عليه محمد رحمه الله **و** لو صاق الطريق وسع من المسجد
عملا بالاصل **و** يجوز القضاء بالشهادة القائمة على الوقف من غير دعوى لانه من حقوق الله تعالى فلا
يحتاج الى مدعي وهو مجتهد فيه فينفذ بالاجماع **فصل** **و** وقف على الفقراء وله بنت صغيرة فقيرة
ان وقف في صفته يجوز القرب اليها وفي مرضه لانه بمنزلة الهبة **و** اشترى القيم شوبا واعطى المساكين
لا يجوز لان حقه في الدار **و** اذا غرس القيم في المسجد فهو للمسجد كالبناء وان غرس على بئر العامة فهو له
رفع لانه ليس له ولاية على العامة **و** لا يجوز الوقف على الاعنياء وهم يمتنعون ثم من بعدهم على الفقراء جاز ويكون
كما شرط لانه قرينة في الجملة بان انقض الاعنياء **و** لو قال ارضي من صدقة موقوفة على الفقراء يدخل فيه فقراء قرابة
واولاد **و** مصرف الغلة اليهم او من صرفها الى الاجانب لانه صدقة وصلته ثم القربى ولان افضل لان الصلة
في حق او جازل ثم او قرابة ثم الى مواله ثم الى جيرانه ثم الى اهل مرقع اقرعهم منزلا الى الوقف هكذا
ذكر حلال بن يحيى الرازي **و** ينبغي ان يعطى غيرهم المثل في بعض الاوقات لانه اذا صرف الكل اليهم
دائما وقدم العهد ربما اتخذوا ملكا لا يقسم **و** يمكن ان يعطى كل فقير ما يتي درهم لانه صدقة فاشبهت
الزكاة ولا يكره ذلك اذا قال على فقراء قرابته لانه كالوصية **و** اذا وقف على ولد وولد ولد يدخل فقير
ولم يخل عليه وولد ولد الموجودين يوم الوقف **و** يشترك البطنان في الغلة ولا يدخل من كان اسفل
من هذين البطنين لانها حقهما بالذكر وفي دول اولاد البنات روايتان تذكر في الوصايا ان شاء الله تعالى
ولو قال على لذي وولد ولدي واولادهم يدخل فقير البطون كلها وان سفلوا الا قربى الابعد فيه سواء
لانه ذكر واولادهم على العموم **و** لو قال على اولادي يدخل فيه البطون كلها لعموم اسم الاولاد لكن يقدم البطون
الاول فاذا انقض الثاني فمن بعدهم يشترك جميع البطون فيقر على السواء قريبهم وبعيدهم لان المراد صلة
اولادهم ويرحمهم والانسان يتصدق صلة ولد لصلبه لان خدمته
ما اياه اكثر وهم اليه اقرب فكان علة استحقاقه ارحم ثم انما غلة قد يحد من لجة

فكان قصد صلتهم اكثر من عدا حديق قل ما يدرك الرجل خدمتهم فيكون قصد برحمهم وصلتهم نسبتهم
اليه لانه خدمتهم له وهم في النسبة اليه سواء فاستوا في علة الاستحقاق وقف على فقراء وقرابته فمن
اثبت القرابة والفقير بالبينة يستحق والا فلا والبينة على القرابة ان لم يفسر حال لا تسمع الشهادته
لشروع القرابة واختلافها كما اذا شهدوا انه وارث لا تقبل ما لم يفسر اجهة الارث **و** البينة
على الفقراء لا يسمع ما لم يقل الشهود انه فقير مخدوم لا نعلم له مالا ولا احدا يقرضه نفقته لان كل من له نفقة على
غيره بغير قضاء لا حظ له في هذا الوقف كالولد الصغير في لا اثم ياء حذون النفقة فيصير من الاعنياء ومن
لا يستحق النفقة الا بقضاء كالاخوة وكمن له حظ في هذا الوقف والقضاء بغيره في الوقف لا يكون قضا
بغيره في حق الدين والقضاء بغيره في حق الدين قضاء بغيره في حق الوقف لان من له مسكن وخادم وعوض
الكفاية فقير في حق الوقف دون الدين **و** لو قال على اقرب قرابتي فبنت بنت البنت الى من الاخوات لا يورث
لانها من صلبه والاخوات من صلبه **و** لا يعتبر الارث **فصل** **و** لا يجوز اجارة الوقف اكثر من المثل
التي شرطها الواقف لانه يجب اعتبار شرط الواقف لانه ملكه احرجه بشرط معلوم فلا يخرج الا بشرطه **و** فان لم
يشترط مدة فالمتقدمون من اصحابها قالوا يجوز اجارته اي مدة كانت والمتأخرون قالوا لا يجوز اكثر من ستة
اشهر حتى ملكا بطول المدد فيندرج ضمن سنة الوقفية ويتسم بسمة الملكية لكثرة الظلمة في زماننا وتغلبهم
واستعملهم **و** قيل يجوز في الضياع ثلاث سنين وفي غير الضياع سنة وهو المختار لانه لا يرغب في
الضياع اقل من ذلك **و** لا يجوز اجارته الا باجر المثل دفعا للضرر عن الفقراء **و** فلو اجر ثلاث سنين باجر
المثل ثم ازادت لكثرة الرغبات لا ينتقض الاجارة لان الاعتبار اجرا المثل يوم العقود **و** ليس للموقوف عليه اجارة
الوقف الا ان يكون وليا من جهة الوقف او نائبا عن القاضي فاذا اجره القاضي او نائبه او الولي لا ينتفع
بموته لانه كالوكيل عن الموقوف عليه والعقد لا تنفسح بموت الوكيل **و** لو سكنه الموقوف عليه ان شرط
الواقف السكنى له فله ذلك وان شرط الغلة له بثل ليس له ذلك وقيل له لانه ان يشكها غيره بالاجارة فهو
او ولي والا حوط ان يواجرها القيم من غير وبطية الاجرة **و** لا يجوز اجارة الوقف واسكانه لان فيه ابطا
حق الفقراء **و** لا يقع رهنه فان سكنه الموقوف عليه اجرة مثله **و** كذا لو باع المتولي منزلا موقوفا
فسكنه المشتري ثم نسخ البيع فلي المشتري اجرا المثل والغنوي في عصب عقار الوقف واتلاف منافعه
وجوب الفان نظرا للوقف وهو المختار **و** لو استدان القيم للخراج والجنائيات ان امره الواقف بذلك جاز وان
لم يامر فالاصح انه ان لم يكن له بد من ذلك يرفع الامر الى القاضي حق ياء مره بالاستدانة ثم يرجع في الغلة
قيمرا اشتري من غلة المسجد حائوا للمسيح يجوز بيعه عند الحاجة لانه من غلة الوقف ليس وقف لان
صحة الوقف يعتمد الشرايط ولم توجد فيه **و** رجل وقف على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم فسكنها متعلم
لا يبيت فيها جازله ذلك ان كان يادي في بيت من بيوتها وله فيه المة السكنى لانه يعد ساكنا فيها **و** لو اشغل

بالليل بالخراسة وبالتهار يقتصر في التقييم فان كان مشتغلا بعمل آخر لا يقدر به من طلبه العلم لا يحمل له ذلك
وان لم يشغل هو بعيد من طلبه العلم **قال** لو وقف على ساكني مدرسة كذا لم يقبل من طلبه العلم فهو لا ذل
سواء لان التواضع في ذلك فاما طلبه العلم دون غيرهم ومن كان يكتب الفقه لنفسه ولا يتعلم فله
الوظيفة كانه متعلم وان كتب لغيره باجره لا يحمل **قال** وان خرج من المصير في ثلاثة ايام فضا عدا لا وظيفة له
لانه لم يبق ساكنا **قال** وان خرج مادون ذلك الى بعض القرى واقام خمس عشر يوما فلا وظيفة له فان اقام
اقل من ذلك فان كان لا بد له منه كطلب لغوت ونحو فله الوظيفة وان خرج لثلاثة ايام لا يحمل له والله اعلم
كتاب الهبة وهي العطية الخالية عن تقدم الاستحقاق يقال وهبه
ووهبت له وقال الله تعالى **يُحِبُّ مَنْ شَاءَ اَنَا** اي يحب من يشاء الذكر والاعتبار في
الهبة ولهذا شرط في القبض لان تمام الاعطاء بالدفع والتسليم وهي امر متدرب وصنيع محمى بحسب قول الله
عليه السلام **تهادوا تحابوا** وفي رواية **تعاونا وقطعنا سنة** فانه صلى الله عليه وسلم قبل هدية العبد وقال في
حديثه **هو لها صدقة** ولنا هدية وقال عليه السلام لو اهدي الى طعام لقبضت له دعيت الى كراع
لاحيث واليه الاشارة بقوله تعالى فان طين لكم عن شيء منه نفسا اى طابت نفوسهن بشئ من ذلك فقبضته
منكم فكلوه حيث امرنا **قال** ومعنى نعمان تملكه اسقاطا وعليها الاجماع **قال** وقصص بالاجاب والقبول
والقبض اما الاجاب بالقبول فلا نه عقد تملك ولا بد فيه منها واما القبض فلا ان الملكية ثبتت به ونزول
المتبرع بشئ لم يلزمه وهو التسليم بخلاف الوصية لانه لا الزام للقبض لعدم الاهلية ولا للوارث لعدم الملك
ولان الملك بالتبرع ضعيف لا يلزم وملك الواجب كان قويا فلا يزول بالتسليم الضعيف وقدر ويجب
عن جماعة من الصحابة مرفوعا **او قولا** لا يجوز الهبة والصدقة الا مقبوضة نحو زكاة والمراد الملكيات
لما اذا ثبت بدون اجماع **قال** فان قبضها في المجلس بغير اذن جاز وبعد الافتراق ينتقل الى اذن
والقياس ان لا يجوز في الوجهين الا باذنه لانه تفرق في ملك الواجب بقاء ملكه قبل القبض ووجه الاستحسان
ان التملك بالهبة تسليط على القبض واذن له به ضار الموهوب له ما ذناله في القبض فمما لا يجاب اقتضاء
والاجاب يقتصر على المجلس فكذا ما ثبت فمما له وكذلك الصدقة بخلاف ما اذا اثناء من القبض في المجلس لان
الثابت فمما لا يعارض المخرج او نقول التخي رجوع والقبض كالقبول وان ملك الرجوع قبل القبض
قال وان كان في بدء كالمؤذع والمستجير والمساخر والغاصب ملكها بغير الهبة لانه ان كان
قبضا امانة فتؤبى عن الهبة وان كان فمما فضا قري من قبض الهبة والاقوي بنوعين الادنى **قال** ولو هب
رجل ثوبا فقال قبضته صار قابضا عندا في حيفه وجعل تملكه من القبض كالقبض كالتخلى في البيع **قال** ابو يوسف
لا بد من القبض ببدن **قال** ولو قبض الموهوب الهبة ولم يقبل قبضت الهبة **قال** وهبه الاب
لابنه الصغير ثم عجز العبد لا تقا في يد الاب وهو الذي قبض له فكان قبضه كقبضه وكل من يقول في هذا

ومر بها باجرتها ثم ردها الى من له السلطنة المحققين لانه لو لم يجرها تقوت السلطنة فينفوت حقهم في السلطنة
وحق الواقف في الثوث **قال** لا يمكن المتبرع عن الهبة لانه يتلف مال نفسه ولا يكون بامتناعه راضيا
ببطلان حقه لانه في حين التبرع من ثم المستحق من الهبة بقدر ما يبقى الموقوف على مكان عليه كمال
لو خرب يدي كمكان كان لان بتلك الصفة كانت خلته مصر فله الى الموقوف كالباب ولو وهب لابنه
الكبير هو في عياله فلا بد من قبضه لانه لا ولاية له عليه فلا يقبل **قال** يملك المصغر الهبة يتصرف فيه
وامه ويقبضه لنفسه معناه اذا وهبه اجنبي فالولي كالاب ووصيته والمدة ووصيه لقيامهم مقام الاب
وكذا اذا كان في حجر اجنبي يربيه كاللقيط وقد بيناه والام لها ولاية حفظه وهذا منه لانه لا يقدار
له بدون المال فاحتاجت الى ولاية التحصيل وهذا منه واما قبضه بنفسه فمما اذا كان عاقلا لانه تصرف
نافع وهو من اهله وجوز قبض الزوج لزوجته الصغيرة بعد ما زنت اليه لان الاب فوض امرها اليه
وذلك بعد الزفاف لا قبله حتى يملكه حفصة الاب وتنعت الهبة بقوله وهبت لانه صريح فيه
وغلت لكش استعماله فيه قال عليه السلام **احل ولد غلته هكذا واعطيت ميرح ايضا واطعتك**
هذا الطعام لان الطعام صريح في الهبة اذا اضيف الى الطعام لانه لا يطعمه الا بالاكل ولا اكل الا بالملك **قال**
قال اطعمتك هذه الارض فهو عارية لانها لا تطعم واسمك هذا الشيء وجعلت هذه الدار لعمري قال
عليه السلام من امر عري نهي لعمري ولو رثته من بعد **قال** حملتك على هذه الدابة اذا نوي الهبة لان المراد به
الاركاب حقيقة فيستعمل للهبة يقال حل الامير فلا نارمالي فرس اى وهبه فيعمل عليه عند النية وكسرت
هذا الثوب قال تعالى وكسوتهم اراغيتكم الكسوة ويقال كساه ثوبا اذا وهبه **قال** لو قال منعتك هذه
الدار وهذه الجارية فهي عارية الا ان يوبى الهبة ولو قال ذلك فيما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه
نحو هبة كالدراهم والدنانير والمطعم والمشراب **قال** وهبة المشاع فيما لا يقسم جائز وفيه اجماع لا يجوز لان
القبض شرط في الهبة ما روينا وانه غير ممكن في المشاع ولو جوزناه لكان له لجبا ر الوهاب على نفسه ولم يلزمه
فيكون اضرا دابة وما لا يقسم الممكن فيه القبض ناقص فيكتفى به ضرورة ولا يلزمه ضرر الاجبار على الصفة
يبقى الاجبار على المهايأة قلنا المهايأة في المنافع ولم يبرع بها لان الهبة صادفت العين لا المنافع
قال فان قسم وسلم جاز لان القبض لم يبق شيوع وذلك كسهم في دار ومثله الدين في الضرع والصفوف
على الظهر ونحوه على نخل وزرع في ارض لان اتصال هذه الاشياء كالشيوع من حيث انه يمنع القبض وكذلك لو
وهبه من شريكه لا يجوز لعدم امكان القبض **قال** ولو وهبه دقيقا في حنطة او سمنا في لبن او جونا
في سمسم فاستخرج دوسله لا يجوز لان الموهوب معدوم فلا يكون محلا للملك فبطل العقد فيخرج
الى عقد جديد اما المشاع فيحل التملك حتى جاز ببيعة دون ذلك **قال** ولو وهب اثنان من
واحد جاز وبالعكس لا يجوز اما الاقل فلانهما سلماها والموهوب له قبضها جملة فلا شيوع ولا ضرر

القسمه واما الثاني فمذهبنا في حنيفه رحمه الله وقال لا يصح ايضا لانها هبة واحدة والتملك واحد
فلا شئوع وصار كالرهن من اثنين ولا في حنيفه انه وهب من كل واحد منها النصف لانه
يثبت لكل واحد منهما الملك في النصف الا ترى انه لو كان فيما لا يقسم فليل احداهما في النصف
فكان تملك النصف فانه شائع واما الرهن فاستحق فيه المبسوط ويثبت لكل واحد منهما كذا وقوله
مر في الرهن **قال** ولو تصدق علي فقيرين جاز وكذلك لو وهب لهما وعلي غنيتين لا يجوز وقال لا يجوز
في الغنيتين ايضا لما مر والفرق لا في حنيفه رحمه الله ان اعطاء الفقير يراد به وجه الله تعالى وهو واحد
وسواء كان بلفظ الصدقة او بلفظ الهبة وسواء كان فقيرا او غنيا واكثر والاعطاء للفقير يراد به وجهه
وهما اثنان فكان مشاهرا والصدقة علي الفقير هبة لانه ليس من اهل الصدقة **قال** ومن وهب جارية
الاحملها تحت الهبة وبطل الاستثناء لما تقدم ان الاستثناء انما يعمل فيه العقد والهبة لا تمنع في العمل
فكذا الاستثناء فكان شرط فاسدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد لانه لا يبيح عليه السلام اجاز الرهن
وابطل شرط المعز بخلاف البيع فانه يفسد بالشرط الفاسد لانه عليه السلام نهى عن بيع وشروط
ولو دبر الجنين ثم وهبها لم يحز ولو اتمته ثم وهبها جاز والفرق ان المدبر يملك الواهب وانتهى
بالام اتصال خلقه فتمنع صحة القبض كالشئ وفي الحر لم يبق ملكا له فالموهوب غير مشغول بحقه ولا مقبل
به فلا يمنع الموهبة ولو وهب جارية علي ان يعتقها او يسولها او علي ان يدبرها او دارا علي ان يرد عليه
شئ منها او يعوضه عنها شيئا فالهبة جائزة والشرط باطل لانها شرط بخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة
فانها لا تبطل الهبة لما مر **فصل المانع في الرجوع في الهبة** المهرية من القرابة والزوجية والمعاوضة
وحر وجها من ملك الموهوب له وحدوث الزيادة او التغيير في عينها وموت الواهب او الموهوب له علي حياته
ان شاء الله تعالى **قال** ويجوز الرجوع فيما يهبه للاجنبي لقوله عليه السلام الواهب حق بهيته ما لم يثبت
منها اي ما لم يعوض عنها ويكن ذلك لانه من باب الحساسة والدناوة وقال عليه السلام العايد في حبه
كالطبيعي وفي غيره شبهه به الحساسة الفعل ودناوة الفاعل وتأويل قوله عليه السلام لا يعمل الواهب
ان يرجع في حبه الا الواهب فيما يهب للولد اي لا يعمل له الرجوع من غير قضاء ولا رضا الا الوالد فانه عمل
له ذلك عند الحاجة وهذا العمل اولى بجوابين للحدثين **قال** فان عوضه او زاد متصلة في نفسها او في
احدهما او خرجت من ملك الموهوب له فلا رجوع اما اذا عوضه فلما روينا من الحديث ولان المقصود من الهبة
التعويض مادة وقد حصل واما الزيادة كالتمن والكبر والبناء والفرس والصبيغ والخباطة فلانه لا يمكن
بدون الزيادة ولا سبيل الى الرجوع مع الزيادة لان العقد ما ورد عليها وما موت الواهب فلا سبيل للوارث
عليها اذ هو اجنبي من العقد واما موت الموهوب له فلا تنقاز ورثته والتملك لم يرجع منه وصار كالأشكال
منه حال حيوته وانا اذا خرجت من ملك الموهوب له فلا تنقازها اخرجها بتسليطه فلا يملك نفسه كالوكيل ونقصا

الموهوب لا يمنع الرجوع بانما تنقصت قيمته او انهمم البناء او ولدت الجارية الا انه لا يرجع فيها حتى يستغني عنها
ولدها **قال** ولو وهب له مائة دينار وادت قيمته ثم شاخ فنقصت لا يرجع فيه لانه اذا راد في بدنه طار في
في جثته ثم انقص بوجه اخر وهو شئ اخر فلا يرجع **قال** ولا رجوع فيما يهبه لذي رحم محرم او زوجة او زوج
لان المقصود صلة الرحم وزيادة اللفة بين الزوجين وفي الرجوع قطعية الرحم واللفة لانه لا تورث
الوحشة والنفرة فلا يجوز ميانته للرحم من القطعية وابقا للزوجة علي اللفة والمودة وفي الحديث
لذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها وسواء كان احد الزوجين مسلما او كافرا الشئ المعنى **قال** ولو
وهبها ثم ابانها لم يرجع وان وهب اجنبيه ثم تزوجها له الرجوع والمعتبر بالمقصود وقت العقد وان
وهب لاختيه وهو عبد له الرجوع وكذلك ان وهب لعبدا حبه عندنا في حنيفه رحمه الله وقال لا رجوع له لان الملك
وقع للولي فكان هبة للاخ وله ان الهبة وقعت للعبد حتى اعتبر بقيوله ووجهه والملك يقع له ثم ينتقل الي
مولاه عند الفراق من جاحنة حتى لو كان مديونا لا ينتقل الى المولي ولا صلة بينه وبين العبد ولو قال
الموهوب له خذ هذا ابدا عن هبتك او عوضها او مقابلتها او عوضه اجنبي متبرعا فقبضه سقط الرجوع لان هذه
الانفاذ في معنى المعاوضة وكذلك لو قال خذ هذا مكان هبتك او ثوبا يملك به او جازيتك عليه
او اثبتك وتحتك هذا عن هبتك او تصدقت به عليك بدلا من هبتك فهذا كله عوض محكم حكمه
الهبة يصح بما تنقص به الهبة ويبطل بما تبطل به ويتوقف الملك فيه علي القبض ولا يكون في معنى المعاوضة
اسلاما وان لم يصف العوض الي الهبة بان اعطاه شيئا ولم يقل عوض عن هبتك لا يكون عوضا وكل واحد منهما لا
الرجوع فان عوضه عن جميع الهبة بطل الرجوع في الجميع قل العوض او كثر وان عوضه عن نصفها قل
الرجوع فيما بقي لان المانع التعويض فيقتل بقدر **قال** ولو استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض لانه
ما عوضه بهذا العوض الا ليس له جميع الموهوب ولم يسلم الا نصفه فيرجع بنصف ما عوضه وان استحق
بعض العوض لا يرجع بشئ وقال زفر رحمه الله يرجع بمقتضاه من الموهوب اعتبارا بالعوض الاول لانه لما
استحق بعضه ظهر انه ما عوضه الا الباقي وهو يصح عوضا عن الكل فلا يرجع الا ان يرة الباقي ثم يرجع
لانه ما اسقط حقه في الرجوع بقبول العوض الا ليس له جميع العوض ولم يسلم فله دونه بطل الرجوع
فما دحق الرجوع **قال** وان استحق جميع العوض رجع بالهبة لما بيننا **قال** والهبة بشرط العوض يلزم فيها
حكم الهبة قبل القبض فلا يصح في المشاع وحكم البيع بعد رعاية للفظ والمعنى وضوئته ان يهبه عبدا
عليان يعوضه عنه ثوبا فلكل واحد منهما الامتناع ما لم يتقيا بضائهما في الهبة فاذا اتقيا بضائهما رتبة
البيع يردان بالغيب وتجيلا للشفعة ما اذا استحق ما في يدهما رجع بعوضه ان كان قايما بقيمته ان كان
قال ولا يصح الرجوع الا بتراضيه او بحكم الحاكم لانه فصل جتهد فيه مختلف بين العلماء فله الامتناع وو
لاية الالتزام للقاضي وان تراضيا فقد بطل حقه فيجوز وان هلك في يده بعد الحكم بالرد لم يفرض لانه امانة

في يد حيث قبضه لاربعي وجه الغنم **فصل** العتري جازي للبحر حال حيونه ولو رثته بعد مماته ويبطل الشرط وهو
ان يجعله له مائة فاذا ملكه تدر عليه لما تقدم من الحديث ولما روي انه عليه السلام اجاز العتري وابطل شرط
المعز **ولو قال** داري لك عتري سكني او تخلي سكني او سكني صدقة او صدقة عارية او عارية هبة او هبة
سكني هبة فهي عارية لان ذكر المنفعة وهي السكني حقيقة في العارية لان العارية تملك المنفعة وتحمل
الهبة والحمل على الحقيقة **ولو قال** هبة تسكنها فهي هبة لان قوله تسكنها مشوطة وتنبيه على المقصود
وبسبب تفسيره بخلاف قوله سكني **قال** والرقبي بالطله وحيث يقول داري لك رقبتي ومعناه ان ماتت فهي الي
وان ماتت فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر لاروي شريح ان لنبى عليه السلام اجاز العتري ودارقطني
ومرويه الرقبتي من الرقبتي لارقاب ومعناه رقبته داري لك فانه يجوز وهو محمول حديث جابر ان النبي صلى
الله عليه وسلم اجاز العتري والرقبي الا انه محتمل فلا يثبت الهبة بالشك فيكون عارية وقال ابو يوسف والرقبي
جازي حديث جابر ولان قوله داري لك تملك وقوله تملك فاسد فلا يبطل الهبة ولها حديث شريح ولانه
تعلق الملك باللفظ فلا يصح واذ لم يصح يكون عارية عندهما لانه يقتضي لطلاق الانتفاع به ولولا جبر حليل
اكثر شيئا ملكا جميع ما ملكه فلان فهو هبة لان ملكه لا يصير لغيره الا بملكه **ولو قال** جميع ما يرضي في
يفسلي فلان فهو قراض لانه لا يكون للمقرض وهو في يد المقرض به وينسب اليه **قال** الصدقة على الهبة في جميع
احكامها لانه يترجم الا انه لا رجوع فيها لان المقصود منها الثوب وقد حصل وكذا الهبة للفقير لان المقصود
الثوب وكذا الوضد في علي غني لانه قد يطلب منه الثوب بان يعينه على النفقة لكثرة عياله ويؤثر ذلك
انه غير بالصدقة عنها **قال** ومن نذر ان يتصدق بما له فهو على جنس مال الزكاة لان ايجاب العتري
معتبر بايجاب الله تعالى وايجاب الله تعالى المقصد قد انضاف الى المال تناول اموال الزكاة قال تعالى اخذ
من اموالهم قد فكذا ايجاب العتري فيصدق بالذهب والفضة ومرضى التجارة والسوايم والعلقة
والثمرة العشرية والارض العشرية خلافا لما قلناه لانه لا يوجب العتري العتري في العتري لانه لا يوجب
عليه الكافة فكانت في معنى الزكاة ولا يتصدق بغير ذلك من الاموال لانها ليست اموال الزكاة وقال زكريا
ولجميع ماله وهو القياس على اجماع اللفظ وجوابه ما مر **ولو نذر** ان يتصدق بملكه فهو على الجميع
وذكر الحكم الشهيدانه والاول سواء في الاستحسان لان ذكر المال والملك سواء وكذلك ذكر النسي
منهما قال ابو يوسف فرق بينهما لفظا الملك اسم عرفا والاول اصح لان الشرح انما انضاف الصدقة الى المال لا
الى الملك وذلك بوجوب تخصيص المال في ملك علي موصلة فان لم يكن له سوى مال الزكاة لزمه التصدق
بالكل بالاجماع شريطة ما ينفعه حتى يكتب ثم يتصدق بمثل ما امسك لانه لو تصدق بالجميع احتج
ان يسأل ويموت جوعا وانه ضرر فاحش فيمسك قدر حاجته دفعا للقرض عنه **ولو لم يقدره بشي لان** النسي
مختلفون في ذلك باختلاف احوالهم في النفقات فالخاسر ان يمسك مقدرا كفايته في نفقته الجاني يقدر

على اداء مثله **ولو قال** داري في المسكين صدقة فعلية ان يتصدق بها وان تصدق بغيرها اجزاء ولو قال
لاخر كل ما يصل الي من مالك فعلي ان اتصدق به فوهبه شيئا فعلية ان يتصدق به ولو اذله
ان يأكل من طعامه لا يتصدق به لان الاباحة لا يملكه الا بالاكل وبعد الاكل لا يمكن التصدق به **ولو**
اعلم بالصواب **كتاب القارية** وهي مشتقة من التعاور وهو التداول والقناب يقال
تعاورنا الكلام بيننا اي تداولناه وسمى العقد به لانهم يتداولون العين ويتداولونها من يد الي يد
القرية وهي العطية الا ان القرية اختصت بالاعيان والعارية بالمنافع او سميت به لقرية عن العوض
وهي عقد مستحب مشروع مندوب اليه لما فيه من قضاء حاجة المسلم وقدر الشريعة اليه قال تعالى
وتعاونوا على البر والتقوى وقال عليه السلام لا يزال الله في عون المسلم ما دام المسلم في عون اخيه وقد
تعالى على ضعة فقال ويمنعون الماعون اي العواري من القدر والفاس ونحوه وقال عليه السلام القار
مردودة واستعار صلى الله عليه وسلم دروعا من صفوان ولان الفيلك نوعان بعوض وبغير عوض
والاعيان قابلة للنوعين بالبيع والهبة فكذلك المنافع بالاجارة والاعارة **قال** وهي هبة المنافع
وقال الكرخي اباحة المنافع حتى لا يملك المستعير اجارة ما استعاره ولو ملك المنافع ملك اجارته
والاول الصحيح لان المستعير له ان يعبر ولو كانت اباحة ملك ذلك كمن ايج له الطعام ليس له ان يبيعه
ولان العارية مشتقة من القرية وهي العطية وانما تجز الاجارة لانها تملك موقت بنقطع حقه عنها
الى انتهاء المدة والعارية تملك على وجه لا ينقطع عنها متى شاء فلوحازت الاجارة يلزم المعبور من الضور
يلتزم ولا رضي به فلا يجوز او لنقول الاجارة اقوى والزم من الاعادة والشئ لا يستعير ما هو اقوى منه
قال ولا يكون الا فيما ينتفع به مع بقاء عينه اعلم ان الاعارة نوعان حقيقة ومجاز والحقيقة
اعارة الاعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها كالثوب والدار والعبد والذابة والمجان اعارة
يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه كالذاهب والذائب والمكيل والوزون والعددي المفاد فيكون
صورة قرضا معني لانه رضي باستهلاكه بدل فكان تملك كابدن وهو القرض ولو استعاره لم يملكه
ميزانه او يزين بها حانوته ليس له ان يتعدى ما سمي من المنفعة ولا يكون قرضا كاسعاف الخ **قال**
وهي امانة لا يضمنها من غير تعدي قال عليه السلام ليس على المستعير غير المخل ضمان ولانه قبضه من
المالك لا على وجه الضمان لان اللفظ يقتضي تملك المنافع بغير عوض لغة وشرعا لما بيننا فلم يكن متعديا
وتأويل ما روي انه عليه السلام استعار دروعا من صفوان فقال اعصبا تاخذها يا محمد فقال لا بل عارية
موداة مضمونة اي واجبة الرد مضمونة بمؤنة الرد وفيها بين الحديثين بالقدرك **قال** لان
وتصح بقولك اعترتك لانه صريح قيد واطهرتك من الارض للاستعمال فيه واخذت منك هبة العبد
نفعه العبد خدمته وقد اذن له في استخراجه ومتحكك هذا الثوب وحملتك على هذه الذابة اذ لم يرد بها

الهبة لما حر في الهبة وداري لك سكتي لان معناه سكتا مالك او سكتي عمري اي سكتا هالاعرك **قال**
 وللمستعير ان يعبرها لانه ملك المنافع فملكها غير بالاعارة كالوصي له بالخدمة بخلاف الاجارة على امانة
 ثم العارية على اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع كمن استعار دابة او ثوبا ولم
 يبين وقتا ولا عين من يستعمله فله ان يستعمله في اي منفعة شاء ويركب ويلبس غيره عملا بالاطلاق
 فلو ركب هو او ليس ليس له ان يركب غيره ولا يلبسه وكذا لو اركب غيره لا يركب هو على ما بيناه في
 الاجارة والثاني ان تكون مقبلة فبها بان استعاره بوثا يستعمل بنفسه فليس له ان يركب غيره ولا
 يلبسه غير باختلاف ذلك باختلاف المستعير وله ان يعبرها للجل لانه لا يتفاوت وكذا انه ان يعبر العبد
 والدار لعدم التفاوت والثالث اذا كانت مطلقة في الوقت مقبلة في الانتفاع بان استعارها للجل
 عليها خبطة فله ان يحمل الخبطة متى شاء والرابع اذا كانت مقبلة في الوقت مطلقة في الانتفاع بان
 استعار دابة يوما ولم يتم ما يحمل عليها فله ان يحمل ما شاء في اليوم ثم ان امسكها بعد الوقت ضمن ان انتفع بها
 في اليوم الثاني وقيل يضمن بحرق الامساك لانه امسك مال الغير بغير اذنه وان اختلفا في الوقت والمكان لم
 يحمل عليها فالقول للمعبر مع يمينه لان الاذن منه يستفاد فيثبت بقدر ما اقر به وما زاد فالمستعير **استعمل**
 فله ان يؤذن له فيضمن **قال** فان اجرها فهلكك ضمن لانه متعدي حيث تصرف في ملك الغير بغير اذنه
 كان غاصبا وللمعبر ان يضمن المستعير ما بينا فلا يرجع على المستأجر لانه يبين انه اذن ملكه وله ان يضمن
 المستأجر لانه قبض ماله بغير اذنه ويرجع على المستعير اذا لم يعلم انه عارية دفعا للضرر الغير ورعنه بخلاف
 ما اذا علم **قال** فان قبضها بوقت او منفعة او مكان ضمن بالخالفه الا ان خير وقد بيناه بقايم
 في الاجارة وعند الاطلاق له ان يستفع بها جميع انواع متفعها ما شاء ما لم يباله بالرد عتلا بالاطلاق
قال ولو اعاد رضاه للبناء والغرس فله ان يرجع لانه عقد غير لازم وهذا لان المنافع توجد
 فثباتا وتلك كذلك فالمر بوجد بعد قبض فله الرجوع فيه وقال عليه السلام العارية مردودة **قال**
 ويكفها فلهما الا انه لما صح الرجوع بقى مستعير شاغلا ملك الغير فعليه ان يفرغها فان لم يكن وقت فلا ينفعه
 لان لما اصاب المستعير ثما اصابته بفعل نفسه وان وقت واخذها قبل الوقت كره له ذلك لانه اختلف
 وعنه ويضمن للمستعير قيمته ويملكه نظر للجانبين وقال زفر لا ضمان عليه لانه لما علم ان له ولاية
 الاخذ فقد رضي بذلك لنا انه غرم بالتاقيت اذا اظهر الوفاء بالوعد فرجع عليه اذا اختلف لان
 ما اصابه من جهته بخلاف غير الوقت والمستعير قلعه لانه ملكه الا ان يكون فيه ضرر كثير بالارض غير
 المعتول لان الاصل له وهو راجع على التبع فان قلعهما فلا ضمان عليه وقيل اذا اكلته المعبر فلهما وبضمن المعبر ما نقصا
 بالقلع لانه خدعه حيث ضمن له الوفاء الى اخر الوقت الذي وقته ولم يفرغ له **قال** وان اعادها للزينة
 فليس له اخذها قبل حصص وان لم يوف فثبتي الاجرة لان فيه مراعاة الجانبين دفع الضرر عن المستعير والمراعاة

حق المعبر لان بقاءه مدة قليلة بخلاف البناء والغرس لانه لانهاية لها فيقلع دفعا
 للضرر المعبر دخل الحرام واستعمل قصاص الحرام فكسرت واخذ كون القصاص يقترب فالكسر دغل
 منزل رجل باذنه فاخذ منه آباء بغير اذنه لينظر اليه او ليشترب فوقه من بين فالكسر ضمان عليه لانه ما ذ
 في ذلك دلاله **قال** استعار كتابا ليقرأ فيه فوجد فيه خطا ان علم ان صاحبه لا يمكن اصلاحه
 اصلحه او الا فلا والظاهر انه لا يمكن فلا بأس به **قال** واجرت رد العارية على المستعير لانه قبضه لمنفعة
 فوجب الرد عليه والاجرة مائة الرد واجرت رد المتاجر على الاجر لان منفعة القرض حصلت
 له في الاجرة فلا يكون الرد واجبا على المتاجر فلا يلزمه الاجر **قال** واذا رد الدابة الى اصطلح
 مالكها برئ استقسانا والقياس الى البرئ يهدم الرد الى المالك وجه الاستحسان ان العاق حرم
 بالرد الى الاصطبل فانه لو ساقها اليه ردها الى الاصطبل والمعاد كالمصور عليه ولو كان عبدا فردد
 الى دار مالكه فكذلك وكذا رد الثوب الى دار ما بيننا **قال** ولو رد العارية مع من في عياله او عين او جرح
 الخاص برئ لانها امانة فصادرت كالوديعة وكذا الوردة الى عبد المعبر او من في عياله برئ لان
 المالك يحفظها بؤلا عاق وقيل المراد بالعبد الذي يقوم عليها وذكر في المنتقى وكانت العارية شيئا
 نفيسا كالجوهر ونحو لا يبرء بالرد الى هو لانه لم يرجع العادة بطرحه في الدار وتسلمه الى غلامه
 والمتاجر في رد العين المتاجر كالمستعير وفي الغصب لا يبرء في الجميع الا بالرد الى مالكه لان ملكه
 الغصب واجب فلا يسقط الا بالرد الى المالك او نايه حقيقة بخلاف العارية لانها غير مضمونة
 واسا علم بالصوب **كتاب** **الفصل** وهو في اللغو اخذ الشيء ظاهرا يقال غصبته
 منه وغصبته عليه بمعنى قال تعالى باخذ كل سفينة غصبا اي ظاهرا ويستعمل في كل شيء يقال غصبته
 ولحق وزوجه وفي الشرع اخذ ماله متفوقا بحق مير مملوك للغير بطريق التعدي هو اشتراط ابو حنيفة
 وابو يوسف كون المصوب قابلا للتخل والتحويل على وجه يتضمن تقويت يد المالك ولزم يثبت طه عود
 ويظهر في غصب المعتار على ما بينته ان شاء الله تعالى ولو استخدم مملوكا بغير اذن امره او ارسله
 في حاجته او ركب دابته او حل عليها او ساقها فهلكك كان غاصبا لانه ائتمت اليد المفوضة ولو جلس
 على بساط الغني او هبت النخ بنوب سنان فالتفت في حجره لا يكون غاصبا ما لم ينقله او يمسكه **قال** وهو
 منهى عنه حرام لكونه نصرا في مال الغير بغير رضاه قال تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
 تجارة عن تراض متكر ولا نحرمة ما للسلوك حرمة دمه قال عليه السلام كل السرقة على المسلم حرام دمه
 وعرضه وماله وقال عليه السلام لا يحمل امره مسير الا بطيبة نفس منه وعلى حرمة الاجاع **قال** وهو من
 المحرمات عقلا لان الظاهر حرام عقلا على ما عرف في الاصول **قال** والغصب على من يبين احدها لا يتعلق به اثر
 وهو ما وقع عن جهل من اتلف مال الشيء وهو بطلان ملكه ممن هو في يده ونصرف فيه فاستهلكه

ثم ظهر انه غير ذلك فلا اثر عليه قال عليه السلام رفع عن اسفل طفا والنسيان الحديث ومساء الاثر
 والثاني يتعلق به وهو ما ياتى على وجه التعدي فانه ياخذن وامساكه **قال** ومن غصب شيئا
 فعله رده في مكان غصبه لقوله السلام على اليد ما اخذت حتى ترده وقال عليه السلام لا ياخذ
 احدكم متاع اخيه لاجاز او لالا عبا فاذا احكم غصبا اخيه فليردها عليه ولا تهب عليه
 وفي الظلم وذلك ما ذكرنا **و** ويرد في مكان غصبه لان القيمة متفاوتة بتفاوت الاماكن والاعداد
 ما ذكرنا **قال** فان هلك وهو مظن فعليه مثله قال تعالى فاعذر واعليه بمثل ما اعتدى عليكم
 ولان المثل اعدل لوجوه المالبية والجنس وان لم يكن مثليا كالحوان والعدوى المتفاوت والذرع
 فعليه قيمته بوجه غصبه لان القيمة بقوم مقام العين من حيث المالبية عند تعدد الماثلة دفعا للظلم
 وايضا لا يلحق الى مستحقه بقدر الامكان وسواء عجز عن رده بفعله او فعل غيره او باقاة سماء وبنية لانه
 بالغصب صار متعديا ووجب عليه الرد وقد امتنع فيجب الضمان **و** يجب القيمة يوم الغصب لانه السبب
 وبه دخل في ضمانه **و** ان نقص ضمن النقصان اعتبارا بالجزء **و** بالكل **و** اما الثاني اذا انقطع تجزئته
 يوم القضاء عند حصة رده **و** قال ابو يوسف يوم الغصب قال محمد يوم الانقطاع لان الواجب
 المثل وينتقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر يومئذ ولا يورث يوم انقطاع الحق بزيوات القيم
 فيعتبر قيمته يوم الغصب وهو السبب الموجب ولا حصة ان لا يتقال بقضاء الفاضل بالانقطاع حق
 لو لم يتقاصا حتى عاد المثل وجب فاذ التماضي يعتبر القيمة عند اختلاف ذوات القيمة لانه مطالب
 بها من وقت وجود السبب هو الغصب فيعتبر قيمته عند السبب **قال** وان ادعى الهالك
 حبه الحاكم مرة يعلم انها لو كانت باقية اظهرها ثري فبقي عليه بديلها لان الظاهر بقاءها
 وقد ادعى خلافه ونظير اذ اطول بين المبيع فادعى الا فلا نس ومرة **و** فاذ حبه المدة المذكورة
 قضى بالبدل **لما** **قال** والقول في القيمة قول الغاصب مع عيینه لانه ينكر الزيادة **و**
 وان افاد المالك القيمة على الزيادة قضى بها لانها حجة ملزمة **قال** فاذا قضى عليه بالقيمة
 ملكه مستندا الى ذلك الغصب لانه قابل للنقل من ملك الى ملك وقد ملك المالك بدله فملك الغاصب
 المبدل لانه يجمع البدل في ملك واحد فاعلم لصريحه **و** يسلم له الاكساب للثبته لا يسلم
 الاول لان تبعيةهم قوة تبعية الاكساب لا نزيان ولد المدين والكتاب مدين ومكانه لا يكون
 اكسابا مدين ومكانا **قال** فاذا ظهرت العين وقيمتها التي قد ضاعت بنكون او بالينة او بقول
 المالك سلمت للغاصب لانه ملكها برضا المالك حيث ادعى هذا القدر **و** ان غصبها بيمينه فالملك
 ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين ورد العوض لانه ما رضى به وانما اخذ بعجزه عن
 الوصول الى محال حقه كالمكس لا وكذا الوظهر قيمته مثل ما ضمن او اقل لانه لم يرض حيث لم يعطه ما ادعاه

والبدل م

الخيار قال ويضمن ما انتقض العقار بفعله ولا يضمنه لو هلك وقال محمد ردة الله يضمن العقار
 بالغصب وصورة ان من سكن دار غيره او زرع ارض غيره بغير اذنه شرحت الدار او غرق العنقا
 لم يذاته كغصب اليد العادية ويلزم من ذلك زوال يد المالك لان اجتماع اليدين في محل واحد في زمان واحد
 حال تحقق الغصب ولا يكل حكم يتعلق بالنقل فيما ينقل يتعلق بالتولية فيما لا ينقل كحول المبيع فيهما
 المشتري ولما قوله عليه السلام من غصب ثوبا من ارض طوقه الله تعالى من سبع ارضين النبي عليه
 السلام ذكر الخراف في غصب العقار ولم يذكر الفان ولو وجب لذكره ولان هذا تصرف في المالك لانه
 العقار لو زل مكانه الذي كانت يد المالك ثابتة عليه والتصرف في المالك لا يوجب الفان كما
 لو منع عن حفظ حتى هلك ولان ما لا يجب القطع بسرقته لا يتعلق به ضمان الغصب كالحرام او اذا هدم
 البناء وحرق الارض فيضمن لانه وجد منه النقل والتميل وانه اتلاف يضمن بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب
 كالحرام وما اهدم بسكناء فقد تلف بفعله العقار يضمن بالاتلاف وان لم يضمن بالغصب ولا تفرق
 في العين **فان** نقص بالزراعة يضمن النقصان عامر **و** ياخذ راسه له ويتصدق بالفضل معناه
 وباءه من الزرع ما اخرج عليه من البذر وغيره ويتصدق بالفضل **و** كذا الموضع والمستعير اذا تصرفا
 ورعا تصدقا بالفضل وقال ابو يوسف يطيل الفضل لا يحصل في ضمانه ملكه الاصل ظاهر فان
 المضمونات تملك باداء الفان مستندا على ما تقدم ولما انه حصل بسبب خيب ومعا الترف في ملك
 الغير والفرع حصل على صفة الاصل والملك الخيب سبيله التصديق به **و** لو صرفه في حاجة نفسه
 جاز فان كان غنيا تصدق بمثله وان كان فقيرا لا يتصدق **و** لو لقي المالك الغاصب في غير بلد الغصب
 فطالبه بالمضيق فان كان داهرا او دنا يرد فحقا اليه لانه ثمن في جميع البلاد **و** ان كانت غنيما
 وهي قايعة في يد امرئ تسليمها اليه ان كانت قيمتها في الموضوعين سواء لانه لا ضرر فيه على المالك
 وان كانت قيمته اقل من بلد الغصب فان شاء احن وان شاء طأ لانه بالقيمة وان شاء صبر ياخذ في بلد
 لان نقصان السر ينقله فيتحيز المالك كلاف تغير السعر في بلد الغصب لانه لا يصنع بل بقله الرغبات
 وان لم يكن في بلد وقيمتها اقل فاما ان شاء احد مثله ان كان مثليا او قيمته ببلد الغصب او يصير لياخذ
 مثله في بلد **و** ان كانت قيمة اكثر فالغاصب ان شاء اعطاه مثله او قيمته لانه هو الذي يتفرع بالذبح
 وان كانت القيمة سواء فللمالك ان يطالب بالمثل لانه لا ضرر على احد **و** لو قيعب في يد الغاصب
 مع قيمة النقصان فيقع صحتها ويقع وبه يجب فيضمن ذلك وهذا في غير الربويات لان الجدة قيمة
 فيها **و** اما الربويات ان شاء احن بعينه وان شاء ضمن قيمته صحتها من غير جنسه وتركه لان الجدة
 لا قيمة لها عند المقابلة بالجنس على ما عرف **و** آية الصقر والرصاص ان بيعت وزنا من الربويات وعدها
 لا **و** لو غصب غنيا فصار ربيبا او غصبا فصار خارا او رطبا فصار تمرا فالملك ان شاء اهدم فيه لا غير

وان شاء ضمه مثله ولو غصب جدياً او جارية صغيرة فكل واحد من الغاصب والنفقة قال
عليه السلام من وجد عين ما له فهو حق به ولو كان شاباً فصار شيخاً او شابة فصار عجوزاً
ضمن النقصان **قال** الشغل المخرج وذو السبع والبصر ونسيان الحرفة والقرآن والاباق والرفق
والخوف والزنا عيب يوجب النقصان ان حدثت عند الغاصب فممنها **قال** واذا تغير الموصوف
الغاصب حتى زال رسمه واكثر منافع ملكه وضمة وذلك كذبح الشاة وطبخها او شربها او تقطيعها وطحن الحنطة
وزرعها وخبز الدقيق وجعل الصفرانية والحديد سيفاً والبناء على الساحة والابن وعصر الزيتون
والعنب وغزل القطن وشيخ الغزل والوجه فيه الله استهلكها من وجه لغوات معظم المقاصد وتبدل الاسم
وحدة في الصنعة قايماً من كل وجه فترج على ما فات من وجه بخلاف ما اذا ذبح شاة وفسخها لانه
باق ولا ينتفع به حتى يؤذي بدله لقوله عليه السلام في الشاة المدبوجة المصلية بغير رضا صاحبها
اطعموها الاساذي فيه دليل على زوال ملك المالك وحرمة الانتفاع قبل الارضاء ولان اباحة الانتفاع قبل
الارضاء فتح باب الغصب **قال** وكوز بيعة وهبته مع الحرمة كالبيع الفاسد **قال** فان اذى بذهله او ابراه
المالك جازله الانتفاع بدله لانه صار راضياً بالبراء واحداً ببدل **قال** والقياس في يجوز له الانتفاع قبل
الاداء وهو قول زفر وهو رواية عن **قال** رحمه الله لانه ثبت له الملك فيجوز له الانتفاع ولهذا جاز
بيعه وهبته وعرائي يوسف انه يزول ملك المالك عنده لكنه يباع في دينه وبعد الموت موافق بمن
باق الغرماء ووجه آخر في الساحة والابن ان ضرر المالك صار مختبراً بالقيمة وضرر الغاصب بالهدم
لا يغير فكان ما قلنا رعاية للجانبين فكان اولى **قال** ولو غصب خيطاً خاط به بطون عتق او امته او لو حافظه
في سفينة انقطع ملك المالك الى الغاصب بالاجماع **قال** ولو غصب تبراً ففقر به دراهم او دنانير او آنية لم يملكه جزاً
المالك لانه لا شيء للغاصب قلا يملكها الغاصب وعليه مثلها لما تقدم انه استقلال بصنعة من وجه لا ت
بالكسرات بعض المقاصد ولا في حنيفة رحمه الله ان الدين باقية من كل وجه نظر الى بقاء الاسم والقيمة
والوزن وجريان التبرافيه والصنعة فيما غير متقومة لما بينا انها لا قيمة لها عند المقابلة بالجنس
قال ومن خرق ثوب غنم فابطل عامة منفعتة ضمنه لانه استهلكه معنى كما اذا احرقه
فان ضمنه جميع القيمة ترك للغاصب ليلا يجمع البطلان في ملكه احدى وان امسك الثوب ضمنه النقصان لبقاء
الدين وبعض المنافع **قال** وان كان حرقاً قليلاً يضمن نقصانه ما الله لم يمت شيئاً بل عيبه **قال** واختلوا
في العيب الفاحش قبل هو ان يوجب نقصان ربح القيمة فما زاد وقبل ما ينقص به نصف القيمة والصحيح
ما يمت به بعض المنافع **قال** واليسير ما لا يمت به شيء من المنفعة بل يدخله نقصان عيب **قال** ومن
ذبح شاة غيره او قطع يد لها فان شاء المالك فضمنه نقصانها واحداً وان شاء سلطها وضمة قيمتها لانه
اتلاف من وجه لغوبت بعض المنافع من اللبن والنسل وغيرها وبقاء البعض وهو الاكل فيثبت له الجواز

الثوب في الحرق الفاحش **قال** وغيره كولا للم يضمن قيمتها بقطع الطرف لانه استهلكها من كل وجه
ولو غصب دابة فقطع رجلها ضمن قيمتها وروى هشام ان اخذها المالك لاشيئ له وان
نساء تركها واخذ القيمة عند بي حنيفة كما في الجنة العياء خلافاً لما **قال** وان قلع عين الدابة فعليه ربح القيمة
استحساناً وقيمة النقصان قياساً وفي جنات الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لو قلع عين بصره او بخل او حمار
ربح قيمة هو كذا كل ما يعل عليه من البقر والابل وما لا يعل عليه ما نقص **قال** وقال في الجامع الصغير في عين
بقرة الجزار وجرو ربح القيمة وفي عين شاة الغصاب ما نقصها من الحمل والقيرو الذاججة والقطب
ما نقصه وقال ابو يوسف يضمنه ما نقصه في جميع الهياكل اعتباراً بالشاة ولما روى انه عليه السلام قضى
في عين الدابة ربح القيمة وكذا قضى عمر رضي الله عنه ولاتها تصلى للمملوك والكروب والعمل ولا يعوم منه المصالح
الا بربعة عينين عينيها وعين في المستعمل فصارت كذات اربعة عينين فيجب في اربعة القيمة كما قلنا
في احداهما ربح الدية لما كانت اربعة **قال** ومن بنى ارض غيره او غرس لزده قلعها ورتها
على ما بينا في الاجازات والعلية السلام لعرق ظالم حق ولانه شغل ملك الغير فيؤثر في
دفع الظلم ورد الحق الى مستحقه **قال** ومن غصب ثوباً نصبة او سويقاً فله سهم في المالك
ان شاء اخذها ورتة زيادة الصنع والتسويق وان شاء اخذ قيمة الثوب ايضاً مثل التسويق وسلمها
لان في ذلك رعاية للجانبين على ما تقدم وصاحب الثوب صاحب الاصل فكان الحق له وقال في الاصل
قوله الحق بنا على انه يغير الباقي فلم يغير شيئاً وسماه ههنا مثلاً لقيام القيمة مقامه والاولان كما هما
سواء وقال ابو حنيفة رحمه الله السواد نقصان قيل هو اختلاف عمر وزمان وقيل ان نقصه التسوية
نقصان **قال** زوايد الغصب امانه متصلة كانت كالسمن والجل والحسن او منفصلة كالولد
والعقر والتمر والقنوق واللبن لان الغصب لم يرد عليها لانه ازاله يد المالك باكبات يده ولم يرد
فلا يضمن لان ضمان الغصب والغصب محال ويضمنه بالتعدي بان ازاله او اكله او ذبحه او باعه
وسلحه **قال** وبالمنع بعد الطلب لان الملك ثابت للغير قد تعدى فيه فيضمنه طامراً وان طلب المتصلة
لا يضمن بالبيع لان الطلب غير صحيح لعدم امكن رد الزوايد دون الاصل ولا يضمنها بالبيع والتسليم
كالمنفصلة ولا في حنيفة رحمه الله ان سب الضمان اخراج الخ من ان يكون متقاعبه في حق المالك ولم يرد
هنا لان الزيادة المتصلة ما كان متقاعبها في حق المالك لعدم يدها فلا يجب الضمان ولو زادت
قيمتها فعليه قيمتها يوم الغصب لا غير لانه يوم سب الضمان على ما تقدم **قال** وما نقصت
الجارية بالولادة مضمون لغوات بعضها وكبر بولدها وبالولادة لانعدام النقصان حكماً ولا في الطوائف
او الولادة سبب للزيادة والنقصان فلا يوجب الضمان كما اذا سقطت ستمائة بنت او هربت ثمة
سمنت او رث اليد فانه ينجح من نقص القطع كذا هنا وصار كمن المبيع وان لم يكن بالوفاة الجيرتة ونحوها

والفرقة لا ولد لها فاعلة مقامه لوجوبها بدلا عنه ولو ماتت وبالولد فاعلة بقيمتها لا شيء عليه هو
الصحيح لأنه ما فتنها يوم الغصب ملكها من ذلك الوقت فبين ان النقصان حصل على ملكه فلا حاجة
الى الجواب **قال** ومنافع الغصب غير مضمونة استوفاءها وعطلها واستفادها بعد ورود الغصب عليها
لأنه ما زال عنها يد المالك لعدم وجودها وقت الغصب ولا حائل بينها وبين الاعيان لبقاء
الاعيان وهو لا يتبقى زمانين ولأنها غير منقومة وانما تقومت بالاجارة ضرورة ورود العقد عليها ولم
يوجد وبضمن ما نقص استوفاءه لاستهلاكه ببعض اجزائه **قال** ومن استهلك خمر الذمى او خنزيره
فعليه قيمة ولو كان مسلما فلا شيء لقوله عليه السلام تركوه وما يدنينون بما يدينون فانه الخمر والطير
عندهم كالحل والشاة بل هما من انفس الاموال عندهم وقيل عليه السلام اذا قبلوها فغوا طرية فاعلمهم
ان لهم ماله وعليهم ما على المسلمين التامين بان لا يفتقدونه مالا كذلك يكون للذمى خلاف المسلم
لانها ليساملا في حقها اصلا وحرمة يد لهما عليه كمرتها والخزولان كان مثليا فالمسلم يمنع من مملكته
وملكه فوجب القيمة اما لربوا فخرام عندهم وهو مستثنى عن عقد الذمة **قال** ويجب في كسر الخاف
قيمتها لغير الله وسواها كانت لمسلم او ذمى كالبطخ والطير والدق والمزمار والخنك والقود وغيرها
ويجوز بيعها وقالا لا يفرض ويجوز بيعها لانها اعتدت للمعاملة فلا يفرض كغيرها ومتانها يتاقل فيها التهور
عن المكرواته ما موبه شرعا فلا يفرض كاذن الضمير او لا بل حيف رعه اذ انما ابدلها صالحة لا انتفاع في
جهة صالحة ونفع لا لا يخل فيضمن والناس يفعلون فاعل خاف فلا يسقط التقويم وجواز البيع لانها بائنة على المالك
وصار كالبائنة المينة وبقية قيمتها لغير الله وكالاجارية المينة والبشر النطوح والحامة الطيارة والذئب المقانيل
والعبد الحقيق فانه جب قيمتها غير صالحة لهذه الامور كذا هذا ولو اخرج بابا مقوفا عليه غائلا منقوشة
ضمن قيمته غير منقوشة لان نقش التماثيل حرام غير متقوم وان كان مقطوع البراس فيضمن قيمته
منقوشة لانه غير حرام والتماثيل على البسا غير حرام فوجب قيمته منقوشة وغصب ثوبا فاكساه
للمالك او طعنا فقدم بين يديه فأكله وهو لا يعلم به برى من القمان لانه اعاد الشيء الى يده وقد
علم من التصرف فيه حقيقة فبر بالقر وهو قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترد ولو جاء الغائب
بقيمة المغصوب الى المالك فلم يقبلها اجبر على قبولها فان وضعها في حجر برى وان وضعها
بين يديه لا يبرى خلاف ما اذا وقع المغصوب او الوديعة بين يديه حيث يبرى لان الواجب في العين رد
وانه يتحقق التحلية والواجب في الدين القبض ليعتق المعاوضة والمقاصة والقبض لا يحصل بالتحلية وروي
ابن سامة عن محمد للقاضي ان يافه الخلال من الغاصب والسارق اذا كان المالك غائبا ويحفظه عليه فان ضاع
خاف المالك فله ان يضمن الغاصب والسارق ولا يبرى ابا فداخ لان القاضى التصرف في المال الغائب يبرى يودى
لحفظه لا يبرى الى ابراء حقوقه ولو صل دابة رجل او تيد عبده او نفع قصده وفيه طيور ولم يضمن لانه غل

وانهم يدينون
والسلب

بين فعله والتلف فعل فاعل مختار به هو ذهاب الدابة والعبد وكثيرا ان الطيور واختياره
صحيح وتركه منهم متصور لا اختيار لا لعدم انعدام العقل الا ترى ان الجنون يضمن ما يتلفه وان كان
معدوما العقل فيضاف التلف الى المباشرة دون السبب كالحاقه بالدافع ولو اخرج من رق وفيه دهن
ضمن لانه سبب لتلفه بازالة المستك ولحقه عليه وبين التلف فعل فاعل مختار ولو كان جامدا فنته
فذاب بالشمس ثم سال له يضمن لان الجامد يستملك بنفسه لا بالرق فلو كان الشق اتلافا وانما حار
ما يباع بالشمس لا بفعله ذهبت دابة رجل ليلا او نهارا بغير ارسال صاحبها فافسدت زرع رجل فله
عليه لانها ذهبت باختيارها فاعلها هو راعها عليه السلام العجا جبار وان ارسلها ضمن رجل
وجد في زرع اودار دابة فاخرجها فهلكت واكلها الذيب لم يضمن نعم عليه محمد رحمه الله
في المنق وقالوا والتجيج ان اخرجها ولم ينفقها لم يضمن لان له ولاية الاخراج وان ساقها بعد الاخراج
ضمن رجلا دخل دابة في دار رجل فاخرجها صاحب الدار فهلكت لا يضمن وان وضع ثوبا في دار فزوى به
فضاع ضمن لان الثوب لا يفر الدار فكان الاخراج اتلافا والتابة تقر بالداف فله اتلافا والله اعلم
كتاب احيا الموات الموات ما لا يتبع به من الاراضى لا تقطع الماء عنه اول غلبه
عليه او كونها عرا او صحرة وخود ذلك مما يمنع الزراعة سميت بذلك لعدم الانتفاع بها كالميت
لا يتبع به فما كان كذلك وليس ملك مسلم ولا ذمى وهو بعيد من العمران اذا وقف الانسان بئر
العران ونادى باعلى صوته لا يسمح من احياه باذن الاسام ملكه مسلما كان او ذميا لان ما كان قريباً من
العران يرتفع الناس به عادة فيطرون فيه البياذ ويرون فيه المواشي وعن محمد رحمه الله انه
يعتبران لا يرتفع به اهل القرية وان كان قريبا والخيار هو الاول لتعلق حقهم به حقيقة او دلالة فلا
يكون مواتا وكذلك اذا كان محتطبا لهم لا يجوز احياؤه لانه حقهم ويشترط في الاحياء اذن الامام
وقالا لا يشترط لعوله عليه السلام من احيا ارضاً ميتة وهواه وليس له حق ولا نفع ما ج سقت
اليه كالصير ولا ينفذ حيفه رحمه الله قوله عليه السلام ليس للمرا لا ما طابت به نفس امامه والمراد به في المباح
الا ان اطلب والحديث في الحديث فبقى الباقي في الاصل ومديتهم اعمول على الاذن لقوله
محصولين توفيقا ولانه وصل الى يد المسلمين بالقتال والغلبة فيكون نية فلا حل لاصد دون اذ
ن الامام كسائر الخباير والمسلم والذمى سواء لان الاحياء سبب الملك فيستويان فيه كسائر
الاسباب ويجب فيها العشر على المسلم والخراج على الذمى لانه ابتداء وضع فخرج كل واحد ما يليق
وان سقاها بما اخرج يعتبر بالما والاحياء ان يبنى فيها بنا او يزرع فيها زرع او يجعل للارض
مستاة وخود ذلك ويكون له موضع البناء والزرع دون غيره وقال ابو سفيان عن اكثر من النصف
كان احيا بلجميعها وان عمر نصفها له ما عداون الباقي وكبر ابن سامة عن ابن حنيفة ان حفر فيها

بيرا اوساق اليها ما تقدحيا زرع اوله يسرع ولو شق فيها انهار البركين احيا الآخر فيها ما
فيكون احيا ولا يجوز احيا ما قرب من العام ما يتنا من احيا ما نثر احاط احيا بجوانبه الاربعه
على الناقب فطريق الاول في الارض الاربعه لتعنتها وذلك من محمد رحمه الله ومن اجيها وانما نثر
لها فزرعها آخر قبل هي الثاني لان الاول ملك استغلا لها لا رقتها وقيل هي الاول وهو الاصح لانها
بلا الملك في الحديث **قال** من جرح ثلث سنين فلم يزرعها فادفعها الامام الى غيره لانه لا يجزى
ياحيا والا ما دفعها لتفصيل المصلحة من العشر الخراج فاذا لم يحصل دفعها الى غيره ليحصل وتسمى
تجرا لوجهين احدهما من الجرح وهو المنع لانه يمنع غيره منها الثاني انهم يضعون الاجار حولها لتعليا
لحدودها ليلا يشركه فيها احد والتجرا يعلمها بعلامة بان وضع الحجارة او غرس حولها اغصاناً
يا بسنة او قلع الخشيش واحرق الشوك وغيره فانه تجر وهو استياد وليس يا حيا، ولهذا الواجب
غيره قبل الثلاث سنين ملكها لانه احياها كما يكسر السوم على سوم احيه ولو عجز العتق انقدر بثلاث
سنين مروى عن عمر بن الخطاب عنه فانه قال من احيا له ضامته وهي له وليس تجر بعد ثلاث حق **قال**
ومن جرح ثلث موات فزرها اربعون ذراعاً من كل جانب للناس وللعطن عند ابي حنيفة رحمه الله
ازاد ان جرح في جرحها منع لان في الارض اربعة ارجاع بمقدار الماء الى ما جرح ورونها فيؤدي الى اختلاف
ولانه ملك الطير ليعلم من الانتفاع به وذلك بمنعه وقال ابو يوسف ومحمد ان كانت للناس
فستون حديث الزهر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال جرح العين خمس مائة ذراعاً وجرح اليد ثمانين
اربعون ذراعاً وجرح اليد الناضجة ستون ذراعاً ولا تجزى فيها الى سائر الدابة للاستقاء وقد يطول
لرعا، ويبر العطن يستقي منها بيده فكانت الحاجة اقل ولا في حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام من جرح
بيده ما حوله اربعون ذراعاً ما شئت من غير فصل ولان استحقاق الجرح على خلاف القياس لانه في
غير موضع الاحيا وهو اظفر وانما تركناه في موضع التقاط الحديثان وما اختلفا فيه يبقى على الاصل ويمكنه ان
يدبر الدابة حول البئر فلا يحتاج الى زيادة مسبق وقال ابو حنيفة رحمه الله جعل في حديث الزهر من يستين زرعاً
حيث لم يزل الجبل لانه يملك ما زاد على الاربعين ولو احتاج الى سبعين يده الجبل اليه وكان تمتد الجبل لانه يملكه
وكثرة النواذر عن محمد بن حريم بن الناضج بقدر الجبل سبعون كان او اكثر **والعطن** بئر الاصل هو الانبار
يقال عطن الانبار وهو عانة وعطنت اذا سقطت وبركة عند الجبل من الماء الى الشرب والناس
الابل التي يستقي الماء والواحد ناضج في الحديث على ما سبق من الزرع نضجاً فيه نصف العطر **قال** وحريم
العين من كل جانب خمس مائة ذراعاً ما سبق من الحديث ولان العين تخرج للزراعة فلا بد من موضع موض
تجمع فيه الماء وساقية يريها الماء الى المزارع فاحتاج الى مسافة اكثر من البئر **قال** والقناة عند خرج
لها كالعين وقيل هو موصلي الى الامام لانه لا بد للقناة من الجرح بلقي طينه ما لم يظهر فاذا ظهر

نهو لعين القناة قيل هو موصلي الى الامام لانه لا بد للقناة من الجرح بلقي طينه ما لم يظهر فاذا ظهر
بالقصر الظاهر ولا حريم الظاهر عند ابي حنيفة رحمه الله في ملك الغير لا بيتة وكذا الوحش في ارض
موات لا حريم له فلا فالهما وقال المحققون من مشايخنا للشعرى حريم بقدر ما يحتاج اليه لائق العين
وخو بالا اتفاق لم قال ابو يوسف حريم مقدار عرض نصف النهر من كل جانب لان المحتسب الحاجة الغالبة وتكون
بغلة تراب الى حافته فيكون ما ذكرنا وقال ابو حنيفة حريم النهر من كل جانب لانه قد لا يكون الماء الزايف
الجانبين فيحتاج الى القاية في احد ما يفقد في كل طرف بطول النهر والجوهر على هذا الاختلاف لما
انه لا انتفاع بالنهر الا بالحريم لانه يحتاج الى المشي فيه لتسييل الماء ولا يكون ذلك عادة في بلدته والى القاطنين
وانه يخرج بنقله فوجب ان يكون له حريم كالبيرو له ان الحريم خلاف القياس لما مر ذكره في البيرو الحديث
ولان الحاجة في البئر كثر لانه لا يمكن الانتفاع بما الى يده والاسقاء الا بالحريم اما النهر فيمكن الانتفاع بما يده
ن الحريم **قال** ولو غرس شجرة في ارض موات فزرها من كل جانب خمسة اذرع ليس لغيره ان يزرع فيه ما روى
ان رجلاً غرس في ارض فلاة نخلاً آخرها زاد ان يزرع شجرة الى جانب شجرة فشكاه الاول الى رسول الله صلى الله
وسلم فامر ان تؤخذ من شجرة جديدة فتذرع فبلغ خمسة اذرع فجعل له صلى الله عليه وسلم الحريم من كل جانب خمسة
اربع واربعين والخلق لا يخفها واذ ذلك قال في المحيط من حديث محمد بن عبد الله **قال** وما عده عند الفرات
ودجلة جوزا حيا وان لم يخل عوده اليه لانه كالموات ومولى الامام اذا لم يكن حيا لعمروان
احتمل عوده لا يجوز حاجة العامة اليه **باب الشرب** وهو التصويت من الماء للارض وروى
قال تعالى لها شرب وكثر شرب يوم معلوم وقسمه الماء بين الشرب والجيرة وتبعث صلى الله عليه وسلم
والناس يفعلونه فاقرهم عليه وتعامل الناس الى يومنا من غير كبير وهو مقسم باعتبار الحق وقيل كذلك
لان الماء غير ملوك في النهر والقسم ثمانية يكون باعتبار الحق كقسمه العتائم **قال** ويجوز دعوى
الشرب بغير ارض استخداً لجواز ان يكون الشرب حقاً بدون الارض بان الشرب الارض والشرب لم
باع الارض وبقي الشرب او وند وقد يملك الارض ما لا يملك بائع كالفصا ص والمز واذ شهد بطلب يوم
من الشهر لا يقبل اذ لم يقولوا من كم يوم مولود في ارضها على شهر لم يها منه فتشهد بالارض قضى بها وطلعتها
من الشرب لان الارض لا تنفك عن الشرب مولود على الشرب وعده فشهدوا به لا يفتق بشي من الارض
قال ويؤخذ ويوصى بنفقة دون رقت لانه حق مالي فيجوز فيه الارش وجهاً للموصي لا يمنع
الوصية لان الوصية من اوسع العقود حتى جازت للمعدوم وبالمعدوم **قال** لو باع ولا يوجب ولا ينفذ
بالبهلاء الفا حصة وعدم تصور القبض ولا لا ليس بمقوم حتى لو سفي به غيره لا يضمن **قال** لو باع من البهلاء
فوجب مهر المثل ولا بد في الخلع حتى نزل ما قبضت من المهر ولا بد في الصلح من دعوى الماء ولا في
القصاص ويغبط القصاص وجب الدية والمياه الخط الاول ماء الجوز وموعام جميع لائق الانتفاع

ولا استقاء

به بالشفقة وسبق الاراضي وشق الانهار لا يمنع احد من شئ من ذلك كالاستباح بالشر واليهما
والثالث الاودية والانهار العظام كبحون وسبحون والقيط والفرات ودجلة فالتاس عشر تكون فيه في الشفة
وسبق الاراضي نصب الارحية والذوال الى الم بضم بالعامية وذلك بان يجرى من انوار يشق من السبق باليسر في
ملكه اصله جاز في الاصل وخبلة الماء يمنع قهر غيره واستيلاءه فانه كان يضر بالعامية فليس له ذلك لان دفع الضرر
عنهم واجب وذلك بان يكسر ضعفه فيميل الماء الى جانبها فتق في الاراضي والفرق كذا اشق السابقة للرجال
والواليمة **قال** الثالث ما يجرى من نهر خاص لقرية فليس فيه شركة في الشفعة وهو الشرب وسبق الدواب
ولهذا اخذ الماء للوضوء وغسل الثياب والنجس والطبخ لا يجرى وان كان في الماء ملكه **روى** انه وردت على الشفعة
رحمة الله ما يلزم من خراسان فدفعوا الى زف ليكتب فيها من عمار جرد ما يجرى الى منار من نهر في جبل في ابله
ودوابه منه حتى ينفعه كله من ذلك يكتب زف ليس له ذلك فضرها على حنفية فغلط وقال صاحب الاصل ذلك لقوله
السلام الناس شركاء في كل شئ والهديث بشمل الشرب الا ان الشرب يخص في النهر الى خاص ولحقا
لنقص من امله وبقي حق الشفعة للضرورة اما في النهر او لا لا لا يقدر على استغناء الماء في كل مكان والبول
حكمها حكم النهر الى خاص **والرابع** ما اخرج في جوف فليس له حصة ياخذ منه شيئا بغير اذن صاحبه وله
يضع لانه ملكه بالاهواز وصانك الصبر والجلد لا تقطع في رفته ليعتق شبهة الشركة فيه بالحدوث
قال ويكفي البئر والعيون او النهر في ملك رجل من يريده الشفعة في الرخوة في ملكه ان كان يجد
غيره بقرينة ارضي بها **قال** فانه لا يجرى فاما ان يشركه ياخذ منه بشرط ان لا يكسر ضعفه او يجرى الماء اليه
فان منع وطرد جفاف العطش على نفسه ومطية فانه لا يملك ما روى ان قوم ماوردوا ما فاسلوا اهل
بئر ليعلم على البئر فابوا فسلوهم ان يعطوهم ولما ابوا فقالوا لهم ان اعناقنا واعناق مطايا فاقولوا
تقطع فابوا ان يعطوهم فذكرنا ذلك لمرضاة من فقال صلا وضمهم فيهم السلام ولا تمنع المضطرب
حقه لانه ثابت في الشفعة فكان له ان يتامله بالسلاح والحرز بالاناء يقاومه بغير سلاح لانه ملكه بالاحراز حتى كان
له قهقهة الا انه مأمور ان يدفع اليه قدر حاجته فبالمنع حاله لا يفرق بوجه الطعام حالة الفحصة كالماء الحار بالاناء
في الباحة والمقاتلة والعمان لما بيننا **قال** ولو كان النهر والبئر في موات قد لجا به فليس له ان يمنع صاحب الشفعة من الدخول
اذا كان لا يكسر المسناة لان الموات كان مشتركا والاحياء حتى مشترك فلا يقطع حق الشفعة من الدخول اذا كان لا يكسر
والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون وفي رواية الناس شركاء في ثلاث في الماء والكثرة والثمار اثبت
الشركة فيها للناس كافة المسلمون والكفار فيه سواء في كم الماء ما ذكرنا **قال** واما الكثرة ان كان في ارض من حاجته
فالناس فيه شركاء في الاحتشاش والري كاشترى اكره في ماء البئر وان كان في ارض من ملكه وقد بنت بنفسه فحقه
في ارضه لا يمنع عنه وله المنع من الدخول في ملكه **وان** لم يجد غيره فعلى التفصيل الذي ذكرنا في الماء وان بنته
في ارضه فهو مملوك له **والكثرة** ما انبسط على الارض ولا ساق له كالا ذخره فوه اما ماله ساق فهو شجر وهو

والشرب

ملك لصاحب الارض لانه عليه السلام انما اثبت الشركة في الكثرة لا في النهر والعوض من الشجر **قال** واما انما
فلو قد نازا في معارضة فالجزم ملكه وليس له ان يمنع احد من الاستفاضة والاصطلاح وان يتخذ منها براجا
لان الجرم من الخشب والله ملكه والشارع جرم الجرم ولا نالوا اطلاقنا الناس في اخذ الجرم ليريق له ما يسطلي به وكلامه
يخبر ويطلع به **قال** وان اوقد النار في ملكه فله ان يمنع غيره من الدخول في ملكه لان النار تكمن في الماء
والكثرة **فصل** كبرى الافعال العظام على بيت المال وهي التي لا تدخل في مقاسم كبحون واخرته
جيجون والنيل ودجلة والفرات وما شابهها لان منفعتها للامة فتكون في مالهم فان لم يكن في بيت
المال شئ اجبر الناس على كبره اذا احتاج الى الكري احياء في العامة ودفعنا للضرر عنهم لكن يخرج الامام
من يطبق العمل ويجعل من يتهم على المياسير الذين لا يطبقونه **وما** هو مملوك العامة فكرهه على اهله لانه
منفعة لهم **ومن** ابي منهم يجبر دفع الضرر العام وهو ضرر الشركة بالضرر الخاص كيف وفيه منفعة
فلا يمارضه **وان** كان فيه ضرر عام باخافوا ان ينشق النهر فيخرج الماء الى طريق المسلمين وارضهم
فعليهم تحصيله بالخص **وان** لم يكن فيه ضرر عام لم يجبروا وامر كل واحد ان يحسن نصيبه والنهر
المملوك لجامعة مخصوصين فكرهه عليهم **ومن** منهم قيل يجبر لانه وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضرر
ين خاص ويكفي دفعه بالكري بامر القاضي فربح على الاثر ولا كذا ذلك **قال** ومونة الكري
اذا جاوز ارض رجل يرفع عنه **قال** الكري عليهم من اوله الى آخره خصص الشرب والارض لان الاعلى
يحتاج الى ما وراء ارضه لتسهيل ما فضل من مائة كيل بفرق اهله ولا يجرى حنفية رحمه الله تعالى جاز
الكري ارضه تمكن من سقيها فاندفعت حاجته فلا يلزمه ما بعد ذلك حتى لو لم يكن الشق بدون الكري
لجرب عليه الكري وما ذكر من الحاجة يندفع بسد من اعلاه وليس على صاحب المسيل عمارته كن له
على سطح آخر مسيل ماء **قال** واذا جاوز الكري ارض رجل هل له ان ينفع الماء قيل له ذلك لان الكري
قد انتهى في حقه وقيل لا لانه لا يختص بالانتفاع بالمال ولها جرت العادة بالكري من اسفل النهر او
يترك بعضه من اعلاه **قال** وليس على اهل الشفعة شئ من الكري لانها شركة عامة **قال**
زهر لرجل يجري في ارض غيره ليس لصاحب الارض منفعة لان صاحب النهر مستعمل له باجراره مائة عام بالهيئة
وعلى هذا المصنف في نهر او على سطح والميزاب والطريق في دار غيره الا انه لا بد له ان يقول في الدعوى
مصب ما بالوصف والمطر وغيره لكان التفاوت **قال** فمن بين قنر اختصوا في الشرب فهو
بينهم على قدر ارضهم لان المتقنوع من الشرب سقى الارض فينتقد ر بقدر جفاف الطريق لان
الطريق الى الدار الواسعة والضيقة سواء **قال** ولو كان لبعض الاراضي ساقية وللبعض ذابية ولا
شئ للبعض وليس لها شرب معلوم فالشرب بينهم على قدر ارضهم التي على حافة النهر لان المتقنوع
من النهر سقى الارض لا اتخاذ السواقي والدوالي فيستوي حالهم فيها هو المتقنوع ولا ان الاراضي في

لاصل لا بد لها من شرب وان كان لها شرب معروف من غير هذا التمهيد لا حق له في هذا التمهيد **قال**
وليس لا على ان يشكر حتى يستوفي الا باكثر ارضهم لما فيه من ابطال حق الباقي وهو منع الماء عنهم في بعض
المدى ولا يحتاج الى اصدار شيء في وسط التمهيد وما يتكسر به في عند التكرار وقبته مشتركة بينهم
فلا يجوز لكن يشرب بخصته فاذا رزوا بذلك جاز لان الحق لهم وكذلك لو اطلقوا على ان لا يسكن كل واحد
في نوبته جاز لما قلنا لكن لا يسكن الا بلوح او باب ولا يسكن بالطين والتراب لانه يسكن التمهيد وفيه ضرر
وان لم يسكن بالبلوح فبالتراب **قال** وليس لحد من ان يشق منه نفع او ينصب عليه رجلا
او يتخذ عليه جسرا او يوسع فيه او يسوق شربه الى ارض ليس لها شرب لا بتراضيهم اما شق التمهيد ونصب
الرجل لانه فيه كسر صفة التمهيد وشغل ملك الغير ببناءه الا ان لا تقتر الزجاء بالتمهيد ولا بالماء ويكون مكانها
له خاص فيوزل لانه تصرف في ملكه من غير اضرار بالغير واما اتخاذ الجسر فهو كطريق خاص بين قمر والقطرة كما
الجسر واما توسعه فيه لانه يكسر صفة التمهيد ويزيد على مقدار حقه واما سوق شربه الى ارض اخرى فلا رة
ربما تقادم العهد فيذيعه ويستدل به على انه له فاذا رزوا بذلك جاز لانه حقه **قال**
ولو كانت القسمة بالكوئي فليس لأحد من ان يقسم بالايام ولا مناسفة لان الحق ظهر بذلك فيترك على الله
الا ان يتراضيا لان الحق لها **قال** ولا يزيد كفة وان كان لا يفتقر بالباقي لما بيننا خلاف التمهيد
الا عظم لان له ان يشق فيه نفع ابتداء فزيادة الكوئي **كتاب المزارعة** وهي مفاعلة
من الزراعة وهي الحرث والفلححة وتسمى بخابرة مشتقة من خبير فانه صلى الله عليه وسلم
دفع خبير مزارعة فسميت المزارعة بخابرة لذلك **قال** او من الخبير وهو الزكاة او من الخبيرة
بالتم التصيل **قال** او من الخبار الارض اللينة **قال** وتسمى بالمحاكمة مشتقة من الحقل وهو الزرع اذا تشعب
فتيل ان يغلظ سوقه **قال** وقيل للحقل الارض الطيبة الخالصة من شايبة السبخ القالحة للزراعة وتسمى
اهل الوفاق القراج **قال** وفي الشرح عقد على الزرع ببعض الخارج وهي جائزة عند الديوسف ومحمد لان
النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر وزرع ولان الحاجة ماسة
اليها لان صاحب الارض قد لا يقدر على العمل بنفسه ولا يجد ما يستاجر به والقادر على العمل لا يجد
ارضا ولا ما يعمل به فدعت الحاجة الى جوازها دفعا للحاجة كالمضاربة **قال** وعندنا في حنيفة رحمه الله
فاصرة لما روي رافع بن خديج قال لما نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امر كان لنا نافعنا انا انا فكان
لاحدنا ارض ان نعطيهما بعض الخارج ثلثا ونصف وقال من كانت له ارض فليرزعهما او يبيعها اخاه
وهذا ما اخترعنا كما نرى يعتقدونه من الاباحة ويعلمونه فاقضى نسخة **قال** وعن زيد بن ثابت قال
نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخابرة قال قلت وما الخابرة قال ان يخذ ارضا بثلث او نصفها وزرع
وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا خابرو ولا نري بذلك باساحتي ذكر رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم **قال** نعم عن الخابرة فتركناه من اجل قوله ولانه استيجار باجرة مجزولة معدومة وذلك مفيد
ولانه استيجار ببعض ما يحصل من عمله فلا يجوز كقصور الخمان وحديث خبير على الله اخرج مقاسمنا
عليه السلام لما فتح خيبر عنق ترك خيبر على اهلها بوظيفة ولفها عليهم وهي نصف ما يخرج من خيبر
واراضيهم **قال** والفقوى على قولها الحاجة التام وقد تعامل بها السلف فصارت شريعة متوارثة وخصية
متعارفة **قال** قال للمصير رحمه الله وابو حنيفة رحمه الله هو الذي فرغ هذه المسائل على اصوله لعلمه
ان الناس لا يخذون بقوله **قال** ولا بد فيها من التاقية لانهما تنقذ اجارة ابتداء وبهم شركة
انتهاء لانها ترد على منفعة الارض والعامل فلا يجد من تعيين المدة كالاجارة **قال** ومن مصلحة
الارض المزارعة يحصل المقصود اذ هي المحل **قال** ومن معرفة قدر البذر قطعا للزراعة ومعرفة
جنسه لانه الاجرة **قال** ونصيب الاجرة لانه يستحقه عوضا بالشرط ولا بد ان يكون العرض معلوما **قال**
والتخليفة بين الارض والعامل لما في المضاربة وان يكون الخارج مشتركا بينهما لما في المضاربة
فكل شرط يودي الى قطع الشركة يفسدها حتى لو شرط لاحدهما قفزا انا معلومة او ما على التوالي وان
ياخذ رب البذر بذرا والخارج فسد لانه يودي الى قطع الشركة لانه لا بد ان يبقى بعد تسعة اعشار فبقى
الشركة فيه بخلاف الخارج والبذر لانه قد يخرج الا ذلك القدر او اقل منه فيؤدي الى قطع الشركة فيبطل **قال**
واذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقرة لآخر او كانت الارض لوحيد والباقي لآخر او كان العمل
واحد والباقي لآخر فيصححة لانه استيجار للارض والعامل اما الاول فله استيجار للعامل والبقرة
آلة العمل فكانت تابعة له لا يقابلها اجرة كآلة الخياط **قال** واما الثاني فهو استيجار للارض ببعض معلوم
فصار كآلة زراعية معلومة واما الثالث فهو استيجار للعامل ليعمل بالآلة المستعمل كما اذا شرط على الخياط ان
يخط بابه صاحب الثوب **قال** واذا صححة المزارعة فالخارج على الشرط عمل بالترامهما قال عليه السلام المولى
عند شرطهم فان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل لانها شركة في الخارج ولا خارج وصار كالمضاربة
اذا لم يربح وان كانت اجارة فقد عين الاجرة فلا يفتقر غير ما خلا في الناصرة لان لغير الشك يتعلق بالذمة
فلا يفتقر بوقت الخارج **قال** وما عدا هذه الوجوه فاسد وهي ثلثة ايضا وهي ان يكون البقر
الا لآت من رب الارض والبذر من العامل او يكون البذر من احدهما والباقي من الآخر او يكون
الارض من واحد والباقي من آخر والبذر من آخر والعمل من آخر **قال** اما الاول فالمدكور رواية الاصل
عن ابي يوسف جوازه لانه استيجار الارض ببعض الخارج فيجوز ويحصل البقر تبع للارض كما يحصل تبع العمل
وجه الظاهر ان منفعة البقر من جنس منفعة العامل لان الكل عمل فامكن جعلها تبع للعامل وليست
من جنس منفعة الارض لان منفعة الارض قوة في طبعها بخلاف الله تعالى يحصل بها النماء فلا يمكن جعلها
تبعها **قال** واما الثاني فلانه شركة بين البذر والعمل ولم يرد به الشرع ولما الثالث فلما روي ان

وقد مر في الخارجية **قال** وان شرط رافع بن خديج ان يخط المزارعة

كتاب المصالح في المزارع والحدود والخراج والبيع والاراضي

اشترى كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل احد هم الارض ومن قبل الآخر البذر ومن قبل الآخر
البقر ومن قبل الآخر العمل فابطل ما صلى الله عليه وسلم قال ابو جعفر الطوسي في شرح الآثار في رعايته
حدها ثم اتوا الخاليين صلى الله عليه وسلم فبطل الزرع لصاحب البذر وجعل لصاحب العمل اجر ما عملوا
وجعل لصاحب البذر ان كل يوم يدره والى الارض في ذلك ووجه آخر فاسد ايضا وهو ان يكون
البذر والبقر من جانب والعمل والارض من جانب لما مر في الوجه الثاني **قال** واذا فسدت فاك
لصاحب البذر لانه نأه ملكه والآخر انما يستحقه بالتقوية وقد فسدت ولا يخرج عمله ان كان البذر
من رتب الارض او اجر رتبته ان كان البذر من قبل العامل لا يزداد على قدر المستحق لانه رتبته بقدر المستحق
وقال محمد رحمه الله يجب بالغة ما بلغ وقد سبق في الاجابة **و** اذا كان البذر للرب الارض في المزارعة كذا
طاب له وتصدق بالفضل وان شرط ما جملها فاسدة لان البذر ان كان من صاحب الارض و
قد شرط عمله لم توجد التولية بين الارض والعامل وقد بينا التماسا وان كان من العامل فالعامل قد
استاجر الارض فاذا شرط عمل صاحبها لم يسلم له ما استاجر فيبطل **و** لو شرط الخارج كله لم يحد منها
والبذر من صاحب الارض جاز فان شرطه له يكون مستعينا بالعامل ليزرع ارضه وان شرطه للعامل يكون
اعادة الارض واقرارا للبذر منه **و** ان كان البذر من العامل فان شرطه لرب الارض فسدت **و**
الخارج لرب البذر وعليه اجر مثل الارض لانه يصير مستأجرا للارض بجميع الخارج وانه يقطع الشركة
وان شرطه للعامل جاز ويكون معبر ارضه منه **قال** ولو شرط التين لرب البذر مع مقناه
بعد شرط الحب بينهما لانه حكم العقد لان التين من البذر وان شرطه للآخر لا يصح لانه ربما لا يخرج الا
التين وهو انما يستحق بالشرط **و** لو شرط الحب نصفين ولم يترضا للتين تحت الشركة في المنفعة
والتين لرب البذر لانه نأه بذره وقبل بينهما تبعا للحب **و** لو شرط التين لاحدهما والحب للآخر في
فاسدة لانه ربما يصيبه آفة فلا ينفق الحب **قال** وان عقداها فامتنع صاحب البذر من الخبز
ولا شيء عليه من عمل الكراب في التفاء وبلزمد يانه ان يرضيه لانه غرم والاصل فيه ان المزارع لا يملك
في حق صاحب البذر لانه لا يمكنه الوفاء بالعقد الا بالثلاث ماله وهو البذر وهي لازمة في حق الآخر لان
منفعة العامل ومنفعة الارض مارت مستحقة للآخر فيجب عليه تسليمها والمعاملة لازمة من الجانبين
لان صاحب الخبز مستاجر وان كان لا يخرج على ابقاء المنفعة الا لانه لا يزرعه في ذلك بان لا يملك ماله وفيه
منفعة للعامل لان بمعنى المدة ثمر الشجر لا محالة فيحصل له الاجر ومنفعة العامل ملكه لصاحب الخبز
فيجب عليه ابقاؤها **قال** واذا امتنع الآخر اجبر لان العقد لازم كالأجرة ولا ضرر عليه في الوفاء
به الا ان يكون عذر فيفسخ به الاجارة فيفسخ به المزارعة لانه في معنى الاجارة **و** اذا لزم رب الارض
دين واحتاج الى بيعها فيه باعها الحاكم بحا في الاجارة **و** ليس للعامل ان يطالبه بجرة الكراب حرا لانها

لان المنافع انما تقوم بالعقد وانما وقعت بالخارج وقد انعدم ولو نبت الزرع لم يخصد لا تابع الارض حتى
يستحصل ما فيه من ابطال حق المزارع وتأخير حق رب التين اهون ولا يجسه الله لانه ليس بظالم و
المسجون بالظلم **قال** واجرة الحصاد والرتق والدياس والتذرية عليهما بالخصص لان العقد انهم
بانتها الزرع لحصول المقصود في مال مشترك بينهما غير عقد فيكون مؤنثة عليهما فان اتفق احدهما
عليه بغير إذن الآخر لا امر الله فهو متبرع اذ لا ولاية له عليه ولو شرط ذلك على العامل لا يجوز
واقبله انه متى شرط في المزارعة ما ليس من اعمالها فسدت لانه شرط لا يفسد العقد وفيه نفع لهما
فصار كما شرط الحبل عليه **و** عن ابي يوسف جازة وعليه الفتور للعامل كالا مستعمل ولو شرط ذلك
على رب الارض لا يجوز بالاجماع لعدم التعارف **و** ان شرط ما هو من اعمال المزارعة لا يفسد ها وهو كل
عمل ينبت وينبت في الخارج وما لا ينبت ولا يزيد ليس من اعمالها وكل شرط يتفق به رب الارض بعد انقضاء
المدة يفسد ها ككس الانهار وطرح الترتين في الارض وبناء الحائط وثقة الكراب وقيل ان كانت المزارعة
لبنتين لا يفسد في التثنية لان منفعتها لا تبقى وقيل ان كان في الحظيرة لا تقسد ايضا لان منفعتها لا تبقى
بعد ما فانه لو كرب مرارا لا تبقى منفعتها يبقى واحد ولو بقيت فسدت **و** اختلفوا في
التثنية قيل هو ان يكسها مرتين وهو المشهور وفيه الكلام وقيل ان يكسها بعد الحصاد ويسلم
الارض مكر وبه **و** هذا فاسد بكل حال فكل عمل قبل الادراك فاحصل به الخارج كالحفظ والتقي
على العامل لان راس المال العمل وما بعد الادراك قبل التسمية عليهما على ما ذكرنا كالحظيرة ووافوته
وما بعد التسمية كالحمل والطمع عليهما بالاجماع ولو اراد فضل الزرع قصيلا او جراد الفرة
بشر او التقاط الرطب فهو عليهما لانها انهما العقد بقرمها فصارا كما بعد الادراك
قال واذا مات احد المتعاقدين بطلت لما مر في الاجارة **و** لو مات رب الارض
والزرع لم يستحصل ذلك حتى يخصد مزارعة المحققين وينتقض فيما بقي ان كان العقد على اكثر
من سنة لان بقاءه في السنة الاولى لما بينا من العذر وقد زال ولا ضرر فيه على العامل ما نقلنا
ولو مات بعد ما كرب وحضر انتقصت ولا شيء للعامل في مقابلته عمله وقد مر **قال**
واذا انتقضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى المزارع اجرة نصيبه من الارض حتى يستحصل
لان ابقاء الزرع باجر المثل نظرا للجانبين **و** تنقعة الزرع عليهما حتى يستحصل لانتها العقد فصار
عملا في مال مشترك فيكون عليهما لو مات رب الارض والزرع بطل فالعامل على العامل بقاء العقد
بقائه مدته **فصل** ومن سقى ارضه فسال من ما يه الى ارض غيره فقرقها
او نزلت اليها فلا ضمان عليه معناه اذا سقاء سقيا معناه اذا سقاء اذا كان غير معتاد ضمن لانه
متعد لانه ليس بغير ارض الغير غلبا ولو كان في ارضه تجارة فخرج منه الماء الى ارض

جاءه ففرقت ان لم يعلم به لم يضمن لعدم التعذر وان علمه ضمن للمتعدي وعلى هذا اذا
فتح راس نهر فسال الى ان تجارة ففرقت ان كان معناه لا يضمن والا فضمن وكذا الواحة
الكلا والمصايد في ارضه فذهب النار فاحترقت شيئا غير ان كان ايقاد ومعناه لا يضمن
والا فضمن وقيل ان كان يوم بيع وعلم ان النابت بعد من **كتاب المساقاة**
وتسمى بمعاملة متاعلة من السقي والعلو هي ان يقوم باجتناج اليه الشجر من تلقه وحشيف وتنظيف
السواقي وسقي وحراثة وغير ذلك وهي المزاولة في الحلاف والحكمة وقد مر في الشروط
الا المدة والقياس ان يذكر المدة لما فيها من معنى الاجارة وفي الاستحسان يجوز وان لم يبينها
ويقع على احوال يخرج لان وقت اوراق الثمرة معلوم والتفاوت فيه قليل ويدخل فيه المتيقن
فلا ف الزرع فانه يختلف كثيرا ابتداء وانتهاء رييغا وحيفا وغير ذلك وفي الرطب قد اذ
بذرهما لان له نهاية معلومة معناه اذا دفعها بعد ما تناسلها ونهايتها ولم يخرج البذر يقوم
عليها ليخرج البذر اما اذا دفعها وقد نبت او دفع البذر ليذرع فهي فاسدة وان كان وقت
جرحها معلوم جاز ويقع على اجرة الاولى كالثمر في النجى ولو دفع غرس شجر وكرم قد علق
ولم يبلغ الثمر على ان يقوم عليه والخارج نصفان فهي فاسدة جهالة المدة فانه يختلف بقوة
الارض وضعفها فلا يدري متى يظل فان سمي بمدة يعلم انها ثمره جاز **قال**
وان سمي بمدة لا يخرج الثمرة في مثلها فهي فاسدة لغوات المقصود وهي الشجرة في الخارج وان غرس
وقتا قد نزل الثمرة فيه ويماخر منه وقد موقوفة لانا لا تتيقن بغوات المقصود فان اذ
كثيرة تبيين انها كانت جائزة وان لم تدرك فاسدة وله اجر مثله لفساد المقصود
وكذلك اخرجت في تلك السنة ما لا ينبغي فيه وان احوال في تلك السنة فلم يخرج
مثلا فهي جائز لانه متى كان خروج الثمرة موهوما انعقدت موقوفة فلا تنقلب فاسدة
قال وان دفع خلا واسود رطبة ليقوم عليها واطلق لا يجوز في الرطبة
الا بعدة معلومة لانه ليس لها نهاية معلومة لانها تتوثر كثر في الارض فبهلت المدة ومعناه
اذا لم يعلم وقت جزارها على ما تقدم **قال** ويجوز المساقاة في الشجر والكرم و
الزطاب واصول البنا ذبحان لان لعله لا يثرا في ثمره وجوده لعمد الحاجة في الكل واهل خبير
لما يعلمون في الاشجار والزطاب وانما يجوز ذلك اذا كانت تزيد بالنسبة والعلو فالطلع و
البلح والبسر وخود ذلك حتى يكون لعله ان يصدق به شيئا من الخارج حتى لو دفعها وقد انتهت
الثمر في العظم ولا يزيد بعمله لا يجوز لانه لا اثر لعله وهو انما يستحق به ومتى فسدت المساقاة
فله اجر مثله وقد بينا وعلى هذا الذرع ان دفعه وهو بطل جاز وان كان قد استقصى لا يجوز

قال ويتطل بالموت لانها في معنى الاجارة وليس فان مات ربح الارض و
الخارج بستر للعامل ان يقوم عليه حتى يدرك الثمرة وان ابي الورثة ذلك دفعا للضرر
عنه ولا ضرر عليهم في ذلك ولو انا العامل قطعه واد قال الضرر على نفسه فالورثة باطنيا اما
ان تفجر البسر على الشرط او يعطوه قيمة بستره وينفقوا على البسر ويأجروا في حصة العامل لانه
ليس له الخاق الضرر بهم ودفعه متعين بما ذكرنا وان مات العامل فلورثته ان يقوموا
مقامه وان يكون رب الارض لما ذكرنا وفيه نظر للجهنيين وان اذوا قطعه بستره فله صاحب
الارض الخيارت الثلاث على ما بينا وان ما تقرر له كل واحد كالموت ونظيره في المدة
اذا مات المزارع وقد نبت للزرع فلورثته ان يقوموا مقامه وان ابي رب الارض لما بينا
وان اذوا قطعه فللمالك الخيارت الثلاث على ما بينا واذا قضت مدة المساقاة فهو
لموت وللعامل ان يقوم عليها حتى يدرك ولا اجر عليه بخلاف المزارعة لان الارض يجوز
استجارها ولا يجوز استجار الشجر والعقل كله على العامل بخلاف المزارعة حيث يكون عليه
لانه لا اجر عليه هنا فيكون العمل عليه حتى ينهي اقامته في المزارعة لما وجب عليه مثل نصف اجر الارض
لا يحق عليه العمل ويفسخ بالاعزاز كما في الاجارة وما يخص بها من الاعزاز كون العامل ساريا
يسرق السقف والحنطب والثمر قبل الادراك لانه يلزم المالك ضرر لم يضمنه ومنها من
العامل اذ يفر من العمل لانه يلزمه الاستجارة بزيادة اجره والله ضرر لم يضمنه وليس للمالك
الفسخ بغير عذر لما بينا في المزارعة ان المساقاة تلزم من الجهنيين والحد لله رب العالمين
كتاب المساقاة وهو في لغة القصر والجمع ومن امثالهم ان يكون الفارس
اي جوعا بين حمار الوحش والاثان لينظر ما يتولد منها يضرب مثلا ليقوم بجمعهم على امر لا يد
رون ما يصدر روعه وحكي المبرد عن البصريين وعلام ثعلب عن الكوفيين ان النخاع
عبارة عن الجمع والضم وفي الشرح عبارة عن ضم وجمع مخصوص وهو الوطى لان الزوجين حالة الو
يجتمعان وينضم كل واحد الى صاحبه حتى يصيران كاشخص الواحد وقد يستعمل في العقد جائزا
طاعة يقول الى القيمة وانما هو حقيقة في الوطى فحق الحق النخاع في الشرح ياد به الوطى كقولهم
ولدت من نخاع ابي من وطي حلال وقوله يحل للرجل من امراته ان يضر كل بطنى الا النخاع وقد ورد
في اشعار العرب بمعنى الوطى ايضا قال الاعشى ومنكوحه غير مودة واخرى يقال لها فاذ
يعني مسيبة موطوءة بغير عقد ولا مهر وقال اخرون من ايتروا قد اكثمها رما منا واخرى
على عمر وخال تلقت بيعة وطي المسيبة بالنخاع والى غيرها من الاشعار كثيرة وانما يكسر
منه العقد بقرينة كقوله تعالى فاكفون باذن الله لان الوطى لا يتوقف اذن الاهل وكذلك

قوله تعالى فاكملوا ما طاب لكم من النساء الاية لان العقد هو الذي يخلص بالعدو دون الوطى
وكذا قوله لا تطاح الا بشهود ولان الشهود لا يكونون على الوطى ولا نهما حالة العقد
مقتضى فان انما يطلق عليه النطاح لا فضايله الى الضم كقوله تعالى اني اراي اعصر حرمي وما
عقد مرفوع مستحب مندوب اليه ثبتت في حديثه بالكتاب وموقوفه تعالى وانكحوا
الايمان منكم وقوله فاكملوا ما طاب لكم من النساء وبالسنة قال عليه السلام تناكحوا اكثر و
من رغب عن سنتي فاني ابايكم الامم يوم القيمة وقال النطاح شئ ليس مني والنصوص في ذلك كثيرة والآثار
فيه غريبة وعلى شريعته اجماع الامة **قال** النطاح حالة الاعتدال سنة مؤكدة
مرغوبة وحالة التوقان واجب وحالة خوف الجور مكروه اما الاوالة فلما تقدم من النصوص
فبعضها امر وانتهى بفتح الترغيب والتأكيد على فعله وكذلك الحديث الثاني ناطق بكونه
سنة ثم اكد حيث علق بشركه امر محذور وانه من خصائص التأكيد كما في سنة الولادة
صلى الله عليه وسلم والطلب عليه مقتضى وانه آية التأكيد واما الثاني فلان حالة التوقان
يجانف عليه ويغلب الظن وقوعه في حرم الزنا والنطاح يمنع عن ذلك فكان واجبا لان الامتناع
عن الحرام فرض واجب واما الثالث فلان النطاح انما شئ لما فيه من تحصيل النفس ومنعها من
الزنا على سبيل الاحتياط وتحصيل الثواب المحتمل بالولد الذي يعبد الله تعالى ويوحده والذي
يجانف الجور والميل ياثر بالجور والميل ويكبب المنهيات المحرمات فيعدم في حقه المصالح
بحان فقتل المفاسد عليها وقصيته الحرمة الا ان النصوص لا تفصل ثقلنا بالكرامة في حقه عمل
بالشبهتين بالنقد الممكن **وركنه** الاجاب والقبول لان العقد يوجد بهما وركن الشئ ما يوجد به
لما كان البيت **قال** ويعقد بالغفلين ما خيئين كقوله زوجت وقوله الآخر تزوجت او قبلت
لان هذا اللفظ يستعمل لانشاء شرعا للحاجة ولا خلاف فيه او بالغفلين احدهما ماض والآخر مستقبل
كقوله زوجت فيقول زوجتك لان قوله زوجت فيكون الوكيل يتولى طرفي النطاح على ما بينه ان شاء الله
تعالى وروى المصنف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهم الله لو قال جئتك خاطبا ايتتك اول تزوجت
ايتتك وتزجني فقال الابن قد زوجتك فانك لا ايتك وليس للخاطب ان لا يقبل ولا يفيد البيع لان
مبناه على المسامحة والمساهلة والبيع على الماكسة والمساومة ولو قال لها انا تزوجتك فقلت
قد فعلت جاز ولزم لان قوله تزوجتك بعزتك وعزتك مرفأ لانه اذا كان في كلمة الساق والوفال
تزوجت معال الآخر زوجتك لا يعقد النطاح لانه استحي واستمار الامر والوكيل ولو اراد التحقيق دون
الاستحار والتسوم يعقده **قال** ويعقد بلفظ النطاح والتزوج لانهما صريح فيه واليهبة والصدقة
والتعليك والسو والشرا لان هذه الالفاظ يفيد الملك واذ سبب الملك المتعة بواسطة

من رغب عن سنتي فاني ابايكم الامم يوم القيمة

ايتتك وتزجني فقال الابن قد زوجتك فانك لا ايتك وليس للخاطب ان لا يقبل ولا يفيد البيع لان مبناه على المسامحة والمساهلة والبيع على الماكسة والمساومة ولو قال لها انا تزوجتك فقلت قد فعلت جاز ولزم لان قوله تزوجتك بعزتك وعزتك مرفأ لانه اذا كان في كلمة الساق والوفال تزوجت معال الآخر زوجتك لا يعقد النطاح لانه استحي واستمار الامر والوكيل ولو اراد التحقيق دون الاستحار والتسوم يعقده قال ويعقد بلفظ النطاح والتزوج لانهما صريح فيه واليهبة والصدقة والتعليك والسو والشرا لان هذه الالفاظ يفيد الملك واذ سبب الملك المتعة بواسطة

ملك الرقية كما في ملك اليمين والقبية من طرق الجوز واما لفظ الاجارة فروى ابن رستم عن محمد
بن ابي رافع لا يعقد بها وهو اختيار ابي بكر الدرداء لان الاجارة لا يفيد ملك المتعة ولا نهما تبني عن التاقية
ولا تاقية في النطاح وروى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز وهو اختيار اكثر رضى قال لان الله
تعالى سمى المهر اجرا فيعقد بلفظ الاجارة كالاجارة وعن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله لو قال او حيت لك يا بنتي فها
يعقد وان او صحتها مطلقا لا يعقد لانها توجب الملك معلقا بشروط الموت والاضل فلهذا لا يصح
رحمته كل لفظ يصح تعليل الاعيان مطلقا يعقده النطاح وروى ابن رستم عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله لو قال كل لفظ يكون
في الامة تعليل للرق فهو نطاح في اطره **قال** ولا يعقد كذا 2 المسلمين الا بحضور رجلين او رجل
وامرأتين ولا بد في الشهود من صفة الحرية والاسلام ولا يشترط العدالة فالشهود بشرط لقول
عليه السلام لا تطاح الا بشهود وروى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان قال الزانية التي تنكح نفسها بغير حجة واما صفة الشهود قال اصحابنا رحمه الله كل من ملك
القبول نفسه انعقد العقد بحضوره ومن لا فساد ومذاحم لان كل واحد من الشهادتين
القبول شرط لصحة العقد فجاز اعتبار احدهما بالآخر ولا بد فيه من اعتبار الحرية والعقل والبلوغ
في الشاهد لان العبد والقبول والمجنون ليسوا من اهل الشهادة في الشهادتين ولا يكون
القبول بانفسهم ولا بد من اعتبار الاسلام في كل المسلمين لعدم ولاية الكافر على المسلم ويجوز
ويجوز شهادة رجل او امرأتين اعتبارا بالشهادة على المال على ما بينا في الشهادة ويعقد
بحضور الفاسقين لان النكح لا يفصل ولا انه يملك القول بنفسه كالعدل ولا انه غير سلوب الولاية
عن نفسه فلا يسلبها عن غيره لانه من جنسه ولا انه محرم فجزا لان الفسق مؤثر في الشهادة للتممة
وذلك عند الاذا اما الخلل فامر لا يشهد له الشهادة فيه وانعقاد النطاح لا يتوقف على شهادة من ثبت
بشهادته كمن ظاهره العدالة ولا يعلم باطنة ولهذا يعقد بشهادة ابنيهما وابنيها من غير وابنيها من
غيرها ولا يظهر بشهادتهم عند دعوى القريب لما ان العقد لا يتوقف على حضور اهل من ثبت بشهادته
ويعقد بشهادة العيان لانهم من اهل الشهادة حتى لو حكم بها حاكم جاز لا يجتمع فيه فان ما كرهه الله
يجوز شهادته واما يرسف لجبرها اذا حملها بصيرا اذا كان من اهل الشهادة صار كالمسلم لان ملك
القبول بنفسه والحدود في القدر ان تاب فهو من اهل الشهادة حتى لو حكم بشهادته خارجا وان
لم يثبت فهو فاسق وقد مر **قال** واذا اشترق مسلم ذميمة يعقده بغيره
ذميين ولا يظهر عند مجرده وقال محمد رحمه الله لا يجوز لانه لا شهادة للكافر على المسلم والاسماع في النطاح
شهادة فها كما فهم سمعوا كلام المرأة وحدها ولهما ان العقد يثبت بشهادتهما لو تجددت
ومن جاز ان يثبت بشهادتهما فلا يعقد بحضورهما اولى ولان الانعقاد لا يتوقف

قال

الام

حاكم

على سماع من ثبت به العقد لما مر ولان سماع الكفار صحيح في حق المسلم حتى لو اسلم بعد ما سمع
فيمتنع جازت فيها وتهما ولان الشهادتين في الانعقاد لا تثبت الملك انما هو شرط للمحل
لا وجوب المهر ما يتا وقد وجدت فيثبت الملك بخلاف ما اذا لم يسمعا كلامه لان العقد
انما ينعقد بكلامه والشهادة على العقد شرط **في المحرمات** ويجوز على الرجل
نكاح امرأته وجدادته اعم ان المحرمات بكتاب الله تعالى ويستند بنسب السام تسعة اقسام بالقرابة
وبالنسب وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره وبالنسب بغيره
الثلاث فالمحرمات بالقرابة سبعة انواع الامهات وان علون والبنات وان اسفل والافراد
من اتي جهة كثر والحالات والعمات جميعهن وبنات الاخ وبنات الاخوات وان اسفل فهو
لا محرمات بنسب الكتاب نكاحا ووطئا ودوا عليه على النكاح قال تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم
نكحوا واطفالكم وعملكم وخالكم وبنات الاخ وبنات الاخت نص على التحريم مطلقا ويقضي حرمة
جميع الافعال في محل المضار اليه المحرم الا فعلا فيه تعظيهر ويكرهه فانه خارج عن الزيادة اعمالا دائما
موردا بالنسب الموصولة لصلته الرحم وبنت الوالدين والاحسان بهما وبوجوب ذلك
مطلقا او بالاجماع وما علمت من القربات محلات لقوله تعالى وحل لكم ما وراء ذلكم والمحرمات
بالصهرية اربعة اقسام اولها وبناتها فحرماتها بنسب العقد على البنت قال تعالى وانما حرم الله ما حرم
فحرم البنت حق يدخل بالام قال تعالى وربكم الله الذي في جوارحه من نسائكم التي دخلتم بهن الاية
وحرم الربيبة وان لم تكن في حجر الزوج وذكر في الآية خرج من العادة لا للشرط وكذا بنات بنت
المرأة وبنات ابنتها لدخولهن تحت اسم الربيبة وحليلة الابن وابن الابن وان سفل حرام على الاب
دخول الابن بهما ولم يدخل بقوله تعالى وحلائل ابنايكم الذين من املاككم فلا يدخل فيه حليلة الابن المتيقن
وحليلة الابن والجد من قبل الاب والام وان علا حرام على الابن قال تعالى ولا تنكحوا ما نكح ابواكم من النساء
الا ما قد سلف وفي كل موضع حرم بالعقد انما حرم بالعقد الصحيح دون الفاسد لان مطلق النكاح
والزوجة والحليلة انما ينطق على الصحيح واسم الحليلة يتناول الزوجة والامانة غير ان الزوجة تحرم
العقد والامانة لا تحرم الا بالوطئ لان الفاسد في تمام الوطئ وهو موجود في ملك النكاح دون ملك اليقين
ولهذا لا يجوز ان يقع بين الاختين بعد النكاح وان لم يطا ويجوز ذلك في ملك اليقين اذا لم يطا
ولو كان له جارية ووطئها حرمت ابنته ولو قال ذلك في جارية الغير لا يحرم اخذها بالظاهر فيها
ولو اشترى جارية من تركته ابنته ووطئها ما لم يعلم ان الاب ووطئها ولو قصد امرأته ليبيها
ومى نائمة مع بنتها المشتهاة فوقت يده على البنت فقصها بشهوة يظن انها زوجته حزن عليه
امرأته والمحرمات بالرضاع كل من يرضع بالقرابة والصهرية لقوله تعالى وانما حرم الله ما حرم

من الرعيمة وقال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحرمات بالوطئ لا يجل للرجل ان
يلج بين أكثر من اربع نسوة لقوله تعالى مثني وثلاث ورباع فمن نكح من هذه الاربع فمما يجوز الزيادة عليهن و
روى ان خيلان الذي يليه اسلم وتحتة عشر نسوة فامر عليه السلام ان يسك منهن اربعاً ويغارق
الباقى ويستوى في ذلك الطراير والاماء النكاحات لان النكاح لم يفصل والجمع بين الاماء فليكن
وطئا حلال وان كثر قال تعالى الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم مطلقا من غير حصر خرج عنه الرزق
بما ذكرنا في الاماء على المطلق ولا يجمع العبد بين أكثر من اثنين لان الرق نصف فينصف ملك النكاح
ايضا اظهرنا لفسخ الحرية ولا يجوز الجمع بين الاثنين نكاحا ولا يملك بين وطئا لقوله تعالى وانما
بين الاثنين الا ما قد سلف وقال عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع مائة في رحم
اثنين ويجوز ان يقع بينهما في الملك دون الوطئ لان المراد بالنكاح حرمة الوطئ اجماعا فان كان لامة
قد وطئها فترقح اختها جاز النكاح لصدره ومن اعلمه واضافته الى محله ولا يبطى الامة لان النكاح موطئة
حكما ولا يبطى النكاح حتى يحرم الامة عليه فاذا حرمها وطئ النكاح وان لم يكن وطئ الملوكة وطئ النكاح
وحرم الملوكة حرمها وطئ النكاح في عقد واحد فسد نكاحها لعدم اولوية جواز نكاح
احدهما نصف المهر بينهما المستحقة فيشترط فيه فان تزوجها على التعاقب فسد نكاح الاخرى ويغارقها
وان علم القاضي بذلك فرق بينهما وان طلق امرأته لا يجوز ان يتزوج اختها ولا رابعة حتى تنقضي عدتها
وسواء كان الطلاق بائنا او رجعي لبقاء نكاح الاقرب من وجه بقاء العدة والتفقه والتسكنى والغرض القائم في
ثبوت النسب والمنع من التحريم والبروز والتزويج يزويج آخر فثبت الحرمة اخذ بالاحتياط في باب الحرمة والعدة
اذ اطلقت بدو الطرب مرتبة قبل للزوج نكاح اختها واربع سواها سقوط احكام الاسلام عنها وتمام الولد وانما
مولاهما يقع نكاح اختها دون الاربع لان فراشها قائم بكونها جامعا ما في رحمها اختين وانما حرامها طريث وحرمة الاربع
وروى النكاح وقالا لا يقع لان تزوجها قبل العقد وكذا بعد كمن اذا عقد عليها لا يطاها حتى تنقضي العدة وجوز
ان فراشها قبل العقد ضعيف يقيى النكاح بالوطئ وبعد لا فافترقا والعقد قائم مقام الوطئ حتى ثبت النسب منه فلا
يجوز ولا يجمع بين المرأة وعمتها او خالتها الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
ولا على بنت اخها ولا على بنت اختها فاكمل اذا قلتم ذلك فقد قطعتم ارحامهن ويجوز ان يقع بين امرأة وابنة
زوج فان لها من قبله لانة لا قرابة بينهما والحرمة بالتكدير لا يجوز نكاح الامة على الحر ولا معها ولا في عدتها
ويجوز نكاح الحر والامة على الامة ومعها وفي عدتها لقوله عليه السلام لا تنكح الامة على الحر وتكبر
عليها وقال ابو يوسف ومحمد يجوز نكاح الامة في عدة الحر من طلاق بائن لا يسد نكاح عليها
حتى لو خلف لا يشترط في عليها لا طئت بهذا ولا في حنيفه رحمه الله ان نكاح الحر قايما من وجه

على ما يتناو اليقين بمتاهات المقصود وهو عدم المزاحمة في الفروج وجد ولو تزوج في عقد
واحد اربعاً من الاماء وخمساً من الحراير جاز ذلك الاماء خاصة لانه لا يجوز نكاح واحدة
من الحراير لعدم الاولوية فيبطل نكاح حقن فله توجب المزاحمة ويجوز للحراير ان يتزوج اربعاً
من الاماء لان قوله تعالى ورباع لا يفصل ويجوز ان يتزوج امته مع القدرة على الفرج لان الامم
لا يفصل وقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله تعالى كما تكملون اماكم كمل من النساء وغير ذلك
والحرمات تتعلق بحق الغير فلا يجوز ان يتزوج زوجة الغير لا معتدته قال عليه السلام ما عوفنا من سق ما به زرع
غيره وان ذلك يقف على اشتباه الانساب ولهذا لم يشرع الجمع بين الزوجين في امرأة واحدة في دين
من الاديان ولا شرع حاملاً من غيره لما ذكرنا الا الزانية فان فعل لا يطأها حتى وقال ابو يوسف النكاح
فاسد لما سبق من الحديث ولا جرم حتى لا يجوز اسقاطه ولعمري ان الاستنساخ ليلاء يسق ما به زرع غيره
في ثابت النسب طوق صاحبها ولا حرمة لذلك تدخلت تحت قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم فان
كان الحمل ثابت النسب كما طامل من السبي وحمل ام الولد من مولاها وحق فالتحريم فاسد لما بينا والمحرمات
بالمالك فلا يجوز ان يتزوج امته ولا المرأة عبداً ومالك بعقر العبد في هذا كملك كله وكذا حق الملك
كمولك الملك ولما دون لان ملك اليمين اقوى من ملك النكاح فلا فائدة في الثبات الاضعف
مع ثبوت الاقوى ولان ملك النكاح يوجب لكل واحد من الزوجين على الآخر حقوقاً والرفق بنا في ذلك
والحرمات بالكفر فلا يجوز نكاح الجوسيات والوثنيات ولا وطنهن بملك يمين قال تعالى ولا تكونوا
مشركون حتى يامن وقال عليه السلام في الجوس سواهم سنة اهل الكتاب يترنحوا حتى يساقوا ولا يكونوا
ويجوز تزويج الكنايات لقوله تعالى والحصانات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم والذمية والحرية سواء
لاطلاق النفس والامة والفرق سواء لاطلاق المنطق ويجوز نكاح القبايات عند ابن حنيفة خلافاً لعمامة
محل ذلك فيهم وهذا بناء على اشتباه مذمومة فعندهم اهل كتاب يعظمون الكواكب ولا يعبدونها فصاروا
كالكنائيات وعندهم يعبدون الكواكب ليسوا اهل كتاب والحرمات بالطلاق الثلاث لقوله تعالى
فان طلقنا فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وعليه الاجماع **قال** والزنا يوجب حرمة المصاهرة
فمن زنا بامراة او طيها شبهة حرمت عليه اموالها وفروعها وحرمت الموطوءة على اموال الواطيء وفروعه وكذلك
المستبرهة من الجانبين والنظر الى الفرج من الجانبين ايضاً والمعتبر النظر الى رجليها الباطن دون الظاهر
نوى ذلك عن ابن يوسف وهو الصحيح وكذا طحاوي اجماع السلف في ان التخييل المستبرهة يوجب حرمة
المصاهرة والاصل فيه قوله تعالى ولا تكونوا كما كانكم من النساء والحمل على الوطء اولى ما بينا ان النكاح
حقيقة موطن اولاً لانه استوفى ان الحمل عليه اولى واعية فايها فيصير مفتي الآباء والله اعلم ولا تعالوا ما دعى
اباؤكم مطلقاً فيد خليف النكاح والسفاح ولقوله عليه السلام من زنا امرأة حرمت عليه اموالها وابنتها

وقال عليه السلام من نظر الى فرج امرأة بشهوة او لمستها بشهوة حرمت عليه اموالها وابنتها وحرمت
على ابنه وابنته واذا ثبت الحكم في موطوءة الاب ثبت في موطوءة الابن ونظير ام امرأة وسائر ما ثبت
بحرمة المصاهرة بالنكاح لانه احداً لم يفصل بينهما ولان الوطء سبب للزنا به بسطة الولد ولعمري
يضاف اليها كمالاً كما يضاف اليه والاسمعاع باجر حرام والمستند بالنظر الى الوطء فيقام مقامه احتيا
لحرمة ولان الشيخ ابو الحسن الكرخي يقول ان المراد من قوله ولا تكونوا كما كانكم بالوطء دون العقد
لان حقيقة في الوطء ولم يرد به العقد لاستحالة كون النكاح الواحد حقيقة وبما في حالة واحدة والحريم
بالعقد ثبتت بغير هذه الآية وحده الشهوة ان يتشربا بالنظر والمستند ان ثبت مستنداً فترد
والجوب والعتين يحكي قلبه بالاشتهاى ويزداد اشتهاى ولو متها وعليها ثوب ان منع وصولها
رتمها الى يده لا ثبت الحرمة وان لم يمتدحيت ولو اخذ يدها ليقبها بشهوة فلم يفعل حرمت عليه ولو
شعر امرأة بشهوة حرمت عليه اموالها وابنتها لانه من اجزاها بدنها قال ابو حنيفة رحمه الله اذا جامع صغيرة للجان
مثلاً ما مصاها لا حرم عليه اموالها وقال ابو يوسف حرم ولو كانت ممن يجامع مثلاً حرمت عليه اموالها والاجماع لا
يوسف انه وطي في ثوب فيحرم كوطئ الكبيسة ولعمري ان يسر لسبب للولد فصارت كالواطة اما الكبيسة فيحرم العلق
قال ومن جمع بين امرأتين احدهما لا يحل له نكاحهما مع نكاح الاخرى معناه اذا تزوجهما في عقد واحد لانه
مانع من نكاح الاخرى لا خصصا من المبطر بل **قال** ويجوز ان يتزوج الحريم حاله الا حرام لان السبي صلى الله عليه
وسلم تزوج بيوته وهو حرم والمطهر الوطء ودواجه لا العقد وهو محل ما روى انه عليه السلام نهى عن نكاح الحريم
قول والنكاح الموقت باطل اما المتعة فلقوله تعالى فمن ابغى وراء ذلك فاولئك هم العادون ولعمري
ليست مملوكة ولا زوجة اما المملوكة فظاهر اما الزوجة فلعمري احكام الزوجية من الارث والطلاق لا يبرأ
ولا مانع وقد صح عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم يوم خيبر متعة النساء وطوم الحر الا مالهية وما
روى في ابا حنيفة ثبت نسخ اجماع الصحابة رضي الله عنهم وصح ان ابن عباس رجع الى قوله لمسه واما النكاح الموقت
فانه اقل بعق المتعة والعبرة للمعانى وسواء طالت المدة او قصرت ان الثابت هو المبطر وهو المخلب لجملة
المتعة وصورة نكاح المتعة ان يقول الرجل لامراة متعني نفسك بكذا من الدراهم مدة كذا فتقول له متعتك نفسي
او يقول متعت بك ولا بد من لفظ المتع فيه اما الموقت فان يزوجها بشهادة شامدين مدة معلومة
وقال زفر النكاح الموقت صحيح ولا يبطل انما انقضت لان النكاح لا يبطل بالشهادة الفاسدة وجواب ما سأل
فصل وعادة النساء معتبرة في النكاح حتى لو زوجت امرأة العاقلة البالغة
نفسها جاز وكذلك لو زوجت غيرها بالولاية او الولي كذا اذا وكلت غيرها في
تزوجها او زوجها غيرها فاجاز ومنذا قول ابن حنيفة وزفر والحق وظاهر الرواية
عن ابن يوسف قال في لا يجوز الا باجازه الولي فان كان فيها لا يتوارثان ولا ينفق

ابكر نسبي قال اذ لنا صلاتنا **والسنة للولي** ان يستامر البكر قبل النكاح وذكروا الزوج فيقولان فلانا
خطبنا ولا يدركك فاذ اسكتت فقد رضيتا **وإذا** فاذ زوجها من غير استئمان فقد اخطا **السنة** فقد صح
ان صلت الله عليه وسلم لما اراد ان يزوجه فاطمة من علي رضي الله عنه دنا الى خديتها فقال ان عليا يدركك ثم خرج فزوج
بها **ولا** فمكتت فهو اذن لانه دليل الرضا الا اذا كان مع وجه الاستئمان ولو بكت فيه وايتان لانه يكون من مسر
وعن حنن **والختار** ان كان بغير صوت فهو رضا ويكون بكاء على فراق الامام **وكذا** الزوج جها بغير ان نزل بلغها
يعتبر السكوت كما ذكرنا **والبلوغ** اليها ان يرسل اليها ويبارئها بذكره **ولا** لان او غير ذلك **فان** اخبر
فصولا فلا بد من العدد او العدة لانه خبر يشبه الشهادة من وجوبه **فمشترا** احد وصفي الشهادة وعندهما لا
يشترط لانه خبر كسائر الاخبار **وان** قال الولي ازوجك من فلان او فلان فسكتت فايها ما زوجها **فان**
ولو سمى جماعة ان كانوا ايصون فهو رضا **والا** لا يكون رضا **فان** لو استامرها فقالت غيبي احب الي من لا يكون
اذنا ولو قالت فركب بعد العقد يكون اذنا لانه كلام مكنى الاذن وعدمه فلا يثبت الاذن قبل العقد بالسكوت **ولا**
تبطل العقد بالسكوت **ولو** استاذنا غير الولي فلا بد من القول لان السكوت انما جعل رضا عند الحاجة وهو كسائر
الولي **ويجب** ما في الجباشة فلا يقاس عليه عدم الحاجة ومومن لا يملك العقد **ولا** التفات الى كلامه **قال**
واذا النبي يقول قال عليه السلام النبي يستامرها **ويطلب** امرها فلا امر بالقول **وقال** في حق البكر نستاذن
اي يطلب اذنا منها **فالاذن** والرضا يكون بالسكوت **وقال** عليه السلام والنبي يعرض عنها لسانها **ولا**
استسكت انما جعل اذنا لكان الحياء المانع من النطق المختص بالابكار ويكون فيمن اكش فلا يقاس عليها
النبي **قال** **ويجب** ان يذكر لها الزوج **فان** لم ينع في عدم تحقق الرضا بالجهل **وقال** بعضهم بشرط تسميته **فقد**
الصدقة ايضا لا خلاف في الرغبات باختلافه **قال** **فان** زالت بكارتها بوثبة او جارية او تغيب جفون
فهي بكرة لا تفي حكم الابكار حتى تداخل تحت الوضوء **لهي** بالاجماع **ومصعب** ما اول مصيب **وكذا** ان زالت
بزنا عند اخيصة **رحم** الله **وقال** **ان** تزوجها كان تزوج النبي لا تمصيبها عايد اليها اذ يزوج من النشوب هو
العود مرة بعد اخرى **وله** انه لو اشترط نطقها فان لم تنطق بفوتها مطلق النكاح وان نطقت والناس
يعرفونها بكرة **فستصير** باستقرار الزنا عنها فيكون حيا **فان** استصيرت على كل حال فوجب لا يشترط
دفعا لضررها **فان** لو كانت مشتمة به كبر بان اقيم عليها الحد او عتاده **وكذا** من اوقفي عليها باء
بعده تستنطق بالاجماع **نزل** الجبا **وعدم** التفتير **بالنطق** ولو كانت زوج البكر او طلقها قبل ذلك
تزوج كالابكار **لبقاء** البكارة **والحياء** **ولو** قال الزوج بغير النكاح فسكتت فقالت بل زدت
فالقول قولها لانها منكوبة **فان** بغيرها **والبيته** بيته لانه به فيه **ولا** يميز عليها عند اخيصة
خلافا لما قد مر في الدعوى **ولو** ادعت ردة النكاح حين ادركت **واذ** الزوج استسكت
فانقول قوله لانه منكوز **والملك** عنها **وان** زوجت نفسها وزوجها **الولي** برضاها **فان**

فايها قالت هو الاول صح لعمري **ان** ارا على نفسها دون اقرار الاب **وان** قالت لا ادرى لم يثبت **واحد** منها
يعدم امكان الجمع وعدم لوبة **احد** **وما** **ولو** تزوجها على انما بغيرها **بما** يجب جميع المهر لان البكارة
لا تصير مستحقة بالنكاح **ولو** تزوجها **ولها** قبلها **فدت** ثم قال لها ان جماعة تخطبك فقالت انا راضية
بما تفضل فزوجها الاول لا يكون لان قولها انا راضية بتفعل ينصرف الى غيره **ولا** دالة ومثله لو قال لوجهك
صبيته فلا تخطبها فزوجني امارة فزوجته تلك المرأة لا يجوز **وكذا** لو باع جده ثم امر انساها ان يشترى
له جده **فان** اشترى ذلك العبد لا يجوز **قال** **ويجوز** للولي النكاح الصغير والصغيرة **والمنجونة** لقوله
عليه السلام الا لا يزوجه النساء الا الاوليات **ولا** يزوجه الا الكفا **وقال** عليه السلام النكاح الى العقبات
واليها لغات خرجن بما يسق من الاحاديث **ففي** الصغار **والنبي** عليه السلام تزوج عايشة رضي الله عنها **وبني**
بنيت بسنين **وبني** بها **وبني** بنت تسع **وعلى** رضي الله عنه **زوج** ابنته ام المثلوم من عمر **وبني** صغيرة **ولا** النكاح
يتضمن المصاح **فان** يكون بين المتكافئين والكفو لا يتفق في كل وقت **فثبت** الحاجة الى اثبات الولاية على القفار
تحصيل المصلحة **واما** الكفو **الى** وقت الحاجة **والقربة** موجبة للنظر **الشفقة** فيتنظم المصاح **الا** ان شفقة الاب
والجد اكث **فيكون** عقد ما لا زما لا خيار فيه **وشفقة** غير ما لا قصرت عنها قلنا بالانقضاء **وشبه** المهر عند
البلوغ **فان** رآه غير مصلح **فيختار** ثم ان كان المزدوج ابا **وجده** اخلا خيارا **لها** بعد البلوغ **لو** فور شفقتها **وشبه** صهرها
على نعمهم **فلما** نفق **شبه** بانقسام **لان** النبي عليه السلام ما خير عايشة رضي الله عنها **خير** بلغت **وان** زوجها
غيرها **فلما** الحيار **شأن** اقاما على النكاح **وان** شاء **فخاف** **وقال** ابو يوسف **لا** خيار لها **الا** بال **والجد** **وجوابه**
ما ذكرنا من قصور شفقتهم **عن** شفقة الاب **والجد** **د** **فان** مغلطة **وقوع** الخطأ في المقصود **ومن** النكاح **فثبت** للحيار
لرفع الخطأ **لو** ان ثم سكوت البكر عند بلوغها **رضي** اذا علمت بالنكاح **ولا** يثبت الا في المصلحة **فان** لا يثبت **ولو** بلغت
بعد الا دخول فلا بد من القول **والشهر** بالرضا **وبالولد** لانها يثبت كافي **الابتداء** **وكذا** **الانقضاء** **ولا** بد في الفسخ
من القضاء **لان** العقد قد تم **وشبه** احكامه **فلا** يرتفع الا برفع من له ولاية **وهو** القاضي او بتراضيها **ولا** بد
في ضرر حتى وسود **وقوع** الخطأ في العقد **فيكون** الرضا **فاحتاج** الى القضاء **ويشمل** الذكر **والانثى** **فان** لم يوافق **لها**
ويشترط علمها **بالنكاح** **دون** الحكم **لان** العقد ينقذ به **الولي** **فيعد** **ان** في الجمل ما الحكم **فالدار** **دار** الاسلام
فلا عذر في الجمل **فلا** خيار **الحق** حيث لا احتياج الى القضاء **لان** دفع ضرر ظاهر **وهو** زيادة المهر **ويقتصر**
على الانثى **لان** زيادة المهر في حقها **دونه** **ويثبت** الى آخر المجلس **لان** جواب التمسك **قال** عليه السلام ملكك
بضعك **فان** خيارك **وتعذر** في الجمل **فان** الحكم للحيار **لانها** مشعولة **في** لامة **الولي** **فلا** تنقذ **للقام** **واذا**
اختارت **الفسخ** **في** خيار **البلوغ** **ففي** القاضي **ففي** فرقة **بغير** طلاق **لان** **فسخ** **ثبت** **ضرر**
دفع **اللزوم** **فلا** يكون طلاقا **ولما** يثبت **لها** **ولا** امر **لها** **ان** كان قبل **الدخول** **لان** **المراد** **من** **الفسخ**
رفع **مونات** **العقد** **وان** كان بعد **الدخول** **فان** **المسمى** **لان** **استوى** **في** **المعقود** **عليه** **وكذا**

لو اختار الغلام قبل الدخول لامر عليه **قال** وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج ولا من عليه الامم
والوجه فيه انه لو وجب الحرس لما كان في الخيار فائدة لانه قادر على الفرقة بالطلاق فلما ثبت الخيار
علينا انه ثبت لفائدة وبقي سقوط المهر **قال** ولو مات احد هما قبل البلوغ او بغيره قبل التفرق ورثه الآخر
لصحة العقد وثبوت المهر به وضارته بالموت **قال** ولا خيار للاحراز في حين في عيب الآتي للجب والعلة و
الطهارة على ما ياتي في موضعه ان شاء الله **قال** والى العصبه لقوله عليه السلام النكاح الى العصبه
ومع على ترتيبهم في الارث والحج ثم مولى العتاقة لانه اخو العصبهات على ما بين في الفرائض ان شاء
تعالى **قال** وللام والاقارب بها التزويج ثم مولى المولات ثم الفاضل اما الام واقاربها فمذهب الى حنفية
رحم الله ورؤى عنه وسوق له ليس لهم ذلك لاروينها ولان الولاية تثبت دفعا للعاد بغير الكفو
وذلك الى العصبه لانهم هم الذين يعينون بذكر ولا حنفية رحمه الله ان الاصل في هذه الولاية انما هو
القبالة الداعية الى الشفقة والنظر في حق المولى عليه وذكر يتحقق في كل من موثق بالقبالة وشفقة
الام اكثر من شفقة غيره بل من الاباء من اجزاء الاعام وكذلك شفقة الجد لام ولا خوال ولان الام
احد الابوين فيثبت الولاية لها لا لغيره وسوى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما ولا اصل ان لكل
قربة يتعلق بها الارث يتعلق بها ثبوت الولاية لا لتمام الداعية الى الشفقة والنظر في القربات الا انهم
تأخروا عن العصبهات لضعف الروى وبغير القبالة كما في الارث واما الحديث فانه يقتضي النكاح الى العصبه
عند وجودهم اما عند عدمهم فالحديث ساكت عنه فنقول بتقليل من سوى معنى العصبهات في العصبهات
الشفقة فلا يكون حجة علينا بل لنا وتامم يعرف في الفرائض ذوي الارحام **قال** واما مولى المولا فلا لانه
وارث مؤخر من ذوي الارحام فكذلك الولاية ولانه عصبه على ما يعرف في الفرائض **قال** واما الفاضل فلقوله
عليه السلام السلطان والى من الاول له **قال** ولا ولاية لعبد ولا صفيحة ولا مجنون ولا كافر على مسلمة
اما العبد فلا لانه لا ولاية له على نفسه فكيف على غيره وكذلك القبي والمجنون لانها لا نظر بها ولا حنفية ولا
ولاية نظرية واما الكافر فان الولاية يقتضي نفوذ قول المولى عليه والنفاد لقول الطائفة على
المسلم كما في الشهادة **قال** تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **قال** ويثبت له الولاية
على وكده الكافر **قال** تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعضهم ولهم تقبيل شهادة بعضهم
على بعضهم **قال** وابن المجنونة يقدم على ابيها في الولاية النكاح **قال** محمد رحمه الله يقدم
الاب لانه اشفقة ولما ان التقدم منها بالعصوبة والا بن مقدم في العصوبة كما في الارث
قال واذا غاب المولى الاقارب غيبة لا ينتقل الكفو الحاضر حضوره زوجهما الا بعد المهر
الغيبه المنقطعة واختلفوا فيها فمن قال يوسف مائة شهر وعن محمد من الكوفة الى الرقة ثمانية
عشر مرحلة وعنه من بغداد الى الرقة ثمان مائة وخمسة وعشرون مرحلة **قال** فقال اذا كان في موضع لا

لا تعل اليه القواخل والرسائل في السنة الامرة واحدة فهي غيبة منقطعة قال القدر ورحم الله من هذه صحتها لان الطائفة
لان الطائفة لا ينتقل سنة ولا يعلم من يجب المولى ام لا وقد ينتقل بعض السنة فلذلك قدرته بهذا **قال**
زفوا اذا كان في مكان لا يدري ان يكون غيبة منقطعة ومن احسن لانه اذا كان لا يدري ان يكون غيبة منقطعة
راية فيفوت المولى وقيل ثلثة ايام واختار ما ذكره في الكتاب لانه يفوت المولى باستطلاع رايه
وانظاره **قال** وقال زفر لا يزوجهما الا بعد لان ولاية الاقارب قاربة حتى لو زوجهما حيث سواهما ولنا انه لو لم
ينتقل الى الا بعد بغير الضمنية لانه يفوت الكفو للحاضر وقد لا يتفق الكفو مرة اخرى فوجب ان ينتقل
دفعاً من الضرر ولان الغائب عاجز عن تدبير مصالح النكاح فيفوت مقصود الولاية لانها نظرية ولا نقل
في ذلك **قال** واما اذا زوجهما فقيه روايتان قيل لا يجوز لانقطاع ولاية وقيل يجوز لظهور الانتفاع برأيه ولان انما
اسقطنا ولاية دفعا للضرر عن الصغيرة فاذا زوجهما ارتفع الضرر فعادت ولايته بعد ارتعاده ولا ينتقل
الى السلطان لانه ولي من الاول له بالحديث ومذهبا والى الكلام فيه **قال** ولو زوجهما وليان فالاول
اول بقوله عليه السلام اذا اكتم الوليان فالاول اول لانه لا سبق فقد صح فلا يجوز نكاح الثاني ومذهبا لان سبب
الولاية النقل به وبه لا يجزى والحكم الثابت به ايضا لا يجزى فصار كل واحد منهما كالمنفرد فايها عقد جاز
كالامان وان كانا معا بطلا لنقد الرجوع وعدم الولاية احدهما **قال** ويجوز للاب والجد ان يزوجه ابنه
باكش من مهر المثل وابنته باقل ومن غيره كفوء ولا يجوز ذلك لغيرهما وقال لا يجوز ذلك للاب والجد ايضا
الا ان يكون نقضا بغير غايب في مثله ولا ينعقد العقد عندهما لان هذه الولاية نظرية ولا نظر في ذلك ومذهبا
لا يجوز ذلك في المال ولا في حنفية رحمه الله في النكاح عقد عي وموشت على مقاصد واعتراض
مصلحا ناطية فالظاهر ان الاب مع وفور شفقه وكال راية ما اقدم على هذا النقص المصلي يزوج
تزيد عليه في انقاع من الفقر الغايب من المال والكفاة بخلاف المال لان المقصود المالية لا غير بخلاف
غير الاب واجدة لانهم انقص شفقة بخلاف ما اذا تزوج امه الصغرى لعدم الجاه في حقه لان مقاصد النكاح
لم يحصل للصغير بخلاف ما اذا تزوجت المرأة وقصرت في مهرها حيث لا وليا الاعتراض عليها
عنده حتى يتم لها مهر مثلها او بفارقها لانها سريعة الاخذ في ضعفة الرأس فتفعل ذلك للموت
للتحصيل المقاصد لان النساء قل ما ينظر في عواقب الامور ومصلحتها وقال ابو يوسف ومحمد لا اعتراض
عليها لان المهر حقها ولما كان لها ان تنبذ فلان تنقصه اولي ولا حنفية رحمه الله ان المهر الواجب
درام حق الشرع فلا يجوز التقيض منه شي عا حجة لوسمي اقل من عشرة فلما عشرة والى مهر
مثلها حق الاولياء لانهم يغيرون بذلك فلمهر غاصتها الى تمامه والاستيفاء حقها فان شلت
قبضته وان شاءت ومبته **قال** والواحد يولى في النكاح وليا لان او كيدا وكيدا او اصيلا
وكيدا او وليا او اصيلا اما للمولى من الجانبين كمن زوج ابن ابنته بنت ابن له اخا وبنت اخيه ابن اخ

لأخواته عبده وكذا كرهته والوكيل ظاهره وأما الولي والوكيل بان وكله رجل ان يزوجه بنسبه الصغيرة
او وكلته امرأة ان تزوجه من ابنة الصغيرة وأما الوكيل والاميل بان وكلته امرأة ان يزوجه من نفسه
ثا وأما الولي والاميل ان يزوجه ابنة عمه الصغيرة من نفسه وصورتها ان يقول اشهدوا التي تزوجت
فلانة من فلان او فلانة متى او تزوجت فلانة ولا يحتاج الى القول لان تضمن الشغلين وقال زفر لا يجوز
ذلك لانه لا يمكن ان يكون الواحد مملوكا لالبيع ولثلاثة مفسر ومفسر المانع من ذلك في البيع رجوع
الحقوق الى العاقد فيجب فيه التامع لانه لا يمكن ان يكون الواحد مطالباً ومطالباً في حق واحد وهذا الحق
لا يرجع اليه فلا تمانع **قال** وينقد نكاح الفضولي موقوفاً لالبيع اذا كان من جانب واحد أما من
جانبين او فضولاً من جانب اميلاً من جانب فلأما الفضولي من جانب بان يزوجه امرأة بغير امرها رجلاً
وقبل الرجل او رجلاً بغير امره امرأة فقبلت فانه ينقد ويتوقف على اجازة الغائب ثا وأما من
لحائتين فهو ان يقول اشهدوا التي تزوجت فلانة وثا غائبان بغير امرهما فانه لا ينقد **وقال**
ابو يوسف ينقد على اجازة ثا ثا والفضولي من جانب اميلاً من جانب بان يقول الرجل اشهدوا التي تزوجت
فلانة وهي غائبة ولم يقبل منها احد فهذا ايضا حلال للطلاق ولوجري بين فضولين جاز باتفاقنا وذكرنا
في البيوع الدليل على انعقاد نكاح الفضولي لابي يوسف في الملاحظة انه لو كان وكيلاً انعقد ونقد فاذا
كان فضولياً انعقد ويقف ولما ان هذا شغل العقد فلا يتوقف على ما وراء المجلس اذا كان اميلاً خلاف
الوكيل لانه معتبر بقتل كلامه اليها وكلام الفضولين عقد تام فلا يقع عليه ولو تزوج الاب ابنه
الكبير فمن قبل الاجازة فاجازه الاب جاز ونقد لثبوت الولاية عليه وقت الاجازة **فصل**
والكفارة تعتبر في النكاح وتعتبر في الرجل للنساء والزوج في حقته ولان الشريعة تعتبر ويعطى لونه
مستشفى شدة الخسيس ولا كذا الرجل لانه هو المستقرش والاميل فيه قوله عليه السلام الا لا تزوج النساء
الا الاولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء وان المصالح انما تنتمى المتطافين غالباً فيشترط ان يتم المقصود منه
قال ويعتبر في النسب ففي يمش بعضهم اكفاء لبعض لا يما فيه من العرب والعرب بعضهم
اكفاء لبعض لا يما فيه الموالي قال عليه السلام فريش بعضها اكفاء لبعض والعرب بعضهم اكفاء لبعض
وقال عليه السلام والموالي بعضهم اكفاء لبعض **ثا** ولا يعتبر التفاضل في فريش وان كان افضلهم بنوكم
لاروبنا ولان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته عثمان وكان عيشهما امواتاً وعرض الله عنه
زوج ابنته عن رضي الله وكان قد رثا قال محمد رحمه الله الا ان يكون شيئاً مشهوراً البيوت لثلاثة
تغنيا لها **قال** وسف الدين والتقوى حتى ان بنت الرجل الصالح لو تزوجت فاسقاً كان للاولياء
الولاية من غير الاشياء وانما يعبر بذلك وقوله عليه السلام عليك بذات الدين تربت يداك
اشارة الى انه ابلغ في المقصود وقال محمد رحمه الله لا تعتبر الا ان يكون فاحشاً كن يصفح ويصفح

منه او يخرج سكراناً ويعب به الصبيان لانه من امور الآخرة فلا يتنى عليه حكام الدنيا ولا ان الامير السيب
كفوه للبيعة وان كان لا يبالى بما يقولون فيه ولا يلحقها به شين بخلاف الفاحشين لانه يلحقها به شين
وعن ابي يوسف ان كان الفاسق ذمراً مرقاً فهو كفوه وموان يكون مستبراً لانه لا يظهر فلا يلحقه به شين
قال وفي الصنايع لان النساء يعبرون بالدي منها وعن ابي حنيفة رحمه الله انه غير مقبر
فانه يمكنه الاتغال عنها فليست وصفاً لازماً وعن ابي يوسف لا يعتبر الا ان يفتش كالحايك
والحجام والكتاسن والذبايح فالابوكفوه البنت البزار والعطار والصيرفي والبلورين **قال**
وفي الحرية فلا يكون العبد كفوه الحر لانه لا يغير به فانه نقص وشين **قال** وفي المال وسوم ملك
النفقة والمهر المجهل في ظاهر الرواية حتى لو وجد احد دون الآخر لا يكون كفوه الا بالنفقة يقوم
مصالح النكاح وبدوم الزدواج فلا بد منه والمهر بدل البضع فلا بد من ايفائه والمراد بما تعارف
الناس فحمله حتى يسمونه نقداً والباقي بعده تعارفه موقلاً وعن ابي يوسف اذا كان يملك المهر
دون النفقة ليس بكفوه وان كان يملك النفقة دون المهر فهو كفوه لان المهر تجوز في المسامحة ويعد
الرجل قادراً عليه بقدر ابيه اما النفقة لا بد منها في كل وقت ويوم وفي النواذر عن ابي حنيفة و
محمد امرأة فايقة في اليسار تزوجت نفسها من يقدس على المهر والنفقة رذعقها وقال ابو يوسف
اذا كان قادراً على ابقائها تحمل ويكتسب ما ينفق عليها يوماً بيوم كان كفوه لها والاعتبار بما زاد على
ذلك لان الماء غادر **قال** ومن لم ياب في الاسلام او الحرية لا يطاق من له ابوان لان النسب لا ي
وتمامه بالجه والابوان والاكثر سواء لما بيننا وعند ابي يوسف الواحد والاكثر سواء وقد سبق في
الدعوى ومن مسلم بنفسه لا يكون كفوه لمن له اب واحد في الاسلام لان التفاحز بالاسلام **ثا** والكل
في العقد قيل لا يعتبر قيل يعتبر فلا يكون المجنون كفوه للعاقلة **قال** واذا تزوجت غير كفوه
فللولي ان يفريق بينهما دفعا للمعاريعة والتفريق الى القاضي كما تقدم في خيار البلوغ وما لم يفريق
فاحكام النكاح ثابتة ولا يكون الفسخ طلاقاً لان الطلاق نص في النكاح وهذا فسخ لا اصل للنكاح
ولان الفسخ انما يكون طلاقاً اذا فعله القاضي نيابة عن الزوج وهذا ليس كذلك وهذا لا يجب له
من المهر ان كان قبل الدخول لما بيننا وان دخل بها فلها المسمى وعليها العدة ولها نفقة العدة
لانه دخول في عقد صحيح **قال** فان قبض الولي المهر وجن به او طالب بالنفقة فقد رضى لان
ذلك نفق بر للنكاح وانه رضى كما اذا زوجهما فكسبت الزوج من نفسها وان سكنت لا يكون رضى
وان طالت المدة ما لم تلد لان السكوت عن الحق المتأكد لا يبطله لاحتمال تاحظه الى وقت مختار فيه
الخصومة **ثا** وان رضى اصل الاولياء فليس لغيره من موافقته او اسفل منه الاعتراض وان
كان اقرب منه فله ذلك وقال ابو يوسف للباقي حق الاعتراض لانه حق ثبت لجامعهم فاذا رضى

اصرم فقد اسقط حقه وبقى حق الباقيين ولنا ان سزا قبل جزي ومودفع العار فعمل
كل واحد منهما كالمنفرد كما مر ومنه لا يصح الاسقاط في حقه في حق غيره ضرورة عدم
القي كالعفو عن القصاص وصار كما ان خلافا اذا ضمت لان حقا غير حقيق حياثة نفسها
من ذلك الاستقراض وحقق في دفع العار فسقط اصمما لا يقتض مضبوط حق الاخر وروي الحسن
عن ابي حنيفة اذا تزوجت بغير كفوى لم يجز فالشك الائمة السخني وسواهما فليس كل ذي عيب
المرا فعة الى القاضي ولا كرا فاضل يعدل فكان الاحوط سد هذا الباب ولو انشأ في غير نسبه فزوجه
ان كان النسب المكتوب افضل لاضار بها ولا لاوليا كما اذا اشتراه على انه معيب فاذا لموسلم وان
كان دونه فلها ولم الحمار وان رضيت ظلم الخيار لا تقدم وان كان دونه الا انه كفوى بالنسب المكتوب
فلا خيار للاوليا لانه كفوى لهم فلا عار عليهم ولها الخيار لانه شطرها زيادة منفعة وقد فانت
فيثبت الخيار كما اذا اشترى عبدا على انه حمار او كات فوجده لا يحسنه ومنه الا ان الاستفاد
ذلي في جانبها وبم رضيت باسفل من سوا افضل وان كانت على البيع من ته فلا خيار له لانه لا يفوته
شي من المصالح والكفاة ليست بشرط من جانبها وموقادش على الطلاق وصار لا جبت والعنة والرتق
وفتوى ابي بكر الرازي واذا طلق الكرخي انه لا يعتبر الكفاة وهو من سب ما لك لقوله تعالى انا خلقناكم
من ذكر وانثى كما ان قال ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقال عليه السلام ليس لعن في على عجي فضل الا بالتقوى
وقال عليه السلام لا يبرئ من برة لو كان ما بنت لزوجه جنتك وروى ان بلالا خطيب امراء من الانصار فابوا
ان يزوجه فقال له صلى الله عليه وسلم قل لهم ان رسول الله اثم اكرم ان تزوجه جنتك وجوابه ما تقدم
قال وان نقصت من مهر مثلها فلا وليا ان يفقر او يجمعه ولا اشكال في ذلك على قولها لانه يجوز
نكاح المرأة بغير إذن وليها ما على قول محي فلا اشكال ايضا في رواية رجوعه الى قول ابي حنيفة وعلى
قوله الاول فيه اشكال لانه لا يصح نكاحها عنده الا باذن الولي قالوا صورته اذا اكره الولي والمرأة على النكاح
بدون مهر المثل ثم زال الاكراه فجازت النكاح فلا وليا ولا اعتراض عند ابي حنيفة خلافا لما تقدم
فصل المهر فله عشة دراهم او ما قيمته عشة دراهم ولا يجوز ان يكون الا ما لا اله الاصل فيه قوله
تعالى واحل لكم ان تنكحوا ابناكم على مثل بشرط الابتناء بالمال فلا يحل دونه وسقوطه بالطلاق
قبل الدخول عند عدم التسمية لا يدل على عدمه لانه يشبه الفسخ وسقوط العوض عند
وجود المسقط لا يدل على عدم الوجوب ولان سقوطه يدل على ثبوته اذا لا يسقط الا ما ثبت ولزم
والتنصيف بالطلاق قبل الدخول ثبت نصا على خلافه القيلس والمذكور في الآية مطلق المال فكان
محمدا والبي صلى الله عليه وسلم قسم بالعتق فقال فمارواه عنه جابر وعبد الله بن عمر
لا مهر اقل من عشة دراهم ولان المهر ثبت حقا لله تعالى حتى لا يكون النكاح بذهبه ولو نكاه او

او سكت عنه ولنا ان له المطالبة بالفرض والتقدير وان يثنى على وجود الاصل وما ثبت على الله
تعالى يدخله التقدير كالزكاة فان سمي اقل من عشة فلها عشة وقال رفر لها مهر المثل لانه سمي ما لا
يعمل مبرا فصار كعدم التسمية ولنا ان العشة لا تنقص في حكم العقد فتسمية بعضه كسميه كله كما
لطلقة وكذا اذا تزوج بنفسها ولا الشريح او جبه المهر المثل النكاح ولا يظهر ما يصل المال لتناوله لطيف
منه وما اوجبه شرعا تولى بيان مقدار الزكاة ولانها خلت عنه ما تملكه وما لا تملكه فيسقط ما تملكه وسو
الزيادة على العشة ولا يسقط ما لا تملكه وهو تمام العشة كما اذا اسقط احد الشريكين الذين المشترك بينهما
في نسبه خاصة **قال** ومن سمي مبرا لزمه بالدخول والموت اما الدخول فلانه تحقق به تسليم المبدل و
الموت يتقرر النكاح بانتها به فيجب البذل وان طلقها قبل الدخول لزمه نفسه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم
قال وان لم يسم لها مبرا او شطرا ان لا مهر لها فلها مهر المثل بالدخول والموت والمنفعة بالطلاق
قبل الدخول لان النكاح صحيح فيجب العوض لانه عقد معاوضة والمهر وصحيحا للشرع على ما بيننا والوجوب
الاصل من المثل لانه اعدل فيما رايه عند عدم التسمية بخلاف حالة التسمية لانهم رضوا به فان كان
اقل من مهر المثل فقد رضيت بالنقصان وان كان اكثر فقد رضى بالزيادة قال عليه السلام المهر ما تراضى عنه
الاسطون وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بروج نبت واشق الاشجعية بمهر المثل وقد تزو
جت بغير مهر ومات عنها قبل الدخول واما وجوب المنفعة بالطلاق قبل الدخول فلقوله تعالى فيه و
متقوه من على الموسع قدرة على المقر قدرة **قال** ولا يجب الا المهر لانه لا قيمة مقام نصف المهر في خلافه
فلا يجمع مع الاصل في حق غير ما لو كانت قيمتها اكثر من نصف مهر المثل وجب نصف مهر المثل
ولا ينقص من حصة دراهم ما وسقت للمطلقة سواها ما والمنفعة دبر وخار وملحفة هكذا ذكره ابن
عباس وعابشة رضي الله عنه يعتبر ذلك بحاله لقوله تعالى على الموسع قدرة ولا يزداد على قدر نصف
مهر المثل لان النكاح الذي سمي فيه اقوى فاذا لم يجب في الاقوى اكثر من نصف المهر لا يجب في الاضعف
بطل يقي الاوى **قال** وان زاد ما في المهر لزمته كما مر في البيوع في الزيادة في الثمن والمثل ويسقط
بالطلاق قبل الدخول وعند ابي يوسف ينصف بالطلاق قبل الدخول لان عنده المهر وض بعد العقد كالمهر
فيه وعند ما التنصيف تحتص بالمهر وفيه واصله انه اذا تزوجها ولم يسم لها مهر اثم اصطلح على تسمية
فيها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فالمطلقة وقال ابو يوسف ينصف ما اصطلح
عليه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم ولنا ان هذا تعيين لما وجب بالعقد من مهر المثل ومهر المثل لا
ينصف هكذا ما يقوم مقامه والنف من المهر وفي هو المفروض في العقد وهو المهر بالنقص **قال** وان
خطت من مهر ما لم يخط لانه خالص حقا بقاء واستيفاء فتملك خطه كسائر الحقوق **قال** والنفقة الصالحة
في النكاح الصحيح كالدخول لما روى محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كشف

خار امرأة ونظر إليها فقد وجب العقد ان دخل بها او لم يدخل وروى زرارة ابن اوفى قال قضى للمنفق بالزهر دون
انه اذا اراد حتى ستر اغلق الباب فلهما العقد كاجل او عليها العدة وقال علي فيه ما ذم يمين اذا جاء العجى من
قلبك ولا عقد على المناقح فيستحق بالتولية كالا جادة ولا انها سلمت المهر البهر فلهما البهر كالبهيح وكذا
العقبن والحصى لما ذكرنا وكذا الجيوب وقال علي نصف المهر لو جرد المانع قطعاً ولو اخرج من المهر
وله ان المستحق له في هذا العقد انما هو التتبع وقد سلمت اليه ذلك والخلوة المهر ان يكون ثم مانع من الوطى
طبعاً وشغافاً لمريض المانع من الوطى من جهته او جهتها مانعاً طبعاً وكذا الرثاق والقرن وكذا اذا كان
تخاف زيادة المهر من فاته لا يبرى من نوع فتورده والحيض مانع شرعاً وطبعاً اذا طبعاً التسليم تنفذه
والاحرام باج والعرة فضاف نفلاً وصوم رمضان وصلوة الفريضة مانع شرعاً اما الاحرام فلما يلزمه
من الزم وفي الصلوة ما يلزمه من الكفارة والقضاء بخلاف التطوع فانه يجوز افطاره بعذر يتعلق بحق الادب
كالضيافة ولا كذا رمضان والغدور والقضاء فيه روايتان وقيل في صوم التطوع روايتان وكذا
السنن الاربعون والاربع قبل النظر لشدة تأكيد ما بالوحد على تركها والمكان الذي يمتنع المخلوق
فيما يمان فيه اطلاق غيرهما غير ما حق لو فلا بها في سجود او حرام او طيب او على سلع لا يجب له فليست
حيثه وكذا لو كان خفها احمى او صبق يعقل او مجنون او كلب غفورا وحكوة له اخرى او اجنبية و
في الامة روايتان وعليها العدة في جميع ذلك احتياطاً لانها حق الشرع **قال في النكاح الفاسد** لا يجب
الامر المثل بالذول حقيقة لان الحرمة قائمة وانها مانعة شرعاً فلا يجب الا بالاستيفاء هنا دفع البصع
حقيقة وانما يجب المهر المثل لانه لا فساد للمسمى صريحا المثل اذ هو الموجب الاصل لما مر ولا
يتجاوز به المسمى لان المسمى ليس بمال وانما يتقوم بالتسمية فان نقصت عن مهر المثل لا يجب
الزيادة عليها لعدم التسمية وان زادت لا تجب الزيادة لفاد التسمية بخلاف البيع الفاسد حيث
تجب القيمة بالذول ما بلغت لانه مال متقوم فيقدر به له بقيته ويثبت فيه النسب لانه مما جلتا ط
في اثباته واول مدته وقت الة قول بخلاف النكاح الصحيح حيث معتبر من وقت العقد لان الصحيح دأى
الى الوطى فاقيم العقد مقامه والفاسد ليس بدأى لما يتنا من الحرمة فلا يقام العقد مقامه وعليها
العدة احتياطاً وتحرزاً عن اشتباه النسب واولها يوم التفريق لانه وجبت لشبهة النكاح و
الشبهة انما ترتفع بالتفريق **فصل** فان تزوجها على حبل وحضر برأوى من الدن من المثل فاذا سو
حزاً على هذا العبد فاذا سو حراً او خذمته سنة او تعيل القرآن جاز النكاح ولها مهر المثل ما لحن والحزير
فلا نه شرط فاسد فيلحق والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف المبيع واذا بطلت التسمية صارت
كالقائم فبمهر المثل لما تقدم له واما الدن فكذلك عند الحنفية رحمه الله لان الاشارة الى البيع في التعريف
من التسمية فصارت تزوجها على الحن وقالوا لها مهر وزنه خلا وكذا العبد عند الحنفية لما مر وقال

ابو يوسف يجب فيه مثل قيمته غير لانه المهر في مال وقد عمن عن تسليمه فبمهر قيمته او مثله كما اذا تزوجها
على عبد غيره قال محمد يجب مهر المثل لان الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشرار اليه يتعلق العقد بالمشرار اليه
لان المسمى موجود في المشرار اليه ذاتاً لا ترى انه لو اشترى فصاعاً على انه ياقوت احمر فاذا هو اخضر انفق
الاتحاد الجنس وان كان المسمى من خلاف جنس المشرار اليه ينسحق العقد بالمسمى لانه ليس موجوداً فيه لذاتاً
ولا صفته الا ترى ان من اشترى فصاعاً على انه ياقوت فاذا هو مزاج لا يتعقد العقد باختلاف الجنس وفيما
نحن فيه العبد والحزير في عقد يتعلق العقد بالمشرار اليه كانه تزوجها على حرة فله مهر المثل ما اطلت
المهر جنسان لتفاوت التفاوت بينهما فيتعلق العقد بالمسمى وهو المثل فيلزمه واما اذا تزوجها على
خذمته سنة وتعليم القرآن فله مهرها وقال محمد لها قيمة خذمته لانها حال الا انه يحسن التسليم للمنا
قضة فصارت كما اذا تزوجها على عبد الغير فانه يجب القيمة ولها ان الحرمة ليست بمال لا يستحق مال فصار
كتسمية الحن ومذا لان تقوم المناقح بالعقد فاذا لم تجب تسليمه فيه لم يطر تقوما فيصار اليه الى مهر
المثل لما بينا ونقول المشرع لا يتعدها بالمال والتعليم ليس بمال وكذا المناقح لما بينا ونقول تعليم
القرآن واجب فلا يجوز ان يكون مهر كتعليم الشهادتين بخلاف خذمه العبد لانها حال فانها يفتقر
تسليم رقبته ولان استحقاق الزوجة خذمه الزوج قبل الموضع لان توفير الزوج واجب عليها
وفي استحقاقه امانته **قال** واذا تزوج العبد باذن مولاه على خذمته سنة جاز ولها الخذمة
لانها حال على ما بينا ولا مناقضة فانه عخدم المولى معنى حيث كان نامره ولو تزوجها على خذمة حرة
احر العبيد ان يبيع اذ لا مناقضة وتزوج بقيته خذمته على الزوج ولو تزوجها على ان يوعى عندها
او يوزع ارضها فيه روايتان والفرق على احدهما انه لا مناقضة لانه من باب القيام بمهرها
الزوجية ولو لو وجع بين ما هو مال وما ليس فان في المال بعشة فهو لها لا غير وان لم ينف فلها
تمام مهر مثلها كما لو تزوجها على عشة وراهم ورطل من حن فلها العشة ولا يكمل لها مهر المثل
ولو تزوجها على عيب عده اشتراه منها جاز فان كانت قيمة العيب عشة فهو لها ولا تكمل عشة
قال وان تزوجها على الف على ان لا يتزوج عليها فان وفي لها فلها المسمى لانه يبيع مهرها
وقد تراخى به والاحمد مثلها لانها ما رضىت بالالف الا مع ما ذكرنا من المنفعة فيكمل
لها مهر المثل لانها لم ترض بها فلما لم يرض بها على الف وكراستها فلها مهر المثل
لا ينقص من الف لانه رضى بها وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الف لانها اكثر من المتعة **قال**
وان قال على الغلنا قام بها والفين ان اخرجه فان اقام فلها الف لما بينا وان اخرجه فمهر مثلها لا يزداد
على الفين ولا ينقص من الف وقال الشارح جاز ان وعده فواسد ان ولها مهر المثل في الوصيين
وعلى هذا على الف ان يتزوج عليها والفين ان يتزوج لفران كذا واحد منها على حبل الوجود فكان

للزواج بالكل ونظير العبد الجاني اذا اجابته بدفع بها فان لم يدفع حتى جنى واخرى دفع بالكل **قال** فاذا اوفى ما
منه ما نقلها الى حيث شاء لقوله تعالى اسكنوا من حيث تشاءون ولا يسافر بها وعليه الفتوى لغيره
الزمان والغريب يوزن وقيل يسافر بها الى قري مصر التي به لا تها ليست بقرية **قال** واذا ضمن المولى للمهر من ضمانه
كغيره من الديون والمهر ان تعالت ايتها شارات كسابر الكفالات وحكمها في الرجوع كغيرها من الكفالات **قال** ولو ضمن
المهر من ابنته العبد صريح لما قلنا ولا يرجع عليه الا لانه صلة عى فان مات الاب قبل الاداء واخذ من تركته رجع
بقية الورثة على الابن من حصته لانهم ادوا عنه ديناً عليه من ماله مشترك **وقال** في الرجوع عن الكفالات عن
ابنه الكبير بغير امره او عن اجنبى قلنا الكفالة شأنا مكرماً للمكفول عنه حكماً لولاية الاب فلان كفالته دليل الامر من
جسمته فيرجع خلاف الكبير الاجنبى لانه لا ولاية له عليها وخلاف ما اذا ادعى حال حيوته لانه منبرع فان العادة جارية
بتبرع الاب بغير الابناء **فصل** ولا يجوز نكاح العبد والامة والمهر بولم يولد الا باذن المولى وامر له عليه السلام
اتمامه تزوجت بغير اذن مولاه فمهرها مائة وقوله انما عبيد تزوج بغير اذن مولاه فهو غاس ولان النكاح يثبت في
العبد والمهر بغير النكاح بغير امره والمهر بغيره فلا يملك غير المولى ذكر دفعه للفرقة ولان منافع البضع
للمولى فلا يملكها غيره بغير امره **و** بملكه اجباراً في النكاح حبساً لملكه وحقيقته ان الزنا الذي هو سبب ملاكهم
او نقصانهم ومنه المهر يشترط العبد والامة وليس للمولى ان يزوجه المكاتب بغير رضاهما طرهما عن يده على حاجته
في المكاتب ولا يجوز نكاحها الا باذن المولى للترك الثابت فيها بالحدوث **و** بملك المكاتب تزويجه لانه من الاكتساب
ولا يملك تزويجه العبد لان حلاله لاكتساب **و** لو تزوج امة من عبده بغير امره جاز ولا امر لها **فصل** في نكاح المملوك
ثم سقط **قال** واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء دين في رقبته ببيع فيه لانه دين وجب في رقبته بفعله قد
ظهر حق المولى حيث وقوا بانه فيتعلق برقبته دفعاً للضرر من المرأة كافي ديون الماذون والمهر في بيع لانه
لا يجوز بيعه فيؤدي من كسبه وكذا ذكره لرام الولد من غير سببه **قال** واذا اعتقت الامة او المكاتبه ولها زوج
حراً او عبداً فلها الخيار لقوله عليه السلام ليربوة حين اعتقت ملكك بغير عكر فاختار جعل العلة المشبهة للخيار
مع فيها وهو ملك البضع فيرتب عليه **و** يستوى فيه الحر والعبد لعموم العلة على انه روي ان زوجها كان
حرّاً او مملوكاً راجحة عاراً لانه كان عبداً لان الاصل الحرية ولانه انه دار الملك عليها في الفصيلين فيثبت لها الخيار
فيما دفعه للضرر عنها **قال** ومن تزوج امة فليس عليه ان يبيعها بيت الزوج لكنها تخدم المولى ويقال
له متى طورت بها وطبها لان حق المولى في الخدمة باق والنبوة ابطال له فلا يلزمه ذلك ولو شطط في العقدان
لا يسخرهما بطلان الشرط **قال** فان بواها بيتاً معة فله ان يسخرهما وبطلان النبوة لان الموجب للحرمة المالك
وموافق فلا تبطل النبوة **قال** وان تزوج عبداً بغير اذن مولاه فقال له المولى طلقها فليس باجازه لانه
يملك الزور وموانظرة من حيث تزوج بغير امره واقتات عليه ورده الى العبد يسمى طلاقاً فاعمل عليه
وكذا لو قالوا فارقه او بل او لا **قال** ولو قال طلقها بطلت رجعية فهو اجازة لانه الطلاق الرجعي انما

انما يكون في النكاح الصحيح النافذ ولو اذن لعبد في النكاح ينظم الصحيح والقاسد وقال الاموي الصحيح خاصة
لان المواد من النكاح الاخفاق وذلك بالترام عليه وانه في الصحيح دون القاسد ولان الاسم عند الاطلاق
يقع على الصحيح كافي اليمين ولا في حيفته رحمة الله ان اللفظ يجوز على اطلاقه كما مر في البيع ولين قال البيع
القاسد يفيد بعض التصرفات كالعتق والمكر وغيره قلنا والنكاح القاسد ايضا يفيد التصرفات
كالنسب والعدة والمهر ومصلحة اليمين ممنوعة ولين سلبت فالاباها ما على القس في ثمة الاطلاق
لانه لو تزوج نكاحاً قاسداً انتهى الامر عنه فليس له ان ينزوجه وعند ماله ان ينزوجه بغير نكاحها
صححاً لان الاول لم يبرأ من كتم الامر في الامر **قال** وليس له ان ينزوجه الا امرأته وامره لان الامور لا يقضي
التكرار الا ان يقول له تزوج ما شئت فيجوز له ان ينزوجه اثنتين **قال** واذا ن في الغل للمولى الامة
وقال اليها لان الوطى صحها والعزل تنقيص له فيشتط رضاهما ولا في حيفته رده ايه ان العزل
محل حق المولى وهو حصول الولد الذي هو ملكه فيشتط رضاه خلاف الحر لان الولد والوطى صحها **قال**
واذا تزوج عبداً وامة بغير اذن المولى ثم اختلف نكاح لانها من اهل العبادات والتوقف لحق
المولى وقد زال ولا خيار للامة لانه انما نفي بعد العتق فصارت كائناً تزوجت بعد العتق **و** لو تزوجت
ودخل بها الزوج ثم اعتقها المولى جاز النكاح لما ثبتا للمهر للمولى لانه استوفى منفعة مملوكة للمولى
والفقهاء ان يجب من آخر الا انا استحسننا وقلنا يجب مهرها لان الجواز استند الى اصل العقد
والاعتقائه ثم دخل بها فالمرء لانه استوفى منفعة مملوكة لها **فصل** تزويجه ذمية على ان لا
مهر لها او على ميتة وذلك عندهم جائز جاز ولا مهر لها **وقال** لها مهر مثلها ان مات عنها او دخل
بها وان طلقها قبل الدخول فلها المنة لانهم التزموا احكامنا في المعاملات وضار كالموت واوله قوله
عليه السلام اتزكروهم وما يدعون وما التزموا احكامنا فيما يعتقرون خلافة وعقد الذمة منع
الزامهم بالسيف والحرمة خلاف الوتوا لانه مستثنى من عقدهم فالعليه السلام الامن ازا فليس
بيننا وبينه عهد وكذا ذكره الزنا فانه محرم في جميع الاديان **قال** وان تزوجها بغير شهود او في عدة
ما فرأها جازان دانوه ولو اسلموا قوا عليه **وقال** اذا تزوجها في العدة فهو قاسد فان اسلمها
او احدى ما او ترافعا اليها فرق بينهما لان نكاح المتعة حرام بالاجماع وصحة النكاح بغير شهود
مختلف فيه وهم التزموا احكامنا ولم يلتزموا بجميع الاختلافات وانه انهم غير عاقلين بغير
الشريعة فلا يثبت الحرمة حقاً للشرع ولا المطلق لانه لا يعتقدها بخلاف العدة عن المسلم
لانه يعتقدها بحالة المرافعة او الاسلام خالده البقاء والعدة لا بنا فيها كالموطوءة بشبهة وكذا
الشهادة ليس شرطاً بحالة البقاء **قال** ولو تزوجها على حنى او ضمنه ثم اسلمها او احدى ما فلها ذلك
الاكنا عيني والافقية الحن ومهر المثل في التزويج **وقال** ابو يوسف لها مهر المثل في المثلين **وقال**

حجة القيمة فيها ان الملك بناكد بالقبض فاشبه العقد والاتساع مانع منه وصار كما اذا كانا بينين
واذا امتنع القبض قال ابو يوسف لو كانا مسلمين عند العقد حبس من المثل وكذا عند القبض وقال
محمد بن حاتم التميمية ومن عن التسليم بالاسلام فحبس القيمة كما اذا كانا عبيدا فحبس قبل القبض و
لا حصة رحمه الله ان الملك ثم ينفك العقد في المصنف حتى جاز لها التصرف فيه وبالقبض ينقل الى
ضامنا من ضمانه والاسلام غير مانع من ذلك كما استمر ما لم ينقض وحسن المطالب الذي اذا نحن
والماذون اذا نحن عليه وفي غير المصنف انما يملكه بالقبض والاسلام مانع منه واذا امتنع القبض فالحق
من ذوات الاحتمال والظن من ذوات القيم فتكون القيمة مقامه فلا يجب تعيين من المثل وكذا القيمة
في ذلك لا تقوم مقامها **قال** واذا اسلم الجوسي فرق بينه وبين من تزوج من حاربه اما عند ما خلا
من واما عند ان حصة رحمه الله فلان الحلية اذا طرأت على النكاح الصحيح تبطله ولا ينال تنافي بقاء
النكاح ولا كذا كذا العدة في ما بيننا ويفرق بينهما بالاسلام احدهما بالاجماع ولا يفرق بموافقة احدهما
عند ان حصة ظاهرا لما لقوله تعالى فان جازك فاحكم بينهم ولان موافقة احدهما لا تبطل حق صاحبه
لانه لا يقتضيه خلافا ما اذا اتفقا حيث يفرق بينهم لاننا لا نعلمنا حكما فيلزمهما **قال**
ولا يجوز نكاح المرتدة والمرتدة باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولانها لا فائدة فيه لان المقصود من
شع النكاح مصالحة ولا يوجد لان المرتدة يقتل والمرتدة تجلس فنقول لاحلة لهما لانها حرجا في الاسلام
ولا يقران على ما انتقلا اليه **و** يجوز نكاح النصراني المجوسية واليهودية واليهودية النصرانية
والمجوسية والمجوسية اليهودية والنصرانية لان الكفر كله ملته واحدة كما روي عن علي رضي الله عنه
ولا كفارة بين اهل الكفر **قال** ولا يمنع جبر الابوين ديننا نقله حتى لو كان احدهما مسلما كان مسلما
ولو اسلم احدهما وله صغير صار مسلما **و** الكنتاني خبر من الجوسي حتى يجوز الكنتاني في الكنتاني
ومناكنه دون الجوسي **قال** واذا اسلمت امرأة الطارق من عليه الاسلام فحسبها لمصالح
النكاح بالاسلام لانها قد فانتت باسلامها فان اسلم فهي امراته كما اذا اسلمت معا **و** لا فرق بينهما
لان الاسلام لا يصح ان يكون سببا للفرقة لانه طاعة وعبادة فيجعل باؤه سببا لقوات مصالح النكاح
بحقوقه **و** يكون الفرقة طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا لانه سبب يشترك فيه الزوجان فلا
يكون طلاقا كما اذا ملكها او ملكته ولهما ان الزوج ترك الاسلام بالمعروف في الفرقة عليه فينوب عنه
القاضي في الترخيص بالاحسان فيكون قوله كقوله الزوج فيكون طلاقا كما في الحب والعنه **قال**
وان اسلم زوج المجوسية فان اسلمت **و** لا فرق بينهما بغير طلاق **و** الفرق ان المرأة ليست
من اهل الطلاق فلا ينتقل قول القاضي اليها ثم ان كان قبله خول فلا مهر لهما لان الفرقة جاءت من
قبلها وان كان قد دخل بها فلها المهر لانه تأكد باله خول **و** ان كان الاسلام في دار الحرب تنوقف البيونة

في المسلمين على ثلاث جهن قبل اسلام الاخر **ل** ان لا بد من الفرقة بينهما ولا قدرة على العرض في دار
الحرب فجعلنا ثلاث جهن وهو شرط الفرقة مقام المتيب وهو العرض كما في البئر وغيره ثم اذا بان
بثلاث جهن ذكر في السير الكبير انه طلاق عندهما وروي انها فرقت بغير طلاق كما في يوسف ولو
اسلم الاخر قبل مضي ثلاث جهن لم تبين منه **و** ان اسلم زوج الكتابية فلا عرض ولا فرقة لانه
يجوز له نكاحها ابتداء فلان يبقى اولى **و** لو اسلم احد الزوجين ومما صبيان عاقلان عرض الاسلام على الاخر
لان المصنف مخاطب بالاسلام حقا للعباد حتى انه يوافق حقوق العباد فان ابي فرق بينهما السخا نا
ابناء حتى صاحبه دفعا للضرر عنه **قال** واذا خرج احد الزوجين اليها مسلما وقعت البيونة
بينهما **و** كذا ان سبق احدهما ولو سببا معا لم يقع فسيب البيونة هو النكاح دون السبب لان ما
في النكاح لا يحصل مع التباين حقيقة وحكما لان مصالحهما انما تحصل بحصول بالاجماع والتباين مانع
منه اما السبب فلا ينفك في ملك الرقية وذلك لا ينافي النكاح ابتداء فكذا ابقاء واما المشا من فقصده
الزوج فلم يوجد تباين الدارين حكما **قال** واذا خرجت المرأة اليها مباحرة لعدة عليها وقدا عليها
العدة لانها من احكام الاسلام والفرقة حصلت في دار الاسلام وله قوله تعالى ولا تمسكوا بعضكم لبعض
فزلت في هذه القضية نقلنا عن المصنف وجب اظهار اللفظ النكاح ولا حقل النكاح الحرفي ولما قلنا
العدة على المسبية **قال** واذا استدا احد الزوجين وقعت الفرقة بغير طلاق وقالوا لحد ان كان
الموتة الزوج فهي طلاق كما مر في الاباء وابو يوسف مر على اصله ايضا والفرقة ان حصة ان الرق
تنافي الحلية على حية والطلاق رافع فعدا ان يكون الفرقة طلاقا ولما لا يكتسب في الفرقة منا
الى القاضي واما الاباء لا ينافي الحلية والنكاح ولهذا يتوقف الفرقة على القضاء وانما بالاباء امتنع
عن التسريح باحسان فينوب القاضي منابه على ما بيننا **و** ثم ان كان المرتدة الزوجة بعد الدخول فلها
المهر وقبله لا شيء لها ولا تنفقة وقد مر **و** ان كان الزوج قال كل بعدو والنصف قبله **و** ذكر في الفتاوى
لو ارتدت المرأة قبل لا يفسد النكاح زجرها واليهما انه يفسد ويجبر على تجديد النكاح زجرا
لها ايضا **و** ان ارتدت امها مسلمة معا فمضى نكاحها لان حصة ارته وافى زمن الى بكر الهد
يق رضي الله عنه ثم اسلموا فاقترع على الكهنم ولم يامروهم بتجديد النكاح وذلك كحضور الصحابة من غير
يكون من احدهم فلان اجماعا **و** فان اسلم احدهما بعد الردة فسد النكاح كما في الابناء **و** ولو قبلها ابن
زوجها او وليها حرمت على ابيه لان عدم وسقط مهرها اذا كان قبل الدخول ان كانت مطاوعة
لان الفرقة جاءت من قبلها فقد امتنعت عن تسليم المبدل فتتمع المبدل كما في البيع **و** ان كانت
مكرمة لا يسقط **و** في الصغيرة لا يسقط في الزوجين جميعا **و** ان كانت بجامع مثلها لانه لا
اعتبار بفعلها حتى لا يتعلق به شيء من الاحكام فلا يجب عليها حد ولا تنير ولا غل ولا ما لم يقدّم

للفظ فكذلك ان اردت الصغيرة سقط مهرها لانه اذا حكم بردها بطلت محلة النكاح فصارت
كالكسرة اذا الكلام في اللع تعقل بالاسلام والورقة على ما بان لك ان شاء الله تعالى **فصل** واذا كان باحد
الزوجين عيب فلا خيار للاخر الا في الحب والعنة والمضار لما عيوب المراتب اجماع اصبحت الا ان المتحق هو
التمكين وانه موجود والاستيفاء من الثمرات واحتلاله بالعيوب لا توجب الفسخ لان الفوات بالموت
لا يوجب هذا الا ولما عيوب الزوجين والجنون والجزام والبصر فكذلك وقال كذا لها الخيار لانه لا
يتنظم بينهما المصالح فيثبت لها الخيار فعلا للضرر عنها بخلاف الزوج لانه بقدر ما دفعه بالطلاق
وصار كالحب والعنة ولهما ان الخيار بطل حق الزوج فلا يثبت وانما يثبت في الحب والعنة لا خلاهما
بالمقصود من النكاح والعيوب لا يغلب به **والعنين** الذي لا يصلح للنساء او يصلح للثيب دون الابكار
او يصلح لغير زوجته ولا يصلح اليها وتكون العنة لموضع وضع او كبر سن او من اخذ بمسوخ فاذا كان
الزوج عينا وخاتمته المراتب في ذلك اجله القاض سنة فان وصل اليها والافوق بينهما ان طلبت
الموت ذلك لان لها حق الوطى عليها المطالبة به ويجوز ان يكون ذلك لموضع ويحتمل ان يكون لافة
اصلية فجعلت السنة مع فقه لذلك لا شتم لها على الفصول الاربعة فان كان المرض من برودة
ازالة حر الغفيف وان كان من سطوبة ازالة يمين للزيف وان كان من حوارة ازالة برودة الشتاء
وان كان من يمين ازالة سطوبة التبرع على ما عليه العادة وروى ذلك عن عمر وعليه ابن مسعود
رضي الله عنهم فاذا مضت السنة ولم يصل اليها علم انه لافة اصلية فخير فاذا احتارت نفسها
قال ابو يوسف ومحمد بابت وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن حنيفة لانيمن لا يفسق يق الفاسق
وموسى بن عيسى عن عذبة لما ان الشتر خيرها عند تمام اللول فعلا للضرر عنها فلا يحتاج الى
القاض كاذ خيرا الزوج وله ان النكاح عقد لازم وملك الزوج فيه مضمون فلا يزول الا بالاذن دفعاً
للضرر عنه لكن لا وجوب عليه الامسال بالمف وفاء الشتر بالاحسان وقد عجز عن الاول بالعنة ولا
يمكن القاض النيابة فيه وجوب عليه التستر بالاحسان فاذا امتنع عنه ناب القاض عنه نصت لرفع
النظم فلا تبين بدون فسخ القاض فاذا فرق بمير كانه طلقها بنفسه فتكون تطلقه باينة ليحل
مقصودها وهو دفع النظم عنها بملكها نفسها **ويشترط** طلبها لان الفرقه حقها **والمراد** السنة
القرينة لانها المراد عند الاطلاق وروى ابن سماعه عن حماد انها سنة شتمته ويعتبر بالايام
وتزيد على القرينة احد عشر يوماً **ويجب** منها ايام لطيف وشهر رمضان لان السنة
لا تخلو عن ذلك **ويجب** موضعه وموضعا ان كان نصف شهر وان كان اكثر فموضعه وعن
ابي يوسف ان حجت او مرت او غابت لم تحسب تلك المدة من السنة وروى محمد بن عيسى
او غاب احتسب عليه من السنة **والناجيل** انما يكون بعد دعوى الموات عند القاض **فان** اختار

زوجهما لم يكن لها بعد ذلك خيار لانها رضيت بطلان حقها **ولو** خيرا القاض فقامت من مجلسها
قبل ان تختار فلا خيار لها **والخيرة** من زوجها **فان** طلب العنين ان يوجهه القاض سنة اخرى ليرى
جله الا برضاها فان رضيت جاز ولها ان ترجع وتختار قبل قبل مضي السنة الاخرى فاذا فرق القا
ضي بينهما لم ترجعها فلا خيار لها لانها رضيت بالعنة **ولو** اختلفا في الوصول اليها فان كانت نبيها
فالقول قوله **مخ** كونه لانه منكر حق التقرب ولان الاصل السلامة والعيب عارض فان طلق بطل حقها
وان طلق اجل سنة كسائر الحقوق وان كانت بكر او نكح بالنساء فان طلق بغير بكر اجل سنة وان طلق بغير نكح
حلف على الوجه الذي بيناه **والجواب** وهو الذي قطع ذكره اصلا فانه يفيق بينهما الحال لانه لا فائدة في التأجيل
والنكاح كالعين لانه له ان تنصبت وتراجع بهما مع غير انه لا تجل وهو الذي سلت انشياء واذا اجل سنة و
ادى الوصول اليها ونكحت فاطم كذا اذا اختلفا قبل التأجيل **واذا** كانت زوج الامه عينا فاخير للمولى
كالعين عند ابي حنيفة رحمه الله واذا كانت الموات رتقاء فلا ولاية لها في الطلب لاحق لها في الوطى **ولو**
ولو طمها الزوج مرة واحدة ثم عن او جيت فلا طلب لها ولا خيار **فصل** على الزوج ان يعدل بين
نساياه في البتة لقوله عليه السلام من كان له امرأتان قال الى احدهما طاء يوم القيمة واصر شقيقه مايل
والبكر واليثب ولجدة يدناه والعقيقة والمسألة والكنابية سواء لا طلاق ما رويها ولان ذلك من
حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما ولا يجب عليه التساوي بينهما في الوطى والمجته اما الوطى فلانه يثنى
على النشاط واما المجته فلانها فعل القلب وقد روى انه رضي الله عنه كان يعدل بين نساياه ويقول اللهم
مذا قسمي فيما املكه فلانوا اخذني فيما لا املكه يعني زيادة المجته لبعضهن **فان** شاء جعل الله ور بينهما
يوما او يومين او اكثر وله الخيار في ذلك لان المستحق عليه التسوية وقد وجدت **قال** والمجته ضعف
الامة لاى فان الرق نصف كافي العدة وغيره **ومن** نصبت نفسها لصا جاز ما روى ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال للسودة بنت زمعه اعدى فسات رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يراجعها وتجعل يومها العائشة وان عشا مع نساياه يوم القيمة ففعل ولانه حقها وقد اطلت برضاها
فان زوجها الرجوع في ذلك لانها نصبت نفسها له **وان** اقام عند واحدة اياما باذن الاخرى جاز
من غير مساواة لانه صلى الله عليه وسلم وخبره لما مرض استاذن نساياه ان يكون في بيت عايشة فاذا له
فكان في بيتها حتى قضى صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على ان القسم يجب على الرجل وان كان مريضا
يوما الصائم بالنهار والقائم بالليل ان يبيت معها اذا طلبت ومن انى خيفة ربه الله جعلها يومها
من اربعة ايام وليس سدا بواجب لانه يؤدي الى فوات التوافق اصلا مع من له ربيع من النساء ولكن
يوما ياتقاء حقها من نفسه احبانا ويصوم ويصلي ما امك **ولو** اعطت زوجهما الا او حطته
من مهر باليزيد في قسمها لم يحز وترجع بما اعطته وكذا الوسا اذا ما الزوج في مهر ما يجعل يومها الفجر

بالاحتمال انما صانع انما ثبت بعن الشوز وانه معدوم في الاحتمال **قال** وتعلق بالاستح
والاحتمال لانه يصل الى المعنى فيحصل به الشوز اما ان دخلت حكمة فيها في فهم صحيح ولا يدري
ادخل اليه في حكمة ام لا لا يحكم النكاح **قال** وكذا عينة ارصها بعض اهل الفقه ولا يدري من هو فتش
رجل من اهل تلك القوة يجوز ان اباحه النكاح اصل فلا تنزل بالشك **قال** ويجب على النساء ان لا
يضعن كل صبي من غير ضرورة فان فعلن فليصطنعه او يكتنه **قال** واذا ارضعت
امراة الكبر امراة الصغيرة حرمتها الزوج لانها صار لها انا وبنتا والى صانع الطاري على النكاح كما
لغارن في النكاح حرمة المصاهرة لانه لا يباع للشيء مع الثاني **قال** ولا مهر للكبيرة ان كان قبل الدخول
لان الفرية جاءت من قبلها **قال** والصغيرة نصف المهر لان الفرية ليست من قبلها ولا اعتبار باختيارها الا
لأنها مجورة عليه طبقا **قال** ويرجع على الكبيرة ان كانت تعدت الفساق لانا فمينة للوفية فان القا، الندي
في سبب لوصول اليه الجوفاء والتسبب وبشرط ان يكون كافر البنية **قال** وان لم تعد الفساد
بنية طبقا ولو حملت انا زوجها لم يثبت الفدية **قال** اذا علمت انما زوجت وقصدت
وتزوج الفرية بينهما **قال** ولو لم تعلم بالنكاح فلا يشر عليه **قال** وكذلك ان حملت بالنكاح لكن فقدرت
بلا صانع دفع الطول والهلاك عنها لانا ما مورة بذلك **قال** وكذا لو علمت بالنكاح دون الفساق لا تكون
متعدية والقول قولنا في النكاح مع غيرها لانا لا نكح الفساق **قال** ولو ارضعت زوجة الاب لمراة ابنه
عليه لانا صار احف من الاب **قال** تزوج صغيرتين ما رصتها معا او متفاهرهما عليه
لكل واحد نصف المهر لانا مجورة على الارصاع بحكم البيع **قال** ويرجع على المرأة ان تعدت الفساق على
الوجه الذي يتنا **قال** وان كان ثلثا فارتعت على القاب حرم من الاول والثانية دون الثالثة لانا لما
صارت احف لهما لم يبق لهما في النكاح **قال** وان ارصعتهم معا بان الفت ثدييهما في ذم الشين وكانت حائض
قبل ذلك فوجرت الثالثة وانفق وصول اليه البهر من مفاخر من جها وعلما هذا يجوز جميع مسائل مناره
للنسب **كتاب الطلاق** وهو في الفقه ازالة العقد والتخلي نقول اطلق ابنى واطلعت اسيدي **قال**
وفي الشرح ازالة ملك النكاح الذي هو قيد معنى **قال** ويتوقف مشروعه بالكتاب والسنة والاجماع
وحرب من العقول **قال** اما الكتاب فقوله تع فطلقوا من بعدته وقوله الطلاق تران **قال**
والسنة قوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق المعقود والعقبي وقال عليه السلام ابغض البائعا
الى الله الطلاق **قال** وعلى وقوعه العقد الاجماع ولان استباحة البيع ملك الزوج على المصوم والمالك
الصحيح القول بملك ازاله ملكه كما في سائر الاملاك ولان مصالح النكاح قد تنفك مفاسد والتوافق
بين الزوجين قد يهتد شافرا فالبس على النكاح في شئ من مفاسد من التباعد والعداوة والفت
وبغير ذلك فشرع الطلاق دفعا لهذه المفاسد وبني وقوعه لغير حاجة فهو مباح مضمون لانه قاطع للمعالم

المراد

في وانما البحث الواحد للحاجة وهو طلاق على ما تقدم في الحديث ما خلق الله نكاحا احب اليه من
العقاق ولا خلق مباحا ابغض اليه من الطلاق وهو على ثلثة اوج احسن وحسن وبدي **قال** فاحسن
ان يطلق واحدة في طهر لا يجامع فيه وبشرط ان يتحقق حدتها لاروي عن ابي ابيم النخعي ان اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم كانوا يستحيون الا يطلقون السنة الواحدة ثم لا يطلقوا غير واحدة تنقذ
حدتها وفي رواية فكان ذلك احسن عندهم من ان يطلق الرجل ثلثا في ثلثة اطوار ولانه اذا طهرها
لا يؤمن لطهر وهو لا يعلم به فاذا طهر ندم فكان ما ذكرناه ابعد من الندم فلم يزل اولي وهو التي لا يحصى
لصوابه وكبر يطلقها ابي وقت ثلثا لانه ما ذكرناه ولا يبرح للحاجة على ما تقدم وللحاجة ينفع بالوجه
وحسن طلاق السنة وهو ان يطلقها ثلثا في ثلثة اطوار لا يجامع فيها لاروي ان عبد الله بن عمر طلق
امراة وهي حايض فقال عليه السلام ما بك امرك ربي يا بن عمر انما امرك ان يستقبل الطاري استقبال الفطري
لكل طهر تطيقه وفي رواية قال لعمر اخطا ابنك السنة مرة فلاحها ما اذا طهرت فان شاء طلقها لاروي
من غير جاع او حاملا قد استبان جلا ففكك العقد الى امر الله ان يطلق لالنسب **قال** والشهر لايست
والصغيرة والحامل كالصغيرة لقيام مقامها في العدة بنهي الكتاب **قال** ويجوز طلاق من عقيب الجماع ما
تقدم واما الحامل فانه زمان الغبة في الوطى لكونه غير معلوم **قال** ويطلق ثلث السنة بفصل بين كل
تطيقين بشرا وقال محمد رحمه الله لا يطلق للسنة الا واحدة لان الشهر انما قال مقام الحصة في الصغيرة
والايست وظالم ليست في معناها لانا من ذوات لطيف وصارت كالمتطهرين ولها ان الشهر دليل على
جه لانه زمان تجدد الغبة على ما عليه الطب والسيرة فصارت في معنى الايسة والاباحة بقدر لطا فية
فصل الشهر دليل على تجدد الغبة لان دليل تجدد الغبة الطهر وهو موجود في حدادون الحامل فافتر
وطلاق السنة في العدد والوقت على ما بينا **قال** والسنة في العدد وتساوي فيما المدفول بها وغير المدفول
والصغيرة والايست والحامل والابنة لاني استعنت للحاجة وتلك فيه سواء **قال** والسنة في الوقت تحق
بالدخول بالان لا بالجماع فيه لا يتصور في غير المدفول به ولا ان المدفول به هو المدفول بالعدة لوقوعه في الحيف
فانما لا تختب من العدة ولا علة على غير المدفول به **قال** والبدعة ان يطلق ثلثا او اثنين بكهية واحدة او في
لار لا رجح فيه او يطلقها وهي حايض فيقع ويكون حاملا **قال** اما ما للثلاث والثنين فلما بينا انه
خلاف السنة والشريعة للحاجة وهي تندمج بالواحدة **قال** واما حالة الحيف فقول عليه السلام في حديث
ابن عمر قد اخطا السنة **قال** واما الوقوع فقول عليه السلام لعمر من ابنك فلاحها وكان حالة الحيف ولو لا
الوقوع لما زاحها وكذلك روي ان ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم ارأيت لو طلقنا ثلثا اكانت تحل
فل لا يكون معينة وروي ان بعض ابيات عباد بن القاسم طلق امراة النافذ عبادا ذلك لبنة
صلى الله عليه وسلم فقال بانث بثلثة في معينة وتسبع مائة وسبعة وتسعون فيما لا يحكم وقوله عليه السلام

المراد

كلا طلاق واقع لحديث وانما كونه عاميا فلما لفت السنة واجاج العصبية **قال** وقوله في طهر لا جامع فيه
اشارة الى ما ذهب اليه جيفه وموانع لوطها في طهر لم يجمعها فيه فخرجها لم يطلعها فيه لا يجمع وهو قول
قال في روضة ما يجمع **قال** وعلى هذا الوطء في طهر لم يجمعها فطهرت فطلقها **قال** وكذا الوطء في طهر
لم قال انت طالق لثلاث سنة وقعت الحال عند لان الاولي وقعت وصار ما جاعا بالثلاث اشهر
وقعت اخرى لم صار ما جاعا فووقت الثالث **قال** والشهر الواحد في حق لائيه والمفترق على طلاق
ما حاصل ان الوجة فاصلة بين الطلاقين عند والشهر فاصل بالجامع لهما ان بالطلاق في الطهر خرج
من ان يكون وقت الطلاق السنة ولهذا الواو وقع قبل الوجة يجمع وله ان بالمراجعة ارتفع حكم الطلاق
الاول وصار كما لم يكن فاذا ارتفع لا يجمعها معا واكرامة باختياره ولا انها عادت الى طالة الاولي بسبب
جمعة فصار كما لو اباها في الطهر ثم تزوجها **قال** وطلاق عند المدخول بها حاله طهر ليس بسبب طهر
قال واذا طلق امراته حاله طهر فعليه ان يراجعها لورود الامر به في حديث ابن عمر رضي الله عنهما
معتدوم ولما فيه من رفع الفحل لزام من رفع اثره **قال** فاذا طهرت فان طهرت وان شاء ما سكت حديث ابن عمر
رضي الله عنهما **قال** واذا طلق امراته المدخول بها انت طالق لثلاث سنة وقع عند كل طهر نطقه لان معناه
لوقت السنة ووقتها طهر لا جامع فيه لانه **قال** وان نوي وقوعه من الساعة وقعت خلافا لفرقة الامم لان الجمع
بدعة فلا يكون سنة ولان سنة وقوا لا يبا حلالا ناعرفنا وقوع الثالث حلة بالسنة فله ان يحلل
كلامه فيتم عند السنة دون المطلاق **قال** وطلاق طرة لثلاث والامة شتان ولا اعتبار بالرجل في عدد
الطلاق لقوله في طهر لم يجمعها فيه اي لا طهر احد منهن فيكون الطلقات على عدد الطاهر والطاهر طرة
في القعدة لثمة والامة اشان فيكون التطلق كذلك ولان طهر لو ملك على الامة لثلاث لثمة فغيره حلالا
قات السنة ولا يملك بالاجام **قال** عليه السلام طلاق الامة شتان وعدتها جيفه واما قوله عليه السلام
الطلاق بالرجل والقعدة بالنساء فعناه وجه الطلاق او وقوع الطلاق بالرجل كما ان القعدة بالنساء واما
قوله عليه السلام لا يطلق العبد اكثر من اثنين يعني زوجته الامة توفيقا بسبب الاطابيت والدكاي اولان
العالم ان العبد اغايبه زوج الامة فخرج عجز العالم لان الشك في نية وقوعها والرقق مؤثر في تعيين
القيم فوجب ان يعقب برقا وقعدة طقة ونصف لكن عالم بتقصي الطلقة كلها **قال** ويقع طلاق كل
زوج حاق بالزوج مستقطا لقوله عليه السلام كل طلاق واقع الا طلاق العبيتي والمعتقة وخروا به الا
طلاق العبيتي والمجنون **قال** ولا يقع طلاق العبيتي والمجنون لما روي ولا انها عديا العقل والتمس والامانة
بهما **قال** ولو طلق العبيتي والنائم لم يجمع واستقطا فالحجرت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او وقعت وقع
قال وطلاق الكرم واقع لما روي ان امراته اعتقلت زوجها وجبت جرمه ومعه شفره **قال** وقال في التلخيص
ثلاث اولها فقلت فاشد الله ان لا يقع ما ثبت فطلقا لثلاث في ذلك لثمة ميل الله عليه وسلم فقال

فقال لا قبله في الطلاق ولان قصد الطلاق ولم يرضى بالواقع فصالح كالمزول ولان معنى يقع به الزوجة
فيستوي في الاكرام والطلوع كمال ضاع لم عندنا كما عجز فيه شرا والخيار فالأكرام يوشه فيه كالبسيع والامانة
ونحوها ولا يقع فيه الشر لا يوشه فيه كالمكره والطلاق والعناق ونحوها **قال** وطلاق الكرم
واقع وقال الطحاوي لا يقع وهو اختيار الكرخي اعتبارا بمن زال عقله بالسكر والذواء ولا ان يحل
بدليل انه مخاطب باداء الزايفي ويلزمه عند الفقد والقود بالقتل وطلاق المسكين واقع كغيره كالمكره
المشتركة لانه ليس له حكم التكليف ولان السكران بالمر والنبذ زال عقله بسبب مواعيد فيجمل باقيا
زجر اخر لو شرب فصدر راسه زال عقله بالصداع لقول لا يقع والغالب فيمن شرب النبيذ والذواء
للتداوي لا للعصية ولذلك انشئ التكليف عنهم **قال** ويقع طلاق الاخرس بالاشارة والمكره اذا كانت
اشارة معلومة وقد عرفت في موضعه **قال** وكذلك لا يقع بالطلاق والهازل بل لقوله عليه السلام ثلاث
جديت جدوين لهن جد الطلاق والنجس والعناق وقال عليه السلام من طلق لا يجازي ذلك عذرا
اي الذرداء انه قال من لعب بطلاق او اعتاق لزمه ملك وجبة نزل ولا تتخذوا بغيره من واثان
وكذلك اذا اراد غير الطلاق فسبق لانه بالطلاق وقع لانه عدم القصد وهو غير معتبر فيه **قال** وروي
عن محمد بن علي بن حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل عن ابي حنبل
وقع وبهم هذه الفصول كذا قوله عليه السلام كل طلاق واقع لحديث **قال** ومن ملك امراته او شفعها
منها او ملكته او شفعها منه وقعت الفرقة بينهما لان المالكية تمنع ابتداء النكاح لما سبق في النكاح فتمنع
فتمنع بها كالحريم والمصاهرة والرضاع **فصل** صريح الطلاق لا يحتاج الى نيته لانه موضوع لشرعا
فكان حقيقا وطارقة لا يحتاج الى نيته ويعقب الرجعة لقوله تعالى ويعقب الرجعة احق بردين ولو نوى
الابانة ولم يرجع لانه نوى عند ما وضع له شرعا **قال** وهو نوعان احدهما انت طالق ومطلقه
مطلقك **قال** والى انت الطلاق وانت طالق الطلاق طلاقا او انت طلاق طلاقا او انت طلاق طلاقا
قال ولا يقع فيه نيته الشين والثلاث لانه نفث في ديمال للواحدة طالق ولشين طالق
ولثلاث طالق ونفث الفرد لا يحتمل العدد ولان ضمة وليس قال ذكر الطالق ذكر المطلق
منه ذكر العدد وتفسيره وان دليل المصدرية والمصدرية الثلاث كلها مودر لطلاق نفث
به المرأة والعدد المذكور بعد نفث المصدر محدود في تقدير طلاقا لثلاثا كقولهم صرنا جميعا
واعطيتهم جزى **قال** والنوع الثاني يقع به واحدة رجعت **قال** ويقع فيه نيته الثلاث دون الشين
لان الدقة لا يحتمل العدد لانه ذكر المصدر وهو محتمل لعدم لانه اسم جنس ويحتمل الا في قصد المطلق
يحمل على الواحدة لانه منقح وان نوي الثلاث وقع لانه محتمل كلامه وانما لا يقع فيه الشين لان المفظ لا يحتمل
العدد وانما لا يقع فيه الثلاث لانه جنس الطلاق لا من حيث العدد ونية حية لو كانت الزوجة امره صرنا
الشين

التوحي بالكون وهو زمان حال عن التعلق لان هذه الاثنا فالوقت انا بين وبينه ما فحقه
 فيه واما ما كان يستدل به قال تعالى ما دمت حيا اتي وقت لطيف **يا** وانه قال انا لم اطلق
 او ازل اطلق او اذا ما لم اطلق لم تطلق حتى توت لان هذه الاثنا فالوقت انا بين وبينه ما فحقه
 بعد التعلق فلا يستحق عدم الابطال انا ان فظا **يا** واما اذا وازا ما فحقه ذلك عند واقا لا
 ما بين بينه قال تعالى اذا السماء انشقت واما لما والمره الوقت والابن حور حور الدانما لنقل
 للشرا ايضا قال اذا اتصلت خصاصة فحق **يا** جزم باوجه دليله الشك في واذ استقلت واذ
 لا يقع الطلاق بالشك لاحتمال ارادة كل واحد مناه على الاستفهام بخلاف قوله فلفظ نفسك اذا نيت
 حيث لا يخرج الامر من يدك بالقيام مع المجلس بجل على الوقت لانما احتملها وقد علمت فلا يخرج
 الامر من يدك بالشك ولو قال انت طالق ثم قال اطلقك انت طالق وبى طالق هذه الواحدة لانه وجدها بالتر
 وهو عدم الوقت طالق عن التعلق **يا** ولو قال انا منك طالق لم يقع بينه وان نوى **يا** ولو قال انا منك باري
 او عليك حرام ونوى الطلاق فواحدة بآية **يا** والفرق ان ان الطلاق ازاله الفيد والقيدي بالمراتون
 الرجا او لاراله الملك وبى الملوكة وهو ما لك ان الابانة فلفظ الوصل والنجوم لرفع لفظ الوصل لان
 منك بينهما ففتح اضافتها اليها دون الطلاق **يا** ولو قال انت طالق مكر او اشار باصابعه الثلاث **يا** الواحدة
 واحدة وبالثنتين اثنتين والمعدة الشهور لانه لا اعلام بالعدد وقال عليه السلام الشكر مكر او مكر او
 مكر او فضا لان طلاق الطالق **يا** وان اشار بظا **يا** فالحكمة المضمومة لانه يبريد اعلام العدد بقدر المضمومة
 رجوعا الى العادة بين الناس **يا** ولو قال انت طالق ولم يقل مكر او فضا واحدة لانه لم يذكر العدد
 بقى مجرد انت طالق فيقع واحدة **يا** ولو قال انت طالق واحدة او قال ثنتين او قال ثلثا فانت بعد قوله
 انت طالق قبل ذكر العدد لم يقع شئ لانه متى ذكر العدد فالواقي هو العدد فاذا ماتت قبل ذكر العدد فان
 الحكم قبل الابحاح فخطا في الفنا وبى اذا قال انت طالق كذا كذا اطلقت ثلثا لانه اذا افركه اكره الى ربه
 مشرعي ما عرف فكانه قال انت طالق احد عشر ولو قال كذا كذا اطلقت ثلثا كذا كذا **فصل في وصف الطلاق**
 احد اذ بين وصف الطلاق بوصف لا بوصف ولا يوصف به ولا يمتد وقع الطلاق وبطل الوصف كقول انت طالق
 طالق لم يقع فاذ يقع واحدة لان الطلاق لم يوصف بذلك وبينه وقع الطلاق لا يرفع وكذا اذا قال انت
 طالق وانا باطبار ثلثه ايام يقع وبطل الشرا **يا** ويصح بوصف بوصف به فلا يخلو انا ان كان بينه
 حرم زبانا شدة وغلظة او لانه ان كان لا بينه عن ذلك فهو رجعي وان كان بينه فهو باين مثل الاول
 انت طالق افضل الطلاق او اجملة او احسن او اعدل او اسن او خيرة فاذ يقع واحدة
 رجعية لانه لا وصف لا بينه عن الشرا والبينونة وصف شدة فلا يقع ومثال ذلك
 انت طالق باين او اخص الطلاق او اخص او اسن او اعظمه او اكبره او اسن او اسواه

والى انما اعلم ان كل واحد منكم

وفيه انما اعلم ان كل واحد منكم

او اسواه او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل او ملا البيت او تليفه شديدا او طوبى
 او رجعة فيه واحدة باينة لان هذه الاوصاف تنبئ عن الشدة والباين هو الشد يد
 الذي لا يقدر على رجعتها بخلاف الرجعي لان ليس بشد يد عليه حتى يمكن رجعتها بدون ارادة
قال وانا نوى الثلاث فثلاث لان الشدة والبينة وطلاق الشيطان يستوعب اليه
 نوعين شدة ضعيفة وقوية فالضعيفة الواحدة البينة فعند عدم البينة ينصرف اليها القين
 واذا نوى الثلاث فقد نوى احدى نوعين فيصدق وكذا لو قال انت طالق كافي لانه تنبئ بما في
 لاقوعه محذور رحمة الله ان يقع الثلاث عند عدم البينة لانه محذور ما لا يملكه التنبؤ في العدد ثم بعد
 به حنفية وصدر رحمة الله بينه شبه الطلاق فهو باين لان التنبؤ يقتضي زيادة الوصف وذكى **يا**
 بالبينونة لانه عند عدم التنبؤ يكون رجعي **يا** وعند ابي يوسف وقبله هو قول محمد ان ذكر العظم
 كان باينا والافلا وسوا كان التنبؤ به عظيم في نفسه لانه لا يمكن التنبؤ بنفسه التوحيد فاذا ذكر
 العظم علمنا انه اراد الابدان **يا** وعند زفران يشبهه بما هو عظيم في نفسه كان باينا وان لم يذكر
 والطلاق بلفظه قوله انت طالق مثل راس الابن مثل عظم راس الابن مثل ليل مثل فعند ابي حنيفة
 رحمه الله هو باين في الجميع وعند ابي يوسف هو باين في الثانية والابن رجعي والباقي وعند زفران هو
 باين في الثالثة والابن رجعي في الباقي **يا** ولو قال انت طالق مثل عدد وكذا الشدة لا عدد كالثمن والقر
 فواحدة باينة عند ابي حنيفة رجعية ابي يوسف **يا** ولو قال كالجوز فواحدة عند محمد لان معناه كالجوز
 ضيا **يا** لان ينوي العدد فثلاث **يا** ولو قال انت طالق لا قليل ولا كثير فيقول ثلثه **يا** ولو قال لا كثير
 ولا قليل يقع واحدة فيثبت ضوما نفاه او لا لان بالنسبة ثبت ضده فلا يرتفع **يا** ولو طلق امراته واحدة
 رجعية ثم قال جعلتها باينة او ثلثا يكون كذلك عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يصير باينا لانه لا الواحدة
 لا يمتلي العدد ويحتل التبدل الى صفة اخرى وقال محمد لا يكون باينا ولا ثلثا لانه اذا وقع بصفة لا يمكن
 تغييره لان تغييره الموقوع لا يقع ولا به حنفية ان الابانة مملوكة فتملك ابنتا بعد الابحاح ويمكن اتباع
 العدد فيملك طاق الثنتين بالواحدة وضمها اليها **فصل** ومن طلق امراته قبل الدخول ثلثا وقع
 لان قوله انت طالق ثلثا ابعاع لصدور محذوف تقديره طلاقا ثلثا فيقع حلة وليس قوله انت
 طالق ابعاعا على حدة **يا** ولو قال انت طالق وطالق او طالق او واحدة واحدة وقيل واحدة او بعد
 بعد واحدة وقعت واحدة لانه لم يعلق الكلام بشرط او بذكر اخره ما يفيد صدوره لان كل لفظ
 ابعاعا على حدة فيقع الاول وثنتين لا يله عنة فتفادها الثانية وبها باين فلا يقع واما
 القبلية والبعدية فالاصح فيها انه متى ذكر حرف الظرف مفروا بها الكتابة بين طلاقين
 كان الطرفين صفة للمذكور احدا وان لم يقر به في الكتابة فهو صفة للمذكور او لا مثاله جاءه زيد

والى انما اعلم ان كل واحد منكم

والى انما اعلم ان كل واحد منكم

والى انما اعلم ان كل واحد منكم

اظهار التنازل بالامر من ان اعرافه والاول صحيح ولو كانت قاعدة فاضطربت فعمله يكون رايان
وان كنت شير على دابة او في محل فوقف في على خارجا وان سارت بالاختيار الا ان تختار
مع سكوت الزوج لان شير الذابة وقولها معنى الى ما سارت كان كجملتها فان اختارت نفسها
فواحدة باينة لان اختيار نفسه بوجوب اختصاصها بما دون غيرها وذلك بالبيوتة فلا يكون ثلثا
وان نوا لان الاختيار لا يتصور ولا بد من ذكر النفس او ما يدل عليه في كلامه وكلامها مثلا ان يقول
اختار نفسي فقول اخترت او يقول لا اختار نفسي فقول اخترت نفسي لان ذلك عرف بالجامع العملي
رضي الله عنهم وانه المفسر من احد الجانبين ولان المجهول لا يحل لنفسه المجهول حتى لو قال لا اختار نفسي
اخترت نفسي لانه الاختيار ليس من الفاظ الطلاق وضعا وانما جعل بالثبوت فيها اذا كان نفسا
فما دام يكن كذلك لا يقع به شيء ولان قوله اختار نفسي ليس بخصص بما فلا يقع الطلاق فانما
ذكرت النفس تحذف الاختيار لا يقع وقال في المحط ولا بد من ذكر النفس والتطبيق او الاختيار
في احد الكلامين لوقوع الطلاق اما ذكر النفس فلما ذكرنا واما ذكر التطبيق فظاهر واما الاختيار
فلان الهاء تنبع عن التثنية واختار بنفسها هو الذي يتحد مرة وينتد اخرى فنصار مفسر من جابري
القياس لا يقع بالتخييل طلاق وان نزل لانه لا يمكن اتباع الطلاق بهذا اللفظ فلا يمكن التثنية في الاختيار
ولان قوله لا اختار نفسي بجمل الوعد فلا يكون جوابا بوجوب الاحتمال وجه الاستحسان اجماع الصحابة
رضي الله عنهم ولان الشرع جعل هذا الجواب وجوبا بالمرور ان كان في قوله لا اختار نفسي فله لازواك ان كنت
تريد ليطبق الدنيا وزينة الاية بدرا رسول الله صلى الله عليه وسلم جابري رضي الله عنه فقال لا اختار
بشيء مما عليك ان لا تخييل حتى تنضم يا بوبك ثم اخبرنا بالاية فقالت في هذا السام ابوبكر يا رسول الله
لا اختار الله ورسوله وارا دت بذلك الاختيار للحال واحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جوابا لمجاهدا
ولان لا بد من استندم السكوت وان يقال نعم فله ان يقيم مقام نفسه في ذلك ولو قال لا اختار نفسي فقلت
اخترت اختيار او قالت اخترت الاول او الوسيط او الاخر في ثلاث ولا يحتاج الى ثبوت الزوج لان
تكرار هذا الكلام انما يكون في السكوت الطلاق دون غيره اما قولها اختار فلان للمرأة ولو صرحت بالمرأة
كانت ثلثا فلهذا انما لا تشكيد والتاكيد بوقوع الثلاث ولو قال قول الاول او الوسيط او الاخر
فمذهب اهل حوزة الدوق لا يقع واحدة لان ذكر الاول او الوسيط او الاخر في ان كان لا يقع التثنية
بغير الاول لانه يدل عليه في غير ذلك وانما تنصرف في ملكة اذا التزم في الملك كالمجنون في المكان
وذلك لا يجهل الترتيب فان القول بالجمعة في مكان لا يقال عند الاول ومنه اخر ويقال هذا جابرا
ولمذا اخر فيكون الترتيب في مجيها لا في داتها واذا كان كذلك لفظ قول الاول او الوسيط فيقول قولها
اخترت ولو قالت اخترت وسكنت وقعت الثلاث كذا انما ولو قال قلت نفي او اخر نفي تطلق في

رجعت لانها اختارت نفسها بعد انقضاء العدة لان من اوجب الانطلاق بعد انقضاء العدة ولو لم يكن الاختيار
نفسك او امرك بيدك بتطبيق ما خذت نفسك في واحدة رجعية لان ذكر الطلاق يعقب الرجوع وما
كانه قال قلني نفسك ولو خيرة ما قالت اخترت نفسي لا بد زوجي لا يقع لانه لا خلاف عن الاول فلا يقع ما ولو
قالت لا زوج لان اولئك فلا يقع الطلاق بالشك وضرب الامر من بد لا اشتغال بالشيء اخر ولو قالت نفي ورجع
طلقت ولو لم يكن المطلق والامر بالبد كالنخبة يتوقف على المجلس على ما ذكرنا الا انه اذا قال او كريدك
ونوب الثلاث صح لانه يحتل اليوم والخصم والاختيار لا يحتل اليوم فانه الامر بالبد يبيد عن التملك
وضعا قال نوب الامر يومئذ له والاختيار عن تملكه شرعا لا وضعا لا لان انقضاء في الطلاق الواحدة
لا غير فلهذا اخترت بنت الثالث في الامر بالبد دون النخبة ولو قالت في جواب الامر بالبد اخترت نفسي
بواحدة في ثلاث لانها صفة الاختيار لان الاختيار تعلق جوابا بالامر بالبد ككونه ملكا كالتخييل فصار كما
اذا قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك يقع الثلاث ولو قال لا امر بيدك ما خذت نفسك ما قبل
لا يقع والامر ان يقع ولو قال لان دخلت الدار فامر بك بيدك ان طلق نفسك كما وقعت فمرها فلهذا طلق
وان طلق بعد ما منعت خلوتين لم تطلق ولو قال لا طلق نفسك فلان طلق في المجلس لان المرأة لا تكون
وكيل في حق نفسها في حق تملكه وبيع واحدة رجعية وليس له ان يرجع عنه لانه تملكه فيه معنى التعلية لا
علق الطلاق بتطبيقه وكذا قوله انت طالق ان ثبت او اجبت او يثبت او يثبت او يثبت لانه كلف
تعلقه بفعل القلب فهو كالخيار وان طلق نفسك ثلثا وقد اراد الزور وفيه لان معنى ما فعل الطلاق
وهو اسم جنسه فتناول الادب مع احتمال الطبع كباي اسم الاجناس فيصير بنت الثالث ما وينتهي الى
الادب عند عدم ما جلي ما من لا لا يقع بنت الثنية لانه عدد خلا كالفرو فثبت ما الا ان يكون امه
فصح لانه الجنس في حقها ولو كانت حرة وقد طلقا واحدة لا يقع بنت الثنية لانه ليس بجنس في حقها ولو
قالت انت نفسي طلق واحدة رجعية لان الابانة من الفاظ الطلاق الا انها زادت فيها وصف الابانة
فيلغو كما اذا قالت طلق نفسي بينة وعت ان جنس لا يقع شيء لانها انت بفهم ما فوصف بها ما وتقدر
بالمجلس كما في النخبة لانه عليك ايها ولو قال لها امر بك بيدك فقلت انت حرام او انت مني بينة او انا
ملك حرام او انا منك بارة في جواب وطلقت لان هذه الفاظ تغير الطلاق كما اذا قالت طلق نفسي
ولو قالت انت مني طالق لم يقع شيء ولو قالت انا منك طالق او انا طالق وقع لان المرأة توصف بالطلاق
دون الرجوع ولو قال لا طلق نفسي مني شئت او مني او اذا شئت واذا ما شئت لا يتغير بالمجلس لان اليوم
الاوقات كانه قال في ان وقت شئت ومنه في مني ومنه ما طالع ما واذا اذا ما فقد سبق الكلام
فيه والعذر عنه ولو ردت لانه لا بد لانها ملكة الطلاق في اية وقت شئت فلم يكن تملك قبل الشية
فلا يرد بالرد وكذا لو قال لغيره طلق امر ان لا يتغير بالمجلس لانه لو كلفه ولو قال له ان شئت انقهر

عن المجلس وقال في جوابه والاول سوا لانه نوكله اذا سكنت عن المشية وان غلبك حيث علق بالمشية
والمالك يعرف بالمشية والتحكيم يقتصر على المجلس ما عرف **لو قال** لا انت طالق ان اجبت فقالت
شئت وقع **لو قال** ان شئت فقالت اجبت لا يقع والفرق ان المشية ارادة واجاب فقيل في الجواب
وزيادة فقد وجد الشيا في الاول وزيادة في المحنة ليس فيها اجاب فلم يوجد في المسئلة الثانية
والمشية بتلك الصفة فلم يوجد الشيا **لو قال** لا طلق نفسك كما شئت فلما ان تفرق الثلاث لان كل ما يقع
بكمال الفعل لا يقتصر على المملوك من الطلاق في الشك في القابم حتى لو طلق ثلاثا وسادت اليه بعد زوج
اخر لا يمكنه التعلق **لو قال** لا ان يزوجها لانها توجب عموم الانفراد لا عموم الاجتماع **وقال** في
لا يقتصر على المملوك في الشك من كان لان تطلق نفسه بعد زوج اخر عملا بحقيقة كونه كذا وان
تملك فلا يصح الا جباؤه في ملكه ولا يمكنه اكثر من الثلاث **لو قال** من الاثبات اذا وقع ثلاث طلقات
ثم سادت اليه لا يقع للابلا عندنا وعند بعض **لو قال** طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة في واحدة
لأنها اوقعت بعض ما ملكته **لو قال** واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عندنا عند بعض **وقال** واحدة لان
ملكك الواحدة وفدانت بالزيادة جليا فليقول كما اذا قال لا انت طالق اربعاً ما يقع الثلاث وهو
ويلغو الزايد به وان الواحدة غير الثلاث لفظا ومعنى فعدت بغير ما ملكه فكان كلاما متبداً طلاقاً
بخلاف الزوج لان ملكه الثلاث فيشترط فيها حكم الملك والزاد عليها لغو فبطل **لو قال** لا طلق نفسك
واحدة امك الرجوع فقالت طلق نفسه واحدة بآية في رجعت لانها انت بالاصل فصرح بوقع
ما امر به ثم انت بزيادة وصف فيلغو اذا لا حاجة اليه **لو قال** واحدة بآية فقالت
طلقت رجعت في بآية ما قلنا **لو قال** لا انت طالق كيف شئت وقعت واحدة رجعت وان لم
نشا **لو قال** انت بآية او ثلثا وقد اراد الزوج ذلك وقع للاتفاق بين ارادة ومشيته **لو قال** وان
اختلف مشية و ارادة فواحدة رجعت لانها ما خلافت لغير تفرقها بقي اصل لا يقع **وقال** ابو
يوسف ومحمد لا يقع شيء ما لم توقع المرات فثلاثا او واحدة رجعت او بآية **لو قال** والعنف على هذا
الطلاق لهما ان فوجئ اليه التعلق على اية صفة شاة فوجب ان يتعلق بشيء اصل الطلاق حتى يمكن ذلك
قبل الدخول وبعد ولو وقع محجراً باق على لا يمكن قبل الدخول ولا يفسد ان كيف للاستصحاب فيبقى
ثبوت اصل الطلاق ويكون التفريق بين الباء في الصفة عملاً بحقيقة كونه كيف **لو قال** انت طالق ما شئت
او كمن شئت فلما ان تطلق نفسك ما شئت لانها يستعملان للعدد فقد فوجئ اليه ان يشترط من العود
وقال لا طلق نفسك من ثلاث ما شئت فليست ان تطلق ثلاثا وتطلق ما دونها **لو قال** لا ان تطلق
ثلاثاً ان شئت لان ما للعموم من استعمال للتبني فتحويل على تبني المجلس كقول كل من طلق ما شئت ولا ي
حصون من حقيقة التبني ومنه ما لا يفرق بين الباء في الثلاث كمن بعها لعموم

وهو شئت وانما من كالتبني في التبني لانه لخال وهو اطار الساحة والكرم **لو قال** ان شئت
فانت طالق اذا شئت فمما شئت ان احدهما على المجلس الثانية مطلقة معلقة بالوقت قال فانت
بطلان اما الوقت فلتوفيقها بالمجلس واما المطلقة فمعلقة بالزمان وان شئت نصيب كان قال لا في ذلك
الوقت انت طالق اذا شئت **لو قال** لا في ذلك امرة فقال لا ونوب فقال الطلاق وقع ذكره في المحظوظ **وقال** ابو
الصحيح وكذا لو قالت لست لي زوج فقال الزوج صدقت ونوب الطلاق **لو قال** وكذا لو قالت لست لي بامر او ما
انت لي بامر اولست لغير زوج او ما انت لغير زوج ونوب الطلاق يقع **وقال** لا يقع لان اخبار كذب فلا يقع
وان نوب ولد ان يجهل الطلاق بالأخبار تقدير لست لي بامر لانه ظنك واذا احتمل ذلك ونوبه صح
بينه فوقع الطلاق **لو قال** لا في ذلك امرة انك الا طلاق فقال الزوج لا طلق و **لو قال** نعم لا تطلق لان قوله
نعم معناه نعم امرة غير طالق وقوله لا معناه ليس من الا طلاق **لو قال** لا في ذلك امرة انك الا طلاق
حتى يقول لانه امراً بالاشياء **لو قال** لا في ذلك امرة انك الا طلاق فقلت قال اولم يقل لانه امره بالاخبار
وانه يستدعي سبها الخبيثة **لو قال** لا في ذلك امرة انك الا طلاق فقلت قال نعم وان زاد
جوابه انفق من يمينه لان الجواب يستدعي اعادة السؤال فكانه قال نعم امرة طالق ان لم اقص فقلت
لو قال لا اعتدي اعتدي اعتدي **وقال** نوبت واحدة صدق بآية وبعثت في القضا **لو قال** عثرت
بالثانية العدة صدق قضاء **لو قال** نوبت بالاول طلاقاً ولم انوب بالثانية والثالثة شاة في
ثلاث لانها في حال مذاكرة الطلاق فيتغير **لو قال** ومن الكتابات الكتابية فاذ كتبت طلاقاً امرت في كتاب
او لو في اوراق طاب وارض لا يقع الا بآية واحدة ان الكتاب حروف منظومة ندر علم معاني منظومة
كالكلام وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فامت مقام قوله في الدعاء الى الاسلام حتى وجب على
من بلفظه فنقول اذا كتب مالا يستين او كتب في الهواء فليس بشيء لان مالا يستين من الكتابات الجارية
والكلام الغير الفهم والكتب ما يستين فلا يخلو ما ان كان على وجه الخطاطية او لا فان لم يكن على
وجه الخطاطية فمثل ان يكتب مرارة طالق فانه يتوقف على البينة لان الكتابة تقوم مقام الكلام كالكتابة
مع القبر **لو قال** ان كتب على وجه الخطاطية والرسالة مثل ان يقول يا طاهر انت طالق او اذا وصل
الى كتابه فانت طالق فانه يقع به الطلاق من غير بينة ولا يصدق ان ما نوب لانه طاهر فيه **لو قال** ان كان
بغير تعليق وقع للحال كانه قال لا انت طالق **لو قال** ان كان معلقاً بان كتب اذا جاء له كذا فانت طالق
لا يقع حتى يصل اليه لانه علق لوقوعه بشيء فلا يقع قبله اذا خطا حلقه بدخول الدار **لو قال** ان وصل الكتاب
اليه اقبله فمضى ولم يدفعه اليها ان كانا متفرقين في امور ما وقع الطلاق لانه كالوصول اليها وان لم
يكن ما المتفرقين في امور ما لا يقع وان اخبرنا ما لم يدفعه اليها لانه كالاجبة **لو قال** والفاظ الشرط ان
وان اذا اودا ما ومنه ما وكل وكما لانها مستهزئة فيه وضحاها ان فشرط محض ليس فيه

واحدة كاستنبها من الثلاث يبقى ثنتان ثنتان من الثلاث يبقى واحدة وكذا لو كان ثلثها استنبها
الاثانية الاسبوع استنبها من الثمانية يبقى واحد ثم استنبها من التسعة يبقى ثمانية
ثم استنبها من العشرة يبقى ثنتان وثلثي من جميع هذا النوع وتقرى ان تعدد العدد الاول
ببنيك والكسب ببارك والثالث ببنيك والرابع ببارك ثم اسقط ما اجتمع في ببارك مما اجتمع
ببنيك فابقي بقوله الموقوف **فصل** ومن بان امراته في مرضه ثم مات ورثته ان كانت في العدة
وان انقضت عدتها لم ترض وان عدل ان الزوجية في مرض الموت نسب تقضي الارث خالبا بما يطالب به
مرا بها جبه فوجب رده دفعا لهذا الفرض في حق الارث مادامت العدة كما في الطلاق الرضوي وتقرى
ابقاء الزوجية بعد انقضاء العدة لانه لم ينفك الا بشرط ولا حكم **فان** اباها بامرنا او جابت الفرقة من
جنتها في مرضه لم ترض كالخيرية والخيرية بسبب الحب والعنة والبلوغ والعنف لانا انما اعتبرنا قيام
الزوجية مع السطو نظرا لا مادارا حيث بالبطل لم يبق مستحقا للشرع فعمل البطل وهو الطلاق مكره
ولو فعلت ما ذكرنا من الخيارات وهي ربيعة ورثا اذا ماتت وفيها العدة لانه ممنوعة من ابطال
حقه فبقينا النكاح في حق الارث دفعا لهذا الفرض في حق الزوجية فان لا يرضى لانه طلاق وهو مضاف
الى الزوج **باب** مرض الموت هو المرض الذي اختاره واجتبه عن القيام بجوابه فاما من يحيى ويترك
ايحويهم فلما وقيل ان امكنه القيام بجوابه في البيت وعمره خارج البيت فهو مريض **باب** ومن
حضره الله اذا كان مضافا لا يبعث الا بشئ ويتخذ عليه العلق جالس في مريض **باب** المحصور والواقف
في صف القتال والجحوس للرجم والقصاص وراكب السفينة والنازل في منيو تخاف الهلاك كالصبي لانه
الغالب فيه السلامة **باب** ومن قدم للقصاص والرجم او بارز رجلا او اكسرت السفينة وبقي عليه لود لو وقع
في خم سبع كالمريض **باب** وكذلك المرأة اذا اضرها الطلق اما المقعد والمفلوج ومن في مقام كالصبي **باب** اذا
كان اهل الزوجية ممن لا يرضى الاخر كالعبد والمكاتب مع الزوجة والكتانية مع المملوك فلهما الثلث في مرضه
ثم صار في حال سوار ثمان ولم يقع الطلاق لانه لم يتعلق عقلا بما له حال الطلاق فلم يكن غارظا
بشئ **باب** ولو علق طلاق امراته بغيره فعلة في مرضه ورثته سواء كان التعليق في القصة او في المرض لانه قد
اضار حاجت بانشر شرط الخلف في المرض وسواء كان له يد من الفعل او لم يكن اما اذا كان غائبا واما اذا لم
فلان له يد من التعليق فله ان يعلقه بغيره او يبيح الوقت في المرض مثل قوله اذا جاء راس
الشعر فان طلقه او ان دخل فلان الدار وجعل الظاهر فان طلق فان كان التعليق والشرط في المرض ورثته لانه
قصد اضرارها بما شرع التعليق في المرض حال غيبته خالبا **باب** وان كان التعليق في الصبر والشرط في المرض لم
تشرط طلاقه لان التعليق بالنشر ينزل عند ان ينفك عنها كالتخي في المرض وانما يغير تطبيق عند الزواجر كمالا
ولا ظلم الا عند القصد وان علق بغيره ولا منه يد لم تشرط عليه كل حال الا في مرضه ولم يكن لامنه يد كالعلق وكلام الاما رب
والكل

الطعام واستغفار الذنوب ورثته وقال محرمه الله ان كان التعليق في القصة لانه لا يصح له ان يبال
الشرط فلم يقصد ابطال حقها ولها انما مسطرة الى المباشر في مرض الاشياء لا يتعلق بتركها من
العقاب في الاخرة والضرر في الدنيا والزوج هو الذي يلجأ الى المباشر فينبثق فعلها اليه ونصبه كالا
له كما قلنا في الكراه وانما يكون مرض الموت او مات منه او لم يرض ثم مات انقطع حكم المرض الاول
فصل في طلاق المجنونة اعم ان اضاف الطلاق الى المجنونة لانه لا يتعلق الطلاق في العينة بالبيان لانه لا
يقع على مجنونة وانما يقع على العينة وانما ينزل بالبيان مقصورا عليه فله ان يمان حكم الاثنا في حق العينة
والاشياء لا يملك الا بملك التحل **باب** لو طلق امراته احدى طالق طلق واحدة منها بغير عينة اذا لم يكن لينة
فومعينة منها بقوله عليه السلام كل طلاق جائز الحديث ولان الجلالة مع الخط اجزا مجزى واحدا الاخرى
انها بغير البيع ثم الطلاق يقع مع الخط فكذا مع الجلالة ولان البيع مع ضعفه يهرج مع هذا الضرب
مع الجلالة حتى جاز بيع فقير من مبره فان بيع الطلاق معه او لم يرضى انما يمانه ويستعذر
عليه الى القاضي حتى يبين ان الطلاق لثنا او بائنا لان لكل واحدة منهن عاقبة استغفار ما فعل النكاح
واحكامه او التوصل الى التزوج بزوجه اخرى في حق الزوج والبيان **باب** والقول قوله لانه المجمل من اقربته
عنه معين ويجوز القاضي ان يوقع الطلاق على معينة لتحصي القابلة **باب** وعليه العدة من حين يبين
ما تقدم **باب** فان لم يبين حتى ماتت احدى طلق الباقية لانه لم يبق من ينسخ الطلاق غير **باب** وانما
اردت البتة لم يرضى وطلعت الثانية فصدق في البتة على نفسه استظهارا له ولا بعد في جمل الباقية
فصرف الطلاق عنها فان ماتت واحدة بعد الاخرى فقال اردت الاولى لم يرض منها لانه سقطت
الثانية بطريق الحكم ومن الاولى باعترافة ولو ماتت معا ورتت من كل واحدة منها نصف ميراث فان
قال اردت احدى طلق حقه من ميراثها ورتت من الاخر نصف ميراثها لانه لا يصدق في زيادة الاستحاف
ولو جامع احدى طلق الاخر للطلاق لان الجاهل دليل على تقييد الاخر للطلاق لا سني لان بطلان الطلاق
باب وكذلك لو قبل او خلف بطلاقها او طلق منها لان هذه الاحكام من خواص الزوجية فصارت كالجاهل
باب ولو طلق احدى طلقا وعنه بالبيان صدق **باب** ولو يزوج بالبيان تعينت الاخر للطلاق الاول وعنه مجزى
الطلاق واحدة رجعت لم يكن وطى احدى طلقا لاخرى **باب** ولو مات الزوج قبل البيان فالمرث
بينهما الربع او الثمن لان احدى طلقا رجعت فطلقا وليست احدى طلقا لاخرى **باب** ولو طلق احدى طلقا لاخرى
ثلثا ثم اشيتت وانكرت كل واحدة ثلثي المطلقة لا يفرق واحدة منهن لانه من حليها احدى طلقا ويجوز
ان يكون كل واحد **باب** وقد قال اصحابنا كل ما لا يباي عند الغيرة لا يجوز التحريم فيه والفروج من هذا الباب
ولله اقاله اذا حلفا خلت الميتة بالمدبوعة انه ينجس لان الميتة نجاس عند الطهارة **باب** وان السجدة
عليه السلام في النفوس يلقى احدى طلقا وجسمه حتى يبين التي طلق منهن فلو لم ينفقته لان لكل واحدة منهن

الزاني لا يأنس بها بغير ما حكمه المولى **١٠** ولو انسلت سور الحمار انقطعت ولا تقبل للزواج **١١** اذا
بالاحتياط **١٢** وفي الكفاية تنقطع الرجعة بخروج النكاح لان النكاح لا يفسخ بغير ما حكمه المولى **١٣** اذا
١٤ انسلت ونسبت نسبا من بها فاما كان اقل من نصفها انقطعت الرجعة ولا تقبل للزواج **١٥**
لان قليل ينسب لغيره فلو لم ينسب بعد نكاحه بالطلاق الرجعة وحده حتى التزوج اذ لا يملك
١٦ الا ان كان نصفها لم تنقطع لانه كثير لا ينسب اليه الا في ما ذكرنا وانقصه واستثنى ما كان
عند ابن يوسف لان الطلاق باق في نصفه وعند محمد لا يقع الا في نصفه تنقطع في الرجعة
ولا يقبل للزواج **١٧** **١٨** ومن طلق امرأته وهي حامل وقال لم اجد معها فله الرجعة وكذا
اذا ولدت منه لان الحمل والولادة في وقت يكون جعله منه يجعل منه حال حبله التام ولو ولد للفراش واذا
كان منه كان والى والطلاق بعد الوطء يوجب الرجعة وان كان ذلك بعد الطلاق الصحيح فلا رجعة لان
الرجعة انما يثبت عقب الطلاق في حكمه كما ذكره بالوطء وقد اختلف بعد الوطء فيثبت فيها الرجعة حقه
بخلاف امرئ لان وجوده بناء على تسليم المولى لا على قبضه **١٩** **٢٠** واذا قال له اذا ولدت فانت
طالق فولدت ثم ولدت اخرى من طلق اخرى فوجبه الرجعة لان الطلاق وقع بالاول والاول والاخر يكون
على علوق اخرى من في العدة خلافا لما على الصلوة فيبصر مراجع بالوطء لانها لم تقب باقتضاء **٢١**
وامطنة تستوف وتزويجها بينا وبين الزوج على ما بينا والرجعة مستوية وان لم يملكها طلقا
فيجوز **٢٢** ويستحب لزوجه ان لا يدخل عليها حتى يزوجها اذا لم يكن فصل الرجعة لا فقال ان يتبع نظر طلقا
ومع مخرجه فيحصل الرجعة ثم بطلان فتنطوي عليها العدة **٢٣** وله ان يتزوج مطلقته
ايمانه بدون الثلاث في العدة وبعد لان حال الحلية باق اذ زوال بانائه ولم توجد وانما لا يجوز الرجوع
في العدة خيرا لئلا يشبه الانساب وهو معدوم في حقه والجماعة بالثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجا
غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها فترين منه لقوله تعالى **٢٤** فان طلقها ينعى الثالثة فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجا غيره والنكاح المطلق في الشرع ينصرف الى الصحيح حتى لو دخل بها في نكاح فاسد لا تحل للاول
وقوله حتى تنكح يعني الدخول لما ذكرنا ان النكاح الشرعي الرطخ ولقوله زوجا ونكاح الزوج لا يكون الا
بالوطء ويدل عليه الحديث المشهور وهو ما روى في الصحيح ان عائشة بنت عبد الرحمن بن عتيك القرظي كانت
تحت ابن عمها رفاعه بن وهب فطلقها ثلثا فاجازت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني كنت
تحت رفاعه فطلقني فمتزوجت عبد الرحمن بن التميمي وانما عقد مثل خديجة الثوب فبقيت مسلمة
الله عليه وسلم **٢٥** وقال اتردين ان ترجعي الى رفاعه لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته **٢٦** وسواء
دخل بها في حيض او نفاس واحرام حصول الدخول **٢٧** ولا تحل للزواج بملك يان ولا بوطء المولى لان الشرط نكاح
زوج غير **٢٨** ولم يوجد **٢٩** والشرط هو الزواج دون الانزال لحصول نكاح زوج غير والحديث وفي

بائنة ولا نكاحية فيقع به بائنا لما صدر **٣٠** ولا يحجبه الى نية اعادة لانه الحال اولانها ما رخصت ببول
الحال الا لتلك نفسا وتخرج من كاحه وذكره باليسنونة من باب عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم
والخلق من جانبهم تعليل الطلاق بقولها فلا يقع رجوعه عنه ولا يبطل بقاءه من المجلس **٣١** ويصح مع غيبته
فاذا بلغها كان لها خيار القبول في مجلس علم **٣٢** ويكون تعليله بالشرط والامانة الى الوقت كقول اذا
قدم فلان او اذ جاءه عند فله ان يلقى الف بغيره والقبول اليها اذا قدم فلان او جاءه **٣٣** والخلق من جانب
تمليك رجوعه من كاحه بغير رجوعه قبل قبوله ويبطل بقاءه من المجلس ولا يتوقف حال غيبته ولا يجوز التعليل
بها بشرط ولا الامانة الى وقت **٣٤** قوله فالتعدي باللف مع انه بالخيار ثلثة ايام فاختار بالملك وان قال على انها
بالخيار فكذلك عند ما لا لا الخلق طلاقا وبغيره ولا خيار فيها وعند ابن حنبل رحمه الله الخيار رها صاحب
ما روي في الثلاث بطل الخلق لان الطلاق طلاق من جانب تمليك من جانبها فيجوز الخيار لها **٣٥** **٣٦**
وبكره له ان يافد منها شيئا انما كان هو المأثر قال تعالى **٣٧** اذ اودتم استبدال زوجكم لما زوجهوا بغيره
فقطرا فلما افدوا منه شيئا فجعلوا على الكرايمه عملا بالنقض الاول وقبله من نكاحه لا يزوج لغيره **٣٨** **٣٩**
من ان تكرر له ان يافد اكثر مما اعطاهما كروي انما عجلت بنت عبد الله بن ابي بن سويل وقبيل حبيبته بنت
سويل كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ماتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا انا
ولا عوا مرسى الله عليه وسلم الى ثابت فقال قد اعطيتك حديقته فقال لها انك قد اعطيتك حديقته وتمليك امر
فقلت نعم وزيادة قال اما الزيادة فلا فقال صلى الله عليه وسلم يا ثابت قد عفا عما اعطيتك ولا تزده ووظف
سبيلها ففعل واخذ الحديقة ونزل ولا يحل لكم ان تأخذوا مما اتيتموهن شيئا الى قوله فلا جناح عليهما فيما قدمت
به **٤٠** وان افدتها اكثر مما اعطاهما حل له بطلان الآية **٤١** **٤٢** وكذلك انما طلقها على حال
قبيلت وقع الطلاق بائنا لما قلنا ويلزمها الحال بالتمسك والامانة ما رضى بالطلاق الا ليسلم له الحال المستقر
وقد ورد الشرع به فيلزم **٤٣** **٤٤** وما على مهرها صلى الله عليه وسلم لان البضع حال الاقول
مستقيم دون حال الخروج فاذا صلى الله عليه وسلم لا للمنفقة لان بيعها لغيرها مستقيم **٤٥** **٤٦**
واذا بطل البدل في الطلاق بائنا وفي الطلاق يكون رجعا وذلك مثل ان جاءها على مهر او خنزير او مائة
ونحوه اما وقوع الطلاق فلا يملكه بقبولها وقد وجدوا باليسنونة في طلاق فلاة كناية والرجوع في الطلاق
لان مهره ولا يجب للزوج عليها شيئا لان البضع لا قيمة له عند الزوج ومعنى ما سمعت له ما لا يبرر
به ولان لا سبيل الى المستقر لا سلام ولا الى غير لعدم الالتزام بخلاف الطلاق لان البضع
مستقيم حاله الدخول ومهر المثل كالمستقر شرعا **٤٧** **٤٨** وبخلاف ما اذا قال لها على هذا الاق من الخيل
فاذا موفرت لانها سمعت له حالها فخر به وبخلاف العتق والكفاية على فخرت قب فمة العبد لانه
ملك مستقيم وما رضى بخرجه بغير موافق ولا كذلك البضع حاله الخروج على ما بينا **٤٩** ولو قال لها على عند

الحال بعد الفسخ لانه يترجى وسواها كان باذى الحوى او غير ذلك لانه يجوز من التبعات
 ولو اضمحلت الامة او ام الولد ما ذكروا لكونها لهما الحال . وان اطلق الامة مؤلاها من زوجها المطلق
 رقبته حتى المخلع بغير شيء . ولو كان الزوج حيا او عبدا او مبرا جاز للزوج وصارت امة لنفسه
 والعزى انما تغير ملكة الحوى فلا يفسخ النكاح وفي المثل لو كانت ملكة له بطل النكاح فيبطل المخلع
 اتمامه فيرجع ويطلق الحوى على رقبته اذ هو باعها بطل المخلع فيا وجب في الاخرى وبفسخ النكاح على امرئها
 اصحاب مهران في مطلقها هو الزوج من رقبته الاخرى . ولو طلق كل واحد منها رقبته الاخرى
 وقع الطلاق بان يبين بغير شيء لانه فان وقع الطلاق على كل واحد واقعة فوقع الملك في رقبته فتعذر
 ايجاز العوى . ولو طلق كل واحد على رقبته صاحبه يقع رقبته **باب الطلاق**
 وهو مشتق من لفظة الطهر يقال طهرت فلانا واصطلمت فلانة او طهرت فلانة انت على كل طهر اتمى
 الى غير من الاصطلاح والى غير ما من الحرامات . وسواء يشبه امرأته او عضوا يعبره عن ذنبا كالناس
 والوجه او غير ما يشبهها كالنكاح والبيع بعضه لا يقع له الطهر اليه كالطهر والبطح والخذ والفرج لان
 الطهر في معنى الطهر في الحرمة من اعطاه من لا يملك له نكاحا على التام كانه بنته وجمته وفالته
 واقعة وغيره من الحرامات على التام لا الكمال كانه بنته وجمته وفالته . وحكم حرمة الجراح ووجاهه
 حتى يكتم تحريمها الوطء فيه كفى في الاحرام بخلاف الحيض فانه يكثر وتوقعه فيخرج ولا يكثر الطهر
 وكما في الحيض طلاقا فجعله الشارع موجبا حرمة متساوية بالكلية . والاصل فيه حديث خولة بنت
 خزيمة وخيل بنت خويلد كانتا تحت اوس بن القصاص وكامتا من الانصار فاداهما بنت علي فقال
 انت علي كظهر امي فكان لوليها في الاسلام ثم ذم وكان انظر ان طلق في الجاهلية فقال ما اطلقك
 الا امة حرمت علي فالت والله ما ذك بطلا فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فالت لهما اوس بن
 واما ثابة بن خنية ذات مال واصلت اباها اهل محلى وافتح شعبا في تفرج اهل كبرت سني ظاهريه وقد ذم
 نكاح من شيء يحسنه واثابه فحسنت به فقال صلى الله عليه وسلم حرمت عليه فجلت تراجع رسول الله
 عليه السلام واذا قال لهما حرمت عليه منعته وقالت اسكوا الى الله فاقته وشدة عالي واثابه صبيته
 صفار انا فتمت اهل محلى واثابه فتمت اهل محلى واثابه فتمت اهل محلى واثابه فتمت اهل محلى
 لسان نبك فتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم لسان نبك فتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله فيك وفي اوس قرنا وتلا قد سمع الله قول اني تجاوزت في نكاحها الايات والنظر جاز مما يجوز
 طلاقه لان كل واحد منها يوجب حرمة الزوجة ولا يكون من المطلقه باب لاننا نراهم عليه
 فان جامع قبل التكفير استغفرت له تعالى لما روي ابن عباس ان رجلا ظلم من امرأته فرأى على لسانه في القبر
 فوقع عليها ثم جاءه الى ابنه عليه السلام فذكر له فقال استغفرت له ولا تعد فذكره ولا تعد فذكره

والانفعال الحرمة توجب الاستغفار ولا شيء عليه فيها لانه لو كان لبيته صلى الله عليه وسلم ولا يلحق قربانها
 بعد زوجه آخر ولا يملك البعير حتى يملك بقوله تعالى فخر برقبته مما قبل ان يماسها **باب**
 والعوى الذي يجب فيه الكفار ان يزوجهم على وطئها بقوله عليه السلام ولا تعد حتى تكفر عن دينها الى
 غاية التكفير فينتهي حرمة الوطء بالتكفير . وينبغي لها ان تمنع نفسها منه لانه حرام وتطالبه بالكلية . و
 تجزى الى حقه عليها ايها المطلق وكل حال بعد الفسخ فيه لا يسع المرأة ان تصدقه فيه . ولو قال اريد
 الاخبار عما مضى بكذا لم يصح قصدا وبهذا ديانة . ولو قال انا شغلها في اوطار مروت كسر يصير
 منقلا الى امة مخرج فيه . ولو شتهر بها امرأة زني با ابوها او ابنته او ابنته مرسية فهو مظاهر عند ابني
 يوسف خلافا لغيرهما التدين . على ان الفسخ اذا وقع يجوز نكاحها فيفسد عند محمد فلا يلى يوسف
 وسئل محمد عن المرأة تقول لزوجها انت علي كظهر امي قال ليس بشيء لان المرأة لا تملك التحريم كما تطلق
 وسئل ابو يوسف فقال عليا كذا في لانه الطهر والتحريم يرتفع بالتكفير . ومن من اهل الكفا في نكاحها
 على نفسها . وسئل الحسن بن زياد فقال ما شئنا انفسه اعطيا عليها كذا في يمين لانه الطهر يقتضيه التحريم
 فكانا قالت لزوجها انت علي حرام يجب عليها كذا في يمين اذا وطئها . ولو قال انت علي مثل امي
 او كذا في فلو كانت يبرج الى نية . فان اراد المرأة صدق لان ذلك من محتملات كلامه وهو مشهور
 بين الناس . وان اراد انظر انظر لانه تشبهها جميعا وفي ذلك تشبيه بالعضو الحر فصح عند
 نية . وان اراد انطلاق فواقعة بينة ويصير لها في الحرمة كانه قال انت علي حرام . وان لم يكن
 له نية فليس بشيء لانه كناية بجهل وجوه فلا يتبين احد من الاخرين وقال محمد موطأ لانه تشبيه
 حقيقة والتشبيه بالعضو طاهر . والتشبيه بالكل اولى . وعنه ابو يوسف ان كان في حالة الغضب فهو
 طاهر . وان غلب التحريم فهو باطلا اثباتا لادنى الحرمة . وقيل طاهر بالاجماع
 وان نوى الكذب قال محمد في نواور مستقام بين الا ان يكون في حالة الغضب فهو يمين . وان قال انت
 علي حرام كذا في ونوى طاهر التشبيه . وان نوى طلاقا للتحريم . وان نوى التحريم فطاهر .
 وان لم يكن له نية باطلا وعند محمد طاهر وقد وجهها . ولو قال لسانه انت علي كظهر امي فعليه بكل
 واقعة من كذا لا يصير مظاهرا من كل واقعة من كذا باضافة الطهر اليه كذا اذا قال انت علي كذا في طلاق
 كل واقعة منهن واذا كان مظاهرا من كل واقعة منهن يثبت الحرمة في كل واقعة وكذا في لانه لحرمة
 فيتعذر بتعدد الحرمة . وان ظاهرا من مزار في مجلس واحد او في مجلس فاعليه الطهر كذا في كذا في كذا
 البيني وروي الحسن بن علي حنيفة اذا قال لامرأة انت علي كظهر امي مائة مرة وجب عليه مائة كذا في
 وسواها مائة مرة **فصل** والكفار في رقبته قبل المسيل للنكاح في مطلق
 الرقبه السليمة فينطلق على المسلم والكافر والذکر والأنثى والصغير والكبير عالا بالاطلاق وهو قوله تعالى

تشبيه

فغير رتبة والرقبة عبارة عن الذات المرفوعة المملوكة بكل وجه **قال** وعند الاطلاق ينصرف الى التسليم
 فمن قيد بوصف زائد فقد زاد على النقص فغير عليه **قال** ولا يجوز المدة وام الولد لان الرق
 بينهم ما قص لا ستمح وكله النقص بجهة اخرى **قال** ولا الحلب الذي اوكه بعض كنهه لانه يشبه النقص بيد
 ويجوز الحلب الذي لم يؤد شيئا لان الرق قائم به ما لم يملكه السلام الحلب بغير ما بين عليه ويرى ما ذكرنا
 من المعنى فيمن ادنى البعض منتصف على انه روى عن ابي حنيفة انه يجوز من ادنى البعض ايضا لانه عبد بالرب
 حق لو ضمت الكفاية عام رقبة بخلاف ام الولد والمدة لا ينفق **قال** ولا مقطوع
 اليدين او اياهما او اربعة او لا العي ولا الاصل الا في الرق ولا المجنونة المحطية لان جنس المنفعة ينوب
 في مؤلاء وسواها بطيخ والسج والبيع والبيع والانتفاع بالجواري بالعتق فانجنون من بيت المنفعة ويطي
 اليدين بالارهاق فيفوتها ينوب جنس المنفعة وان عانق لانه قيام الرقبة بقيام المنفعة ما زادت من
 المنفعة صارت الرقبة كالتي من وجه ملكات ما قصه فلا يتنازلها الاسم اما اذا اضممت المنفعة فليس
 بما نفع لانه العيب الغليل ليس بانفع لتعذر الاعتراض منه وذلك لا يورث مقطوع احدى اليدين واهدى الرقبة
 من خلاف **قال** ولا يجوز اذا قطع من جانب واحد لغوات جنس منفعة المشي **قال** ولا يجوز العتق والمطلوب
 العباسي المشي لا يتنازل **قال** وثلاثة اصابع من اليد لها حكم الكل **قال** ويجوز عتق لطفه والجواب لانه ذلك
 يزيد القيمة ولا ينقصها **قال** ويجوز مقطوع الاذن لانه لا ضرر فيه ويجوز مقطوع الشفتين اذ لا يضره
 الاكل والافلا **قال** ولا يجوز عتق البعض لانه ليس برقبة كاملة **قال** وان اشتري اياه او
 بنوع الكفاية اجزاء لان شراء القريب اعتاق وقد عليه السلام لما جرى له والد له ابا جلد مملوك كان
 يشتريه فاعتقه اضر عليه السلام ان الابن قد ورث على اعتاق الاب فيكون قد راقصه لانه اجزا ولا يقدر
 على اعتاقه قبل الشراء لعدم الملك ولا بعد الشراء لانه يعتق عليه بالشراء فيكون نفس الشراء اعتاقا
 في داخلى بالشراء الكفاية بهما اعتاقا عن الكفاية فيعتق بغيره **قال** وان اعتق نصف عبدة ثم باعها ثم اعتق
 باقية لم يحررها وعندما جرى ما على جرى الاعاق فعندما في اعتق نصفه كان اعتاقا للجميع وعند
 لا فقد اعتق النصف قبل المسبب والنصف بعد والشرط ان يكون الاعاق قبل المسبب فلا يحرره فيستأنف
 حق رقبة اخرى **قال** وان لم يجمع بين الاعاق بين اجزاء بالاجماع اما عندما قطع واحد واعتاق فلا تده
 اعتقه بكلامين وما حصل فيه من النقص حصل بسبب الاعاق للكمارة وانما غير مانع كما اذا اصاب
 السكين بين شاة الاضحية وقد اضطرر للذبح **قال** وعنه سئل لو اعتق نصف عبد مشترك لاجزائه مؤسرا كان
 او مسرا بانه على امره وعندما ان كان مؤسرا اجزاء لانه يكتسب نصيبا من كل واحد فكل منعتا للكل وان
 كان مسرا لاجزائه لانه السجاعة وجبت للتشريك في نصيبه فلم يوجد منه حق الجميع **قال**
 والعبد لاجزائه في الظاهر الا الصوم لانه عاجز عن الاعتاق والاطعام لانه لا يملك شيئا **قال** عليه السلام

عاما

لا يملك العبد الا الطلاق **قال** فان لم يجد انظارا لم يعتق صام شهرين متتابعين لقوله
 تعالى فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتأسا **قال** ليس فيها رمضان وبوما
 العيد وايام القسرين اما رمضان فلا ينع عن العتق لانه يعتق على ما مر في الصوم فلا يقع واما الباقي
 فلا يصح الصوم فيها حرام فلا يصح فلا ينع **قال** الواجب **قال** فان جاعل في الشهرين ليلة
 او ثلثا او ثلثا سبعا اظفر بعذر او بغير عذر استقبل لقوله تعالى من قبل ان يتأسا وان ابو يوسف ان جامع
 ليلا جامعا او ثلثا سبعا لم يستأنف لانه لا ينع السابح حتى لا يفسد به الصلوة ويرواه ان النقص شرط
 كونه قبل المسبب وانما ينعهم بالمسبب يستأنف **قال** ولو حاضت المرأة في كونه في الصوم
 لا يستقبل وانما اضطررت لمرض استقبلت **قال** ولو حاضت في كونه في الصوم استقبلت لا في الصوم
 شهر ولا ذلك الحرام ومن عذر عدله لو صامت ثم لم تضر ثم حاضت ثم استقبلت ولو حاضت في الصوم
 في الشهر الثاني استقبلت **قال** ومن لم يدر في الصوم لا يقدر على استحقاقه كعتق بالقوم **قال** ولو حاضت مؤسرا
 ثم اعسر او بالعكس فالمعسر طاعة التكفير **قال** ولو ايسر في خلاف الصوم اعتق كما ثبتهم اذا وجدوا في صلوة
قال فان لم يستطع الصيام اطعم مسكينا لقوله تعالى فمن لم يستطيع فاطعام مسكينا مسكينا
 ويطعم كانه في صدقة الفطر لقوله عليه السلام في صدقة مسكينا مسكينا **قال** وانما في الصدقة مسكينا مسكينا
 صاع من بتر ولانه طاعة المسكين في اليوم ما حثرت بصدقة الفطر **قال** او قيمة ذلك
 طاعة في دفع النقص في الزكوة **قال** فانما فداهم وعشاهم فان قال تعالى فاطعام مسكينا مسكينا وهو
 التمكين من الطعام ولا بد من شبعهم في الاكلين اصابا المعادة **قال** ولا بد من الاوم في خبر الشجر ووج الطنطة
 لانه لا يتمكن من الشبع في خبر الشجر به واما الاوم فانما قلما ينسأ به وانه لا ذلك فيز الطنطة وعن ابن حنيفة
 لو فداهم وعشاهم فدا وادما او فدا بغير ادم او فدا بغير ادم او فدا بغير ادم او فدا بغير ادم **قال** ولو غذى
 ستيين وعش مسكينا فبرهم لم يحره الا انما يجده على ستيين منهم فدا او عشاه **قال** ويجوز فدا او عشاه
 وعشاه ومحرور **قال** وانما لو فداهم يوما وعشاهم يوما آخر لوجود اكلين متتابعين **قال** ولو فداهم
 في رمضان لكل مسكين ليلتين اجزاء واعتقت فدا وعشاه لو اطعم كل مسكين مائة فاعلى ان يعطيه مائة
 ولا يجوز ان يعطيه فبرهم لانه الواجب شيئا مائة مرة عدة المساكين والاعتق في الوظيفة لكل مسكين **قال**
 ولو اطعم مسكينا واحدا ستيين يوما اجزاء لانه المحقرة دفع حاجة المسكين وانما ينفق اليوم واعطاه في يوم
 واحد عن الكل اجزاء مما يوم واحد لانه في الحاجة بالمرأة الاولى وهذا لا خلاف فيه في الاباحة
 فانما التمليك منه في يوم واحد في دفعات قبل لا يحرره وقبل يحرره لانه طاعة الى التمليك تجزئ في اليوم
 مرات **قال** ولو دفع لكل البهرا واحدا لا يجوز لان التفريق واجب بالنقص **قال** فان جاعل في
 فدا الاطعام لم يستأنف لان النقص لم يطرط في الاطعام قبل المسبب الا انما وجبا ما قبل المسبب لا قبل

الادوية

حيضاً في قوله عليه السلام طلاق الامة تشاماً وحدتها حيضاً في وفي القضي والاباس شهر ونصف لانا
 الذي منصف الامة الحيضة لا يتجزئ فكلت اقبالي وقد قال عمر رضي الله عنه لو استطعت لجلستها حيضاً ونفسي
 اما الشهر فيكون في الحيض شهر ونصف **قال** وقد روي في الامة شهران وحشة ايام لا يبيد وحيضة الحيض في الليل ونفسه
 لحيضه في نهاره والاول والآخر المقصود التعرف على براءة الدم ولا براءة مع وجود الحيض ولا شغل بعد
 وضعه واليه الاشارة بقوله عمر رضي الله عنه لو وضعت ذنوبها على سرج لا انقضت عدتها وحل لها ان
 تزوج وعمر الى مسعود ومن شاء باهله ان سورة النساء الفري يعني سورة الطلاق قوله واولا
 الاحكام اجلته ان يضمن حليته تزلت بعد الترتيب في سورة البقرة يعني والذين يتوفون منهم **قال** وان سقطت
 سقطا استبان بعض طلقه انقضت به العدة والافلا لانه اذا استبان فهو ولد واذا لم يستبان جاز
 ان يكون ولداً وغير ولد فلا تنقض العدة بالنكاح **قال** ولا عدة في الطلاق قبل الدخول لقوله تعالى
 فيه من اكلم عليهن من عتق تعذرنا **قال** ولا عدة في طلاق الذي قد مر في النكاح ولا عدة في نكاح
 الفضولي قبل الاجازة لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم يقع في صحته فلا يورث بشبهة
 المكدر والليل **قال** والعدة وجبت صيانة لها المحرم من الخلط واصرارها عن اشتباه الانساب **قال**
 وعدة ام الولد من موت سببه والاعناق قلت حيضاً او ثلثه اشهر ان كانت ممن لا يطهر لاروي ان عاترة
 القبطية ام ولد رسول الله عليه السلام اعتدت بعد وفاته بثلاثة اشهر ولم يكره عليها احد من الصحابة رضي الله عنهم
 ما ما انما تعلقه عن النبي صلى الله عليه وسلم واما ان يكون اجماعاً منهم وكل ذلك جهة ومن عمر رضي الله عنه
 انه قال عدة ام الولد ثلث حيض **قال** ولو زوجها المولى ثم مات فلا عدة عليها لان الفرائض استدل الى الزوج
 فان طلقها الزوج وانقضت عدتها ثم مات المولى فعلمت العدة لان الفرائض ما دله وقد زالت بالحول **قال**
 والعدة في النكاح الى سد الوطى بشبهة بالحيض في الموت والفرقة لانه للتعرف على براءة الدم ولا يجب عدة
 الوفاة لانا ليست بنزوة **قال** وحده امرأه الى رابع الاجلين في البين وعدة الوفاة في البين
 واذا طلقها وموسرين فوراً ومن في العدة وقال ابو يوسف عدتها ثلث حيض في البين لانا الذي لا يخط
 بالطلاق ونزحتها العدة بالحيض الا انه بنى اثره في الارث لما بينا لاني تغيير العدة بخلاف الرمي لانه الذي
 باق من كل وجه ولها ان يبقى في حق الارث فلا يبقى في حق العدة اولى لان العدة مما يتاخر بها فنجب ابعده
 الاجلين **قال** ولو اعتقت الامة في العدة من طلاق رجعي انتقلت الى عدة الحر اير وفي البين
 لا لان النكاح قائم من كل وجه في الرمي دون البين وموته كالبسوة **قال** ولو اعتدت
 الائمة بالاشهر ثم رأت الدم بعد ذلك او الصغرة ثم رأت في طلاق الاستبراء استأنفت بالحيض اما الائمة فلا
 بالعين عليها غير ايسة وان عدتها بالحيض وصارت كالحمد طهراً فبستانف واما الصغرة فلا يلحق في عدة
 واحدة بلها بالحيض والاشهر محتج لما فيه من الحيض بين البولي والمبدل ولانه لم يرد به انه ولم يقل به بشر

حيضاً في قوله عليه السلام طلاق الامة تشاماً وحدتها حيضاً في وفي القضي والاباس شهر ونصف لانا الذي منصف الامة الحيضة لا يتجزئ فكلت اقبالي وقد قال عمر رضي الله عنه لو استطعت لجلستها حيضاً ونفسي اما الشهر فيكون في الحيض شهر ونصف قال وقد روي في الامة شهران وحشة ايام لا يبيد وحيضة الحيض في الليل ونفسه لحيضه في نهاره والاول والآخر المقصود التعرف على براءة الدم ولا براءة مع وجود الحيض ولا شغل بعد وضعه واليه الاشارة بقوله عمر رضي الله عنه لو وضعت ذنوبها على سرج لا انقضت عدتها وحل لها ان تزوج وعمر الى مسعود ومن شاء باهله ان سورة النساء الفري يعني سورة الطلاق قوله واولا الاحكام اجلته ان يضمن حليته تزلت بعد الترتيب في سورة البقرة يعني والذين يتوفون منهم قال وان سقطت سقطا استبان بعض طلقه انقضت به العدة والافلا لانه اذا استبان فهو ولد واذا لم يستبان جاز ان يكون ولداً وغير ولد فلا تنقض العدة بالنكاح قال ولا عدة في الطلاق قبل الدخول لقوله تعالى فيه من اكلم عليهن من عتق تعذرنا قال ولا عدة في طلاق الذي قد مر في النكاح ولا عدة في نكاح الفضولي قبل الاجازة لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم يقع في صحته فلا يورث بشبهة المكدر والليل قال والعدة وجبت صيانة لها المحرم من الخلط واصرارها عن اشتباه الانساب قال وعدة ام الولد من موت سببه والاعناق قلت حيضاً او ثلثه اشهر ان كانت ممن لا يطهر لاروي ان عاترة القبطية ام ولد رسول الله عليه السلام اعتدت بعد وفاته بثلاثة اشهر ولم يكره عليها احد من الصحابة رضي الله عنهم ما ما انما تعلقه عن النبي صلى الله عليه وسلم واما ان يكون اجماعاً منهم وكل ذلك جهة ومن عمر رضي الله عنه انه قال عدة ام الولد ثلث حيض قال ولو زوجها المولى ثم مات فلا عدة عليها لان الفرائض استدل الى الزوج فان طلقها الزوج وانقضت عدتها ثم مات المولى فعلمت العدة لان الفرائض ما دله وقد زالت بالحول قال والعدة في النكاح الى سد الوطى بشبهة بالحيض في الموت والفرقة لانه للتعرف على براءة الدم ولا يجب عدة الوفاة لانا ليست بنزوة قال وحده امرأه الى رابع الاجلين في البين وعدة الوفاة في البين واذا طلقها وموسرين فوراً ومن في العدة وقال ابو يوسف عدتها ثلث حيض في البين لانا الذي لا يخط بالطلاق ونزحتها العدة بالحيض الا انه بنى اثره في الارث لما بينا لاني تغيير العدة بخلاف الرمي لانه الذي باق من كل وجه ولها ان يبقى في حق الارث فلا يبقى في حق العدة اولى لان العدة مما يتاخر بها فنجب ابعده الاجلين قال ولو اعتقت الامة في العدة من طلاق رجعي انتقلت الى عدة الحر اير وفي البين لا لان النكاح قائم من كل وجه في الرمي دون البين وموته كالبسوة قال ولو اعتدت الائمة بالاشهر ثم رأت الدم بعد ذلك او الصغرة ثم رأت في طلاق الاستبراء استأنفت بالحيض اما الائمة فلا بالعين عليها غير ايسة وان عدتها بالحيض وصارت كالحمد طهراً فبستانف واما الصغرة فلا يلحق في عدة واحدة بلها بالحيض والاشهر محتج لما فيه من الحيض بين البولي والمبدل ولانه لم يرد به انه ولم يقل به بشر

على غالب حال فان الغالب في الجماع الا نزال او نقول الكتاب عربي من ذكر الا نزال فليزاد عليه **قال**
 وان يكون المحلل بجامع مثله سواء كان مراحماً او بالغاً الوجه الشرط وهو الابواب ولا يجوز صغير لا يقدر على
 الابواب لعدم الوطى المأزوم من النكاح **قال** فان تزوجها بشرط التحليل كره وحلت الاول وقال
 ابو يوسف النكاح فاسد لانه كالموقت ولا دخل للزوج في نسائه وقال محمد هو جاز بشرط الجواز ولا دخل للزوج
 لانه محل ما اقره الشرح في عاقبة المنع كقتل المهرث ولا في حيضة رحمه الله قوله عليه السلام لعن الله المحلل
 والمحلل له ومراة النكاح بشرط التحليل فيكون الحديث وتحل للثاني لانه عليه السلام سماه محلاً وهو المثلث
 للحل او نقول وجد القول في نكاح صحيح لان النكاح لا يفد بالشرط فحل الاول ولو تزوجها بقصد التحليل
 ولم يشترطه حلت الاول بالجماع والملتقتان في الامة كالثلاث في الحرم لما مر **قال** والنكاح
 يهدم ما دون الثلاث وموثرته اذا طلق امرأته طلقة او طلقين وانقضت عدتها وترجعت بزواج آخر
 ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فترتزوجها الاول عاوت اليه بثلاث طلاقات ويهدم الزوج الثاني
 الطلقة والملتقتين كما هدم الثلاث وقال محمد وزفر تعود الى الاول بما بقي من الثلاث في النكاح الاول
 لان الزوج الثاني انما يثبت للحل اذا انتهى والحل لم يثبت له فلهما حل له بالعقد قبله فلا يكون مثبتاً لها ولها
 انه ويطي من زوج ثاني فرفع الحكم المتعلق بالطلاق كما في الثلاث **قال** قال ولو طلقها ثلاثاً وقالت قد انقضت
 عدتي وحللت وانقضت عدتي والمتزوج تحتها وغلب على ظنه صدقها جاز له ان يتزوجها لانه ان كان امرأ
 دينياً نقول الواحد فيه مقبول كرواية التجار والخبار عن القبيلة وطهران ائمة وان كان محاملاً نقول
 الواحد مقبول في المعاملات على ما عرف وتامه يعرف في باب العدة ان شاء الله تعالى **باب**
الاباء وهو في الثقة مطلق البين قال قليل الا لا يا حافظ ليمينه وان بدرت منه الالية برف **قال** وفي
 الشئ البين على ترك وطى المنكوبة مرة مخصوصة وقيل الخلف على ترك الوطى المكسب لاطلاق عند معني
 اربعة اشهر قال سم شرعي فيه معنى الثقة والفاظه صحيح وكفاية فالتمسح لا يحتاج الى نية مثل قوله لا اقر
 بك را جاعل لا املك لا اغتسل منك من حياية لا افضلك ان كانت بكر او الكا بك لا امسك لا ابتك لا ادخل
 بك لا اعشاك لا طبع راسي وراسك شئ لا ابنت معك على فراش لا احنا جعلك لا اريب فراشك ولا بد
 فيه من النية وقال محمد اذا قال والله لا يسجد لي جلدك لا يكون مؤثراً لانه يقدر على جماعها بغير ممانعة
 بان يلف على ذكر حريق ولا نه بحت بغير الجماع والمؤثري من يقف حنقه على الجماع خاصة والاصل ان المؤثري
 من لا يمكنه قربان امرأته الا بشئ يلزمه لان حرمة الوطى انما ينتهي بالحدث ولان موجب للكفر والشئ
 يلزمه ولا يكون الا بكراً الا بالخلف على ترك الجماع في الفرج لان حقه في الجماع في الفرج فيحقق الظاهر **قال**
 اذا قال والله لا اقر بك ولا اقر بك اربعة اشهر فهو مؤثري والاصل فيه قوله تعالى الذي
 يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر لانه فيكون مدة الايلة اربعة اشهر فهو مؤثري طامن فيه زيادة وكذا

اذا كانت المدة اقل من ذلك او اكثر لم تكن في التخصيص على الاربعة فابينة **قال** وكذلك لو طلق
مخرج او موم او صدقة او عتي او طلاق مثل ان يقول ان قريبك فله على الخج او يقول فله على موم كذا او يجعل
لجزء صدقة او عتي بعد اطلاقها او طلاق يترجى لان العيين موجودة في ذلك كله لان العيين بغير الله تعالى
شرط وجزء لان المقصود منها المثل والمنع وهذه الاشياء توجب ذلك لما يقتضيه من المشقة ولانه
لا يمكنه قربانها الا بشئ يلزمه واذا وجدت العيين فقد وجد الا يلا فدخلت النص **قال** ولو قال
ان قريبك فله ان اصلي ركعتين او اغزو الم يكن مولى وقال محمد هو مولى لانه يصح ايجالها بالترك القوم
والصدقة ولها ان الصلوة ليست في حكم العيين حتى لا يخلط بها عادة وصار كصلوة للثان فجاء التلاوة
فان قربان الاربعة الاشهر حث لوجود شرطه وعليه الكفارة لان الثلث موجب للكفارة **قال** وبطلان الابل
لمابينة ان العيين تحل بالحنث **قال** وان لم يقربها ومفت اربعة اشهر باتت بتطبيق هذه امة عامة القاية
وتفسير قوله تعالى **قال** فان عزموا الطلاق الى عزموا الطلاق بالاية السابعة وهي قراءة ابن مسعود وعنه
وعن ابن عباس عزم الطلاق انقضاء الاربعة الاشهر من غير في وقراءة ابن مسعود فان فاؤ اربعين الي في الا
اربعة الاشهر وكما عليه في قوله تعالى فان فاؤ او ان عزموا او حلف الفداء للتقسيم فاحده
التقسيم يكون في المرة وهو النفي والاخر بعد ها وهو الطلاق وكقوله تعالى واذا طلقتم النساء فمر قال
فامسكنهن يعرفن ورجوعهن لما ذكر المدة وجاء بالنساء كان للتقسيم وكان الامساك وهو الرجعة في
المدة والتمسح وهو البينة بعد ما فذلك هناك **قال** فان كانت العيين اربعة اشهر فقد
انقضت المدة **قال** وان كانت مؤبدة فان غاد فترجى عاد الابل على الرجل الذي بيننا بقاء العيين فان
العيين لا يمتلي الا بالحنث او بعض المدة الموقته وانما يقع طلاق آخر قبل التزوج لان الحمة منساقا في
البينة لا الى الابل فلم يوجد المنع بالعيين فاذا تزوجها ارتفعت الحمة الشابة بالبينة وبقيت
حمة الابل فجاء منع الحق فترتب عليه حكمه فان وطئها في الاربعة الاشهر من وقت التزوج والا وقت
اخرى لمابينة **قال** فان عاد فترجى بها فذلك كما مر **قال** فان تزوجها بعد زوج آخر فلا يلا معناه انه لا يقع
الطلاق بعض المدة لانها ما كان يمكنه من الطلاق في النكاح الاول وفيه خلاف زفر وقد تقدم
الا ان العيين باقية لعدم الحنث فان وطئ كسر الحنث **قال** واقل مدة الابل في المدة اربعة
اشهر فلو اقل من اربعة اشهر لا يكون مولى القول ابن عباس ايلاد فيما دون اربعة اشهر والمدة
ايلا الامة شهر ان ما عرف ان الرق منصف والهامدة ضربت للبينة قنصف كالعدة والايه تناولت
المرايردون الاماء لان اسم النساء والزوجات عند الاطلاق تنصرف الى المرايردون الاماء لان معنى
الانواج في الاماء ناقص لان المولى ان يتخذها ولا يوليها بيت الزوج والاسم عند الاطلاق ينصرف الى
الحامل فان اعتقت في مدة الابل تصير اربعة اشهر كما في العدة **قال** وان الى من المطلقة الرجعية

فهو مولى ومن البينة لا قيام الزوجية وعلى المولى في الاول طلاقا بينة دون البينة فكانت الاو **قال**
من نساء دون البينة **قال** ولو طلق لا يقرب زوجته وامته او زوجته واجنيته لا يقربها مولا مالم
الاجنية او امته اذا قربها صار مولى لانه لا يمكنه قربانها بعد ذلك الا بالکفارة **قال** ولو قال له لا تقرب
احدك لا يكون مولى كما اذا قال له زوجته واحدها طالق فان قرب احدها لم يمتد الكفارة الى الحنث
ولو قال له لا تقرب واحدا من موليها من امراته لان الكفارة في النفي تنم ولو قرب واحدا منها حنث
ولو قال انت مع مثل امراته فلان وقد كان فلان من امراته فان نوى الابل كان مولى والاملاء
ولو قال انت كالحنث ونوى العيين يكون مولى لانه بمنزلة الكفارة **قال** ولو قال من امراته لم قال لافى السر
في الابل ومنه لا يقرب مولى بخلاف الطلاق والظهار لانه لو استرقح في الابل يتغير قيم الابل ويبدو
لزوم الكفارة بقربان الاولى او احدها واذا صح الاسترقاق لا يجب الكفارة ما لم يقربها ولا يمتد تغيب
العيين بعد النكاح ولا كذا في الطلاق والظهار **قال** وعن الكوفي لو قال لامرأة انت على حرام ثم قال
لا فوى السر كذا معها فان مولا منها لان اثبات السر كذا بها لا يقرب موجب العيين وموايا الحرمة
فانه لو قال انت على حرام كان مولى من كل واحد منها على حدة بلزمه مولى كل واحد كذا في خلاف
قوله لا تقربها لانه لا يلا ما يلزمه من كسر حرمة الاسم وذكر لا يمتدح الا بقربانها **قال** واذا آلى
العبد من امراته فملكته لا يبقى الابل فلو باعته او اعتقته ثم تزوجها عاد الابل كما اذا حلف بعق
عبد وان وطئها فباعه ثم استرقح عاد الابل **قال** ولو قال ان فريتم كل مملوك امكته في المستقبل
مخبر مولى وقال ابو يوسف لا يكون مولى لانه يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه بان يقربها بتملك مملوكا
اصلا ولها انه لا يقدر على الاحتناع مع جميع اسباب التملكيات كما لا رت او في الاحتناع عن الجميع
مشقة وضرره **قال** وعلى هذا لو قال في كل امرأة تزوجها طالق وعلى هذا اذا حلف وطئها بقوله
بعينه لابي يوسف انه يفتد عن وطئها بغير شيء يلزمه ان يبيعه ثم يطلها ولها انه لا يتوصل الى ذلك
الا بالحنث قال ابو جابر وان مشقة ايضا **قال** وان قال لا اقربك شيئا بعد شهرين فهو مولى لا بالحنث
بحرف الجميع كما يجب بلفظ الجميع ولو سكت ساعة ثم قال وشهرين بعد الشهرين الاول لا يكون مولى لان
ابتداء العيين الثانية حين حلف فقد قلل بين الاربعة الاشهر وقت ليس مولى فيه فلم توجد مدة الابل
قال ولو قال لا اقربك سنة الا يوما فليس مولى فلا فله زفر موصوف اليوم الى آخر
السنة كما لا جارة فصار كما اذا قلنا به ولما انه يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه فذلك في اليوم المستثنى
ومو يوم منكره ان يجعل اتي يوم نساء **قال** فان قربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر صار مولى سقط
الاستثناء بخلاف الاجارة لانه يعرف الى آخر السنة تصحى لالان لا تنق مع التفسير **قال**
واذا كان احد الزوجين مريضا لا يقدر على الطلاق او موهوبا او مريضا او صغيرا او بنتها مبررة اربعة

اشهر او مجوسا لا يقدر عليها فتا في مدة الابطال فثبت اليها سقوط الابطال ان استمر العزم من وقت
 الخلف الى آخر امدته روي ذكره عن ابن مسعود ورواه عنه **قال** اعلم ان النكاح عبارة عن التزوج بمثل
 ما انطلق اذا رجع ولا قصد المولى للبيمين منع حقا من الوطى سمي التزوج عنه نكاحا قالوا اي
 رجوعا عن قصد منم والنكاح نوعان بالجماع والقول عند عدلهما فلفظ بالجماع يبطل الابطال في وقوع الطلاق
 والنفقة جميعا والنكاح بالنكاح بدل من النكاح بالجماع في ابطال الطلاق في دوو الخلف حتى لو قترنا بعد ذلك
 لنزعه الكفارة والبول انما يعتبر حاله الفرج عن الاصل فيعتبر العزم من الجماع مستداما من وقت الابطال والى
 تمام الخلف حتى لو قترنا بالجماع في بعض المدة فغيره الجماع لا يبرأ منه لما قدر عليه ولم يفعل ما لتقصير جبا
 من قبله فلا يعتبر عاقرا روي ذكره عن علي وابن مسعود وابن عباس وجماعة من التابعين روي الله عنهم
 وصحة النكاح ان يقول فبنت اليك او رجعت اليك وروى الحسن بن علي بن فضال عن حماد بن عمار انه يقول
 اشهدوا اني قد فنت الى امرأتك وابطلت ابطالا ومنه اشهاد احتياطي اضرا عن النكاح لا شرطي
 وهذا لانه اخص بالاطلاق بذكر النكاح فيرغب بالتزوج عنه حقيقة بالوطى فاذا لم يقدر عليه فيرغب في نكاح
 ما يقدر عليه وهو الوعد بالنكاح فيرفع النكاح فاذا قد علم بالجماع بعد ذلك في المدة لزم النكاح
 بالجماع لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف **قال** ولو كان من امرأته وبينها اقل من اربع
 الا ان ينفذ السلطان او العدو او كل احد مما حرم واستمر الاحرام اربعة اشهر لا يقع فيه الا بالجماع لانه
 ما ورع عليه وما زف من الاحرام فيه القول لان المنع من جهة الشرع وهو الحرجة فلان عندنا في
 حق الشرع والوطى حراما وحق العبد مقدم على حق الشرع بامره **قال** وانما قال لا فنة انما
 مرام ما اراد الكذب صدق لانه حقيقة كلامه وقيل لا يصدق لانه يبين طائرا **قال** وان اراد الطلاق
 فواصف بيانه لانه من الكتاب **قال** وان خفي الثلاث فثلاث وقد مر **قال** وان اراد النكاح فطهران لانه في
 الظاهر نوع حرة وقد نواه بالطلاق فيصدقه لانه من باب الحان وما لم يرد منه الالة لا يكون طهارا
 لعدم التجب به الحرمة **قال** وان اراد النكاح او لم يرد شيئا فهو ابطال لان حرم الطلاق يبيح هذا سوالا
 وموضعه كتاب الايمان **قال** والمأخوذ من اصحابنا صرفوا النكاح الى الطلاق فلهذا قالوا يتوبون فيه والنفقة
 بالقرينة كقوله الاستمالي فيه والعرف **باب** **الطلاق** وهو من اللغة التلح والازالة
 قال تعالى ما طلع عليك ومنه طلع القبط اذا ازاله من وضع الخلافة اذا تركها وازال عنه كلفها والهي
 وهي الشرح ازالة الزوجية بالوطى من المال وهو في ازالة الزوجية بغير طلع وازالة فدية بغيرها كما
 ازالة قيد النكاح بالطلاق وفي غيره بالطلاق **قال** وسواء انقضاء امرأته نفسها بالوطى ليحلها
 به ما زف لزمها المالى ووقعت تطليقة بآية والاصل في جواز قوله تعالى فان فقم ان لا يقيما
 هو والله فلا جناح عليهما فيما افدت به وانما يقع تطليقة بآية تقول عدا الله تطليقة

وقد تعدد الاعتداد بالاشهر فتعنى للبيمين او تقول الاشهر خلف من البيمين وقد قدر على الاصل قبل حصول
 المقصود بالخلف فيجب عليها ما يتيقن اذا وجد ما في مملوكة **قال** ولو اعتدت بغيره او بغيره ثم ابست
 استأنفت بالشرع لما بينا **فصل** **الافتراء للبيمين** وهو قول ابن بك وعمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس
 عباس وابي الدرداء وابن الصامت وجماعة من التابعين وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة انها
 الاطهار وحاصلة ان اسم الفداء على البيمين والظاهر جملة حقيقة بطلان اقتران امرأته اذا حاضت واقتران اذا
 طهرت واصلة الوقت بحجى النكاح ورواه به بدل روي فلان لقصة اي لوقعة الفدية يجمع فيه وتخرج الخلاف يظهر
 في انفس والعلة من قال ان البيمين يقول لا تنقض الا باستكمال نكاح حقيقي ومن قال انها الاطهار يقول
 اذا طهرت في الحقيقة الثالثة انقضت العدة **قال** والحلل على البيمين اولى بالنكاح والمعتول اما النكاح فهو
 عليه السلام للمخانة دعى الصلوة ايام اعدائك وانما يترك الصلوة ايام البيمين بالاجماع وقيل
 عليه السلام عده الا انه حقيقي والمعتول انه ذكره بلفظ الطبع فمن قال انه البيمين قال لا بد من نكاح
 حقيقي يتحقق الطبع ومن قال انه الاطهار لا يتحقق الطبع على فوله لانه الطلاق لو وقع في آخر الطهر انقضت
 العدة بطهره في آخره وبالشرع في الثالث فلا يوجد بل هو والعلة بما يوافق لفظ النكاح اولى **قال**
 وابتداء عده الطلاق عقيب الوفاة عقيبها وتنقض بعض المدة وان شمل بها لان الطلاق والوفاة هود
 السبب فيعتبر ابتداء من وقت وجود السبب **قال** وان امرأته طلق امرأته من وقت كذا ففنة او ماتت
 لا ادرى وجبت العدة من وقت الاقرار ويجعل هذا انشاء احتياطا **قال** وان صدقته من وقت الطلاق
 واختيار المشايخ انه يجب من وقت الاقرار تحريزا عن المواقعة وزجر له عن كتمان طلاقها لانه يصح سبعا
 لو قهرها في المحرم **قال** ولا يجب لها نفقة العدة وانما تأخذ منه مهرانها ان وجد الدور من وقت
 الطلاق الى وقت الاقرار لانه اقدم بذلك وقد صدقته **قال** وابتداء عده الطلاق انما صدق عقيب
 التفريق او عزمه على ترك الوطى وقال زفر من آخر الوطيات لانه موجب للعدة ولما ان التاكيد
 من الوطى على وجه التسمية اقيم مقام حقيقة الوطى لانه لا يجعل والى هذا كله التوفيق او عدم التوفيق
 فثبت العدة من حين انقطاع الوطى حقيقة وشرعا اقذا بالاحتياط **قال** واذا وطئت المعتدة
 بشبهة فعلى علة اخرى لوجود السبب وبتواظا **قال** فان حاضت حبيصة ثم وطئت كملها بطلاق آخر
 وتحب حبيصة من العتبات وتكمل الاولى والثالثة تنتم للثانية لانه المقصود من العدة التوفيق عن
 براءة الرحم وانه حاصل بالعدة الواحدة لانه لا بد من نكاح حبيص بغير الوطى الكاوية يتوفى بها
 الرحم **قال** والثاني ان يترد بها بعد استكمال الاولى لانها في عدة **قال** ولو وطئت المعتدة عن وفاة
 نكاحا وما رواه من البيمين فيجب من ثلثه ما استكملت فيها ثلث حبيص فنه انقضت من والاقت الثانية با
 بقي من حبيص لما بينا **قال** وانما مدة العدة شهران اي مدة تنقضي فيها ثلث حبيص وما لا اقلها

الوطى سوي

تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات لأنها بعد ان اقل مدة الطهر وهي ثلثة ايام واقل الطهر وهو خمسة
عشر يوما ثم بقدر ان وقع الطلاق قبل اقل للطهر ساعة فثلثة ايام حبيبي وخمسة عشر طهر ثم ثلثة حبيبي ثم
خمس عشر طهر ثم ثلثة حبيبي فثلث العدة واربعة حبيبي بخلاف ما طريقين اقدمنا بهما يعتبر اكثر الحبيبي احتياطا
فيبدأ بالحبيبي عشرة ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حبيبي ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حبيبي فذلك ستون يوما وثلاثة
رواية حمزة والافره ورواية الحسن بن زياد انه يعتبر الوسط من الحبيبي وهو ثلثة ايام ويجعل بعد الطلاق
في اول الطهر عملا بالثقة فثلثة عشر يوما طهر وخمس حبيبي فثلث مرات يكني ستين يوما والامة
تصدق عند ما في احد وعشرين يوما ستة ايام حبيبي وخمسة عشر يوما طهر بينها وعند ان حبيبي
رحم الله على رواية الحسن بن زياد ورواية حمزة وثلثي **ث** ولو كانت حاملا وقد طلق
طلاقا بالاول فليقربا من رواية حمزة عن ابي حنيفة رحمه الله لا تصدق في اقل من ثلثة وثلاثين يوما
رواية الحسن بن مائة يوم وعلى قياس عمل ابي يوسف خمسة وستين وعلى رواية حمزة وستين ورواية
الحسن بن خمسة وسبعين وعلى ابي يوسف سبعة واربعين وعند حمزة ستة وثلاثون وثلث ساعات ويعرف
ذلك من يتأمل بتوقيف الدخول **ث** ثم ان وقع الطلاق بالامانة والقبض او الموت غرة الشهر اعتبرت
الشهر بالاهلة بالايجام وان نقص حرم **ث** وان وقع ذلك في وسط الشهر يعتبر بالايام فتعذر في
الطلاق بتسعين يوما وفي الوفاة مائة وثلثين يوما ورواية عن ابي يوسف ورواية حمزة وهو قول حمزة
بقية الشهر بالايام وتكلم من الشهر الرابع وتنفذ بها بشرط فيها بينها بالاهلة لا الاصل اعتبار الشهر بالاهلة
الا عند التعذر وقد تعذر في الاول فيعمل فيه بالايام لانها لا يهدى من الاهلة وتعمل في الباقي بالاهلة ولا حبيبي
انه لا يدخل الشهر الا بالاهلة الا بعد انقضاء الاول ولا انقضاء الاول ولا بعد استكمالها فيكمل الاول من
الاهلة فثلثة ايام مع الثلث فتعذر اعتبار الاهلة في الكل **ث** وعلى هذا منقحة الايام واليهي اذا طلق
لا يعمل كذا سنة والاحاديث ونحوها وانما كانت انقضت عدتي صدقت لانها ايسنة فاما كذا الزوج طلق
لما كزوج **ث** واختلف اصحابنا في مدة الايام في بعضهم يعتبر باتت بها من تواترها وقيل يعتبر بربيعا لانه يكثر
بالسنة والتميز ومن حمزة انه قدره بستين سنة ومنه في الترمذيات خمس وخمسين وفي المولودات ستين
وقيل خمسين سنة **ث** والغنى عن خمسة وخمسين من غير فصل ورواية الحسن بن ابي حنيفة وعنه ايضا
ما بين خمسة وخمسين الى ستين وتكررت في تراور القصور المجرى الكلي اذا رأت الدم مدة الطهر فهو
حبيبي اذا لم يكن عن آفة وقال حمزة بن محمد بن ابي ابي ابي اذا لم يكن باياما ما اذا حكم باياما ثم رأت
الدم لا يكون حبيبي وهو القهر المرأة اذا لم تكن ابدية بلغت بعلها حبيبي فيه امتا لها حكم باياما
وتكررت في طابع الصغير اذا بلغت ثلثين سنة ولم تكن حكم باياما **ث** ولا ينبغي ان يخطب المعتقة
لقوله تعالى لا جناح عليكم فيها من قضيتم به من ضبطة النساء انما وجد المعتقات بالايجام الله تعالى نفى الجناح

في التوبة وان بدلت على تركه او لم يعلم كرامة التبرج بالسطر في الاولى ولا يأس بالتوبة لا يبرج
نفي الجناح وان دليلا الاباحة وروى انه عليه السلام دخل على ام سلمة وبينه العدة فذكر من لزمه
من الدخول وهو متحامل على يد حنيفة انظر المحرر في بدء من شغل متحامل عليها وان تفرغ من التوبة فلا
ان يقول اني فبك لا اغب واود ان اتزوجك لا وان تزوجك لا تسد لك ومثلك ثم رغب في طهر
للمجال ونحوه ومن النسخة لابي اس بن مبريد اليه ونحوه في العدة ان كان من شغل والتبرج قول
الكل واتزوجك ونحوه وان مكرهه وفلان فلان ولكن لا تزوجك ومنه ساقا حلية العام السكاح وهذا كله
في البتونة والتوبة عنها اما المطلقة الى حبيبي فلا يجوز التبرج ولا التوكيم لان السكاح الاول كان عاملا فيها
فصل في علة العدة من سكاك صحيح من وفاة وطلاق بايام اذا كانت بالثقة مسلمة فقرة لوامنة
لحداد ورجال الاصدار والاصل فيه ما روي ان امرأة مات عنها زوجها فلما مات الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم تسادنت في الانتقال فقال كانتا حبيبي فثلث في شغلها الى الطول اغلار حنة اشهر وغير
افد لا يبر من ان تقم في شغلها الى سنة اشهر وعشر ايام على السلام لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الاخرة
تحد عليها ثلثة ايام فافوقها الا على زوجها او روي انه عليه السلام نهى المعتقة ان تخفف
بالحياء وقال لها طيب وان عام في كل معتدة ولانها حرم عليها السكاح في العدة امرت بتسجنت الزينة في
لا تكون بهذه الملتزمة للزواج وان لم يغضل ولا فاجبت انظر الناس في علة موت نعمة السكاح
الذي كان سبب مؤنتها وكما يتبين من النفقة والتسكين وغير ذلك وان موجه في البتونة والموتنة
قال ابو حنيفة في الطيب والزينة والكحل والدمع والظلمة الا من عذر لنفسه علة السلام عن الظلمة وقول الطيب طيب
فدرك ان الطيب مخطور عليها ويدخل فيه الشوب الطيب والعطر والخمر عذرة قالوا لو كان غسلا
لغفر جاز لان لم يغفر راحة فان لم يكن لها الا شوب واحد مصبوح لابي اس بلان عذر ولا تفسد لان
زينة فان كان لا لسان المنفعة دون المقومة ولا تلبس حيا لان زينة ولا تلبس فضا ولا
جوانا زينة وعن ابي يوسف لابي اس بالفصل والاحكام لاصل ان ذلك ليس للحاج وبليس للزينة
فبعينه القدر وليس فقرة ان البتة على الدخول وسلم باذن للموتنة في الاكتحال بخلاف حال التوكيم
لان عذر وكان ضرورة دون التبرج وكذا اذا خافت من ترك الدم والتكحل حدوث ومن
بان كانت معادة لذلك بما لا يوافق احد على صفة ولا مجنونة لعدم الخطاب ولانها عبارة عن الحاجب
على الكوفة بخلاف الامانة لانها اهل العبادات وليس فيها ابطال حق المولى **وكيس** في علة السكاح
الفاصد اذ لانها لا ياتس في جمل زواله لانه واجب الزوال ولان نفقة وزوال نفقة **قال** ولا
تخرج البتونة من بيتها لئلا ولا تمار القول غلام لا يخرج من بيوتهم ولا يخرج ولا نفقة لانه
جمل الزوج فلا حرج لاله الزوج كالمزوجة حتى لو اختلفت على ان لا نفقة لا قبل تخرج من دارها

النفقة
نحوه



وقيل لا وهو الاصح لانها هي التي اختارت اسمها فنفقتا فلا تؤثر في ابطال حكمها كالمختلعة على ان لا تسكن
لا يجوز الا للزوج **قال** في المعتدة عنه وفاة متزوج بها او بعض المير وقيلت في منتهى الالان
النفقة لا فقط الى الزوج لاصلاح معاشها ورعا بما امتد ذلك الى التبرع عنه محمد لابي اس بن بيب
في عشرة منتهى الاقل من نصف المير لاني **قال** الامانة يخرج طاعة المولى في العدة في لو فتن جميعا لانه
النوع من ابطال حق وحق العبد مقدم على حق الله تعالى وان كان المولى بواله لم يخرج ما دامت حياة ذلك الا
ان يخرج المولى كذلك الكاتبة والكاتبة يخرج الا اذا منعت الزوج لهيابة مائة والجنونة والعومة
كالزينة والقيبة يخرج لانها لا يلزمها العبادات ولا حق الزوج لانه طهف الولد ولا ولد الا في طلاق
الرجعي فلا يخرج الا بالاذن الزوجي **قال** وتقدر في البيت الذي كانت تسكنه حال وقوع الزحف
لان ثبت المصافى الباقول في غاية من بيوتهم لان ما اول تسكنه وقال عليه السلام للبيعة قتل
زوجها اسكن في بيتك حتى تبلغ الكتاب **قال** الا ان يهدم او يخرج منه او لا تقدر على ارضه
فتقتل لما يحقها من الضر في ذلك اما اذا الهدم فلان السكنى في طهفة لا يمانع قبل
تسكن حيث شاءت الا ان تكون ميتة فتسكن الى حيث شاء الرجل لان المصافى بقوله تعالى اسكني
منه واذا حولها الورثة او صاحب المنزل طهي معذرة في ذلك وروى عن جابر بن عبد الله قال انك تقاتل
ام كلثوم لما قتل عمر بن الخطاب لانه كانت في دار الامارة وحاشية رضي الله عنها انتقلت اخذها لما قتل
طلحة رضي الله عنه ولو طلب منها اكثر من اجرة المنزل فليست بها من الضر وها ركنه الماء لم يفسد
بحوز له البيت اذا كان باكثر من ثمن المنزل ولو اباها والمنزل واحد يجعل بينه وبينها ستة وكذلك الورثة
في الوفاة قال لم يجعلوا انتقلت بخود اعني الفتنة واذا انطلق غايبا وطلب اهل المنزل الاخر
اعطيتهم باذن القاضي وتغير دين على الزوج **فصل** في الحرة التي تملكها زوجها ان رجلا تزوج امرأة
فجاءت بولد لست اشهر فتم عثمان رضي الله عنه من جهتها فقال ابن عباس لو خاضعتك بكتاب ابي
طهيمك فان الله تعالى يقول وحده فقال ثلثون شهرا وخالوا الوالات برضه او لادمن حولى كما لم يفتي
لحقه للملك ستة اشهر **قال** واكثر من ثمانين شهرا من عايشته رضي الله عنها انها قالت لا يبقى الولد في حرمه اكثر من
سنتين ولو لم يتركه مفر او ذلك لا يجوز الا توفيقا اذ اللعنة فيه حال فكلما روت عن النبي عليه السلام او لولا
افترت نفقا العدة ثم جاءت بولد لاق من ستة اشهر ثبتت نسبته لانه لم يفتي بغيره فصار كأنه لم يفتي بها
وان جاءت بدلت اشهر اثبتت لانه لم يفتي كذا فيكون من كل حادث بعد فلا يثبت نسبته **قال** ويثبت
نسبه لولا النفقة الى جمعية وان جاءت به اكثر من سبعة ما تم نفقا العدة لا اعتبار الوطن والعلوف
في العدة لجواز ان يكون عتدة الطلاق **قال** فان جاءت به لائق من سنتين بانث لان نفقا العدة ويثبت النسب
لوجوه العلوق في النكاح او في العدة ولا تغييرا جمالا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعد فلا يغير

بما لا يوجب

مراجعة بالنكاح وان جاءت به سنتين واكثر كان رجوعه لان العلوق بعد الطلاق والظاهر ان من وطئ
في العدة حملها لها جمل الاسم والاصل **قال** ويثبت نسب ولد الميت عنه زوجها الا قبل
مع سنتين لاحتمال ان الحمل كان قابلا وقت الطلاق فلا يكون الفرائض اياها يفتي فيثبت النسب لاجلها
ولا يثبت اكثر من ذلك الا ان يدعي في الجنونة لانه يفتي بحديث الطلاق فلا يكون منتهى
ان يوجب فيجعل كاذوبا يثبت العدة وقال في وفاة اذا جاءت به بعد نفقا بها الستة اشهر
لا يثبت لان الشرع حكم بانفقا اياها بالاشهر فصار كافر او جوابه ان لان نفقا العدة وجاز في موضع
الحمل بخلاف الصغير لان الاصل عدم الحمل فيها لعدم الحمل فوقع النكاح في البلوغ **قال** ولا يثبت
نسب ولد المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأة او رجل وامرأة او رجل وامرأة او رجل وامرأة او رجل وامرأة
يثبت بشهادة امرأة واحدة لان الفرائض قائم لقيام العدة وهو مولى للنسب كقيام النكاح والى صوابها
لواقرت بوضع الحمل انقضت العدة والنكاح لا يكون حجة فيحتاج الى اثبات النسب فلا بد من حجة كاملة
اما اذا ظهر الحمل او اعترف به الزوج فالنسب ثابت قبل الولادة ولطاعة الى التغيي وان يثبت بشهادتها
وكذا اذا اعترف به الورثة بعد الموت ومدة اربعة الارش فلا يثبت لان حقه وانما النسب فان كانوا من اهل
الشهادة يثبت بشهادتهم والاي يثبت في حقه باعترافهم ويثبت في حقه غيرهم بشهادة اثنين من حقه
قال ولا يثبت نسب ولد المطلقة الصغيرة رجعية كانت او ميتة الا ان ياتي به لائق من ثمانية اشهر
وفي حدة الوفاة لائق من عشرة اشهر وعشرة ايام بساعة **قال** ابو يوسف في الميتة يثبت بالنسب
لانها معتدة لم تنف بانفقا العدة ويحتمل ان يكون حاملا وماتت كالبالغة ولما انقضى لانفقا عتدها
جنت واحدة وبني الاشهر فاذا مضى حكم الشرع بانفقا بها وموافق من الاقرار لا اعتبار الطلاق والاقراء
دونه واما الذي قال ابو يوسف يثبت الاربعة وعشرين شهرا الا ان يجعل واطاع فوافقه العدة وبني ثلثة
ثم ياتي به اكثر من ذلك المدة سنان **قال** ولو ادعت الصغيرة طهر في العدة وبني كالكبير في حكمه لا يثبت
بلوغها باقراره ولو قال لا ان ولدت فانت طاهرة فشهدت امرأه بالولادة لم تطلق وتكون حرة على السلام
شهادة النساء جازية فيها لا يطلع عليه الرجال فيسكن من حيث جهة في الولادة فتكون حرة فيما بين يدي
وهو الطلاق ولا يجرى صورته الا انها ادعت بغير زوجها الحنف فلا يثبت الا ببيت كامل وشهادة ثمانية
وتية في الولادة فلا يثبت الى الطلاق لان ينفك عنه **قال** فان اعترف باطبار تطلق بمجرد قولها وقال
لا بد من شهادة امرأة تشهد بالولادة لانها ادعت فلا بد من حجة وله ان اقر بالحمل فيكون
اقرار بالولادة لانه يغيب اليه ولانه اقر بكونها امين فيقبل قولها فيرد الامانة **قال** ولو قال
لا انت ان كان في بطنك ولد فلو مني فشهدت امرأه بالولادة فقام ولد لان لطاعة التغيي الولد
وان يثبت بالحق ببله اجماعا **قال** النفقة الاصل في وجودها قول تعالى السكون

من حيث سكنهم من جملتهم ولا انفاز ومنه لفتقوا عليهم ثم قال لفتق دوسعه وقرأه معوه ر
استنوت من حيث سكنهم وانفقوا عليهم من وجدهم وقرأه كرواية عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقال تعالى ويحكم الموكل من قمت وكسونه بالمعروف وقال الى حال فوامون على انفسا
ثم قال وبما انفقوا من اموالهم وروى ابو جرح الر مائة عن عمة قال كنت اخذ ابن مائة مائة
رسول الله عليه السلام لوسط ايام الشربة اذ ووجه الناس فقال انفقوا الله في النساء وذكر الميراث لان
قال ولهم عليكم من قمت وكسونه بالمعروف وقال عليه السلام لند امر ان الى سبيل خذ من مالك الى سبيل ما
يكفيك ولذلك بالمعروف ولولا لوجوب ما عليه لما لم يكن **سبيل** وجوب اجتناب عند الزوج ان كان بينهما الاستماع
بما وطئ او واعد او التحصيل لما بهد ذوال النكاح لانها كما صارت محبة عند في صورة محبة من الله
كتاب والافتاق على ثمة فلو لم تكن النفقة عليه كانت **جوفا** او **نحو** لزوج علة زوجا اذا
اليه نفقة من منزلة نفقتها وكسونه كما من الله لا يدور في قدر حاله بقوله تعالى لنفق دوسعه
من سعة ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما ايسر الله كذا اختاره الكرخ **و** اختيار لطائف الاعتبار بما
لها فان كانا موسرين لافقة الموسر وان كانا معسرين فنفقة المعسر **و** ان كانت موسرة وهو مفرقا
نفقة للمعسر وان كان بالقس فدون نفقة الموسر **و** ان كان احدهما مفرقا في اليسار والاخر مفرقا
في الاعسار يقدر على نفقة لوسط القواقع في اعساره في حق النفقة **لانه** منكم البينة بينة لانها
مدعية **قال** **و** نفقته بقايتها بالانقبة والاسراف ما تقدم من حديث ابن عمر بن الخطاب فان نفقة
لازم لاختلاف الاوقات والطباع والرخى والغلاء والوسط خبث البيرة والازام بقدر كفايتها ويؤخر
لا نفقة كاشهر ويلم اليه لانه ينقذ الغضا بها كل ساعة وينقذ الحيو المدة فقدر ربه بالشهولة
الوسطا وموافق الاحوال **و** الكسوة كل سنة اشهر لانها تحتاج اليها في كل سنة اشهر باختلاف البرد
والحر والزوج ان يملك الانفاق بنفسه الا ان يظهر عند القاضي انه لا ينفق عليها فيؤمر لها كل شهر على بيتها
ونقدر النفقة بقدر الغلاء والرخى في كل وقت ولا يقدر بالدرهم والدنانير **و** ولو صاحبه من النفقة
ملاكمه كمال الفاضل ان طلبت ذلك **و** ان كان الرجل صاحب عايد لا يفرق عليه النفقة ونفقه الكسوة
قال **و** نفقه لافقة خادم واحد وليس ان يعطيه من خدمه من يخدمه بغير رضا وقال ابو يوسف
يؤمر طامس لانها تحتاج الى احدى المداخر البت والافر طامس ولها ان الواحد يكفي لذلك فلا حاجة
الى اثنين حتى قبل لو اكفلا بنفسه لم يفرق نفقة خادم **و** قبل ان كانت من بنات الاسرة فلا
نفقة خادمين احدهما لخدمة والاخر لرسالة وامور خارج البيت روي الحسن عن ابن حنبل ان الزوج مكررا
يؤمر لافقة خادم املا وان لم يكن له خادم لا يؤمر لافقة خادم **وكذا** اذا كانت عتقة وتخدم نفسها ولا يفرق
عن ابه حرمها الله وكسوة العيين في نفقة ومخافة في النساء مع ذلك جنة وسرا على قدر حاله على المومنين

سابور وختار ريسهم ومخوفة كان ونزاد في النساء جنة وطافا **و** ان طلبت فاشانتا عليه لانه
لان النجوم على الارض رجا بوزها ويمضها وما تنقبط دفعا للبيرة والحر ويختلف ذلك باختلاف العوا
والبقاع **و** وطاف ما فيها كرايس وازار في الصيف وفي الشتاء فيمن وازار وجبة وكسوة خفا فان
انتفت لطامة عن الخدمة لافقة لانها متعاقبة بالخدمة بخلاف الزوجة لانها متعاقبة بالخدمة
و ولا نجبة المرأة جلا الطين والطين اذا انتفت وابتينا من بختن ويطير لان الواجب عليه الطفا على
ولهذا اذا كانت لا تقدر على ذلك او كانت من بنات الاسراف وان كانت تخدم نفسها بتجسس على نفقتها
قال **فان** نشئت المرأة فلا نفقة لها بما روي ان ماطية بنت قيس نشئت على اقامتها فقتلها
عليه الله عليه وسلم الي بنت ابن ام كلثوم ولم يحل لها نفقة ولا سكنة ولان الواجب للنفقة لاجناس
وقد رال بخلاف ما اذا انتفت من التكليف لانه لا يفرق الاجناس وهو بقدر عليه كرا **فان** عادت
الي منزله عادت النفقة لزوج الاجناس **و** ان انتفت نفسها حتى يوفها مهرها فلا نفقة لان لها المهر
لتنوفي حقها فلو سقطت النفقة تنقذ والفرز يجب لطافة بالزوج النظام المنع من انفا حقها ولان
المنع بسبب من جهته فضا كالعدم وسواء كان قبل الدفول او بعده **فان** كان بعد الدفول فلا نفقة
لها لانها سلمت المهر فليس لان تنفق نفقة العوض كالبائع اذا سلم البيع ولا ان حوالتا سلمت نفقة العوض
لان المهر مقابل جميع الوطيات على ما تقدم في كتاب النكاح **و** البائع اذا سلم بعض البيع لم يملك
كذا هذا **و** لو كانت كبيرة والزوج صغير فلا نفقة وبالعكس لانا الاول فلانها سلمت نفقة والعج
من جهته وصار كالجوب والعين واما الكسوة فله من صغيره لا يستحق بها لان المهر من الاجناس ما يكون
وسيلة الى الفصول من النكاح وان منتهى بسبب فصار كالعدم **و** ولو سكن دارا حقا ما انتفت ان سكن
فليست بتاشرف لانها انتفت حقة وان كانت ساكنة في دارا فانتفت من دخولها ومالت حولها الى
منزله او اكثر يري لدارا فلا نفقة لما بينا **و** لو جئت او جئت بدين او عتقا غاب فذمت بها
فلا نفقة لاروا الاجناس من جهته وعن ابو يوسف ان الزوج لا يسقط النفقة ذكره في الاما لانه
عذر لكن يجب نفقة لظفر لانها المستحقه فبعضها نفقة شري واما اذا رجعت **و** ان في مؤخرها نفقة
لظفر لانها كالمقمة في منزله ولا يجب عليه اكثر **و** ان مرضت في منزله فلا نفقة وكذلك اذا جئت
اليه مريضة لان الاجناس من وجهه فان لم يسا شري بها وجفط ساعة ويستمتع بها مساو بغيره **منع** الزوج
العاص كالمريض والناس والقياس ان لا نفقة لاروا لان مرضها يمنع الجاع كالصغيرة **و** ومن ابى زوجها
ان مرضت عنده لا نفقة لانه من التسليم اليه مريضة لافقة لان التسليم مامع وقوله مرضت في منزله
اشاره اليه واذا طالت بالنفقة قبل ان يحول الى منزله وبها نفقة فلا نفقة اذا لم يطالبها
بالنفقة لان النفقة حقة والنفقة حقا فلا يسقط حقا بغيره حقة فان طالها بالنفقة ما انتفت فلا نفقة

محتاج نخال الصدقة وتحتف بها فاربها فان كان في مسكن فضل بغيره بوسع البعق و
ينفق على نفسه وكذلك اذا كانت له دابة بنفسه يوم يبعها بغيره الا وكس وينفق الفضل ومن كان
ياكل من الناس بغير نفقة عن الزوج ان اعطوه قدر نفق كفايته بغير نفق وقال ابو يوسف
اذا كان الامير فقيرا كسوا بالاب من شاركه في القوت بالمعروف ومن لم يقدر على كسب الكفاية
او كان مفعلا بتكفف الناس فنفقة ونفقة ولين بيت المال لو كان الاب معسرا والام موسى بن
الام بالنفقة على الاولاد ثم رجع على الاب البسر وكذا اذا كان الاب معسرا في مواسم من الانفاق على النفقة
لم يرجع على الاب وكذلك المرأة العسة اذا كان زوجها معسرا ولا ابن من غيره موسى بن ابي موسي فنفقته على زوجته
ويوم الاب او الاخ بالانفاق عليها ويرجع على زوجها اذا ايسر بحسب الاب او الاخ اذا امتنع لان هذا من العوق
واذا كان للفقير ابن غيره وابن غيره بالنفقة على الاب لان شبهة في مال الاب اكثر على الدائم انما كان
لا يكون بغير نفقة قرابة الولاد الا قرب فالأقرب دون الارث لان الله تعالى اوجب النفقة على الولد لدلوانه
مشتق من الولاد وهو الجزية والبعقة باعتبار التولد والتفرع عنه وفي نفقة ذي الرحم المحرم بغير كونه ابنا
لدارث ويجب بقدر الدارث عند الاجتماع لان غاية او جبا باسم الارث فبقوله ابن مويث فنفق عليها
نفقان ولو كان له بنت واخ فنفقة على بنته لانها اقرب منه وابن ابن موسى بن فنفقة على ابنته لانها
اقرب ولو كانت له بنت بنت وابن بنت واخ موسى بن معوية والاراد لاده دون الاخ لما بينا فقرا في
اخن لابراخ بالنفقة على بنته بقدر ميراثها **قال** ولو كان له اخت وحم فنفقها نفقان ولو كان له ام و
مكة فنفقها المال وروي الحسن عن ابي بصير رحمه الله انهما كانا جليلا ولولا ان له ام وجد واخ فنفق على الام
والاخ على الجد وعندهما الباقي على الاخ والجد نفق على عمه وقال النفقة على العم قال ابن عمر النفقة على الاب
والجد ابن العم **قال** وفي القربة والماله ثلثي وثلث **قال** واذا باي الاب مناع ابنه في نفقة جاز
وقالا يجوز في العمار لا يجوز بالاجماع وكذا الوانفق على له في يد جاز بالاجماع لانه ظهر من حصة
فله ان ينفق لان نفقة واجبة قبل الفضا على ما بينا والام وهذا لا يجب لها ان بالمعروف انفق على ابنته
عنه وعن مالك حمله على ذلك في حفرة واخرين غير النفقة وصار كلامه وهو الاستحسان ان كان
ان ينفق على ابنته القريب كالوصي ويل اول لانه اوفر شفقة وبيع النفل من باب الحفظ ما ذابا على النفل
من حصة حقه ومو نفقة في اخذ منه حقه ولا كذلك العمار فانه معقول بنفقة بخلاف الام وغيره
الا فارب لانه لا ولاية له على صفة ولاية لطفة حالة الفيت مع اكبر فافترقا **قال** واذا افض
القاضي بالنفقة لم يفت مدته سقطت لانها انما وجبت دفعا للحام وقد اندفع بخلاف الزوجية
اذا اقيمت لانها وجبت مع اليسار لا دفع الحاجة فلا ينفق بمجرد الاستفنا **قال** الا ان يكون القاف
لن بالاسدانة عليه لان ولاية القاضي حارة فلان القارب من يملك فيه ربا وذمته فلا ينفق

فلا ينفق **قال** **وط** المولى ان يبيع على رقبته لقوله عليه السلام في ختم اطعمهم مما ناكلون واليوم تاكلون
ولا تاكلون عباد الله ولا تاكلون منقولون بخذ منهم محسوسون في ملكهم فيجب الانفاق عليهم لئلا
يهلكوا جوعا فان امتنع الكسوا وانفقوا لانه فيه رعاية للجانبين بقاء ملك وجانبهم دفع
حاجتهم **قال** ان لم يكن لهم كسب كالزمن والام والجاربة السخنة التي لا تخرج اجرة على يدهم لانه
الرفيق من اهل الاستحقاق وفيهم ابنا، حقه وابقا، حق المولى بنقله الى لطفه ولا يلزم عليه من
الاعسار بنفقة الزوجة لان نفقته نفقة ربا عليه فيمكن من مطالبته وحسب ولا دين للمعسر على مولا
ولا دين نفقته ملكه في النكاح لا الى حقه ومنها نفقته على النكاح على ان البيع ما يقع باختياره وعقده و
الفن لا ينفق **قال** **وس** سائر الحيوانات بحسب ما بينه وبين الله تعالى ما فيه من اعادة ايام وتغريب
الحيوان وفردد عنه وان لم يكن من اهل الاستحقاق بغيره لا ينفق المولى على نفقته لا يبيع **قال**
في طهارة ويهي من الحضة ومومارون الا بالاكسمة وحضانة النجاسة وحضه الطاهر
بغيره بحضه اذا ضم الى نفسه تحت جناحه فكل من المولى للولد ينحدر في حضنه والرجل ان كان
العقير حاضرا في النظر في مصاحبه نفسه جبر الله تعالى ذلك اليه بل عليه نفقته من الولادة في الام والفقير الى
الوجار لانهم بذلك اقوم وعليه اقدروا نفقته بالنسبة لانهم اشفقوا عليه واقدروا على التبرع من امواله
واقوي **قال** اذا انفق الزوج جان في الولد قبل الفرفة او بعد ما لام امه عاروا بان امراته انت رسول الله
عليه السلام قالت يا رسول الله ان ابني فلان كان يطينني له وعاء وجوز له عوا وشربا لسقاؤه عزم يوم انه
ينزعني منه فقال عليه السلام انت احب اليه فامسك به وروى سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب في امه عنه
طلق زوجته ام ابنه عام فتنزع عا وارفعها الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه فقال له ابو بكر يرفعها فيه
له من شدة وعمل عندك يا عمر ودفع اليها والمهابة حاضرون متعشرون ولانها اقوم بالنسبة و
اقدروا عليه من الاب فكل من الدفع اليها انظر للصبي **قال** وكذا من له حضانة لا يدفع الولد اليه مالم يطلب
فعنه بغيره عنه بخلاف الاب اذا امتنع عن اخذ بعد الاستفنا، عن طهارة حيث يجبر على اخذ اذا
اشقوا لان الهيانة عليه **قال** في امانته ام الاب ثم الاخت لا يورث ثم لام الاب طاللات كذلك في العاقبة
كذلك ايضا وبنيات الاخت اولي من بنات الاخ ومن اولي من العات والاصل في ذلك ان هذه الولد
تستفاد من قبل الامهات لا قدمه فكل من جهة الام حقه مقدم على جهة الاب ولان لمادات اقرب
من الاقوات اقرب من طاللات والعات وروي محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة انه قال طاللة مقدمة على الام
لاب لان طاللة بمنزلة الام قال عليه السلام طاللة والد وطاللة مساويات للعات فالقريب انما يقدم
لأنه اقرب لان قرابته من جهة الام ويخدم من كانت لاب وام لانها تدعى بجبهته فيكون اولي من
الام ثم من الاب ترجح القرابة الام ولا خلاف في ذلك من جهة كسب الام والعات وبنيات

الاول والآخر **قال** ومن لا طهارة اذا تزوجت باجنحة سقط حقها لقوله عليه السلام انت
احق به مالم تنكح ونحو رواية مالم تنزوج وفي حديث ابي بكر رضى الله عنه انه اولى به مالم ينكح او تزوج
ولان البني ينكح من زوجاته من قبله فبسط حقها للزوجة لان حقها انما ينكح في طهارة
نظرا فانما زالت طهارة لانها لم تنكح من قبله من البني حيث لا يسقط النكاح عليها
اذا تزوجت الام بعد ولده بالجد لا بالجد فحقها من جده وعمه **قال** فان ما رفته عاده لان المانع
قد زال لقوله المانع في حق الزوج لانها تنكح بطلان حقها في طهارة **قال** وكذا الفلام عند من
حتى يستغنى عن طهارة فبما كان وحده وليس له حصة ويستغنى وحده وقدره ابو بكر الرازي يستغنى
سببه ولفظ لا يسقط لغيره البه الاشارة بقوله الصديق بن ابي حنيفة حيث ينكح ولان اذا استغنى
محتاج الى شاذب الرجال التخلي باخلاصهم وتعلم القرآن والعلم والطاق ما لا بد من ذلك اقدر فلهن بذلك
اوله واجده **قال** وكذا طهارة عند الام والجد حتى تنكح وعند غيرها حتى تستغنى وقيل حتى تستغنى لانه
طهارة بعد الاستغناء كما يحتاج الى السداب باداب النساء وتعلم اشغالهن والام اقدر على ذلك
فاذا بلغت احتاجت الى لطفها والعبادة والاب عليه ذلك اقدر واما جده الام والجد فلانها لا تدر على
استخدامها فلا يحصل السداب ولا كذلك الام والجد وعنه محمد اذا بلغت جد الشبهة ياخذها الاب والام
للحاجة الى لطفها وسئل محمد اذا اجتمع النساء ولهن ازواج قال لهن الفاضل حيث شاء لانه لا حاجة لهن
كن لا فراه **قال** واذا لم يكن للصغير امة اخذ الرجال صوناً له واو لاهم اقربهم نفصا لان الولاية عليه
بالقرب وكذلك اذا استغنى عن طهارة فالاولى بافظ اقربهم نفصا **قال** ولا يرفع المصينة الى غير محرم
كاتب العم ومولا العاقبة فورا من الوقوع في المصينة ولا الى محرم ما حقه قاسق لانه لا يوم من قسره
فان لم يكن له الا ابن عمه فان شاء العاقبة ضمها اليه ان كان اصلح والا وضعت عند امه ولو كان الا
محمدا عليه بضمها العاقبة عند امه ثمة الثب التمام لانه حقه التفرد بالسكنه فان لم يكن
مامونة فالاب بضمها اليه وليس للبكر حق التفرد فان دخلت في السن وكان لا راي فلا ان تنفرد
قال واذا اجتمع مستحقو الطهارة في درجة واحدة فاورحهم اولى ثم اكبرهم **قال** ولا حق لانه
وام الولد في طهارة في درجة واحدة لانها من باب الولاية وليس من اهلها ما اذا اعتقا فها كطهارة
ما والذمية احق بولد المملوك لم ينكح حبه الكفر لان النظر في حقها ذلك وبعد حبه فيه الفرق **قال**
وليس للاب ان يخرج بولد من بطنه حتى ينفق حال الاستغناء لانه من ابطال حق الام من طهارة وليس له
ذلك الا ان يخرج الى وطنه وقد وقع العقد فيه لان النكاح فيه دليل المصالح فيه ظاهر فقد التمس المصالح في
بلده وانما لما ابتاعه محكم الزوجية فاذا زالت الزوجية جاز لا ان تعهده اليه لانه رضى بذلك الا ان
يكون تزوجها في دار الحرب وهو وطنه لانه حر بالبني لانه يتبع اخلاق الكفار ويرجى بالفهم واذا ارادت

انه يخرج

ان يخرج الى بلد ما ولم يقع العقد فيه ليس له ذلك لانه لم ينكح لانه لم ينكح لانه لم ينكح لانه لم ينكح
لا التوفيق بينه وبين ولد من غير التمسار وعنه شريح اذا تزوجت الدار ما لعصبة اخيه بالولد
ما وان كان العقد في غيره وطنه ما ارادت ان تنكح اليه ليس له ذلك لانه دار غربة كالبند الذي فيه الزوج
ما واذا اشاءوا بالمخرج لا تنكح وقبل ذلك لان العقد وجد فيه فيوجب احق منه فيه فلا بد من استئذان
من الوطن ووقوع العقد فيه **قال** وما اذا كان بين المهرين مسافة ما اذا امكنها ما يمكن الاب والام طلاق
حله وبنت ومثله فلا بأس لانه لا ينفق بذكر مزرع خارجة لثقلته من حمل الى حمل اخر في المهر المتأخر
لا طلاق والفرقان كما لم يصير **قال** وكذا الوانقلاص من القرية الى المهرلان فيه نظر للصعوبة في تنكح
باخلاف المهر والكس لا لان اخلاف اهل السواد اجن في حق من حرز بالبني فلا يجوز **قال** **الفتوى**
وهو في اللغة الفتى يقال عتق الطائر اذا قوي على الطيران وعنه الطبري كواسية الفتى ما جعله الكس
وعتق لغيره فوب واستندت ويستول الجبال بخار فرس عتق ابن رابع جميل سيم الصديق رضى الله
عنه عتقا جارا ويستعمل لكم ومنه البيت العتيق ابن اكرم ويستعمل للسوق والبلوعة ومنه رقة عاتق
ابو واسع جبهة وفي الشعر عز والحق المملوك وفيه بانه المولى في اللغو فانه بالعتق يقوى على ما كان عليه
عليه قبل من الاقوال والافعال وبورثه جالا وكرامة بين الناس وبني عنده ما كان فيه من خلق طي
العبودية فيفسخ رقة بسبب القدرة على اكتسب الحرية للخاص والمطالع ومنه طي عنده
لا رمل فيه واراض حرة حاله من الحراج والشوايب كالنور والتجريدات الحرية وهو المملوك الذي
عن شايبة الرقة والرق في اللغة الضعف ومنه ثوب رقيق وموت ابن ضيق ثوب الضعف
معنونه وهو العرج بقدر عجزه من الولايات والشادات والوجع الى اللزج والبلاد وعلق المملوك والحر
وجرة من العبادات وبلا عتاق والتجريدات لعتق على هذه الافعال وتحكمه عن شوايب الرقة والام
ذلا ومال القدر والعتق اسفلا لطفه عن الرقة والفقوة يسقط بالاستغناء فاسفاد لطفه عن الرقة عتق
استباحة البضع طلاق وعنه الذين يورثه فانه اسقط حقه عن منه الاشياء لم يبق شيء يحتاج الى التقليل
يفسده ولا كذلك الاعيان فانه لا يمتنع اسفاد لطفه عنها لان العين بعد الاستغناء تبقى غير متفكة فلا يسقط حقه
وهو موقفة منه وعنه وقربه مندوبة انما شرعتها فلقوله تعالى فتحرر رقة وقال فتحرر رقة فمونة
كلفت بخير الرقة ولولا شرعية لما كلفه ان يملكه ما ليس له في بيعه والبيعة حله الله عليه سلم واصحابه
اعتقوا **قال** والاباء عتقوا شرعية **قال** واما المندوبة فقوله تعالى فك رقة او اطعام في يوم ذي مسغبة و
تدريس المشركية اربعة دور ورواها ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايكم من اعاق في يوم
في الدين اعاق الله بكل عضو منه عضو من النار **قال** وسال ابي عبد الله رضى الله عليه السلام حلت عتقه فانه
لغة فقال ليس اعاقه المظنة لانه عرض المسكة اعاق النسبة ونك الرقة قال ليس واحد اقال اعاق الرقة

العبدة

ولاية وهو ازالة ملكه فيقدره والاصل ان التصرف يقتصر على موضع الامانة والتقدير في الطمان والافاض
لعدم التجزئة اما الملك فانه متجزئ في البيع والهبة والهباء لان بيعه الى العتق فيجوز
على ذلك فوفقا بين الاحاديث في بيع العتق في اباية على العتق لان مالها باقية فارت محبة العتق
ولان ما بقى منه على ملكه وجب فراجع الى الحرة بما روي في الامانة ازالة بغير عتق فكل من ان
يستوي له ان يعتق لانه ملكه وتارويها في كتاب **قالوا** المستحب ان يعتق من جوده يودى
السعاية لانه تعلق عتقه بادهاء المال فلا يقدر شدة ولا يورث ولا يورث ويشارك المالك
في حصة وهو ان لا يرد في الرق لو حوّل الى اوجب السعاية وقوع الحرة في بعض موهج بعد الحرة
قالا هو مذبذب لان العتق وقع في جوده بناء على ما تقدم من الاصل في التجزئة فهو كسائر الامارات عتق
ملكه اذا اعتق بعض عبده او اعتق بعض النسبة نصيبا وبعض الورثة او الفراء او المرحوم ولم
يخرج من النسبة **قالوا** اما العتق الركن اذا اعتق الركن وهو مفسد ليس العتق فهو بالاجماع لان الذين
الركن لان رتبة العتق لهذا هو العتق على الركن **قالوا** لو اعتق احد الشريكين نصيبه عتق فان
كان قادرا على فدية نصيبه ففدية فاعتق ملبوسه وفوت يومه وحاله ففدية كان شاء اعتق وان
كانت وان شاء ضمن العتق وان شاء استنسخ العتق وان كان مفسدا فذلك الا انه لا يهبطه وقالوا
الاصل ان مع البارة السعاية مع الاعارة والاطمان في هذه المسئلة في مواضع احدها الصانع حاله البارة
والدليل عليه ما روي من الاحاديث التي على السلام اوجب الفداء على العتق الموسر فيجب عليه لانه عتق
نصيب الساكن حيث اجتزأ من التصرف فيه بالتمليك فكل من يضمنه فان ضمنه فاعتق ان شاء اعتق لانه
ملكه بالضم وان شاء استنسخ العتق لانه انتقل اليه بما كان لشريكه من الحقوق والاولا في ذلك كله لانه
هو الذي اعتق او عتق على ملكه ويرجع بما اراد به العتق لانه ما اذ به عتق كالتشريك الساكن في السعاية
فكذا هذا **قالوا** الساكن ولاية الاعاق لما تقدم انه على ملكه فكل من يعتق يتسوية بينه وبين شريكه
ما اذا اعتق كان ولا نصيب له والنسبة الساكن ان يستنسخ العتق يورث اياه من قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اعتق شقصا من مملوك فعتقه فعتقه ان كان له ماله فان لم يكن له مال استنسخ العتق
فغير مشقوعا عليه لان نصيبه باق على ملكه فله ان يافقه من العتق ما يتبعه فان استنسخ فاولا نصيبه ايهما
لاذا اعتق على ملكه ما والرابع انه ان يورث او يترك لانه لما ثبت ان ملكه باق فيه فان قال المندس في الكتابة
ولان التيسير نوع اعاق والمكتسبة استنساخا منج ويكون الاول ايهما في حالة الاعارة ان شاء الساكن العتق
او دبرا ولا يورث استنسخ ما يتبع الاول لانه لو اوجبه لكان عتق على ملكه وهو من المسئلة يتبعه على تجزئة الاعاق
فلما كان يتجزئ عن تفرعت هذه الاصل عليه ولما لم يتجزئ عن عتق كله فان كان موسرا يتبع العتق لانه
لا تعلق عليه فهو موسر وان كان مفسدا ففدية العتق لان مالها محبة عتقه فلا يستنسخه كغيره من حقوق البارة

بما يورثه باجماع بشان لا مشقة جعلت للعتق بغيره من المولى فكل من فدا ما يورثه حصل ولانه ليس بملك
رقتة الاغتناء ومن جاز العتق لانه مفسد لم يجرى فيه ولها ابقا قوله طيب السلام من اعتق نصيب من عبده ففدية
عتق منه وان كان فغيره ليس في الفدية في الشك **قالوا** ويعتق الاحرار والاسارى يوم الاعاق حتى لو اعتق وهو
موسر فاعتق لا يطل العتق وان كان مفسدا ففدية لا يثبت له حق العتق لانه حقه بغيره ففدية العتق فلا
يغيره وان اختلف في ذلك بحكم لما ان يكون بين الموصومة والعتق مدة تختلف في الاحوال والقول
للمعتق لانه ملكه ولو اختلف في فدية العتق يوم العتق فان كان مفسدا ففدية له وان كان مفسدا ففدية له
ايضا **قالوا** ان الاعاق سابق على الاطلاق والقول في ايهما لانه ملك للزبادة ولو اختلف في الفدية ووقت الاعاق
بحكم بالعتق للمالك وعلى هذا التفسير لو اختلف العتق والعتق في الفدية ولو لمعت العتق قبل ان يترك الساكن
بما ليس الا المقتضى لان العتق والسعاية ما بالموت فان من رجع العتق على كسب العتق ان يترك الساكن
مفسدا ففدية ان يورثه كسب لانه السعاية بغيره العتق ولو لمعت العتق بوفد الضمان من مال له
العتق في الفدية وان كان في المرحوم فلا شيء في تركه وعند محمد بوفد من تركه وهو رواية عن ابن عباس
الكاتب لا يختلف بالعتق والمركب ولو لمعت الساكن ففدية اهل الحارات فان اختلف في العتق وعتق
فكل من ذكروا به طعن على ان هو ليس له الا الاجماع على ايهما اعتق نصيبه فهو موسر وشريكه عبدا دون
ان كان مذبذبا فله خيار العتق او السعاية وان لم يكن مذبذبا فاختار للمولى **قالوا** ان شريكه حتى كان له ركن
او وجب ان شاء ومن وان شاء استنسخ وان لم يكن له ركن ينفذ بوفد او نصيبه الكافي والاولى ان يتركه
من مبادئ العتق وغيره **قالوا** اذا اشتبهت ايهما اعتق نصيبه لا ب و شريكه ان شاء اعتق وان شاء استنسخ
اولم يعلم وكذا اذا ملكه بغيره او صرفه او وصيته وقالوا بغيره الما ب نصيبه ففدية ان كان موسرا وان كان
مفسدا سبق لابن في نصيبه ففدية ايهما **قالوا** اذا اشتبهت او قد حلق ايهما بعتق ان اشتبهت بعتق
وان ملكه بالارث فكلما مال ابو حنيفة بالاجماع لهما ان شاء القريب اعتاق يرا حلقا ففدية نصيب الشريك
بالاعتاق فصار كعتق بغيره ايهما اعتق ايهما نصيبه لا ب حلق ان شاء القريب اعتاق كما لا خلاف في ذلك
فيه ففدية ركن في حلة الاعاق فيكون رافيا ففدية نصيبه فلا يضمن كما اذا اذن له بالقول ولا فدية
العلم وعدمه لان الحكم يدار على السبب وهو الشك كما اذا امر رجل بالكل طعام مملوك لا مولى لم يدرى ولو اشتبه
الاجنبى بغيره او لا ثم اشتبهت الاب العتق الاخر وهو موسر فالاجنبى ان شاء ضمنه لانه ماري بافاد نصيبه
ان شاء استنسخ العتق نصيبه لا ب حلق ماله عنده وقالوا بغيره الاب العتق ففدية لا ب حلق ولو اشتبهت
نصف ابنه وهو موسر من ملكه جبهه لم يضمن للبايع شيئا وقالوا بغيره **قالوا** لو قال العتق
اهد كما لو بايع اياه او عتقه على البيع او دبره او مات عتق الاخر لانه خرج بالموت عن حلقه
العتق والبيع عن حلقه العتق من حلقه وبالموت قصد الوصول الى الفدية وان بايع الحرة وكذلك بالبيع

واذا خرج من عليه العتق فبقية الاخر والتدبير قصد بها الاتباع به الى حين موته وانما في العتق المنج
فبقية الاخرية وكذلك اذا استولوا احديهما لغيره لان الاستيلاء كالتدبير فيها ذكرنا وبل اقرب من ذلك
لعبد احد كما في قول واحد بعينه ان حوا اعتقك فان نوب اليان صدق ديانته والاخر عداوته
كمن له بنت عتقا ولو قال العبدية احكاما ففعل به ايها نوبت فقال لم اعتق هذا العتق الاخر فان بقى
ذلك لم اعتق هذا العتق الاخر ايضا وكذلك طلاق احديهما من المراتب بخلاف ما اذا قال لا احد منكم يملكني
فهو من افعال لا لا يجب الاخر منه والفرق ان العتق واجب عليه في الطلاق والعتاق ما ذكناه عن احدهما
الاخر فانه للواجب ما الاقرار لا يجب عليه لبيان فيه لان الاقرار هو لا يلزم عنه لا يجب عليه فلم يكن في اقرار
بما يقبل الاخر ولو اعتق احدهما في الصحة ثم اخرج من يفتي من جميع المال لانه انما اعتق مستحقا عليه فبقية
من جميع المال كالكتابة ولو مات قبل ابيان عتق من كله واحد نصفه لغير الاولوية ولا بقوم الوارث
منه في البيان ولو قال لامية احديهما ثم ولي احدهما لا يعتق الاخر ولا يعتق لان الوطى لا يجعل الاخر ملكا
واحد باخره فله بالوطى سبقا للملك في الموطوع فتبين الاخر في طلاق احدي المراتب والى جوري
الله ان اوقع العتق في المنكر والوطى وقع في العتق وما متغيران فلا يجعل نيابة ثم قبل العتق غير ان قيل
البيان للعقود به ولذا يملك المولى كسرها وعفها وارثها ويجعل له وطى ما عنده ولا يفتي به ويستتر العتق
في احدهما عند ابيان وما دام طليها للمولى فيها فاما كالميت وقيل انه نازل في المنكر وانما يظهر في حق
حكم بقية الوطى يقع في العتق فلا يتبع الاخر بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل من التام الولد
لوطى قصد الولد قد علم استبقا للملك في الموطوع فيان للولد والمقصود من الامة قصا الزوجة دون الولد
فلا بد من حلية الاستبقاء ولو وطى وطى مطلقا لم يولد استخدم طوعا او كرها لا يكون بيان بالاجماع ولو
شهد انه اعتق احد عبده او احدي امته فله باطله وقالا لا يتبع ويجوز عداوته على احد ما وطى طلاقا او
امثلية يتقبل بالاجماع ويجوز على ان يطلق احدهما ويترابا بل ان دعوى العبد بشرط لقبول الشهادة على
عتقه عنده خلافا لها ولا يشترط ما دعوى الامة والمرأة لقبول الشهادة على عداوتها وطلاقا بالاجماع لها
الامانة شهادة تعلق بها حتى انه تجازي لان حقوق الله تعالى خلقا باطرية من اداء الجعة والنجح والزكوة
وعنه ذلك فلا يشترط الدعوى كالامة والحق ولا انما شهادة قامت على حقوق العبد فيمنعها الدعوى
كسائر حقوقهم وهذا لان مقتضى المقصود من العتق ونفقة يقع للعبد لانه يتاح له بالولايات والنفقة والشهادة
وانه يرتفع عنه ذل المكنة وسيرة العبدية من المانع بخلاف الامة والزوج فانه يفتي بحرم الزجر انه
حق الدين حتى لو لم يفتي بحرم الزجر لا يتقبل بان كانت الشهادة على عتقه احدي الامنين بعينه فاما في كانت
الاخرى شرط لقبول الشهادة عندنا وهذا انما لم يوجد من اداء الشهادة من المولى لا يتحقق والمالك يمكن شرط
عندما قبل الشهادة من غيره فوجب في العتق ما لا يشك في ان العتق احرار الامتثال للمدعي وان لم يكن شرط في العتق
فله

تقبل لانما لا يفتي بحرم الزجر فصارت كالشهادة على احد العبدين وهذا اذا شهد عليه في صحة اما اذا شهد
انه اعتق احد عبده في مومن موته او دبره واذا بالشهادة في مومن او بعد موته فليست استحقاق لان العتق
في المومن وصيته وكذلك التدبير وصيته وطلعه معلوم لان العتق يتبع بالموت فيها فصار كل واحد منهما
تبعيا **باب التدبير** وهو العتق الواقع مع دبر الانسان ايا بعده وهو ما خوذ منه و
حقيقته ان يعلق عتقا مملوكا بموت جلي الاطلاق والاصل في جواز ان يعتق مطلقا بشرط فصار كما
لعلق بدلول المارة لانه وصيته للعبد رقت فصار كغيره من الوصايا وما يجازي العتق للموت وتاخرية
الي بعد الموت لان شئونه بعد الموت يستدعي اعتقا والميت ليس له مال فلا بد من ان يعتق التدبير
للحرية في المال لسفاد منه الحرية في المال بخلاف المديون المقتدر لانه لا يعتق سببا للحرية في افرجه من اجزائه
لان عتق معلق بموت موصوف بصفته وانما يكون فيه فلا يفتي بالموت قطعا فنقد راجع به سببا للموت
الطلاق كالمال فيموت مضافا للموت فامكن اعتقاره سببا للموت **قال اذا قال لعبد اذ امت فانت**
قرا وانت محرم من مائة وانت مائة او قد دبره وكن او انت حرم من مائة او عند موته او في
او وصيت له بنصفه او برقبته او بثلث ماله فنقد صار مديونا اما لفظ التدبير فهو مرمي فيه كلفظ
العتق في الاعاق وما يتعلق لحرية بالموت فلهذا معنى التدبير اما مع مولى فلانما للقران والشرع لا بد من
تقديمه فكانه ماله مائة وان تدبيره عند موت معلق العتق بالموت ولا بد من وجوه اولاه مائة لا بد
حق الطرف اذا دخل على العتق جلي شرطه وكذلك اذا ذكر مكان الموت الوفاة او المالك لان المعنى واحد واما لو
بالرقة ونحوها فلان العبد لا يملك رقبته فلهذا معنى التدبير ونقضي زوال ملك المومن وانتقاله الى الوصاية وان في العبد
حرية مثل قوله بعث نفسك منك ومثله **قال** او انا الوصية بالثلث ونحوه فلان يفتي بملكه ثلث
ماله ورقبته من ماله فيملكه فعتق وكذلك بغيره من ماله لانه عبارة عن السدس ولو قال بثلث من ماله
لا يكون تدبير الا بعبارة واحدة من ماله والقبيل الى الورثة فلا يكون رقبته داخل في الوصية لانه
وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا قال اذ امت او دفنت او غسلت او كلفت فانت حرة لست بغيره لانه علق
العتق بالموت وبقي احرار القياس لان لا يفتق بالموت لان التدبير يعلق بالموت على الاطلاق وهذا انما يعلق
ومع اقرار فصار كما ان قال اذ امت ودخلت الدار وكلت استحقاقا يفتق من الثلث لانه علق العتق بالموت و
بعتق بوجوه عند الموت قبل استوار ملك الورثة فصار كما ان علق بالموت بصفه بخلاف دخول الدار لان لا يعلق
له بالموت فصارت بمنزلة مطلق بالموت كسائر الامان وفواظفان زفو وبعقوب اذا قال انت حرة امت او قلت
ابو يوسف ليس له وقال في مودع لانه علق بالموت لا محالة ولا بد يوسف ان علق العتق باقراره فصار كقول
انه امت او مات زيدا واذا اخرج التدبير لا يجوز له اقراره عن ملكه الا بالعتق لقوله عليه السلام المديون لا يبيع
ولا يوبىث لا يورث ويخرج من الثلث ولانه سبب لحرية للميت على ما بينا وان كان لا محالة وفي الهبة والبيع

ابطال فلا يجوز ولانه اوجب له حق في طرية فممنع البيع كالكسبة والاستعداد واذ اثبت هذا فنقول لا يفرق
 يجوز ان يقع في طرية في المدة كالاستخدام والجارحة والوطى لان حق الطرية لا يكون اكثر من طرية و
 كل تصرف لا يجوز في طرية لا يجوز في المدة الا كالكسبة على ما بينت كالبيع والهبة والرمي اما البيع الهبة
 فلابتيا واما الرمي فلا ان المقصود منه الاستعداد واما لا يجوز بيعه لا يمكن الامتناع منه **قال ابو حنيفة** كذا
 لانها تعين طرية الموصلة وله ذلك كالموعدة العتق واذ اولدت المدة من مولانا هارت ام ولد و
 سقط عنها التدبير لان حبيها كان زبادة وصف وناكيد لان ثبتت به طرية بعد الموت بالاجماع ولا
 تنفي في شيء اصله ولا استخداما واجازة ووطى لان ملكه ثابت في نفسه ففقدت النكاحات ولابتناء اثنا
 وكسبه وارثها لولا لانا باقية على ملكه وانما تحقق طرية عند وجوه الشرط وقبله على كالمدة والمولى
 تزوجا بغير رضا لانه يملك ما يقع بغيره ويملك ووطى وذلك جائز في طرية ايضا وولد مدبرة مدبرة باجماع
 الصحابة رضي الله عنهم ولان وصف لازم فيها فيجبها فبها كالكسبة **قال** اذا مات المولى عتق من المثل
 ماله لاروين من المثل ولان عتق عتق بالموت فكان وجبة والوصية تعين من الثلث فانه لم
 يخرج من الثلث فحسب له معناه بحيث يثبت ماله فيعتق منه بقدره ويبقى في باقيه وان كان جله للمولى
 ومن بقي في كل فمئة لابتناء وجبة والذين مقدم على الوصية والمراد من يبيع بالشركة وطرية لا يمكن
 رد ما فوجب عليه السعاية رعاية للماضي **قال ابو حنيفة** في بيع واحد الشريك ومن نصف شريكه ثم مات عتق
 نصف الشريك ويبقى في نصف لان نصف على ملكه عند من غير تدبير وعند ما يعتق جميعه بالتدبير لان
 بعضه تدبير طرية ومن فروع جرح الاحتياج وان قال له ان مات من مائة او في سفره من اوان
 لا عشرين سنة فهو عتق وهو التدبير القيد يجوز بيعه لابتيا ان لم يثبت له مال فلا يكون البيع والنظر
 ابطال الاستعداد لان تحقق حق الطرية لا محالة فلا يكون البيع ابطالا لاطق طرية فيجوز بمخلاف
 التدبير المطلق فان مات على تلك الصفة عتق لوجوه الشرط من الثلث لابتيا وذكر ابو الليث في التوازي
 والكم في المتن لو قال العبد ان مات اليه مائة سنة مات حر فهو مدبرة مقيد وموقوف الى يوسف فيجوز بيعه قال
 الحسن بن زياد وهو مدبر مطلق لا يجوز بيعه والخيار ان يمتن ذكر مدة لا يبيعه اليه خالبا فهو مدبر
 مطلق لانه كالحرة لا محالة **باب الاستعداد** وهو في اللغة طلب الولد مطلقا فان
 الاستعداد طلب النكاح وفي الشرع طلب الولد من الامه وكل مملوك ثبت نسب وولد من ماله لها
 بعضه فله ام وولد لان الاستعداد فرع لثبوت الولد فاذا ثبت الماهية ثبت فرع **قال** لا يثبت نسب
 الامه من مولانا الا بدعواه لانه لا فراشه لان غالب المقصود من وطى الامه قضاء الشهوة دون الولد
 فان اشرف الناس بمنعونه من وطى الامه تخزاعه الولد لئلا يبيعه له يكون ولدا من فنته طرية دعواه
 لهذا العبد ولذا جاز له العزل في الامه دون الزوج لان المهر من وطى الزوج طلب الولد خالبا ماله عليه السلام

تساكوا

تساكوا ككسبه والاشارة الى ان المهر من شرعية النكاح والتولد والتسلسل في ان كان بطلا ولا يولد عنه لاجل له
 نفيه فيما بينه وبين النكاح ويترتب ان يعتق به لان الطاهر انه منه وان كان بوزل عنه ولم يحفظ
 جاز له النكاح الطاهر وقال ابو يوسف ان كان بطلا ولم يحفظه احب اليه من غيره وقال ابو حنيفة
 احب اليه ان يعتق ولولا وبسبب ما دام ان اعتقها لابي يوسف انه يجوز ان يكون منه فلا ينفى بالشك
 ولحمه ان يجوز ان يكون منه ويجوز ان لا يكون فلما يجوز التسامع بالشك اما العتق فيجوز ان يكون عبدا او حرة
 ان يكون حرا فلا يثبت بالشك وبسبب بالام لان ما جله وان ثبت نسب فاذا مات اعتقها حرا لا يثبت
 بالشك فاذا اعتق به هارت ام ولد فاذ اولدت منه بعد ذلك ثبت لغيره وعق لانه لما روي الاول والثاني
 نسبة يثبت ان قصد الولد قضاء فصار في اشياء ثبتت بنفسه دعوى كالكسوة وينبغي ليجوز نفيه لانه لا
 فانه لا ينفى حرمه بعد جرح ابطال بالتدبير وبالعتق فينفي بنفسه بمخلاف النكاح فان فرائضه فوري لا يمكن
 ابطال فلا ينفى وله باللعان ولو اقر ان امه حرة منه لم جازت بولد لست انما ثبتت نسبته ومات
 ام وولد ولا كفر من سنة اشهر لا وسواء كان الولد حرا او ميا وسقطا قد استبان خلقا وبعض خلقه
 اذ اقر به وهو يثبت الكمال لان السقط ينطبق احكام الولاية على ماله وان لم يثبت شر من خلقه
 والقنة مضفة او خلقه فادعاه لم نقر ام ولد له رواه الحسن عن ابي حنيفة لانه يثبت ان يكون دما او طافا
 يثبت الاستعداد بالشك ولو حرم ووطى عليه بعد ذلك بوطى ابيه او ابنته او بوطى امها او بنتها
 لم يثبت نسب مائلك بعد ذلك الا بالردع لان فراسه انقطع واذ اولدت الامه من رجل ولدا
 لم يثبت نسبته منه بان زنا بها ثم مكها وولد ما عتق الولد وجاز له بيع الامه وقال في لا يجوز لان
 لارنية يثبت للولد بالولادة فيثبت لاه الاستعداد كالنات النسب لانه الاستعداد يتبع النسب ولها
 يهاق اليه فيقال ام ولد وهو الذي يثبت لارنية قال عليه السلام اعتقها ولها ولم يثبت النسب
 والا يثبت النكاح واما حرية الولد فلا يثبت بحكم لارنية وصار كما لو اعتق لعتق **قال ابو حنيفة**
 اضر امه ملكه الا بالعتق فلا يجوز بيعا ولا ابتناء ولا غلبة بوجه ما والا اصله في ذلك ماري ومحمد بن
 طحان باسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق امهات الاولاد من جميع المكاره والابوين
 يبعون وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان ينادي على من يبيع امهات الاولاد يبع امهات الاولاد
 حرام ولارق عليه بعد موت مولانا ولم يكره عليه احد من الصحابة رضي الله عنهم فكل الاجماع و
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ولد امهات الاولاد من جميع المكاره والابوين يبعون
 عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد ولا يبيع في الدين ولا يجهل من الثلث وروى عبد الله
 السلمي قال قال علي بن ابي طالب جميع رائي وراي عمر بن الخطاب رضي الله عنهما امهات
 الاولاد ثم رابت بعد ان يبعن في الدين فقال عبد الله بن ابي راي عن جماعة احب اليه راي

في الفقه قال علي ان التمسك بالغيب يرجع عن ذلك **قال** ولو طبع واستخدم ما واجارته ما كنا بشا لان الملك
فانهم فيها كالمذبح فان كل واحد منها اعتق معلق بالموت والكتابة تعجز عن ملك ما بين في المذبح ولان البنية
عليه السلام لم يبارق مارية بعد ما ولدت **قال** ونفق بعد موته بجميع المال ولا يبيع فردونه لما
تقدم من الاحاديث والحكم ولما من غيره بعد الاستيلاء حكما ما تقدم ان الحكم المستوفى في الامور
الي الولد **قال** اذا اسلمت ام ولد النهراني سعت في فتيته وبنيها لكانت لا تعتق حتى توديها وفان لم
تعتق للمساكين او السفاة دين عليها لان زوال رقة عنها واجب بالاسلام اما بالبيع او بالاعتاق وقد
تقدم البيع بالاستيلاء فتعين العتق وان ما قلناه من ان الرق ينقطع عنها بجملة
مكتوبة لا ينفك حرة يد او يندفع الفرع عن الذي فتنه في الاداء لشكل الحرية ولو كان يعتق في ليل
ويصرف شتوان عن الكتاب والامانة الى الذي ينفذ ربه وان لم تكن منقوضة في كنف الغفلة
كما اذا عني احد الشرفاء عن الفقه فوجب المالك لبيقين ومما انما يجب عليه اذا اخرج عن ملكه الاسلام
ما كان جسيما حتى يوجب زوال ملكه عنها اما اذا اسلم فله ام ولد على حاله كما قلنا في النكاح ولو ماتت بعد
ما عتقت بلا سعاية لانه ام ولد **قال** لو تزوج امة غيبه فجاءت بولد لم يملكها حارت ام ولد ولا
لو استولوا بملك يمين لم يستحق من عادت الي ملكه فله ام ولد لان نسب الولد ثابت منه قبلت
امته الولد لانه متبوع على ما مر ولان الاستيلاء حرة يتعلق بنبوت النسب اذا جاز ان يثبت النسب
في ملك الغير جاز ان يثبت ما يتعلق به ايضا فتعاليه بخلاف ما اذا ولدت منه من زنا بل ما بينا
قال ولو طبع في جارية ابنه فولدت وادعاه يثبت نسب حارت ام ولد وعليه قيمته بدون
عقربا وقيمة ولدا لان للاب ان يملك حال ابنه للمهاجرة الى البقاء للملك والنسب فلا يملك
جارية للمهاجرة الى ميانته وبها نسبه لان كتابة الاب على ابنه ما مر في النفقات الا ان كان
جدة الى ميانته مائة وبها نسبه دون حاجته الى بقاء نفسه فله ان يملك الجارية بعينه والاطعام
بغير قيمة ويثبت له ملكه قبل الاستيلاء لثبت الاستيلاء لان المصير للاستيلاء ما هو حق
الملك او حقه ولا بد من ثبوته قبل العلوق ليدل في ملكه ففهم الاستيلاء وادعاه في ملكه لا يحضر
ولا قيمة الولد ما ان العلوق حدث على ملكه ولو ان الابن زوجه مات الاب فولدت منه لم ترق
ولدا لان ما صار موصوبا بالنكاح فلا طاعة اليه الملك ولا قيمة عليه لان لم يملكها وعليه المهر لان النسب
بالنكاح وولدا لان ملكه اخوه فاعتق عليه لبنائه وامله انه هذا النكاح فله ان يملك الاب
فيما لان الابن يملك فيه جميع النفقات وطبا ويبعوا جارية وعتق وكنية وعينه ذلك قال لا يملك
فيما جميع شيئا من ذلك وانما ذلك انتفاء ملك الاب وعدم وجوب له عبد الاب بوطيئة لثبته وادعاه
ملك الاب جاز نفسه كما اذا تزوج الاب جارية **قال** لو طبع كلاب عند انقطاع ولا يثبت له نفق

معام

معام ومع ولا يثبت له ولاية للجد والولاية تنقطع بالكلية والرفق والردة والحق والموت **قال** جارية ببيع اثنين
ولدت فادعاه احد ما ثبت نسب لانه ما ثبت النسب في نصف لصاحبه فملكته في الباقي لانه لا ينجس
لان سبب وهو العلوق لا ينجس فان الولد انما لا يتعلق من ماء رجلى وصارت ام ولد له وبها عتقها
فانما لان الاستيلاء لا ينجس وانما عند فتيته بغير ام ولد وبذلك نفق صاحب لانه ما لم يملك فيملك
فيصير الملك ام ولد له وعليه نصفه فينته لانه ملكه **قال** وعليه نصف عقربا لو طبع جارية منسوبة لان الملك ينفق
الاستيلاء حكما ولا يثبت عليه من قيمته ولذا لان النسب يثبت مستدا الى وقت العلوق ولم يتعلق من عند
على ملكه شيئا **قال** اذا ادعاه معاشرت ام ولد لها الفسخ دعوى كل واحد منهما في نفق في الولد والاستيلاء
يبيع الولد ويثبت نسبهما لاروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى منسوبة في هذه الجارية لسا فتيته
ولون ببيع لهما ما اشتهى من ثمنها واما ثمنه وهو الباقي منها وذلك لحظر من الصحابة من غير تكليف في اجماع
مما عني عن رضي الله عنه ايضا ولا يملكها مستوبا في سبيل استحقاقه وهو ملكه فثبتت في الاستحقاق
ماروي من حديث المديني واسامة بن زيد ورضي الله عنهما في ملكه يثبت ذلك عند جملته عليه السلام
بقوله القاضي ما عني عليه السلام كان يعلم ذلك ولكن المشركين كانوا يطعنون في نسب ام ولد فان قول القاضي
لما لم يملكها لانهما نوا بغيره في ليل يملكه لانه حكم شرعي فذلك فخرج النبي عليه السلام واما مكان النسب
ينجس فينقل به اضعاف متعدي في لا ينفك النجس يثبت في حق كل واحد منها كذا وما قبله فثبتت في حقها
منجس با جملة بالدليل عند الامتنان فان كانت الجارية ببيع ابن فهو لابل ترجح جانب المالك
فونصف الابن كما تقدم وان كانت ببيع مسلم وذن فهو للمسلم ترجحا للاسلام وقال في ما سواه في
النسب لاسوائها في الملك الموجب ملكا وعق الاب راحة بدل لانه لو ادعى نسب لغيره جارية لاروي بعد
بالكس لا والمسلم راجح بالاسلام ولان انفق للمصفر وجملة كذا واحد منها نفق عقربا وبسطة ففهم
بما لم يملك الا اذا لا يملك في نفسه واعطاه **قال** ويرث من كل واحد منها ما لم يملك لانه لا اقرانه فقد اقر له
يتراث ابن وبه ثمان كتاب واحد لاسوائها في الاستحقاق كما اذا قال البنت والدا علم **كتاب المكاره**
الكتب مستحبة مندوبة قال تعالى في النبوة ان علمت فيهم خيرا وامر له النذب لان الاحباب غير
باجاز الفقه ولو قلناه على الجوار يلزم ترك الولد بالنسب لانها جارية بدون بالاجاز وقوله ان علمت خيرا
خرج مخرج العادة او نقول ان لم يعلم فيه خيرا فلا فسخ لان لا يثبت له ولا فيها من سبق وحصوله في
ومصاطا وبني مشروحة بانما ثمن الكتاب وبالنسب وهو قوله عليه السلام كتاب على ما بين
اوقية فاذا كان كذا الا عشر او اثنى عشر وعبد وقال عليه السلام المكاره عبد ما بين عليه
درهم وعلى جواز الا جاع **قال** ومن كان عبد على مال فقبر حارسه بنية امواله
فلما بينا وانما شرط القبول فلانه مال يترتب فلا بد من التمسك به وذلك بالقبول ولا يعتق الا بالاد

جميع البذل لا رويان من المذنب فان اراد اعتق وان لم يلق له المولى ان اذنت كانت فخره ان
العقد فثبت من غير شرط كما في البيع والعقد الذي يفتق كالكسرة وفيه عينة الا ان لم يفتق
العامل **قالوا** شرط حال او موقلا او من اجل اطلاق النصوص وفيه ان جعلت زيادة على
النسب فيسره وكما في سائر المعاولات بخلاف السلم لان السلم فيه معقود عليه وهو بيع المثل
ليس له ما يشبهه في السلم فلا بد من زمان بقدر على تحصيله اما ما البذل معقود به فلا يشترط
قدرته عليه في نفس في البيع اذا كان المشتري بغيره او اقل من هذا الشراء ويجوز ان يفتق
البذل ويؤخره في الحال اما السلم فيه لو قدر عليه بان لم يوافقه منه لما باعه باو كالتسليم وبما
فيمن يدر بغيره الوقت وان كان فيه حالا فكمما امتنع من الاداء في الوقت لانه يجوز وجوب المالك
يوجب رده الى الوقت **قالوا** تحت الكتابة يخرج من المولى دون ملكه حتى يصير الحق كماله
وكما ان المطلوب من الكتابة وصول المولى الى البذل ووصول العبد الى ما داء به لا ولا
يتحقق ذلك الا بملك المخرج عنه وثبوت قرينة البذل من يخرج ويكتب بوجه البذل فادارة عقد هو
او اولاده بغيره **قالوا** يخرج عن ملكه المولى ايضا عملا لغرض العقد كما في **قالوا** اذا تلف المولى
غيره ما يشاء ان اكسبه فيكون المولى فيها كالا جنة ولا يلزم بغيره لسلط على اطلاقه فلا يحد
على اداء الكتابة فلا يصح المقصود بالعقد وان دخل المكاتبه فغلبه عقره لانه من اجزائها
افقلا متحققا المقصود وهو وصوله الى الاداء ولهذا ولو ثبت بغيره او جنة عليه لان قوله
وارش لثابتة لا ولو جنة عليه او جده ولا يلزم الارش ما ثبت **قالوا** ان اعنى المولى المكاتب
عنه لبقاء على ملكه رقبته وسقط عنه مال الكتابة لوصول المقصود بدونه وهو العتق وكذلك
لو ابراه عن البذل او ماله منه فانه يفتق قبل ولم يقبل لانه ان لم يفتق وهو ابراه من البذل
اسقط عنه اذ ان مال لا يقبل عتق ويبقى البذل رديا عليه لان مهبة الدين تترد بالرد الفسخ
والعتق لا **قالوا** لو كان دون في جميع التفرعات ويخرج من النسيجات الاما جرت به العاكة
كما عرفتم لان مقتضاها اطلاق تصرفه في النسيجات للكتابة كما يكون في الاذن لا يمنع بيع
المولى لان ذلك يؤذنه الى فسخ الكتابة والمولى لا يملك فسخ الكتابة لانه من جانب تطبيق العتق
فلا يملك فسخه والرجوع عنه **قالوا** ان يضاف لانه من باب التجارة والاكساب **قالوا** ان شرط
المولى ان لا يخرج من ملكه ملكه السفر استحسانا لانه شرط بطلان من مذهب العقد وهو
قرينة البذل والتفرد بالتصرف فيبطل الا انه لا يفسد العقد لانه لم يتحقق في ملكه وشرا لا يفسد
الكتابة **قالوا** ويؤيد الامتداد من الاكساب فان يوجب لا التفقة والمهر بخلاف
العبد فانه يوجبها في رقبته **قالوا** يثبت عبده لانه من انواع الاكساب فصار كالبيع

المولى

بما هو انفع لانه لا يزل ملكه عن الابد ووصول البذل اليه وفي البيع يزل الملك بالعقد والعقد
ان لا يجوز لان مال الى العتق فصار كالا عتقا فاجل مال وجوابه ما قلنا بخلاف العتق على ما كان
بالعتق يخرج عن ملكه وقد لا يصل الى البذل لا فلاس العبد وعنه مع الاكساب ولانه يوجب
للعقد اكثر ما وجبه له والشئ لا يتحقق ما هو فوقه بخلاف الكتابة فانه يثبت لثاني مثل ما ثبت
له وجب اجتهاد **قالوا** ان اذني قبله فولاؤه للمولى فعنه اذ اذني المالك الثاني قبل الاول
لان للمولى فيه نوع ملك فبطلان اضافة الاعتراف اليه لانه مسبب عنه فله ان يفتق الى المباشرة
كالوكيل **قالوا** ان اذني الاول بعد ذلك وعتق لم ينتقل اليه الولاء لان المولى جعله معتقا بسبب مبيع
فلا ينتقل عنه **قالوا** ان اذني الاول قبله فولاؤه له لان اذني الاول عتقا وصار ماله فضاف اليه لانه
الاصل **قالوا** ان ولد له من امته ولد حكمه حكمه وكسبه له لانه لو كان حر اعتق عليه فادان كان
مكاتبه يكتسب عليه تحقيقا للعقود بقدر الامتنان واذا دخل في كتابته كان كسبه له لان كسبه
ولده كسبه كسبه **قالوا** وكذلك ولدا المكاتبه ماله لانه ثبت فيها صفة امتناع البيع فبقي اليه
الولد كالنسيب ونحو **قالوا** ولو زوجه امته من عبده لم يكتسبها فولاؤه له وفي كتابته الامتنان
فجان جانب الامتنان في طرية والوفاء **قالوا** وان ولد له من مولانا ان شاءت مفت على كماله
وان شاءت صارت ام ولد وعقرت نفسها لانه صار لها جنة قرينة عتق بطلان الكتابة واجل بطلان
وبما اتمته الولد فمخار اتمها شاءت وولده ثابت النسب من المولى لان ملكه ثابت في الامور وهو
كاف في الاستعداد وهو حر لان المولى يملك احقاق ولد له فان عقرت نفسها وصارت ام ولد حكمها ما
تقدم **قالوا** ان مفت على الكتابة فلما اخذ العتق قدماه **قالوا** ان مات المولى بعد ذلك عتقت
استعدادا وسقط عنها بدل الكتابة **قالوا** ان ماتت قبله وتكرت مالا يورث منه بدل الكتابة وما بين
يرثه ابنها كما عرفت وان لم تتكرت وماله فلا سعاية على الولد لانه قرينة **قالوا** وان ولد له من المولى
الابد عوا له طرية وطبعا عليه فان لم يدعيه حتى ماتت من غير ماله سعى الولد اليه لانه من نسلها
لا فلول مات المولى بعد ما عتق وبطلت عنه السعاية لانه في حكم ام الولد **قالوا** ان كاتب ام ولد جاز
لما تفر الاستعداد فادان مات سقط عنها مال الكتابة لانه عتقت بالاستعداد والبذل وجب التحصيل
العتق وقد حضر وسلك الاولاد والاكساب ما يشاء وان ادت فبطلت المولى عتقت بغير الكتابة
قالوا ان كانت مديونة جاز لما تفر في التدبير فان مات المولى ولا مال له ان شاء سعى في تلخيص
فيمنه او جيع بدل الكتابة وماله ابو يوسف يسقى في الاقل منها وماله محمد يسقى في الاقل من
ثلاثة فيمنه وتلخيص بدل الكتابة في تلخيص مذهب ابو حنيفة ومحمد وماله في الاقل من
فهم في تلخيصها على اختلافهم في تلخيص الاعتراف فعند ابو حنيفة لا يخرج بعتق المكاتب

وبنح لنا فقد توجب له وجهان معني وهو السبابة بالتبعية وموجب بدل الكتابة فيختار انهما
وعند ما عتق كلمة لا عتق بعينه وقد وجب عليه احد المالكين فيؤديه اقله لان مختار الاقل
لا محالة ولخرج المقادير ان البدل مقابل بالكل وقد سلم له الثالث بالتبعية فيسقط بقدره لانه
ما وجب البدل في مقابلته التلخيص الا انه لو خرج من الثالث سقط عنه جميع البدل فاذا خرج
ثالث سقط الثالث وصار كما اذا اذبح مكاتبه ومات فانه ليس في الاقل من ثلثي القيمة وتكفي البدل
كذا هذا ولما انه قابل جميع البدل بثلاثة رقبه فلا يسقط منه شيء وهذا لانه بالتبعية استحق رقبه
الثالث ظاهره والعقل لا يمتنع المال بمقابلته ما يستحقه من حريته وصار كما اذا اطلق امرأته فثمن
انطلقا ثلثا على الف كانت لاني مقابلته بالواحد الباقية كدلالة الارادة كذا هذا بخلاف ما اذا
دبر مكاتبه لان البدل مقابل بالجميع اذ الاستحقاق في جميع الكتاب فافترقا **فصل** واذا كانت
المسجد على حرة او جنة بر او على قيمة العبد او على ان يترد اليه عبد البعية فهو ماسد لانه لم
ولم يبره بيب بل في حق المسلم فلم يملك به الا القيمة بمجولة القدرة للبر في النصف فصار ككتابة
على ثوبه دابة فانه لا يجوز لتفاحش لئلا كذا هذا واما الثالثة فعدمه اي حنفية ومحمد وطلحة ابو
سفيان جازية ونفس الف على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسط فيسقط منها حقة العبد ويصير مكاتب
بأنه لانه لو كان مكاتبه على عبد صريح وانوف الى عبد وسط فكذا يفتي استثنائه منه ولما كان المستثنى بمجول
فيوجب جملته المستثنى منه ولان العبد لا يفتي مستثنى من الف واما الثانية فقيمة والقيمة لا يبط
بدل فلا يفتي مستثنى **قال** ان ادب لا يفتي باعتبار التعليق وان لم يفتي على التعليق لان العاسد معتبرا
طاهر كالبوع وقال في لا يفتي الا باءا فقيمة لان القيمة بالبدل وقال ابو يوسف يفتي باءا كل
واحد منهما انا لاني فلانه بدل صورة واما البدل فغير معتق ومع ان حنفية انما يفتي باءا على ان
قال ان ادبها كانت حرة لتخصيص على التعليق وفي ظاهر الرواية لم يفصل على ما ترى **قال** اذا عتق باءا
لم يخله قيمة نفسه كما قلنا في البيع العاسد اذ انك المبيع لا ينقص عن البتة وراى عليه لانه عقد عاسد فيجب
القيمة عند الدعاك بالثمن ما بلغت كالمبيع ماسد او لان المولى مارض بالانقصان والعبد رضاه بالزيادة فما
من بطلان العتق فتجب الزيادة **قال** وفيما اذا مكاتبه على قيمة يفتي باءا القيمة لانه هو البدل فيفتي كما
من واشترى المالك في العتق وخلصان ما اذا مكاتبه على ثوب حيث لا يفتي باءا فثوب لفتحه لانه فانه لا يرد
ان ثوب را دالمولى ولا يفتي العتق بدون ارادة **قال** والكتابة على المولى والميت باطله لانها بالسبابة
اصلا ولا موجب لاولو عتق العتق باءا عتق بالاداء لوجوه الشرط ولا شيء عليه لعدم الملكية
قال والكتابة على المولى والنوب كالنكاح وان عتق النوع صريح وان اطلق لا يفتي وتامة من النكاح
ولو عتق عتقه باءا فثوب او دابة او حيوان فادب لا يفتي للجهالة العتق جليته وان كان مكاتبه

على جمل حيوان موصوف فادب القيمة اجبر على قبول كما قلنا في المهر **قال** ولو كانت الزوجة جارية
جاز اذا ذكر قدر معلوما وكذلك اذا مكاتبه على جنسية لانها مال في حقهم وانيها اسلم فليكون
قيمة لان ان كان العبد هو المسلم فهو ممنوع من ملكها وان كان المولى فهو ممنوع من ملكها فوجب
القيمة وانيها اذن عتق لان القيمة تعلل بدلا ككتابة على حيوان موصوف فعتق باءا كان **فصل**
ولو كانت عتق بكتابة واحدة ان ادب عتق وان عتق ارضا الى الرق جان ولا يفتي الا باءا بل يبيع
لان الكتابة واحدة وشرط فيها معنى ولا يفتي احدها باءا نصيب لانيها كان عتق ارضا الى الرق
اما بتصلها او رده الفاعل ولم يعلم الاطر بذلك ثم ادب الاطر جميع الكتابة عتق لانيها كانت واحدة
الاثر انهما لا يفتيان الا باءا بل يبيع فكذا الاثر ان الاثر وان العتق ينظر بهما العتق لانه
لو نفذ سقطا حصه من البدل ولا يفتي باءا حقة ولما لم يفسد بخصم عنه فيما يفتي به وكذا لو
بيع بعد ذلك وادب بخا او بخين لم يجر و رده في الرق فهو باطل لان رده الاول عام بغير ضار كالعبد
فلا ينقض البيع الا في قدرة الاول ولو كان له حدين فمكاتبها كذلك ففتي واحد منها مكاتب بحنفة
يعتق باءا لانيها لان كل واحد منهما انما استوجب البدل على مملوكه ويعتق شرطه في مملوكه لانه مملوك غير
بخلاف المسئلة الاولى لان شرطه معتبر في حقها لانها مملوكا **قال** وان كان مكاتبها على ان كل واحد من
عن الاخر جازا سحنا او جعل كل واحد منهما اصلا في وجوب الاخر عليه ويكون عتقها معلى باءا
يجعل كفتل بالالف في حق صاحب تصحي الشفيع فمط جتير الى المولى عن الرق وان كان كذلك فانيها ادب
عتق لوجوه الشرا و بوجوب على شريكه نصف ما ادب لانه فتيق دينا عليه بامر فيه جوب عليه تحقيق المساواة
بينهما ولم يرد على شيء اورد على بالجميع لا يحصل المساواة ولو عتق المولى احد ما قبل الاداء عتق ما بينا
وسقطت حقة ما تقدم ويبقى على الاثر النصف لان البدل مقابل به فبها على التعليق واما جعل
على كل واحد منهما احتيالا لعمى الكفالة وعتق احدهما استغناء عن ذلك واذا كان مقابل
بالرقيقين نصفين وللمولى ان يخذ بالنصف الباقي انهما انما العتق بالكفالة وصاحب بالاحالة
ولو كانت نصف حرة جان وصار نصف مكاتب وعندهما بغير مكاتب باءا على تحريم
الاعتقاف وعدم خصم نصفه ومكاتبه ونصف ما ذم له في التجارة لان الاذن لا ينجي
ونصف الكسابة ونصف للمولى فادب عتق نصفه وسبق في نصف قيمته ولاحق للمولى في
اكسابه بعد العتق لانه مستحق ومكاتبه مكاتب عنده ولاحق للمولى في اكسابه المكاتب
فصل واذا مات المكاتب وتزوج او اذنت مكاتبته وحكم بحرية في اخر جزان
اجزاء حوته ويعتق اولاده فان فضل شيء فلورثت روي ذلك عن علي وابن مسعود
ولانه عقد معاوضة لا يفتي بموت احدهما وموالمولى فلا يفتي بموت الاخر لتسوية بينهما

وكما في البيع ولان البدل كان في ذمته ولم ينش صاطة لذلك بالموت ولهذا حل به الاجل فينتقل الي الزكاة
كما ان الذين فحلث الذمة وظلوا الذمة بوجوب العتق الا انه لا يحكم بالعتق حتى يصير المالك الى
المولى من امانة طقة وليتحقق طلوز ذمة لاصحابه انما تركته قبل الاداء فاذا وصل حكم بحرين
في اخره من اجزاء حيوة فيموت خرافة عتق اولاد من قبله ما قدمنا فان فضل من قبله فيقول
لان ذمة المهر فان لم يترك وما و تركه ولد او ولد في الكفاية سبق كالمير معناه بغير نجوم
فاذا اذن حكم بعتق ابيه قبل موته وعتق الولد لانه داخل في كفاية ابيه لانه وقع العتق كان من
اجزاء الارث متصلا به فورد العتق عليه فدخل في كفايته وكسب كسبه فيختلف في الاداء وحالها اذا
ترك وما **قالوا** ان تركه ولا مشرا فان ادب الكفاية خلا والارث في الرق وخلا ما هو كما هو يورد
في الكفاية لانه يتكاتب عليه بجماله فاستوى والى جند من الله ان المشرك لم يدخل تحت العتق
لان العتق لم يصب اليه لان افعال عن الاب وقت العتق فلا يشرى اليه حكمه بخلاف المولود في
الكفاية لانه متصل به حالة العتق فشر العتق اليه ودخل في حكمه فيسرى في نجومه الا ان المشرك اذا اذ
في حال بيعه كان المالك امانت عن وفاء فيحكم بعتق اخره عن بيعه وله بيعا على ما بينا
قالوا اذا مات المولى ادب الكفاية الي ورثته على نجومه لانهم مخلوقون في الاستيفاء واعتقوا اهلهم بعتق
لعدم الملكة فانه لا يملكه سائر اسباب الملكة فكذلك الارث وان اعتقه جميعا عتق لانه يغير اهل البيت
لان الارث يجري في البدل والابن اعز منه بوجوب العتق كما لو ابراه المولى الا ان اعناق البعض لا يوجب استيفاء
نفسه من البدل لانه لا يمكن جعل ابراء مقتضى العتق ولا عتق فانه لو اعتق البعض لا يعتق ولا يمكن ان
يجعل ابراء عن الكل لتعلق هذا العتق **قالوا** ادب المالكات عن بنظر المالك فان كان له مال يجر
وفصول انظره يومين وثلاثة ولا يبرأ عليه لان فذلك نظر اليه وبينه والثلاث مدة تفرس لا يبرأ
الا عذر كما في مال الذين للقفاء ويخرج وان لم يكن له جنة يجر وعاد الي اهلهم الرقا وقال ابو
يوسف لا يجره حتى الي عليه بخان وهو ما نورد على رضى الله عنه وكما ان الجور سبب العتق وقد
تمحق فان من يجره حتى يجره كان عن بنجره اعجز ولانه فان مقصود المولى وهو وصول المال اليه
عند وصول النجم فلم يكن راضيا ففسخ واليومين او ثلاثة لا بد منها لا يمكن الاداء وليس بانفسه والارث
معارضة ما روي ان ابن عمر رضى الله عنه عجز مكاتبته له حين عجزت عن بنجره واحد ورد في الارث
فتصارضا فان عجز عن بنجره عند عتق الفاضل فزده مولاه برصاه جاز لان العتق بالشرع يجوز
من غير عذر فبعد او **قالوا** ان ابن العبد ذلك فلا بد من القضا بالفسخ لانه عقد لازم
فلا بد من فسخه من العاين او الرضا كسائر العقود **قالوا** اذا فسخه عاد الماحكم الرق لان با
لفسخ بغير الكفاية الكفاية كان لم يكن واما في يد من كسبه لمولاه لان كسبه عليه **قالوا**

وهو نفع محض فملكه عليه كقبض المبت **كتاب الامان** وهو مجموع بين وبين في اللفظ القفال
تعالى لاخذنا منه باليمين اي بالقول والقدرة من وقيل في قوله تعالى انكم كنتم تاتوننا عن البين يتفون
عليه وقال **قالوا** اذا اماراثة رفعت لجدتها بامانة باليمين وهي المارة ايها وهي مطلق
للان في اية شيء كان من غير تخصصه وقوله تعالى فراع عليهم عذابا باليمين محتمل الوجوه الثلاثة اي
ببد البين او بقرينة او بخلفه وموقوله وياكيدن احناكم **قالوا** وفي الشرع نوحان احدهما القسم وهو ما
يقدر تعظيم القسم بخلد اظنا لا يجوز الا بالله تعالى فالكسب عليه السلام من كان حائفا فليست في يده
او ليذر وقيل في العتق اللغو لان في المطلق وفيه معنى العتق لانهم يقولون كلامهم ويؤثرون بالقول
تبع **قالوا** اذا اتلفوا وشاهدوا ياخذون باليمين التي بين كفاية الله الشرا والشرط والشرط هو
تعلق لئلا بالشرا على وجه ينزل لئلا عند وجوه الشرط كقول ان لم اكن عند افعيد بقرينة
النوع يثبت بالاصطلاح الشرعي ولم ينقل عن اهل اللغة وفيه معنى العتق والشوثن ايها لان اليمين
تعتق للمحل على فعله المحلوف عليه او للمنع من فعله فان الانسان يعلم كون القول مصلحة ولا
يفعله لغور الطبع عنه ويعلم كونه مفسدة ولا يفتقر عن دليل اليه وغلبة شهوة عليه فاحتاج في
تاكيد عزمه على الفعل او الترتيب الي اليمين وكما ان اليمين بالله تعالى تحمله او تحمله لما يلزمه من الامانة
ثم بهنك الاسم العظم والكفارة فكذلك الشرط والشرط يجره ويمنعه لما يلزمه من روال ملك الكفارة
ملك الرتبة وغيره كما فيحصل المنع والى يجره واحص من اليمين فاطعنا بما لا شئنا كما في العتق
قالوا اليمين مشروعة في المعاملات والمقصودات توكيد او توثيق للقول **قالوا** تعالى ولكن يؤخذ
كم بما عتقدتم **الامان** وقال عليه السلام لا تخلفوا باياكم ولا بالظواغيت من كان حائفا فليحلف
بالله او ليذر والا فليقل ان يقول المطلق بالله تعالى **قالوا** وللمطلق بغير الله تعالى قيل يكسب لقوله عليه السلام يقول
من حلف بالطلاق وحلف به وقيل ان احلف الي المستقبل لا يكسب والى الماخف كسب وهذا حسن لانما سئل
في العتق والمواثيق بين المسلمين من غير تكليف والحديث محمول على الاضافة الي الماخف بالايجاع وهي من
امان السطة **قالوا** اليمين بالله تعالى ثلثة غوس وهي للمخاف على امر ما حال يتعد فيه الكذب ظنا
كفارة فيها **قالوا** لغو وهي للمخاف على امر ينطه كما قال من جرد ان لا يؤخذ الله بما ياتى وعتقه وهي للمخاف
على امر في المستقبل لفظ او بتركه فاذا حلف فيها فعليه الكفارة **قالوا** بيان ذلك ان اليمين اما ان تكون
على الماخف او على المال او على المستقبل فان كانت على الماخف او على المال ما اما ان تعد الكذب فيها وهي الاولى
او لم تعد وهي الثانية وان كانت على المستقبل فهي الثالثة سواء كان عدا او ناسيا كبر او اوطاها
على ما بينه ان شاء الله تعالى **قالوا** اما الغوس فليست بمينا حقيقة لان اليمين عقد مشروط على ما بينا
بله كبرية فلا تكون مشروعة وتسميتها بيمين مجاز لوجوه صور اليمين كما في عليه السلام من بيع

لأسماء بها جازا قالوا وسببت غموسا لأنفسها صاها في نار جهنم ولهذا أفلا لا كفارة فيها واليهين
الماضي مثل قوله ومات ما فعلت كذا ومويعلم أو والله لقد فعلت كذا أو مويعلم أنه لم يفعل - ولما كان
يقول والله ما لهذا خير دين ومويعلم أن له عليه ففقه البين لا ينفقه ولا كفارة فيها وإنما التوبة والاستغفار
وأيها الله تعالى قال عليه السلام كف من الكبائر لا كفارة فيهن الشرك بالله وعقوق الوالد
وبهتان المسلم وانفاز من الزنا واليهين الفوس - وقال عليه السلام البين الفوس تدع الديار بلا
فرع ولم يذكر فيها الكفارة ولو جئت لذكر يا علي أو تقول لو كان لا كفارة لما ودعت الديار بلا فرع لأن
الكفارة اسم لما يستلزم فيه رفع الحمة وعقوبته كغيره من الذنوب ولأنما كبريت باطنت
والكفارة عبادة لأنها يتأدى بالقدوم وليست طاعة ليست فلا يخلق بها ولأن الله تعالى أوجب الكفارة
بقوله يا عباد الله لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر من قبل أن يؤمنوا بالله ولا باليوم الآخر من قبل أن يؤمنوا بالله
اللفظ كقول الله ما دخلت الدار وما كلمت زيدا بلفظه كذا ومويعلم أنه يكون في لسانها كقول
والله إن المقبل لن يذوقوا عذاب الله والآخر فيه قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم - وحكي
محدث أنه جئت أن اللغو ما يجرب به الناس من قولهم لا والله وبلى والله وعج عابته من موقف
ومر فوعا وعج ابن عباس يقول للذي عليه عيب كاذبة وكومر به أنه صادق - قال قبله كذا يقول محمد
بن الحسن بن محمد أن لا يؤخذ الله بالله سبحانه وتعالى في المواظفة فطعا فاطوا به من وجهه
ما إن العلماء اختلفوا في نفس اللغو فقال محمد بن جواد أن لا يؤخذ الله تعالى باليهين بل هو الذي فسر
في محال أنا غيره - والله إن الرجل يجر وجهه ورجاء طمعه ورجاء تواضع في ران محاذ كذا على
سبيل التواضع وروى ابن رستم عن محمد لا يكون اللغو إلا في اليهين بالله وقد عبر عنه الكرخ فقال ما كان
المحلف به هو الذي يلزمه باطن فلا يؤخذ به وذلك لأن من حلف بالله على أمر بلفظه كذا قاله وليكن
لما المحلف عليه وبقوله والله فلا يلزمه شيء واليهين بغير الله تعالى يلغو المحلف عليه بين قوله امرأته
طالق أو جئت أو عليه لا فيلزمه - وأما المتعقد فأنواع منها ما يجب فيه البتة كلفه الزنا بغير
المعلم لأن ذلك فرض عليه فثبت كذا باليهين - ونوع يجب فيه لثب كلفه العام وتترك الواجبات
قال عليه السلام من حلف أن يطعمه فليطعمه من حلف أن يعصيه فلا يعصيه - ونوع لثب فيه
من البتة كيجب أن المسلم ونحوه قال عليه السلام من حلف على يمين ورأى غيره جنة منها فليات
التي بها فيه وليكفر عن يمينه ولأن لثب ينحصر بالكفارة ولا جاني للمعصية - ونوع ما على التواضع
مخفيا اليهين فيها أولا قال تعالى واحفظوا أيمانكم أي عن لثب - قال إذا حث يمينه في
بما من الشبهة فعب الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان - قال ان شاء الله
رفعة وإن شاء الله عيش مسكين أو كسليم كان لم يجد صام ثلثة أيام متتابعات قال تعالى

فكفارة

كتاب الولاء وهو نوعان ولا عاقبة ويستعمل ولا نفع ولا مولاة وسبيل العاقبة
الاعتاق لا ضاقته اليه ولكم بضان السبب وسواء كان بيدك أو غيره بيدك ولكفارة
أوليين أو بالنذر وعنف القريب بالشل والمكانت بالاداء والمدبر واما الولد بالموت
اعتاق لأن جميع ذلك بضان اليه فيكون من جهة فخذل تحت قوله عليه السلام الولاء
لحق اعتق والمقصود من الولاء بنوعين التامر وحاشا للامانة يتأصرون بأشياء
منها طلق وغيره ففر حل الله على وسلم يتأصرون بنوعين الولاء ففك مولى القوم منهم وقال
عليه القوم منهم والمراد بالطلاق مولى المولاة فانهم كانوا إذا عقدوا عقد الولاء أكدوا بالطلاق
قال ثبت للمعتق ذكر الكفارة أو انثى وإن شرطه لغيره أو مائة لطلاق ما روي لا ينقل
عنه أبدا لأنه عتق على ملكه وإن كان السبب من جهة فلا ينقل عنه - ما إذا مات فلو لا قرب
عصته فيكون لابن دون أبيه إذا اجتمعا جتمعا وفي اختلاف ذكرته ودلالة في الفرائض
هذا الكتاب بعون الله تعالى وإن استووا في القرب فهو سواء لاستوائهم في القرب وفي
القربة والعصوبة قال وليس للنساء الأولاد من اعتق أو اعتق مع اعتق أو جرد ولا
معتقته لأنهم ليس بعصته أولاد السبب النهر وليس من أهلها ولقوله عليه السلام
ليس للنساء من الولاء من اعتق أو اعتق مع اعتق أو كاتب من كاتبن أو جرد ولا معتق
أو معتق معتق ومن هذا دليل على ثبوت الولاء لئن إذا اعتق أو كسبها في الاعتاق ويبقى
ثبوت الولاء لئن بعد ذلك ويؤيد هذا حديث حمزة وقد ذكر في الفرائض أيضا ولأنها سارت
الرجل في السبب وهو الاعتاق وإذا استخفت ميراث معتقا فكذا معتق معتقا لأنها
نسبت إليه معتق ولأن معتق ينسب إليها بالأولاد - وصورة جرد ولا معتق بان زوج
عبدا معتق الغير فولدت مولاة لموالي الزوج لأن الأب عبد لا ولأله فإذا اعتق جرد
ولا ابنه إليه مواليد - وصورة معتق معتق إذا اعتقت عبدا شريفا عبدا وزوج
معتق الغير فولدت منه مولاة أو لاد لمواليها ما بينا ما إذا اعتق معتق المرأة العبد جرد ولا
أولاده اليه ويكون ذلك الولاء لمعتقته فذلك جرد ولا معتق معتقا - ولو اعتقت الام و
بها حامل فولدت لا ينقل الولاء عن موالها أبدا لأن العتق ورد على الولد لأنه كان موجودا
منصلا بما وقت العتق فلا ينقل ولأوه كما إذا اعتقت عبدا وبورف ذلك إذا ولد له لاف من سنة
اشهر من يوم العتق على ما عرفت وكذا إذا ولدت ولدين أحدهما لاف من سنة اشهر لأنها
خلقا من ماء واحد والأصل في جرد الولاء قوله عليه السلام الولاء لمة كل لمة النسب إلى الأبا فكذا
الولاء فإذا امتنع أشباهه إلى الأب مانع فإذا زال المانع عاد الولاء إلى الأب عمدا بالامانة قوله

في الدار شي من ذلك فالتسكن باقية لان التسكن تثبت بجميع ذلك فلا يتغير الا بتغير المكان في حاله وهو محذور
الله لو بقي وقد حثت لما قلنا وعند لو بقي ما لا يعتد به كما كتبت في قوله قد حثت لانفسه اسم التسكن بذلك
و ابو يوسف اعترض الاكثر اقامة له معام السك والانه قد ينعقد رفق السك في محذور من الله اعترض رفق ما لا بد منه
في البيت من آلات الاستعداد وما لا حاجة اليه في الاستعداد وقد استحسنوا ذلك لانه ارفق بالناس
ولو كان غنيا ما خذ في نقل الامتعة من حين حلف حتى يفي على ذلك شهر لم يثبت ملكه اروي عن محمد
كذلك لو كان في طلب مسكن اخر ايا ما خذ وجب له يثبت اذ لم يترك الطلب في من الايام ويثبت ان يتنقل
الى منزل اخر بلا تأخير ولو انتقل الى السكة او الى المسجد قبل يسكنه في منزله اخر وقبل يثبت لانه لا يملك
يتخذ وطن اخر بقوله الاول كما سافر واذا خرج بغيره من ماله في غير ذلك فانه لا يثبت له وطن اخر حتى
يهره اتم الصلح لان وطنه لم يتغير كذا في ذكر ابو الليث لو انتقل الى السكة وسلم الدار الى صاحبها
او اواد وسلا يستره يمين وان لم يتخذ دارا اخر لانه لم يفسا ساكنه ولو حلف لا يملك في هذا المهرما
تنقل بغير ترك المهر وما حث لم يثبت لان الرجل يكون اهل في ماله وهو ساكن في ماله وهو في ماله وهو في ماله
الدار والمخار اذا لم يترك المهر قال لا اجلس فتدعيه فقال ان تغذيت فغيره في ماله وهو ساكن في ماله وهو في ماله
بينه لم يثبت ولو اوردت الزوج فقال لاني ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت لم تنكح ولا
لو اوردت عبيد فقال له اقران عبيد في ماله وهو ساكن في ماله وهو ساكن في ماله وهو ساكن في ماله وهو ساكن في ماله
واول من اقران ابو حنيفة رحمه الله جرد ان المقصود هو الامتناع عن الفداء المذموم وهو الفداء
عنده لان الجواب بطابق السؤال وكذلك فقصده منع عن الزوج الذي يمت به والفداء المذموم به وبذلك
شبه العرف والعارفة ومنه محمد لو قلنا ان فريش في ماله وهو ساكن في ماله وهو ساكن في ماله وهو ساكن في ماله وهو ساكن في ماله
فلم اجبك او ان استوت دابتك فلم يفرش او ان دخلت الدار فلم اجد او ان ركب دابتك فلم اعكف
دابتي فخرجت الفور احب للعرف وبذلك الحكم في تطابق ما لو اراد ان يخامع امراته فلم تظاوعه فقال ان
لم تدخلي معي البيت فانت طالق قد حلت بعد ما كنت شاموثة طلقت لان المقصود هو الفداء المذموم وهو الفداء
الشئ وفي فوات فصار شرط طلقت عدم الدخول لفداء الشئ وقد وجدنا في قوله طلق لانه كذب دابة
عنده المازون لم يثبت مديونا كان او غير مديون عندا با حوا اذا كان مستوفيا بالمديون فلان عنده لا ملك
للموذي في ماله في يابه وانما اذا لم يكن مستوفيا او لم يكن عليه دين فان الملك وان كان للموذي فانه يضاف
الى العبد فلما يثبت الا ان يثوبه لا خلاء الاضافة الى المولى وقال ابو يوسف يثبت في جميع ذلك اذا نواه وعنه محمد
يثبت بدون البينة لان الملك عند المولى وان كان مديونا الا ان ابو يوسف يقول الاضافة الى المولى فثبت
ما حث به بالبينة حلف لا يملك من كسب فلان في قوله ما صنع في كسبه ذلك مما يملك بغيره كالقول في القود والبيع والشراء
والاجارة والهدية والوصية وما في اخر الباب فاما الميراث فيقول في ملكه بغيره فلا يكون كسبه ولو كان للموذي

عليه وانتقل كسبه اليه ارضه فملكه طالق حث لانه كسبه لم يفرش عليه كسبه ولو انتقل له
غيره بغيره الميراث لم يثبت لانه صار كسبه يثبته وكذا لو قال لا املكه فاعطى او فاعطى او من
ملك ملكه فاذ خرج من ملكه الميراث عليه اليه ملكه غيره فملكه منه طالق لم يثبت لانه الملك اذا اخرج من
بيع بطلت الاضافة الاولى وصار ملكا للثاني وكذا لو حلف لا يملك من ميراث فلان فانت طالق
ميراثه حث وفي مات وارثه فانتقل اليه وارثه لم يثبت لان الميراث الاخر في الميراث الاول فبطلت
ضافة الى الاول قال حلف لا يملك من ميراثه او ميراثه لم يثبت لان ميراثه الايمان به الوفاء
ما حكم وانما او اوسيع والقياس ان يثبت فيها لانه كلام لان الكلام ما ينافي الحسن واليكوت وطالب
ما قلنا وقبل لا يثبت في الصلح ويثبت خارجا لان الكلام في الصلح مقصور ولم يجعل كلاما محذورا
ضرورة خارج الصلح قال ابو الليث ان حلف بالعينة فملكه وورث حلف بالثمن رتبة لا يثبت فيها
لان لا يبيح ماله قال حلف لا يملكه شهر فانت حلف حلف لانه لو لم يذكر الشهر ما بدت
البينة فلما ذكر الشهر خرج ما رواه عن النبي وبقى الشهر وكذلك الاجارة بخلاف الصوم لانه لو لم
يذكر الشهر لا يثبت فيه التعيين البه قال حلف لا يملكه فملكه بغيره لانه لا يثبت فيه
حلف وكذا لو كان اتم لانه كسبه ووصل الى سمعه وعدم فدية لنومه وصحة ففارق اذا كان متفقا
فلما او مجنون او في رواية اشترط ان يوقف لانه اذا بطل فدية سمعه ولو ناداه من حيث لا يسمع
في ملكه الصلوات لا يثبت وكذلك ان كان بعيدا الوافي اليه لا يسمع لا يثبت لان المسألة ولو دخل
عبارة عن الاسماع الا انه باطل ما فيه المسبب المعنى الى السماع مقامه وهو ما لو اوصى اليه سمع ولو
دخل دارا لبيها غيبا الميراث عليه فقال من وضع هذا او من اين هذا حث لانه كلام له بطريق الا
ستفهام ولو قال لبيث شوي من وضع هذا لا يثبت لان مخاطب لنفسه ولو كان في الدار ارضا لا يثبت
في البيت ولو لم يفرش وقصد ان يسمع لم يثبت لانه لم يملك حقيقة ولو سلم على جماعة فهو فيهم
حث لان السلام كلام للجميع وان نواهم دون لم يثبت ديانة لعدم القصد ولا يقصد ففدا لان الظاهر
انه للجماعة والبينة لا يطلع عليها الحاكم ولو كتب اليه او اشار او اسل اليه لم يثبت لانه ليس بكلام
لان الكلام اسم ظروف منطوقة مفهومة باسموات مسبوقة ولم توجد ولو كان طالق اماما فسلم و
المكوف عليه خلفه لا يثبت بالتسليمين لانها مع افعال الصلح وليس بكلام عودا ولو كان طالق
مواكفتم فذلك ومن محمد يثبت لانه بهية خارجة عن صلي الامام بسلامه خلافا لما في الوسيعة في
الصلح او في حلفه لم يثبت وخارج الصلح يثبت ولو قرع الميراث الباب فقال طالق من هذا
في القود رتبة لا يثبت وقال ابو الليث ان قال بالثمن رتبة كسبه لا يثبت لانه ليس بمخاطب له وان
قال ان يثبت لانه خطاب له وهو المخارفة ولو قال لبيد الله لا املك فلما ناداه فهو من حيث

حلف بالعبادة من الشمس من الغد وكذلك لو قال نمارا لا أكلم ليلة فمن حلف بالطلوع الفجر في الغد
لان البعير اذا تعلقت بوقت مطلق فابتدأ هو بعقب البعير كالبلا والآن كل حكم يتعلق بوقت
لا يحل له القربة اخف بعقب السبب كالبجاجة ولو حلف في بعض اليوم لا أكلم يوما فهو حلف
بعينه اليوم والتمسك بالمثل في الساعة من الغد وكذلك لو حلف في بعض الليل لا أكلم ليلة
حين حلف في مثل تلك الساعة من الليلة المقبلة لانه حلف على يوم منكم فلا بد من تمامه وذلك من
اليوم الذي يليه فيدخل الليل ضرورة بعبارة ولو قال في بعض اليوم لا أكلم اليوم فحلف في اليوم
وكذا في الليلة لانه حلف على زمان معين فتعلق بما يقرب منه اذ هو المهر في ظاهره وان ما يقرب منه
خرج عن الارادة ضرورة **قال حلف** لا يلزم عند ظن بعينه ملكه يوم لظن اليوم وكذا الشوب والدار
لان البعير عند شئ على ملك مضاف اليه فبان فاذا وجدت الاضافة حث والافلا وان البعير للمنع من
لظن في وقت لظن **ولو** قال عبيد ظن هذا اوداره منه لا يحث بعد البعير لانظافه ولا
تعاوي لانها لسفوها عينا الا ان ينوي عينا للشام على ما ورد به الحديث في الزوج والزوج
بحث بعد العاداة والفرق لان الزوج والصديق يقصدان بالبحر لا اذن من جهتهما فكانت الاضافة
للتوفيق فكانت الاشارة اولى وقال محمد بن حنف في العبادات اذا كان معن لان الشئ قد يكون لعينه قد يكون
لكل من عطف البعير **وان** اطلق البعير في الزوجه والصديق لم يحث عند اي حوزة وبحث عند محله
المانع اذن من جهتهما والله حجة ان هذه الاضافة تختص بالتوفيق دون البهوان ولذا لم يحث فلا يحث ويحتمل
الجهوان فحث بالتمسك **ولو** لم يكن لارادة ولا صدق ما سجدت ثم كلف حث فلما لم يجد ربه الله حثا لا
يكلم اليوم شهر او اليوم سنة فهو على ذلك اليوم مع جموع ذلك الشهر وتلك السنة لان اليوم الواحد لا يكون
شهر او سنة فاعلم ان ارادة ان لا يكلم في مثل ذلك اليوم شهر او سنة ولو قال لا اكلمك يوم السبت
عشر ايام وهو في يوم السبت فهو على سبب لان يوم السبت لا بدور في عشر ايام اكثر من مرتين
وكذلك لا اكلمك يوم السبت يومين كان على سبب لان السبت لا يكون يومين فكان مراده سبتان و
كذلك لو قال لئن ايام كانت كلها يوم السبت لا يتزوج بنت فلان قوله لا يتزوج بنت
لم يحث بتزوجها لان البعير انما هو حلف في ذلك **ولو** قال لا يتزوج ابنتا فلان او بنتا من بنات فلان
اي حوزة الله روايتان طين لا يكلم اخف فلا فهو على التوجه ربه وقت البعير لا غير فان كان له
اخف اكثر لا يحث بالبعير كلف **ولو** قال لا يكلم عبيد فلان او لا يركب دواب فلان او لا يلبس ثياب
فلان حث بفعل ثلثة ماسي الا اذا نوى السك والفرق ان الاول اضافة وتضمن فتعلق البعير بما عا
نهم فاما كلف الكمال لا يحث وفي الناحية اضافة ملك لانا لا يقصد بالبحر ان يكونا جارا وحسنه العبد وانما
المقصود بالملك فشا وت البعير احيا منسوبة اليه وقت لظن وقد ذكر النسبة بلفظ الجمع وانما ثلثة

وروي العجل عن ابي يوسف كل شئ سوى بن ادم فهو على واحد واذا كانت بينه وبين ادم فهو على
ثلثة **فصل** في حلف في التوبة والتكفير فتقول عن ابن عباس وسعيد بن
الجبين ولانه الوسط ما فسر به الحلف في رواية الزمان كالحلف لانه يستعمل استعمالا ما رايته
منذ حلف ومنذ زمان بعينه واحد وان نوى شئ قبل ما نوى لانه يستعمل استعمالا ما رايته
البيروني الزمان لانه استعمل في حلف قال تعالى فبما ان الله حلف لغيره فبما ان الله حلف لغيره
الف وحلف العبد ولا عرف في الزمان وعن ابي يوسف لا بد من حلف في القضاة اقل من ستة اشهر **قال ابو**
قال عليه السلام لا عمام لمن حلف على امر من جميع العبد وهو قال ابو حنيفة لا ادري ما هو عند ما هو كما
الزمان لانه يستعمل استعمالا ولا ان لا عرف فيه فيجب في الثقات لا تعرف قياسا والله لا يل من مفسدة
فتوقف فيه وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة عن الله ان دبر اسوا وهذا عند عدم البينة وان كان له
وبتة فعل ما نوى **قال** في الايام والشهور والسنة عشرة وكذلك الايام والليالي وفي الحلف ثلثة و
قال في الايام سنة والشهور اثنا عشر وعشر ما جميع العبد لان الامم لمعروف وبها ايام لا يسوع وشهور
السنة ولان الايام تنسب بالسبب والشهور بالاشهر بالاشهر عشر ثم تقوى ولا معلوم في غير ما فتناولت العبد والاب
حصة ربه الله ان يلحق المرفق بهذه اللفظ اكثر عشرة وما زاد يشعر لفظ فلما زاد على العشرة اما المكثرة
الافق وهو ثلثة بالاجماع وفي رواية البسوط عشرة وعندها حنيفة والمختار ما ذكرنا حلف لا يكلمك الى كذا
فعل ما نوى فان لم ينو في يوم واحد لانه اقل العدد وان قال كذا او كذا لانه سنة في يوم وليل حلف لا يكلمك الى
لحصار في هذا وله الناس برة وكذلك في تقديم الحلف مقدم واحد اشهر البعير حلف لا يكلمك في ايام سنة
فهو على سنة اشهر ويوم ولو كان لا يكلم في ايام فاقول من شهر يوم ولو قال لا يكلمك في شهر او في ايام
يوسف هو مثل طين واما اكثر من شهر وعاجلا اقل من شهر لان الشهر اقل من الاجل **ولو** قال لا يكلمك في
لان البعير من ثلثة لا تسع فيجب على الاقل عند عدم البينة **فصل** حلف لا ياكل من هذه الحنطة لا يحث مالم
يقضها ولو اكل من حنطة او سويتها لم يحث **قال** لا يحث بالحنطة للعرف وله ان الحنطة مستعملة فانه
يقلى ويسلق ويؤكل بعد قضائها للفقير المستودع فانه على الجواز **قال** من هذا الدقيق يحث بخبزه
دون سفعه لانه غير معاد ما عرف اليه ما يتخذ منه وهو الحنطة وكذا ان اكل من عصبه او اخذه خيفا
او قطا يفاضل الا اذا نوى اكل عينه لانه نوى حقيقته كلامه وكذلك ما لا يؤكل عادة يقع البعير على ما يتخذ
منه لان الجواز المتعارف راجع على الحقيقة المحصورة **قال** في الحنطة ما اعتاده اهل البلد لان البعير فيها
على العادة والمنع انما يقع عن التعادة وليتحقق معنى البعير **ولو** حلف لا ياكل حنطة فاكل شبرا
قال ابو البيث لا يحث للوف **ولو** الطعام حقيقته ما ينظم ويؤكل وفي العرف شخص بعضه
الاشياء الاثرية ان الادوية لا تنسب طعاما وان كانت تؤكل ويتعدى بالكعبون الورود ونحوه **ولو** حلف

بدون بحث اعتبار العادة قال الكرخي اذا خلق لا ينهي فاك تروا ان او غيره حتى شبع لا بحث
ولا بحث عند احد ياكل لبنه وكذلك ان اكل طابغ حنظل اعتبار اللوز **قال** الشرب من النهر
الكل مع منه فلو خلق لا يشرب من دجلة او من الفرات لا بحث حتى يكره منه كرايا شرب الماء
بغيره فان شرب منه يبيد او ناه لم بحث وقال لا بحث في جميع ذلك واصله انه من كان يبيع حنظل
مستعلة ومجاز مستعمل ففقد حصة العبرة للحنظل فاقطع لانه لا يجوز امدار للحنظل الا عند الضرورة
وذلك بان يكون مجزأة مهله كما قلنا في سفس الفوق وعندنا العبرة للبارز والطبق حتى لمكان الا
سفال واللوز فابو حنيفة رحمه الله يقول اكره حنظل مستعمل وهذا لا بحث به بالاجماع وما يتو
استعمال المجاز اكره فيجب ان اكره انما يستعمل سارة عند عدم الاواني فيعتبر كل واحد منها بحدوده
اصحابنا من قال ان ابا حنيفة شامد اللوز بالكوفة يكرهون ظاهرا معناه راعى البيوع عليه وما شامدا
الناس بعد ذلك لا يفعلون الا فادرا فلا يخفى البيوع به ولو شرب من نهر ياخذ دجلة او من الفرات
لم بحث بالاجماع لان الاضافة قد زالت بالانفعال لغيره فصار كما اذا خلق لا يشرب من هذا الكوز
فصحت في كوز اخر ومنه للسنة فلهذا لا يحرر لافضاض البيوع عندهم بدجلة دون ما انقل اليه
ماؤا وهذا اذا لم يذكر الماء فانه اذا خلق من ماء دجلة فانه لا بحث بالكره وبالله وبالوف ومن
نهر اخر لان البيوع عقدت على الماء دون النهر وقد وجد **قال** لو خلق لا يشرب من اللبن او البقر بحث
بالأنا وهذا في البيوع ظاهر لانه لا يمكن الشرب من الماء انا، حتى قالوا لو شرب اللبن وكره لا بحث لان الحنظل
والمجاز لا يجمعان تحت لفظ واحد للطبق ما يجوز واما اللبن ان كان ملاءا يمكن الشرب منه لا بحث
الا بالكره عند ابي حنيفة كما في النهر وان لم يكن الشرب منه كرايا بحث بالاعتناء والانا، لغيره
ولو خلق لا يشرب من هذا الماء فهو على الشرب بعينه لانه المتعارف فيه **قال** السمكة والالبنة ليس
بالبحر فان خلق لا ياكل ما في طم اكل من جميع الحيوان غير السمكة حنظل سواء اكله طيحا او مشويا او قويا
وسواء كان حلالا او حراما كالبنة ولم يلزم الشرب والادب ومنه ذلك التسبب وذبيحة الجوسية وصد الحوم لان
اسم اللحم يشاء بل يبيع ولا يختلف باختلاف صفة اللحم وصفة الذابح فاما السمكة وما يبيع في الماء لا
بحث به لانه لا يدخل تحت المطلق الا في انهم يقولون ما اكلت طاقدا اكل السمكة والعنق في ذلك
للحنظل دون لفظ الغر انما لو خلق لا يركب دابة فركب كافرا لا بحث وان ساء الله خلقا
دابة في قولنا انما شرب الذوات عند الله الذبيحة كذا وكذا لو ركب بيت العنكبوت لا بحث في بيته
لا يوجب شيئا وكذا لا بحث بالحنظل لو خلق لا يقع في السمكة الى غير ذلك واما العنق في
ذلك المتعارف المعتاد وكذلك الالبنة وشي الميطر ليس بالبحر لانها لا يستعملان باستعمال اللحم ولا يستعملان
ما يستعمل في اللحم والاسبان ما حرام وان نواه او طوى السمكة حنظل لانه تغدير على نفسه **قال** والكرش

والكبد والريه والفواد والكبد والاسر والاكارع والامعاء والطحال طم لانها تنباع مع اللحم وهذا هو
فلم يكره ما رواه ابو حنيفة في زمنه بالكوفة واما البلاد التي لا يباع مع اللحم فلا بحث اعتبار اللون
في كل بلد وكل زمان فاما شحم الظاهر فلو طم وبيع لم يبيع ويباع بما يستعمل فيه اللحم **قال**
والشحم شحم البطن فلو خلق لا ياكل شحم فاك شحم الظاهر لا بحث لانه من اللحم ويقال لحم سمك كما في قوله
وقال لا بحث لان اسم الشحم يشاء له فلهذا لا يكره في حنظل وفي حنظل اسم الشحم لا يقع في شحم الظاهر بحال
ومن محمد بن ابي حنيفة ان لا يشترط ان يشترط شحم الظاهر لا يلزم الامر ومنه ابو حنيفة من يبيد
حنظله ان مطلق اسم الشحم لا يشاء له خلق لا ياكل طم شاة كما في طم حنظل لان اسم الشاة يشاء له
العنق وغيره وذكر الفقهاء ابو البيث انه لا بحث لانه العنق يوفق بينها وهو الخنصر **قال** وكذا الاطراف طم
بالاموس في جميع البقوع خلق لا ياكل من هذا البسر فاك رطب لم بحث **قال** وكذا الرطب اذا صار
تمر والبن يشاء لان هذه الفواكه داعية الى البيوع فيغيبها او يقول البسر ما ياكل عنق فلا ينفق
الى ما يشاء منه **قال** خلق لا ياكل من هذا الخلد فصار كبنها فاك حنظل لان صفة الخلد ليست داعية
الى البيوع لان الامتناع عن طم اقل من الامتناع عن طم الكبد واذا امتنع ان يكون صفة واحدة فيفت
الزوات واما موصوفه **قال** خلق لا ياكل من هذه النحلة فهو على نخلها ودبها غير المطبوخ يقال له
سبلان لانه اضاف البيوع الى ما ياكل فيصرف الى ما يخرج منه لانه سبيل فصله مجاز **قال** وبجملته
لان منها ولا بحث بما يغيره الصفة كالبنة واللؤلؤ واللبس المطبوخ لانه ليس بخارج منها حقيقة فان
الخارج منها ما يوجد كذلك متصلا بها بخلاف حنظل المطبوخ فغيره لانه كذلك متصلا بها الا انه منكم قال
الكلام بالعنق ولو اكل من عين النحلة لا بحث لانه حنظل مستعمل في حنظل او من خلق لا ياكل من
الثاة فكل اللحم واللبن والادب طام وفي الاستحسان حنظل اللحم فانه لانه عيش الثاة ما كوله فانه في البيوع
الى اللحم فانه فلا بحث باللبن والادب والسمك **قال** لا يدخل بيض السمك في البيض للوز فان اسم البيض
يشاء له في الطير كالدجاج والاوز مما لا يفسد فلا يدخل بيض السمك الا بالبنة لانه بيض حنظل وبيض
جل نطفة والسمكة كاللؤلؤ فالبيوع على الشاة كالبيوع على الاكل **قال** خلق لا ياكل حراما مضطرا الى البيوع
لحم فاك روي عن ابي يوسف انه لا بحث لانه حرام الا انه في نوع الاثم مع المصطر كغسل العنق والعنق
والحرام لا يوصف بانه حلال لها وان وضع الاثم عنك ورواه عن ابي حنيفة ومنه محمد ما يدر عليه
فانه خالف في الاكره ان الله تعالى اصل الميتة طام الضرورة فاذا امتنع عن اكله طام الاكره انم **قال** ولو اكل
طعاما مفصوبا حنظل ولو اشرب بدم مفصوب لا بحث **فصل** ولو خلق لا يصدق السما
او ليطير في الهواء انعقدت بينه وحنظل اللحم فانه لا ينفق لانه مستعمل عادة فصار كالميتة
لما ان البيوع عقدت من العقوق فينفق اذا كان العقوق عليه موصوفا او متوصفا او اذا لم يكن موصوفا او متوصفا

من الكلام واخواته لانه كل كلام ينفى الى الكلام والطلاق والامر بذلك مثل النكاح فاذا نوى النكاح
 فقدم نوي الطلاق من العام فصدق ديانا لا فضا **قال** ولو طلق لا يفسد ولده كما مر لم يثبت لان
 منفعة عائدة الى الولد وهو الشقيق والتدبير فلا يثبت الى الامم بخلاف ضرب العبد على اقدم **قال**
 وذبح الشاة كضرب العبد على لا يفسد حرا فان غيره ففسده لا يثبت لانه لا يملك ضرب الحر الا
 ان يكون سلطانا او مضافا فثبت لانه يملك ضرب حرا او تفريرا فيضج الامر به **قال** حلف لا يبيع
 فوكل به لم يثبت وكذا سائر المعاوضات المالية لان العقد يوجد من العاقبة حتى يرجع للقوف
 اليه فلا مخر في البيع فلم يوجد النكاح وهو العقد من الطالق الا ان ينوي ذلك لان فيه تشديدا على
 او يكون الطالق من لا يباشرة لو بولا اخيرا يعيد العلية حلف لا يبيع فباع ولم يقبل الشتر
 لا يثبت وكذلك الاجارة والقرق والسلم والدمى والشجر والطلق **قال** ولو واهب او تصدق او
 اعار فلم يقبل حث لان المعاوضة تملك من الجانبين فيكون القول كالتحقق للمعاوضة
 وفي غير المعاوضة تملك من جانب المالك وحده وقال في لا يثبت في الهبة والصدقة ايضا لان
 تمامها بالقول فصار كالبيع فلا الهبة تملك فتمت بالمعنى والقول في الثبوت المكدوع وجوه الهبة
 فصلا كالوصية والاقار بخلاف البيع لانه يملك ويملك على ما بينا وعن ابي حنيفة رحمه الله في القرض
 وما بينا ويثبت بالبيع الماسد والهبة النافعة وعن ابي يوسف انه لا يثبت وقال في لا يثبت
 فيه الا بالقبض لان القبض المكن وهو بالقبض فلا يبيع حقيقة لوجه الاجاب والقول
 وعلى هذا البيه بنط الخيار **قال** حلف ليعقبت دينه الى قريب فمادون الشهر وبعد اكثر من
 الشهر لان مادون الشهر يقربا والشهر وما زاد بعد بعيد او العبرة للمعاد **قال** وان قال
 ليعقبت اليوم ففقد وبعضه زبون او شهره او مستحق لم يثبت لان مادونهم الا انما عينة
 والعيب لا يقدم للجنس الا ترى انه لو تجوز ما في الفرق والتسليم جاز والسنخه دراهم و
 قبضه صبيح وبر لا يثبت القبض الاول المستحق بالبيع **قال** ولو كان رصاصا او شقة
 حث لانها ليسا بدرهم حتى لو يجوز بها لا يجوز وهذا اذا كان الاكثر سوما اما اذا كان
 الاكثر فضة لا يثبت **قال** حلف ليعقبت من فلان حقه فاحذه من وكيد او كفيده عنه بائرا
 او محسنا عليه بائرا المطلوب **قال** وان كانت الكفالة والحوالة بغير امر المطلبون حث
 لان القبض ليس من المخلوق عليه الا ترى ان الدافع لا يرجع عليه وفي الفصل الاول الاخذ
 من وكيد اخذ منه لا يثبت ان حقوق الغنى لا يرجع الى المأمور وكذا كفيله بائرا لو وكيل
 له ابر مع ما اذن عليه وكذا الوكيل ليعقبت فلانا حقه فان غيره بالاراء واحاله فقبض
 بر ولو باعه شيئا وقبضه بر ايضا لان بالبيع صار الثمن دينا في ذمته فثبتا حان وموطون
 فضا

العقود كالسلطان و
 الحذرة لانه انما
 يكون ثمة عا
 ولو كان الطالق
 يباشرة

قضا المديون ولو ابراءه او واهب حث لان اسما محض من جهة الطاوليس بقضا من طالق بخلاف البيع
 حث ما بينا **قال** حلف لا يبارق عذبة حتى يسكن في حقه فرب منه الفريم لم يثبت **قال** حلف لا يعقب
 دينه متوقفا فقبضه بعضه لا يثبت حث يعقب باقية لان الشرا فقبض جميع دينه متوقفا ولم يوجد شرط
 حث الا ترى ان لو ابراءه من ابائ او واهب لا يكون قابضا للكل **قال** وان قبضه في وزن شئ منعافا
 لم يثبت لانه قد يتعد وزن الكيل دفعة واحدة فيكون هذا القدر مستغنى عن البقية فلا يثبت
 وان اشتغل بين الوزن شئ بعد اطر حث لانه يتبدل المحبس فاضل الدفع **قال** حلف لا يعقب
 كذا حث ابد الا ان في مطلقا فيم وان قال لا فعلت بر بواحدة لانه في موعود الاثبات فثبت ما بينا في
 فعله وانما يثبت بكونه او يهلك محل الفعل اذا ايسر من الفعل **قال** استخلف الوالي رجلا ليعلم
 مفسد فلو علم حاله ولايته خاتمة لان القصص من ذلك دفع الغشاق ودفع الغش بالمع والرجوع ذلك
 في حال سلطنته وولايته فيقيد باوز والبالوت والوز **قال** حلف ليعقبت ففعله ولم يقبل بر وكذا
 القرض والغاربية والصدقة وقدر الوجوه فيه **فصل** النذر قرينة مشروعة اما كونه قرينة
 بلازمه من القرب كالصوم والصلوات والنجاة والعتق والصدقة ونحوها وانما شرعته فلما واصل الواردا
 بانفائه فاك غايه وليوفوا نذرهم وقال عليه السلام في نذرته وقال عليه السلام من نذر وبي
 فعليه الوفاء بما سمي وقال عليه السلام من نذر ان يحطو اليه غنما من النصوص وعلم شرعته
 الاجماع ولا يفتح الا بقرينة الدخالة من جنس واجب التسبيح والتجديد وعبادة الرحمن وتعلم القرآن
 ونسب طهارة وبناء المساجد ونحوها والاصول ان اجاب العهد مقبلة باجباب الدخالة اذا لا
 ولاية له على الاجاب ابتداء وانما محتاج اجاب في مثله ما اوجب الله تعالى تحصيل المصلحة المتعلقة
 بالنذر ولا يفتح النذر بعقبة فاعل الله لا نذر في معصية الله تعالى **قال** لو نذر نذرا مطلقا ايه يفسد
 شرط ولا يخلو كقولك صوم شهر او فقه فغلب الوفاء لا تقدم وكذلك ان علقه بشرط فوجد
 لان العلق بالشرا كالنذر عند ولان النذر موجه نظرا الى الجزاء والجزاء هو الاصل والشرط تابع
 اعتبار الاصل اول فصار المخرج من هو اخر ان يجزبه كفارة عين اذا كان شرطا لا
 ير بوجوه كقولك ان كلمت فلانا او دظلت الدار ففعل صوم سنة او صدقة ما املك وموقوف
 مخدوا ختاره بعض المنابر للبلوى والضرورة ولو اذنه ما التزم بخروج عن العدة ايضا لان فيه مع
 البين وهو المنع وهو نذر لغضا فختار اية للمعنى ش ولو كان شرطا لم ير بوجوه كقولك تعالى
 ان اشفا الله مريضى او قضى دينى او قدم من سفرى لا يجزبه الا الوفاء بما سمي لانه نذر بعقبة
 وليس فيه معنى البين **قال** ولو ما ان فطت كذا قالى درهم من طلق صدقة ففعل وليس في ملكه الا ما
 درهم لا يبرمه غيره لان النذر بما لا يملك لا يفتح **قال** ولو نذر صوم الا برفض لا يشترط بالقبض

فضا

تخلفه في الجهد ويفدي كالشيخ العاني في شهر رمضان. ولو نذر عددا من الحج يعلم ان لا يمكنه الايام غيرة
بالجهد لانه لا يعرف القدر الثابت بخلاف الصوم. قال ابو حنيفة رضي الله عنه لو قال الله جل على الطعام
عشر مساكين او كسح عشر مساكين لا يجزئ الا ما يجزئ في كفارة البهي لا نذر ان معناه ما يجزئ
الله تعالى وقوله جل على طعام مساكين كقوله لان الطعام اسم عام وانما يجزئ ما يجزئ في كفارة البهي وقيل
ابو يوسف لو قال الله جل على طعام اظم ماشاء ولو نذر في كفارة البهي او الصدقة دونها
الصدقة لم يفي في الصوم ثلثه ايام وفي الصدقة عشر مساكين اعتبارا بالواجب في كفارة البهي ان
بعد الاقل ثلثه من مائة. ولو نذرت صوم ايام حنيفة او مالت لله بوان الصوم عددا فما كانت
فوق اقل عند محمد ونحوه لانه اذا كانت الصوم الاوقات لا يتصور فيه وقال ابو يوسف يفي في السنة الثا
نية لان الاجاب صدر صحيح في حال التناهي الصوم ولا ضافة الى زمان ثمانية ايام الصوم متقوما
فيه والوجه جارح من عند كذا ربع فنقصه ومارك اذا نذرت صوم شهر بزمها فضاء ايام حنيفة
لان يجوز طوله الشهر من البيض ففتح الاجاب. ولو نذر صوم البهائم الذي يفرض في طمان ففقد
لبا لاشه عليه. وكذا الوقوم بعد الزوال او قبله وقد اكل عند محمد لان المعلق بالشرك كالمشرك عند
وجهه. وقال ابو يوسف يفي في الفصلين الاخرين كما اذا نذرت صوم عددا فما كانت في رمضان
او في يوم الغفر فضاء ولا يجزيه صومه لان الاجاب خرج صحيحا. ولو نذر صوم ركعة وصوم نصف
يوم مكي ركعتين وصام يوما لان الركعة مطلقا وفريه في ليلة لا تشمل الايلة ذكر الله تعالى والقرآن وغيره
او كالتوبة عند بعضهم وصوم نصف يوم قربى كما ساك عندنا الا في فحش الشبهة ثم يزم حنيفة وانما
ضرورة عدم الجزاء شرعا. ولو نذر ثلاث ركعات لزوم اربع عندنا ابو يوسف وركعتان عند غيره.
ولو نذر ان يصلي بغير وضوء فليس بشئ ومنه اي يوسف يزم بوضوء لان اجاب اهل الصلوة صحيح
وذكر الوضوء بالصلوة. ولو نذر ان يصلي بغير قراءة او بغير ما صح خلافا لغيره ولزمه بوضوء مستويا
لان الصلوة كما ذكر قربى في ليلة كالايم ولمن لا يقدر على ثوب ففتح الاجاب. ولو نذر بغير ذلك
او خرج لزمه في شاة عندنا حنيفة ومحمد وكذا النذر بغير ثوب وعنده عند محمد وفي الوالد والوالدة
عن اي حنيفة روايتان لا تمتح عدم الفدية وقال ابو يوسف وزفر لا يجزئ شيء من ذلك لان معصية
فلا يفتح ولها في الولد ما لم يجز جاعة من الهابة كعلي وابي عباس وغيرهما ومنه لا يعرف قياسا
فيكون سماعا ولا الاجاب دمج الولد عبارة عن اجاب ذبح ان اذ حنيفة لو نذر في بحة يمكن
يجب عليه ذبح ان اذ باطرم بيانه ففتح التزيين فان الله تعالى اوجب به للذبح ذبحه ولا يجوز
افضل ما يؤثره بذبح ان اذ حيث ملك صدقة ان يوافق يكون كذلك في شاة ان اذ لغيره تعالى
ثم اوجب البكر ان اشبع منه ابراهيم حنيفة او لان شاة من قبله تلتزم حتى يثبت النسيج ولا تطلب

منه ان اجاب الشاة الى بيت الله تعالى عبارة عن ذبح او عمره واجاب الهدي عبارة عن ابحاشه ومنه كشي
واذا كان نذر ذبح الولد عبارة عن ذبح شاة لا يكون معصية بل قربى من قال لا يسجد او غيره من المشايخ
ان اراد غير الذبح ووفى ان معصية البهي ونظيره الصوم في حق الشيخ الثاني معصية لا قضاء بها ملك ولا يفتح
نذره بالصوم وعليه الفدية وجعل ذلك النذر ما للفدية كذا في النذر من الله في النفس العبدان ولا ينفذ
عليها فوات ولا ينفذ عليه فوات اوله بالجواز ولا ينفذ ان وجوب ان اذ حنيفة خلاف القياس عرفاه
استدلوا بفتح الفدية عليه السلام وانما وردت في الولد ففتح عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يبرئ شيئا
بالاجماع لان النذر ورد بلفظ الذبح والنذر مثله ولا كذلك القتل ولان الذبح والنذر وردا في القرآن على وجه
القربة والتقية والقتل لم يرد الا على وجه العقوبة والاشفاق والنبه ولانه لو نذر ذبح ان اذ بلفظ القتل لا
يفتح فلهذا اولى **كتاب طه** وهو جمع خدوم في اللغة المنع ومنه لحداد للقبول اب لغير
الناس من الذنوب وحدود العقار مواضع من وقوع الاشياء وانما حدث العنة اذا منع
نفسا من الملاذ والتفيم على ما عرفت واللفظ لما منع المانع حد لانه يجمع معاني الشئ ويمنع دخول غيره
فيه وحدود الشرع مواضع وزواجر عن ارتكاب اسبابها وفي الشرع به عقوبة مفردة وجبت
حقا لله تعالى وفيها معنى اللغة على ما بينت والقصاص لا يثبت حد الا لانه حق العباد وكذا النفي لا يثبت
بقدر ثبتت شرعته بالكتاب والسنة اما الكتاب بقوله تعالى الزانية والزاني الاية وقوله النار
والسارقة الاية وقوله والذين يرمون المحصنات الاية واية الحاربة وغير ذلك والسنة
حديث ما عرفت والعامدية والفسق وغيرهما من الاحاديث المشهورة على ما يأتي في اشياء الا بوجوب
ان شاء الله تعالى والمعتق ولو ان الطابع البشرية والشهوة النفسانية ما يملكه الى فناء
الشهوة واختصاص الملاذ وتخليه مفسدة ومجوبها من الشر والنا والفسق بالفتن والاف
مال الغيرة والاستطالة على الغيرة بالشم والشر خصوصا من القوب على الفجوق ومن العالم
على الذي ما فقتن للكم شرع من لادود حسا لهذا الفساق وزجر عن ارتكابه ليعلم العالم على نظم
الاستقامة فان اخلاء العالم عن اقامة الزواجر يؤدي الى اختراعه وفيه من الفساد ما لا يحصى والله
الاشارة بقوله تعالى وكفى في القصاص جفا ومن كلام حكما، الحرب القتل انفي للقتل **كتاب الزنا**
وطي الرجل الحاة في القبل في غير الملك وبشبهة اما الاول فلعنونه موارد استنفاك اسم الزنا فانه مع قبل
فلا زنا يعلم انه وطئ امرأة في قبالا وطئا حراما الا ان يبان ما عرفت الما فزنا بالوطئ في القبل حراما
كما قيل في الكلمة حق النبي صلى الله عليه وسلم. واما كونه في غير الملك فلا ان الملك بيت لا باء فلا يكون
زنا **كتاب ما عرفت** اما عدم الشهادة فلقوله عدم ادركوا لحدوده بالشهادات ولا ينفذ فيه من مجاورة الحان لان الحان
بذلك تحقق وما دون ذلك مما لا يتعلق بها احكام الوطئ من غسل وكفارة الصوم وفساد ج **قال**

وثبت بالنسبة والاقوال التي توجبها نبت الاحكام على ما مر في الدعوي وقول تعالى والذين
يرمون المحصنات ثم لم ياتوا برينة شهداء فاجلدوهم دية على ان الزنا الذي رموهم به يثبت
اذا اتوا برينة شهداء حتى يقطع عنهم حد القذف **وجي البينة** **قال** واما الاقرار فالصدق فيه
راجح لانه اقرار على نفسه وفيه مضرة على نفسه وبه رجم بحقه السلام ما عدا العلم القطعي فتعد في حقنا
فيكتفي بالظاهر الرابع **والبينة** ان يشهد اربعة على رجل وامراه بالزنا لما ذكرنا وتكونه تعالى
والثاني بايتين الفاحشة من نتائجكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم شرط الاربعة وللحديث الذي تقدم
في التلحان فاذا شهدوا يسألهم القاضي عما يشعرون وكيفيته ومكانه وزمانه والمزني بها لان في ذلك
اجبا للدرء المندوب بقوله عليه السلام ادخلوا الحدود وما استظفتم اما السؤال عن مائة وكيفية
فلا احتمال انه اشبه عليه فقل عن الزنا زمانا ما دون الزنا يسمى زنا مجازا قال عليه السلام العيان
بين يدي والبيد بين يدي والرجلان بين يدي وبحق ذلك الغريم **قال** واما السؤال عن المكان والزمان
فلا احتمال انه في دار طلب او في زمان الصبي او في النكاح من الزمان فسقط الحد على ما ياتي ان شاء
الله تعالى **قال** واما السؤال عن المزين فلا احتمال انه من تحت له اوله فيه بنية لا يورثه الشهوة فان
سألهم فقالوا لا نرى بهي هذا لا يجدون لانهم شهدوا بالزنا وهم اربعة وما قد فوا **قال** فاذا
بينوا ذلك وذكروا انما تحتم عليه من كل وجه وشهدوا به كالميل في الحكة وحدثوا في السرور
العلانية حكم به لبوته بالنية وكيفية التعديل ذكرناه في الشهادات ولم يكتف ابو جعفر
بظاهر العدالة في الحدود واجبا للدرء المندوب اليه **قال** فان نقضوا اربعة فم
قذفه محدور للقذف اذا طلب الشهود عليه لانه تعالى اوجب للحد عند عدم شهادة
الاربعة **قال** وكذلك ان جاءوا متفرقين الا ان يكون في مجلس واحد في ساعة واحدة لا قولهم
احتمل ان يكون شهادة واحتمل ان يكون قد فوا وانما تسمية الشهادة عن القذف اذا وقعت
جملة ولا يمكن ذلك دفعة واحدة منهم فاعتبرنا اتحاد المجلس **قال** وان شهدوا الزنا بامارة
لا يعرفونها لا يجد لقيام الشبهة لاصحاب الزنا وجنته او امنه **قال** وان رجعوا قبل الرجم
سقط وحدولا ما سقطوا فلا يطلان الشهادة بالرجوع واما وجوب الحد عليهم فلا نعلم
قذفه وان رجعوا بعد الرجم يضمنون الدية لانهم تسبوا اليه فتد المسبب نجب عليه الدية كما في
البر **قال** وان رجع واحد فربما لان تلقى بشهادة ربه النفس او تقول بيق مع سبق بشهادة ثلثة
ارباع لطف فيكون ان كان بشهادة ربه لطف ولا وجه لوجوب القصاص لانه مسبب لاقصاص على
السبب **قال** ومحد حد القذف مع الدية خلافا لغيره لان قذف حيا ومات فبطل او ان كان قذف رجم
بغضا ما ورث شبهة وان ان الشهادة الماتية قدما بالرجوع فيجوز فاحتمل حاله الرجوع

الرجوع فقد بطلت **الحج** فيطلب القضا الذي يبين عليه فلا يورث شبهة **قال** وان رجعوا بعد بطلان
الحد لمات ولا يضمنون ارش السبا وكذلك ان مات من الجلد وفي الايمان وان رجعوا بعد
قذفه رجع الارش وان مات فربما الدية لانه من الجلد وقد حصل بسبب الشهادة فكان الشاهد هو
الموجب كما في الرجم والابى حينة ان ارش القذف والموت بسبب موجب الشهادة لان الجلد قد بو
شر ولا يورثه قد يموت منه ولا يموت ولو كان موجب الشهادة لما انكك عنك في الرجم ولا يمكن
موجب الشهادة لا يورث الشهادة لانه لو وجب اما ان يجب على الشاهد ولا وجه له لما بينا
او على الجلد ولا وجه له ايضا لانه عاود في فعله لا على وجه الهدى ولم يتعد تجاوز ما امر به كغير
القصاص ولما لو اوجبه عليه لا يمنع ان من ذلك وفيه ضرر على او على بيت المال ولا وجه له
لكم غير موجب لانه ينفك عنه غالبا فلا يوجب كما قلنا في ان **قال** وان شهدوا بين متقاربين
لم ينفعهم عن اقامة بعدهم عن الامام لم يقبل ما روي ان عمر بن الخطاب خطب فقال ايها المشركون شهدوا
بحد لم يشهدوا عند حفرة فانما هم شهود ضغن لا يقبل شهادتهم ولا لها شهادة عنك فبما نهي فيطلب
بيان ان الشهود اذا عاينوا الفاحشة فهم باطون ان شاؤوا شهدوا احسبه لاقامة الحد وان شاؤوا
ستراجله المسلم حسب ايضا فان اخطروا الاداء حرم عليهم ان يجره لان ما جاز له حرام فحمله ما جازهم
على الترحية حمله على الاصل فاذا اخطروا ثم شهدوا التهمة المأمور انما شهدوا الضميمة حلتهم على
ذلك كما قال عمر بن الخطاب **قال** وان كان ما جازهم لاطب الترسيت فسقطت شهادتهم على
الاقرار لان الانسان لا يعاد به نفسه فلا يتهم **قال** ثم التنازع في الحدود لما كلفته لانه يمنع قبول
الشهادة الا اذا كان الى حيز لغيره كبعد الحافة او مرص ونحو ذلك فخذ الزنا والسرقة السرقة
خالص حق الله تعالى حتى يفتقر رجوع الترسية فيكون التنازع فيها مانعا وهذا القذف فيه حجة
العبد مانعة من دفع العار عنه ولهذا توقف على دعواه ولا يقع الرجوع فيه فالتنازع فيه لا يمنع
قبول الشهادة لان الدعوي فيه شرط ما حصل ان ما جازهم لتأخير الدعوي فلا يتهمون في ذلك ولا يلزم
حد السرقة لانه الدعوي شرط المال لا الحد خالص حق الله تعالى ولان السرقة يكون في السرقة لطف
مع المالك فتجب على الشاهد اعلانه فبالخبر يفسق ايضا **قال** واما حد التنازع ما يوحى رجم الله
لم يقدر في ذلك وقضاه الى راي الامام كما هو دأبه **قال** روي الميثل عن ابي يوسف قال جهده بما لا
حو ان يوقف في التنازع شيئا ما لا التنازع مخلف باختلاف الاحوال والاحراز ورده
الى اجتهاد الحاكم وروي الحسن ومحمد عن ابي حنيفة انهم اذا شهدوا بعد سنة لم يقبل شهادتهم ومدا
لابا في الاول لانه جعل السنة تقادما وما يمينه ما دونها وقال ابو يوسف ومحمد اذا شهدوا بعد مضي سنين
فما تقادم لانه في حكم البعد وما دونه في حكم القريب فوجب ان يقدر التنازع به الى ما يمكن عذرا ومن

وعن الطحاوي سنة الشهور والافراد ان بنو العاقب البالغ اربع مرات في اربعة مجالس برده
الحامض في كل مرة حتى لا يراه ثم يسال كما سال الشهور الاعم ان كان ما ذاببت ذلك لزمه طهرا او اشترط
العقل والبلوغ فلا يشرط للشكافي او اما اشترط الاربع فليروا ان ما عرّف به ما لك او غيرك
عليه السلام فاعرف عن فساد ما عرّف عنه فعاد الثالث فاعرف عن فساد ما عرّف عنه فعاد الرابع فاعرف
عليه السلام الآن اقررت اربعاً فبين وفي رواية ما عرّف عنه حتى فرغ من السجدة ثم عاد والنسك به
من وجوب احد ان طهرا لو وجب بالمرّة الواحدة لم يوفّر الى الرابعة لانه لا يجوز ما خسر طهرا اذا
وجب قال عليه السلام ما ينبغي لو ايجد في حذر من هو والد الله تعالى الا اقامه الثاني ان قوله عليه
السلام الآن اقررت اربعاً دليل على ان الموجب هو الافراد بما يميزها من المفهوم من فحوى هذا
المكلام الثالث ما روي ان ابا بكر رضي الله عنه ما اقر في الثالث قال له ان اقررت الى اربع رجلك
رسول الله وهذا دليل على انهم علموا ان الرابعة شرط لوجوب الرجم ومثل هذا لا يعلم الا توفيقا
وكذلك روي عن ابي بصير انه قال كنت شحذت بين يدي رسول الله عليه السلام ان ما عرّف الوعد
في بيته بعد امره الثالث ولم يفرغ من رجمه صلى الله عليه وسلم وهذا دليل على انهم عرفوا من
بعد قبل رجم ما عرّفوا لان الزنا اخف من زيادة نكبه لم يجب في غيره من الحدود اعطاه الله
ونحن قلنا لعمرك ان تركنا بادن عدد الشهور والسؤال عن حال الموقوف ان شخصين ياديت
العدد في الايام ايضا واشترط اختلاف المجالس لما روي ان النخار الجلس يوش في جملة المنقولات
فيثبت بشبهة الاتحاد في الافراد والعنف اختلاف مجلس المفران الافراد فليهم بدون القاضي
فاذا اقر اربعاً ما وصفا بسال القاضي عن حال ما روي انه عليه السلام قال لما عرّف ابي داود ابي
خالد ابي جنون فقال لا وبعث اليه فور فسالهم هل تشكون من حال شيئا قالوا لا فامرهم بفرج
فاذا عرف صحه عقده ساله عن الزنا لا تقدم في الشهور ولا حتم ان يطهرا فيما دون الفروج واعتقد
زنا ولا نكاح عليه السلام قال ما عرف لعنك لست لعنك فليست باثرت فليذكر له ما عرّف النون و
السكافي قبل اقراره ويسال عن المزن بما لانه عليه السلام لما عرّف بينه وجوارانه وطهر من لا يجب
لله بوطئها كاربنة الابن والطرية الشكره ونحوها ومولا يعلم ذلك ويسال عن المسكن لما بينه ولا
يسال عن الزنا لان المتبادر لا يمنع قبول الافراد لما بينه وقبل يسال جوارانه زنا حاله العقوف
فاذا ثبت ذلك لزمه الله لتمام طهرا لحيته ولما روي **ما** فاذا رجع عن اقراره قبل طهرا او في وسط
خبي سبيله لان رجوعه احياناً يحمي الصدق كالافراد ولا مكذب لم يتحققت البشبهة لتعارض
الافراد بالرجوع بخلاف القصاص وهذا الغرض لانه حق العبد فانه يكذب فلا معارضة للاقرار لا لاول
وروي ان ما عرّف ما عرّفه في الجارية بحرمه فذكر ذلك للبيته عليه السلام فقال ما خليت سبيله فما فعل

الدر الباق على الرجوع مسقطا لانه يسقط بصريح الرجوع اولى **قال** ويستحب للمام ان يلقيه
الرجوع يقول له لعنك وطشت بيشبهه او قبله او لمسته لما روي ان احنبالا للدرود روي ان عليه السلام
ان يسارفا فقال له ما اخاله سرقة وفيه دليل على جواز التلعين وعلى سقوط الحد بالرجوع والا لما اخاد
التلعين **ما** اذا اقر كفيض بالزنا يكره لانه قادر على الايلاء لسلامة آئله **ما** ولو اقر بالجنس لا يكره
لكنه قطعاً وكذا كلف الشهادة عليه **ما** ولا يكره الاخرس بالافراد ما عرّفه **ما** اذا اقر ان
زنا بامرأة غايبة اقيم عليه الحد استحسانا والعين ان لا يحد حتى تخبروا زناها من غير شبهة تخطأ
وجوب الاستحسان ان ما عرّف اقر بالزنا بامرأة غايبة فرجه صلى الله عليه وسلم قبل اقراره المنقضي بوجه
اذا قبلت ان اقر او فاعينيه بشي عليه **ما** ولو قبلت قبل القضاء بغير القضاء في العمد والدية بالخطأ
لانه انما يصير مباح الدم بالقضاء **فصل** وهذا الزنا ان كان محصنا الرجم بالجارية حتى
يموت طهرت ما عرّفه رضي الله عنه انه عليه السلام رجمه وكان محصنا وقال عليه السلام
لا يخل الدم امر يسلم الا بثلث وذكرتها او زنا بعد طهرا والبي عليه السلام رجم الغامدية وعنه
رضي الله عنه انه قال مما ائزل الله آية الرجم الشج والشيخة اذا زينا فارحموا البتة وهذا
مما قاله القرآن نسخ لفظه وبق معناه وعلى ذلك اجاء العلماء **قال** يخرج الى
فضاء كما فعل النبي عليه السلام بما عرّفه من جهة ولم يحفر له **قال** فان ثبت بالبيت يند
الشهور في الامام في الناس لما روي عن علي رضي الله عنه انه بدأ برجم الهمدانية لما اقرت عنده بالزنا
وقال الرجم رجاء رجم سدد رجم علانية فالعلانية ان يشهد بها المرأة ما في بطنها والسرانية
يشهد الشهور فيسجد الشهور في الامام في الناس ولان البداية بالشهور من سبيل جناب اللزوم
لان الشاهد قد نجس على الاداء ويتعاطى الباشرة حرمة للنفس فيه جمع عن الشريعة **قال**
ما ان امتنع الشهور او بعضهم لا يرجح لانه لا دليل رجوعهم وكذا اذا غاب في ظاهر الرواية لغوات
الشروط وكذا اذا مات او مات بعضهم وكذا اذا جنوا او فسقوا او قد فوا فحدوا او اواحد منهم او عي
او خرس او ارتد لان الطاري على الحد قبل الاستيفاء كما هو في الاستدعاء كما في رجوع الموقوف
كالهم شهدوا يوم هذه الصفة فلا يحد وعنه ابي يوسف اذا عاب الشهور رجم ولم يشكوا
وكذا اذا امتنعوا او امتنع بعضهم لانه حد فلا يشترط فيه باشرة الشهور كاطلده قلنا بل لا حد
لما احد فرجا وقع مهلكا ولا كذلك الرجم لانه اتفاق وعن محمد ان لا نوا من رضى او مقطوع الاية
يشهد الامام في الناس لان الامتناع اذا كان بعد ظاهر زالت التهمة ولا كذلك لو مات الامام
فحال الرجوع او الامتناع فله في ذلك بشبهة ولا بأس لسلك من رضى ان يشهد مقتله لانه واجب
القتل الا ان يكون ذور رجم محرم منه فالاول ان لا يشهد مقتله ويوطأ ذلك غيره لانه نوع من تطهير

الرحم من غير حاجه **قال** وان ثبت بالافراقة الامام ثم ان اس ماروي انه عليه السلام حفر القامدية
حفرة الى صدره واخذ حصاة مثل الحصاة في ماء بها ففكر او مواءموا انقوا الوجه فلما طغيت افرجها و
مبل عليها وقالوا لقد تابت توبة لو قس على اهل الجحيم لو سئل عن ذلك لكانت عليه رضى الله عنه
ولا ينبغي ان يربط المرحوم ولا يسكن ولا يحفر له جحيم فليكن جحيم لا يرحم لانه عليه السلام لم يفعل
شيء من ذلك بما عرفت وما نقل انه يربط دليل عليه ويفعل ويكفن ويحفر عليه كما مر من حديث
القامدية **وقال** عليه السلام في ما عرفت من عقوبات ما تصنعون بكونكم فقد تاب توبة لو تاب
صاحب مكس عفر له ولقد رآه بنفسه في انوار الجنة ولان مقتول بحق فصار كالمقتول فصا
قال وان علم يكن مصفا فحده للجلد مائة للتحريم والحد **قال** نفي الزاني فاجلدوا كل واحد
منها مائة جلدة **وقال** في حق الاماء ما ان اتيته بغتة فطهرته لغت ما جلي المصنات من القبا
قال لضرب بسوط لا تفرقه له من سوطا بفرقه جلي اعصابه الاراسه ووجهه وفرجه لان عليا
رضي الله عنه كسى من سوطا لما اراد اقامته للحدب والمتوسط من القرب بين التلوي وغير المتوالم بجهل
المقصود وهو الاثر جار بدون الهلاك واما التوفيق على الاعضاء لانه اذا جمع الضرب في مكان واحد
ربما اذني الى التلوي والحدب متلف وليدخل الالم على كل عضو كما وصلت اللذة اليه لانه ينشئ
الاعضاء التي لا يوم من منها التلوي او تلف ما ليس بسحق اذ التلوي ليس بسحق ما لاس والفرج مغل
والوجه مكان البهر والتشم وعن عمر رضي الله عنه انه قال للجلد اثنى الراس والوجه وعن ابي يوسف
انه يوجب الراس فقدر روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال ضربوا الراس فان الشيطان
فيه ولان لا يجزئ التلوي بسوط او سوطي وجواب ما مر وان العبد يرد في حريمه كان راجعا وهو
سحق الفسق **قال** ويحرم من نيا به الا ازارا مكذا نقل عن علي رضي الله عنه ولان بلغ في افعال
الالم اليه وجد ان اصابه على شدة العزب فيقعو البلف في الزجر ونزع الازار يودون اليه كشي العود
فلما ينزع **قال** لا يجوز المرأة الاعف الغزو والفتنة لان مبنى حالته على التمس وفي نزع ثيابها كشي عور
نما والتمس يحصل بدون الفتنة والغزو وفيها منع من وصول الالم فينبغي ان وتضرب حاله لانه استرا
وعن علي رضي الله عنه تضرب الرجل في حدوده وقيا ما والنساء فعودا **وان** حفر في الرجم جازما
روينا من حديث القامدية وعن علي رضي الله عنه حفر للهداية وان تركه لا يفر له من غير حامور **قال**
ويضرب الرجل في جميع الحدود والحدب رضى الله عنه ولا يحد ولا يشد لانه زيادة عقوبة غير مستحقة
قال لا يجوز على المحصن للحد والرحم لانه عليه السلام رجم ماعز اول بجلده ولانه لا فائدة في الجلد لان الماد من
الحد الزجر وهو لا ينزع جسد ماله وزجر غيره يحصل بالرحم الى القتل ابلغ العقوبات وهو مذمبة عاتية
المعلم **قال** لا يجوز على غير المحصن للحد والنفق لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الاربعة وانه بيان لطبع الحكم
كل المذكور

ابن جرير

لانه ذكره في القامدية وهو الجواز فلا يزداد عليه الا بدليل يساو به او يبرح عليه اذ الزيادة على النقص ولان النقص
ينفع عليها باب الزنا قلعة استحيائها من غير تعاقبه قطع المادة عنها فمنها اتخذت ذلك مكينا وفيه من النساء
ما لا يفي واياه الاشارة بقول علي رضي الله عنه كفى بالتنزيب فتنة واقاقر له عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة
وتغيب عام قلنا الآية متاخرة عنه فتعنه بيانه ان الحد في الاصل كان الاذي بالكلام بقوله تعالى فاذا فرغ
نسخ بالجس بقوله تعالى فاسكروا في البيوت الى قوله او يحمل الله عن سبيلنا ثم قال عليه السلام خذوا عن حذور
عني قد جعل الله لعن سبيلنا الحديث فكان بياننا للسبيل الموعود في الآية وذلك قبل نزول الآية لانه فكانت تارة
للحق او فتول حور حديث احاد فلا يزداد به على الكتاب لما بينا **الان** يراه الامام مصلحة فيقتل بما يراه
فيكون سياسة وتعزير لا احدا وهو تاديل ماروي من التنزيب عن النبي عليه السلام وعن ابي بكر وعمر فانه روي
عن عماره نفي رجله فلعن بالزوم فقال لا اني بعد ما احدا او لكان التنزيب تركه قال تعالى ولا تأخذوا
بها رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فدل ان كان سياسة وتعزيرا ولانه لو كان حد الانهري
الصفاة كسائر الحدود ولو اشتهر ما اختلفوا فيه وقاختلفوا لما تقدم من قول علي ورجوع عمر رضي الله عنهما
فدل علمانه ليس بحد ولا يقام الحد في مسجد روي ابن عباس قال قال رسول الله عليه السلام لا تنال الحدود في المساجد
وروي حكيم بن حزام قال قال رسول الله عليه السلام ان يستفاد في المساجد ويشد فيها الشرا ويقام فيها الحدود
ولانه عساه ينفضل منه ما ينسج المسجد **والامام** ان يخرج الى باب المسجد وبامر من بجلده وهو يشاهده ويحذر
له ان يبعث باي من يامر باقامة الحد قال عليه السلام في حديث المسيف واخذ يا انيس الى امرأة هذا فان
اعترفت فارجمها **ولا** يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام لان الحد حق الله تعالى فلا يترفيه
الزنا يبه وهو الامام او نائبه بجلد في التعزير لانه حق العبد حتى جاز لعن برالفين وحقوق الشرا موصوفة
عنه ويورد ذلك قوله عليه السلام ارجع الى الولاية وعد منها اقامة الحدود ولا ان المولى منهم في اقامة الحد
على عبده لانه يخاف نقصان ماليته فلا يهويه القرب المشروع فلا يحصل مصلحة الزجر فلا يكون له ذلك
واذا كان الزاني مريضا فان كان محصنا رجم لانه لا خلاف مستحق عليه فلا سبق للتأخير
والا لا يجلد حتى يبرأ لانه ربما افضى الى الهلاك وليس مشروعا ولهذا امر صلى الله عليه وسلم بحسنة
النساء في ولها لا يتطع في البرد الشديد والحر الشديد **والمرأة** الحامل لا يحد حتى تنقع
حملها لانه يخاف من الحد هلاك ولدها البري عن الجناية وروي عن محمد بن ابي عبد الله عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله
له على رضي الله عنه ان كان ذلك على سبيل فله سبيل لك على ما في بطنها فليقل عنها فلا اولدت فان كانت
حدها الجلد فحق سعال من ناسها لا تقام بغيره ضعيفة وان كان الرجم فقيب الولادة لان التأخير كان
بسبب الولد وقد انفصل عنها فان لم يكن للضعيف من يربيه فحق يستعنى عنها لان في ذلك مياينة
الولد عن الهلاك وروي انه عليه السلام قال للقامدية لما اقرت بالزنا وهي حامل اذ هي حتى تنقي

فلما وضعت جارات فقال لها ارجي حتى يستغنى ولدك فجاءت وفي يده خبز فقالت يا رسول الله هذا
ولدي قد استغنى فامر بها فوجت وتجنس المريف حتى يبرأ والحامل حتى تنزع ان ثبت بالبينة
مخافة ان تحرب وان ثبت بالاقراء لا تجس لان الرجوع عنه صحيح فلا فائدة في التجسس والبنى عليه
التلع لرجس الغامدية ولو قالت الزانية انا جليد ربيها النساء فان قلن هي جلي جبرها سنين ثم
رجعها وهذا التقادم لا يمنع الإقامة لأنه بعدد ولو كان من عليه لحد ضعيف الحلفة مخاف عليه
الحلف لك لو ضرب شديدا ليقرب مقدار ما يحمله من الضرب واحسان الرجم للزينة
والعقل والبلوغ والاسلام والدخول وهما لا يلهج في القيل في نكاح صحيح وهما بمنه الا
حصان اما الحرية فلقوله تعالى فعليه نفس ما على المحصنات من العذاب اوجب عليهن
عقوبة تنصف والرجم لا ينصف فليجب على الاماء واما العقل والبلوغ فلا نه لا خطاب بدونها
واما الاسلام فلقوله عليه السلام من اشرك بالله فليس بحسن وما روي الله عليه السلام
رجم يهوديين فانما رجما حكم الترية والفتنة مشهودة واما النكاح الصحيح والدخول فلقوله
عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة والبكراتم لمن لم تتزوج ولا نه يتوصل الى الرطب الملال
والها شرط الدخول لقوله عليه السلام الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة والثيب هو الرطب
في النكاح الحلال في القيل ولان هذه بنم متوافرة متكاملة صادرة له عن ارتكاب الناحشة فكانت
جنايته عند وجودها متغلظة فان الجنابة والمعصية عند تكامل نعم المنعم اتيح والغش يكسب
تغلظ العقوبة في حقه او ما كثر نعمها على صفة الاحسان فلان كل وطئ لا يوجب احسان احد الرطوب
لا يوجب احسان الاخر كالمملوكين والمجنونين وصورته لو تزوج بامة او صبية او مجنونة او كانت
ودخل بها لم يصير محصنا وكذا الركانت حرة عاقلة بالغة وهو عبد او صبي او مجنون لا يصير محصنة
الا اذا دخل بعد الاسلام والعق والبلوغ والافاقة فينشد يصير محصنا بهذا الاصابة لا بما
قبلها لان نعم الزوجية لا يتكامل مع هؤلاء لان هذه المعاني ينزاع الطباع اما العداوة الذين
اولئك الذوق او لعدم العقل او لنقصانه وعدم ميل القلبية اليه فلا يتغلظ جنايته وعن
ابي يوسف انه لا يشترط الدخول على صفة الاحسان وعند ان الرطب اذا حصل قبل العتق ثم
اعتق صار محصنين بالرطب الاول والجواب عن الاول ان كل وطئ لا يوجب احسان اصلا
لا يوجب احسان الاخر لما بيننا وعن الاخرى ان كل وطئ لا يوجب الاحسان عند وجوده لا
يوجبه في الثاني من الزمان كوطئ الموي وعن ابي يوسف اذا دخل بامرأته ثم جرح او صار معتوقا
ثم افاق لا يكون محصنا حتى يدخل بها بعد الافاقة لان الاحسان الاول بطل فله ثبت احسان
مستأنف الا بدخل مستأنف ويثبت الاحسان بالاقرار لا نه غيب

شبهة حتى نفسه او بشهادة رجلين او رجل او امرأتين لان الاحسان ليس علة لوجوب
الرجم لانه عبارة عن خصال حميدة واصناف جميلة وذلك لا يشرله في العقوبة فلا يشترط بشوته
ما يشترط لوجوب الرجم واما الاحسان فمطهر وكذا ان كان بينهما ولد معروف
بهما لانه دليل ظاهر على الذوق في النكاح الصحيح وذلك يثبت به الاحسان ويكون في
الاحسان ان يقول الشهود دخل بها وقال محمد لا بد ان يقولوا باصمها او جامعا لان الدخول
مشرك فلا يثبت الاحسان بالشك وطها ان الدخول متى اضيق الى المرادة بحرف الياء لا يرد
به الا الجماع قال تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فمهر والمهر الجماع ولو خلا بامرأته فمهر طهرها
وقال وطئها وانكرت ما رخصنا باقراره ولا تكون محصنة لمجرد هذا وكذا لو قال بعد
الطلاق كنت نظريا وقال كانت حرة مسلمة واذا كان احدهما محصنا دون الاخر حتى
كل واحد بمجده لان جنابة احدها اخف والاخر اغلظ فاذا اختلفا في الجنابة اختلفا في مرجعها
ضرورة ومن وطئ جارية ولده وان سفل وقال علمت انها علي حرام
او وطئ جارية ابية وان علا اذ امة او زوجته او سيده او معتدته عن ثلاث وقال فثبت
انها حلال لم تجد ولو قال علمت انها حرام حذ وفي جارية الاخ والعمة بمجده بكل حال والاصل في
ذلك قولنا عليه السلام ادرؤا الحدود بالشبهات فخر الشبهة انواع شبهة في الحد وشبهة
في الفصل وهي شبهة الاشتباه وشبهة في العقد اما الشبهة في الحد هو ان يطأ جارية ابنة او عبد
المأذون المديون او مكاتبه او وطئ البائع الجارية المبيعة بيضا فاسد قبل القبض وبعد
او كان بشرط الخيار او وطئ الجارية التي جعلها صداقا قبل التسليم او وطئ المبانة بالكنايات
في حدتها او وطئ الجارية المشتكية فاذا لا يجب الحد في جميع هذه المتور وان قال علمت انها
علي حرام لان الشبهة في الملك وهو المحل موجودة سواء علم بالخبر او لم يعلم واما شبهة
الفصل فيها اذا وطئ جارية ابية او امة او جارية زوجته والمطلقة ثلثا او على مال في العدة او ام
ولده بعد العتق في العدة او جارية مولاه والمترفعين بطأ جارية الراهن في احدي الروايتين
وفي رواية يجب الحد فان قال طنت انها حلال لاحد عليه وان قال علمت انها حرام حذ
لانه طعن ان الفصل مباح له كما يباح له الانتفاع بماله وله نزع حق في الحد ببقاء العدة فقط
ان ذلك يبيح وطئها مكان طنت مستند الى دليل فكان شبهة في دره الحد اذا ادعى الحد و
بدون الدعوى انعدمت الشبهة ولا يثبت النسب وان ادعاه لانه زنا محض لان سقوط الحد
لا شبهة الامر عليه لا للشبهة في نفس الامر فان حلفوا فقال احدهما طنت انه حلال
لا حذ على واحد منهما حتى يقر احيما بالحرمة لان احدهما اذا ادعى الشبهة خرج فعله عن ان يكون

زنا فيج فصل الاق فسقط الحد عنهما ولود على الجارية المستأجرة والمستعارة او جارية اخيه
او غمة او زى رحم محرم غير الرلاد حد في الزوجين جميعا لانه لم يستند ظنه الى شبهة صحيحة لانه
لاجل له الانتفاء بمال هو كآء وملك المنفعة لا يكون سببا لملك المنفعة بحال واما شبهة العقد
بان وطئ امرأة تزوجها بغير شهر او امة بغير ان يكون مولاهما او تزوج العبد بغير اذن مولاه
او امة على حرة لا حد عليه ولو تزوج بغير شبهة او خمسة في عهده او جمع بين اختين او تزوج
بجارية فوطئها فانه لا حد عند ابن حنيفة وان قال علت القها على حرام وعندهما يحد اذا كان
عالمًا بالحرمة لانه عقد لم يصادف محله لان محله ما ثبت فيه حكمة وحكمة الحل وهو غير ثابت
بالاجماع فصار كمانعة العقد الى الذكر ولا في حنيفة انه عقد صادف محله لان محله ما هو
صالح لحصول المقصود من النكاح التوالد والتناسل والابتنى من الادميات قابلة لذلك
وقصته ثبوت الحل ايضا الا انه تقاعد عنه فاورث شبهة وانما يكفي لسقوط الحد الا انه
جب عليه التعزير ويوجب عقوبة لانه ارتكب جنابة ليس فيها حد مقدر فيعزر
ولو استأجر امرأة لينزى بها وزنى بها او وطئ اجنبية فيمادون الفرج او لا فلا حد عليه
ويعزر وقال يحد في المسائل كلها طمها في الاجارة ان منافع البضع لانك بالاجارة فصار
وجود الاجارة وعدمها سواء فصار كآء وطئها من غير شرط وله ما روي ان امرأة استسقت
راعيًا لبنا فاني ان يستقيم حتى تمكنه من نفسها ففعلت ثم رفع الامر الى عمر رضي الله عنه فقدر
لحد عنهما وقال ذلك مهرها ولان الاجارة عليك المنافع ومنافع البضع منافع فاورث شبهة
وصار كالمصلحة وطمها في اللواط اهما كالزنى لانها قضاء الشهوة في محل مشتبه على وجه الحال
وقد يحض حراما فيجب الحد كالزنا والفتحية اجتمعا على وجوب الحد فيها لكن اختلفوا فيه قال
ابوبكر رضي الله عنه تحرق بالنار وقال علي رضي الله عنه عليه حد الزنا وقال بعضهم تجلسان
في اثنتين موضع حتى يموتا وقال بعضهم يهدم عليها جدار وقال ابن عباس ينكس من مكان
مرتفع وله انه لا يسمى زنا لانه لا شرعا لان كل واحد منهما اختص باسمه وانه ينفي الاشتراك
كاسم الحمار والفرس فلا يكون زنا فلا يلحق بالزنا في الحد اذ الحدود ولا يثبت قياسا ولانه لا يجب
المال حال ما فلا يتعلق به الحد كما اذا فعل فيمادون السبيلين ولانه لو كان زنا لما اختلفت
الفتحية في حده فان حد الزنا منصوص عليه في حكم القرآن ومتواتر السنة وليس هو في معنى
الزنا لانه ليس اضاعة الولد ولا انتباه الانساب فلا يلحق به وقرله عليه السلام اقتلوا الفاعل
والمنعول به محمول على الاستحلال والسياسة لوجوب القتل مطلقا من غير اشتراط الاصحان
وجب التعزير عند ابن حنيفة لما قلنا ويسجن زيادة في العقوبة لفظ الجنابة واما في الاجنبية

فيما دون الزنا فان كان في الذنوب فهو كاللواط حكا واختلافنا وتعليقه وان كان فيما دون السبيلين
فانه يعذر بالاجماع لانه جنابة ليس فيها عقوبة مقدر فيعزر ولو زنت اليه غير امرأته فوطئها
لا حد وعليه المهر بذلك حكم عمر رضي الله عنه ولان الرجل لا يعرف امرأته تاول مرة الا باخبار النساء فقد
اعتمد دليل لان الملك ثابت من حيث الظاهر باخبار من ولا حد قاذفة لان الملك معدوم حقيقة
ولو وجد على فراشه امرأة فوطئها حد لانه يمكنه معرفة زوجته بكل صوته وصوتها وحسنها وحركاتها
فاذا التفت عن ذلك لم يعذر بخلاف ما تقدم وكذلك الاغتصاب اذا ادعاها فقالت انا زنتك
لانه اعتمد اخبارها وهو دليل ولو لجأته ولم تقل انا فلا نه حد لا يمكنه التحقق بالسؤال وغيره
لان للرب قد يكون من غير نداءها فيجب عليه التفتيش عن حالها والزنا في دار
الرب والبني لا يوجب الحد اذ المقصود هو الاثر الجار وهو غير حاصل لانقطاع العارية لانه اذا لم
ينعقد موجبا لا ينقلب موجبا حتى لو غزى الامام او من له ولاية الاقامة فانه يقيم الحد عليهم لانهم
تحت ولايته ووطئ البهيمة يعزر لانه ليس بزنا ولا معناه فلا يجب الحد فيعزر لما
بيننا وذكر ابن سنان عن اصحابنا ان كل ما لا يؤكل لحمه تحرق بالنار لما روي الى يوسف باسناده الى
عمر رضي الله عنه انه اوتي برجل وقع على بهيمة فعزره وامر بالبهيمة فذبحت واحرق بالنار
وان كان ما يؤكل كل بدخ وروك ولا يحرق وقال لا يحرق ايضا هذا اذا كانت البهيمة للفاعل
وان كانت لغيره يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بقيمتها ثم يذبحها وهذا ما يعرف جماعا لا قبا
ولرنا بصيغة او مجنونة حد خاصته ولو طأعت العاقلة البالغة صبيا او مجنونا
لا حد والفرق ان الحد يجب على الرجل يفعل الزنا وعلى المرأة بالتمكيس من الزنا والمأخذ وحد الزنا
لحرمة المحضة وذلك غير موجود في الفعل القبيح لعدم المخالفة فلهذا يكون فعلها نكسا من الزنا فلا
يجب الحد وفعل العاقل البالغ قبيح حراما فوجب عليه الحد وليرغب على القبيحة والمجنونة لعدم التكليف
واكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلثة وقيل ما يراه الامام وقيل بقدر
الجنابة والاصل ان يعزر بما ينجز به في اكبر رايه لاختلاف طباع الناس في ذلك وان راي الامام
ان يضم الجبس الى التعزير فعل لانه يصلح زاجرا حتى يكتفي به وقد ورد الشريعة وقال ابو يوسف اكثر
خسة وسبعون سوطا وفي رواية سوطا وفي رواية تسعة وسبعون والاصل في ذلك قوله عليه
السلام من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين فها اعتبر اذ في الحدود وهو حد العبد في الشرب
والقذف وهو ربعون فنقصا عنه سوطا وابو يوسف اعتبر الاقل من حدود الاحرار وهو ثمانون
فقص عنه خمسة في رواية وهو ما ثور عن سوطا على رضي الله عنه وفي رواية سوطا وهو قوله زفر
وهو القياس لانه نقصان حقيقة وتعزير العبد اكثر خمسة وثلاثون عند ابو يوسف فلا يبلغ في تعزير

حد العيب ولا تغزير الخرج الا حرام
فتعقل من جهة الوصف كيلا يفوت المقصود وهو الانزجار ولهذا قلنا لا يفرق على الاعضاء
فخذ الزنا لانه ثبت بدليل مقطوع به وهو الكتاب ولانه اعظم جريمة حتى وجب فيه الرجم
فخذ الشرب لانه سببه متيقن به
فخذ القذف لانه سببه محتمل لانه يحتمل صدق القاذف
التدفع في اللغة التي مطلقا ومنه العفانة والقذيفة
اللقاح الذي يرمى به وقوله فخر بين قاذف وحاذف اي رام بالحضا وحاذف بالعصا والتقاذف
الترامي ومنه الحديث كان عند عايشة رضي الله عنها قنطاران نعيان بما نقاذفت به الانصار من
الاشعار يوبخات اي تشامت وفيه معنى الرمي لان الشتم رمي بابيبيه وبشيمته وهو في الشرع رمي
مختص وهو الرمي بالزنا ومنه الحديث ان هلال بن امية قذف زوجته اي سماها بالزنا وفيه
الحذف وهو ثمان سوطا للزنا واربعة للعبد وتجب بقذف المحصن بغير الزنا لقوله تعالى والذين
يرمون المحصنات فليروا ثمانية باربعة شهاد فليجلدوهم ثمانين جلدة والمراد بالرسى القذف بالزنا
اجماعا ويشق في العبد امر وجب يطلب المقذوف لافيه من حقه وهو دفع العار عنه وصريح ما نرى
قوله ياتاني اوزي بنت اوبابا ابن الزانية ولو قال لربا ابن الزنا فهو قذف معناه انت متولد من الزنا
وجب للذباي لسان قذفه وجب عند عجز القاذف عن اقامته اربعة شهود على صدق مقالته فيضرب
ثمانين وترد شهادته ابدا لما تلوينا من صريح النقص ويفرق عليه لما نرى في حد الزنا
ولا يترفع عنه الا القرو والخشولان سببه غير مقطوع به وانما يترفع عنه القرو والخشولان لا يمنع ايهما
الامر اليه ويثبت باقرار مرة واحدة وبشهادة رجلين كافي ساير الحقوق على ما نرى في
الشهادات ولا يبطل بالتقادم والرجوع لتعلق حق العبد به لما نرى في حد الزنا
واحصان القذف العقل والبلوغ والحرية والاسلام والعفة عن الزنا اما الحرية والاسلام فلما
من في حد الزنا واما العقل والبلوغ فلان القبي والمجنون لا يلحقهما العار لعدم تحقق فعل الزنا فيهما
واما العفة فلان غير العفيف لا يلحقه العار ولا في حد القذف يجب جرائه على الكذب والقاذف لغير العفيف
صادق ومن قال لغيره يا ابن الزانية او لست لابيك حد لانه صريح في القذف لان قوله
لست لابيك كقول يا ابن الزانية ولو نفاه عن جده او نسبه اليه او الي خاله او عمه او زوج امه
او قال يا ابن ماء السماء لم يحد لان فيه عن جده صدق ونسبه اليه والي هو لا مجاز عادة وشرعا
قال تعالى واله ابائك ابراهيم واسماعيل وابراهيم جده واسماعيل عمه وقوله يا ابن ماء السماء يراد
به التشبيه في السماحة والصفاء وطهارة الاصل حتى لو كان رجلا اسمه ماء السماء وازاد نسبه
اليه فهو قذف ومن قال لغيره لست بابن فلان ان كان في حال الغضب حد لانه يراد به السب وان

لربك في حالة الغضب لا يحد لانه يراد به المعانبة عادة ينفي شبهه لا يبيد في الكرم والمروءة ولو قال
لامرأة زينت بجمار او ثوب لا يحد ولو قال زينت بدراهم او ثوب وبناقة حد لان معناه زينت
واخذت هذا وفي الرجل لا يحد في جميع ذلك لان الرجل لا يحد المال على الزنا عرفا ولو قال لاجنية
يا زانية فقالت زينت بك لا يحد الرجل لتصديقها ويحد المرأة لقذفها الرجل
ولا يطالب بقذف الميت الا من يقع القذف بقذفه في نسبه لان العار يلحقهم لاجنية ويحد لانه
اسوله دون فرسه فيثبت للولد وللولد وان كان كافرا او مجنونا لان الشرط احصان الذي يلحق
الي الزنا حتى تعبيره كاملا فريج هذا التعبير الي ولده والرق والكفر لا ينافي اهلية الاستحقاق
بخلاف ما اذا وقع القذف ابتداء للكافر والعبد لانه لم يرجع التعيين كاملا على ما بينا ومن يحد
ليس لولد البنت طلب الحد بقذف حرة اب امه لان نسبه الي غير وجوبه ان العار يلحقه كايهاقي و
لد الابن فكانوا سواك ومن قذف امرأة ميتة فصدقه بعض الورثة تحد للباقي لان قذف الام
تناول الكل فكان بمنزلة ما لو قذف الكل فصدقه البعض دون البعض فانه يحد لمن لم يصدقه
وليس لابن والعبد ان يطالب اباه وسيداه بقذف امه الحرة لان الاب لا يماق سبب
ابنه ولا السيد بسبب عبيد حتى لا يقتلن بهما ومن وطئ وطئ حراما في غير ملكه و
فالملا عنه بولد لا يحد قاذفها لغوات العفة وكذا اذا قذف امرأة معها اولاد لا يعرف لهراب لان
ذلك اماراة الزنا وان لا عنت لغيره ولحد لعدم اماراة الزنا اعلان من وطئ وطئ حراما
فلا يخلو ما ان كان حراما لعينه او لغيره فان كان لعينه سقط احصانه لانه زنا فلا يحد قاذفه وان
كان حراما لغيره لا يسقط احصانه ويحد قاذفه لانه ليس بزنا فالرطب في غير الملك من كل وجه او من وجه
حرام لعينه وكذا الوطئ في ملكه والحرة مؤينة وان كانت موقنة والحرة لغيره وعند ابي حنيفة
رحم الله بشرط الحرة للثبوت للاجماع والحديث المشهور بيان ذلك في صود المسائل وهو الوطئ با
بالتكاح الناسد والامة المستحقة والكراهة على الزنا والمجنون والمطاوعة والحرة بالمصاهرة با
بالوطئ ووطئ الاب جارية ابنه في حوز المسائل يسقط الاحصان ولا يحد قاذفه لانه حرام لعينه وان
لربا ثمراما للرجل او لذكره بغيره في ثبوت المصاهرة بالتبديل والمس لان كثير من الفقهاء لا يرون
ذلك محرما ولا نقص في اثبات الحرمة بل هو نوع احتياط اقامه للسبب مقام المجتب فلا يسقط الاحتياط
الثابت بيقين بالشك بخلاف الوطئ لان فيه نصا وهو قوله تعالى ولا تتكلموا بكلاما ياتوا به من النساء
الا ما قد سلف وقد قام الدليل على ان التكاح حقيقة في الوطئ ولا اعتبار للاختلاف مع صريح النقص
واما الحرة المؤينة في الملك الاف من الرضا والجارية المشتركة فانما يسقط الاحصان لانه
ينافي ملك المتعة فيكون الوطئ واقعا في غير الملك فيصير له شهرا بالزنا والحرة الموقنة بالمسوة

والعاقبة والنظام منها والحرمة باليمين والامة المتوجهة والمصلحة من غير ووطى الاختيار ملك العيون والمكانة و
للمشقة غير انما فلا يسقط الاحسان لان مع قيام الملك في الحال لا يكون النسل زنا ولا في مناهة والحرمة على شرف
للزنا ومن قذف كافر او امة الكفر لا حد لان زناه في الكفر حرام ولو قذف مكاتبا مات من وفاء لا حد
لوقوع الاختلاف في حرمة ولو قذف مجوسا تزوج بامة ودخل بغيرها فاسلم حد عند الحنفية خلافا لما يأتى على
ان له حكم الفحشاء عند خلافا لها وقد مر في النكاح والمستامن الحد للقذف لما فيه من حق

الغير وقد التزم ابقاء حقوق العباد وكان ابو حنيفة يقول اولاً لا حد لعنبة حتى الله تعالى والمختار الاول
ولا حد في الحر بالاجماع لانه بريء طه واما حد الزنا والسرقة قال ابو يوسف حد فيهما كالزنى ولهذا يقتضى منه
بالاجماع ولا حد فيهما عند حاله لا بلزومه التماثل وهو انما التزم حقوق العباد ضرورة التمكن من المعاشة
والرجوع الى بلده ولم يلزم حقوق الله تعالى بخلاف التقصاص فانه حق العباد

واذا مات المتذوف بطل الحد ولو مات بعد ما اقيم بعض الحد بطل الباقي ولا يرث ولا يبعث
المعصومة ولا الاعتياض وكذلك في التداخل وهذا بناء على ان الغالب فيه حق الشرع ولا خلاف
ان فيه حق العبد والشرع لانه شرع لدفع العار عن المتذوف وهو المنتفع به وفيه معنى الزجر ولا جله
يستحق الحد او المراد بالزجر اخلا العالم عن الفساد وهذا اية حق الشرع ثم اختلفوا في الغالب منهما
فاحصا بنا على حق الشرع لان حق العبد يتولاها مولا فيصير حق العبد مستوفيا فحق المولى ولا
كذلك بالمعكوز الاول لا بد للعبد على استيفاء حق الشرع الا بطل في النيابة

ومن قال المسلم بافاسق او باخبيث او باكاف او باسارق او باخنت عزر لانه اذا به ذلك ولحق به الشين
والحد لا تثبت قياسا فوجب التعزير ليزجر عن ذلك ويعتبر غيره وفي المجرم عن ابي حنيفة باشاراب
للمر بختان يعزر وكذلك لو قالك انك تاوي للقوم او تاوي الزواني لمابيتنا وكذلك باعمار يا
خزير ان كان فقيها او علقيا وكذلك يا ثور يا كلب لانه يلحق بذلك الاذي دون الجاهل العامي

وقيل يعزر في حق اكل في عرفنا لا فهم صاروا بعدونه سباً وقيل لا يعزر في حق اكل لا تائقنا بنفيه فالحقة
به شين وانما حق القاذف شين الكذب ولانه اغايبه هذه الاشياء ليس خلقه او قبح خلقه وليس
ذلك بعصية رجل زنا بامرأة ميتة يعزر ومن حده الامام او عزره فمات فهو حد
لانه مأمور من جهة الشرع فلا يتقيد بالسلامة كالنقضاء او نقول استوفى حق الله تعالى باسمه فكان

الله تعالى امانه بغير واسطة فلا يجب العتار والزواج ان يعزر زوجته على ترك
الزينة اذا ارادها وترك اجابته الى فراشه وترك غسل الجنابة وعلى الزوج من المنزل لانه يجب عليها
طاعته وطاعة الله تعالى فيعزر على المخالفة ومن سرق اوزنا او شرب غير مرة فحد فهو لكل لان المقصود
الانزجار وانه يحتمل حصوله بالاول فيتمكن في الثاني شبهة عدم المقصود فلا يجب اما لو زنا وسرق

وشرب فاشجب لكل واحد حد على حد لانه لو ضرب لاحد حاربنا اعتقد انه لا حد في الباقي فلا يترجم عنها
ولا كذلك اذا التحدت للجنابة ولواقيم على القاذف تسعة وسبعون سوفا فحد في حق من يفرق لا
ذلك السوط للتدخل فانه مما يتدخل لعنبة حتى الشرع ولان المقصود اظهار كذبه ليندفع به العار على
عن المتذوف وذلك لخصم في حقهما بالسوط الواحد واذا اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب و

القذف وفقا ليمين يهدا بالنقاء لكونه خالص حق العبد وحق العبد مقدم لحاجته واستغنا الله
تعالى وتجنس حتى يراه فاذا ابرأ الحد للقذف لما فيه من حق العبد ولجس حتى يبرأ لانه لو جمع بين حدين
ربما تلف والتلف ليس بواجب فاذا برئ فالامام انشاء بدها بالقطع وان شاء حد الزنا لا استواءهما
في النبوت واخرها حد الشرب لانه ثبت بالاجماع العقوبة فكان ذون ما ثبت بالكتاب وان كان
محصنا بداه بالنقاء فحد القذف ثم الرجم ويسقط الباقي لان التمسك باقى النفس فيؤدي الى
اسقاط بعض الحدود وقد امرنا بذلك وان كان مع ذلك قتل ضرب للقذف ثم ضمن السرقة
ثم قتل وسقط عنه الباقي فقتل ذلك عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وبالله التوفيق

الاصلي في وجوبه قوله عليه السلام من شرب الخمر فا
جلده فان عاد فجلدوه وهو كحد الزنا بكيفية وحد القذف كميته وثبوته فيجوز عن نيابة كل
في حد الزنا ويفرق على اعضائه لما مر من محمد انه لا يحد حقيقة عن حد الزنا فلما ثبت التخفيف
في العدد فلا تخفف ثانياً وعدده ثمانون سوطاً في الحر بالاجماع العقوبة رضي الله عنهم واربعون
في العبد لان الرق منصف ويثبت باقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كحد القذف فيبطل
يبطل بالرجوع والتقادم في البيعة والاقرار وعن ابي يوسف بشرط الاقرار مرتين على ما ياتي في
السرقة والتقادم في البيعة والاقرار وذلك بذهاب السكر والريحة فلو اقر

بعد ذهاب ريحها او شهد عليه بعد السكر وذهاب الريحة لم يحد وقال محمد في التقادم يمنع قبل
الشهادة بالاجماع غير ان محمد اراد الله قدره بالزمان كالزنا لان التأخير يتحقق بمعنى الزمان والركن
مشبهة وعند حماد بن زوال الريحة لان حد الشرب اثابته بالاجماع العقوبة رضي الله عنهم
ولا اجماع بدون رأي ابن مسعود فانه شرط وجرد الريحة لما روي ان رجلاً جاء بابن اخ له الى

عبد الله بن مسعود فاعترف عند شرب الخمر فقال له ابن مسعود بكسر في البيت انت لا ادته منقلاً
ولا سترت عليه كبيراً تلتلوه ومن مزوه ثم استنكوه فان وجد ثم ريحة الخمر فاجلده شرط وجود
الريحة فيكون شرطاً فلو اخطأ ويحرم ما يوجد منه فلا يحد الى الامام انقطعت لبعدها المسافة
في قولهم جميعاً لانه عذر فلا يحد تقادم كما قلنا في حد الزنا ولا حد السكر ان باقراره على
نفسه لزيادة احتمال الكذب فتمكنت الشهادة فسقط خلاف حد القذف لان فيه حق العبد والسكران

فيه كالتصاحي كسائر نفاذاته عقوبة له
وتحذ بشرب قطرة من الخمر وبالسكر من البنية
لقرله عليه السلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب ولا طلاق قرله من شرب الخمر فاجلده وعلية
اجماع الفقهاء والسكران لا يعرف العقل من الاثر ولا ارض من السماء فاقالا هو الذي
يخلط كلامه ويهدي لانه المتعارف بين الناس وهو اختيار اكثر المشايخ وابرح حنفية
ياخذ في اسباب الحدود باقصاها حد الرداء والحد واقصاه الغلبة على العقل حتى لا يميز بين الاثما
لاشمى ميز ذلك دلالة القصور وبعضه والله منذ السكر فقي ثبت احدها او فني منه لا يثبت
الاخر ولا حد حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعا لان السكر يكون من
المباحات كالبنج ولبن الرماك وغيرها وذلك لا يرجب الحد وكذلك الشرب مكرها لا يرجب
الحد فذلك شرط ذلك ولا يحد حتى يزول عند السكر ليتا لم بالشرب فيحصل
مصلحة الزجر ولا يحد من وجد مند راحة الخمر او نقيها لان الرخصة مشبهة
واحتال انه شربها مكرها ثابت والحدود لا تجب مع الشك والاحتمال **كتاب الشر**
وهي جمع شراب وهو كل ما يرقى بشرب ولا يتا في فيه المضع محرما كان او حلالا
وهي تستخرج من العنب والزبيب والتمر والجوب ومنها حلال فالحرم منها الخمر وهي التي من ماء العنب
اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وعندهما لا يشترط القذف بالزبد لانه يستحي خرا بدونه ولا ان يؤثر
في فساد العقل وتغطيته هو الاشتداد ولا في حنفية ان السكر اصل في العصير وما بقي شيء من
اثره فالحكم له واحكام الشرع قطعية فلا يحكم بكونه خمر مع وجود شئ من اثار العصير للغايرين
بينهما ولا ان الثابت لا يزول الا بيقين مثله فما بقي شيء من اثار العصير لا يتيقن بالخمرية واما
حرمها في الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب قوله تعالى انما الخمر والميسر والانساب والازلام
رجسى والزجس الحرام لعينه والسنة قوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها وقد تواتر تحريمها عن النبي
عليه السلام وعليه اجماع الامة ويتعلق بها احكام اخر منها انه يكفر مستحلها الثبوت حرمتها
بدليل قطعي به ومنها ان نجاستها مغلظة لشربها بالدليل القطعي ومنها انها لا قيمة
لها في حق المسلم حتى لا يجوز بيعها ولا يضمن غاصبها ولا منلفها لان ذلك دليل عن نفاذ وعريمها
دليل احانتها وقال عليه السلام ان الذي حرم شرابها حرم بيعها وكل ثمنها ومنها حرمة الانتفاع
لها نجاستها ولا ان في الانتفاع بها فقر بها والله تعالى يقول فاجتنبوا
القليل منها على ما بيناه في بابها ومنها ان الطبخ لا يجلها لان الطبخ في العصير يمنع الحرمة
لا يرفعها ومنها جواز تحليلها على ما ياتي ان شاء الله تعالى الثاني العصير اذا طبخ فذهب
اقل من ثلثه وهو الطلاء وقيل اذا ذهب ثلثه فهو الطلاء وان ذهب نصفه فالمنصف

وان طبخ ادى لجهة فالباذق والكل ورام اذا غلا واشتد وقذف بالزبد على الاختلاف لانه رقيق ليند
مطرب يجمع الفساق عليه فيجوز شربه وفقا لما يتعلق به من الفساد الثالث السكر وهي التي من
ماء الرطب اذا غلا كذلك قال عليه السلام الخمر من هاتين الثوبين واشار الي الكرم والتخلة
وعليه اجماع الفقهاء الرابع نقيع الزبيب وهو التي من ماء الزبيب اذا غلا واشتد كذلك على
الخلافة حرام ايضا لما روينا وبيننا وحرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية على
ما روى وحرمة هذه اجتهادية فيجوز بيعها ونفعن بالانتلاف خلافا لاله حرام فلا يجوز بيعه بالخمر
وعن ابى يوسف انه يجرز بيعها ونفعن بالانتلاف اذا ذهب بالطبخ اكثر من ثلثه ولا في حنفية الله
مال متقوم وماد ل الدليل على سقوط نفقوها بخلاف الخمر فيجب بالانتلاف عنده القيمة دون المثل
لانه منوع من الانتفاع بها الحرمة ولا يحد شارها حتى يكر ولا يكفر مستحلها لما بيننا وعن ابى يوسف
ما كان من الاشربة يبقى بعد ما يبلغ الى اشتد عشرة ايام لا يفسد اي لا يحمض فاني اكرهه لان بقاءه من
المدة دليل قوته وشدة تعلقه فكان اية حرمة روي ذلك عن ابن عباس ترجع الى قول الى حنفية
ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ ادى لطبخه حلال وان اشتد اذا شرب ما لم يسكر
من غير لهر وكذلك عصير العنب اذا طبخ فذهب ثلثاه حلال وان اشتد اذا قصد به التقوي
وان قصد التلذذ حرام وقال محمد حرام وعند مثل قولها وعند التوقف فيه له قوله عليه السلام
كل مسكر حرام وقوله ما اسكر كثير فقليله حرام وقياسا على الخمر ولها قوله عليه السلام حرمت الخمر
لعينها فليلها وكثيرها والسكر من كل شراب خص السكر من غير الخمر بالتحريم فمن غتم الخمر والسكر
وغير فقد خالف النقص وما رواه من الاحاديث طعن فيها حتى ان معين ذكره عبد الفتى المقدسى
في كتابه ولا ن عامة الفقهاء خلفه فدل على عدم صحته او هو محمول على الشرب للسكر والتام
او نقول المسكر هو القدر الاخير فتقول بالموجب ولا ن قليل الخمر لانه يدعوى كثير لرقته ولطافته
فاعلى حكمه وليس كذلك المثلث لانه غليظ قليلة لا يدعوى كثير وهو غذاء فلا يحرّم وروي الطحاوي
باسناد الى ابى عمران النخعي عليه اتي ينيذ فشره فقطب وجهه لشدة ته ثرو عاب عام فصبه عليه
وشرب منه وقال اذا اعتلت عليه كرهت الاشربة فاقطعوا متونها بالماء وفي رواية انه لما قطعت
رجل اعرام هو قال لا وهذا نص في الباب وعن ابن ابى ليلى قال اشهد على البدرين من اصحاب
رسول الله عليه السلام انهم كانوا يشربون النبيذ في الجرار الخضر وقد نقل ذلك عن اكثر الفقهاء
ومشاهيرهم قولا وفعل حتى قال ابو حنيفة انه مما يجب اعتقاد حله لثلا يودي الى تضييق
الفتاوى رضي الله عنهم والمثلث اذا صبت عليه الماء حتى رقيق فطبخ لا يغير حكمه لان متب الماء
يزيد منعفا بخلاف ما اذا صبت الماء على العصير فطبخ حتى ذهب ثلثا الجميع لان الماء يذهب

اولا اللطافة او يذهب منها فلا يكون الذاهب ثلثي العصور
الشعير الذي حل طبعه او لا اذ الشرب القوي والطرب لقوله عليه السلام الخمر من هاتين الشجرتين
والمراد بيان الحكم ولان قليله لا يدعوا كثيره ومن قد رحمه الله حرام ويقع طلاق السكران منه كثير من
الاشربة الحزمة وجوابه ما مر وفي حد السكران منه روايتان والاصح انه يحد لان في بعض البلاد يجمع
الفساق عليه اجتماعهم على الخمر وفوقه وعلى هذا المتخذ من الالبان ثم قيل لجلبان لخلل لبس الرماح
عند ابي حنيفة اعتبارا بالجماع اذ هو متولد منه وجوابه ان كراهة الخمر لاحترامه او لما في ابا حنيفة من
تقليل آلة الجماع فلا يتعدى الى لبنه ويكره شرب دروي الخمر والامتناع به لانه من
اجزاء الخمر ولا حد شاربه ما لم يسكر لانه ناقض اذ الطباع السليمة تكرهه وتبوء عنه وقليله لا يدعوا
الى كثيره ضار كثير الخمر ولا ابتداء في الذبا والختم والمزفت والنقص لقوله عليه السلام
كث لم يستكر من الانتباذ في الذبا والختم والمزفت والنقص لا فانبذ وفيها واشربوا في كل ظرف فان الخمر
لا خل شيئا ولا حرمة ولا تشربوا السكر وخل الخمر لخلل سوا خللت طهر لا فانه ايضا لا يجمع
ما فيه او خللت لقوله عليه السلام نعم الا اذا لم يخل مطلقا وقال عليه السلام خير خلقي من لم يمسره
ولان التخليل يزول الوصف المفسد ويبقى وصف الملاحة لانه فيه مصلحة مع الصفاء والنفقة
ومصلحه كثيره واذا زال المفسد الموجب للحرمة حلت كما اذا خللت بنفسها واذا خللت طهر الا فانه
ايضا لان جميع ما فيه من اجزاء الخمر يخلل الا ما كان منه خاليا عن الخمر قليل بطريرتيا وقيل بفساد
الخلل بطرير لانه يخلل من ساعته وكذا الموصوب منه للخلل فما خلل طهر من ساعته ومن خاف على نفسه
الهلاك من العطش ولم الاخر اقله ان يشرب منها ما يامن به من الموت فربكف لان الله تعالى باح
للظفر كل الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر مثله في التحريم فيكون مثلهما في الاباحة عند الاطراف فاذا
امن على نفسه زالت الضرورة وهو خوف الهلاك عاذا القهر واذا وجدت الخمر في ذرا انسان و
عليها فمجلسوا مجالس من يشربها ويرى من احد يشربونها عزروا لانهم ارتكبوا امرًا عظيما ولا يسلوا
جلسا منكرًا وكذلك من وجد معه آية خمر عزز لانه ارتكب عظيما والله اعلم **كتاب التيسير**
ما وفي في اللغة اخذ الشيء على سبيل الحقيقة والاستسار بغير اذن المالك سواء كان المأخوذ
مالا او غير مال ومنه استراق السمع قال تعالى الا من استرق السمع وسرقة الشاهر المعنى وسرق
الصنعة ونحوه وفي الشرع اخذ المأكل البائع نصابا محررا او ما قيمته نصاب ملكا لغيره لاشبهه له فيه
على وجه الحقيقة والمعنى اللغوي مراعى فيه ابتداء وانتهاء او ابتداء في بعض القصور كما اذا انقب البيت
خفية واخذ المال مكابرة وذلك يكون ليلته لانه ربما احتسب به فكابر واخذ ولا غوث بالليل فيقطع
اما النهار لو فعل ذلك لا يقطع لانه لم يعم الغوث فلا يمكنه ذلك فيشترط الحقيقة ليلته ونهاره في

مسارقة عين المالك او من يقوم مقامه وفي قطع الطريق وهي السرقة الكبرى مسارقة عين الامام
واعوانه لان المتصدى لحفظ الطريق باعوانه لان الاموال انما تصير مصنوعة محرزة بحفظ الامور
وحمايتها والاصل في وجوب القطع قوله تعالى والتسارق والتسارقة فاقطعوا ايديهما واقرا
ابن مسعود فاقطعوا ايديهما وقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون
في الارض فسادا الاية وقال عليه السلام من سرق قطعناه ورفع اليه عليه السلام سارق فقطعه
واجاع الامة على وجوب القطع وان اختلفوا في مقدار النصاب ولان المال محبوب الى النفوس يميل
اليه الطباع البشرية خصوصا عند الحاجة والضرورة ومن الناس من لا ترد بضعه عقل ولا يبعده
نقل لا يخرجهم الذباغة ولا تردهم المروءة والامانة فلو لا الزواجر الشرعية من القطع والقتل ونحوها
لبادروا الى اخذ الاموال مكابرة على وجه المجاهرة او خفية على وجه الاستسار وفيه من الفساد ما
لا يخفى فناسب شرع هذه الزواجر في حق المستسر والمكابر في سرقتي الصغرى والكبرى حسبا لبيان الفساد
واصطلاحا لاحوال العباد والعبد والحرة في القطع سواء اطلق النقص ولان القطع لا ينصف
فيكمل في العبد صيانة لاموال النقلين ولا بد من الفعل والمبلغ لان القطع شرع ناجز اعني
الجناية ولا جناية من الصبي والمجنون واما اشراط النصاب فلما روي ان اليد كانت لا تقطع على
عهد رسول الله على السلام في الشيء النافذة ولانه لا بد من اعتبار مال له خطر ليحقق الرغبة فيه
يجب الزجر عنه اما الحقير لا يتحقق الرغبة فيه فلا حاجة الى الزجر عنه ولا بد ان يكون غير مال
له بالدخول فيه لان بالاذن يخرج ان يكون حرزا في حقه وبشرط ان يكون ملكا لغيره لاشبهه له فيه
لان الحد ود تدرى بالشبهات على ما مر ويكون على سبيل الحقيقة لان السرقة لا تكون على الجهر على
والنصاب دينار او عشرة دراهم مضروبة من النقص لقوله عليه
السلام لم يكن الا ثمن الجن وقد نقل عن ابن عباس واين ابن ابراهيم قال كانت قيمة الجن الذي
قطع فيه على عهد رسول الله على السلام عشرة دراهم ونقل اقل من عشرة دراهم والاخذ
بالاكثر او بالاحتيا لا الدرا في الاقل شبهة عدم الجناية وروي عن ابى يوسف ومحمد انه لا
يقطع في عشرة دراهم تبوما لم تكن مضروبة وروي ابو يوسف عن ابى حنيفة انه يعتبر قيمته
بنقد البلد وروي الحسن عنه اذا سرق عشرة دراهم مما تزوج بين الناس قطع فعلى
هذا اذا كان التبر رايا بين الناس قطع وروي الحسن عنه ايضا لو سرق احد عشر درهما
لا تزوج فان كانت يساوي عشرة رابحة قطع والا فلا وقوله او ما قيمته عشرة دراهم
دليل على ان غير الدراهم يعتبر قيمته بالدراهم وان كان ذهبيا وروي بشر عن محمد بن ابراهيم
نصف دينار قيمته عشرة دراهم قطعه وان سرق دينارا قيمته اقل من عشرة دراهم

ثم حرز كل شئ على حسب ما يليق به قال عليه السلام فاذا اواه الحزين يعني البيد رقيقه القطع وقال
عليه السلام لا قطع في حراسة الجبل وما اواه المراح فقيه القطع اي موضع يروجون منه
والحرز يكون بالحفاظ وبالمكان لان الحرز ما يصير به المال حرزا عن ايدي اللصوص وذلك
بما ذكرنا فالحافظ كمن جلس في القمحة او في المسجد او في الطريق وعنده متاعه فهو حرزه و
سواء كان نائما او مستيقظا اما اذا كان مستيقظا فظاهر واما اذا كان نائما فلما روي
انه عليه السلام قطع سارق رداء صفوان من تحت راسه وهو نائم في المسجد وسواء كان النائم
تحتاه او عنده لانه يعد حافظا له في ذلك كله عرفا والحرز بالمكان هو ما اعد للحفاظ كالقود
البيوت والمخازن والسندوق ونحوه ولا يعتبر فيه الحافظ لانه حرز بدونه وهو المكان الذي
اعد للحفاظ الا ان القطع لا يجب بالاخذ من الحرز بالمكان الا بالاخراج لان يد المالك قائمة ما لم
يخرجه والحرز بالحفاظ يجب القطع كما اخذه لان يد المالك زالت بمجرد الاخذ فتمت السرقة
ولو كان باب الدار مفتوحا فدخل لغيره واخذ متاعا لم يقطع لانه مكابر وليس يبرق
لعدم الاستمرار على ما يتنا وان دخل ليلة قطع لانه حرز لانه بني للحرز ولو دخل بين
العشاء والعمة والناس متشرون فهو بمنزلة النهار ولو علم صاحب الدار باللس واللس
لا يعلم به او بالعكس قطع لانه مستخف وان علم كل واحد بالآخر لا يقطع لانه مكابر
واذا سرق من الخمار ليلة لانه قطع بالنهار لان كان صاحبه عنده لانه ما ذون له بالدخول
فيه فهاذا فاختل الحرز ويقطع ليلة لانه مبني للحرز واما اعتاد الناس من دخول الخمار
بعض الليل فهو كالنهار لوجود الاذن وعلى هذا كل حرز اذن بالدخول فيه كالحلقات و
حواليت التجار والنفق ونحوهم والمسجد والقصر حرز بالحفاظ لان القوم
ليس بحرز والمسجد ما بني للحفاظ والاحراز فلوسرق منه وصاحبه عنده بحفظه قطع لوجود
السرقة بخلاف الخمار والحرز الذي اذن بالدخول فيه حيث لا يقطع وان كان صاحبه عنده
لانه يفي للاحراز فلا يعتبر فيه الحافظ كما مر والجواني بالفسطاط كالبيت لانه عمل
لحفظ فان سرق الفسطاط والجواني لا يقطع لانها ليس في حرز وان كانتا حرزا لما فيها الا
ان يكون لهما حافظ فيقطع لوجود الحرز وقال اصحابنا ما كان حرزا النوع فهو حرز بطبيع الانواع حتى
جاءوا شرجه البقال حرزا لوجوده لانه حرز خلفه الدراهم والدنانير ولهذا قالوا لا يقطع النباش لان القوم
بحرز لغير الكفن فلا يكون حرزا للكفن وبثت السرقة بما ثبت به القذف يعني بالاعتار
مرة وبشهادة شاهدين كسائر الحقوق وقد تقدم وقال اي يوسف لا بد من اقرار مرتين لانه لحيدي
المجتمعين فيعتبر فيها التهمة كالآخري وفي البيعة كما في الزنا وحده الشرط هذا الخلاف ولما ان السرقة والنشب

بثبت بالمرّة الواحدة فلا حاجة الى الآخري كالقصاص وحده القذف والتهمة في الشهادة منصوص
عليه ولانه يفيد تقليل تهمة الكذب ولا كذلك الاقرار لانه لا طعة فيه واشترط الزيادة في الزنا
خلاف القصاص فيقتصر على مورد النص وينبغي ان يلحق المقر الرجوع احتيا لا للدراة فقد روي انه
عليه السلام ان سارق فقال له اسرقت ما اخاله سرق واذا رجع عن الاقرار منع في القطع لانه خال
حق الله تعالى ولا مكذب له فيه ولا يصح في المال لان صاحبه بكذبه ويسأل الشهود
عن كفيتهما وزنا لهما ومكانها وما هيتهما لانه يلبس على كثير من الناس فبسال عنه احتياطا في الحدود
ولا بد من حضور المسروق منه عند الاقرار والشهادة والقطع حتى لا يقطع ما لم يصدق
لان حقه متعلق بالسرقة حتى لا يثبت بدون دعواه ولا احتمال ان يهبه المسروق او يملكه فيسقط القطع
فاذا حضر انفي هذا الاحتمال واذا دخل جماعة للحرز وتولى بعضهم الاخذ قطعوا ان
اصاب كل واحد نصيب لوجود السرقة من كل واحد منهم لان الاخذ وجد من الكل معنى للمعاونة كما
في قطع الطريق وصار كالزنا والمعنى وان كان اقل من نصيب لم يقطع لان القطع يجب على كل واحد
بجنايته فيعتبر كالمعاونة وان نقب فادخل يده واخرج المتاع او دخل وناول المتاع
اخر من خارج لم يقطع اما الاولى فلانه لم يوجد الهتك على وجه الكمال وهو الدخول فصار فيه شبهة العدم
فلا يجب الحذف واما الثانية فلان الداخل لم يخرج المتاع لا اعتراض يد معتبرة عليه قبل اخراجه والخارج
لم يوجد منه هتك للحرز فلم يتم السرقة من كل واحد منهما وعن اي يوسف القطع في الاول لان
المقصود من السرقة اخراج المال من الحرز وقد وجد نصار كما اذا دخل يده في صندوق القير في اخراج الدراهم
وعند في سئلة الثانية ان اخراج الداخل يده وناولها الخارج قطع الداخل وان ادخل الخارج يده فناولها
من الداخل قطعها ويبنى على الاولى وجوابه ان كمال هتك حرز بالدخول فيه وهو يمكن متاعا
ولم يوجد بخلاف السندوق لان الممكن فيه ادخال يده فيه دون دخوله وان القاء
في الطريق لم اخذه قطع وقالوا لا يقطع لان القاء لا يوجب القطع كما لو لم يباخذه وبالاخذ من
الطريق لا يقطع كما لو اخذه غيره ولنا انه لم يعتز من عليه فعل اخر فاعتبر الكل فعلا واحدا لان ذلك
عادة اللصوص لانه يتعذر خروجهم بالمتاع فيفعلوا ذلك او يفعلونه لينفرتوا للدفع لو ظهر عليهم
او للهبة فكان من قام السرقة بخلاف ما اذا القاء ولم يباخذه لانه مضيح لا سارق وكذلك لو حمله على
حمار وساقه قطع لان شبهه مصاف اليه ولو خرج قبل الخمار ثم خرج الحمار بعده وجاء الى منزله
لم يقطع ولو علقه على طائر له وتركه في المنزل فطار بعد ذلك الى منزله لم يقطع لانه مختار في ذلك
ولو طرح المتاع في نهر في الدار فذهب به الماء واخرجه لا قطع عليه لان الماء اخرجه بقوته حتى لو لم
يكن له قوة وحركة هو حتى اخرجه قطع لانه مصاف الى فعله وان ادخل

يد في صندوق القير في او كبر غير واخذ قطع لا تهرز اما العند وقخر بنفسه على ما بيننا واما
الكرخز بالمحافظ فيقطع
والتمك والصيد والطين والنور والزرنيخ وخرها الحديث عاينها ان اليد كانت لا تقطع على
عهد رسول الله عليه السلام في الشيء التافه وهو الخير وما هو مباح في الاصل بصورته خفي
لقلة الرغبات فيه وكذا الاجري فيه الشخ والفنة وما كان كذلك لا يؤخذ على كره من المالك
عادة فلا حاجة الى الزجر كما قلنا فيما دون النصاب ولما فيه من الشركة العامة في الاصل يوجب
الشبهة وقال عليه السلام لا قطع في الطير وتتم جميع الطيور حتى الدجاج والبط ويدخل في التمسك
الملح والبرقي ولا ما يتسارع اليه الفساد كالفاكهة الرطبة واللين والحم لقله
عليه السلام لا قطع في الطعام قالوا معناه ما يتسارع اليه الفساد لانه يقطع في الجيوب والشكر اقلها
وقال عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر قال محمد رحمه الله الثمر ما كان في رؤس النخل والكثير الحار
وقال عليه السلام لا قطع في الثمار وما اواه الحزين ففيه القطع وهو موضع تجمع فيه الثمار اذا
حرمت فالذي يجمع عادة هو اليابس ولا ما يتناول فيه الا تكاثر كالاثرية المطربة والالت
القهو والنرد والشتنج وصيلب الذهب لانه تصدق دعواه في تاويله الا تكاثر لانه ظاهر حال
المسلم بل يوجب عليه ذلك لانه نهي عن المنكر ولا في سرقة المصحف المحلى وعن ابي
يوسف انه يقطع اذا بلغت الحلية نصا بالافاقا ليست من المصحف فاعتبرت بانفرادها ولنا
انه يتناول فيه القراءة ولان الاحراز لاجل المكتوب ولا ماله له وما وراءه تبع كالجلد والورق
والحلية ولا عبرة بالتبع والاصل انه متى اجتمع ما يجب فيه القطع وما لا يجب لا يقطع كالشراب وما
الورد في اناء ذهب وفضة لانه اجتمع دليل القطع وعدمه فاورث شبهة حتى لو شرب ماء في اناء
في القار نخرج الا انه من القار فارغا قطع لان المقصود حينئذ هو الاناء رواه هشام عن محمد وكذلك
البيت المحلى وعن ابي يوسف انه يقطع لان المحلى يبرم فكان مقصودا ولنا ان المحلى تبع له وهو ليس
بمال ولا يتناول في اخذه خوف الهلاك ورده على اهله ولو كان قصده المحلى لا خذه دون الصبي
وكذا الورق كلبا عليه فلا بد فضة لانها تبع له ولا قطع في الاصل فكذا في التبع ولا في
سرقة العبد صغيرا كان او كبيرا عند ابي يوسف لانه آدمي من وجهه مال من وجهه وقال لا يقطع في العبد
الصغير لانه مال لكونه منتقيا به او برضية الانتفاع بخلاف الكبير لانه خداع او غصب وليس برفقة واذا
كان يعبر عن نفسه ويعقل فهو كالكبير ولا في سرقة الزرع قبل حصاده والثمره على الشجر
لعدم الحرز والحديث المتقدم ولا في كتب العلم لانه يتناول قراعتها ولان المقصود ما
فيها وليس بمال ويقطع في دفاتر الحساب لان ما فيها غير مقصود واما المقصود الكاغد والورق المحلى

قبل الكتابة قطع وفي كتب الادب راويان
ويقطع في الساج والابنوس والفندل والقناديل
العمر والياقوت والزبرجد والنفوس كلها لانها من انفس الاموال واعزها مرغوب فيها ولا توجد متبا
في دار الاسلام بصورتها فصارت كالذهب والفضة ويقطع في الاواني المتخذة من الخشب لا في
الحقن بالاسوال النفيسة بالفضة ولا قطع في العاج ما لم يعمل منه شيء قطع فيه
ولا قطع في الزجاج لان المكسور منه تافه والمصنوع يتسارع اليه الفساد وقيل يقطع في
المصنوع لانه مال بقيس لا يتسارع اليه الفساد قال محمد رحمه الله لو سرق جلود السباع المدبونة
وقيمتها مائة لا يقطع ولو جعلت مصلدة او بساطا قطع لا تخرج من ان يكون جلود السباع
لتغير اسمها ومعناها ولا قطع في الخاين ولا بنات ولا منتهب ولا غش ولا غش ولا غش
رضي الله عنه عن المختلس والمتهم فقال تلك دعاية لا شيء فيها ولا ناس السارق لا يتناول له فلم يقطع
تحت النقص قال عليه السلام لا قطع على خاين ولا مختلس ولا منتهب ولا ناس السارق لا يتناول له فلم يقطع
المال غير محرم عنه والمتهم المختلس مجاهر فلا يكون سارقا واما النباش فيقطع عند ابي يوسف
لقوله عليه السلام من نبش قطعناه ولانه سرق مالا متقوما من حرز مثله فيقطع ولهما ما روي
الزحري ان نباشا اخذ في زمن مروان بالمدينة والقجاة متوافرون بوميذ فلبسوا ان لا قطع عليه
ولان اسم السارق لا يتناول له الا ترى ان العرب افردوا له اسما والقطع وجب على السارق نصا
فلا وجبنا عليه كان الحاقا له به فيكون اجاب الحد وهو بالقياس فلا تجوز ولا لانه ليس ملكا للبيت
لا نقطع ملكه بالموت ولا ملك للورثة لعدم جواز تصرفهم فيه فلم يكن له مال معين فلا يقطع
كالمال بيت المال وما رواه محمد بن علي السياسة وقيل هو موقوف وليس برفق ولا في
سرق من ذي رحم محرم او من ذي سيده او امرأة سيده او زوج سيده او زوجته او مكاتبته او من
بيت المال او من الغنيمة او من مال له فيه شركة لوقوع المال في الحرز لوجود الاذن في الدخول في بعض
وبسطة في بعض في مال الآخر ولانه حقا في اكساب المكاتب وله نصيبه في بيت المال والمغرم وهو
مروي عن علي رضي الله عنه وكذا اذا سرق المكاتب من ماله لا يقطع ولا يقطع بالسرقة من غيره من ماله عليه
لانه استوفى حقه والموجمل سواء لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وكذا لو سرق اكثر
من حقه لانه يصير شركا بمقدار حقه وكذا اذا اخذ جرد من د راحه او ردي لان الجنس متحد ويقطع
بسرقة خلاف جنس ما عليه لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه الا يبيها الا اذا قال اخذته رهنا حتى او
قضا به فلا يقطع لانه مختلف فيه فقد ظن في موضعه قوم سرقوا وفيهم صبي او مجنون لا قطع عليهم
وان نوب ذلك الكبير لانه فعل واحد لم يوجب القطع على البعض فلا يجب على الباقي للشبهة وكذا اشترى
ذكا الرخم المحرم وقال ابي يوسف ادركت من القبي والمحرم واقطع الاخر اعتبارا للحالة الاجتماعية بحالة

الانفراد اذ فصل كل واحد منهما معتبرا بفراده وشريك الاخر كشرى كلبين في الخلاف لانه لا حد
على الاخرس لاحتمال انه لو نطق ادعى شبهة الشركة ونحوها قال ابو حنيفة رحمه الله لا يقطع الا على اذ
سرق لجهله بما لا غيره وحرز غيره
ويقطع بين السارق من الزند وحكم ما يقطع
فللقراءة المشهورة واما اليمن فلقرأة ابن مسعود رضي الله عنه وعليه الاجماع واما من الزند لان الابنة
فان اليد تتناول الى الابط وتتناول الزند والرفق وقد وردت السنة مفسرة لها بما ذكرنا فان النبي
عليه السلام لم يقطع يد السارق من الزند واما الحسم فلنقله عليه السلام فاقطعوه ولجسمه ولا
اذا لم يحسم يودي الى التلف لان الدم لا ينقطع لانه والحذر ارجح من تلف ولحد لا يقطع في الحرق والبرد
الشديد فان عاد قطع رجلة اليسرى فان عاد لم يقطع ويجس حتى يتوب والاصل ان الحد السرقه شرعيا
لا متلفا لان الحدود شرعت للزجر عن ارتكاب الكبائر لا متلفه للنفس المحترمة وكل حد يضمن اتلاف
النفس من كل وجه او من وجه لم يشرع حد او كل قطع يودي الى اتلاف جنس المنفعة كان اتلاف النفس
من وجه فلا يشرع وقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى يودي الى اتلاف جنس منفعة البطش والمنع فلا يشرع
حد او اليه الاشارة بقول علي رضي الله عنه اني لا استحي من الله ان لا ادع له يدايا كل بها ويستنجي بها
ورجلاني على هذا ارجح بقية العصاة فنجيهم فانفقد اجماعا وعن عمر انه انى برجل اقطع اليد
والرجل قد سرق يقال له سدوم فاراد ان يقطعه فقال له علي رضي الله عنه انما عليه قطع يد ورجل
فحسه عمر ولم يقطعه ففتوى علي ورجوع عمر اليه من بكسر ولا مخالفة من غيرهما دليل على اجماعهم عليه
اوانه كان شريعة عرفها من رسول الله عليه السلام وهذا بخلاف القصاص لانه حق العبد فيستوفي
خير المولى وما روي من الحديث في قطع اربعة السارق فمضن فيه الطحاوي او نقول لو صح لا حرج
به التعابة على علي رضي الله عنه ولرجع اليهم وحيث جهم ورجعوا الى قوله دل على عدم صحته
فان كانت يده اليمنى ذاهبة او مقطوعة يقطع رجله اليسرى من المفصل وان كانت رجله اليسرى
مقطوعة فلا يقطع عليه لما فيه من الاستهلال على ما بيننا وبضمن السرقه ويجس حتى يتوب
فان كان اقطع اليد اليسرى او اشراها او ابها مرها او اصبعين سواها وفي رواية تلك
اصابع او اقطع الرجل اليمنى او اشراها او ابها عرج يمنع المشى عليها لم يقطع يده اليمنى ولا رجله اليسرى
وجملته انه متى كان بحال لو قطعت يده اليمنى لا ينفع يده اليسرى او لا ينفع رجله اليمنى لانه
كانت قبل المقطع لا يقطع لانه فيه نفقة جنس المنفعة بطشا او متيا وقوام اليد بالاجهام فعدمها
او شللها كشلل جميع اليد ولو كانت اصبع واحدة سوى الاجهام مقطوعة او شلل قطع لان فوات
الواحدة لا يوجب نقصا طاهرا في البطش بخلاف الاصبعين لانها كالاجهام في البطش ولو كانت اليد
اليمنى شللا فما قصه الاصابع يقطع في ظاهر الرواية لان المستحق بالنقص قطع يده اليمنى دون اليسرى

واستيفاء الناقص عند تعذر استيفاء الكامل جائز وعن ابى يوسف لا يقطع لان مطلق الاسم يتناول الكامل
ذكره في اختلاف زفر ويعقوب ولو كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع المشي
عليها قطعت يده اليمنى والا فلا ما بيننا فان سرق في الثالثة بعد ما قطعت يده ورجله حبس وضرب
لان القطع لما سقط له يمين الا الزجر بل حبس الضرب حديث عمر رضي الله عنه
وان اشترى السارق المسروق او وجب له او ادعاه لم يقطع وقال زفر ان كان بعد القناء بالقطع قطع وهو
رواية عن ابى يوسف لان السرقه قد غنت انعقاد او ظهورا او بشراء والجهة له يمين قيام الملك وقت السرقه
فلم تثبت الشهمة ولنا ان الامضاء في الحدود من باب القناء لا من استيفاء عن القناء بالاستيفاء لان القناء
للظهور وهو حق الله تعالى وهو ظاهر عنده واذا ثبت ذلك يشترط قيام المضمومة عند الاستيفاء
فصار كما اذا ملكها قبل القناء ولان الشهمة دارية وانما تحقق بجود الدعوى لاحتمال صدقه
واذا قطع والعين في يده ردها لا نفعها ملكه قال عليه السلام من وجد عين ماله فهو
احق به واليتي عليه السلام قطع سارق رداء صفوان ورد الرداء على صفوان وكذا ان كان ملكا لغيره
باية طريق كان وحي قايمة بعينها لما قلنا وان كانت هالكة لم يضمنها لقوله عليه السلام لا عزم على السارق
بعد ما قطعت يمينه وفي رواية ابن عوف عنده عليه السلام اذا قطع السارق فلا عزم عليه ولا لغيره
ملكها من وقت الاخذ على ما عرف في العقب فيكون القطع واقعا على اخذ ملكه ولا يجوز وروي ابن حنبل
عن محمد رحمه الله ان امرءا برد قيمة ما استملكه وان كنت لا اقصى عليه بذلك لان القناء يودي الى
ايجاب ما بينا في القطع لكن يبقى بالرد لانه اتلف ما لا يحفظون ابغى حتى وكذلك قطع الطريق فان سقط
القطع لشبهة من لان اخذ مال الغير موجب للثمان واما سقط بالقطع على ما بيننا فاذا سقط القطع غاد
الثمان بحاله ومن قطع في سرقه ثم سرقها وحي بها لم يقطع والقياس ان يقطع وهو رواية الحسن بن
ابى يوسف لانها اذا ردها صارت كعين اقوي في حق الثمان فكذا في حق القطع وجه الاستحسان لها صارت بغير
منقومة في حقه الا ترى انه لو استملكها لا ضمان عليه وما ليس يتقوم في حقه لا قطع عليه في سرقه وبالرقي
لما ان عادت حقيقة العصمة فشبهة السقوط باقية نظرا الى اتحاد الملك والمحل وان تغير
حالتها كما اذا كان غزلا فنسج قطع لتبدل العين اسما ومثورة ومعنى حق يملكه القاصبه وانا تبدلت
العين انتقلت الشهمة الناشئة من اتحاد المحل والقطع فيه فيقطع ولو سرق عينا ففقد فيها ثمان المسروق
منه باعها من آخر ثم اشراها ثم غاد وسرقها قال مشايخ العراق لا يقطع لان العين قايمة حقيقة لكن تبدل بسبب الملك
فيها فكان شبهة سقوط العصمة قايمة وقالا مشايخ حراسان يقطع لان العصمة سقطت في حق الاول ضرورة
وجوب القطع وهذه القرورة انعدمت في حق المشتري فقد وجد دليل العصمة وفقد دليل سقوطها فبقيت
معصومة فاذا عادت الى البائع عادت معصومة متقومة كما كانت وكذلك لو سرق قطنا فقطع فيه

[illegible]

لو كان في العرشين او بينهم وبين العرش سبعة ستم فخرج قطاع الطريق وعلية الفتوى نظر المصنف
الناس بدفع شر الخبيث المفسدين وادب ضيقه وادب الله اجابه على ما ذكره شامد في زمانه فافهم هذا
كأنه علة في السور فلا يمكن قطاع الطريق من مغابتهم واما اذا كانت كذا عند الحاق وانكسرت او تغلب
عليهم قطاع الطريق اخرج طبع الله وهذا قال لا يثبت قطع الطريق بين الدين والكوفة لان العول في
زمانه كان على فكر الخوض لا اتصال المفسرين اما الله في بنية بجرى فيه قطع الطريق وينوي في الاشياء
الحسنة والصلاة لانه الحنفى يعرفها **فان** لا بد ان يكون في دار الاسلام لانه اذا وجد سببه في دار
الدين لا يستغنى في دار الاسلام لما ذكره **فان** واذا تاب قطاع الطريق قبل ان يدفوا سقوط عنهم الحد
على الخصال في حال والنقصان فيهم على الاثرين تابا من قبل ان يقطعوا عليهم فيقتضى خروجهم من الجلاء
عليه بالاستثناء وفي السور اذا تاب ولم يرف المالك يقطع لانه قد نكح من تاب من بعد ظلمه ليس استثناء فلا
يقتضى خروج الغائب من الجلاء السابقة وهو كالحج ابتداء يستغنى عن غيبة فيخرج عن الاستثناء لانه اولي اما
الاستثناء فيقتضى عمنه او ما قبله فافهم **كتاب الشك** وهو جمع سيرة و
الطريق في حالات او سيرة من سيرة المخرج الى طريقها وبيان فروع السيرة وفروع مخرج السيرة
بني الطريقة **فان** وفي هذا الكتاب يذكر لانه يجوز سير النبي صلى الله عليه وسلم وطريقه في مقامه وسيرة
الحجاء وما تدر عنهم في ذلك **فان** وللهاد فرعية هكذا كيف باعدا بنسب فرعية بالكتاب **واسنة** واجماع
الامة اما الكتاب فله قائلوا الذين لا يؤمنوا به وهو بابي الاضطر لا خبرها من الامام
في الامر بقال الكتاب **فان** واسنة فله عليه السلام امره ان قالوا الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
وقال عليه السلام لها وفاض الى فرض من يظن انه تعالى الى بين النيام حتى ياتيها عصابة من امتي ارجو
وعلية اجاع الامة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشا او سرية او جماعة منهم الى
ابوهم بنفوق الله **فان** وقال اخذوا باسم الله قبلوا في سيرة الله فأنزلوا من كبرياتهم ولا تقبلوا ولا تقبلوا
واذ لا تقبلوا ولينوا واذ الفتح حركه من المسلمين فادعهم الى الله وخصاه الى الاسلام فان اسلموا فاقبلوا
منهم وكفوا عنهم وان ابوا فادعهم الى الخطا الجني فان ابوا فاقبلوا اليهم الى العلم بالثالث واذ
حاصر في حصن او مدينة فارادوكم ان تنزلوكم معكم الله قبل فلو تنزلوكم فانكم لانه واذ حاصر
الله تعالى فيهم ولكن انزلوكم معكم الله ثم اقصوا فيهم ما رايتهم واذ زادوكم ان تعطيهم ذمة الله
وذمة رسوله فلا تعطوهم ذكر ولكن اعطيهم فرسكم وذمة ابائكم فانكم ان حقروا ذمتكم ووجه ابائكم
اهد من ذمة الله وذمة رسوله واقعار الذمة تنقضها **قال** لها وفضل من قد تغير العلم
بكتاية عند عدمه اما الاول فله على الفروا حقا واثباته اكد والمنفير العام الى الجاه لا يصح العلمين
فلا يصح اعطاهم وسواهم الذين وقر المذكيين الى الجميع فيصير عليهم فليس بيننا وبينهم ولا بيننا

كذلك من فرض كفاية اذا قام به البعض سقطت الباقي من قسمة السلام وتكون لاهل الحرب والفتنة منه
وفي كل الفرض وكسر السككهم واظهار ما بينهم واظهار السلام فاذا احضر المقتضى بالبعث فله كفاية اذا
تبع مع والبنين من اهل المدينة ولا يخرج جميع اهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة
من اهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة
وانتظمت ما قد لاهل المدينة من الكداح والسرور فلا يخرج من اهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة
تطهير فانه لم يتم به احد من جميع الناس بتركه كسائر فروع الكفاية **قال** وقال الكفار واجب
على كل من جرد عن امره فانه لاهل المدينة والبنين من اهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة
والصبي والمجنون وغيره والفقير في الاطمان واما غير القاص فلا يكلف العاقبة فتيقن كالمجنون والايح والفتنة
وقد سمع في ذلك بين ما ايجز في حق الله التي في صدره الفقه **قال** واذا علم المدد وجب
على جميع الناس تحريم المرأة والعبد بغير اذن الزوج والسيعة لانه يصير فروع من اهل المدينة ولا لاهل المدينة
لا يظهر في مقابلة نفس الامية لا لصوم والصلاة **قال** ولا بأس بالجماع اذا كان بالجماع جاذبا لانه
وفي الضرر الاكبر في ما قاله الادب والفاية انه لا يكون في بستره ماله الميسر سبي وكتبه الميسر في الحجة
ومادة لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة
بفرض الاخر من ذر لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة
في مدينة او مصر او جميع اهل الاسلام فانه ان جلد السلام ما فانه قد في دعام اهل الاسلام واما
تقدم من الحديث ولا منهم رجا اسلوا فيحصر المقتضى بالمدد الشرعي **قال** فانه اسلوا كذا في قتالهم لانه
طلب السلام امره ان فانه الناس المديون فاسبى من المديون ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة
واه لم يسلموا ما مع اهل المدينة فاسبى من المديون فاسبى من المديون فاسبى من المديون فاسبى من المديون فاسبى من المديون
لوف في باب ما اذا لم يكن من اهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة
ويؤخرهم قدر لها لينقطع انما زعم بعد ذلك ولا في القتال بينه بالجزية في كل مرة يعطوا الجزية في كل مرة
يتلوه **قال** فانه قبلوها فلهما ما لنا وعليهم ما علينا فادعهم السلام فاذا قبلوها فاعلمهم اني
لهم ما اسلموا وعليهم ما مع المسلمين وفي كل مرة على الله انما بذلوا الجزية بكتف اهلهم كما مع الله
وما وهم كد ما شاء والمراد بالجزية المقتضى اجماعا **قال** ويجب ان يدعوا من يملكه المدفوع
ما تقدم ويسلموا ما يقام عليهم فلهما ما لنا وعليهم ما علينا فادعهم السلام فاذا قبلوها فاعلمهم اني
المدفوع الى الله سلم قد انتشر في دار الحرب تمام السبوع فما بالمدفوع وتبذره يوز وسواي للمنفق او
لخائفة الامم مع ما في ذلك السبوع في بعض البلدان لا يغير في الحرب **قال** وبني في كل حرب
بطلت ايضا مباينة في اهل دار الحرب ولا في اهل دار الاسلام فانه لا يغير في اهل دار الاسلام ولا في اهل دار الاسلام

ومن اسامة بن زيد بن النبي عليه السلام عهد اليه ان يغير عليه من الاصف صبا حاتم يحرق نخلهم والعارية لا
يكون عن دعوى **قال** فان ابوا يعني عن الاسلام والجزية اسعانا بالمدفوع ودار يوم ما
يتا ولقول عليه السلام فان ابوا فاستغن بالمدفوع عليهم وما عليهم ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة ولا لاهل المدينة
وقام فوجيت ما جرت بهم وان استعانوا بالمدفوع لان المدفوع لا وليا له المدفوع لا وليا له المدفوع لا وليا له المدفوع
بابه **قال** ونصبوا عليهم المجانيق والفسد وان دعوهم والشجارهم وغفروهم وروى يوم
وان شرسوا بالسلم وبفسد الكفار لان في ذلك كتب وبخطا للكفار وبخطا للكفار وبخطا للكفار وبخطا للكفار
ان عليه السلام حاصر اهل الطائفة في مالم بالجنيف وكان فيهم المسلمون ولان بلادهم لا تخلو عن
السلم الاسرى والتجار والاطفال فلو امتنع الفار ما عتار ذلك لامتنع اصلا ولا يفقدون بالمدفوع بالمدفوع
تحررا عن قتالهم بقدر الامن ولما ترصد اهل المدينة سلم بر يد الطائفة بد المدفوع وروى ما لك الفجر
فامر بغيره فلما استبشروا الى الكروم اى بقطر فاحال النهر وقطع رسول الله عليه السلام تخطيهم النهر
وحرق النبتات ما تحرق بنو النضير من رسول الله عليه السلام اى بقطع نخيلهم وروى بغيره فقالوا
يا ابا الفجر ما كنت ترى في الفجر ما كنت اراه في ما قطعتم من لبنه او من كمنوا فانه على اصولها
فما ذن الله فتيقن ان لم يكن فسادا او فدا قال تعالى ولا يظنون موطننا بغيب الكفار ولا ياتون من عدو
شيئا الا كتب لهم **قال** وينبغي للمسلمين ان لا يعذروا ولا يغلوا ولا يغلوا ما رويان
للحديث اول الباب والفلول لانيه والسرقة من المظن والهدر تقف العهد فلا يجوز بعد الامان
ولا بأس به قبله وموجبه وخدعة مال عليه السلام الحرب خدعة والمثلثة المنية بعد الظفرهم
ولا بأس بما فعله لانه ابلغ في كسبهم واظهرهم **قال** ولا يفتكوا مجنونا ولا امراة ولا اجنبيا ولا
اجبي ولا مقعدا ولا مقطوع البني ولا شحنا ما بالان يكون احد مؤلا ملكا او من يغيره بغير القتال
او يجهل عليه اوله والى في الحرب اول بحث به او يكون الشيخ من يجهل النبي عليه السلام عن فكر
العتيان والدار ربى وراى عليه السلام اى اذ مقتولة فقال له ما قتلت وما كان قتلك
ولان الموجب للفتك هو لا ابر اشارته من النص ومو لا لا يقاتلون والمجنون غيبه محال وكذا
مقطوع اليد والرجل من خلافه وبالسبب الشق لما ثبت فان كان احد مؤلا ملكا او يغيره بغير القتال
اوله مال يبيع به او راى لا يؤمن شره فصار كالمغانم والنبي عليه السلام قتل وروى بغيره القصة و
كان له مائة وعشرون سنة لانه كان صاحب رايه ويقبل الزايت واهل الصوامع الذين يخالطون
الناس او يدلون على عوزات المسلمين لانه كان لا يخالطون الناس او جسدوا في جهل او
صومعة ونحوه لا يفتكون لما ثبت **قال** واذا كان بالسلب قوت لا يفتك لهم مداعة اهل الحرب
لانه لا مصلحة في ذلك ما فيه من تزلزل الارض وموتها لان الموادعة طلب الامان وتزول القتال قال تعالى

القتال باين

ولا تمنوا وتعدوا اليه السلم وانتم الاعلون وانما لم يكن لهم قوت فلا بأس به لان خيرة المسلمين في القتال
وان جنوا السلم فاجزى ان مالوا اليه المصاحبة فكل اليهم وصالحهم والمعتز في ذلك مصلحة الاسلام
والمسلمين يجوز عند وجوه المصاحبة دون عدوها لان عليهم حفظ انفسهم بالموادعة الا ان ياتي
عليه السلام صالح اهل مكة عام للدينية على وجه المصاحبة واما في الموادعة اذا كان في
المسلمين كان جارا مفعلا لان المصاحبة دفع الشرف وقد خصوا بجوز الموادعة اكثر من غيرهم
على ما تراه الامام من المصاحبة لان تحقيق المصاحبة والخير لا يتوقف بمدة دون مدة **قال**
فان وادعاهم ثم رايه القتال اصله ينزله اليه ملكهم وماتهم قال تعالى فانزله اليهم على سوا واليه
عليه السلام ينزله الموادعة التي كانت بينه وبين اهل مكة ولان المصاحبة المصلحة جلية مايتا فاذا ابتد
لن يغير البند جارا او تركه من ذلك لظا وصورة ومع ولا يترد من البند تحزاع العذر المنه عنه
ويكتفي بغير الملك لان صاحب امرهم يعلم بذلك ويشترطه ببلد خيرة البند اليه جاعته فان مضت
مدة يمكن الملك اعلامهم جاز مصلحتهم وان لم يعلمهم لان التقصير من ملكهم فلا يكون عذرا ولو انهم
لم ينزلوا من حصنهم فلا بأس بتغير بعد الاعلام وان ينزلوا اليه عسكر المسلمين فمهم جليا ما منهم حتى يعطوا
اليه حصنهم لانهم ينزلوا بسبب الامان فلا ينزلون على حكمه حتى يعطوه **قال** وان بداو
بما يجيئانه علم ملكهم بما مصلحتهم من خيرة البند لانهم قد نفقوا الهدى كما كان باختيار ملكهم اما لو دخل منهم جاعة
دارنا و قطعوا الطريق بغير امر الملك لا يكون نفقا في حق بلية لان بغير اذن الملك وتكون نفقا
فهم خاصة فيقتلون **قال** ويجوز ان يوادعهم بالربو بغيره اذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين
ولهم حابة اليه المال الحار واما اخذ قبل محاصرتهم بان ارسل اليهم رسولا فموا كاطرية لا يجوز ان
الملك لا يصرح له بغير قتال وما اخذ بعد محاصرتهم بغيره كالفدية وبغير الباق لان حصنهم
جلبته **قال** وان دفع اليهم مالا ليوادعوه جاز عند الضرورة وموضع في الهداية لان دفع الملك
واجب في طريقه كان ما اذا لم يكن بالسلم فموا على عديم عدوهم فاخذوا انفسهم والموادعة قد قال عليه السلام اجعل
مالك دون نفسك وان لم يكن ضرورة لا يجوز ما فيه من المصاحبة بالسلم واعطاء الدية والدية **قال** والمرنون
اذا غلبوا على مدينة اهل الذمة اذا نفقوا الهدى كالمشركين في الموادعة اما المرتدون فلا في الاسلام مجموعهم
فيعاد عنهم لينظروا في امورهم فربما عادوا اليه الاسلام الا ان لا يباخذ منهم مالا لان بمنزلة الجذبة ولا جزية
عليهم لان لا يجوز ما خسر قتلهم بالربو فخذ منهم ما بان ثا في الله تعالى ولو اخذ ليرد بعد العهدة ولو غلبوا
فقد صاروا دارهم وارجح بر الوالهم خيرة وكذلك اهل الذمة لانهم نفقوا الهدى واكلهم من اهل المصاحبة
اخذ المال منهم لان يجوز قتلهم بالربو كجنان المرتدين وجبة الا ان من المصاحبة كالممرتدين في الموادعة لان لا
يغير منهم انا الاسلام او السبب وكذلك اهل البغ في الموادعة لكن ان اخذ منهم مالا يرد عليهم اذا وضع الحرب

الارب او زرا لانهم مسلمون فواجب عليهم بالقتال **قال** ويرد عليهم ويكره لامير الجيوش او ما يرد من قواد المسلمين
ان يغير مدينة اهل المصاحبة فخصه بما يكره بجهلهم في السلم لان اهل المصاحبة لا ينفق
ويكره بيع السلام والكل اعرج من اهل المصاحبة ويجوز بيع السلم قبل الموادعة وبعد لان النبي عليه السلام
بيعه ذلك وعاقره من نفقتهم عبد المسلمين لان مقصده وكذلك طلبة يد وكل ما موهوا به في الاث
لارب وهو القبال في الطعام والشراب الا انما يجوز ما لا يربو ان عليه السلام امر بما يكره ان يبيع اهل مكة
وكانوا حرا عتقا ولا ناسا حرا اليه بعض ما هو ملازم من الاوبة فهو منفعنا عنهم المبراة المنفعة لاعتنا
ولا يكره ادخال ذلك جلا اهل الذمة لانهم التحقوا بالمسلمين في الاحكام ولا يمكن لهم ان يغير اهل دار
لارب السلام والكل اعرج وطلبة يد والرفيق اذ الشراء في دار الاسلام مسلما كان او كافرا ولا يمنع اربهم
بما جاء به من عند الانبياء لان تنازل عن عد الامان فان اسلم بعض عبيد من اهل دار لارب
لان المسلم يمنع من ذلك ولا بأس باذلال المصاحبة اربهم في المصاحبة لان القرآن مع حبس عظيم اربهم
دفع خيرة بامان لان الغالب السلام ويكره ذلك مع سيرة او جريد خيرة بخافي عليهم لانهم اربهم لانهم ربحوا
في اربهم اهل المصاحبة في خوفهم به وكتب الفدية بمنزلة المصاحبة **قال** واذا امر رجلا او امرأة
كافرا او جماعة او اهل مدينة مع ما منهم فلا يخلوا لاحد من المسلمين قتاله وشروط صحة الامان ان يكون القوت
ممتعا مجامدا يخاف منه الكفار لان الامان ان يكون بعد الطول والظفر انما يتحقق من المحتسب والواحد يوق
مقام الكفر في الامان لتعذر اجتماع الكل عليه قال عليه السلام المسلمون شكا ما دما ولم يسلم من منهم اربهم
ابا الواحد بسبب بنية جبره ورواية ان من يبيت رسول الله امتن وزوجا فاجاز على الله عليه السلام انما
اجازت امره في رطب من الشراكين فاذا دعي رغب الله عنه ان يقتله وقال لا تجزى من شرك على
رسول الله فقال والله لا تقتلهما حتى تقتله دونهما غلفت دونه البار طاعت اليه النبي عليه السلام
ما خيرة بتركه فقال ما لان ذلك فاجازت اجازت وامتنعت ففهم ان ما ان الواحد جازي واذا اجاز
امانة لا يجوز لاحد التوصل اليه بغيره ولا اخذ مالا كرامة الامام **قال** ما كان فيه ففسد ادبه الامام لا
قتلانه جلا اربه بخلاف ما اذا كان في مصلحي لاند يبايعون بالثا خيرة فيجوز **قال** وينزله السلام لان الامام اذا
امتنع او صلحهم ثم رايه البند اصله ينزله اليهم فخذوا اليه وينفق للامام اذ اجاؤه بالامان ان يرد عليهم
الاسلام او لا اعطاه الجزية فان اجابوه اليه الاسلام فموا وسمعت وان اجابوا اليه الجزية قبلت منهم وصاروا
ذمة وان اواردهم اليه ما منهم وماتهم قال المصاحبة مائة ولا يجوز التوصل اليهم مع الامان ولا يجوز تركهم
على الكفر من غير جزية فينبغي عليهم الاسلام او الجزية اليه يستحق مع الامان كان ابوالمحيرة منهم فيردهم
ثم بغاتهم كالخوارج واليها بامان **قال** ولا يصح امان ذمي ولا اسير ولا انا خيرة منهم ولا من اسلم عندهم ويو
فيهم لان الذمي منهم ولا ولاية له على المسلمين والذمي من مقلون دون حريم فلا يخلو فونهم فلا يكون من اهل الامان على ما

ولا يخلو فونهم

باب لا يشترط بالفتح لانهم كما اشتد الامر عليهم لا يخلون عن اسير او تاجر فيخلعون به وفي غير ظاهر
عبد مجبور عن القتال وقال مجبور وقول ابن بونلا مظهر بفتح قول عليه السلام ليس بدمهم او ايمانهم وفيما سجد
المادون في القتال لا يبي حنيفة رحمه الله انهم امنون منه فلا يفتح امانه كالاسير والاجر ولا ان العالم يمكن العقود
لما فيها من استحقاق الموت فلا يمكن ما قبل استحقاق الموت وسائر المسلمين وهو الايمان بطريق الاول بخلاف
المادون لان ما اذن في القتال فقد جعل اليه الايمان في القتال وماتة يكون الايمان في القتال وماتة والكفر عنه فلا يكون
جائزا منه ولان المطالب من المجور لا يفتح عليه بعد الجلبشة وظواهر المادون لجانبه في القتال **قال**
ولا امان المرافعة وقال مجروح رحمه الله ان كان يعتقد الايمان ويصدق بجزا امانه بعد تسليمه من لا يعتقد به السلام
انما يحكم بالسلام تبعاً لظاهريه ولان المرافعة من اهل القتال كالباليه واليه حنيفة رحمه الله انه لا يمكن العقود و
الايمان عقود لا يمكن ان يعتقد في حق نفسه في حق غيره اولا وان كان مادوناً في القتال قبل بفتح امان وعامة
المتابع ان لا يفتح لان المصلحة والخير حقيق لا يشترط اليه الايمان ككثرة تجويزه وما رتبته ذلك بعد البلوغ
فصل واذا فتح الايمان بفتح فها ان شاء فسمي بفتح الفاعل من كماله في حق الله عليه السلام تجوز
سعد بن قيس وانا شاء افرأها عليها ووضع عليها وبيار ارضهم لاجل كافتهم من رضى الله عنه بسواد الوفاق
باجماع الصحابة وكل ذلك ضرورة فيتحيز قالوا الاول اولى عند حجة القائمين **قال** والى الله عند عدم ما يكون
وخير لهم في الله من الزمان فانهم يفتنون للمسلمين ويحكم جلوس وجوه الرعايا ولله اقلوا يعطون من الثقل
مالا يذلهم منه في العمل النباليه ذلك لان الحق برأيتهم بفتح الرأفة حتى لو لم يكن لهم ارض من لا يجوز الحق عليهم
برأيتهم وكذا لو لم يرضهم لا غير ولم يرض ارضهم واما اهلهم لا يجوز لانه ابطال صف القائمين لان الرقاب
لا بدوم به ينقطع بالموت او الاسلام وانما يجوز تبعاً لارض نظر القائمين لئلا يشغلون بالزراعة فظنوا
عدواناً للربا ووجه مصلحتهم لم يرضي بعدكم كما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه ما وضع لارض جدار من الوفاق
طلبوا منه ان يقسم بينهم واجتوا عليه بقوله تعالى ما افاء الله على رسوله من اهل القرى الانية ويقولون
الما جري الانية فاجتج عليهم بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم وقال لو قسمت عليهم لما بقي من بعدكم شيء فاما
طاعة ورجعوا الى قوله وانما يمكن ابطال حقهم بالفتنة فمما لا يشترط فمما لا يشترط فمما لا يشترط فمما لا يشترط
يجعلهم عونا للكفرة ومثله في العقار اما الشقوق لا يرد عليهم لانه لم يرد به الشرع **قال** وان
ث، قتل الاسارى لانه عليه السلام قتل وفيه تغليب مادة الكفر والفساد وقتل عليه السلام حنيفة
ابن عبيط والنفران شملت بعد حصار فريد وقتل بنو قريظة بعد بثوث اليد عليهم وان شاء الله
فهم لان فيه دفع شرهم منع وفور النفع للمسلمين **قال** وان شاء الله ثم كرم ذمت للمسلمين لا تقتلهم الا بالمرئى
ومشركي العرب على ما بين في الآية ولا يجوز ردهم الى دار الحرب لان فيه تقوية للكفر على المسلمين ولو اسلموا
بعد الاخذ لا يعلمهم لاندفاع الشر ويجوز استرقاقهم لانقاذ سبب الملك بخلاف ما لو اسلموا قبل الاخذ حيث لا يجوز استرقاقهم

قائم لانه لم يفتقد سبب الملك **قال** ولا يحدون باسرى المسلمين وما لا يحدون بهم لان وقوعه
المسلم اليه عونا وان تخلص المسلم اولى من قتل الكافر وقد قال قتادة فانما بعد واقفاً ولا يحد
حنيفة قوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقولهم وقولهم حتى لا تكون فيهم فتية ففتحهم
ذلك بجورهم ولان الكافر يعبر حراً غنياً ووضع شرههم حين من تخلص المسلم منهم لان كون المسلم
على يد اهلهم ابتداء من الله تعالى غير مضاف اليه واساتهم بدفع الاسير اليهم مضاف اليه وذلك الكفر في قتله
ابو يوسف يجوز القاذبة بالاسارى قبل القسمة ولا يجوز بعد **قال** مجروح جلي كل حال **قال**
ولا بالمال لا يتنازع ومصادرة النبي عليه السلام يوم بدر عاتبه الله عليها بقوله لو كان كتاب من الله سبحانه الانية
فجلس صلياً عليه وسلم وابوبكر سكا بكان وقال عليه السلام لو نزل من السماء عذاب لما نجا من الامر
رضي الله عنه لانه اشار بقتلهم دون الفداء والغصبة معروفه ويجوز عند الحاجة للاستعداد للمجاهد
لان المعبر المصلحة وبه فيها ذكرنا **قال** مجروح لا بأس بان يغادروا البيعة التي في العجز العائنة بالمال
اذا كان لا يرضى من الولد لانه لا معونة لهم فيه بخلاف القيان والسيارة لان في الرد عليهم معونة
لهم ولا يجوز الحق على الاسارى بما فيه من ابطال حق القائمين بغير عزم فان حقهم ثبت فيهم بالاسر
فلا يسل ولان النصوص الواردة في قتال المشركين وقتلهم ينشئ ذلك **قال** واذا اذاد الامام العدو و
مع مواثيق يجوز من قتله اذ جلا وحر قتل كليل يستغفون بالله ولا يفرق لانه مثله وذبح اناء
جائز لوفى صميم وكسر شوكة الاعداد عز من صميم وصار كقطع الشجر وتخريب الماء اما لوفى
قبل الذبح منه عنه كما في من تغيب طيوان ويجوز الاسلحة والامتنع ايها ولا يخرج منها
بفتح في موضع لا يقدر الكفار عليه ابطالاً للنفقة عليهم اما الاسارى يشقون لدار الاسلام فان جاز
قتل الرقاب ونزل النساء والقيان في ارض مضطربة حتى يموتوا جوعاً وحسناً لا بالانتقام للذين
ولوت كوا في الزمان عادوا او باعنا فالتا بجعل منتهى النسل والقيان يكبرون فيصرون جبابرة
فتقبح ما قلناه ولهذا قالوا اذا وجد المسلمون في دار الحرب حيات وعقارب ينزعون تحت العز وابتداء
لحيتة دفعا لظروا عنهم ولا يقتلون لئلا ينقطع نسلهم وفيه منفع الكفار وقد امر ما يقتل
فصل القنينة اسم لما يوجد من اموال الكفار على وجه القنينة وما يؤخذ منهم
بعية او سرقة او خلسة او مينة قلب بغيره ومولا اخذ خائفة **قال** ولا يفتح غنيمة في دار الحرب
لكن يخرجها الى دار الاسلام فيفسها وقال ابو يوسف ان ضمن في دار الحرب جاز واجب الى ان يفتح
في دار الاسلام **قال** ولا يجوز بيعها قبل القسمة ولا في دار الحرب **قال** ومما مات من القائمين
في دار الحرب فلا سيم له وان مات بعد احراراً ناقضيه لورثته **قال** واذا اطلقهم مدد في دار
الحرب شاركون فيها ولا تقضي بالاتفاق وامر ان القنايم لا تملك بالاصابة وينتف منطلق ومولا ان قلته

ثم سمى فارس مطلق المصنوع **قال** من جاوز راجلا ثم اشتبه في قسما ملك سمي راجلا لان الفزة
 الجاوزة لما يتبادر عن الحرس اذا دخل وخرج من جمل فاشبهه فرسا او مبدلا او اسما جده او استعاره و
 قائل عليه فله سم فارس فصار عن ايه حقة في شهود الواقفة روايتان وهم هذه الرواية ان الا
 نتفاع بالفرس حال القياس اكثر من حال الجاوزة فاداسم فارس بالداخل فلان يستحق
 بالقتال اولي واذا غزا المسلمون فالتفت فاصابوا غنائم فمروا من في البر سواء ويعتبرهم حال الجاوزة
 للفارس والراجل واليه صلى الله عليه وسلم اسم للخيول يجبره وكانت خصونهم لم يقاتلوا اهل البيت وانما قاتلوا
 رجالة ولان من في السفن يجبره الى الجبل اذا وصلوا جديرة او صاحبها فصار كما في البر **قال** فيهم
 الغنم اخا سار بوع من الغنم للفارس سمي سمي وللراجل سمي والاصغر فيه قوله تعالى واعلموا انما
 غنم من بني فدان الله في الآية ذكر للحرس لهنوا بغيت الاربعه الفارس للغانين بدلالة قوله
 غنم فانه ينوب اسما فله اسم بالاسماء وقال ابو موسى ومحمد للفارس ثلث اسم فارو به ابن عمر عن النبي
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سمى الفارس ثلث اسم وللراجل سمي ولان الفرس يجبره من خدمه فصار ما كان
 ولان حور من اهل القياس باسم اسحق الفرس لانه كالمسلم تركاه بالنقص والنقص من مخلوق
 وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم سمى الفرس ثلث وروى سمي وروى عن محمد بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم سمى الفرس
 سمي وللراجل سمي وروى محمد بن يعقوب بن محمد عن ابيه عن جده قال شهدت خيرة مع رسول الله صلى
 السلام وكانت غنم خيرة على ثمانية عندها كانت للبل ثمانية فرس والرجالة الى وما يتان ما
 صلى الله عليه وسلم على راجل سمي وللراجل سمي فاختلاف النصوص فابو حنيفة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 التفت عليه وعلل الياف جمل الاصل ولان الانتفاع بالفارس اعظم من الفرس الاتري ان الفارس يعامل
 بانفاده ولا تأثير للفرس بانفاده فلا يجوز ان يستحق الفرس اكثر من صاحبه ولان لا يجوز تفصيل
 البهيمة على الادبي وقد روى نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما سمي ابو حنيفة فتوارفت
 روايتاه فله ما وافق غيره او **قال** ولا يسم بغير ولا دابة لانه لا يملكه لكبر والفرق فصار
 كالراجل ولا يسم الا للفرس وادعوا الى ابو يوسف اسم للفرس فارو به ان عليه السلام اسم للفرس ولا
 الواحد قد يسمى فتنحى الى الآخر ولها مارو به ان الزبير بن العوام حضر خيرة باقر اسلم باسم النبي صلى الله عليه وسلم
 الا للفرس وادعوا لان الفرس على فرس غير ممكن والناجزة تندفع بالواحد فصار كالفرس وجوابه ان القياس
 يمنع الاسماء للرجل الا ما ذكرنا والعنف من لائل والمفوق والبيح والبرذون سواء لان اسم للرجل
 ينطق به الكل ولان الصنف ان اخذت من بادة الفوق في الطلب فالبرذون اخذت من بادة الشارب على نحو
 السلام وكثر في الانعطاف فساو في النقص فيسويان في سبب الاستحقاق **قال** والمحلل والاصح
 والمكانس يرضونهم دون سم اذا قاتلوا ولم انا داون لرجل ولله في ان اعان المسلمين اهلهم على عوارض الكفار

في نسخة اخرى
 من نسخة اخرى
 من نسخة اخرى

والمرج

فالاصل ان كل من لا يميز الفرس في حاله الفرس لا يسم له لان ليس من اهل من يميز الفرس باسم
 له لانه من اهل لا يسمها للكل سويها بينهم ولا يجوز والدليل عليه ما روى ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 السلام كان لا يسم للعبيد والنساء والقيان وعن ابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يرضيهم لهم وقال عليه
 السلام لا يخطوهم كمثل الجراد واستعان عليه السلام باليهود وعلم اليهود فله اسم لهم والمرأة حرة وعن
 الفرس ليطبقا فيقوم مداواة الجرحي منها معام الفرس عاقل من منفعة المسلمين والاجابة انما قال
 محمد بن عبد الله ان من خدمه صاحبه قائل اسحق التسم والاشترى ولا يجمع اجماعا فيمنع
 وجملة ان من دخل للفارس اسحق التسم قائل اولم يقاتل ومن دخل للفارس لا يستحق الا ان يقاتل
 اذا كان من اهل الفرس فالتسوي والى جرد خلا للفارس والنجارة ولم يدخلا للفارس ان قاتلوا اهل الفرس
 دخل للفارس والاجابة انما دخل طهنة المساجد للفارس فاذن له طهنة وقائل صار كاهل العكر **قال**
 وللرس الاخر بقية ثلث اسم للقيان والسالكين وابناء السبل ومن كان من اهل القرى يصقهم بغير علمهم
 لما تلونا من الآية الا ان ذكر اسم الله تعالى للبرك واقتراح الكلام از الدنيا والاخرة لله تعالى ولان الآية
 الحمد للمديتين والمطعم الرشد لم يفردها من التسم ولم ينفعه عنهم ولا لم يفعلوا على ما ذكرنا وانما
 سم النبي صلى الله عليه وسلم فله ان يستحق بالرسالة كما كان يستحق الصنف من الغنم وهو ما كان يجتاز
 مع درج او سيق او جارية لنفسه فقطاجبا بموت اذ لا رسول بعد وقال صلى الله عليه وسلم ما لي فيما انا
 الله جل جلاله الا لله وللرسول مردود فيكم وكذلك الآية المهديون لم يفرده بعد عليه السلام ولو بقي بعد
 او اسحق غيره لفرقوا اليه **قال** اما تسم ذوب الفرس فانهم كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالنصرة وبعد بالفارس روى ابن جبير مطع وعثمان بن عفان جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا
 يا رسول الله انما شكر فضل نبينا باسم لكنا من منكم الذي وضعك الله فيهم ارباب بين المطلب عليهم
 ومنعتنا وانما هم ونحن منك بمنزلة فقال صلى الله عليه وسلم انهم لم يبق رقبته في جابلية ولا اسلم ومنه يزل
 بطر ان الاستحقاق بغير الزبابة وانما يكون مع بغيره ومارو به عليه السلام اعطى بين المطلب وصم
 امية ومنهم اليه اقرب لان امية كان اخا باسم لابيهم الله والمطلب اخذ لابيهم فلو كان الاستحقاق بالزبابة
 لكان بنو امية اولي وهذا بين ان الملة في النبوة لا في النسب ولان ابا بكر وعمر وعثمان وعليهم رضي الله عنهم
 ضموه على ثلث كما قلنا وكثيرهم قدوة وانما يعطى من كان منهم على صفه الاصل في الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم
 يا بني باسم ان الله تعالى اكرمكم او ساخ الناس وعوضكم عنما يحسن الصدقة انما حرمت على فقرائهم لانها كانت
 محرمه على اغنيائهم واغنيائهم فيكون منس للثمن من حرم الصدقة عليه ومارو به ان عمر كان يملك
 منه اجمع ويقضيه منه عارمهم ويخدم منه حالهم وكان ذلك بمحض من الصمانية من غير تكبر واذا ثبت
 لاسم لله تعالى وسم النبي صلى الله عليه وسلم سقا وسم ذوب الفرس يستحقون بالفقر لم يبق الا الاصل

على ارضه والاشي والشيخ الكبيبة اذا كان لهم مال لانها وجبت على الفقير المعطل ووجه المال كثر من المال
ولانه يجوز قتل من كان له راي في طلب او كان له مال يعين به فتجب عليه الجزية كذلك قال
ولا على الرابيع المتولين ولا فقير غير معتد والمراد بالابن الذين لا يقدر على العمل والتساحير ونحو
هم اما اذا كانوا يقدر على العمل فتجب عليهم واذا انزلوا او تركوا العمل لانهم يقدر على العمل فصاروا
كالمتولين اذا تركوا العمل فيؤخذ منهم الجزية كمنعطل ارضه **قال** واما الفقير المعطل فلان عمره في الله عند
شظا كونه معطلا وان له يد له عدم وجوبها على غير المعتد ولانه غير مطيق للاداء فيعتب بالارص اليه لا تقبل للزراعة
اعتبار اطراف الراس بخارج الارض **قال** ولا جزية على الفقير التقبي كاسية في الزكوة من صلحهم انه يؤخذ منهم
ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولا يشترط على الفقير المسلم ولو من الذي جمع السنة لاجزبة عليه لانها
تجب على العاجز المعتد لا يتبين **قال** ولو من الذي سقطت ارضه فاقامة لا كثر مقام الكفاة وكذلك لو كان
نصف السنة لانه عقوبة فليس هو المسقط **قال** ولا درل العبيد واما المجنون وعقوب العبد وبرد المرفق
فغير وضع الامام لجزية وضع عليهم وبعد وضع الجزية لا يوضع عليهم لان العبد يملكهم دون الموضع لان الامام
يخرج في نوق حاله في كل وقت ولم يكونوا اهل الا وقت الموضع بخلاف الفقير اذا ايسر بعد الموضع حيث
يوضع عليهم لان الفقير اهل للجزية وانما سقطت عنه للفقير **قال** وقد زال **قال** ويسقط بالموت
والاسلام لانها شرعت للزجر عن الكفر وعللها بالاسلام ولا حاجة اليه ذلك بعد الموت والاسلام عايتان
بدل عن الفقر وقد سقط الفتل عنها ولانها وجبت على وجه الفقر وقد تعذر ذلك بالموت والاسلام
قال **قال** واذا اجتمع حولان نواخلت فلا تجب الا واحدة وقال ابو حنيفة ما معنى لان معنى الحقة
لانا بشر له في اسقاط الواجب كالموت ولا يوجب رجة الله انما عقوبة على الكفر والاحسان في العقوبات
التي اخل كطرد واولاها للزجر عن الكفر ووجه الحاشي **قال** وينبغي ان يؤخذ الجزية على وصف البدن والفقير
كما قال تعالى لا يعطوا الجاهل به عن يديهم صاعون فيكون الاخذ فاحدا او الذين ياتوا بين يديه ويؤخذ تليد
بهذه هي اوجوبها لجزية باعد والله ولا يجوز فيها التباينة لانها عقوبة وعندنا يجوز التباينة لانها
للزجر عن تقبيح المال وتنقيح المال تحصيله وبنايه **قال** ويجوز تجريد الجزية لسنين واكثر كطراف فلو جاز
لسنين ثم اسلم رد خطا في سنة واحدة لانه اذ في غير الوجوب ولا يودي خطا في السنة الاولى اذا مات
او اسلم بعد دخول السنة اذ اداء بعد الوجوب **قال** ولا يشق عليهم الا بالحق بدار لطلب او ان
يغلبوا على موضع فيجاءون بغير احكامهم كالمتردين الا انهم اذا ظفروا بهم فقتلهم ولا تجب عليهم الجزية لاسلام
لانهم اذا صاروا حرا على فلا تباينة في عقد الذمة فيصير كالمتردين والمال كالمال لانهم ليسوا بقرون ولا يجوز
على قول الذمة لان المقصود ان يبيعوا من اهل دارنا مسلما وانما يحصل بالاسترقاق والمقصود
من المتردين العود الى الاسلام ولا يحصل الا بالجزية فان عاودوا الذمة اخذوا بحقوق العباد التي كانت عليهم

قبل النقص كما في الرد ولا يؤخذوا بما صابوا في الحاربة **قال** **قال** ويؤخذ اهل الجزية بما يتخلفون
به عن المسلمين في ملاسهم ومراكبهم **قال** ابو حنيفة رحمة الله عليه ان لا يشترط احد من اهل الذمة ان يشترط
بالمسلمين في لباسه ومركبه ولا في بيته والا صغر في ذلك ان عمره في الظاهر من الله عنه كسنة اهل الاسلام
جناد بامرهم ان يامر واهل الذمة ان يجتمعوا اربابهم بالمراسم وان يظهروا ما طعنهم وان يلقوا انوا
صبرهم ولا يشترطوا بالمسلمين في انواهم ورجح ان صالح اهل الذمة على ان يفسدوا في اوساطهم الزنا وكافة
يخضعون من الصحابة رضي الله عنهم من حين نكس **قال** **قال** وان المسلم يحب تعظيم وموالاة وبراكته بالسلام
والتوسعة على الطريق والمجالس والكفاة يعامل بقدر ذلك قال عليه السلام لا تشدوا بهم بالسلاطين
اليه اصبح الطريق فاذا لم يتجزوا عن المسلمين فيما ذكرنا بما عظم الكفاة والبناء وبداناه بالسلام طمان
ان مسلم وذلك يجوز فوجب تخييرهم فاذا ذكرنا احترازا عن ذلك ولان التمسك به على حال الانسان قال
قائلا في نوقهم بسلام ومما لست الفقهاء من رابا عليه في الفقر حاز لنا دفع الزكوة اليه ويؤخذ كل واحد
بجعله في وسط كسبها مثل ليطا الفليط من الثروة والنفوق ويكون غلبا ليطا ليطا ليطا ولا يلبسوا العمام
ويلبسوا فيها خشنا جوبهم على حدودهم وان يلبسوا القلائد الطوال المفترية وان يركبوا السروج التي
على قوسه مثل الرمان **قال** وفي نظام الفقير كسنة الاكل وان يجعلوا اشراك نعالهم مثلنا ولا يحدوا مثل
المسلم ولا يلبسوا طباست ولا اودية مثل المسلم ولا يركبوا الا لفروا فان دعيت به يكون على ما
صفاء وينزلون في مجامع المسلمين ولا يجلسون السلام لانهم اعداء المسلمين **قال** ولينعون من لباس تخفي
اهل الشرق والعلم والدين **قال** ويجوز ان يتخلفوا المسلمين طار المشي في الطرق ولما مات فجعل في اعناقهم
طوقا للذمة وتحالف ان ارض من المشرك ويكون على دورهم حلا مات يتخلف باع دور المسلم لثباته عليهم
التايل فيدعولهم بالفقر فاطا صراة بحسب شيعتهم بما يشيرونهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفوا اهل كل
بلدة وزمان **قال** **قال** لا يجدت كسنة ولا صومعة ولا يوق في دار الاسلام قال عليه السلام لا خفا
في الاسلام ولا كسنة والمالك احداث الكسنة في دار الاسلام وقوله لا خفا هو الاعتناء بالاسلام
كما يفعله اهل الديار فكانت خفا معنى ما اذا انهدمت القديرة احادونا لانهم اقر واعلمهم والبناء لا يابدوا
بدم خرابه فلو اقرم عليهم فقد التزم لهم اعلانا وليس لهم ان يحولوا لانه احداث لا اعادة ثم قبل ان ينعون
في الامصار اما القوي التي لانها فيها يلج وطرد ولا ينعون من ذلك ولا من بيع للمسلمين في اموالهم
القوي التي اكثرها ذمة **قال** اما قوي المسلم فلا يجوز ذلك واما ارض العرب فيمنعون ذلك في المهر والقوي
قال محمد رحمة الله عليه ان يترك في ارض العرب كسنة ولا يوق ولا يبيع فيها عز ولا خنيرة مصلحا
او قرية ويمنع المشركون ان يتخذوا ارض العرب مسكنا ووطنا لقول عليه السلام لا يبيعن دينا في ارض
العرب ينعون من الظلم الفواحش والى بواو المزايم والطايبير والفتا وكل لهو محرم في دينهم

تفليح للزراعة درهما وقنفذ اما بزرع وعلى كل جريب رطلين تحت دراهم وعلى كل جريب كرم عشرة دراهم
وذلك بخلاف من الصيانة من غير تكليف في اجازة وطرايح نوعان متاسمة فيتعلى بالبحر كالعشيرة
هو ان بين الامام جلي اهل بلدة فحقا فيجعل على اراضيهم مقدار رطلين طرايح او ثلثه او نصفه ولا يزداد
النصف لان التقدير ودر بالنصف وهو ما روي ان النبي عليه السلام اعطى خيبر لاهلها مقابلة بالنصف
وكله حكم العشر الا انه بوضع موضع طرايح لانه خارج حقيقته وخارج رطلين ولا يزداد على ما وضع
عمره من الله عنه وهو على كل جريب ببلدة الماء صاع ودرهم وجريب الرطلين تحت دراهم والكرم
والنخل المنفصل عشرة دراهم على روبا ولا ان الحوت متفاوتة والوظيفة متفاوتة بنفاهون للوظيفة
الان في عمان الواجب في سعة السماء العشر وما يبق بالدولاب نصف العشر والكرم خفيف المؤنة
والزرايع اكثر والى رطلين بينها فوظف على كل نوع بقدره كما تقدم وما لم يوظف عمره من الله عنه
يوضع عليه بحسب الطاقه كالعزاق وجزره ونهاية الطاقه نصف طرايح فلا يزداد عليه وينقص منه
عند العجز قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعلمنا الارض ما لا نطق قال لا ولوز دنا لا طاقه وان دليل جواز
النقصان ولا يجوز ان ياردا على ما وظيف عمره من الله عنه في سواد العراق لانه خلاف جماع الصحابة
رضي الله عنهم وما وظيف امام اخر في ارض كسوف عمره من الله عنه لانه باجتناد فلا ينقص باجتناده
ولو وظيف على ارض ابتداء يجوز ان ياردا على ما وظيف عمره من الله عنه بقدر الطاقه عند محدره الا
لانه انشاء حكم باجتناد وليس فيه نقص حكم ولا يجوز عند ابن بوسن وما روي عنه ابن جندب رحمه الله
لان طرايح مقدار شرعا وانما جاع الصحابة واجب لان المعادى لا تعرف الا بالتوقيف والتقدير
يوسع ان ياردا لان النقصان لا يتبع بالايجاع فتعفى من الزيادة ليلما يتجوز التقدير عن العاقبة **قال**
باب الذي فيه اشجار من غير ملك لا يمكن ذراعتها قال محدره من الله بوضع عليه بقدر ما يطبق لانه
لم يمد عمره من الله عنه في البستان تقديره في موقوف الى الامام وقال ابو بوسن لابي ابي بكر الكرم
لان البستان بعينه الكرم فالوارد في الكرم وارد فيه دلالة وان كان فيه اشجار متفرقة فهي باينة
لارض الا انها ينبغي في البيع من غير تسمية ومع محدره ان طرايح يجب عند بلوغ الغلة جلا خلاف
البلدان لانه كالبلد من لا يزرع ولا ان يحول بينه وبين غلته حتى يستوفى طرايح بقدر ما يستوفى رطل الارض
طرايح تخفيفا للمساواة **قال** واذا اشترى المسلم ارض خارج او اسلم الذي اخذ منه طرايح لانه
نظيف الارض فلا ينبغي بيعها بالملك لما في الزكاة ومن جرح زرع ارض طرايح وعن طرايح توطئة
ويؤخذ طرايح من الاجرة فان لم يكن من بستان باعها الامام واخذ طرايح ورد عليه الباقي بالايجاع لانه
فيه ضرر خاص النفع عام فيجوز **قال** وعن ابن جندب رضي الله عنه في النواذر لو سب اهل طرايح ان شاء الله
عمره من بيت المال والغلة للمسلمين وان شاء دفعها الى قوم غيرهم وكان ما باخذ للمسلمين لان فيه حفظ

طرايح

طرايح على السلم والملك على صاحب فان لم يجد من يزرعها باعها جلي مائتا ومن ادى العشر وطرايح المستحق
بنفسه فلا امام اخذ منه ثانيا لان حق الاخذ له ولو لم يطلب الامام طرايح بنصفه على الغنم لانه اقام
بطلبه تعذر الاداء اليه فيبقى طريقه التصديق به ليخرج عن الهدف **قال** ولو تركه السلطان طرايح والعشر
رجل جاز في طرايح دون العشر عند ابن بوسن وقال محدره لا يجوز فيها في جماعة المسلمين ولا يوزن
ان لم يضاف طرايح فخرج تركه وهو صلة منه والعشر حق الغنم على الخوص فلا يجوز تركه وعنه الفقهاء
الصغار اربعة اشياء والحق ما بيننا وسنون درهما والدرهم من اجور الثفون **قال** ولرب
سنون ذراعا في سنين دراهم ذراعا ملك كسرى وان ابن بوسن ذراعا العامة بنصفه وقيل ذراعا
جريب سواد العراق فانما جريب ارض كل بلدة ما هو الشعار في عندهم **قال** واذا رزق
السلم والعباد بالمال تعالى عن الاسلام بحسبته ثلث ايام وبومن عليه الاسلام وتكسب بنية فان
اسلم والاقل اما بحسبه ومن الاسلام عليه عليه بواجب لانه بنية الدعوى والكافر اذا بلغته
الدعوى لا يجب ان يعاد عليه فلهذا اولى لكن يستحب ذلك لان الظاهر انما رزق بنية دخلت
عليه او ظلم احب به فيكسب ذلك عن بيعه الى الاسلام وهو ايمون من القتل وروي مثل ذلك عن عمر
رضي الله عنه وقيل ان طلب الناجيل اجل ثلث ايام والاقل للمحارب لانه منعته واما وجوب
فكسبه فلهذا تعالى فاعلمونهم وبيدوا والمراد اهل الردة فاعلم ابن عباس وجاعة من الفرس
وما روى عنه السلام من يدركه فاقبلوه وما لم لا يحل دم امر مسلم الا باحدى معاني ثلاث للدين
والحر والعبد سواء لا طلاق ما ذكر **قال** فان قتله قاتل قبل الرمي لانه مستحق للمقتل
بالكفر فلا ضمان عليه ويكره له ذلك لاجل من تركه العرف المستحب وما فيه من الاقنات على الامام
قال واسلامه ان ياتي بالشهادتين ويتبسط على جميع الارياح سواه دين الاسلام او عن ما انتقل
اليه طهور القصور بذلك فان عاد فارتد فحكمه كذلك وهكذا ابدانا فان حكمه بالظاهر قال عليه
السلام بالشفقة عن قلبه وجمادى صلى الله عليه وسلم يقبل من التافيق ظاهرا الاسلام ولان توبته
قبلت او لمرة بالظاهر الاسلام وان موعدة فيما بعد فيقبل **قال** وبنو ملكه عن اموالهم
مراعي فان اسلم عادت الى حالها وقال ابن حنبل لانه مستحق محض فيبقى ملكه كالحكوم عليه بالرمي
القصاص وله ان كافر مقهور تحت ايدى مباح الدم وان يوجب زوال الملك والمالكية الا انه ينجى نفسه
وهو مدعو اليه فيوقف امره فان عاد صار كمن لم يزل مسلما وان مات او قتل او طلق بدار الحرب استوفى
فكسب السبب عليه **قال** احمل ان توفقات المرنار بجهة اقسام نافذ بالانفاق والاسيلا وقيل
اليمين والتبليغ الشفعة ولا على عبد المأذون لانه لا يفتقر الى اتمام الولاية ولا الى حقيقة الملك وباطل بالاشفاق
كالكساح والذبيحة لانه يعتمد عليه ولا ملية للمرتد وموقوف بالايجاع كالمأذون لانه لا يفتقر الى اتمام الولاية

اسم مملوك

والابطال فوق ذلك **قال** وتختلف فيه كالبغ والشر والعنف والتدبير والكتابة والبهن والوجهة وفيه
الديون فيه موقوف عند الجنون ان سلم نقدت وان مات او قتل او طلق بدار الحرب بطلت و
حذ ما به جازية وهو بناء على اختلاف في ملكه على ما بينا له انما اهل التسويات ككونه مخاطبا وملكه ثابت
ما بينا فيفتح نفقة الا ان عندنا يوسن يجوز كما يجوز من الصحيح لان الظاهر عوده الى الاسلام بزوال
بنيته وعند محمد يجوز كما يجوز من المهرين من الثلث لان ردة بغيره الى القتل غالب لان من اتحل
تحله قتل ما يتركه باسمه وقد اخرج عثمان عليه والفرق ان ملكه موقوف على ما بعد ونفقه بناء على بقاءه
واباؤه ملكه بوجوب خلا في الالبية فذلك بوقف نفقته **قال** فان مات او قتل او طلق بدار الحرب
وحكم بالحاق عتق مدبره وامرات اولاده وحلت الديون التي عليه ونقلت اكسبه في الاسلام الى
ورثة المسلمين واكسب الردة في العلم ان بالحق بدار الحرب بغيره اهل الحرب ولم اموات في حق احكام
الاسلام لانقطاع الولاية وعدم المال اتم ان انقطعت عن البنت للحق في الاصل لا بالنسبة الى القفا
لاعتبار العود ولان انقطاع الحقوق بالحقاقت تختلف فيه فتوقف حكمه على القفا كغيره من المحدثات
فاذا قضى به ثبت مونة لكتبي فينسب عليها احكام الموضع وهي ما ذكرنا كالموت للحق في ماله بزيادة
بدل الكتابة الى ورثته كما اذا مات حقيقا واما الميراث فليس بالاسلام لورثة المسلمين باجماع الصحابة
مكذرا يقضي عليه رضي الله عنه في مال المستور في العلى فيه قتله من ذمة من غير تكبير احد من الصحابة و
عن ابن مسعود منة **قال** وكسب الردة في مال الميراث بغيره ان ملكه ثابت عند ما في الكسبي ويستند الى
ما قبل الردة من يكون تورث المسلم من المسلم لان الردة سبب للموت وله ان الاستاد ملكه في كسب
الاسلام لا في كسب الردة لانه وجد بعد فلا يهور اساده الى ما قبله ولان كسب مباح الدم فيكون
قنيا كالحرة ثم في رواية عن ابن جنود وموقول في ربيعة ورثته يوم ارتد لان سبب الردة عند ولو
قول محمد وموطا الى رواية يوم الموت او للحاق لان سبب الارث والنفقة لتزويج لقطع الاصل
وفي رواية وموقول الى يوم الفقا لان به يتقرر الاستحقاق وبه يهمل الحاق مونا وبطل
وصاياه وعندنا جنود لان ردة كالموت عتقا وبطل وصاياه في الربة لا غير **قال** ويقضي ديون
الاسلام مع كسب الاسلام وديون الردة من كسبه ولا يقضي ديون من الكسبي لانها جميعا ملكه عند ما
وله ان يقضي كل دين مما اكتسب في ملكه لانه يكون العزم بالغتم **قال** فان عارضنا فوجدنا في
وارث من ما ذكرنا لانه اذا عارضنا فقد عارضنا فعارضنا فعارضنا فعارضنا فعارضنا فعارضنا
فاذا عارضنا حاجته يقدم على الوارث **قال** وجب ما فله القاضي ما بين الاطراف وان ملكه بغيره فحاشا
لما ثبت له حق الرجوع ما دام على ملكه كالبينة **قال** ولا رجوع له في شيء زار عن ملك الوارث كما لو لم يوج
وسوا ذلك بالحق الفسخ كالبغ والشر والعنف والتدبير والكتابة والبهن والوجهة وفيه

لان لا يفسخ الفسخ وكذا المكاتب ذاعتق بالاداء الى الورث وبأخذ البذل من الورث ان كان ما كان كغيره
من الاموال **قال** ولولم يقض القاضي بشيء من رجوعه مسلما لا يثبت بشيء ما ذكرنا لان ما لم يقض القاضي بالحق
لا يحكم بموته **قال** واسلام الصبي العاقل وارثه صبي ومجبر على الاسلام ولا يقتل ولا ينفق
ولا يقتل وجلت ان اسلام الصبي الذي يعقل الاسلام ورتة منه صبي ومال ابو يوسف اسلام صبي ورتة
لان نفقه وقال في لا يقتل لان طريقتها الاقوال وافعاله غير صحيحة لا ينفق بها حكم الطلاق والاقرار
والعقود ولا ييوسف ان الاسلام فيه نفقة والكفر فيه مرفوع ويجوز نفقة ان يقع قبول البينة ولا يجوز
القار كالبينة ولهذا قال ان الولي يجب نفقة ان يقع دون القار ولما ان عتق رضي الله عنه اسلامه
منه وصح البينة عليه اسلامه وافسخ به فقال سقتم الى الاسلام طرا **قال** علما ما بلغت اوان علي
ولان الاسلام ينفق به كمال العقل دون البلوغ بل ليدان من بلغ غير عاقل لم يقض اسلامه والعقل يوط
من الصغير كما يوجد من الكبر ولان انما تحققة الاسلام وهو النهر من مع الاقرار لان الاقرار طابع دليل
الاعتقاد والحقائق لاني دوا اذا صاحب سلما ما اراد يقضي كالبالغ ولان الاسلام عقد والردة فسخ
وكل من ملكه حكم كسائر العقود ولان من كان يبدل الاعتقاد وتفق منه تبدل فاذا افتقرنا الاعتراف
قل على تبدل الاعتقاد كالاسلام واذا ثبت ردة من قبله احكام الردة لا يثبت ولا يورث و
تبيين امره ولا يهمل عليه لومات مدتها ويجبر على الاسلام لانا لما حكمنا باسلامه لا يترك على الكفر
بالغ ولان بالية يدفع عن مفرق حرمان الارث وبينونة الزوجه وغير ذلك وانما لا يقتل لان كل من
لا يباي قتل بالكلية الاصيل لا يباح بالردة لان اباة القتل بناء على ابيته الحاربه عليه ما عرف ولان القتل
وهو ليس به اباها ولان القتل لا ينفق بغير البينة كالفقار وان كان الصبي لا ينفق باصطحاب اسلامه لانه
ما وكله من طلب على عقده يوم من الوجوه كالمهرم والعنف ومن سقى شيا من عقله ما بينا **قال** وكذلك
المجنون لان الاسلام والكفر يتبعان العقل على ما بينا ومن مجن وبقين فحق حال جنونه احكام المجان
وفي حال افاقته احكام العقلاء **قال** وردة السكران ليس بشيء استحقاقا واسلامه صحيح لانه مجنون ان يكون عا
يعتقاد اولو الاسلام محال في اشرانه والكفر في بقية فافترقا والقياس ان تبين اموات السكران لان الكفر
سبب للفرقة كالطلاق ووالاستحقاق ان الردة ليست بفرقة وانما يقع الفرقة لاختلاف الدين ورتة لمن
يصحبه فلا يخفى الدين **قال** وروي بشيء عن ابن يوسف عن ابي حنيفة في صبي ابواه مسلمان كبر كافرا
ولم يسمع منه الاقرار بالاسلام بعد ما بلغ قال لا يقتل ويجبر على الاسلام وانما يقتل من اقر بالاسلام بعد ما بلغ
ثم كفر لان الاول لم يجب عليه الحدود لان لم يسمع من البينة وانما بالنسبة وحكم اكسبه كالمرة **قال**
والمرتدة لا يقتل وتجب نفقة في كل عام حتى تسلم ومعناه يعرف على الاسلام فان اسلمت ولاجهت
في كل ايام ويومين عليها فان ابنتها اسوا طام يعرف على الاسلام فان ابنتها اسوا في رواية تخبر في يوم وتور

على ما وصفنا لاسم بحرقه قتلها وقدر تكبته حجة عظيمة ولا حد فيها فنزله التوراة والفرس واليهود لا
عليه السلام بنى من قتل النساء مطلقا وان كفرنا الاصل للشيخ دما لانما ليست من اهل القتال فذلك الكفر
الطاري وقربنا في اول السيرة السبب الموجب للقتل اية القتال وان البنية عليه السلام بنت جلدان السبب
بقوله ما لا طافكت ولم تقاى وحديث من بدل دينه فاقتلوه رواه ابن عباس ومذهبنا ان المرتبة
لا تقتل فذلك على تعبيره بالرجاء **قال** ولو قتلنا انسانا لا يشبه عليه لانه اعتمد اطلاق النصف وهو مذهب
جماعة من العلماء لكن يوجبون ان كانت في دار الاسلام لا في دار الكفر **قال** ونعزها
في مالنا جاز ان كانت في دار الاسلام لاننا نعزها في مالنا لان عصمة المالك تنبع من عصمة
عصمة نفسه لم تزل بعد الحاقنا زالت عصمة نسبه ولهذا لا تنسب ما دامت في دار الاسلام
لان دار الاسلام ليست بدار ستر قافيا وان طفت لم سببت استرقت واجرت على الاسلام لان
العصاة استرقوا نسبا بنه فنفق بعد ما رتدوا من محرمين لانفسهم ولا يقتل كالا ملبس فان طفت
او ماتت في طهر فكلها لورثتها اذ ملكها ثابت فيها لما بينا فتقتل ان لا ورثتها ولا ميراث لزوجها
لانما بان بالردة ولم نعرفه على الملاك فلا يكون قارة **قال** وان يتزوج اهلنا عقب طافنا لان
لا حد عليه كما بينت فان عادت مسلمة او سببت لم ينسب في الاصل لان كراهة لا يبعث بعد ما
سقط ولا ان يتزوج من سابعه لعدم العدة **قال** وان ولدت بارها لوطا من سنة الشرب
نسبه وهو من الزوج وهو مسلم بنوع لا يسه **قال** وان لدن لست اشهر فصار من حبه الحاقا ثم بيتا
كانا قبل ان النسب عين ثابت من الزوج لعدم العدة فيكون الولد كافر ابعالا **قال** والمملوك نجس فان كان
مولا محمدا لم يخدمه فدفعت اليه ويوم ان محمدا على الاسلام ويوم سجد الفاضل اليه يوم من بخله
على الاسلام جمع بين المسلمين **قال** فيما يهمل به السارق على قاتل في ان الكافر اذ افر
بجلاف ما اعتقد حكمه بالسلامة في بكر الوحدانية كالنوبة وعبد الاوثان والمشرية والمأخوذة اذ اقل
لا اله الا الله او قال اشهد ان محمدا رسوله او قال است او امنت بالله او انا على دين الاسلام او لطيفة
فقد اكمل اسلامه وكل من اقرن بالوحدانية وبكر رساله محمدا كالبصير والنفار لا يغير مسلما بشهادة التوحيد
حتى يشهد ان محمدا رسوله **قال** وطاف بالعرفان بن حودان ان محمدا رساله اليه اليه بنى اسرائيل فذا يكون
مسلم بالشهادتين منه شبه ان دينه ولو تملك دخلت في الاسلام قال بعضهم يحكم بالسلامه لان دليل على قوله
حادث في الاسلام وذلك غير ما كان عليه فدل على خروج ما كان عليه مكررا ذكره الكرخي في مختصره **قال** وانما مسلم
كان ابو جعفر رحمه الله يقول لا يكون مسلما حتى يشهد ثم يرجع **قال** ذلك اسلامه من الكافر اذ اقبل بجاهده
او اذن في سجده **قال** اننا معتقد حقيقة الصلوة في جماعة كونه مسلما لان اتي بما هو من خاصية الاسلام كما ان الا
تيان بجاهده الكفر بدله من سجده الصلوة او شتر من ثمار او ليس فليسوا للجورس بحكم كفرة

يكنى ووجه محمدا من وجهه واستقبل قبلت من منى ولوليت واحرم وشهدا على كل من الدين
كان منى اكره الذي على الاسلام فاسلم بغير اسلامه ولو رجع البقيت ولكن بحسب حتى يرجع الى الاسلام
لخوارجه والبقاء مسلمون قال تعالى وان طابقتان من المؤمنين اقتتلوا فاصحوا
بينهما وقال عليه السلام اخوانا بلغوا احبنا وكل بدعة مخالفة للكتاب بوجوب العلم والعمل به فقلنا فلو
كفر وكل بدعة لا تخالف ذلك وانما مخالفة دليلها بوجوب العلم ظاهر افهم بدعة وضار وليس كغيره فتفنن
الامة على تحليل اهل البدع اجموع وتحطيمهم وسبب احد من الصحابة وبعضه لا يكون كغيره فقلنا فان
عبار من البدعة لم يفرش عنه حتى لم يقتله واهل البقيت كل قبيلة لم منعه يقتلوه ويحبسون ويقتلون
اهل العدل ساويل ويقولون خلق معنا يدعون الولاية وان تغلب قوم من الدعوى على مدنية
فقتلوا واخذوا المال ومن غيرنا وليس اخذوا باجمعهم وليسوا بجاهلان الله ان وجدت قاتلا وويل
واذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وتقليد اهل بيته دعاهم الى الجاهلية وكشفوا بشهادتهم
لان عبار من البدعة بعث ابن عباس يدعو اهل حوزة واظهرهم قتل قتالهم وانما لا يكون
الامر على علم ان يرد جوابه ولا يبدلهم بغيره فقلنا لانهم مسلمون فان بداهة قاتلهم حتى يفرج عنهم
قال تعالى فان بعث اخذنا على الاخر فقتلوا النبي الاية ولان عبار من البدعة قاتلهم بحضر
الصحابة ولانهم ارتكبوا معصية مخالفة لطاعة فيجب صدمتها وبحوزة ربهم بالبطل والخفي
وارسال الاما والنار على الناس لئلا يلاذوا الى القتال **قال** وماروي عن عبد الله بن عمر وجماعة من الصحابة
العترة عن الفتنة فيقولون انما كانوا عاجزين عن ذلك ومن لا قدر له لا يدرى وماروي عن ابن جعفر ان قتلا
بشيء ان يعزله الفتنة ولا يخرج من بيته اذ لم يكن ملكا امام يدعوهم الى القتال فاما اذا دعاه الامام او
عنه وقدره لم يسو الخلف **قال** فان اجتمعوا ونسكوا بديارهم وبعثناهم لان في شرهم نفوذ لهم
وتكليف اذن المسلمين والعلم على بلادهم وكان ابو جعفر رحمه الله يقول ينبغي للامام ان يبعث من يثق
بهم يشهدون السلاح ويتابعون للخروج الى باخدايم وبحسبهم ومن يغلغوا عنه ذلك ويتوبوا لان العزم
على الخروج معصية فيخرجهم عنها وفي حبيبهم قطعهم عن ذلك ويكتف المسلمون مؤمنهم **قال** فان قاتلهم فان
كان لهم فتنة اجاز على جرحهم واستمع مولهم لان الواجب ان يقاتلهم حتى يعودوا الى الطاعة فان حال حتى يفر
امر الله فان كان لهم فتنة يتخاضون اليها لا يزلون ولا يفرحون لانهم يتخاضون اليها فتنة من البقاء فيعودوا الى
القتال **قال** اما الاسير فان راي قتله فقلنا لا يفرحون ولا يفرحون راي ان يخل عنه فقلنا فان عبار من البدعة
كان اذا اخذ سيرة المستسلمين لا يبيع عليه وظاهرا وان راي ان يجره حتى يتوب اهل البقيت فقلنا وهو الاخر
لان يوم من شره من غير قتله واما اذ لم يكن لهم فتنة لم يجره على جرحهم ولم يبيع مولهم ولا يخل اسيرهم بغير اقبل
على رضى الله عنه باهل البصر **قال** لا يفرحون له ماله ولا يسير له ذرية **قال** وقال يوم الجمل لا تشعروا به او لا تشعروا به



ولا تفرقوا على جرحه اي لا يمت قتل ولا يكتفى منه ولا يؤخذ مال وهو القدر في الباب ولا القصر دفعه
 وازالة بعضهم وقد حصل **قال** ولا ينسب لهم ذرية ولا يغنم لهم مالا ويجب ما حتى يتوبوا فربما جعلهم
 نكحهم من حيث علي رضي الله عنه ولا يمت مسلمون ولا اسلام عام والناجس عنهم تغلب عليهم وفيه علة
 المسكين فاذا تابوا ردت عليهم لواله الموجب للجنس **قال** ولا باس بالقتال لسلامتهم وكرامتهم
 لما جاء معناه اذا كان لهم فية فيفسد على اهل القدر المستغواب على قتالهم ولا يجوز لآلهم ان يأخذوا
 اهل طاب عند طابهم فذا اولى وهو ما نورد على رضي الله عنه ايها يوم البصر فاذا استغوا عنه
 عنه جسمهم ولا بد منه اليهم ليدلوا بغيره على المسكين فيجس السلام ويبع الكراخ ويحك عنه لان ذلك
 انفع وابصر فاذا ازال بعضهم برده اليهم كسر اموالهم واما احاب كل واحد من الفريقين من الاخرين
 وم اوجراح او استهلاك مال فهو موصوفه لاديه فيه ولا ضمان ولا قضاء وما كان قابجا في ذلك واحد من
 الفريقين لآخر فلو لم يصح ما روي الزمري قال وقفت الفتنة فاجعت القصابة ومم متوافرون انا
 كل يوم اربح بئنا وبئنا من الزمان فلو لم يرد ذلك مال ائلف بنا وبئنا من الزمان فلا ضمان فيه وكل فرج استيج بنا وبئنا من الزمان
 فلا حذر فيه وما كان قابجا بعينه ردة قال مجرور الله اذا تابوا اقتصهم ان يوتوا ولا جسيم على ذلك
 لانهم انفقوا بغير حق فسقوا المطالبة لا بسخط القتل فجايبه وبيد الله تعالى وقال اصحابنا ما فعلوا
 قبل النجس والخروج وبعد توفيق جهم يؤخذون لانهم من اهل دارنا ولا منته لهم فم كغيرهم من المسلمين
 اقاما ففعلوا بعد التحيز لا ضمان فيه لايضا **قال** ولا يقتل من معهم من النساء والفتيان والشيوخ والفقراء
 العيان لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فذا اولى وليسوا من اهل القتال فان كانت المرأة مع الرجال
 لا باس بقتلها حال القتال ولا يقتل اذا اسررت ونجس اجارا باطرية **قال** واذا قتل العادل الباغي وقت
 وكذلك ان قتل الباغي وقال انا على حق وان قال على الباطل لم يمت لانه قتل بغير حق ولا تأويل وقال ابو بوشة
 لا يمت الباغي العادل في الوجهين لانه قتل بغير حق ولنا ما روي عن ابي جراح القصابين ويكره جلا رؤسهم
 او نفاذ ايل الا فانه لا يمت لانه قتل على رضي الله عنه وروي انه على ابي بكر رضي الله عنه راى من فاعل
 حله فقبل له ان فارس والروم يفعلون ذلك فقال استبان بخاريس والروم وقد قال اصحابنا ان كان
 ذلك ويمتلك فلا باس به لان ابن مسعود جل راسه جل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكره عليه بالرتوف
باب **الكرامة** وفيه بيان ما يمكن من الافعال وما لا يكره وسببها بالكرامة لان بيان
 الكرامة اتم لوجوب الاحتراز عنه والقدر رسامه في مختص وشرف لظن والاباه وهو صحيح لان لظن المنع
 والاباه الاطلاق وفيه بيان ما منع منه الشرع وما اباه وسماه بعضهم الاستحسان لان فيه بيان ما حرم
 الشرع وفيه لفظ الاستحسان احسن لولا ان اكثر مسابله استحسان ولا يحار للفتاوى فيها وبعضهم يستبد كتاب
 الزمرو والودع لان فيه كبر من الحاي اطلقا الشرع والامرو والودع من كرامة **قال** الكرامة عند محمد ام الا انه عام

لم يجد فيه نصا لم يطلق على طرته وعند ما هو الى الام اقرب لخاص من الارز فيه وتقيب جانب طرته لوقد
 عليه السلام ما اجتمع لظلال والام الا وقد علب الحرام لللال قالوا معناه دليل لظن ودليل طرته
 النظر الى العورة حرام الا عند الضرورة كالطيب والناشر والمافقة والغاية وقد بينا العورة في كتاب العلم
 والاصل في ذلك قول تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم وقوله وقول المؤمنين ان
 معناه بسنة ونما مع الاستحسان لئلا ينظر اليها الغير نقلنا عن القسري وقال عليه السلام ملعون من نظر الى
 سوء اخيه فاما حالة الضرورة فالضرورات تبيح المحظورات الا ان الله تعالى اباح شرب الخمر والكحل
 الميتة ولم يظن به حال الغيرة حال الضرورة وما اذا اعتصم وبما ان احوال الضرورات مستثناة قال تعالى وما
 جعل عليكم في الدين من حرج وقال لا يكلف الله شيئا الا وسعته واعتبار حال الضرور خرج وتكفى ما لبس
 الوسخ ولان هذه الافعال ما مور بها فبعضهم يوجب واجبه وعند البعض سنة مؤكدة ولا يمكن فعلها الا بالنظر الى
 محلها ففي الامم ما امر بالنظر الى محلهما وبذلك من الاباه ضرورية **قال** وبيننا للطيب ان يعلم مزاياها وانما لان
 نظر المرأة اخف من نظر الرجل لان ابعده من الفتنة فاذا لم يكن منه بد فليغض نظره ما استطاع يخرج راعه الف
 النظر بقدر الامكان وكذلك تفعل المرأة عند النظر الى الفرج عند الولادة وتوقف البكارة التي بانها بحوز النظر
 اليه لنجل الشهادة على الزنا ولا ضرورة فذا اولى والعورة في الكبر اخف فاستغنا بغيره عن فقه في
 ولا شئ يعنى على ذلك ثم السواء فيودب كاستغنا **قال** وينظر الرجل من الرجل الى الجنب يده ان العورة
 لان النهي عن النظر الى العورة دون غيره وعليه الاجماع وقد قبل ابو بصير سنة لظن به على رضي الله
 عنها وقال على موضع فبكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان الرجال يفتون في الطرف باز في جميع الازمان
 مع غيره كغيره فلا يحل جواز النظر الى الابدان **قال** وتنظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل
 الرجل اما المرأة الى المرأة فلا تخدم الشبهة وللضرورة في الحامات وغيرها واما نظرها الى الرجل فلا تستأ
 منها في اباه النظر الى ليس بعورة ولان الرجال يشون بين الناس باز او احد فاد اخاف الشبهة
 او غلب على ظنها لا تنظر احترار عن الفتنة وكذا ما جاز النظر اليه جاز مسه لاستوائها في الحكم الا اذا
 خافت الشبهة **قال** وينظر من زوجته وامته التي تحل له في جميع بدنها وكذا يحل له من ابنته واستحسان
 في الفرج واعادونه قال تعالى والذين هم لزوجهم حافظون الى قوله فانهم غير ملومين وقال عليه السلام غف
 بصره الا عن زوجتي ولا يحل الاستماع بما في الدبر ولا في الفرج حال الخفية لقوله صلى الله عليه وسلم ان
 حايضا او امرأته في دبرها او امرأته صدقة فيما يقول فقد كثر ما انشأ على محمد بن نظره في الفرج ونظره في الفرج
 سباح وعنه ابن عمر ان النظر الى الفرج في تحصيل هذه وقبل الاولة ان لا ينظر لانه يورث النسيان وقال عليه السلام اذا
 اجتاحتكم المرأة فليست من استطاع ولا يتجود ان يتجود ان منجذ **قال** وينظر من ذوات محاربه وامته
 الغيرة الى الوجه والراس والصدر والشاقيص والعصدين والشو والامل في قوله تعالى ولا يبدر من ريشته الا

في كتاب العلم

في كتاب العلم

والمراد موضع الزينة لان النظر الى نفس الثياب طبعي والحكم في انواع الزينة حلال الاجانب والافراد فكان المراد
مواضع الزينة بطريق حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومواضع الزينة ما ذكرنا في مواضع
الاكليل والعقود والعقاص والاذن موضع الرقعة والعقود موضع القلائد والمصدر موضع الوشاح
العقدان موضع الدرع والذراع موضع التور والساق موضع الخنجر واليد موضع الخاتم والرجل موضع
التي كان يخلط على اختيارها كمنوم وبه تشبه واستوفى في ذلك الحجة بالنسبة الى رعايا والمعار
من لان لمحة موبقة في الكل فيستوفى في احوال النظر والمستوي والباس ان يستوفى ما يجوز النظر اليه
من الشئ لان المسافر معتمدا على النقص ويجوز في السفر في السرايا والارباب والافراد في موضع
جلب الله عليه وسلم انه كان اذا قدم مع معاذ بن جبل راس ماطية وعن ابن بكر رضي الله عنه انه قبل راس
عائشة ومحمد بن الحنفية كان يقبل راسه ولان المهر المحرم لما كان لا يشبه عادية حلت معه محل الرجل
ولا يشبه ان يقبل شيئا من ذلك اذا خاف الشئ او غلبت على قلبه لا يشبه ان يقبل بهر فان من رتب قوله
طبعي بوجه ان يقع فيه مال عليه السلام في ما يربك اليه ما لا يربك ولا يجوز له النظر من مو لا الى ما بين
السفر حتى يحاوز الركبة لانه عورة ولا الى النظر البطل لان حكم الظاهر انما يشبه بنظر الام فلو لا
حرمه لغير ما يثبت الزوجه كما اذا شبهها بيدا ورجلا واذا ثبت حرمه الظاهر والبطل اولى لانه الشهوة
فيما اكثر فكانت اولى بالتحريم ولان ذلك ليس موضع الزينة فان سافر معتمدا فلا باس ان يجلبته وينزلها
و ياخذ بالبطن والنظر لان التمس من فوق الثياب لا يوجب الشئ فصار كالنظر حمله لو كانت مخدرة
او حليا ثبات رقيق بحد حرايقا فوقه لا يثبت تحريمه في الوقوف في الفتنة و اما ما ذكره في اختيار
الطريق وفيضا الطوايح والافخذ والاعطاء فيقع النظر اليها فورا ومن بعض اهلها كما في المحارم وعن عمر
رضي الله عنه ان كان اذا راى امرأة متبرجة في الطريق قال لا بالكاح لا تشبه بهن بالحرير ولا ينظر اليه الا كثر
وبطلان لان محل الشئ ولانه محارم من المحارم مع عدم الشئ فيمن عاونه فلان يحرم من الاما كان
لولا وانما يباح ذلك عند عدم الشئ لما ثبت الا اذا اراد النساء فان يباح له النظر الى الشئ دون المستوي
لان المستوي يشتمل استعماله في الغيرة وان حرام اما النظر فليس شتماع وانما حرام لافضاله الى الاستماع وهو
الرجل والمسافر في الغيرة قبل يخطى كالمحارم وقبل لا وهو المختار لان الشئ الهامة الغير كثر ولا كذلك في
المحارم ولا لاهور الى السافر والخلق معا وفي المحارم فورا لما ثبتا وكذلك في لامة النظر من الاجنبية الى جميع
بدنه ومنه ما خلا الله العورة بشئ عدا الشئ لان العادة ان الجارية المرافقة تخدم زوجها وتنفق وتخدمه
قد اعلى الجوار ولا ينظر الى طرفة الاجنبية الا بالاجل والوجه والكف في ان لم يخف الشئ وعن ابن جوفية زاد
القدم لان في ذلك ضرورة للاخذ والاعطاء وموقف وجهها عند المعاملة مع الاجانب لامة معاشاة ومعاونة
لعدم من يقوم باسباب معاشاة فالاصل في قوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما طهر منها فلا عورة الصالحات رضي الله عنهم

بوجه

الحكم والظاهر والمراد موضع ما ثاب وموضع اليد واليد واما القدم فمن ان ليس لعورة مطلقا لانه يحتاج الى
الشئ فيبدو ولان الشئ في الوجه واليد اكثر فلان يحل النظر الى القدم كان اولى وفي رواية القدم عورة فوجه
النظر دون الصلح فان خاف الشئ لا يجوز الا للحكم وان لم يخف من العورة الى موضع النخل الشئ ذلكم
جلبا وكما يجوز له النظر الى العورة لامة الشهادة على الزناه ولا يجوز ان يتنكب ذلك وان ائتمر الشئ
لان الله غلظ من النظر ما الشئ بالثياب اكثر فان كانت يجوز الا تشبه او كان شيئا لا يشبه فلا باس
بما فحش ما روي عن ابن بكر رضي الله عنه ان كان يباح في العجايز وعبد الله بن تيسل ما يجوز ان يمشى في
تقوى وتغلي راسه والصغيرة التي لا تشبه بالباس بقاء والنظر الى القدم خوف الفتنة ومن اراد ان يمشى
امرأة يجوز له النظر اليها وان خاف ان يشبه بقوله عليه السلام للمغيرة وقد اراد ان يمشى امرأه انظر اليها
فانه اجر ان يودم بينكما والعبد من شدة كالا جنة لان خوف الفتنة منه مثلها من الاجنبية بل
اكثر كثرة الاجتماع والنصوص المحرمة مطلقا والمراد من قوله تعالى او ما ملكك ايما من الاما دون العبد قاله
لكن وابن جبير والفعل واللفظ والمجوز سواء لانه الآية تعم النكاح والطفل الصغير مستثنى باللفظ
ولان لفظي جامع والمجوز باضا فلا تومن الفتنة كالفعل ويكفي ان يقبل الرجل في الرجل شيئا منه او يباينه
وعنه ابن يوسف لا باس به وعن بعض النجاشي لا باس به اذا قصد بالاكرام والميرة ولم يخف الشئ لما روي
انه عليه السلام عاتق جعفر بن ابى طالب حين قدم من الحبشة وقبل به عبيدة كان يوم فتح خيبر قال لا ادري
باني الامير استنجد خيبرام بقدم جعفر وجه الطائي ليس عليه السلام عن المسحمة والمطوعة والاولى التقبيل
واكس العاتقة ومارواه في قوله تعالى على الابداء قبل النبي ولا باس بالمصافحة فانما استنجد متوارفة
بين المسك من لدن الهدى الاول الى يومئذ ولا باس بتقبيل بر العالم والسلطان العاقل لان
الصحاب كانوا يقبلون اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن سفيان بن عيينة انه قال تقبيل
بر العالم والسلطان العادل سنة فقام عبد الله بن المبارك وقبل راسه وتقبيل الارواح ليس بيد السلطان
او بعض اصحابه ليس بكفر ولا تحية وليس بعبادة ومن اكره على ان يسجد للملك الا فقل ان لا يسجد الا كثر
ولو سجد عند السلطان على وجه التحية لا بغير كراهة ويجوز للنساء ليس لهن ولا يحل للرجل الا سجد رابع
اصابع كلعلم ما روي عن جعفر بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ حبة بشماله وذمها بيمنه ثم رفع بها
يده وقال ان يدين حرام على كل من جلى لانه شاة وعن عمر بن الخطاب انه قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليس للرجل على الرجل الا ما كان مكره او مكره او ذكر اصبعين وتماثلوا رجعا ورجي ان عليه السلام نهى عن ليس
للرجل الا موضع اصبعين او ثلثة او اربعة واراد به الاطعام والهدى المقوقس كذا الاستكسار رسول الله صلى الله عليه وسلم
جنته اطرافهم ديباج فليس بالباس لان الناس اعتادوا بالثياب على الاسلام في سائر الايام والمعنى فيه
انه يتبع للشوب فلا حكم له ولا باس بنوسه واقتراشه وكذا استلزامه وتقبيل على الجارية فلا يكره لعموم النبال

من زني الامام وقد نهي عنه لان النبي ورد في النبوة وما زاد من ذلك فلا يحق بولان القليل من القليل هو العلم كذا
العلم من الاستسقاء لا يجوز حمله دنا بالاجماع وعن ابن عباس رضي الله عنه انه كان له رفقة حريم على بساط
ولان افترشته استحقاقه فضلي كانها على الساطع فاجوز للبولس عليه ولا يجوز لبس النصارى
ولا لباس ان يلبس ما سواه ابراهيم وطه فطن او طر لان الثوب بالبيع والبيع بالحق يتبع الحق دون الزك
فما كان سدا حيرا وطه عليه يجوز لبسه في الطب وغيره بالاجماع وما كان بالعكس يجوز في الطب خاصة بال
اجماع ايضا للضرورة لانه ايسر وادفع به السلام واما ابو يوسف ومحمد بن الحسن في الطب جاز في غير الطب
ان النبي عليه السلام رخص في لبس الحر والبرص في الطب لانه ادفع به السلام واما في غير الطب فليس
طاعة اليه وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز لعموم النبي والامام لا يحل الا للضرورة وقد اندفعت بالخطا فان كان
له ان اخفق بمنزلة المخلوق اخفق بزيادة الشجاعة والحق ما استويا فيحتسب به ولو كان الثوب
رفيقا ولا يصح له الا بالاجماع ولا يجوز بالاجماع ونحوه ان يلبس من غير ثوب في غير الطب والبرص
والا يلبس لانه استسقاء تام وما كان سدا فلهما لا يعلى قبل كبره لان لا يلبس في منزلة العبد لانه حر و
خيا لا وقبل لا يكون اعتبارا للحيثية كقولهم وكبره في المنزلة التي ليس بها العرق ويتخطا بالانزاع كبره وان كانت
لازاله الاذنه والفقر لا يلبس بها ولا يلبس باطرافه بلبس بها الوضوء الثوارث السليم ذلك وقبل ان فعله كبره
كالشعر في الشكا ان فعله كبره وكبره لا يجوز لبسه التحل بالانزاع والغفلة ولا يجوز للرجال
ما سبق من الحديث الا لما في النطق وحلية التسبيح من الغفلة وكساة الثوب من زينة وفن وشدة لسان
بالغفلة اما لما في النطق وحلية التسبيح فالاجماع والنبي صلى الله عليه وسلم كان له خاتم من فضة نفقة محمد
رسول الله ونهى عن لبس النخس بالانزاع في النخس من لبس النخس كلب كساة الثوب والعاب من في معانيها
ومن لا عاب له لبس النخس افضل لانه ان يكون قدر مثقال فادون ويجعل فقه اليه باطن كونه جنداق لسان
لان للنبي في حقته دون الرجال ويجوز ان يحل فقه عفا او غيره وراوا باقوتها ونهى ويجوز ان
ينفخ عليه اسم او اسماء اسماء الله تعالى السافل الناس ذلك من غير كبر ولا لباس بشفة الفق بسمار
الذهب لان قبله ما شبه العلم وكبر النخس باطرافه والعقود للرجال والنساء لان طينة اليه ان رقتهم عنه
وروي انه كان قبلة سيفه عليه السلام من فضة واما كتابة الثوب بما يتا في العلم فلم يرد ابو يوسف
بناء على اختلافها في الاماء المفضضة واما شدة الاسان فذهب ابن جعفر رحمه الله وتعالى يجوز بالذهب
قياسا على الانثى فانه روي ان عتجة اصبحت في يوم الكتاب ما تخد انعام فضة فانت ماله عليه السلام
ان يخذ انعام ذهب فكان ضرورا وجوز ولان الضرورة في الاسان تشد في بالاذن وهو الغفلة
ولا كذلك في الانثى فافترقا ويكون ان يلبس البني الذهب والمطهر ليلابعداه الا ان يلبس بغيره بالضرورة
الصلي وشبهه من سبب طهر ليلابعداه فليز وبالنسبة المحرمات فذلك مذكرا والامام علي من البلاء خاصة الفعل اليه

قال ولا يجوز استسقاء البنية الذهب والغفلة للرجال والنساء لان طلب السلام نهي عن الشرب فانه الله
بب والغفلة وقال عليه السلام من شرب في اناء ذهب فضة فماتنا بجر جرفي بطنه نار جهنم وجعل من الحجارة
واللعوق والحد من الجبل والكحلة والماء وهو ذلك والنصوص وان وردت في الشرب فالباطل في معناه لا
مستواهم في الاستسقاء فطامع ان زني الكسبي وتتم المنفعة وان منه عند فقم السكل ولبس في الرجال
النساء لعموم النبي وعليه الاجماع ولا يلبس بنية الفضة والبلور والرجاج والاصا لانه لا يخالط ذلك
فلم يكن في معناه ويجوز الشرب في الاناء الغفلة والمخلوس على السير الغفلة اذا كان في موضع الغفلة اي
يتقى في ذلك وقبل يتقى اخذ بالبدن واما ابو يوسف وكبره فقول محمد مضطرب وجعل من الاخلاق والغفلة التي
الغفلة والكسبي والاماء المفضضة والغفلة لا يلبس في اناء استسقاء من الاماء فقد استسقاء كذا فيكون
مسكنا للذهب والغفلة ولا يلبس في ان الغفلة في هذه الاشياء ما يور والعبدة للميت ولا يلبس في هذه الاشياء
ومها سمار الذهب في فقه الحائض وعلى هذا الاجماع الغفلة والركاب والنقمة التي من الغفلة والركاب فقام
لان استسقاء الغفلة يعني فلا يجوز ولا يلبس بالاشفاق بالاواني الموضوعة بالذهب والفضة بالاجماع لان الذهب والغفلة
مستحكة فيه لا يخلص فصار كالعديم والاشقان والدم يكون في اناء فضة او ذهب يجب منه على البدن قال محمد
له ولا كراهة ذلك في العائنة لان يدخل يده او عودا فيخرجها الى الكف ثم يستعملها من الكف فلا يكون مستحلا لانه ولا ذلك
الدم والاشقان فانه يكون مستحلا له بالصبر منه وهو مصدر احتكرت الشيء
اذا جمعه وحسنه فلا سمح لكثرة بغير الحاء وكبره في اقوات الادمين والباقي في موضع بغير ما يلبس
الاصل في ذلك قوله تعالى ومن يرد به فقه باطاد بظلم نذره من عذاب اليم قال محمد بن جعفر الدعي لا يحكر
الطعام بكنه فانه طاهر وماروي ابن عمر عن النبي عليه السلام انه قال طيب من فقه والمحتكر محرم
وفي رواية ملعون وعنه عن النبي عليه السلام انه قال من احتكر طعاما لم يبعه يوما فقد بنى من
الدورين الله منه وروي ابو امامة الباهلي انه عليه السلام نهى ان يحكر الطعام وروي عن النبي عليه السلام
انه قال من احتكر على المسلم طعاما فزبه الله باطدام والافلاس ولان فيه تعييفا على الناس فلا يجوز ولا
حتار ان يتاجر طعاما من المراء من مكان يجلب طعامه اليه المراء ويجلب اليه وقت الغلاء ومشرط ان يكون
مرا بغيره الاحتكار لان تعلق به خلق العامة ومشرط بغيره الشرا في وقت الغلاء ينظر زيادة الغلاء
السكل مكره وطاهر ان يكون بغير ما يلبس تلك المدينة حتى لو كان مفر اكبر الا بغير ما يلبس بغيره لا يجوز
ملكه لا يدر فيه بغيره وعلى هذا الغفلة تعلق الجلب لانه عليه السلام نهى عن الاحتكار في ذلك
ضيقه وما جلبه ان من مكان بعد من المراء وما زرع لانه لا لا يجلب ولا يزرع فانه لا يبيع ولا يوزع
سما يكون فيما جلبه ايضا لعموم النبي وقال محمد بن كبره اذا اشتراه من موضع جلبه الى المراء في الغالب كبره لتعلقه
العامة وما لا فلا واذا رفق في الغفلة حال المحتكر ما يبيع ما يفضل من قوته وجعله فان امتنع باع عليه لانه

استسقاء

ابن عمر ان النبي عليه السلام قال من حرام ويحرم باحرام وروى الدارقطني في مسنده ما يشبهه من مسنده ما يشبهه
ولا يخرج بنونا قال الدارقطني وكانت تدعى علي بن عبد رسول بن بكر وعمر السواب من شاء شك ومن استغنى
اسكن ولا تأمن من لطم بحجم حديد ولا يجلد ولا يسلط الا باحرام فيحرم بها كالكعبة والقضاء المبرور والمسح وانما با
يسوع الباء لان البقرة محرمة وقفا ابراهيم عليه السلام والباء ملكة لمن احدث فيجوز نفقة فيه الطين وان كان من
الارض وهو من جلد الوقف كمن اخذ طين الوقف فبنا عليه ملكا وصار كساير املاكه وروى ابنه الحسن ان ابنه
بنو بعونا فوساير الاعصار من غير انكار ويقبل في المعاملات قول الفاسق لانهما بكثرة وجود ما يثبت اليقين
فلا شرط في العدالة في ذلك وما في الدين من ذلك فيقبل قول الواحد عدلا لانه او فاسقا وان كان او عبدا ذكر
كان او ابنه مسلما كان او كافرا دفعا للحرج ولا يقبل في الدبانات الا قول العدل وان كان او عبدا ذكر او ابنه لانه
العدل فيه باج باعتبار عقله ودينه بما فيها لا بحالته لفعلا ولا بدفع عنه فزاولها قبلت رواية الواحد العدل لاخبار
الشبهة والاشترط في العدالة لانهما بكثرة وقوع كل المعاملات ولان الفاسق منهم والشاكر غير ملتزم الاطلا
يترجم السلم بقوله بخلاف المعاملات فانه لا معامل في داره الا بالمعاملات لا يقول قوله ولا كذلك الدبانات في المعاملات
كالاخبار في النجاسة والوكالة والرهبة والهدية والاذن ونحو ذلك والدبانات الاخبار بحجة القبلة وطاعة الله
فكوا خبره ذنب نجاسة الماء لم يقبل قوله لان الظاهر كذب اخراجه بالسلم للعدالة الدينية ولا يخبره فان وقع في
قلب حقه لا يتم ما لم يرضى الماء وان شقها به جاز ولو اخبره بذلك فاسقا او لا يعرف عدالة فانه عليه طهنة
صدقه سمع قوله والاطلاق الاحكام ان يرضى ويستم ويقبل في الهدية والاذن قول الصبي والعدو والاشترط
للحاضر بالذلك وعليه الناس من لدن الصدر الاول الى يومنا وبقر من احد يقبل انما هو
باذن لان لزوم حقا في الوصل لفعلا والشهق وتحصيل الولادة ثبت لا بالخبر في الحب والعدو ولا حقا لانه
قد فاء عليه السلام عن الزرع طهارة الاباء فاما الحول في الامه اعز اعني ان ثبت ويحكم السخام
للنهيان لانه يخرج عن حد الحضا المتما عنه كونه ويحكم التعيب لندو الشطر اثنى وكل لهو فاعليه
السلام كذا لعب ابن آدم حرام الا ثلاث ملاعب الرجل مع امراته وربه عن نفسه وانا ديب ورس ولا نانا فام
عليه فوميسر والاخوة عت والسكاحام وقال عليه السلام من دبر ولا الدرميني ابن التعيب وقال عليه السلام
ما الهال عن ذكر الله فهو مبتدأ وله التعيب ما يكره عن الجمع والبلات فيكون حراما وعن علي رضي الله عنه انه
من عصى قوم يلعون بالشر ينحى فلم يسمع عليهم وما كان من النمايش التي انتحى لها كفون وعن ابن عمر رضي الله عنهما
مشك ولم يروى عن جعفر رضي الله باسما السلام عليهم ليقتلهم عن العقب وكذا ذلك استحقاق ابراهيم وانا لله و
بلوز الذي يلعب به العيان يوم العيد يوكل ان لم يكن على سبيل القاصي لما روى ابن عمر رضي الله عنهما كان
يشترط بلوز لعيان يوم الغطر يلعون به وكان باكل منه فان قام واد حرم ووصول الشوبشوب
حرام سواء كان شوبا او شوبخا لقوله عليه السلام لعن الله الواصلة والمتوصلة والمتوشمة والمتوشمة والمتوشمة والمتوشمة

والنمسة والمتنفة قالوا هذه التي فصل الشو لشعر الغم او التي توصل شعرا بشعرا فزور والمقصود
يوصل لها ذلك بطلها والواحدة التي تشتم في الوجه والزرارة وطوان تقرر الجملد بعبرة ثم يحشي
بكل او ينل فيزرقا والمتنفة التي يفعل بها ذلك بطلها والواحدة التي تبلغ منها ما في حدودها
وترقق اطرافها تفعل الجوز تشبه بالشوشر والمتنفة التي يفعل بها بامها والواحدة التي تشتم في
الشو من الوجه والمتنفة التي يفعل بها ذلك ويكون ان يدعو الله الاب لا يقول اسكن بفلان ولا يملك
او ياتي بك ونحو ذلك لان لاحق للمخلوق على طاعته او يقول في دعائه اسأل بعقد الرحمن عرسله عن ابي يوسف
انه يجوز فقلها في الاثر اللهم اني اسئلك بعقد الرحمن عرسله ومنه الرمي من كتابك الاحكام وكما انك التمسوه
وهو الظاهر انه يوم تخلق حنة بالوش والوش محدث وصفات الله تعالى جميعا فذرية بقدره فمن الاحكام
في الامساك عنه وما رواه جابر احاد لا يتركه الا حيا ط ورده السلام فبعضه على كل من سمع السلام اذا قام به
البعض بلفظ عن الباقي والتسليم والرفعة لان الامتناع عن الرد انه بالسلم واستخفاف به و
انه حرام وثواب السلم اكثر من ثواب الصلاة من الثواب عشرة والرد واحدة ولا يفتي الرد حتى
يسلم السلام لان يكون جوابا اذا سئل المحاطب الا ان يكون اصم فبعضه ان يرد عليه بنحوك لشفة وكذا
تسمي العاطس لو سلم على جماعة فبعضه من فزعة العتة ان لا لا يعقل لا يفتي وان لا يعقل لا يفتي فافتى
ومحب على امره السلام الرجل ولا ترفع صوتا لا دعوى وان سلمت عليه فان كنت مجوزا رد عليه او
الا كانت ثابتة رد فافتى وجعل من التفتيح تحت الرجل المارة بالكس والامجد في سلام ان لا يلا
ليس للتحية بل شعار السوال ومن يرد على غير سلام حاشي يثقل ان يرد عليه وروى ان الحسن بن علي قال
بارسول الله اني اسلم عليك قال عليك وعلى ابيك السلام والابن ان يسلم على من بلغه القرآن لا يخط
عن قرانه فان سلم عليه يجب عليه الرد لانه فرم والقرآن لا يذكر الرائي في ادب الفقه ان من دخل
على الفقيه في مجلس حكم وسعه ان يترك السلام عليه ميتة واحتملنا وبهذا جري الرسم ان الولاة
والامراء اذا دخلوا عليهم لا يسلمون واليه بالانحياز وعليه وجعل الامير ان يسلم ولا يشره السنة لتخليد العمل
واذا جلس صاحب من المسجد للحكم لا يسلم على المقوم ولا يسلمون عليه لان جلس للحكم والسلام تحية الرائي
فينبغي ان لا يشغل بالجلس لاجل كاذب ليعرف القرآن وان سلموا لا يحب عليه الرد وعلية هذا من جليل
تلاذته ويقربهم القرآن فدخل عليه داخل فسلم وسو ان لا يلا لانه انما جلس للتعليم لا رد السلام وبكم التام
جدا بل الذمة لما فيه من تعظيمهم وهو مكره اذا اجتمع المسلمون والكفار يسلم عليهم وينوب المسلمون والوا
السلام على من اتبع الهدى يجوز ولا بأس بركة السلام عليهم لان الامتناع عن رد ذمهم والرد احسان وادام
مكرهه والاحسان هم مندوب ولا يرد في الرد على قوله وعليكم فقد قبل انهم يقولون المستام حكمهم فيجاءون
بقوله وعليكم وكذا نقل عن عليه السلام انه رد عليهم ولا بأس بعبادتهم اقتداء به عليه السلام ولان فيه برهم وانهما

ولا يلا

وله قال للذين لطلال الله تعالى ان يردوا بطله يسلم او ليود الخربة جاز لان دعاء بالاسلام والا لا يجوز ومن
دعاه السلطان لو الامير يسلم عن اشياء لا يفتي ان يحكم بغيره لطف عليه السلام من حكم عند قالم جابر من
بغيره من بغيره تعالى قلب السلام عليه وبسط عليه اما اذا خاف الفتى او نكح بعضه جسد ان لا يخطه في سلم
ذلك لانه مكرهه واسماء الملاهي حرام كالقرب بالفتية والرف والزمار وجب ذلك قال عليه السلام
استباح صوت الملاهي معصية والموسى عليه فسخ والتلذذ بها من الكفر طه بشت وجب حرمه الشد بد وتقلب الارب
كان سمويقة يكون معذورا وجب ان يجتهد ان لا يسلم فاراد ان عليه السلام ادخل اصبعة في اذنيه لئلا
يسمى صوت الشابة وعن طلحة بن زيار لا بأس بالرف في الموسى ليشهر بجلد النكاح وسئل ابو يوسف
ايكن الدخ في غير الموسى فبعضه المراهق للصبي في غير فسخ قال لا فاما الذم به من الفاحش للمعا فانه اكره
وقال ابو يوسف في دار يسلم منها صوت المزمار والمغازي ادخل عليهم بغير اذنهم لان النهي عن الكفر في قول
يجز الدخول بغير اذن لامتنع الناس من اقامة هذا الزحف رجل الله النفس في داره ينبغي للامام ان يفتي له
فان كان عنه والا ان شاء جسا او ضرب سببا وان شاء ان يحد عنه داره ومن راي مكره وموتمه بركته لكره
ان ينها عنه لانه يجب عليه ترك الكفر والنهي عنه فاذا ترك احداهما لا يفتي عنه الاخر والمخ والفوا والاب
ان اخذ المال من غيره لا يباح له وان كان بشرط لا يباح لانه اجر عليه معصية ويكون تفتيش المعصية ونقطة
ابن مسعود وغيره من الصحابة رضي الله عنهم جردوا المعاصي وبروي جرد والقران والنقطة والتفتيش من التران
فيكون منها عنه ولا بأس بتخليه لانه تعظيم له ولا بأس بتفتيش السجد وقوله بوقرية حنة وتكره
والاخر من لا تعظيم له واما التفتيش فحسن لان احكام النساء وبكر الزينة على المحارب كما فيه من شغل
للعلم بالنظر اليه واذ جعل اليان قوما السواد او بالعمس للفتش لا بأس به اذا فعله من حاله لا يفتي من حال
الوقف لانه تعظيمه ويكون الخطا وكذا على من اعمال الدين في السجد لانه ما بين لذلك ولا وقف له قال جليل
اذن الله في مذكر فبا اسمهم والموسى في ثلثة ابام للثوبة مكرهه وقد رخص في ذلك في غير السجد
ولو جلس للعلم او السج يكتف في السجد لا بأس به ان كان حبة وبكر بالاجر الا عند الفروض بان لا
سكنه اطر وكانوا يكرهون خلق باب السجد ولا بأس به فزما شاف غير او كانت الصلح لفساد اهل
الزمان فاذ لا يوسع على ساجد المسجد ولا بأس بدخول الذي السجد للوام وجب من المساجد ما
انه عليه السلام انزل وقد بقي في المسجد وكانوا كرا وقال ليس على الارض من تحسب شيئا وما ولا الابه
انهم لا يدخلون مستولين او طابيعه عزاء كما كانا عاونهم السنة تعظيم الاطهار ونسب الاطهار
وخلق العائنة والشارب وقضه احسن ومنه من سئل للطلب عليه السلام وفتا بشتا على الله عليه وسلم وادى
بما وقبل اول من فق الشارب واختره وخلق الاطهار وراي الشيبا ربيهم عليه الصلح والسلام قال الطحاوي في شرح
لانا رفق الشارب منه وموان باخذ حتى يتفق على الاطهار وهو الطرف الا على من الشفة العليا ولفظ

لانه

سنة وهو الحسن من الغفر وهو قول الامام عليه السلام احقوا الشارب واعفوا البهي والاحفاء والاستهال
واعفاء البهي فله يخرج من ارجفه نكاحه نكث وتكسر والتقصير فها سنة وهو ان يقين الرجل طينة
راد على قبضه فطوله لان العين زينة وكثرها من كمال الزينة وطولها الفاضل خلاف الزينة والسنة الثنية
في الابطال والاباس باطلين ويبند في خلق العامة من تحت الشريعة واذا افقت افكار
او خلق شعور يقين ان يدقنه قال تعالى الم يجعل الارض كفاتا احياء وامواتا وان الفاء فلا باس
به ويكره الفاء في الكيف والمفضل قالوا لان بورش الرمح وتوفير الاطوار والشارب
منسوب اليه في دار طوبى لكونه اميب في عين العدو والاطايج في سلاخ عند دم
السلام ولطمان للرجال سنة ومومع الفطرة وهو للشاء مكرمة فلو اجتمع اهل
مع على تركه لكان قاتلهم الامام لانه شعار الاسلام وصحابه واختلفوا في وقت
قبل منه بيلغ وقبل اذا بلغ تسع سنين وقبل عشرة وقبل منه كان يطبق الم طمان تحت
والأظفار ولو ولد وهو يشب المختون لا يقطع منه شئ حتى يكون ما يوارى بظنفسه ولا يكره
نقب اذان البنات الاطفال لان ابطام لشقفة الزينة وابصال الام الى الجوان لصلو
نعود اليه جاز كاطمان والحيمة وبط الرمح وقد فعل ذلك في زمن رسول الله عليه
السلام ولم يكره عليهم امرأة حامل اعترف الولد في بطنها ولا يمكن استخراج الابان بقطع
ويحان على الامام ان يبا لا باس به وان كان حيا لا يجوز امرأة ماتت وهي حامل
فاضطرب الولد في بطنها فان كان اكبر الرأيا ان من يشق بطنها من الجانب الاسبغ لانه
تسبب الى اجابة نفس محنة عن محنة الله رجل ابلع درة او دنا بشر رجل ومات
ولم ينكر مالا لا يشق بطنه وعليه قيمة لانه لا يجوز ابطام حرة المادية لحياته المال
وروي في الجاني عن اصحاب انما تشق لانه عند العبد مقدم على حقه الله تعالى ومقدم
على حق الظالم المتعدي امرأة عاقت في اسقاط ولانها مالم يسبق شئ من
خلق شانه دخل فترتا في قدر وتغذر اخراج ينظر ايها اكثر قيمة يوم يدفع قيمة
الاخر فيملكه ثم ينقل ايها شاة ويكره تعليم البازي وغيره من الطوارى بالطير لانه
ياخذ فيوزيه ولا باس بتعليمه بالذبح يوم ولا باس بدخول حمام للرجال والنساء
اذا انزروا وغضوا بهما لما فيهما من معنى الشفاعة والزينة وتوارث الناس ذلك من غير تكبر
وعز الاحفاء في الحمام مكره لان عادة المنرفين وانكسر به الامم عذر الى او نقيب فلا
باس به ويكره العقود في الغيور لورود النهي عنه وتبيح الاشارة الى الهلال عند رويته
لان من عادة الجاهلية ان يظلموا به انما اذا اشار اليه ليس به صاحب فلا باس به

فلا باس به ولا تخجل للرجل الى طلل وبجله لطل اليه ولا تخجل للحيث الى الزحف وتجل الزحف اليه
ولا تخجل سراج المسجد الى بيتهم ولا باس بجلا من البيت الى المسجد ولا يغزو
اباء النهران الى بيعة من البيعة الى البيت وبسخت القبولة وذلك بين النجيب
قال عليه السلام قبلوا فان الشيطان لا يغفل رجل مختلف الى اهل الظلم والنسب
ليدفع عنه ظلمه وشتمه لانه مشهور امتن يقترى به كره له ذلك لان الناس
يظنون انه يرضى بامر فيكون مذلة لاهل الحق وان لم يكن مشهورا لا باس
ان شاء الله تعالى **فصل** يجوز السابقة على الاقدام والخيل
والبغال والحديد والرجل والرمي والاصل فيه حديث ابي هريرة ان النبي
عليه السلام قال لا سبق الا في حق او نضل او خاف او المراد بالخلف الابل وبالنقل
الرمي والحافر الفرس والبغل والحمار وعن الزهري قال كانت المسابقة
بين اصحاب رسول الله عليه السلام في الخيل والركاب والارجل
ولانه مما يحتاج اليه في الجهاد للكر والفر وكل ما هو من اسباب
الجهاد فقبله مندوب اليه وكانت العضباء نافة رسول الله
لا تسبق في اعراسه على فوعة فسبقها فسبق ذلك على المسلمين فقال
عليه السلام ما دفع الله شيئا الا وضعه وفي الحديث سابق رسول الله
عليه السلام وابوبكر وعمر فسبق رسول الله وصلى ابوبكر وثلاث
عمر وعن النبي عليه السلام لا يحضر الملائكة شيئا من الملاحم سوى
النصال والرهان اي الرمي والسابقة **قال** فان شرط فيه جعل
من احد الجانبين او من ثالث لا سبقها فهو جائز وذلك مثل ان يقول احدهما
لصاحبه ان سبقتي اعطيتك كذا وان سبقتك لاخف منك شيئا او يقول
الا مبرر جماعة ونشان من سبقكم فله كذا وان سبق فلا شئ عليه
او يقول الجماعة الرماه من اصاب الهدف فله كذا وانما جاز في هذين
الوجهين لانه تحريض على تعليم الملة للحرب والجهاد ولقوله عليه السلام
التي منون عند شرطهم وفي القياس لا يجوز لانه تعليق الى حال الخطر
قال فان شرط من الجانبين فهو قمار وانه حرام
الا ان يكون بينهما محل يفرس كفي لفرسيهما يتوهم سبقهما ان سبقهما
اخذ منهما او ان سبقاه لم يعطهما وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه انما جاز

ذلك لان المخلوق خرج من ان يكون قاراً فجوز ما ذكرنا وقيل في الحلال ان يكون ان سبها اعطاه وان سبها
لم يخذ منها وموجاهز ايضا ما ذكرنا ولو لم يكن في سبها الحلال مثلها لا يجوز لانه فابغ في افعالها
فلا يخرج من ان يكون قاراً **قال** وجلي هذا التفصيل اذا اخلق فيها في شدة واراد الرجوع اليه
وجعل على ذلك جعلاً لانه لما جاز في الافراس لم يجرى الى الملاء يجوز من الحنف على الجسد في ذلك
العلم لان الدين يقوم بالعلم كما يقوم بالجار والمسايق باطنية للرباض ما لم يتبعها مندوب
الرب وكذلك على الاقدام والربح مالت عليه السلام ان الله تعالى يرضى بالتسليم الواحد للجنة نفسه
صانع ومبذل والربح به رواء عقبته عامر للجنة ونحو الدابة وركضها للجهاد وغيره من غير
صحيح لا بأس به وللتأني مكره وركض الدابة بشكلى للوجه في الشتر مكره لانه يجرى بالشر وهو في الشر
نحو الدابة على النار ولا تقرب على النار لان النار يكون من سوء اساك الراكب للجهاد
والنار من سوء خلق الدابة فتودب على ذلك وعن عرب الخطاب ان كتب اليه سعد بن ابى وقاص
لا تخف من فرسا ولا تجرب فرسا ومعناه ان صهيل الفرس يربب العدو والمخفة بغيره الزوم
لانهم تفاوض من لدن رسول الله عليه السلام اليه يومئذ من غيبه تكبر ومجوز في الحظ من الجبل و
ركوب بالانفاق ومعنى النهي ان اجزاء الفرس فوق ما يجتهد **فصل في** مال محمد بن
ساعة سمعت محمد بن الحسن يقول طلبت واكتب فريضة كان طلب العلم فريضة وهذا صحيح
لما رواه ابن مسعود عن النبي عليه السلام ان مال طلب الكتب فريضة على كل مسلم ومال عليه السلام
طلب الكتب بعد العلق المكتوبة في الفريضة بعد الفريضة ولا يه لا يتوسل الى اقامة الفرض الا
بفضل من اذن له لان لا يتك من اداء العبادات الا بقرينة بدنية وقوة بدنية بالفتوت عادة وخلق
قال تعالى وما جعلناكم جسداً بالكلون الطعام وتحصيل الفتوت بالكتب ولان يحتاج في الطائر
الى الاستقاء والابنية ويحتاج في الصلوات الى ماستر عورته وكل ذلك لما يحصل عادة بالاكساب
والرسول عليهم الصلوات والسلام كانوا يكتبون قادم زرع لمنطة وسقانا وحصدنا واداسا وطنا وعجنا
وطيننا والما ونوح كان نجارا وابراهيم كان بنائا وداود كان بصنع الدروع وسليمان بعنع
الكل من طيور وزكريا كان نجارا ونبينا ربي الغنم والكل من كل من كتبهم وكان الصديق
برازا وعمل في الادبي وعثمان كان تاجر اطلب الطعام فيبيعه وعلى كان يكتب فتوح انه كان
يواجه ولا يلتفت الى ما كانه واذا ذكر وقدر في المساجد اعينهم طاه وادبرهم ما دام في ايديهم يسعون
انفسهم لئلا يسهوا ذلك فيسكروا في السماء رزقكم وما تعدون ومعناه وتأويله جليل فان المراد به
الخط الذي هو كسب انبات الرزق فلو كان الرزق ينزل علينا في السماء لما امنا الا لكسنا والسمي في الاسباب
قال تعالى فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وقال تعالى انفقوا من طيبات ما كسبت في الحق والى

يقول يا عبدى حرك يدك انزل عليك الرزق وقال تعالى وهو الذي لا يخذل عن التخله تساقط عليك رطباً
جنياً وكان تعالى قادراً ان يرزقها من غير شيء منها لكن امرها ليعلم العباد ان لا يتكوا الكسب لاسباب فان
الله تعالى هو الرزاق ونظيره خلق الانسان فان الله تعالى قادر على خلقه لامن سبب ولا سبب كادم
وتخلق من سبب لافي سبب كخواب وقد خلق في سبب لامن سبب كعيسى وقد خلق من سبب في سبب كسائر
بنى آدم فطلب العبد الولد بالثنا لا ينبغي كون الخلق هو الله تعالى فكر ذلك عليه الرزق باسبابه لا
ينبغي كون الرزق هو الله تعالى والدليل على ذلك كثرة الاحاديث الواردة فيه متوافرة وكتابتها هذا
يضيق عن استيعابها وفي هذا بلاغ ومقتنع **١** وطلب العلم فريضة قال عليه السلام طلب العلم فريضة على
كل مسلم ومسلمة **٢** وهو اقسام فرض وهو مقدار ما يحتاج اليه لاقامة الفرائض وهو فلتل من الباطن
والخلال من الحرام وهو محمل الحديث **٣** ومستحب ووجبة كتعليم ما لا يحتاج اليه ليعلم من يحتاج اليه الفقيه
بتعلم احكام النكاح والطلاق ليعلمها من وجبا عليه وكذلك تعليم الفضايل والسنن كالادان والاقامة والجماعة
وسنة الختان ونحوها **٤** ومباح وهو الزيادة على ذلك للرتبة والكمال **٥** ومكروه وهو التعليم لغيره العلم
ويعامر به الشرفاء قال عليه السلام من تعلم علماً لاسباب به العلماء وعلمه به الشرفاء يعلم به الجاهل من تار به
القيمة ولا لذلك ابو حنيفة تعلمه اللام والمناظرة فيه ورأى قدر الحاجة والتعليم بقدر ما يحتاج اليه
لاقامة الفرض فرض ايضا قال عليه السلام من سئل عن علمه عن احياج الناس اليه فكتبه بل يوم القيامة
بجاه من تار **٦** حتى قالوا يجب على المولى ان يعلم عبد من القرآن والعلم بقدر ما يحتاج اليه لا اداء الفرائض
وبفرض على العلماء تعليمه ان ان يعلم المتعلم ومحفظة وبضبطه لانه لا يتمكن من اقامة الفرائض الا
بالحفظ ولا يجب على الفقيه ان يجيب عن كل ما يسأل اذا كان فقهاً من يجيب غيره فان لم يكن يدرى به الجواب
لان الغنى والتعليم فرض كفاية **٧** وافضل اسباب الكسب للجهاد لان فيه الجرم بين حصول الكتب
واعز ان الدين وقهر عدو الله ثم التجارة لان النبي عليه السلام حث عليها فقال التاجر الصدوق مع الكرم
البصرة وقال ان الله يحب التاجر الصدوق **٨** ثم الزراعة واولى فعله ادم عليه السلام وقال عليه السلام
الزراعة يتاجر ربه وقال اطلبوا الرزق تحت خيالي الارض **٩** ثم الصناعة لانه عليه السلام حث عليها فقال
لخرفة امان من الفقر **١٠** ومنهم من فضل الزرع على التجارة لانها اعم نفعاً قال عليه السلام ما زرع او عكى
مسلم شجرة فتننا ولا تمس انسان او دابة او طير الا كانت له صدقة **١١** ثم هو انواع فرض وهو الكسب
بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه لما بيننا انه لا يتوسل الى اقامة الفرض الا به وهو قضاء
الدين ونفقة من يجب عليه نفقته **١٢** فان ترك الاكساب بعد ذلك وسعه قال عليه السلام من اصيل
امنا في سريره بيته معافا في جسده عند قوت يومه فقاما حيرت له الدنيا بما فيها **١٣** وان اكتسب
ما يدره لنفسه وعياله فهو في سعة فقد صح ان النبي عليه السلام امر قوت عياله سنة **١٤** ومحب

وهو الزيادة على ذلك لمواسي به فقير أو مجتري به قريباً فإنه افضل من التحلي لنقل العبادة لأن منفعة
النقل تخصه ومنفعة الكسبه ولا غير قال عليه السلام خير الناس من ينفع الناس وقال عليه السلام نبلي
العبادة فقالت الصدقة أنا افضلها وقال عليه السلام الناس عيال الله في الارض وحبسهم اليه انفسهم
لعيله ومباح وهو الزيادة للثقل والشغل قال عليه السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح وقال عليه
السلام من طلب لا تباح إلا ما عفا الله تعالى وجهه كالقمر ليلة البدر ومكره وهو ما لا يباح النفاق
والنفاق والبطر والاسراف كان من حل فقد قال عليه السلام من طلب الدنيا فاحذر ما كثر الله تعالى
وهو عليه غضبان ثم اعلم ان الله تعالى غني عن كل خلق لا يحتاج اليه الا بالاكل والشرب واللبس وكل منها
نفسه ان مباح ومحظور وغيرهما وانما ابينه بتوفيق الله تعالى اما الاكل فعلى ما ينبغي وهو ما يزيد
الهلاك لا لانه لا يبقا البنية اذ لا يقاء له ببدونه ويمنع من اداء الفرائض مما امر ويوجب من ذكره
عليه السلام ان الله يوجب في كل شيء حتى القمحة برصها العبد الى فيه فان ترك الاكل والشرب حتى جف
فقد عصي لان فيه القاء النفس الى التهلكة وانه منتهى عنه في محكم التنزيل **قال** وما جوز عليه
وهو ما زاد عليه ليمكن من الصلوة وقراءة القرآن عليه الصوم قال عليه السلام المؤمن التقي الى الله
تعالى من المؤمنين الضعيف والفاشقة الى ما يتقوى به على الطاعة طاعة وسئل ابو ذر عن افضل الاعمال
فقال الصلوة والكل الخير اشارة الى ما قلنا **قال** ومباح وهو ما زاد على ذلك الى التبع ليزداد قوة
البدن ولا اجزائه ولا وزنه وبحاسب عليه حساباً يسيراً ان كان من حل فقد روي ان النبي عليه السلام
ان يبرق فيه ثم ورط فقال انكم لتجاسبون في هذا فرضه عمر رضي الله عنه ورضه وقال في هذا كتاب
فقال عليه السلام اي والله والذي نفسي بيده انكم لتجاسبون يوم القيمة في الماء البارد والماء الحار الا في
خروقة تستر بها عورتك وكسرة خبز تود بها جوعتك ونسبة ما يقطعي بها عطفك وقال عليه السلام
ابن آدم ليعلم يقين صلبه ولا يلام على كفاك **قال** وحرام وهو الاكل فوق الشبع لانه اضاعة
للمال وامراض للنفس ولانه يزيروا اسراف وقال عليه السلام ما ملأ ابن آدم وعاءاً شراً من البطن فان كان
لا بد فذلك للطعام وثلاث للشراب وثلاث للنفس **قال** ويحذر الرجل في مجلس رسول الله عليه السلام فغضب
عليه وقال غ عتاجنا لا امانت ان طوبى الناس عذاباً يوم القيمة اكثرهم شبعاً في الدنيا وقيل لمصر
الا تشحن جوارثنا فقال وما يكون لجوارثنا قالوا ما يرضونهم الطعام قال سبحان الله او ياكل المسلم
فوق الشبع **قال** الا اذا قصده التقوى على صوم الغدا لان فيه فائدة او لئلا يستحب الضيف
لانه اذا امسك والضيف لم يشبع مما استحبى فلا ياكل حياءً وخجلاً فلا يأس بلكه فوق الشبع لئلا يكون من
انبياء القرى وهو من هو عقلاً وشرعاً **قال** ولا يجوز الرياسة بتقليل الاكل حتى يضعف عنه
اداء الفرائض قال عليه السلام ان نفسك مطيتك فارفق بها وليس من الرفق ان يجيعها او يذيبها ولا يتركها

العبادة لا يجوز فكل ما يقضي اليه فاما تجويع النفس على وجه لا يجوز عن اداء العبادات فهو مباح
وفيه رياضة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الاول فانه اهلال النفس وكذا الشباب الذي
يخاف الشبق لا بأس بان يمتنع عن الاكل ليمس شهوته بالجوع على وجه لا يجوز عن اداء العبادات على ما حال
عليه السلام فان له وجه **قال** ومن امتنع من الاكل الميتة حالة الخفة او صام ولم ياكل حتى
مات ثم لانه اتلف نفسه لما بينت انه لا يقاء الا بالاكل والميتة حالة الخفة اما حلال او من فروع الهم
فلا يجوز الامتناع عنه اذا تعين له حيا النفس وروي ذلك عن مسروق وجماعة من العلماء والتابعين
واذا كان ياتم بترك الاكل الميتة فاطنك بترك الذبيحة وغيرها من الحلال التي حتى يموت جوعاً **قال**
ومن امتنع من التداوى حتى مات لم ياتم لانه لا يقين بان هذا الدواء يشفيه وعلله بغيره من غير علاج **قال**
قال ولا بأس بالتفلة بانواع الفقد كقولك تعالى كوا من طيبان ما زناكم وفيه نزل قوله
تعالى لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم **قال** وتركه افضل لئلا ينقص درجته ويدخل قوله تعالى
اذ هبتم طيباتكم في حيواتكم الدنيا **قال** واتخاذ الاوان الاطعمة والباجان ووضع الخبز على
المائدة اكثر من الحاجة شرف لان النبي عليه السلام عده من اشراط الساعة وعنه عائشة رضي الله عنها
انه عليه السلام نهي عن ذلك الا ان يكون من قصص ان يدعو الاضياف في ما بعد قوم حتى ياتوا على
آخر لان فيه فائدة ومنه الاسراف ان ياكل وسط الخبز ويدع حواشيه او ياكل ما انتفخ منه وينترك
لان فيه نوع تحبير الا ان يكون غير يتناول فلا بأس به كما اذا اختار رغيفاً دون رغيف **قال**
ووضع المعلقة على الخبز ومسح الاصبع والشكين به مكره ولكن ينترك الخبز لان غيره يشهد به
وفيه اهانة للخبز وقد امر نبالو امه قال عليه السلام اكرمو الخبز فانه من بركات السموات والارض
وقال عليه السلام ما استخف قوم بالخبز الا ابتلاهم الله بالجوع ومن اكرام الخبز ان لا ينتظر الاكل اذا
حضر من الاسراف اذا سقطت مائدة لمة ان ينتركها قال عليه السلام اني عنها الهادي ثم كلها **قال**
وسنن الطعام البسولة في اوله والخمدلة في اخره فان شئ البسولة في اوله فليقل اذا اكل ليم الله على اوله واخره
جميع ذلك ولا يتركه شكر المؤمن اذا رزق قال عليه السلام ان الله يرضي من عبده المؤمن اذا قدر اليه الطعام
ان يستحي الله في اوله ويمجد الله في آخره **قال** وغسل اليدين قبله وبعده قال عليه السلام الوضوء قبل الطعام
ينفع الفقر وبعده ينفع الثم فلا راديا الوضوء عن غسل اليدين **قال** والادب ان يبد بالشباب قبله وبالشيوخ بعده
ولا يمسح يده قبل الطعام بالتدليل ليكون اثر الغسل باقياً وقت الاكل ويمسحها بعد ليزول اثر الطعام بالكسبة
قال ويجب اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيوت لحاجة الوضوء والشرب للنسك لا يهتف عن
وقد نهى عن الخروج قال تعالى وقرن في بيوتكن فمن الزوج ذلك كسائر حاجتها **قال** واتخاذها
من الخزف افضل من الاسراف فقه ولا مهيئة **قال** وفي الحديث من اتخذ اواني بيته خزفاً لم يزل له ملائكة ويجوز

الكلام من باب وجوب حرا كالتبجيد والخيبة وقراءة القرآن والاحاديث النبوية وعلم الفقه قال تعالى والذين
كذبوا الله وكثيرا من الذكريات اعد الله لهم عقوبة واجرا عظيما والايات والاحاديث كثيرة في ذلك
وقد بانم به اذا فعل في مجلس الفسق ومولاه لما فيه من الاستهزاء والمخالفة لموجبه **قال** وان سمع
فيه لا اعتبار ولا اثر ولا يستغلوا اقام فيه من الفسق فحسبه وكذا من سمع في السوق بيعة ان الناس
عاقلون مشتغلون بامور الدنيا وما يشتغلون به من غير ان يشعروا به في غير السوق قال
قال السلام ذكر الله في العاقلة كالمجاهدين في سبيل الله **قال** ويكره فعله للتاجر عند فتيه متجاهله وكذلك
الفتاوى عند فتيه الفخار يقول لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم فانما باخذ لذلك فليس بخلاف الفارسي او
العالم اذ كبر عند الجارية وفي مجلس العلم لا يفهم ذلك التعليم او التفهيم او التفهم او التفهم **قال** ومن سمع الله السلام
ويكره الترجو بقرأة القرآن والاستماع اليه لا تشبه بفعل النبوة حال فقهه وهو التفتي ولم يكن من اهل الاستماع
ولذلك في الاذان وقبله لا بأس بقوله عليه السلام زينوا القرآن باهوائكم **قال** ومن سمع الله السلام
انكره رفع الصوت عند قراءة القرآن والقرآن والرحمة والتزكيات الوعظ فانطق به استماع الف
المحرم الذي يستنونه وهذا كمن اوجبه قراءة القرآن عند القبور لا لم يصح عنه في ذلك شيء من غير
السمع عليه السلام ولم يكن له مجرد سمع الله وبناخذ ما فيه من التفعيل للسمع لورود الانوار بقراءة ابدا كرسية
ومسورة الاخلاص والفاخرة وغير ذلك عند القبور ومذموم على السنة والجماعة ان للامانة ان يجعل ثواب
عمله لغيره وليلتظلم طغيته وقد مر في الحج وعارون انه صلى الله عليه وسلم **قال** من سجد في بيته يكتسب المجد
اصدا عن نوره الا فرغ منه اي جعل ثوابه عن امته وروى ان رجلا قال يا رسول الله ان ابي اقلنت ثوبا
فخل لا اجر ان تقدمت عليا قال نعم ولك ورقت امرأة حبسها وقالت يا رسول الله هذا في ثوب النعم لك اجر
والانار فيه كثيرة **قال** ومنه بعضهم من ذلك وقال لا يصح متسكنا يقول تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى
ويقوله اذا ملك ابن ادم تقطع عمله الا في تلك الحديث والحواشي الاية من وجوه احوالها سقت على قوله
انهم لم يثبتوا في صحف موسى واهلهم الذي في فيكون اجبارا عما كان في مثل عتقها فلا يلزم ما كان كيف وقد روي
عن شيبان عليه السلام خلاف قال عكرمة في نفسه كان هذا القوم اهل بهم وروى اما في الامانة لهم كلوا
او تسمى لهم الكفاية انما منسوخة بقوله تعالى الحقنا بهم وزيانا فتم دخل الزانية الحنة بعلاج الاية قال ابن
عمر بن الخطاب قال قال الربيع بن اسلم ان بالاسان منها الكافرة ما انتم من اجر ما سمع وسيف له
الرابع ان يجعل الامم معينه وانه جاني قال في صريح الحديث واللفظ فجميع كانه قال وان ليس على الانسان الا
ما سعى عليه توحيها بين الاية والاحاديث فلا له معنى صحيح لا خلا فيه ولا فيه فله تخصيص اني لم يسمع في جعل
ثواب عمل غير يكون له ما سعى على الاية السادس ان السعي انواعها فبعلية وقوله ومنها بسبب قراجه
ومنها بعد في سعيه في حله ومنها بما سعى فيه من اعمال الخير والصلاح وامور الدين الذي كونه السعي بسبب فيكون له

له ويجعلون له ثوابا عالم وكذا ذلك بسبب فقد علموا به وجب الاية فلا يكون في ثوابها واما الحديث في
بدل حله انقطاع عمله لا كلام فيه انما الكلام في وصول ثوابه على غيره البسبب لا ينفصل
ان الناس عن اخيه قد استحسنوا ذلك فيكون حيا بالحديث قال ومنه ما لا اجر فيه ولا ورنه
ثم وافعه واكملت واشتريت ونحوه لان ليس بعبادة ولا معصية **قال** ثم قيل لا يثبت لان لا اجر عليه
ولا عقاب **قال** ومن محمد ما يدل عليه فقد روي عن منام عن بكره عن ابن عباس انه قال ان المالك
لا يثبت الا ما كان فيه اجر او وزر **قال** وقيل يثبت لقوله تعالى كنتم ماعقودوا واناركم الآية ثم لم يزل
جاء فيه ويبقى ما فيه جزاء **قال** ثم قيل لم يثبت في كل اثنين وخمسة فيها ثمن الا اجر والاكثر من ذلك انما يجر
القيمة **قال** ومنه ما يوجب الاثم كالكذب والغيبة والخبث لان كل ذلك معصية حرام بالحق
والعمل ثم الكذب مخطور الا في القتال للخدمة وفي الصلح بين اثنين وفي دفع الظالم
عن الظالم عن الظلم لقوله عليه السلام لا يجل الكذب الا في ثلاث في الصلح بين اثنين وفي القتال وفي اقرار
الرجل الله ودفع الظالم عن الظلم من باب الصلح **قال** ويكره التوفيق بالكذب الاطاعة كنوكا
جاء كما في قولك كنت يعني اسن فلا بأس به لان صادق في فقهه وقيل يكره لان الكذب في الظلم **قال** ولا
عيبه للظلم يوذى الناس بقوله وفعله قال عليه السلام اذكرى والفاجر ما فيه كفى بحذره الناس ولا اثم
في السعي اليه السلطان ليزجره لان من باب التهم عن الكفر ومنع الظلم **قال** ولا عيبه للمعلومين فلو عا
اكثر فيه فليست بغيره لان المراد مجبور وصار كالتوفيق **قال** وكره محمد روى الله ارضاء التستر على البيت لان نوح
تكبر وفيه زينة ولا بأس بسنة جنات البيت بالهد ونحوه لدفع البرد لان فيه منفعة ويكره للزينة وقوله
واذا اذن الفرائض واجتنب ان يتعمد بلبس حسن وجوار حبله فلا بأس به فان النبي عليه السلام تشرع بماربه
ثم ابراهيم مع ما كان عنده من الحرير وعلم من الاعداء استولاهم محمد بن الحنفية مع ما كان عنده من الحرير
الاصل فيه قوله تعالى من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية **قال** ومن فزع بادية الكفاية ومن
الباخر اليه ما ينفقه في الاخرة فلو اولى لان ما عند الله خير وابقى **قال** واعلم ان الافصار على ادي ما ينفقه في
وما زاد عليه من التعم وبذل اللذات رخصه وقد قال عليه السلام ان الله تعالى يحب ان يوتي رخصه
كما يحب ان يوتي عذابه وقال عليه السلام بعث بالحنيفة السبل السخي ولم ابعث بالزينة الصبر
وقد لا يثبت لابن زول قد ما عبيد يوم القيمة حتى يسأل عن اربوعه عمره فيما افشاء وعن شهاب فيما ابلاه وعن
ماله من ابن اكسبه وفيما ذاصره **قال** والا لا يجب على المسلم ان يتحكم بخصال من التخرع عارضا في الغواص
فلا مثله وما يبطن ومنها الحافطة على اداء الواجبات او ما يوافقها ما كان لها من التخرع في
والكتاب مال من غير حله ما ومن التخرع على كل مسلم او معاهد وعدا ذلك فقد وسع الدين على الناس
فيه فلا تضيقه حيا ولا على احد من المسلمين وفي الحديث ان النبي عليه وسلم وعظ الناس يوما وذكر الفقه وقوله
صلى الله

الناس وكما فاجتمع عشرة من الصحابة في بيت عثمان بن مظعون ولم يبقوا غيرهم ولبسوا جلود
من عروص العاص وابدؤوا وسام مولى ابي حذيفة والمقادير وسدان الفارسية ومعلقين من قرون وانفخوا
عليه ان يترابوا ويحبوا من اكرههم ويلبسوا السور ويقيموا الليل واليا من جلد الفرس ولا
ياكلوا اللحم ولودوا ولا يلبسوا النساء والطلب ينجون في الارض فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال لهم الم انا انكم انتم فقلتم على كذا وكذا قالوا بلى وما اردنا الا جنة فقال صلى الله عليه وسلم اني لم اترك
في قال ان لا تشرك عليكم حقا فقوموا واقطروا وقوموا ما وافق افهم وانام واصوم واقطروا اكل اللحم
الاسم وان النساء كنن رغب عن سنن فليست في حطب فكل ما بال اقوام فرموا النساء والطعام والطلب
والنوم وشاوت الدنيا اما اني لست اترككم ان يكونوا فتيين وربما نامة لبس في ديني ترك الله
والنساء ولا اخذوا الصوامع من ساجدة انتم الصوم وربما ينتم للهدا وعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا
وجموا وعتموا ووافقوا الصلوة واتوا الزكوة وصوموا رمضان واستقيموا بسننكم فكل ما يملك من كان
فيكم بالشدة بشدة وواجه انفسهم فشد الله عليهم وشر قولهم تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحموا الطيبات ما اظلم
لكم اليقوله واتقوا الله الذي انتم به مؤمنون **قال** **الحق** وهو مصدر صار بعيدا بظن من الغلو
يقال به عبد الامير وصبر كثر ويراد به المصمود وينشد عبد الملوك ارباب وتعالى واذ اركبت
فصبرت الابل والى وشك طلق العلم بظن على الخلق والعلوم قال تعالى هذا خلق الله ابي مخلوقه
ولهذا قلنا اذا قلنا علم الله لا يكون بيننا لان المراد معلومة **قال** وهو جازي باجوارج المعاني والسم
الحدوة لما جعل الله لا ياكل ولا ياكل طلع وشبهه اما الجواز فلقوله تعالى فاذا حطمتهم صناديدوا
وقوله اكلكم عبد البحر الابية وقوله اكلكم الطيبات وما علمت من الجوارح مكسبة وقوله عليه السلام العبد
لمن اخذ وقوله لعبد بن حاتم اذ ارسلت كل بك المعز وكرت اسم الله تعالى عليه فلي واذ ارباب
سلك وكرت اسم الله عليه فكل **قال** والجوارح ذنوب من التبايع وذو حطب من الطير وهو
ان يكون بكتب بنابه او مخلوقه بجنه لان المراد من قوله من الجوارح التي تخزع وقيل الكواكب من غير
مكسبة اهلها طلق واسم السكب لغة بظلمة على كل سبع حتى الامتد فيجوز الاصطلاح بكذا في باب
التبايع لعموم الابية اما ان يكتسب العبد كاختياره لا ياكل الانتاج به ولا يجوز الاصطلاح بالابدية
الذين فانها لا ياكل وكذا قد كتب حتى لو تعلموا جاز وعنه ابي حنيفة رحمه الله في ابن عرس اذا علم
جاز **قال** ولا بد فيه من الجرح وكمن المرسل او الراس مسلما او كيتا وذكر اسم الله تعالى عند الاركان
والرب وان يكون العبد متعاقلا يتوارى عن بصره ولا يقدر على طلب ما يلزمه لينتقم اسم طاهر ولا يلا
بذمه ارقه ادم كالكافة الاختيارية فلو قدر صد ما او حشا او حشا لم يترك لعدم الجرح واما صفة المرسلا
فه كالكافة ولا يجوز ذبح غيره ما او اذ ذكر اسم الله تعالى فلقوله عليه السلام اذ ارسلت كل بك وكرت اسم الله فكل

التسمية على الاكل واما كونه متعاقلا لان العبد اسم للتمتع ولان الجرح ما جعله ذكاة فمروا الجرح كالكافة الاختيارية
والجرح انما يكون في المختار حتى لو ربي فليسا ببول او بول او بول ان عبد فاصاب فليسا اخر لم يترك لان بالرسول لم يبق
صدا ولو ربي بغير ما اصابه هذا اكل الكافة لانه صار صد وقوله لا يتوارى عن بصره لا يقدر على طلبه
صل الله عليه وسلم كره اكل العبد اذا غاب عن الراس وما كان له من اموال الارض قلته ولان اكل الكون
بسبب من موجود فلا يملك والموجود كالتحقيق ما ان الا انه سفلا عباره اذ لم يقدر على طلبه لانه لا يملك
الاخر عنه وفي طه برك ما اصبحت ودر ما نبت اصبحت العبد اذا ربي منه فقلته وانت نرا ودر صبي
العبد بغيره اذا مات وانت نرا ودر من العبد ما نبت اذا غاب عنك ثم مات هكذا فله صاحب العمام
قال وتعلم في الباب كالكلب ونحو ترك الاكل وربي المالك لباري والعفو نحو ما لا
نباع اذا ارسله والابا اذ اذبح روي ذلك عن ابي عباس ولان التعليم بغيره العادة الاصلية وعادة
في المثلث النفاذ اجاب اذا ربي فقد ترك عاده فصار مطلقا وعادة ذلك الباب الاخر اس والاكل فلا
ترك الاكل فقد ترك الاكل فقد ترك عاده فصار مطلقا ولان التعليم بغيره الاكل انما يكون بالقرينة
الاكل وجب الطير لا يتحمل الضرب اما الكلب فيجوز ما لم يعلم بالقرينة على ذلك والفرد ونحوه محتمل الفرد وعادة
الاخر اس والنفاذ فيمنه ما في ترك الاكل والابا اذ اذبح **قال** ويرجع في معرفة التعليم الى اهل الخبرة بذلك
ولا تأخر فيه لان المعاديس لا تعرف اجتهد اهل سماعها ولا سمع ففوضوا الى اهل الخبرة ولان ذلك متعلق بالاختلاف
طبا حرا وروي الحسن عن ابي حنيفة انه قال لا ياكل اول ما يصيد ولا الثاني وكل الثالث وقال ابو يوسف ومحمد اذا
ترك الاكل ثلثا صار مطلقا ولا ياكل الثالث لان العلم لا يثبت بالترك مرة واحدة لا يترك شيئا او فورا
من الطير فلا بد من المرات واكله ثلثه لانما لا ياكل الا اذا روي ولا ياكل الثالث لان بعد ما حكمنا يكون عالما على
رواية الحسن يوك لان بالثالثه حلما انه عالم فمن عبد جازية مطلقا **قال** فان الاكل
ترك الاجابة بعد لكم تعليم حكم بجهلته وهرم ما بقي من عبد قبل ذلك وقال لا يجوز الا ان ياكل منه لان حكمنا
بجلى صيد قبل ذلك بالاجابة فلا ينعف باجتماعه ومثله ان اكل الاكل حلفا له لان العبد حرمة قل ما تبس
فما الاكل علم انه لم يكن عالما فحرم جرم ما صار قبل ذلك لانه عبد كلب غير معلم وبشيت للمرة فجابق من عبد لان
ما الاكل لم يبق مما الحكم والاجتهاد بغيره بغيره قبل حصول الفسخ وهو الاكل كاجتهاد العاقل اذ انبذ قبل الفسخ
وما كان في المعازرة من صيد فحرام بالاجماع **قال** وان ترك التسمية بآبى لغيره عليه السلام برفع
عن امي الخطاء والبيان للبر **قال** ولوربي بسم الله واه وجود او ارسل كل عبد مودعا فذا او اهد
ما او ارسل الى عبد فخذ غيره حل ما دام في جهة ارسله لان الفسخ به حصول الصبر والذبح بغيره بالارسال وهو قتل
واحد فيكتفي في تسمية واحدة بخلان من ذبح الشاة بتسمية واحدة لان الثانية مذبوحة بغيره فلا بد من
تسمية اخرى حتى لو اصرح اصبحت اصبحت الاخرى وذبحها مرة واحدة اجزاء تسمية واحدة ولان الاخذ بها

الى ارسال وفي نقيب المثار الى نوع حرم فلا يغير نقيب **قال** ولو ارسل القدر فكل من استمكن من العبد فقتل
عليه فقتل حل لان ذلك من عدلته فيمكن من احد اخذ العبد وكذلك الكلب اذا نود من الطاعة لم يزل
القدر ولو ارسل عن العبد عنه او بسببه وتنازل في غير طلب العبد وفسد من سببه ثم اتبع حرمه فانه
لم يملك لانه من مرسى والارسال شرط بقوله تعالى ما سلك من سلكه كان زجره صاحبه فانه
حل لان الزجر كارسال مستأنف ولو انقلب فصار به وبسببه فان الزجر ليعام حل والافلا والارسال
الكل فوقه وبالسبب اتبع حرمه فانه لم يملك **قال** ولو ارسله ولم يمس به زجره وسببه او ارسل
مسلم فزجره مجوسية او بالكلية فانه لا يرسل وكذا لو ارسله مسلم فزجره من زجره من زجره فانه
وكذا لو ترك التسمية عامدا ثم زجره مسلم وسببه لم يملك لان حكم مضاف الى الارسال الاول وبسببه
ويكبر ما بعد تقوية الارسال ويحرم الكلب فيفسد حاله الارسال فاذا صدر صحيحا لا ينقلب فاسدا واذا
صدر فاسدا لا ينقلب صحيحا بالزجر ولو ارسل كلب العلم فزجره عليه العبد كلب معلوم او غير مرسى فانه الاول
لم يملك ولو رده عليه اذ لم يرد او طيب او مجوس كل لانه اخذ الكلب بحكمه ولا يملك احد من هؤلاء
مشاركه اياه في الذبح والكل لا يملك مشاركا لانه جارح بنفقة جميع المبيوع المحرم فحرم كل نوع من النوش
مسلم ومجوسية ما صابا حرمه فانه يحرم وكذا لو رده عليه ولكنه شذ عليه واتبع اثر المرسى حرمه قبل الاول
اكل لان الكلب يحرم لا مشاركا **قال** فان اكل من الكلب لم يملك لانه غير معلوم ويتناول حرمه السلام فان
اكل منه فلا يملك ما كان مسك على نفسه ولو زجره من الكلب لان ذلك غاية التعليم **قال** ولو اخذ منه قطعة فزجره ما ثم
اخذ العبد وقتل من الكلب ما لانه لم يبق حرمه لوانه من نفسه العبد فيمنع لانه لا يفره فانه لو
كان الكلب من البارز يملك وقد مر وان ادركه جارا لا يملك الا بالذكبة وكذلك في الرمي لانه قدر على
الاعتذار فلا يحرم الا اضطرارته لا توافيق القوة ومنه اذا قدر على ذبحه فان ادركه حيا ولم يتمكن من
ذبحه اقله الله او لضيق الوقت وفيه من الجوع فوق جوع المذبوح لم يملك وعن ابن جنزة وان يوسق اذ يركب
اذ لم يقدر على الذكاة حقيقه فصار كالشبيم اذا وجد الماء ولم يقدر على استعماله والظاهر انه ما قدر عليه
مجهول لم يبق حرمه فلا يملك الا بالذكاة الاختيارية ومنه اذا كان بحال يتوهم حيوة اما اذا سبق فيه من الجوع
شكى المذبوح او بغيره واخرج ما فيه ثم اخذه وبه حيوان فانه لا يملك حيا ولو وقع في منة فانه لا يملك
طالة في الماء لا يحرم كما اذا وقع وهو ميت وعن ابن جنزة انه لا يملك ابعث لانه اخذه حيا فلا يملك الا بالذكاة
الاختيارية **قال** فلو انه ذكاه حل بالاجماع قال تعالى اما ذكيت من حرمه ففسد **قال** حرمه المذبوحية والتطهير
والموقوفة والذبيحة التي بطنها وفيها حيوة خفية او طاهرة ولو لم تكن طاهرة ولو كان اكلها كان يحل
بعين فوق ما بعين المذبوح حل والافلا اذ لا اعتبار بهذه الحيوة وعن ابن بكير اذ كان يحل بالابيض
مكته لا يملك لان موته لا يحصل بالذبح **قال** وان شارك كلبه لم يملك عليه او كلب مجوسية او غيرها

معلم لم يملك لقوله عليه السلام لعنوا من شارك كلبا كلبا في فلان كمل فانك اكلت
على كلبك ولم يسم على كلب غيرك ولانه اجتمع المبيوع والمحرر فيغلب المحرم احيا **قال** ولو سب
قطنه او متيا فزجره او ارسل عليه كلب فاذا اصابه كلب اكل لانه لا اعتبار بقطنه مع كونه ضيفا حلقته وكذلك
لو طله حرمه فقتل كذلك حل لانه صيد وفقد فحل وعن ابن بكير انه استثنى الطير بسببه حرمه
حتى لا يثبت ابا حرمه شيء منه عزير بن السباع يثبت للاباحه في حله ويثبت انه حرم او حيوان ابي ما
ما وبني البيوت لم يملك المصايب لانه ليس بصيد **قال** واذا وقع المصيد في الماء او على سطح او على جبل
او سائر رمية ثم تردى الى الارض لم يملك لانه مستردى وقالت علي السلام لعدة وان وقعت رمية في
لما فلا يملك ما كان لا يرب الماء فكل من سببه فقد اجتمع دليل الظل والحفرة **قال** وكذلك لو وقع على شجرة او في
او في اجرة لا اعتبار بموت ههنا الاشياء ولو وقع ابتداء على الارض اكل لان لا يمكن الاحتراز عنه
فلو اعتبرناه محرمه ما انتبهت بالصيد في لا يمكن الاحتراز عنه كالعديم **قال** وفي طير الماء ان اصاب
الماء لم يملك والاكل لا مكان الاحتراز عن الاول دون الثاني **قال** ولا يملك ما قتلته البند
قة ولا العوا والمواضع بوجهه لان ذلك كله في معنى الموقوفة **قال** فان خرق العواصم للملك بحد اكل
فلم يملك السلام فانه ما اصاب بحد فكل وما اصاب بوجهه فلا يملك **قال** وان خرجت من الحرم فلا يملك
لا يملك لاحتمال ان قتله بقتله وان كان خفيقا وبحد بحد لانه قتلته بحد **قال** ولو رماه بما كان راسه
او قطع العروق لا يملك لان العروة قد تقطع بالنقل فوق الشك ولعله مات قبل قطع العروق ولو كان
للعصاة فخرجت بوجهه لم يملك لانه بمنزلة الحدود ما طاهر ان الموت كان باجرم بعين حل وان كان بالظن
لا يملك وكذا ان وقع الشك احتياطا **قال** وان رماه بسيف او سكين فاقبل عضو منه اكل العبد بوجهه لانه
في العبد ومموز كانه ولا يملك العضو على السلام ما ليس من لحمه فهو ميت **قال** وان قطعه بغير
الكلان الجبان من لبس يجر اذ لا يتوهم بها جونه **قال** وان قطعه اكل الكلب ان كان الاقل من
جسمه الراس لا يتوهم بخلاف ما اذا كان الاقل ما يلبس لانه يتوهم جونه فلا يملك **قال** وان رماه بسيف او
سكين فان جرحه باطل حل وان اصاب بغيره السكين او بغيره السيف لا يملك لانه قد جرح **قال** ولو رماه في
حرمه وارماه حل وان لم يدمه لا يملك لان لا دماء شرا فان عليه السلام ما به انهم الدم واقرى الاوداء فكل من
الافلا وقيل بحد لان الدم قد ينحى لفظه ومنه النفوذ على من اذا سقطت انما بالعباء فذبحته ولم
يسل منها الدم وقال بعضهم ان كانت الجرحا كبريا حل بدون الماء وان كانت صغيرة لا يدمر الماء
قال ومن رمى صيدا فاشحنه ثم رماه اخر فقتله لم يملك لان بالاشحن حارث ذكاته اختيارية فصار
بالجرح الثاني ميتة ومنه اذا كان بحال ينحوس الرمي الاول ليكون موته مضافا الى الثاني ومنه وان كان
بحال لا يسلم من الاول بان قطع راسه بغيره ونحوه بحد لان وجود الثانية كعدمها وخرج الشاة لا يفرق بغيره فانه

نفسه

أطلق عليه صيدا مملوكا لأنه ملكه حيث اختفى فخرج عن جنة الامتناع فلا يطيق برأحا ومو معيطا
القيمة نجب عند الناس وان لم ينجس الاول الكمال صيد على حاله ومولثا لأنه هو الذي اخذه قال
عليه السلام الصيد لمن اخذه **كتاب الذبايح** وهو جمع ذبيحة والذبيحة المذبوح وكذا الذبيحة
قال الله تعالى وقد نبأه بذيبيح عظيم والذبيحة مصدر ذبيح بزيح وهو الذكاة ايضا قال تعالى الا ما ذكبت الي ذبيح
والذكاة نوعان اخبارية وهي الذبيحة في طليق والذبيحة في طليق السلام ما بين الذبيحة والتجسس الي موضع
الذكاة وهي قتل عروق مملوك ما ياتيك ان شاء الله تعالى واضطرابه وبها الجرح في اية موضع
اتفقوا وبها مشروعة حالة الجرح عن الاخبارية وذلك مثل الصيد والبيوت والذبايح فقل على ذلك لان الجرح
غير المذبوح مقام الذبيحة عند تعذر الذبيحة للحاجة والبقر والبقر في الفصح والمطبخ في العيد وكذلك الذكاة
فما لم يذبح في الفصح لا يذبح بالعيد ولا يذبح بالعيد في الفصح فمما عطف البيوت ونظيرها في تحقيق
الجرح فيها والسنة في بيوت لا يذبح على ذكاة في العروق كالصيد اذ لم ينو موتها بالما
وكون الذبايح مسمى او كذا ما التسمية فقلوا تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف والمراد به حال الذبيحة بعد الذبح
قوله فاذا ذبحت جنوبها الي سقطت بعد الذبح وما من مع ذبيحة عذبة في العيد وقوله فاما سميتم بها
كلكم فلو شئتم كما حاد الاجل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان لغنى ولم ينقل في ذلك خلاف
عن المحدث الاول وانما اختلفوا في منزل التسمية فاسما لقوله بايات من سورة سجدات محال الاجماع
ولهذا قال الصحابة اذا قبح الغاصم يجوز بعد لا يذبح لان قول مخالف للكتاب والاجماع والكتاب في ذكاة
ولان ما ذكرنا من النصوص منها ان التسمية ومنها جعلها مشروطة الاكل وذلك يدل على حرمة التسمية عند
اذا كونه الذبايح مسمى لقوله تعالى الا ما ذكبت الا ما ذكبت خطا بالاسم واما الذي فقلوا تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
الكتاب حل لكم وقلوا على السلام في الجوز سواء سميت اهل الكتاب غيرنا على شأنيهم ولا اكل ذبايحهم
بل حل ذبايحهم اهل الكتاب فانما يسمي الشيطان السبيح وسوا السبيح لا ياله منه ولو قال بسم الله لم يوجب السبيح
السبيح باكل من ذبحه على الظاهر بشرط ان يكون بعقل التسمية ويقطعها ويذبح الذبيحة فحل ذبيحة المرأة
السكينة والكنانة والبيع اذا ذبح على الذبيحة والمراد من الذكاة فلا يجوز ذبيحة ويجوز عيد الجوسه والم
تد السكينة والكنانة لا ذكاة له فحل ذبيحة منوط بالتسمية فان شئت التسمية فاسما حل لان في
نحوه وجاه عظيم لانه الانسان قبل ما يخلو عن النيات فلان في اعتبار ذبحه وسبل عليه السلام التسمية
جاء الذبيحة فقال اسم الله جل لسان كل مسلم ولان التسمية غير مخاطبة بالنسبة فلم يترك ذبايحهم عند الذبح
العامة وان اذبح شاة وسبي فذبح على اسم صاحبها اذ حل والفرق ان التسمية في الذبيحة
مشروطة بذكر الذبيحة فانما ذكروا اسم الله عليها صواف فاذا تبدلت الذبيحة ان نفع حكم التسمية
عليها وفي الرمي والارسال التسمية مشروطة بذكر الذكاة قال عليه السلام اذا رميت سبيك وذكر اسم

الذي عليه

الذي عليه فكل ما وقال فانما سميتم به كلكم فاما شئت الذكاة فالتسمية باقية واذا تبدلت ارتفع حكمها فاحكام
التسمية احكام وبكره ان يذكر مواسم الذكاة اسم غيره وان يقول اللهم تقبل من فلان ذكاة فلان
هو الذكاة لانه يقول ابن مسعود جددوا التسمية فاذا ذكروا اسم غيره اسم الله تعالى فاما ان ذكره موصولا
به او مفصلا فان قيل فلا بأس بان ذكره قبل التسمية او قبل الاضحية او بعد الذبيحة لان ما دخل في
الذبيحة وروي ان عليه السلام قال بعد الذبيحة اللهم تقبل مني من امته محمد من شهد لك بالوحدانية والى بالها
وان ذكره موصولا فاما ان كان معطوفا او لم يكن فان كان معطوفا حرمت لان اكله يفسد الذبيحة بان يقول
باسم الله وقلان او بالله وقلان او باسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال ولو رفعه لا يجرم لان كلام مسأله في غير
منعلق بالذبيحة وان كان موصولا بغير معطوفا بان قال بسم الله محمد رسول الله لا يجرم لان لم يعطف ان
الشركة فيقع الذبيحة حالها تعالى الا ان يذكره لان بصورته الجرح من حيث القرآن في الذكر ولو قال
عند الذبيحة اللهم اغفر لي لا يجزى لا دعاء ولو قال الحمد لله اوسمى بنو النسيئة حتى والنقول المتعارضة
من الذكر عند الذبيحة بسم الله اكبر وكذا فسر ابن عباس قوله فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف **قال** والسنة
نحو الابل وذبيح البقر والغنم فان عكس فذبح الابل ونحو البقر والغنم كرهه ويؤكد قال تعالى فذبحوا بكره ذبحهم
المراد بنحو الذبح وروى قال ان الله يامركم ان تذبحوا بقره وقال قد نبأه بذيبيح عظيم والذبيحة ما يذبح وكان كذا
وهو المنوارة من فعل البقر عليه السلام والصحابة الي يومنا هذا وانما كره اذا عكس الخالف السنة وهو
كل لوجوده من الذكاة وهو قطع العروق وانما الدم والعروق التي تقطع في الذكاة للفقوم والمري والودجان
قال وقال الكوفي في الذكاة في الاوداج فالأوداج اربعة للفقوم والمري والعرقان للذبان بينهما واهل قوله
عليه السلام افر الاوداج باثنت ومواسم جوفتها والثلثة وهي المري والودجان ولا يمكن قطع هذه الثلاثة
الا بقطع للفقوم فثبت قطع للفقوم اقتضا فان قطعها حل الاكل لوجود الذكاة وكذلك اذا قطع
ثلاثة منها اثنان كانت وقال ابو يوسف لا بد من قطع الخلقوس والمري واحدا من الذبيحة ومن محمد رحمة
الذكاة بعين الاكثر من كل عرق وذكر القديس قوله محمد مع ابن يوسف وحل الكوفي قوله اني شقته وان
قطع اكثر حل على ما قاله محمد والشيخ في ذكاة النجاسة ان الامر يوجب العرق وكل واحد منفصل عن
قبح اصل نفسه فلا يؤمن من مقامه الا انه اذا قطع اكثر فحاله قطعها فانه لا اكثر مقام الكلال لان العرق
محمل بقطع الاكثر لانه انما يخرج به ما يخرج بقطع جميعه لان الذبح فديقه اليسير العرق فلا اعتبار به
ولا يي يوسف ان كل واحد منها بقصد بقطعه غير ما يقصد بقطعه الاخر فان للفقوم يحرم النسيئة
بحسب الطعام والودجين بحسب اللحم فاذا قطع احدهم الودجين حصر المقصود بقطعهما واذا قطع
والمرء لا يحصر المقصود من قطع بقطعه ما سواه ولا به جنزة رحمة الله ان الاكثر يقوم مقام الكل
نحو الاصول فيقطع اي ثلاث كان حصر قطع الاكثر ولان الفقهاء مجمعون على ان الذبيحة التي ذكروا

بسم الله الرحمن الرحيم

خلق الوحيد بنسب الاضحية وانما بدله على الوجوب لان اضافة اليوم اليه بدله على الوجوب لانه لا يصح الاضافة اليه الا اذا وجدت فيه لاجماله ولا وجود الا بالوجوب فيجب فيه لاجماله وكان يوم الفطر صدقة واما قوله عليه السلام ولم يكتب عليكم ثلثي الكتاب ثلثي الفريضة لان المراد من الكتابة الفريضة قال تعالى ان العلق كانت على الفريضة كتابا موعودا ان فرضا موقوت ولذلك ثبت الصلوات المفروضة مكتوبة فكان النسي في الفريضة ونحن نقول انما السلام في ثلثي الوجوب قوله واما ثلثي الوجوب بالثبوت فاما ذكرنا من النصارى في ما قبل الامة وما وجهه بالنسبة بطلاق عليه اسم النبي وهو كونه النسخة وابوكبر وعمر رضي الله عنهما كانا فقيرين في زماننا ان يظننا الناس واجبة على الفقراء على انما مسئلة مختلفة بين العصابة رضي الله عنهم فلما احتجوا بقول البعض على البعض والرجوع لان ما ذكرناه موجب وما ذكره منفي والموجب راجع وما ذكره منفي في الفصول وانما يجب على المسافر لانه اخف بسبب نشق على المسافر فخصها وبغوت بعض الوقت فلم يجب كالمطلوب بخلاف الفطر والركن كفي حيث لا بغوت بالوقت ويجوز فيها التاخير ودفع القيمة وعذر ذلك وجه على رضي الله عنه ليس على المسافر جمعة ولا اضحية واختصاصها بالسلم لانه عبارة وقربة وبالرأى لان العبد لا يمكنه في ما بالقيمة كالتسوية في القيمة بالامصار والقربى والبواهي لانه مقيم بالقيمة بقوله عليه السلام لا صدقة الا على من له رغبة والمراد بالقيمة المشيوط الوجوب صدقة الفطر واما اولاده الضعفاء فروي الحسن عن ابي حنيفة انه يحب عليه ان يعطي اولاده الضعفاء كصدقة الفطر وعندنا لا يجب الا وقربة محضة والقربة لا تتحمل بسبب القيمة بخلاف صدقة الفطر فانها مؤنة وسببها من مؤنة وبلغ حله وضاروا العبد يوجبونهم صدقة الفطر ولا يعفي عنهم ولو كان للقيمة مال فبقي عنه ابوه او ميتة خلاف الجوز في مؤنة الاختلاف في صدقة الفطر وقبل الامح اما لا يجب في مال القيمة بالاجماع لانه قربة فلا يحتاج الى اختلاف صدقة الفطر عليه ما ثبت ولان الواجب الا رافة والصدق باليسر واجب ولا يجوز ذلك في مال القيمة لانه لا يقدر عليه الا جميعا عادة ولا يجوز بيعها فلا يجب وذكر القدر وري في شرط الصحيح انها يجب ولا تصدق بها لانه تطوع ولكن ياكل منها الفقير وجبال ويدخله ما يمكنه ويتجاوز به بالباقي ما يستغنى عنه كما يجوز للبالغ ذلك المبلغ ولقد مع طفلة كالأب عند عدمه ويجب على كل واحد ان ياتي الدم كما قلنا في الهدايا وان اشترى سبعة في بقة او بدنة جائز ان كانوا من اهل القرية يعني مسلمين ويبيدون ما يعني يبدون القرية حتى لو كان احدهم كافرا او اراد الله لا القرية لايجري واحد منهم لان الدم لا يتجزى ليكون بعض قربة وبعض لا فاذا اخرج البعض عن ان يكون قربة فطمح الباقى والاصل في جواز الشركة ما روي جابر قال سخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البدنة من سبعة والبقرة من سبعة ويخرج من اقل من سبعة بطريق الاول ولا يخرج من اكثر لانه القياس ان لا يخرج الا مع واحد لانه ارافه واحده الا ان اشرك القياس بما روي وما انه مقيد بالسبعة فلا يرد عليه ويجوز البدنة بين اثنين بغيره لانه لما جاز ثلث اسباع فلان يجوز ثلثه ونصف اوله ولو كان لاهدم اقل من السبعة لا يجوز ولو اشترى بقة لاضحية ثم اشترى في ثمانية اجزاء

اسمها والعباس ان لا يجوز ان اعدا للزينة فلا يجوز سواها في الشركة بينهما وهذا الاسم ان لم يكن
منه ليدل ان قد لا يجد الا بغيره ولا يجوز شراؤه فيشترط ان يكون له في ذلك فحوزناه للحاجه هو الا حسن
المتطلب الشراؤه قبل الشراء لئلا يكون راجعا عن القرية وعن ابي حنيفة انه يبيع ذلك بعد الشراء وقيل لو اراد ان
شترائه وقت الشراء لا يبيع وقيل ان كان فقيرا لا يجوز ان لا او جيرا بالشراؤه فان اشترى جارا وبيع حقة
الشراؤه وقبل الفضة اذا شارك تصدق بالثمن لان ما زاد على التسعة غير واجب عليه وبالشراؤه قد لو قبض على
فيصرف بثمنه ويقسمون على ما لو كان من موزون ولا يتعاسون حراما الا ان يكون مولا كان
والملا يجوز ان يملك في التسعة ويخسر بالابرة والبرق والغنى كما مر في الحديث وقول الصحابة الضحى بامن الابرة
والبرق والغنى وذلك اسم للكبار دون الفقار ويجوز فيها ما يجوز في الحديث وهو ان يشر من الكرام وهو
من الغنى ما ليس من البرقستان ومن الابرة فليس من ولا يجوز لجزء من الابرة والبرق والملا يري
ابو برة ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاة لم افترق بينه ان اضيق به قال كحرب
ولا يحرم احدا بعدا والعتود من ما عجز كالجذع من الفان وهو الذي ان يعلب كثر طول وهو العباس
في الفان ايضا انما انشركناه لقول عليه السلام نعم الاضحية للجزء من الضان ثم الاسم يتناول ان لم ولا
يجوز العرفه فيه والاختلاف في باب الحديث بكونه انما ان الضحى من اليعاقبة لانه على ما سئل
ظيوا من فحان في اعتباره وحرم فتحن والشوق في الاذن والوسم قليل لا اعتبار به وتصرف بخلاف
لها وظاهرا ولا يعطى اجر لانه مناه وقد يراه في الحديث ويخسر بابا من الخوصي ثلثة عشر ذكرا والحيوان
عشرة وثلاث عشرة افضل او لا ما روي عن حمزة بن عبد الله بن عباس وابن عمر بن الخطاب انهم قالوا يا ايها الناس
ثلاثة افضل اولها من لا يتدبر اليه العقل فلهن طريقة التسبيح والتمسح بالتراب عن النبي عليه السلام وافضلها
الا ما يوبى ولكونه سارعة اليه طيبة القرية وادناها اخرا ما فيه من الاجرة فقل فيمن وهو ذبحها في ايام
الحول والابا لان الايام اذا ذكرت بلفظ الجمع ينظم ما بالانها من البها كافر البذر كما عرف من قصته ذكرنا
عليه السلام فان مضى ولم يذبح ما كان فغيره وقد اشتهر انه تصدق باجنته لانه غير
واجبة على الفقير فاذا اشتراها بنيت الاضحية تغيب للوجوب والاراق انما عرفت قرينة في وقت معلوم
وقد ماتت قصيدة بعينها وان كان غنيا تصدق بثمنها اشتراها او لا لانها واجبة عليه فاذا مات وقت
القرية فلا اضحية تصدق بالثمن اخراجا عن العدم كما قلنا في الجوز اذا ماتت بغضه الفضة والقرية عند الجوز
ويدخل وقتا بطول الجوز النحر الا ان اكل المهر لا يضمن قبل
صلح العبد لقول عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليبد ذبيحته ومن ذبح بعد الصلوة فقد نكح اصاب
سنة المسلمين وقال عليه ان اول السك في فحل يجوز ذبحه بعد طلوع الفجر ولهذا ان العباد لا يختلفون وقتا
وعند كبار العباد لا يشترط ما شترط لا يجوز ان يذبح الا في ايام التمسح من فحل يوم الجمعة قبل صلاة الامام

اليوم العتيق في الاضحية
وهذا الشراؤه في وقت
من وقت التسبيح
الاعمال لا يجوز فيه
وتم الله السواد في

الامام ولا يبيع ذلك في السواد كذلك هذا ولو وضع بعد صلح اكل السجدة قبل اكل صلح اكل الجبانه لا يجوز قياسا لان صلح
الصلح العتيق وجاز استخراها طهرا بعد صلح معنفة فان الاكثاف باجانب ولو وضع بعد اكل الجبانه قبل اكل الجب
قال الكوفي كذلك وقبل يجوز بكنه و لا يابى الاصل وصلح اكل المهر لعذر ولا قيل لا يجوز بكنه وجه لا يصلح
اكل المهر الاصل كسائر الصلوات وفروم الاخرين بغير صلح السجدة عنهم فان لم يصلح الامام في اليوم الاول
لعذر لا يصح من ثمنه والشمع في اليوم الثاني يجوز قبل صلح العبد وبعد رواه القدوري عن محمد والعباس
من الاضحية لا يملك المالك كافر الزكوة وعن الحسن ان اعترضه المالك كهدية الفطر فلو كان بالمهر
اكله بالسواد جاز ان يبيعوا عنه قبل الصلوة وبالعكس لا وعند الحسن خلاف ذلك ويتأكد وجوب اكل ايام النحر
منه لو افرق في ايام الخسفت عنه وان افرق بعد الاضحية وتصرف بالثمن كائنا وكذا الروايات في ايام
الخسفت وبعد ذلك وجب عليه ان يوفى بالتصدق بثمنها ولو اشترى الفقير وضيق في ايام النحر
بعد ان العبد لا اذ الوقت وقبل لان الوجوب بطول النحر اول الايام وبالكامل من لحمها ويطعم الاغنياء والفقراء
ويؤخر لولا انما فكلوا منها واطعموا البائس الفقير وقال عليه السلام كنت نهيتكم عن اذخار طعم الاضحية فكلوا
واذخروا وانما يجوز ان يطعم الاغنياء لانه يجوز اكله وهو غني فكلوا غيره وليس ان لا ينفق العبد من
الثمن لان النصوص فتشترط اكله والصدقة او الادخار فيكون لك واحد الثالث ويتفجع بجلده فاجابة
وبما عليه ويعلم منه ان يبيع كالفقره والدنو والسوق لما روي ان عابسه عن الدعوى اتخذت من جلدها
اضحية سقيا او يبيعه به آلة كالمخل والغربال ولا يشترط ما لا يتفجع به الا بالاستئذان لا لاجازة وخولا
لان المانور ان يتفجع به او يبيعه موقفا عنه ولا يبيع لقول عليه السلام من باع جلد اضحية فلا اخذ له
ما به باعه بشئ من النقص تصدق به لان وقت القرية قد مات فتصدق به كما رواه محمد بن عمر بن الله فان يبيع ان
يذبحها كائنا لانا جادة وان يذبحها جاز لان من اكل الذبيحة والاولي ان يذبحها بنفوسه كان بحسن الذبيحة لانا
عبادة فاذا فعلها بنفوسه كان افضل كافي سائر العبادات والنية عليه السلام ضحي يكتسب املحبت بذبحه ويكره
ليس رواه انس وروي جابر انه صلى الله عليه وسلم يبيع يكتسب وقال جابر وجهها وجهت وجهي للذي فطر السموات
والارض حنيئا مسنا اللهم منك ولك عن محمد وامت بهم الله والله اكبر وان كان لا يحسن الذبيحة فالاولي ان يذبحها
وبشئ ان يحضر ان اكله بذبحها لقول عليه السلام يا ماطية بنت محمد قومي ما شهدى اضحيك كان يفر
لك باول فطره بغير دم الى الارض كذا ذبيحة ما ان يذبحا بدما وطما فوضع في ميزانك وسبعون شفعوا لك
سعيد الله ربى يا ابن الله هذا لا اكره خاصة فانهم اكل الماص صواب من الخيانت لا في عهد للمسلمين عامة قال لال
محمد والمسلمين عامة ولو ذبح اضحية غيره بغير اسم جاز استخراها ولا يجوز قياسا ونقول ان لا يذبح
شاة غيره بغير اسم فضي كما اذا ذبح شاة ففقت واذا ذبح لا يجزى عن الاضحية وجه الاستحسان انما اشتراها
لاضحية فقد تغيب للذبيحة اضحية حتى وجب عليه ان يبيعها فصار مستحبيا بكماله كان اكل الذبيحة جلد ذبيحة لانه

ولذلك لا بد من بيان ما يعارض بوجهه من نصارى كذا اذا ذكرنا اننا قد قلنا انما كان نقول
المباشرة دون حصول ذلك بحصوله من مقتضاه بالتحقيق بما عينه فيرضى به ظاهره ولو غلطنا في
كل واحد منها فالحجة الاجازة وفيه مناس واسباب ان كانت قد تقدم وبأخذ كل واحد منها فالحجة من صاحب مدونة
ومسلوطة ولا يفتنه لانه وكله دلالة كما ان كان الكائنات علميا فليحتمل ويجوز ان لا يكون لواطع كل واحد منها صاحب
ابتداء جاز وان نشأ من كمالها فيه فيعلم لان النسخة لما وقعت لها حجة كان الحكم ومن انظر في النسخة
غيره فممن ثم تفتقد كل واحد منها بما اخذ من القيمة لا باليد رطل الا فحجة نصارى كذا لو كانوا فحجة فغيره فغيره
الحجة فصار من فاشترى احدا من وجه الاول فليعلم ان بعض به لان الوجوب على الغير بالشرع انما يثبت الا فحجة
بمنزلة النذر وما والشرع قد تفرق في خلاف القيمة لان الوجوب عليه لا يجب بالشرع والشرع لم يوجب عليه
الامر واقع وذكر الزعفراني اما اوجب الثانية بما يمتثلنا فليعلم ان بعض به وان اوجب له لاعتد الاول
فقد ان يذبح ايها الشا لان الايجاب من جهة ما شئت الواجب وبالد التوفيق **كتاب الجنائيات** وفي مجموع جنابة
والجنابة كل فعل مخلوق يتغير فربا ومكونا تارة بغيره وتارة بغيره بخلاف جنبة على غيره فجنبة على غيره فجنابة على
غيره يكون على الغير على الطرف وعلى الوجه وعلى المال **قال** فجنابة على الغير يعني فليعلم انما هو حرام
والجنابة على الطرف يعني فليعلم انما هو حرام والجنابة على المال يعني فليعلم انما هو حرام والجنابة على
على الوجه يعني فليعلم انما هو حرام والجنابة على المال يعني فليعلم انما هو حرام والجنابة على
المال يعني فليعلم انما هو حرام والجنابة على المال يعني فليعلم انما هو حرام والجنابة على
شبهت شرعية بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقول تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص لانه
وقوله ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا اي ائنا لوليه سلطانا **قال** والسنة قوله عليه السلام
مع قتل قتله وقوله كتاب القصاص وجب الاجام **قال** والعقل والحكمة يقتضي شرعية ايضا فان المطامع
البشرية والانس البشرية تلبس الى الظلم والاعتداء وترغب في استيفاء الزايد على الاخذ شيئا سكان بوابه والى
للبلد العادلين عن سائر العقول والعقول كالتفكر من عادتهم في الجاهلية فلم يشرع الاجرة الزايدة عن العقول
والقصاص من غير زيادة ولا انتقام لغير ذوق الجلل والجلل ولا نفس الائمة على القتل والفكر في الابتداء
واصناف ما جنى عليهم في الاستعفاء فيؤخذ به ذلك الى الثغاني وفيه من الفساد ما لا يحصى ما قففت الحكمة بغير
العقوبات الراجعة عن الابتداء في القتل والقصاص الحائز من استيفاء الزايد على المثل فورد الشرع بذلك
لهذه الحكم حسنا لئلا يلبس في القصاص جونا باولي الاباء **قال** العقل المنعلق الاحكام فانه
عند شبهة وخطا لما اجرها مجراه وقتل بسبب معناه القتل الواقع ابتداء بغير حقا الذي يتعلق به القصاص
والدية والكفارة من ذلك **قال** وبيان لحرام القتل لا يحلوا ما ان كان مباشرة او لا فان لم يكن مباشرة
فقد القتل بسبب وان كان مباشرة **قال** فان كان عمدا او خطا فان كان عمدا فان كان بسلاح وما

في توفيق

في توفيق الاجزاء او بغير ذلك فان كان ضوالف وان كان بغيره فحسب الحد وان كان خطا فان كان
كان حاله البقرة او حاله النعم فان كان حاله البقرة فهو الخطا وان كان حاله النعم فهو ذلك الذي
مجهول **قال** ولين قال في الكفر بسبب شرع من الكفر وقد جعلناه عمدا او جنة عليه القصاص فلما
لما كان الكفر مسلوب الاختيار لم يفتق الفاعل الى فعله كالات في يد الكفر وانتقل فاعله الى مكان الكفر
قله بالان فصار مباشرة تقيرا وشرا وعامة يوف في الاكراه **قال** فليعلم ان يفتق الفاعل
بما يوفى الاجزاء القسط كالسيف والليظة والمروءة والثار لان الحد فاعله القتل لانه القتل وذلك لا يوفى عليه
الا بدليل وهو مباشرة الالة الوجهة للقتل عادة وان كان موجوع فبما ذكرناه مكان عمدا **قال** ولو قتل عمدا
او صغر غير محدد كالعموم والسجن ونحوها فيه رواية في ظاهر الرواية هو عند نظر الالة انه امر
الالة ونحو رواية الطحاوي بسبب عمدا لانه لا يوفى الاجزاء **قال** ولو طعن برمح لسان لم يخرج منه
عمدا لانه اذا فرغ الاجزاء فهو كالسيف ورواية ابو يوسف عن ابي حنيفة فممن ضرب رجلا بامق واما
يشبه عمدا فان لا فود فيه وفي السنة ونحوه القود لان الامة لا تقصد بها القتل عادة ويقصد بها
بالسنة وفي رواية اخرى ان حزن بالامانة في القتل فقتله والافعال **قال** وحكمه ما في القود اما الماتم
فبالاجماع والقود تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وعظيم العذاب ولعنوا وقال الله
السلام الاديين بنيان الرب معلوم من ملامه والنصوص فيه كثيرة واما القود فليعلم انما هي كالتبكي
القصاص في القتل والمزلة لانه لا يقصص في غيره وقوله عليه السلام القود فادى حكمه او موجبة
قال الا ان يعفو الاوليا لان لم يلزم **قال** او وجوب المال عند المصاطبة برضا الفاتكة
ماله لان الحق له فاذا صار عند بعض ورعي خرجة قليلا كان او كثيرا جاز كما في سائر الحقوق **قال** ويجب
في مال الفاتكة لقوله عليه السلام لا تغفل الفاتكة عمدا ولا خطا وهذا عند من لا يتخذ العاقلة فيجوز له
مع ما سطره من التاجير والتجيم قال عليه السلام انك منده عند سطره لهم **قال** فانه يترك
شبهه فانه لا يد لاد يفتق عند الاطلاق والاصراف فله تعالى فمن عذبه من اذبه شئ فانبأه
بالمدونة او اذبه باجسه واما اذبه الصلح فمما لا يوجب القود جنة فلا يجب اذبه الا بالصلح
برضا الفاتكة **قال** بانه قوله تعالى وكنت عليهم فيها انه النفس بالنفس فله وجب المال وادى ما لا يكون
لنفس بالنفس وشرع من قد مننا نكنا الا ان يلزمنا الشئ في جميع حاوئ التخيير بين القصاص والدية
اجاز احاد لا يسنجى بها الكتاب وقوله تعالى كتب عليكم القصاص من القتل والدية من النفس و
النفس لا بينهما وبين المال او قوله ذكر القصاص ولم يذكر الدية فله ثبت التخيير والدية ثبت
بغير الوارد انه زيادة على الكتاب والزيادة شئ والكتاب لا يسنجى به وقال الله السلام القود
قال كتاب القصاص قد من التمسك **قال** او صلي بعضهم او غنوه فيجزيه الدية علم العاقلة لا يخرج

التشبيب

مشتركة بين الورثة فان التبع عليه السلام ورثه امرأته الشيم الضبابي من عطفه **قال** واذا كان مشركا بينهم فليس كل منهم
يعفو عن نفيك الصالح عنه كغيره من الطوفان فاذا اصاح البعوض او جنى نذر الفصاح لان لا ينجر وقد سقط
البعوض فسقط الباق في صورة واذا سقط الغلب نصيب الباقي مالا للباقي سقط الا الى حوص ولا يحس على العاقلة
لان الشرع ما اوجب عليه كما مر ولا الشريعة فتجب على العاقل لانه واجب. **قال** ففقد من القاتل فصار
كالخطأ **قال** وليس للعاقلة من شيء يسقط حقه يعفو **قال** او عند نذر راسبته لشيء
كقتل الابن فنجب الربة في مال في ثلاث سنين ومنه الان الا لا يقتل بانه قال عليه السلام
لا يعاد والد بولده ولا زوجه فاورث شيئا في الفصاح فسقط واذا سقط الفصاح نجب الربة
فومال لان حرمه ونجس في ثلاث سنين ما ياتي ان شاء الله تعالى **قال** والكاثر في العدة لان
الله تعالى لم يوجب فيه حيث لم يذكر ما ولو وجب لذكر كما ذكر في الخطا، ولانه كبير وهو الكاثر معنى
العبادة فلا ينعقد باولا يفسد على الخطا، لان جنابة العهد اعظم فلابد من رفعه الا ان يرفعها الا على **قال**
وسبب العهد ان يفسد الفرس على الايقاع كالجرح والعصا والعهود اليد وقال اذا ضرب بحجر عظيم
او خشب عظيم فهو حرم وسبب العهد ان يفسد الفرس على الايقاع كالجرح والعصا والعهود اليد وقال اذا ضرب بحجر عظيم
لان معنى العهد فامة فيها لانه لا يقتل عادة ويفقد فيه القتل كالتأديب ونحوه فكل من سبب العهد انما
الذي لا يثبت لا ينفك عن عمل السيف في ان ياق الروح فيكون حرا وروى ان يهود بارطنج راس جارية
بالحجر فامر به عليه السلام بالفصاح والى حرمه فوله عليه السلام الا ان يقتل خطأ العهد قبل السوط والعصا
وغيره ما من الا من غير ففسد بين عصا وعصا وروى النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان قال كل شئ خطأ الا السيف وفي كل خطأ ارش وعن علي رضي الله عنه انه قال سبب العهد لظفر
بالعصا والظفر باطو واليه عليه السلام سبب خطأ العهد لانه حرم من جهة الفعل خطأ من جهة
لكم لان السبب الاله لله ولا من معنى العهد فيه فامر كونه آله غير موضوع للقتل ولا يستلزم
فيه وهذا لان لا يمكن قتله الا على حدة منه فتمكن الاحتراز منه بخلاف السيف واخوانه فانه
يستعمل على حدة من القول فيمن سبب العهد كالفصاح والسوط والصغيرين ولان القتل فساد ولا يري
صورة ومعنى انا صورة فيفقد التركيب وانما معنى فساد الخافق وقد وجد القتل بها معنى لا
صورة فلو وجب الفصاح وانما يجب بالسيف على ما طرقت يكون قتلا صورة ومعنى فلا يوجد
الجمالة الواجبة بالنصوص واما اليهودي فالتبع عليه السلام سياسة فانه روي ان كان احدا منكم
وحده يكره منه ذلك فلا امام ان يقتل سياسة **قال** وموجب الاثم لان قتل من قصده والكاثر
لشيء باطلا، وفيما معنى العبادة صحنه في ايجاج والربة مغلظة على العاقل لان كل دية تجب
بالقتل من غير صلح ولا عفو العفو فانما تجب على العاقل ما ياتي في الدابة وسببتين كيفيته وجوب

والخطية وقد رآه ان شاء الله تعالى **قال** وهو عفو بما دون الغلظ انما عفو النفس
بمختلف باختلاف الاله ومادونا لا يخفى باله دون الاله فبق المعترف بعد الصريح وقد وجد مكان
عفو **قال** ولطفا ان يري شخص بظنه حيا او حيا فاذا اموه ومو خطا
الفقد او يري غرضا ففقد ميا ومو خطا، في القول **قال** وموجب الكفارة والدية على العاقل
لقول تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا انهم عليه
قال عليه السلام رفع عن امته الخطا والسيان للدين وقيل المنع ان القتل وانما بان من
حيث نزل الاحتراز والتثبت حالة الرمي ولهذا اوجب الكفارة **قال** وما جري
بجور لظن انما يغلب على انسان فيجهد فيقتل فهو كخطا، فلو لم يكن لان النائم لا يقدر فلا بد
من قتل بالعدو والخطا، الا ان في حكم الخطا حصول الموت بفعل كاطا على **قال** والقتل
بسبب حافز ليس وواضع لا في غير مكانه فبعضت انسان **قال** وموجب الدية على العاقل
لا غير لانه متعذر في موضع وضوء ففقد دافعا موقفا فتجب الدية على العاقل **قال** ولا ما تم في العلم
الفقد والكاثر عليه لان لم يقتل حقيقا وانما الخطا، بالقاتل في حق الضمان فيبقى ما روي على الاصل
وسواء كان الواقع حرا او عبدا ودية ففقد عليه بذلك فبعضت شريهما لم ينجس من الصلابة
رضي الله عنهم من غير تكبير منهم **قال** ولو ساء ساء فقتل فهو مستب لانه لم يقتل مباشرة ولا هو مو
ضوع للقتل ولهذا يختلف باختلاف الطابع **قال** وان دفع اليه فبشره فلا شئ عليه ولا يلزم
عاقبه لان الشارب هو الذي قتل نفسه فصار كما اذا اتعد الوقوع في البئر **قال**
وكذلك بوجوب حرمان الارث القتل بسبب **قال** عليه السلام لا ميراث لعامل والسبب
بأنه ولا منهم لانه لا يعلم ان مورثه يقع في البئر ومو منهم في الخطا، لا اعتبار ان قصده ذلك
في البئر **قال** ولو مات في البئر فمات او جوعا فمات مورا وقال محمد بن قيس طاهر
فيما وقال ابو يوسف يفتن في النجم دون الجوع لان النجم لسبب البئر والوقوع فيها اما لو
بسبب فقد الطعام ولا مدخل للبئر في ذلك ولا يجرى منه ان الجوع بسبب الوقوع
ان لو لاه لكان الطعام قريبا منه والى حقيقا انه لم يميت بالوقوع فلا يفتن وانما مات بالجوع
في نزع وهو الجوع والنجم وذلك غير مضاف الى طاهر فلا يكون مستب **قال** والكاثر
عن رقبته مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى فدية مسلمة الى اهله ونحوه
دية مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزى فيه الطعام لان الكفارة كانت لا تعد الا نفا
ولا نفي فيه **فصل** ويقتل الحر بالحر والعبد بالمرء بالمرء فلا خلاف فيه وما روي
النفس لا ياروا ما لا بالعبد كفعله تعالى النفس بالنفس وقال عليه السلام المسلمون تنكح

فاد ما وليم وانا نساو يا في عصر الدم فنج الفصاح للمساواة وقولنا في لمر باطر لا ير الحدم جواز
قيل لمر بالعدل لانه تخصيص بالذك فلا ير على نفق ما سواه الا ترى انه يقتل العبد باطر والذكر بالانثى
والانثى بالذكر فلا تجوز فيه ونحن نقول به وقول النزيل لنفسه باطرد في ان اوله من العبد
به خاصة **قال** والرجل بالمرأة والعقير بالغير لا طلاق النصوص **قال** والمسلم
بالذوق لما روي جابر ان النبي عليه السلام نادى مسلماً بذي وقال انا احق من وما يذم من الاستوائ
في العصمة للمؤدية لان عدم الفصاح تنفير لهم عن قبول عقد الزمة وفيه من الفساد ما لا يحصى ولا
يقول عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر لانه لان الكافر يمتنع اطلاق يفرق الى الطوبى عارضة وعرفا
فنيصف اليه توفيق بين المسلمين ولا يقتلان بغير المسلم الذي بالمتسام من لهرم التساوي فانه
غير محققون الدم على ان يابدو حرا به يوجب اياحه دمه فانه على عزم العود والمجارية وقول
يوسف انه يقتل به اعتبارا بالعهد وصار كالذي وجوبه ثم يقتل المتسام من بالمساواة
وقيل لا يقتل وهو الاستحسان لقيام المبيع **قال** ويقتل العبيد بالزمن والاعوج
المجنون وبناقص الاطراف لما تقدم من العيوبات ولا تلو اعترت التفاوت فيما رواه العصب
من الاطراف والاوصاف لا تمنع الفصاح وادب ذلك الى التكاثر والتخالف **قال** ولا يقتل
الرجل بعبد ولا بعبد ولد ولا بعتنه قال عليه السلام لا يغاد الدبول ولا يستبد بعبد ولا ان الا
سنان لا يجزئ نفسه جزئ فصاح ولا يولد عليه ما تقدم **قال** والمدبر وام الولد كالعبد وكذا
لا يقتل بعبد ملك بعقد لان الفصاح لا ينجز **قال** ومن ورث فصاحا على ابيسقط
لان الابن لا يثبت له فصاح على الاب كما في الام والاحداد والجدات من اية جهة كانوا كما
لاب ما بينهما من الجارية ولا فيهم كما في السب في ايجاده فصاروا كالاب **قال** ومن
خرج رجلا عدا فحانت فقبله الفصاح مائة اذ مات منها بان لم يورث له عار من اخرها
الموت اليه لانه قتله عدا فيجب الفصاح **قال** ولا يستوفى الفصاح الا بالثبني فالعبد
السلام لا قود الا بالنسبة والمراد به السلام **قال** ولا فصاح على من ترك الاب والحوالي
ولطالما والعبيد والمجنون وكل من لا يجزئ الفصاح يقتل لانه قتل حصل بسبب عار من
جب للقدور وهو لا ينجز فلا يجب لان الاصل في الدماء الحرمه والتصور من الوجبة لفصاح
مخضه بحال الانوار وموضع مكن الفصاح وهو غير مكن من اعدم التنجيز فلا يتناول
النفس **قال** ثم من يجب عليه الفصاح لو انقرو عليه نصف الدية في مال لان فعله عذر وانما
يجب الفصاح لغرض الاستغناء والعاقلة لا تغفل العود لما رويها ونهضها الاخر على عاقلة
الاخر ان كان صبا او مجنونا او خطا لان الدية يجب فيه بنسبة القتل فان عدا العبيد والمجنون خطا

في الامور

خطا، قال علي رضي الله عنه وان كان الاب مال على ما تقدم **قال** واذا قتل عبد من مملوكها
حتى يجمع الزمان والمهر من الاذ لعل به حقا كل واحد منهما ما لم يمتدح لملك له فيه فلا يلزمه الزمان ملكه
لو قتل بطل حقه المهر من ما شتر اجنباها ليقطع المهر من مملوكها **قال** واذا قتل
المكاتب عتقه وما هو له ورثه غير المولى فلا فصاح اصلا لاشتباه الوكيل فانه ان مات عبد اخلو له
وليه وان مات خرا اخلو له ولديه السنة مختلفة بين العصابة من رضى الله عنهم فاشتب
الوكيل فتعذر الاستغناء، ولو ان لم يتركه وقام، فالفصاح للمولى لانه مات عبدا بالاجماع وان
قتل عتقه وما هو له ورثه الا المولى فله الفصاح لان حق الاستغناء له خرا مات او عبدا او
ملكه واحده وما هو القود واختلاف السبيل ليقضي الى المازعة وقال **قال** ميراث فصاح لا يشبه
سبب الاستغناء، اما بالولاية او بالزمن وجوابه ما في **قال** واذا كان الفصاح بين كذا
صغار فلكبار الاستغناء، وما لا لبس لكبار ذلك لانه حق مشترك بينهم فلا يتفرده احدهما كما
ماض مع الغائب واصل المولى ولا يحد من الفصاح لا ينجز بسبب التجزؤ وهو الغاية
فثبت لكل واحد منهم كمال ولاية الانتكاح والمولى ان على طلاقه والعفو من العفو غير محتمل
وفي انتظار بلوغه تفويت الاستغناء، على سبيل الاحتمال بخلاف الكبيرين والغائب لان احدا
العفو منه ما تقدم **قال** ولو كان الكلد صغارا قبله يستوفى السلطان وقيل ينظر بلوغه احدهم و
المجنون والمعتوق كالجنون ولا ان العبيد مولى عليه فانه سنة ما له الكبير كان بعقد اصاله وعفو
نيابة **قال** واذا قتل ولي العبيد والمعتوق غلابا والعاقبة ان يقتل او يصاب في وليس
العفو والوصي يصاب في لا غير اما الاب فله ولاية على النفس ومما من باب شرع لا ير رجوع اليها
ومما التثني فثبت له التثني بالفكر كولاية الانتكاح واذا ثبتت ولاية العتق ثبتت له ولاية
الصلح لانه انفع للعبيد وليس له ان يعفو لانه باطل لما في عود **قال** وعلى من اقطع يد المعتوق
عدا وكذا العاقبة لانه بمنزلة السلطان ومن قتل ولا يملك له سلطان ان يستوفى الفصاح من
العاقبة، واما الوصي فلا يملك العفو ما ذكرنا ولا الفصاح من لاولا ولاية على النفس فتعيق الصلح صيانة للحقة
عن البطلان **قال** ولا فصاح في الخنق والتزويج خلافا لما روي من مسئلة العتق بالقتل **قال** امر
ما نكر منه ذلك فلا مام قلته سياسة به لانه يسر في الارض الفساد **قال** ويقتل لثامه بالو
لما روي عن العوامات وماروي ان سبعة من صغار قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وما روي في عتق
صغار، فقتلهم به وذكرا يحضر من العصابة من رضى الله عنهم من غير كبير فقتل اجماعا وهذا بخلاف ما اذا
اجتمعوا على قتلهم يدرجت لا يقطعون لان الفصاح في النفس يجب بالزنا والوعد وانما لا ينفعها فقتل
واحد كالشفر في انما اما القطع يقطع فيكون الواحد متلفا بغير اليد لان الاجماع على القتل اكثر فكان من رضى

في الامور من كل واحد من هذه الامور

دفعا لا غلب للابن بين واعظمها فلا يلزم شرعه لدفع ادناهما في **الفصل** وتقبل الواحد
 بالجملة كذا، لانهم ان اجتمعوا على قتل زعيم في الروح لا ينعف بغيره واحد منها مستوفيا جميع حقه
 لما بينه فلا يجزئ شئ من الارش **قال** وان قتل في احد من سقط حق الباقي لان حقه في القضا
 وقد مات وصار كما ان مات القاتل فانه يسقط القصاص كفوات كل كذا اذا وصار كوت
 العبد لثاني ومن ربي انسانا كذا فخذ منه الجاهل وما مالا لاوله لانه تعد رمية وفيه
 القصاص على ما بينا وائل خطا، لانه لم يقصد قتل خطا، **قال** ومن لم يمتدح حصة
 وعقره سبع وشيخ نفسه وشيخ آخر فطعم النار في ثلث الدية والباقي مائة ثلاثين
 انواع **قال** جناية معبرة في الدية والاحرة وهي فعل الاجنب وجناية مكر في الدية والافتر
 وفي فعل السبع والحية **قال** ومعبرة في الاخرة مكر في الدية وهو فعله فيكون عليه الاجنبية ثلث
 دية النفس لانه انكف الثالث **فصل** ولا يجوز القصاص في الاطراف الابن
 مستوفى في الدية اذا قطعت من المعصم وتماثلت الاصل فيه قوله تعالى ولو جرحوا احدكم
 وانه يقتضي المثل وان الاطراف بسببها مسكة الاموال ولله الا بقطع العصب بالاشد والحكم
 بالقصة الاصابع لا اختلاف فيها في القيمة بخلاف النفس عليه **قال** واذا جرح احدكم شتق المائدة
 بالشتق، المساواة في المالية والمالية معلومة بتقدير الشرح فامكن اعتبار التساوي فيها ولا يمكن
 التساوي في القطع **قال** الا اذا كان من المعصم اذا ثبت هذا فتقول لا يجوز القصاص في الاطراف
 بين الرجل والمرأة ولا بين الحر والعبد لا خلا فيها في القيمة وهي الدية ولا بين العبد والاني
 تفاوت بينهم فظاهر ان تساوت فذلك مبني على طرز النظر فلا يثبت في القصاص و
 نص محمد بن ابي جابر في القصاص بين الرجل والمرأة في النجاس التي يجوز فيها القصاص لانه
 لربح الشجاج نفوت منقوبة والما هو لاق شين باوقدا استويا فيه وفي الطرق نفوت
 المنقوبة وقد اختلفوا في وجوبه بين المسلم والذمي لتساويها في الدية **قال** ثم القصاص نوعان نوعان
 مشاكس كالقتل فممنوع من استيفا، الحكم بان قص ولا يجزئ من استيفا، القاصه بالحكم وهو
 مع طريق الحكم كالعين مع لبار فممنوع استيفا، كل واحد من الطرفين بالآخر **قال** وكذا الاصابع لا يقطع
 الا بثلث العين بالعين واليسار باليسار وكذا العين اليمنى باليسار باليسار واليسار اليمنى
 باليسار واليسار باليسار **قال** ولا يوضع الا على الاستيفاء لان القصاص بينه عن المساواة الا بالمساوي
 في النفع والقيمة والعوض فليس على من اخطأ ما اذا قطع يد غيره من المعصم فطعم به لانه لا يعف
 بكية اليد صفر لانه منقوبة اليد لا ينجس بذلك وكذا كل عضو يقطع من المعصم كالي ومارعون الانثى
 وهو مالا من الاذن لا يمكن المثل بينهما في النفع والمثل في الاثني بالاثني والاذن ولا قصاص في

في اللسان ولا في الذكر الا ان يقطع لثته لان معلوم كل واحد منها ينقضي وينبسط فلا يمكن المماثلة
 بينهما في القطع فلا قصاص بخلاف ما اذا قطع لثته فانه معلوم كالمعصم **قال** ولو قطع بعض
 او بعض الذكر فلا قصاص لتعذر المساواة اما الاذن لا تنقضي فيمكن المماثلة سواء قطعها
 او بعضه **قال** اما الشفة ان قطعها جميعا وجب القصاص للمساواة **قال** وان قطع بعضها
 لا قصاص لتعذر **قال** ولا قصاص في عظم الا لثته روي ذلك عن محمد بن مسعود
 انه عنهما ولا في المماثلة تعذر فيما سواه من العظام لانه اذا كسر موضع ينكسر موضع اخر لاذا جوف
 كالقارورة يمكن في الشق والثلث والثلث بالثلث **قال** فان قطع بقلع سنة وان كسر يبرق
 بقدره تحقيق للمساواة لو كان السن محال لا يمكن بمرده لا قصاص وبحر الدية في مال ولا
 اعتبار بالكبر والعقل لا سواهما في النفع **قال** ولا قصاص في العين لتعذر المساواة الا ان
 يذمب صنوا وبني قايمة فيمكن القصاص بان يوضع على وجهه قطن وطر ويقال عينه بالمائة
 الفحاة حتى يذمب صنوا وبني ذلك عن طر وعينه مع الصنابة روي الا عنهم ولانه طريق اليه
 استيفا، القصاص فيسلك وعن ابن يونس لا قصاص في الاصول لانه نفوس في العين كالثقل
 في اليد **قال** ولا يقطع الابري باليد وقديناه وبحر الدية لانه متى تعذر القصاص بحر الدية
 لئلا تخلو الجانية عن موجب **قال** ومن قطع يمين رجلين فطعامينه واخذ امره منه دية الاخر
 بينهما لانهما استويا في سبيل الاستحقاق كالفرما، في الزكاة **قال** فان قطعها احد مع عينية الاخر
 فلا خذية يد لان لظاهر استوفى حقه وبقى حق الغائب تعذر استيفا، القصاص فنصار اليه
 الدية **قال** وان اكان القاطع اشل او ناقص الاصابع فليقطعوا ان ش، فليقطع العينة
 وان ش، اخذ دية يد لانه تعذر استيفا، حقه كمالا **قال** فان رخص يدون حقه اخذ ولا شله
 غيره وان شاء اخذ العوض وهو الارش كمن غضب مثليا فالثقله ثم انقطع عن ابوي الناس فلما اكل
 ان اخذ القيمة كذا هذا ولو سقطت اليد المعيبة او قطعت ظملا فلا شئ عليه لتعيب حقه في
 القصاص وانما يصير بالاختياره فيسقط نفوات محكم ولو قطعت في قصاص او سرقة فعليه
 الارش لانه او في نواحقا مستحقا عليه فبني سالك له معني وكذا لو كان راسي الشاج اصفر لانه
 تعذر استيفا، حقه كاملا لانه ان اخذ بقر شجرة ساحة يتعدى اليه غير حقه لانه اذا شج
 ما بين قريتين وما بين قريتين الشاج اقل مساحة فان استوفى مقدار شجرة وهو انما يستحق ما بين
 قريتين فقد تعذر اليه غير حقه فيتمتع كما قلنا ولو كان راسي الشاج اكثر فاشجوع ان شاء
 اخذ بقر شجرة وان شاء اخذ ارشها لانه لو اخذ ما بين قريتين الشاج يزداد شئ الشاج
 بطول الشجرة وليس له ذلك فيتمتع ما تر وكذلك اذا استوفيت الشجرة من جبهته الي

مخاض وظلها بنات محاض وبنات ابون وحنان وجذع فهي اخماس من كل جنس عشرين هكذا قال ابن مروي
 ان النبي عليه السلام فضي في قنبل قتل خطا بما فيه من الابن اخماس كما قلنا ولا ان الخطا اخف فتناسب
 الخفيف مع موجب ذكرا **قال** الف دينار وعشرة الف درهم كل عشرة وزن سبعة
 من قبل المارون من ربن خازنه قال قطعت يد علي عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص على الناس
 لحمه الف درهم وعن عمر بن الخطاب الف درهم في الذبعة عشرة الف درهم ومن الذناب بالف دينار و
 انه عليه السلام فضي في قنبل بعشرة الف درهم وماله في انه قضي بالبحر الف الف قال محمد بن طه
 كان وزن سنة مجمل عليه نوقفا **قال** ولا يجب الذبعة من شيء آخر وقال الحسن البصري ما يتاخر
 ومن الغنم الفاسق ومن الخيل ما يتاخر من انا رودة الماروي عبيدة السلمان ان عمر بن الخطاب
 عنه قضى في الذبعة بعشرة الف درهم ومن الذناب بالف دينار ومن الابن ما ياله ومن البقرة ما ياله بقره ومن الغنم
 بالقرية ومن الخيل ما يتاخر من انا رودة الماروي عبيدة السلمان ان عمر بن الخطاب
 واحد يجمع هذه الاجناس ولا يحنف رحمه الله قوله عليه السلام في النفس ما له من الابن وقضيه ان لا يملكه
 الا ما دل الذليل عليه وانما دل على الذهب والفضة وهو ما يقوم من قضاة عليه السلام ومن اصبى سمانه
 من ابني حنيفة مثل قولها فانه قال اذا اصباح الوالي على الكثر من ما يبنى بقره او ما يبنى حنيفة لم يخره
 اية التدبير **قال** ودية المرأة نصف ذكرا هكذا روي عن النبي عليه السلام وعن عمر بن الخطاب
 وزيد بن ثابت رضي الله عنهم كذلك ايضا ولا يها في الميراث والشهادة على النفس من الرجل فكذا
 الذبعة **قال** ولا تغليظ الا في الابن لانه لم يرد النفس بالتغليظ الا فيها ولا يعرف ذلك الا بالشك
 ودية المسلم والذمي سواء لقوله عليه السلام دية كل من دمه في عهدته الف دينار وقال الزهري رضي
 ابو بكر وعمر وعنه رضي الله عنهم في دية الذمي بماله له وعليه في قتلها فاعلموا ان لهم
 ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وللمسلمين اذا قتل قتل الف دينار فيكون لهم كذلك وكذلك ذبعة
 المانن الماروي ابن عباس ان سنان بن خالد بن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من قتل فلان فاعلموا ان دية الف درهم فقتلها ولم يعلم باصلها فواد بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بدني من المسلمين **وقال** وفي النفس الذبعة الماروي بن ابي ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والوضيع والشريف والمسلم والذمي لا ينوب في الحنيفة والعصية وكحال الاحوان في الاحكام الذبعة
 وية **قال** وكذلك في الانف والاذن والحنيفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان وقفه
 اذا منع الكلام والقلب اذا منع الجماع وانقطع ماؤه او احدودب وكذا اذا افقأ فافقأ فافقأ فافقأ
 البول والاصل في ذلك انه في ذل الحال على وجه الحال او اذ منعت النعمة اصلها في الذبعة كاملة
 لان تقويتها من النعمة تلافى للنفس في حق تلك النعمة لان قيام النفس ببقاء منافعها فكاه

قال

تقويتها من النعمة كتقويت الجوارح والجمال مقصود في الحيوانات كالمنفعة ولهذا برز اذ قيمة المملوك
 بالجمال وتقويت جنس النعمة انما هو الذبعة تسريفا وتكريما للآدمي وسرفه بالمال كسرفه بالمال
 فيعلق به كما الذبعة ويؤيد ذلك ما روي عن النبي عليه السلام قال في النقص في
 اللسان الذبعة وفي الذبعة الذبعة وفي الانف الذبعة وفي الحمار الذبعة ومكنا النسب على النقص
 لعمر بن حرم اذا ثبت هذا فنقول اذا قطع الانف ذل الحال على الحال ذل الحال والارنية
 والكل عضو واحد فلا يجب بقطع الكل الا ذبعة واحدة وفي قطع الذبعة تقويت منفعة البول
 البول وري الماء ودفعه ولا يبلج الذي هو لرب في العلوق عاقه واما الحنيفة فهي الاصل في منفعة الا
 بلاج والذوق والقصبة تبع له واما العقل فمنفعة اعظم الاسماء وبه ينفع لبناء واخره ومنافع
 اعظم من ان تحفه الشم والذوق والسمع والبصيرة مقصود وعمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذبعة واحدة يارب
 ديات حيث ذبعت العقل والحكم والسمع والبصر وفي قطع اللسان ذل المنفعة مقصود ومن
 منفعة النطق وكذلك اذا لم يقطع البعض لوجود الموجب لوجوه عن النطق ببعض
 الحروف فان عجز عن الاكثر يجب كل الذبعة لانه فان منفعة الكلام وان قدر على اكثرها فحكومت
 عدل ظهورها كالالاكمام لكن مع خلل والجماع منفعة مقصود يتعلق به مصالح حمة فاذا افتر وجب
 به ذبعة كاملة وبانقطاع الماء تقويت جنس المنفعة وبالحاجة يبول على وجه الحال ولو دالت
 الحدة لا يجب شيء لزمه الموجب وسنات البول منفعة مقصودة فيجب الذبعة **قال** ومن
 قطع يد رجل حذاء ثم قتله قبل البر حذاء فدية واحدة لا اتحادا لجنس وقد تعذر **قال** وما في
 البدن اثنان ففيها الذبعة وفي احدها نصف وهي الارزنان والعينان اذا ذهب نورهما سواء
 ذبعت الشحمة او بقيت لان المنفعة بالنور لا بالشحمة والعيان والشفتان والحاجبان واليران
 والرجلان وسمع الاذنين وشد بالمائة وحلها لان اللبن لا يستسل دنها وبفواتها يفوت
 منفعة الارضاع والانتبان اذا استوصل لحمها حتى لا يبقى على الوركاء والاصل فيه ما روي عن سعد
 بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في العينين الذبعة وفي الاذنين الذبعة وفي اليدين الذبعة وفي
 الرجلين الذبعة وفي البيضتين الذبعة وفي كتاب عمر بن حزم وفي العينين الذبعة وفي احداهما نصف الذبعة
 ولان المنفعة تقوت استمالة الحمار كاملا وبفوات احداهما يفوت النصف **قال** واذا قطع الاثني عشر مع الزكوة
 او قطع الزكوة لا ثم الاثني عشر ففيها اثنان لان منفعة الاثني عشر بعد قطع الزكوة قائمة وهي اسال المختار البول
 فان قطع الاثني عشر ثم الزكوة ففي الاثني عشر الذبعة لان قطع الاثني عشر مازعيا وفي ذكر
 الحصى حكمة ولانه اقل من منفعة بقطع الاثني عشر وهي منفعة الابلا دفصار كالبدر **قال** وما فيه
 اربعة فني اجد طاربع الرية وهي اشجار العينين واحدا بها لانه يفوت به الحال على الحال وجنس المنفعة

وهي دفع القذى عن العين **هـ** فان قطع الاشجار وحدها وليس فيها احدا من الرية وفي احدها
ربع الدية وكذا الاطراف وان قطعها معا فدية واحدة لانها كعضو واحد كما ان مع الانف **قال**
وفي كل اصبع عشر دية يعني من اصابع اليد والرجل قال عليه السلام في كل اصبع عشر من الابل والاصابع
كلها سواء وفي قطع اليد تقويت جنس المنفعة فوجب دية كاملة وهي عشر فيقسم عليها **لو** تقسم دية الا
صبع على مصلحتها فاما مصلها في كل واحد نصف دية ثلاث مفاصل في كل واحد ثلثا اعتبارا بانقسام
دية اليد على اصابعها **قال** والكف سبع الاصابع لان منفعة البطش بالاصابع والدية وجبت بتقويت
المنفعة **قال** وفي كل سن نصف عشر الدية قال عليه السلام وفي كل سن خمس من الابل والاسنان كلها
سواء الشايات والايصاب والافراس والطلاق الحديث وانما السن تينا ولها فوجب دية الانسان دية
وثلاث احماس دية لان الانسان اشان وثلثون سنة وعشرون شهرا واربع ايناب واربع فواحد
واربع شاي **هـ** واسنان الكوسج قالوا ثمانية وعشرون فوجب دية وخمس دية وهذا غير جار على
قياس الاعضاء الا ان المرجع فيها الى النقص **قال** فان قطعها فثبت اخرها كما سقط الارض لزوال
سبب ولواعاد المقلوعة امكنها فثبت فعلية الارض وكذلك الاذن لا يعاد الا تعود الى الحالة الاولى
في المنفعة والحال والمقلوع لا ينبت ثانيا لانه لا يلتزق بالفروق والعصب فكان وجود هذا النبات
وعدمه سواء متى لو قتل انسان لاشئ عليه **هـ** ولو اسودت السن من الضربة او عمرت او افسدت
ففيها الارض كاملا لانها تبطل منفعتها اذا اسودت فانما شئت وبغوت بذلك الجاهل كاملا
هـ ولو افسدت فني احماسة حكومت عدلان القفرة لا تذهب منفعتها بل تربى نقصانها فوجب
احكامه **هـ** ولو افسدت فني احماسة حكومت عدلان القفرة لا تذهب منفعتها بل تربى نقصانها فوجب
وجب فيها ما قلنا لان الجنايات يعبر فيها حال الاستقرار قال عليه السلام يتاني بالجراح حتى يبرأ منها
اذا لم يستقر لا يعلم الواجب فلا يجوز القضاء **قال** وفي شعر الراس اذا حلق فلم ينبت الدية وكذا نكر
الحية والحاجبان والاطراف اما الحاجبان ولا هذاب فلما مزوا اما الحية فلا فيها جال كامل لقول
عليه السلام ان ملائكة ساء الرئيا تقول سبحان من ربي قال بالحق والنساء بالزوايب وعن علي رضي الله
عنه انه اوجب في شعر الراس اذا حلق فلم ينبت دية كاملة وكذا نكر قال في الحية وكان ابو جعفر العنبري
يقول في الحية انما تجب الدية اذا كانت كاملة يتحمل بها اما اذا كانت طاقات متفرقة لا يتحمل بها ذلك
فيها وان كانت غير متفرقة لا يتحمل بها ولو لم يتحمل بها فوجب الدية **قال** وفي اليد اذا شلت والعين اذا
ذهب مؤهها الدية لانها اذا عذمت الشفة فقد عذمت معنى فوجب الدية على ما ثبتنا **قال** وفي الشارب
والحية الكوسج ونثر الرجل وذكر الحصى والعين والاسنان والافراس واليراث واللعن العوراد والرجل العوراد
والسن السوداء والاصبع الزاينة وعين الصبي ولسان ولد لم يعلم محبة حكومت اما الشارب فهو نبيع

الحية وقد قيل السنة فيه الحلق فلم يكن جالاً كاملاً ولحية الكوسج ليست جالاً كاملاً وكما تجب في الشارب
انما تجب اذا فسد المنبت اما اذا عاد فنبت لما كان لا يجب شئ لعدم الموجب ونثر الرجل المنفعة
فيه والجمال وذكر الحصى والعين واليراث والاسنان والافراس والعين العوراد والرجل العوراد
المنفعة والجمال في الحسن السوداء والمنفعة في الاصبع الزاينة وانما وجبت حكومة عدل بشرها لانه
دني لان جرته مد واحط اعطاء الصبي اذا لم يعلم صحته وسلامته منفعتها لا تجب الدية بالشك والسلامة
وان كانت ظاهرة فالظاهر لا يصح حجة للازام واستعمال الصبي ليس بكلام بل مجرد موت
وصحة اللسان يعرف بالالام والركوب بالحركة والعين بايستدل به علم النظر فاذا اعمى صحة ذلك فهو
كالبايع في دمه والخطا **هـ** وفي شعر بدن الانسان حكومة لانه لا منفعة فيه والجمال فان لا يظهر
هـ ولو ارب الاذن فثبت فيها حكومة **هـ** وفي قطع الاظفار فلم تثبت حكومة لانه لم يرد فيها ارش مقدر
قال واذا قطع اليد من نصف الناحية ففي الكف نصف الدية لما تقدم وفي الزايد حكومة عدل لان المنفعة
فيه والجمال **هـ** وكذا ان قطعها من المرفق ما ثبتنا **قال** ومن قطع اصبعاً فثلث اخرى او قطع يده اليمنى فثلث
اليمنى فذلك قمار وقلة قصاص وقال عليه القصاص في الاولى والارض في الثانية وعلى هذا الخلاف اذا شئ
موضحة فذهب سمد او بهرم **هـ** واجمعو الوشجة موضحة فعارت منقلة او كسرت فاسود الباه او قطع
الكف فثلث اتعدا و قطع اصبعاً فثلث الكف او قطع مفصلاً من الاصبع فثلث باقها الا قصاص عليه وعلى
ارش الكل لعل في الخلافات ان تعدد محل الجناية فلا يلزم من سقوط القصاص في احدها سقوطه في الاخر
كما اذا منى على عضو عمداً او على ارض خطأ ولا حنفة دمه ان جناية وقعت سارية بفعل واحد والمحل
معه من حيث الاتصال فتعذر القصاص لان القصاص ينبي عن المائدة وليس في وسد القطع بصفة الملية
واذا تعذر القصاص وجب المال كما في مواضع الاجماع بخلاف تماقاس عليه لان احدها ليس بسارية للاخر **هـ**
ولو قطع كفاً فيها اصبع او اصبعان فعليه ارش الاصابع ولا شئ في الكف وقالا ينظر الى ارش الاصبع و
والاصبعين والى حكومة العدل في الكف فيدخل الاقل في الاكثر لانها جنايتان بفعل واحد في محل واحد
فلا يجب الارشان ولا سبيل الى اهدار احدها فرجنا بالاكثرة كما لو صحت اذا اسقطت بعض شعر الراس
وله ان الاصابع اصل والكف تبع لان البطش يقوى بها ولان قطع الاصابع يوجب الدية كاملة ولا كذلك
قطع الكف والاصل وان قل يستتبع الشئ بخلاف ما ذكرنا لان احدها ليس تبع للاخر **هـ** ولو قطع الكف
وفي ثلاث اصابع وجب ارش الاصابع بالاجماع لان الاصابع هي الاصل لما ثبتنا ولا الاكثر حكم الكل **قال** وعمداً
الصبي والمجنون خطا لقول عليه السلام عذر الصبي خطا وروي ان مجنوناً قتل رجلاً بسيف فقتل على رضى
انه عذر بالدية على عاقلة من غير نكير ولان القصاص عقوبة ولا يستحقان العقوبة بفعلها كما حدد وكذا امن احكام
العذر امام ولا اثم عليها **فصل** النجاسات عشرة الخلصة وهي التي تحرم الجلد اي تشقه او تحرقه ولا يخرج الترم

ثم الدامع التي خرج ما يشيب الذم وقيل التي تظهر الذم ولا تشبه كالدمع في العين ثم الدامع التي خرج الذم
وتشبه ثم الباضعة تبضع اللحم أي تقطع وفيل تقطع الجلد ثم الشلحة باخذ في اللحم وعلى الوجه الاول
تاخذ في اللحم اكثر من الباضعة ثم السحاق وهو جلد فوق العظم فصل اليها الشجة ثم الموضحة توضع
العظم أي تكشف ثم العاشقة تفحم العظم أي تكسر ثم المنقلة تنقل العظم بعد الكسر ثم الامة التي تصل الي
ام الدماغ وهي جلد تحت العظم فيها الدماغ فالوام الدامع وهي التي تحرق الجلد وتصل الي ام الدماغ ولم يذكر
هل يتحرر منه اذ لا فائدة في ذكرها فانه لا يعيش معها وليس لعلمك مفرد ولم يذكر الحارصة والدامع لانه
لا يبقى لها اثر عالياً والشجة التي لا اثر لها لا حكم لها قال في الموضحة القصاص ان كانت عمدا لقوله تعالى والمروج
قصاص وان لم تكن عمدا لانه يمكن ان السكين الي العظم فيتحقق المساواة وقد قضى عليه السلام بالقصاص في
الموضحة قال في التي قبلها حكومة عدل لانه ليس فيها ارش مفرد ولا يمكن اهدارها فتجب الحكومة قال عمر بن
عبد العزيز ما دون الموضحة خذوش فيها حكومة عدل وعن محمد بن ابي اسحق في الاصل ما قبل الموضحة القصاص
دون ما بعد لانه يمكن اعتبار المساواة فيها قبلها بمعرفة قدر الجراحة بما رسم تؤخذ حذوة على قدرها وينفذ
في اللحم الى اخرها فيستور مثل ما فعل لقوله تعالى والمروج قصاص ولا يمكن ذلك فيها بعد لانه كالعظم وتنقله
لا يمكن المساواة فيه قال في الشجاج تحقن بالوجه والاربع لغة كالحديث والزم والجبين والجيبة والباينة
بالجوف والجب والظهر فاسو ذلك جراحات فيها حكومة عدل لانه غير مفرد ولا مدمرة فتجب حكومة عدل
قال في حكومة العدل ان يقوم المروج عهدا سالما وسلميا او محبوا او محبا فانه نقضت الجراحة من العنة بغير
من الدية فان نقضت عشر البقية بحية عشر الدية وما هذا واراد بالسليم المخرج وان كان موصوفا للدين سناقة
لانه معناه وهذا عند الظواهر لان الحولا يمكن تقوية والدية للعبد كالدية للحر فما اوجبت نقضا في امرها
اعتبرا لا اخرين وقال الكشي من يؤخذ مقداره من الشجة التي لعن ارش مقداره بالحرف فينظر كم مقدار هذه الشجة
من الموضحة فتجب بقوس من نصف عشر الدية قال ومن شج رجلا كما اذا فذهب عقل او شعر راس دخل فيه
ارش الموضحة لان العقل اذا قات قاتت منفعة جميع الاعضاء فصار كما اذا شج فمات وما الشجر
فلان ارش الموضحة يجب بقوات بعض الشعر من لو نبت مسقط الارش والدية يجب بقوات جميع الشعر وقد
نقلنا بفعل واحد فيدخل الجرح في الكل كما لو قطع اصبع فمات يد قال فان ذهب سمعه او بصر او كلامه
لم يدخل وجب ارش الموضحة مع ذلك لما روينا عن عمر بن ابي اسحق انه قضى في ضربة واحدة باربعة ديات ولان
منفعة كل عضو من هذه الاعضاء مختلفة ولا يتعدى الي غير فاشبه الاعضاء المختلفة بجلد فان العقل فله
منفعة يتعدى الي جميع الاعضاء وعن ابن ابي عمير ان الشجة تدخل في دية السمع والكلام دون البصر لان
السمع والكلام امر باطن فاعتبر بالعقل اما البصر امر بالظن فلو يلحق به وطريق معرفة ذهب هذه
الاشياء وبها اعتل فالحاجة او تصديق للمعنى عليه او ينكول عن اليقين كما في سائر حقوق ويعرف

البرهان ينظر عدلان من الاطباء لانه ظاهري ومن اصحابنا من قال يستعلم البصران يجعل بين يديه
حبة خبز حال بها واما السمع فيستعمل الموضع ذهاب سمع كما روينا ان رجلا ضرب امرأة فادعت ذهاب
سمعها فاحتكا الي القاع اسمعيل بن جاد بن ابي حنيفة فتشاغل عنها ثم التفت اليها فقال عني سمعك فحوت
ذيلها فلم انا كما ذهبت واما الكلام فيعرف بان يستقل متى يسمع كلامه اولاه واما الشم فتجبر بالوجه
الكوبية فان جمع منها وجد علم انه كاذب قال ولا تقص من الموضحة والطريق متى يبرأ لما روينا ان
رجلا جرح حسان بن ثابت فجاؤا الانصار الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فظلموا القصاص فقال فقال
استنظر واما يكون من صاحبكم فانما الجراحة الخطا فلا يشبه فيها لانه ان اقتضت قطاها وان سرت
فقد اخذ بعض الدية فياخذ الباقى قال ولو شجته فالتحمت وبنت الشعر مسقط الارش لو وال الموجب
وبعض الشين وقال ابو يوسف عليه ارش الامة لان الشين وان زال فالامة الحامل ما زال فيقوم الامة وقال
محمد بن حمدة الله عليه اجرة الطبيب لانه لم يصب فكلما اخذ من مال فصل من ضرب بطن امرأة
فالقت جينا ميتا ففيه غرة خمسون دينارا على العاقلة ذكر الكافي واثنى والقياس ان لا يجيب
فيه شئ لانه لا يعلم حيون والظاهر لا يصلح للزنا الا ان تركنا القيلس لما روينا ان امرأة ضربت بطن
مترتها بعد فسطاط فالقت جينا ميتا فاختصا الجرح رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم على عاقلة
الفارسية بالغرة عمدا اوامة او فتيها خمسونية وفي رواية او خمسونية ولم يستفرد كذا كان
واثنى ولانه يتعذر التمييز بين الذكر والانثى في الجنين فيسقط اعتباره دفعا للحرج وفي رواية
فالقت جينا ميتا وماتت فقضى عليه السلام على عاقلة الفارسية بالدية وبغرة الجنين رواه المفردة
وقال فقال عم الجنين فقال انه قد اشعر وقام والد الفارسية وفي رواية اخوها عمران بن
عمر الاسلمي فقال كيف يدري من لا اله الا الله ولا شرع الا ما وصي به ولا استعمل ودم مثل ذلك بطل
فقال عليه السلام اسبغ كسبغ الكهان فيه غرة عمدا اوامة وكذا روينا محمد بن سلمة ايضا
قال وان الفت جيا ماتت فيه الدية على العاقلة وعليه الكفارة لانه صار قاتلا وان الفت
ميتا ماتت ففيه دية الفارسية اوامة وان ماتت ثم الفت ميتا فيها الدية ولا شئ لانه مواتها
سبب لموته لانه خنق بموتها فانما يتنفس بنفسها واحصل موتها بالظربة فلا يجب الغرة بالشك
وان ماتت ثم جرح جيا ماتت فديتان لانه قتل نفسي فان الفت جيتين ميتتين ففيها
عزتان لانه عليه السلام قضى في الجنين بغرة فتكون في الجنين عزتان ولان من اتلف شخصين
بظربة واحدة ضحك واحد منها كالكبيرين قال فتا احداهما ميتا والاخر حيا ماتت فتى الميت
الغرة وفي الحديث كاملة اعتبارا لما جماله الا افراد وتجب والغرة في سنة واحدة فكذلك
اروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان استيان بعض فلدوم يتم فيه الغرة لانا نعلم

انة ولو كان كالحمل فالنبي عليه السلام فحق في الجنبين بالدفن ولم يفصل ولم يثن **قال** ولا كالفلاة
 في الجنبين لان القتل غير متحقق بجواز ان لا حيوة فيه وقد بينا ان ما وجب فيه على ملائكة القبر
 بالنسبة وان ورد في الفرة لا غير والكفارة طريقها التوقيف او الاتفاق **قال** وما يجب فيه من
 عند لا يغير بل عن نفسه فتورث كالدنية ولا يورث الضارب منها لانه **قال** وفي جنين الامة
 نصف عشر قيمته لو كان حيا ان كان ذكرًا وعشر قيمته لو كان انثى لان الواجب في جنين الحرة خمس
 مائة وهي نصف عشر الدرية من الحرة كما بقيت من العبد فتعسر به وغرة الجنين في ما لا يضارب لان
 العاقلة لا تعمل العبد وفي الفتاوى معتدة حامل اخلت لا تقض عذتها باستقاط الحمل فليها
 الفرض للزوج ولا ترث منه وقد مر الوجه في **فصل** ومنها اخرج الى طريق العامة روشتا وميزرا
 او كسفا او دكانا فلرجل من عرض الناس ان ينزع لانه المردور في الطريق العامة حتى مشترك بين
 جميع الناس بانفسهم ودوابهم فله ان ينقض كما في الملك المشترك اذا بنى فيه اهرم شيئا كان لكل واحد
 منهم نصف كذا **قال** فان سقط على انسان فخطب فالدية على عاقلة لانه نسيب الى الثلث وهو
 منقذ في شغل طريق المسلمين وهو الهوى باليسر له حتى التفتل ولو فعل ذلك بامر السلطان لا يخط
 لانه صار مباحا مطلقا لانه ناسب عن جماعة المسلمين **قال** ولو باع الراعي بعد ذلك لا يبر عن الضمان لان
 الجناية وجدت منه وهي باقية **قال** وان اصاب طرف الخراب الاية في الحايض فله عتقان فله لانه غير
 مستعد في السبب لان طرف الراعي موضوع في ملكه **قال** وان اصابه الطريق الخارج ضمن لانه متصرف فيه
 وان اصابه الطرفان او لا يعلم ضمن نصف الدية لان اضافة الموت الى احد لهما ليس باولي من الاخر فيصافي
 لهما **قال** ثم ان كان لا يستصحب احد جازل الاستقاع به لانه فيه حق المرور ولا يضر فيه فيجوز **قال** وان
 كان يستصربه احد يكره لان الاضرار بالاناس حرام عقلا وشرا **قال** وليس لاصحاب الطريق
 الغزاة ان يفعل ذلك الا بامرهم لان الطريق مشترك بينهم فصار كالتراس المشتركة **قال** وان كان
 متاجرت به عادة السكنى كوضع المتاع ونحوه لم يضمن لانه غير مستعد نظر الى العادة **قال** ولو وضع حجر
 في الطريق ضمن ما اخرج فان حركت الزحمة الى موضع اخر لم يضمن ما اخرج في ذلك الموضع الا ان يكون يوم
 ريح وكذا اجبت الما وربط الدابة ووضع الحشيشة والقاء القرب ووضع المتاع وكذا لو وقع في الطريق
 ليس بريح او منع من المشي لاعمياء او مرض فضرر احد فمات وجبت الدية لما قلنا انه مستعد في السبب فصار كافر
 البير على ما مر **قال** وان عثر بذكر رجل فوقع على افر ومات فالضمان على الواضع لا على العاثر لانه مستعد في
 السبب دون العاثر وان عثر رجل شيئا من ذلك على موضع فخطب به انسان ضمن من عناه وبره الاول لان
 بالشبهة شغل مكانا اخر وانما اثره في الاول فكان انشاؤه هو الجاني فيضمن ولو رثا الطريق او ثمانية ضمن قتلوا
 وهذا لم يعلم المار بالترس بان كان اعمى او ليلان **قال** ومن علم لا يضمن لانه خالط بوجهه لما تعذر المشي عليه فكان

مباشر المثلث فلا يكون على السبب **قال** وكذلك لو تعذر المشي على الحجر والحشيشة الموضوع فغفر به الضمان على الواضع **قال**
 وقيل هذا اذا ارش بعض الطريق اما اذا ارش جميع الطريق او اوقدت الحشيشة بجميع الطريق فاذ يضمن الواضع لانه مضطر
 في المردور عليه لانه يجد غش ولا كفارة على الواضع من الاشياء ولا يحرم به الحيل لانه مسبب كما في البير وقد مر **قال**
 واذا مال حايض انسان الى الطريق العامة فله ان ينقض سلم او زحمة فلم ينقضه في مرة امكنة لنقض فقامت
 سقط من ماتك به والقيل ان لا يضمن لان الميلان وشغل العود ليس بفعل فم يباشر القتل ولا سببه والضمان
 عليه وجه الاستحسان ان العود صار مشغولا بحايض والناس كلهم شركاء فيه على ما مر فاذا اطرب بتفريجه
 يجب عليه فاذا لم يفرغ مع الامكان صار مستعد وقيل الطلب لم يصرف مستعدا لان الميل حصل في يده بغير ضيق وصار
 كشوب الفضة الزحمة في حجره فطلبه صاحبه بالدية فان لم يرد مع الامكان فله ان يطلبه **قال** وفي بعض **قال** وان
 اشتغل بعد ذلك من وقت الطلب فسقط لم يضمن لانه لم يبرج التفتل من وقت الطلب **قال** ولو نقض فغفر به
 بالنقض ضمن عند عمد وان لم يطالب برفعه لان الطريق صار مشغولا بترابه ونقضه فوجب عليه تفريجه وعن ابي
 يوسف انه لا يضمن ما لم يطالب برفعه كما في مسلة النوبة **قال** ولو باع الراعي من ضمانه ويطلب المشترك بالهدم
 لانه لا يبرئ له ولا يبرئ هدم الحايض والمطالبة انما تقع من له ولاية الهدم حتى لا يصح مطالبة المستاجر والمؤمن
 والمودع وتقع مطالبة الرأعي لغدرته على ذلك بواسطة فكل الرهن وكذلك الاب والوصي والام في
 حايض العقب لقيام ولا يبرئ الضمان في مال العقب لان فعله هو لانه كغدر **قال** وان مال ابدار جاني فله
 المطالبة له وللساكن اما الجار فله ان الحق له على الخفوص واما الساكن فله ان المطالبة انما ما يستغل الرأعي
 فله انما يستغل هو **قال** وان بناه مائلا ابتدا فسقط ضمن من غير طلب لانه مستعد بالبناء وهو مشترك
 على ما بينا **قال** ويضمن الرأعي ما اوطات الرأعي بيدها ورجلها اعلم ان ركوب الدابة وسيرها ان كان في
 ملكه لا يضمن ما نزل من سيرها وحركتها الا لو طوى لانه تفرق في ملكه فلا يستعير بشرط السلامة كما في البير
 في ملكه الا ان الوطى ينزل فعند حصول الخطا لا يستغل ولهذا وجبت عليه الكفارة في بنها الوطى دون غش
 مردان كان في ملكه غش فاذ يضمن ما حبت دابته واقفا كان اوسيرا وطيا ونفعا وكما لانه يذبحها مستعد
 في السبب لانه ليس له اتفاقا في ملكه غش ولا سيره حتى لو كان مازونا في ذلك فحكم حكم ملكه **قال** وان كان في طريق الفلاة
 وهي مسلة الكلب فانه يضمن ما اوطات بيدها ورجلها او كرم او صدمت او اصابته براسها او ضبعت ولا يضمن
 ما نحت بذنها او رجلها والاصل فيه ان المردور في الطريق العام مباح بشرط السلامة لان له فيه قفا فله ان يباها فيه
 حق العامة لكونه مشتركا بينهم فبقدرناه بشرط السلامة نظرا للجانبين وراعاة الحقيقين والابطار واخوانه مما يمكن
 الاعتزاز عنه لكونه بملا من عند فصيح التقيد فيها والنفقة لا يمكنه الاعتزاز عنها حاله السلام فله ان يظن فلا يستعير
 بالسلامة **قال** فان اوقفها ضمن النفقة ايضا لان يمكنه الاعتزاز عنه بان لا ينفق وان راشت في الطريق وهي سيرة اوقفها
 كذلك لا ضمان فيما تلقى به لانه لا يمكنه الاعتزاز عن ذلك اما حاله البير فظاهر وكذلك اذا اوقفها لان من الدواب من لا يبرش

خبثا في شغل الطريق

مانعاً من تسليمه في الجناية بالتدبير والاستيلاء من غير اختيار للعداء فصار كما اذا ادين وهو لا يعلم بالجناية
 وانما لزم الاقل لان الارش ان كان اقل فلا حق لولي الجناية غير الارش وان كان القيمة اقل فلم يتلف بالتدبير
 الا الرقبة **قال** وان عاد جنحى وقد دفع القيمة بقضاء فلا شيء عليه ويشارك في الجناية الثانية الا ان
 فيها اخذ لان جنائيات المرتبر وان تعددت لا يوجب الاقيمة واحدة لانه لم يمنع الارقبة واحدة والقياس
 متعلق بالمنع فصار كما ان دبر بعد الجنائيات ولان دفع القيمة كدفع العبد ودفع العبد لا يتكرر فكذلك
 القيمة ويتضاربون بالحصى في القيمة كما مر **قال** وان دفع المولى القيمة بغير قضاء فان شاء الشا
 شارك الاذن وان شاء اتبع المولى ثم يرجع المولى على الاول وقال لا شيء على المولى لان ما دفع لم يكن للجناية
 الثانية موجودة فقد دفع الحق الى مستحق وصار كما اذا دفع بقضاء ولان حنيفة رويته ان الجنائيات
 مستندة منها الى التدبير الذي صار المولى به مانعاً فكان دبر بعد الجنائيات فيتعلق حق من جماعتهم بالقيمة
 فاذا دفعها بقضاء اخذت من بين غيرها بغير اختيار فلا يلزم من دفعها بقضاء اخذت من بين الاول
 ما يتعلق به حق الشا فلان في ان بعض اجهل شاة المولى لانه جن بالرفع الى غير مستحق والاول لان قبض حقه
 ظاهراً وصار كالوصى اذا صرف التركة الى الغرماء ثم ظهر غريم آخر فان دفع بقضاء شارك الغريم الاخر الغرماء
 فيما قبضوا وان دفع بغير قضاء ان شاركهم على الوصي وان اشركه شارك الغرماء كذا **قال** فان اتبع المولى جميع
 المولى على الاول لانه سلم اليه ماله وان شارك الاول لم يرجع على احد لان حاصل الضمان عليه **وقيل** قيمة المرتبر
 لكل واحد منهم يوم من عليه ولا يعتبر يوم التدبير لان المولى صار مانعاً من تسليمه في الحال بالتدبير السابق
 فكان من دبر فيعتبر قيمة **قيل** ان قتله قتيلاً خطأ وقيمة التي فوادت خمسين ثم قتل اخر في
 الجناية الثانية باخذ من المولى خمسين فيفضل القيمة بحسب عليه من ارض جنائيه ويقع الالف على تسعة و
 ثلاثين جز لان ما زاد على القيمة بعد الجناية الاولى لا حق لولتها فيه لانها حدثت وقد تعلق حقه في
 الزمة فينفرد بها ولي الجناية الثانية فيبقى من الدية تسعة الف وخمسين وللأول دية كاملة عشرة
 الف فاجعل كل خمسين ستمائة الاول عشرون والثاني تسعة عشر فاقم الالف كذا **قال** ولو جن المرتبر
 خطأ ثم مات عتيقها بلا فضل لم يبطل القيمة عن المولى لانها وجبت في ذمة عتيق الجناية بقضاء الرقبة و
 تلفها سواء **وقيل** ولو جنى بعد الجناية لا ينقص شيء من القيمة لا بستان **وقيل** ولو اعتق المولى المدبر وقد جنى جنائيات
 لم تلزمه الاقيمة واحدة لان الضمان انما وجب عليه بالمنع بالتدبير فكان الاعتاق بعد وعدمه سواء واذا
 افترق المدبر بجناية خطا لم يجر اقرار ولا يلزم من عتق او لم يعتق لا انما لازمة لولاه واقراره على المولى
 لا يتعلق به حكم قال ومن قتل عبداً خطأ فعليه قيمة لا يزيد على عشرة الف درهم الا عشرة وفي الامة من
 الف الا عشرة وان كان اقل من ذلك فعليه قيمة وقال ابو اسحق حجب قيمة بالغة ما بلغت ولو غصب
 عبداً قيمة عشرون الفاً فقتل في يد حجب قيمة بالا جماع لا يجوز انما جناية على المال

فتجب القيمة فيه من كسبه باجم وهذا الا الواجب للمدعي انما يملكه من حيث اصابته يكون الواجب
 بدل الجانية ومن على وابن عمر رضي الله عنهما من قالوا ولها فقه فاني قد سلمته الى ابيهم مطلقاً
 والدية اسم للعاقبة فبالتة الدية ولانها جناية على نفس ادمي فله يذبحه عن نفسه كذا **قال**
 ايمان التي في العبد موجودة في الارض في الزيادة لانه فاذا لم يجز فيه اكثر من الدية فلا له لا يجر
 في العبد من ثقتان اوله ولان فيه من الآدمية حتى كان ملكاً وفيه من الجانية والجر بينهما مندرج
 والآدمية اسم فيعبر وسيط الادنى فله في البرهان لانها حال عتق والغصب لانه الغصب انما به دعي
 اعاد حكمه الواجب بتأجيل الحال وحق المولى في نفسه رضي الله عنه من جبرها **وقيل** ما قيل في القيمة
 فالدين بتأجيل الآدمية ايضاً لانه لا يفرق فيه قدرناه بقية راي اذ هو الاصل وفي كسبه القيمة
 نفس لانه رده لا يبرئ النفس الا انما نقصنا دية العبد من ذلك انما راسه في الخطا لمرتبة العبد
 عنه ما التقدير بطلان ما روي ابن عباس رضي الله عنه ولان اقله في نفسه لا يبرئ من الغزو وال
 يدى فقتناه به وكذا كذا لانه على الخوف والتعبد من كثرة القيمة فلهنا **قال** وما عد مندرج من
 الدية من قيمة العبد في يد العبد فحقه الاخرى اذا كان كسبه القيمة لانه الواجب في نفسه
 شرط الف الا عشرة والبد نصف الا في فحجب نصف ما في النفس وعلى هذا سائر الاغصاء **باب**
في القسامة وهي مصدر اقم بنفس قسامة وهي الايمان وحقق
 بهذا الايمان بهذا الاسم لانه بناء على الايمان في الدماء وهي شروط بالايمان والاحاديث على ما ياتيك
قيل ان القسامة كل حنيفة بالارواح والقتل لانه اولى بغير انما فالظاهر انما بستانه ما حقه فقه الله
 وليس يقتل لانه يتعلق به عين ولا ضامة والقتل في اولى من اوصق او وودو المدح في من
 هذه الامور من غير فعل خاوة هذا لانه التنبيه من فانه جوده بسبب يباشره غيره من الخلق
 عرفاً فاذا علم ان قتيل فاذا وجد في قتله لا يوفى فانه لا قسامة واذا لم يعلم وادعى عليه القتل على
 اهلها او على بعضهم فلما او قضا ولا يثبت له حنيفة منهم فليس ربه لانه الحق له فلا بد من دعاه واذا
 كاه له بينه فلا حاجة الى اقم فاذا ادعى ولا يثبت له دية الجاني فحقه الجاني فحقه الجاني فحقه الجاني
 بانه ما قتلناه ولا علمنا فانه لا يثبت له دية الجاني فحقه الجاني فحقه الجاني فحقه الجاني
 ان عدا به من سهره وجر قتيلاً في غير قتيب في خبيث في اخيه عبد الرحمن وعاء فويصه ومحمداً ليرسل
 الله مع الله وسلم فيذهب عبد الرحمن فيكفي قتال على الله وسلم الكبر والكبير فيكفي الكبير من
 عبي فقال يا رسول الله انا وجدنا عبد الله قتيلاً في قتيب من قتيب فبقتل عليه السلام تبرأكم
 اليهود ونحن بيننا بقتله انهم ما قتلوه قال كيف يدعي ايمانهم بهم وشركه
 قال فيقسم شتم قسوة ربه انهم قتلوه قال كيف تقسم على ما لم تده قد داه عليه

من فيه او اذنت لان الدم لا يخرج
 منها خاوة الا بغيرها اخذت من
 في اود بر او ذكره فليس بقتل
 اثم

دودة السكة و قال ابو يوسف عليهم السلام ان ابي عبد الله عليه السلام اوجبت النكاح على من خبير وكان اسكان
ولادة السكة على المتبرك كما ذكره الامام في الكافي في النكاح و نكحها الا انه في النكاح يكون في وقت
ويستلزم في وقت فوجب النكاح مع من هو افق واما اهل خبير فابن عبد الله عليه السلام اوجبت النكاح على من خبير
ياخذ منهم في وقت **قال** وانه وجد بين قريتين على ابيه عار و ابي عبد الله عليه السلام اوجبت النكاح
بانه يذبح بين القريتين و عاتر من صريح من رفقته و هذا اذا كان في بعض الوقت لانه يملك القوت
فاما اذا كان في بعض الوقت و لا يملك القوت فلا يملك عليه و لو كان يملك القوت امكن له ان يملك
دودة الا في النكاح مع الذين يسمعون ما قلنا **قال** و لو وجد في النكاح فالتسعة على المملوك
و السكينة و هذا هو قولنا ان يملك من كان يملك النكاح و السكينة و اما مع قولها فالسنة
تنتهي و تملك في غير النكاح و لو كان يملك النكاح و لو كان يملك النكاح و لو كان يملك النكاح و لو كان يملك النكاح
كله مع اهلها لانهم افق بغيره و التفرق فيه كانه و قد في عتق **قال** و لو كان يملك النكاح و لو كان يملك النكاح
الما عظم الدية في بين النكاح و لاقامة امة و كذا في الجسد و لاقامة لاه ذكر لا يكتفى بالجمع على
بتصريح بجاء العليم في ايجاب لا بد يكتفى به في حكم و لاه ايهما للنكاح و ذكر لا بد في قاعة العليم
و ذكر لا بد في السكينة و قال ابو يوسف في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
وجد منهم و لاه انهم متوردة و لا تفرق لهم فلابد عليهم ما يجب لاجل النكاح و لاه شفع السكينة في قاعة
السكينة لانه و فيه لاستيفاء و قد في النكاح و قد في النكاح و قد في النكاح و قد في النكاح و قد في النكاح
السكينة لاه ابي عبد الله عليه السلام في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
الملاكر و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
بما في العليم و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
سكانه الحاضر و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
في بنية امة و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
ولا في النكاح **قال** و انه كان يملك النكاح و لو كان يملك النكاح و لو كان يملك النكاح و لو كان يملك النكاح
العن لانهم افق به من غيرهم الا ترى انهم يملكون منه و يدعون عليه و ايهما فكانوا افق بغيره فيجب
عليهم كما يملكون **قال** و قد وجد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
به من غيرهم فيقولون ايهما ما يجب فيه كالتزاد و السكينة **قال** و قد وجد في النكاح و لو كان يملك النكاح
عاقبتهم و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
ولا في النكاح و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
مع عاتقها **قال** و قد وجد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح

قنبلة و ان نكاحه النكاح و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
اصحها قنبلة بغير الاقر الدية فلهذا يوجب و قال في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
وان قد صا به فلا يقب الدية بالسكينة و لا يوجب النكاح و لا يوجب النكاح و لا يوجب النكاح و لا يوجب النكاح
كما اذا وجد في النكاح **قال** و قد وجد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
الدية عاقلة لوجوبها اذ هي يعقل الدماء من اه تبارك **قال** و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
يجب فتنقذ في نكاح الاول في النكاح **قال** و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
من مريض للذين يملكون عليه و لا يملك النكاح و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
من الانصار و قد في النكاح **قال** و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
يجب و وجوب العتق عليه فوجب الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
و استيفاءه في النكاح و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
في نفسه بكثرته و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
منهم اذا قلنا و يتجمل من اذ قلنا في النكاح و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
لاكتف قنبلة فلهذا في النكاح و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
و يجب عليهم كدوية و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
او سقط التفرق في شبهة كالا و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
تقدم فيها بالجمع فتنقذ على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
في غير العاقلة و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
قال و انه كان يملك النكاح و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
هم اهل العتق و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
عاد الشاه بالرواية و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
بغيره و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
الصلح عليه و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
بطريق الصلة فاجاب فيما يملك النكاح و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
واقع **قال** و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح
لما ابي عبد الله عليه السلام و قد في النكاح على ابي عبد الله عليه السلام و الدية مع عاتقها لاه الظاهر في النكاح

الشرف وتلك جميع الاموال الضاربة ونفسه ما يخص عليه الشرف **قال** ولما اقام
 القاضي مكانه آخذ ما قدما فقام له العاد لا يفر من الشرف عند ما واحسن الذي يرسن فلان العاد
 واه كان ملك الشرف لكن المعنى قصد ان يخلصه انما في نفوذ وقد امكن فحينئذ يفسد بنصبه متى
 آخر فيفسد فلان الحق الميت اوصى الى ابيه في الشرف ومن كان اوصى الى آخره ان يابى بان كان
 برى ومتى ولهذا جاز ان يكون له في الشرف في حال الميت هكذا القية ومن ان ضيق بهما ذكر
 له المعنى ماضي بنفوذ ومن خلفه ما اذا اوصى الى آخر لا في منصرفه من هذا المعنى **قال**
 واذا اوصى المعنى الى آخر في منصرفه في الشرف تركته وتركه الميت الاول لا في بنفوذ بولاية مستند
 فيكون الا بقاء ان غيره كاجد لا الولاية كانت ثابتة للمعنى في انتقلت المعنى في الحال والى الجهر
 في الشرف والى مقام الاب في ولاية النفس وكذا المعنى في ولاية ابيه لا الولاية اذ في غيره مقامه
 عند الموت كانت الولاية ثابتة في الشرف كذا المعنى فحينئذ لا يستوفى وكذلك ما اوصى الى جده تركته نفسه
 وقد فطره العادة يصير وصيا في الشرف في ظاهر الشريعة لا في الشريعة مدعية تركته لا في ولاية الشرف فيها
 وروى فيها انه يفسد مع تركته لا في نفس جدها وجاز ما **قال** ويجوز للمعنى ان
 يتجاهل ما ابيتم اه كان اوصى الى ابيه في الشرف او جده في الشرف او في الشرف في الشرف والولاية
 نظرية ولهذا لا يجوز بيعه وشراؤه بالانقلاب فيه اذا نظر فيه بخلاف النعمان اليسير لا يمكن الاضرار
 حتى في اختياره من باب الاختلاف **قال** ويجوز بيعه وشراؤه لنفسه اه كان في نفسه يفسد
 باقية الشرف بالكلية التبع او باقية الشرف في ظاهره ولا يجوز قياسا على الصغير وانه قد باع ما ابيتم بالبيع
 في الشرف فيكون باقية الشرف وصار كالاب **قال** وليس للمعنى ان يقرض ما ابيتم ولا باقية
 فيكون له الاب بغير شريك ما ابيتم بغيره ولا تركه المعنى وكذلك الابن اه باقى من ماله
 المصغر عند حاجته بغير حاجته ولا تركه المعنى وليس لها اقدافه ولقاضي ذكر لا في الشرف بغيره
 عاونة انتها فيكون عاونة في حق القاضي شدة مع الاستعانة بالسلطان ليس وتبرها في من غيره فيكون
 او اقتبها في ما ابيتم **قال** والمعنى ان ما ابيتم من الجدة لا انتقلت اليه ولاية الاب
 بالابناء اليه فكانت ولاية الاب قائمة كذا ولا في اختيار المعنى في حال الجدة بغيره فيكون الجدة
 اه كان في يده الاب في ولاية الجدة لا في الاب والحق في يده فانتقلت الولاية اليه ولهذا يمكن
 ان كان في يده المعنى وانما تخرج المعنى في حال ما يابى ووصى الجدة المعنى الاب لا الجدة بغيره الاب
 عند عدمه فكذلك وصية **قال** وشهادة المعنى الميت لا يجوز ولا يفسد الشرف ولاية النعمان
 ومع الميت يجوز اذ لا تامة في ذكره ويجوز بغيره اه كان في يده اه كان في يده اه كان
 صفات اما الشرف في الكبار قال ابو حنيفة رحمه الله عليه اه كانت في حال الميت لا يجوز

وفي غير ذلك وقيل يجوز في البهيم لانه لا يورث لها ماله فلا يثابها ولا في الشرف فلا يورثها
 الصفات لانها يثابها بها ولاية الشرف في الشرف ولا في صفة انما يثابها بها ولاية الشرف ولا يورثها
 بغيره لانه في يده الوارث فيمنعت النعمة خلفه انما يثابها في غير الشرف لانها ولاية الشرف فلا يورثها
 واما الشهادة للشرف فلا يجوز ان يكون للشهادة على ما يثابها اه كان اوصى الى جده فلا يورثها
 هو المعنى اه كان يورثه وهو قد كان له في منى الولاية ولاية المعنى من بعده في حاله بغيره
 الا بقاء واما من الرشد في حاله يورثه من خلفه **قال** واما اوصى الى جده في حاله كان وصيا
 فيه وفي ذلك **قال** والمعنى في يده يجوز وصيا في جميع الاموال لانه لو كان لا يورثها في الشرف
 والمعنى قد اقر بهذا وصيا في بعض الاموال في حاله من غير ان يكون في الشرف من هذا
 في البعض ومن يرضى بغيره في يده اصل **قال** واذا اوصى المعنى ميتا في الشرف ولا يورثه
 القاضي من المعنى لانه سكر اخذ ما ابيتم ما اوصى الى جده في حاله ولا فلا ولا تارة
 لا القاضي اما ان يورث الميت ويستوفى او تبرر والاخر بغيره من المعنى فاه ابيه والاوصى واما في
 والمعنى ان يورث في حاله مضاربة ويجوز بغيره مضاربة لانه قايح في حاله الاب ولا يورثه
 للمعنى **قال** فان علم بفساد الشرف في حاله لا يجوز له ان يتوجه ماله الصغير في حاله السلام
 في حاله ابقا في حاله فاذا اراد ان يستوفى فابتنه من حاله الشرف بالمضاربة ابقا في حاله
 فنيا للنعمان ومن جرحه المعنى اه لم يشهد قايح لغيره لانه من الظاهر فلا يورثه
 الاب بغيره ومن الاشارة **قال** والمعنى ان ما ابيتم من ماله الميت اذا كان في حاله بغيره
 في حاجته قال تعالى من ماله فقيرا فليأخذ مما ترك الوالدان او الوالدان من ماله بغيره في حاله
 حاله الميت فعلى المعنى من ماله الميت مع اقر عاونه في يده لانه ما يورثه حاله الميت اما ان
 وقد امكن بهذا الطريق **فصل** ويجوز المعنى خذمة جده وسكنى داه وبغلتها ابراهيم
 معلومة لانه انما في يده فليأخذ مما ترك الوالدان او الوالدان من ماله بغيره في حاله
 ثم ان المعنى لم يتركها على ملك المعنى كالف في الشرف **قال** ويجوز موتها من ماله في حاله
 لانها تترك **قال** فان في حاله الشرف يستوفى وسكنى واستوفى المعنى فلا يورثه
 الوارث فيه وهذا لا في المعنى بانفسه في حاله الشرف لانه لا يورثه الا بغيره وروى
 اخذ بغيره الرقة في حاله كانت وصية بغيره الرقة في حاله الشرف لا يورثه
 بغيره في حاله بغيره في حاله كانت وصية بغيره الرقة في حاله الشرف لا يورثه
 الا في حاله **قال** واه لم يكن له ما يورثها خذمة الوارث بغيره والمعنى بغيره
 لا يمكن ان يورثها بغيره واه في حاله كان في حاله في حاله

في سنة اربع مئة و اربع و اربعين
في شهر ربيع الاول سنة ١٢١٥ هـ
في يوم الاثنين في الساعة العاشرة

ولو ادعى له سهم من ماله ثم مات ولم يترك له فله النصف لانه بيت المال بمنه
ابن فصار له ابان ولا مانع من الزيادة علم الله فحقه قال ابو يوسف لو ادعى له سهم من
او بنصيب او بطريق من ماله لا يفتى ولو ادعى سهم من ماله غنى لانه السهم جبان عن الدرس
او اخص السهام وان معلوم فتبين الحقيقة في جز منه اما بطريق والنصيب ليس معلوم فلا تنفذ الورثة
فيه الا باعطاء الورثة ما شاؤا **قال** ولو ادعى بجز اعطاء الورثة ما شاؤا، وكذلك انصيب
والشتم والسيف لانه اسم لشيء بجهل والدارت قايح مقام المعنى فكأنه البياض **قال**
ولو ادعى من نصيب ابنه وله ابان فله الثلث لانه اذا اقر الثلث كان نصيب ابنه ولو اقر النصف
له اكثر ولو ادعى نصيب ابنه في بطلان لانه وقتية بالغير لانه نصيب الابن ما يصيب بغيره
الا به خلاف الثلث لانه شئ غير **قال** ومن ادعى بثلث ورثته فله الثلث لانه نصيب
وبنه ثلثها وهي خرج من ثلثه فجميعه واكثر من الثلث والزيادة والزيادة من جبين واحد وان كانت
مختلفة فله ثلث ابائه واكثر من الثلث والزيادة والزيادة من جبين واحد وان كانت
مختلفة فله ثلث ابائه فاسكنه الميراث من الثلث وما بين يديه عليها كسائر الاحوال المذكورة وكذا في الاجناس
المتنفة ولما ان العينة تملكت بالباقي لانه لا يستحقه المدعى بالانصاف مع الورثة لا قسم قبل
التملك لانه مما يجوز من العينة جبر وانها اذا زينة وكلما تملكت العينة وسد خرج من الثلث
المالك فهو للمدعى ولا الشارع اما سكر الاتري انه لو ادعى بثلث شيء بينه كاتزان والزيادة والميراث
فاسكنه الثلث لانه الثلث الباقي ولا اكثر من الثلث من الثلث لانه لا يجوز ان يستحق المدعى له الباقي
بالانصاف فليكن العينة متعلقة بالانصاف لا بغيره في جبر ولو كانت بغيره فلا يكون
لانه الثلث الباقي في ضرورة المباداة وبهذا ظاهر في الاجناس المختلفة اذ لا خلاف في عدم صحة الجبر
فيها واما التور المختلفة والرقبى فكذلك مثلها خيفة من الله عنه لانه لا تقسم عنه واما على قدرها
قالا ينبغي ان يكون للاباء الثلث لانه تقسم عندهما وفيما اما الدور فاما تقسم عندهما اذا اراد
الانصاف فليكن حصة فله من حصة الثلث اضعف مما يقسم بغيره واما الترقى فانه وان كان يقسم
عندهما لكن المتداول بينهما فامنا فصار كسنتين **قال** ومن ادعى بثلث لزيد وعمر وعمر حبيب
فالثلث لزيد لانه عمر وانما يزداد زيدا لانه حيا اما الميت لا يزداد في الثلث لزيد بل ما لم يمت
لزيد ماله لزيد والى قول وعمر ومن انه يدرس ان علم بغيره وكذا لانه علم ان ذكر عمر وعمر
وان لم يعلم فليزيد نصف الثلث لانه مع زعمه ان العينة بينهما وانما ادعى لزيد بثلث الثلث فيكون
كأنه علم **قال** ولو قال بين زيد وعمر فنصفه لزيد لانه الثلث يقتضي التخصيص بينهما الاتري انه لو قال
الميراث لزيد وسكنه لانه جميع الثلث له ولذا قال بين زيد وسكنه لا يستحق جميعه **قال**

التقريب لغة من يقترب لا يخبر ويكثر الجنية بينهما من جهة العادة والميل بنف لا يغير ولله
واللفظ الجنية بينهما ثابتة **ق** وبشرط انه لا يكون دارا له الدقية لا تصح للمارش **ق**
ويجوز الاقرب فالاقرب عند الله ايضا فانه لا يعم وقاله فليعلم النصف والحق بين
النصف وقال بينهم المثلان وفي حقهم والحق للعين وعندنا بينهم ارباعا لا نصفه الله ان الله
اضح الجبر في جبر الاقرب فالاقرب كما في الجبر فلا يربط الله مع العين وفي المسئلة الاولى لم ينفذ
لانه لا يربط من الشبهة لما تقرر من ان الباقي للمالين ولها ما تقدم اه اسم القريب يشاؤك الجبر والقريب على
ما ت **ق** ولله لا يعم واحده لا نصف الشبهة عندنا وعندنا جبر **ق** ولله لا يعم وعم وعنه وقال فالدقية
للم والحق سواء استأثرنا في القربة وهي اقرب من لفظه والحق وان لم يكن وانما يستحق الدقية بلفظ الله
كما ان الله في القريب جبر او لا **ق** وان الله في قباية احدى شبه فكذلك لفظ الله في الدقية مستحق الله
بالاجماع لانه لفظ ذو معنى فيستحق الدوام في مسئلة العلم والباين يستحق العلم الجبر **ق** ولله لا يعم
نزدى قربا او لا نسب الاقرب فالاقرب يستحق الدوام للجبر اذا انفرد لانه قوله الاقرب فالاقرب فزاد
تفسير ما تقدم والاقرب اسم ف **ق** ويراد به ذواتهم الى **ق** وغيره لانه قوله الاقرب فالاقرب يشاؤك
الكل ويثبت الاستحقاق للبعد عند مدح الاقرب **ق** ولا يفرده علم الله الاقرب فالاقرب **ق** فان لم يكن
ذو معنى بطلت الدقية عندنا في حق الله فلا لها والاصح ما ت **ق** اوصى بنوفلا
ومما يقيده كبنى تميم في الذكر والاني والنفير والنفير **ق** وان كان لا يصح في بطله والاصح
ان لا يرد حجة عدوا بها في جليل في حقهم بالسوية مع عدم ذمهم الذكر والاني في سواء ويظهر
النفير والنفير لانه لا يرد من ابناء معين من بزراد **ق** فان التميم اليه ممكن ولله لا يعم التخصيص
فصحت الدقية **ق** وان كان لا يعم عدم مع فليكن الله لوجه ادها **ق** يمكن الدقية لا يرد فيها في
كثرة ثمة بنى تميم او ما بينهم فالدقية صحيحة ويمكن الدقية من قدر عليه منهم لانه الدقية وقعت
لله تعالى والنفير معارفه **ق** والشاذ ان يكون لفظ الدقية يتو للنفير والاني وكما تضمن به ادها في
باطل كنهه بنى تميم لانها يثبت للميل ولا يمكن تنفيذها بطريق بنى تميم لانهم لا يمكن تنفيذها
بمعنى لان ليس باولى من البعض الا فبطلت خلاف العادة **ق** لانه المعنى واحد وسواء
تعالى **ق** الدقية ان يكون لفظ يشاؤك النفير والاني لكن قد يستعمل اللفظ في ذوى لفظ كنهه
بنى تميم او عياها بنى تميم او من بنى تميم او امر بنى تميم فان كانا فخصه فالاسم بنى تميم
والنفير ويمكن الدقية لها لانها مستبعدة يمكن التميم اليهم فيكون اللفظ **ق** وان كان لا يعم
لانه لفظه منهم لانه هذا اللفظ يذكر ويراد به غالبا اسر لالة **ق** فان الله تعالى ذكر التميم في آية للسر
واراد التميم منهم فوجب تخصيص الدقية **ق** ولها على امر طاعة منهم ولله القربة والطاب فيهم اكثر

الغصود عالما **ق** ويستوى فيه الذكر والاني لان الاستحقاق بالعدة لا ينفصل فيه الذكر والاني كالأخ
بالبر **ق** ولو قال الفقهاء بنى تميم ومما يوجب له لا يخصصون دخر موالهم في الوصية ومما يوجب له
ومما يوجب له العاقبة وخلفاؤهم **ق** وان كانوا بنى تميم ليس بغيره يخص بنى تميم من الوصية دون
الموالي والمملوك لانهم اذا لم يخصصوا ماله بما النسبة وذلك موقوف في المولى والمملوك اذا ذكر النسبة
من يخصصون ماله لاولاد دون النسبة **ق** وان كان اما صلب فالوصية المذكورة خاصة
عند بنى تميم **ق** الله وكان يقول اولا للذكور والاناث **ق** وهو قوله لان في اختلاف الذكر والاناث
فخطاب الرجال يعبر بالبر كقولهم بنو ادم وبنو اسلم ولا يوصى رعية الله ان حقيق اللفظ للذكر
وما ذكره جاز والعرب لا يحق اولاد وقال ابو جعفر رعية الله لو لم يكن لفلان ولد لعلمه يعطيه ولو كان
من قبل الرجال دون الاناث ولا يشترط في هذه النساء مع الرجال اني بالرجال حال خاصة بجملة واسم
الولد على ما يأتي ان شاء الله تعالى **ق** وان اوصى لابنهم بنى تميم او ماله اوز ماله
او اراهم ولم يخصص في المملوك والاعيان وان كانوا لا يخصصون المملوك خاصة وقد تقرر
وكذلك اذا اوصى بجواز يملكه فهي كالوصية للابن واليتم كمن مات ابوه ولم يبلغ الحلم غنيا كان
او فقيرا **ق** والارملة كل امرأة بالغة فقيرة فارقت زوجها او مات عنها دخل بها او لم يدخل بها فماتت
لهم ارض القوم اذا فني زادهم وبسم الذكر ارضها جاز او قال كل الارامل قد فضيت حاجتهم
طاعة بما لا يرد من الذكر **ق** والايام كل امرأة لازوجها وقد جوفعت حراما وحلالا بلفظ اولم
تبلغ فقيرة او غنية مكر اذكر محدر رعية الله وقوله **ق** في اللفظ الشاب والفتى من عشرة
سنة الى ان يهر كمالا من شبه اذا نما وزاد وهو في النواحي ان يكتن **ق** والفقير عالم يبلغ
من الغنى ومن الكفر والغنى لان ما يبلغ كالمكران في لونه ومباه فكل من ثلاثين سنة
فاذا اوصى خطيب فلو شيع ماله بطور يوعى ابو يوسف ومحمد الكا من اربعين الى خمس
حلب الشيب فلو شيع وعى ابو يوسف اذا بلغ ثلاثين وخالفه شيب فلو كمل وان لم يكمل
فوشايب الغيرة للشيب والشمط فان الناس غاروا ذلك واللفظ الاسم عند وجوه العلامة
ق والكلولة مع الاكثال وهو الاكثال ومنه اكل الزرع اذا درر **ق** وابيهم **ق** والشيب
من خشي اح الع **ق** قال ابو يوسف ان كانوا لا يخصصون الابن والابن والابن فم لا
يخصصون وقال محمد ان كانوا اكثر من مائة لا يخصصون والمختار ان يخصص الامر الى القاضي وهو
الاحوط **ق** اوصى لورثه فلان فلذلك مثل خط الانثيين اعتبارا بالميل لان اسم الورث
ثمة **ق** وان قال الولد فلان فالذكر والاني فيه سواء لان لالة علم التفضيل واللفظ يشاؤك
الولد اسهل ذكر كان او انثى واحدا او اكثر ويخلفه فلان لا يرد جواز ولا يرد اولاد الابن مع

اولاد الصلح لان الولد حقيقة يتناول ولد الصلح ولو كان ذكرا لم يولد له من ماله مئة للثبات على الحق
 ويؤخذ اولاد الابن في الوصية عند عدم ولد الصلح لان اسم الولد ينظم ولد الصلح حقيقة وولد الولد مجازا
 فاذا انقضت الحق في المجاز نحو زاعن النخل ولا يخلو اولاد الناس وروى لطفان عن محمد
 رحمه الله انهم يدخلون وفيه في النسب الكبر اذا اخذ ما نكح ولولده لم يدخل فيه والناظر به رواية
 لطفان ان الولد ينسب الى ابيه حقيقة وينسب الى جد مجازا فاذا نسب الى جد ابيه بانه ابنه مجازا امكن
 ينسب الى ابيه ولان عليه السلام قال الابن ارم ولا ينسب اليه الا من اقره وجه الظاهر ان اولاد الناس
 ينسبون الى ابيهم بنونا بنو ابنا بنو ابنا بنو ابنا الرجال الاجانب واذا نسبوا الى ابائهم
 لم ينسبوا الى ابيهم فلا يدخلون في الوصية وما يدر على قوله تعالى ما كان محمد ابنا احد من رجالكم فان كان
 ولد النبي ينسب اليه لكان اباكم ولما كان من اباكم فلو كان
 في العمة والعم من اولادهم من الرجال والنساء وسواء اعتق في الوصية او بعد لان الوصية
 تتعلق بالموت وكل واحد من هؤلاء ينسب له الولد عند الموت فاستحق الوصية لوجود العمة فيه
 واولادهم ايضا ينسبون اليه بالولاء المتعلق بالعتق فيدخلون معهم والمدرسون وانما اولاد الناس
 يدخلون ووجهه انهم يدخلون لانهم استحقوا الحرة بسبب الحق في نسبوا الى الولد كالمعتق
 وجه الظاهر ان الوصية يستحق بالموت وهو لا يعتقون عقبة الموت فيثبت لهم الولد بعد
 فما كان نفوذ الوصية لم يكن نواصيها فلا يدخلون فيها ولو قال العبد ان لم اتركك ماتت حرة
 قبل ضرب دخل في الوصية لانه يعتق عند جرحه عن العرق وذلك في اخر اجزاء جرحه
 اسم الوصية الموت فيدخل في الوصية
 اذا كان الموصي مع الوصي له مواله عتاقه ومواليه فهم شركاء في الوصية لان الاسم ينسب
 الكل وقال محمد في المانع الكبير الوصية لولاء العتاقه واولادهم دون مواله المولاة لان ولاد العتاقه
 بالعتق وولاد المولاة بالعتق العقد فيها معنيان متقابلان فلا ينتظم بالعتق واحد ومولاه العتاقه
 التي في غير ماله خلاف اولاد لانهم ينسبون اليه والاباء اليه بولاء واحد ولا يدخل
 مواله المولاة الا عند عدم لانهم مواله حقيقة وهم بمنزلة ولد الولد مع ولد الصلح لان الموالاة حقيقة
 الذين اوقع عليهم العتق ومواله المولاة ينسبون اليه مجازا فلا يتناولهم الاسم الا عند عدم الموالاة حقيقة
 لما كان ماله مولى ان ماله ان اسم الجميع في الوصية باجماع على الاثنين فصاعدا لما
 كان له مولى واحد ومولاه مولى فالتصديق لولاه والباقي لورثته بما يتبين ان اسم الجميع يتناول
 الاثنين فصاعدا في نسخة الواحد النصف وبسبب مواله المولاة لتعد العمل بالحققة والمجاز فيكون
 في الورثة ونسب الوصية لولد واحد وولد واحد وولد واحد فلا يخلو في النسب والباقي للورثة ولا يشترط

الولد والاب

باب قال وان كان له مواله اعتق ومواله اعتق فم ماله لان اسم الموالاة يتناولها
 مما يختلف لان احد ماله والآخر انتم عليه وليس احدهما اوله من الاخر فتعذر العمل بمجموع اللفظ
 لان الاسم الشكلي لا ينظم المعنى المتخالف في حاله واحده ففي الموصي له بماله او ماله حقيقة
 واي يوصي رحمه الله انما جائز وتكون للوصية لان الاسم ينظمها ولا يدخل مواله اليه
 قال ابو يوسف يدخلون لانهم مواله حكم اجه برئهم بالولاء فدخلوا تحت الاسم وجه الظاهر ان لم
 يعتقهم فلا يكونوا مواله حقيقة ولم ينسبوا اليه بالولاء بخلاف ابن المولى فانه ينسب اليه بالولاء
 بواسطة ابيه والباقي منهم بالقصبة لا بالولاء بخلاف معتق البعوض لان ينسب اليه بالولاء
 ومن باع صبغة للبن من مظهر بوجه العتاق في المشتري فله ان يعتق
 نقد الثمن والاف في البيع نظر اليه او من اكره بان يبيع ثلث ماله حيث اختلف ان يعتق
 نف لانه امثل امر الموصي فيجوز له كماله ولو قال اعطيت من ثلثي لابيعة لان الاعطاء
 لا يتحقق الا باخذ غيره والاف لا يتحقق من الواحد بخلاف الوصية فانه يتحقق عند نقل ولو
 قال تصدق عني هذه العشرة على عشرة مساكين فتصدق على مسكين واحد او قال تصدق على
 مسكين واحد فتصدق على عشرة جاز لان الصدقة قريبة للقبالة والمساكين مصارف كل ركعة
 وروى الحسن عن ابن جندب وابن ساعدة عن ابن يوسف انه لا يجوز وعنه محمد بن ابي
 ان يصدق عنه هذه الاية او هذه الثوب او هذا العبد او يهدى عنه هذه البنية ليس
 للموصي ان يصدق بالقيمة والتمس ان يجوز فيها دفع القيمة في الزكاة والصدقة ولو
 من بان يصدق طعنا لانس بعد وفاته ويعطى بطعم الذين يخفون الفضة ثلث ايام فالغني
 ابو جعفر يجوز من الثلث للذين يخفون الفضة من مكان بعيد ويطلق مقامهم عنده والاعطاء
 غنا والفقر اسواء ولا يجوز لمن لا يملك مقامه وان فخر الوصية من الطعام ثلث ايام
 كان خيرا لا يضمن وقبل الوصية بالالة والوصية في باب الكفن والدفن والتفدية موضع
 موضع بالالة لان ولابنه في ماله قد انقطعت بالموت ولو اوصى بان يطلق قبره او يجعل عليه
 خبة او يدفع ثوبا الى من يقرأ عن قبره القرآن فالوصية بالالة لان جارة القبر لا حكم مكره وقدر
 الشئ للنفقة لا يجوز لانه لا فرق وصية الذي للبيوت والكنيسة يجوز اعلم ان وصية الذي اما ان كانت
 بقرية عنده وعند من او عندهما او لا يكون قرية اصلا فالاول مثل الوصية للبيت المقدس في
 عمارته ودرهم مصابيح الوصية للنفقة الذين يتكلمون من خلفهم من اهل الغرب فذلك صحيح لانها
 قرية في الحقيقة وفي مقتضى ما في وقال الشافعي ان يوصي بداره لبيت او كنيسة او لبيت او كنيسة
 او او يوصي بداره بغير خزانة ويطعم المشركون فانه يجوز وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز لان ذلك موصية لجوار

تقرى فاعلموا ان ذلك في مقتدرهم وقد امرنا ان نشكرهم وما يدعون قال
عليه السلام انه كونه ما يعتقدون فيجوز ذلك بما علموا اعتقادهم واما قوله بانه تقوى
العصية فليس بشئ لان ذلك لو منع لما جاز قولنا لا تقوى كغيره وبما علم عليه واما
الثالث الوصية لما جاز بالعلم والحق وجب ذلك فلهذا باطله نظر الى اعتقادهم ومثال ذلك هو الو
صية للنواحي والغنائم فانه لا يجوز لانه معصية عندنا وعندهم وفي جميع الاديان فلا وجه له بل هو
قال لو كان يقوم معلوم معين جاز بطريق التمسك لا بطريق الوصية والاستحسان وكذلك الفقهاء
الثالث جاز دخل دارا بامان فاعلموا ما لم يسموا او ذم جاز لان عدم طوارى ياراد جاز
انما كان طارى الورثة الاثر بامان لو جازوه وليس له حصة حق محترم كونه في دار الحرام فيهم كالا
موان في احكامها فصار كالاوارث في حصة والده اعلم بالصواب **كتاب الفرائض**
وبما جاز في حصة فعلة من الزعم وهو في المنة والتقدير والبيان قال تعالى فنفق ما فرضهم
اي قدرتم وبما فرض من الفاضل النفقة ابر قدر ما فرض الله في سورة النساء فصار ما بيننا
وبما فرض في الفارة الثوب اذا قطعته والفرع في الشرع ما ثبت به لغير مقطوع به كالكاتب
والسنة المتواترة والجماع وسبب هذا النوع من الفقد فرائض لانه سماع مقدرة مقطوعة بينة
ثبتت به لغير مقطوع به فقد استعمل في العلم للفرع والشرع واما خالف هذا الاسم لوجوبه اعد
بما ان تعالى سماه به فقال بعد القسمة فريضة من الله واليه عليه السلام ايضا سماه به فقال تعلموا ان
في **قال** والثاني ان الله تعالى ذكر الصلوة والصوم وجزءا من العبادات مجلا ولم يبين مقاديرها وذكر
الفرائض وبين سماعها وقدرها تقدير لا يحد الزيادة والنقصان فنفق هذا النوع بهذا الاسم هذا هو
والارث في اللغة البقاء قال عليه السلام كنتم جدارث ابيكم اي بميم اي على بقية من بقايا شريفة
والوارث الباقي وهو من اسماء الله تعالى اي الباقي بعد فناء خلقه وسبب الوارث لبقائه بعد الموت
وفي الشرع اشتغال الفاعل الفاعل على سبيل الملائكة فلهذا الوارث لبقائه انتقل اليه فبقية مال
التي **قال** من شرف هذا العلم ان الله تعالى بيانه وقسمته فقال بوجهكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ
الانثى الا ان لا تيسر وقالوا يستفوتونكم في الكلام الى اخر الآية فبين فيها اعلم السلام
من الفرائض مستحقها والباقي بكون بالاستنباط الى نظر فيها واليه عليه السلام امر بتعليمها وفي
عليه فقال تعلموا الفرائض وعلوها الناس ما في نفق العلم وانما اول علم يدرس وفي رواية لو اعلم
بشرع من امنه والاحاديث والآثار في فضله كثير **قال** بسلام من شركة الميت بتجهيزه
ودفعه على قدر ما في نفق ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ماله ثم ينفق الباقي بين ورثته فلهذا طعن
الارث في بطلان شركة الميت على هذا المبدأ بتجهيزه ودفعه فان الباس في سائر الورثة من المولى

يجب الاذنة الضرورية وانما مقدرة على الدين والتفقات وجب الواجبات في حالة الطوارئ فكل واحد من المات
وبالجماع الاحق تعلق بين كالي من والعبد الماني فان المهر من وولي الجنازة او له من تجهيزه لانها
احق بذن في حالة الحق من الجوايز الاصلية كسرة العورة والطعام والشراب فكل واحد من مات
ويكفي في مثل ما كان يلبس من الثياب طلال حال حيوته على قدر الزكاة من غير نفقة ولا تزينة
اعتبار لاحد من المال بين بالاحسن ويخدم على الوصية لان الوصية بشرع واللازم اولها على
الورثة لان المال انما ينتقل اليهم عند غيبته الاثر ان حال حيوته وبقيته حيوته لا ينتقل
اليهم ما عليه السلام ابرائيفك ثم لم يقول **قال** ثم يقضى ديونه من جميع ما بقى
من ماله لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وانه يقضى ما في القسمة عن الدين والوصية
ولا يقضى تقدم احد ما على الاخر فان من ماله اعطى زيد اجد عمر واوكل لا يقضى تقدم احد ما على
الاخر لكن يقضى تأخر زيدا عنهما في الاعطاء فكانت الآية مجملة وقد بلغنا ان النبي صلى الله عليه
وسلم قدم الدين على الوصية فكان بيان الحكم الآية رواه عنه علي بن ابي رضى الدين ولان الدين ر
يستحق من جهة والمستحق عليه اولها لا مطالبة له ولان فرائض ذمته من اتم حوائجها قال عليه
السلام الدين خايل بينه وبين الجنة ولان اذا انفق ابراهيم اوله من التبعات **قال** ثم
تنفذ وصاياه من ثلث ماله بعد قضاء الدين فان كانت الوصية بعين يعقبة من الثلث وتنفذ
وان كانت بجزء شارب كالثلث والرابع مالموصى له شرك الورثة بينوا ونصيب من زيادة الزكاة
وينفق بقصاها فنجس المال ويخرج نصيب الوصية كما يخرج نصيب الوارث ويقدم جازية
الزكاة بين الورثة ما كانوا فان اللفظ يقضى ما في القسمة عن الدين والوصية عملا بكمية بعد
قال ثم ينفق الباقي بين ورثته على فرائض الدخال الايات الثلاث ويستحق الارث
برسم ونكاح وولاء اما الميراث في فباكتاب والجماع واما الولاء فطاباني ان شاء الله تعالى و
المستحقون للشركة عشرة اثنان من مائة ذوا السهام ثم العقبان النسبة ثم السبي وموالى
ثم عصبة ثم الرد ثم ذوا الارحام ثم مولى المولاة ثم المولى بنسب لم يثبت وقد ذكر في الارحام
الموصى له جاز ادخل الثلث وقدر في الوصايا ثم بيت المال لان المال من خراج مسجون ومالك فخره
بيت المال كاللغة والفاضل وسنذكر للاصناف ففصلنا بين هذه حكمه ان شاء الله تعالى **قال** **لا**
واما من ماله الارث الرق والقتل واختلاف الملبس واختلاف الدار من حكمها ما ياتيكم بتوفيق الله تعالى
فصل في ذوى السهام وهم اصحاب الفروض وهم كل من كان له سهم مقدرة في كتاب الله تعالى او
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والجماع ويبدأهم بقول عليه السلام لطفوا بالفرائض ما بالها فابقت فلا وجه
ذكر ولم اثن عشرة عشرة من السبب اثنان من السبب اما العشرة من السبب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء

الى سبعة وعشرين لا غير امثلة التي لا تقول زوج واخت لابوين للزوج والنصف ولاخت النصف وكذلك
 زوج واخت لاب وتسمى اليقين لانه لا يورث المال بغير يقين متساويين لانه ما بين المستثنين بنت وعصبة نصف
 وما باقى اصلها من ثلثين اخوان لأم واخ لابوين ثلث وما باقى اخوان لاب وام واخ لاب ثلثان وما باقى اصلها من
 ثلثة اخوان لابوين واخوان لأم ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبة ربع ونصف وما باقى اصلها من اربعة زوج
 وبنت وعصبة ثمن ونصف وما باقى اصلها من ثمانية زوج وابن ثمن وما باقى ثمانية امثلة العائلة جدا واخت لأم
 واخت لابوين واخت لاب اصلها من ستة وتصح منها جدا واخوان لأم واخت لابوين واخت لاب سدس وثلث
 ونصف وسدس اصلها من ستة وتقول الى سبعة زوج وام واخوان لأم نصف وسدس وثلث من ستة وتسمى
 مسئلة الارزام لابن عباس لانه ان قال كما قلنا فقد حجب الالم باختين وهو خلاف مذهبه وان جعل الالم الثلث
 والاخوان السدس وقد ادخل النقص على اولاد الالم وليس مذهب وهو خلاف صحيح الكتاب وان جعل لها الثلث فقد قل
 بالمولد زوج وام واخت لابوين نصف وثلث ونصف اصلها من ستة وتقول الى ثمانية وهي اول مسئلة عالمة السلا
 وقعت في صدر خلاف عمر بن الخطاب باستشار الصحابة فيه فاستشار العباس ان يقسم عليهم بقدر سهامهم فصاروا الى
 ذلك وفي رواية انه قال اجعلكم فرضا في كتاب الله تعالى ولا ادرك من قديم الله فاقدمه ولا من اخا فاؤخره وكفى رابت رابا
 فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فني ارى ان ادخل النقص على الكل فقسم بالمولد ولم يخالف احد في ذلك الى ان انتهى
 الامر الى عثمان فاظهر ابن عباس الخلاف وقال لو قد دعوا من مقدمه الله واخوه من اخا الله ما عالت في قضية قط فغير
 له من قديم الله ومن اخا الله قال الزوج والزوجة والام والجد من قديم الله وامام من اخا الله فالبنات وبنات الابن والام
 لاب وام والاخوان لاب فتارة يفرق بين وتارة يكون عصبة ويدخل النقص على هؤلاء الاربع ثم قال من شاء باهله ان الله
 تعالى في رعاية ان الذي احصى رما عا لم يجعل المال نصفاً ونصفاً وثلثاً ففقد له مالا ذكرت ذلك في من عمر رضي الله
 عنه قال كان ميباً فبنته وفي رواية منعني ورد اذ لم يكن لي دليل قطعي واذا امتنع لانه اجتهاد فلم يأم ان يعير بحججها
 ولو كان له دليل ظاهراً سكت وطا خالف عمر رضي الله عنه وتسمى مسئلة المبالغة زوج وام واخوان لابوين
 اصلها من ستة وتقول الى ثمانية زوج وام وثلاث اخوات متفرقات اصلها من ستة وتقول الى تسعة للزوج
 ثلثة وللأم سهم ولاخت لأم سهم ولاخت لابوين ثلثة ولاخت لاب سهم السدس ككلمة الثلثين زوج وام واخوان
 لأم واخوان لابوين نصف وثلث وسدس وثلثان اصلها من ستة وتقول الى عشر وتسمى ام الفروخ لانها اكثر النساء
 عولاً فشبعت الاربعة الزوايد بالفروخ وتسمى ايضاً الشرحية لان شريحاً اول من ففقي فيها زوج واخوان لابوين ودف
 لاب اصلها من اثني عشر وتصح منها زوجة وجدة واخوان لابوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثني عشر وتقول
 الى ثلثة عشر امرأة واخوان لأم واخوان لابوين ربع وثلث وثلثان اصلها من اثني عشر وتقول الى خمسة عشر
 امرأة وام واخوان لأم واخوان لابوين ربع وسدس وثلث وثلثان اصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر ثلاث
 نسوة وجدة وابيع اخوات لابوين اصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وتسمى ام الارامل لانه ليس فيها ذكر

وهي من المعايير يقال رجل ميات وترك سبعة عشر دينارا وسبعة عشر امرأة اصلها كل امرأة دينارا وامام ابوين
 وابن اصلها من اربعة وعشرين وتصح منها امرأة وابوان وبنتان ثمن وسدسان وثلثان اصلها من
 اربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين وتسمى المنيرة لان علياً رضي الله عنه سئل عنها ومعه على المنير
 فقال على الفور صار ثمنها تسعة ومضى على خطبة ولو كان مكان الابوين جدي وجدة واب وجدة فذلك وكذا
 لو كان مكان البنين بنت وبنت ابن زوجة وام واخوان لأم واخوان لابوين وابن كافراً وقائل
 اورقيو اصلها من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحجب وعند ابن مسعود
 يحجب الابن الزوجة من الربع الى الثمن اصلها من اربعة وعشرين وتقول الى احد وثلاثين للزوجة الثمن
 ثلاثة وللأم السدس اربعة والاولاد الالم الثلث ثمانية ولاختين لابوين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثينية ابن
 مسعود رضي الله عنه واعلم ان الستة متى عالت الى عشر او تسعة او ثمانية فالمت امرأة قطعاً وان عالت
 الى سبعة احتمل واحتمل ومضى عالت لاثنا عشر الى سبعة عشر فالمت ذكر والى ثلثة عشر وخمسة عشر احتمل
 الامرين والاربعة وعشرون احتملت الى سبعة وعشرين او الى احد وثلاثين عند ابن مسعود رضي الله عنه فالمت
 ذكر الله اعلم **فصل الرد** وهو ضد العول بان تزيد الفريضة على الشهام ولا عصبة مناك يستحقه فيرد على
 ذوي الشهام بقدر سهامهم الا على الزوجين وهو مذهب عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وعن
 عثمان رضي الله عنهم انه يرد على الزوجين قالوا وهذا وهم من الراوي فانه انما صح عن عثمان انه رده على الزوج
 عولاً غير وثا وبه انه كان ابن عمر فاعطاه الباقي بالعصبة اما الزوجة فلم ينقل عن احد الرد عليها وقال زيد بن
 ثابت يوضع الفاضل في بيت المال وبه قال مالك والشافعي لنا قوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا او حقاً
 فلورثه الحديث ولان القرابة علة لاستحقاق الكل لان الميت قد استغنى عن المال فلم ينقل الى احد يبقى سائبة
 والقرية اولى الناس به فيستحقه بالقرابة صلة الا انها تقاعدت عن استحقاق الكل عند الاجتماع للمزاحة بالاجماع
 فبقيت مفيدة له عند الافراد فوجب ان يستحق صاحب السهم بقدر سهمه حالة المزاحة والفاضل عن سهمه حالة الافراد
 اما الزوجان فقرانهما قاص فلا يستحقان الاسهما اظهاراً لقصور رتبتهما اولان الزوجية تدول بالموت فينتفي السبب
 وقضية عدم الارث اصلاً الا انا اعطينا ما فرضها بغير صحيح الكتاب فلا يرد عليه من واعلم ان جميع من يرد عليه سبعة لأم
 وثلث والبنت وبنت الابن والاخوان من الابوين والاخوان لاب واولاد الالم ويقع الرد على جنس واحد وعلى
 جنسين وعلى ثلثة ولا يكون اكثر من ذلك **والشهام** المردود عليها اربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة
 ثم المسئلة لا يحلوا اما ان كان فيها من لا يرد عليه او لم يكن فان لم يكون فانما ان كان جنساً واحداً او اكثر فان كان
 جنساً واحداً فاجعل المسئلة من عدد رؤسهم وان كان جنسين او اكثر فقس سهامهم واسقط الزائدة امثلة
 ذلك جدي واخت لأم لجد السدس والاخت السدس والباقي رد عليهم بقدر سهامهم فاجعل المسئلة من عدد
 رؤسهم وهو اثنان لاسوالمهما في الفرض اصل المسئلة من ستة عادة بالرد الى اثنتين جدا واخوان لأم لجد

السدس والاثنين الثالث فاجعل السطة من ثلثة وموعد رؤسهم بنت وام للبنات النصف ثلثة والام السدس
 سهم اجعلها من اربعة عدد سهامهم اربع بنات وام للبنات الثلثان والام السدس اجعل المسئلة من خمسة
 عدد سهامهم وان كان في المسئلة من لايرد عليه وهو الزوج والرجعة فان كان جنسا واحدا فاعط فرض من لايرد
 عليه من اقل تخارجهم ثم اقسّم الباقي على عدد من يرده عليه ان استقام كزوج وثلاث بنات اعط الزوج فرضه الربع من
 اربعة والباقي للبنات ومن ثلثة تصح عليهم وان لم يستقم عليهم فان كان بين رؤسهم وما بقي من فرض
 من لايرد عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لايرد عليه كزوج وست بنات للزوج الربع يبقى ثلثة
 لا يستقيم على البنات وبينهن وبين الباقي موافقة بالثلث فاضرب وفق رؤسهم وموالتان في مخرج فرض من لايرد
 عليه وهو اربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس
 بنات فاضرب كل رؤسهم وهي خمسة في مخرج فرض من لايرد عليه وهو اربعة يكن عشرين منها تصح وان كان
 من لايرد عليه مع جنسين او ثلاثة من يرده عليهم فاعط فرض من لايرد عليه ثم اقسّم الباقي على مسئلة من يرده عليه
 ان استقام والا فاضرب جميع مسئلة من يرده عليه في مخرج فرض من لايرد عليه فابايع مخرج مسئلة ثم اضربها
 من لايرد عليه في مسئلة من يرده عليه وسهام من يرده عليه فيما بقي من مخرج فرض من لايرد عليه مثال الاول زوجة
 وابيع جدات وست اخوات لام للزوج الربع سهم يبقى ثلثة وسهام من يرده عليه ثلثة فقد استقام على سهامهم
 ومثال الثاني اربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الخمس سهم يبقى سبعة وسهام الرد خمسة
 لا يستقيم عليها ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرض لايرد عليه وهي ثمانية يكن اربعين منها تصح
 ثم اضرب سهام من لايرد عليه وهو واحد في مسئلة من يرده عليه وهو خمسة يكن خمسة وسهام من يرده عليه وهي
 خمسة فيما بقي من مخرج فرض من لايرد عليه وهو سبعة تكن خمسة وثلاثين للبنات اربعة احاسه ثمانية وعشرون
 وللجدات الخمس سبعة مثال اخر زوجة وبنت ابن وجد للزوجات الخمس يبقى سبعة وسهام الرد خمسة
 لا يستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يرده عليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لايرد عليه يكن اربعين منها تصح
 واذا اردت التفصيل على الطرق فاعلم بالطريق المذكور

قال اكثر الصحابة رضي الله عنهم منهم ابو بكر الصديق وابن عباس وابي بن كعب وعائشة الخد بمنزلة الاب
 عندهم يرث معه من يرث مع الاب ويسقط به من يسقط بالاب وموقولا الى حنيفة رضي الله عنه وعمر
 محمد الخد اب الاب بمنزلة الاب الالة مسلتين زوج وابوان وزوجة وابوان على ما تقدم وروى
 عنه الحسن بن زياد انه بمنزلة الاب فيهما ايضا وعن الصديق ايضا روايتين في ماتين
 المسلتين وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت الخد لا يسقط بنو الاعيان والعلات
 ويرثون معه واختلفوا في كفتية تورثهم معه وكتبا هذا يضيّق عن استيعاب اقوال
 حكم وما يتفرع منها لكن ذكره زيد بن ثابت لما جئنا الى معرفة قول ابي يوسف

ومحمد رحمهما الله فانها اخذ بقوله وعن ابن عباس انه لما سمع قول زيد قال الا لا يبقى الله زيد
 يجعل ابن الابن ولا يجعل اب الاب اباء والخيار قول ابي بكر رضي الله عنه لانه ابعد عن الرد والثبوت
 ولم يعارض عنه الروايات وتعارضت عن غير قال علي رضي الله عنه من احب ان ينقص جرائم
 جهنم فليض في الخد والاخر وروى عبيدة السلماني عن عمر رضي الله عنه انه قضى في الخد بما ية قضيه
 تخالف بعضها بعضا وعنه انه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت وقال لهم لا بد ان تنفقوا على بني واحد
 في الخد فقام رجل فقال اني اريد ان رسول الله عليه السلام قضى الخد بالسدس فقال من قال لا ادرى
 فقال لا ادرى فقام آخر فقال كذلك وروى عليه كذلك فسقط حية من السقف فنزفوا فبدا ان يجتمعوا
 على شيء فقال عمر ابي الله ان يرتفع هذا الخلاف وعن علي رضي الله عنه انه كان يقول القوا علينا مسايل
 الفرائض وانزكوا الخد لاهياء الله ولا لبياء وعن ابن المسيب رضي الله عنه مثله واعلم ان الخد الصحيح
 الوارث لا يكون الا واحدا لانه لا يكون الا من جهة الاب والاقرب يسقط الاعد قال زيد بن ثابت رضي
 الله عنه اذا اجتمع الخد والاخر كان الخد كاحدهم يقاسمهم مالم تنقصه المقاسمة بينهما نصفان لان المقاسمة
 خير له خد واخوان المال بينهم ثلثا لان المقاسمة والثلث سواء جد وثلثة اخوة يرث له الثلث و
 الباقي بين الاخوة لان المقاسمة تنقصه من الثلث فان كان معهم صاحب فرض يعطى فرضه
 ثم ينظر الباقي الخد ثلثة احوال المقاسمة او ثلث ما بقي او سدس جميع المال فيعطى ما هو خير له منها
 والباقي بين الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين مثال زوج وجد واخ للزوج النصف والباقي بين الخد
 والاخ لان التسعة خير له وكذلك مع الزوجة جد وجد واخوان واخ للجد السدس وللجد ثلث
 ما بقي لانه خير له جد وبنت وجد واخوان للجد السدس والبنات النصف وللجد السدس لانه
 خير له زوج وام وجد واخ للزوج النصف والام الثلث والباقي وهو السدس للجد وسقط
 الاخ وبني العلات مع الخد كبنى الاعيان مثال فان اجتمعوا مع الخد قال زيد رضي الله عنه يغذون
 معهم على الخد ليظهر نصيبه ويسمى فصل المعادة فاذا اخذ الخد نصيبه يرد بنو العلات ما وقع لهم
 الى بنى الاعيان ويخرجون بغير شيء الا اذا كان من بنى الاعيان اخت واحدا فتأخذ النصف بعد
 نصيب الخد فان بقي شيء اخذ بنو العلات مثاله جد واخ لاب وام واخ لاب المال بينهم اثنان ثم يرد
 الاخ لاب على الاخ لابوين نصيبه فيبقى للاخ من الابوين الثلثان ولو كان معهم زوجة فلها الربع
 والباقي بينهم اثنان ويرد الاخ لاب ما وقع له الى الاخ لابوين ولو كان مكان الزوجة زوجة فله النصف
 والباقي بينهم اثنان على الوجه الذي تقدم جد واخنت لابوين واخنت لاب للجد النصف والاخنتين النصف
 وتأخذ الاخت لابوين ولو كان اخنتين لاب والمسئلة بحالها فلله الخد الخمسان والاخت من الابوين
 الخمس والاخنتين لاب الخمسان ثم تردان لابوين نقة النصف خمس ونصف ويبقى لها نصف وخمس

اصل المسئلة من خمسة بنون في اثنين لما جئنا الى النصف فنقسمه لجد اربعة وللأخت لابوين سهران
والأختين لاب اربعة ثم نردان الى الأخت لابوين ثلثة ككلمة النصف يبقى لها سهم لا يستقيم عليها
فاضرب اثنين في عشرة يكن عشرون منها نضع جد واخ لابوين واخ المال بينهم اقسام وورد الاخ على الا
خت الى تمام النصف يبقى معه نصف سهم وهو العشر ولو كان معه اخت فلجد سدس وان ولأخت من الابوين
السدس وللأخ واخنة ثلثة فيردان عليها ثلثة النصف يبقى معها سدس جد واخنا لابوين واخوات
لاب للجد الثلث ولكل قريب الثلث ثم يرد اولاد الاب ثلثهم على اولاد الابوين امر وجد ولأخت لابوين
واخوان واخنت لاب اصلها من ستة للأمر سهم وثلث الباقي خير للجد وليس الباقى ثلث صحيح فاضرب ثلثة
في ستة يكن ثمانية عشر للأمر ثلثة للجد خمسة وللأخت من الابوين تسعة يبقى سهم واحد لاولاد الاب
وم خمسة فاضرب خمسة في ثمانية عشر يكن تسعين منها نضع ويسمى تسعة زبد امر وجد واخنت لابوين
واخ واخنت لاب اصلها من ستة للأمر سهم يبقى خمسة لا يستقيم على ستة فاضرب ستة في ستة يكن ستة
وثلاثين للأمر السدس ستة وللجد ثلث ما بقي عشرون وللأخت من الابوين نصف الجميع وثمانية عشر يبقى لاولاد الاب
ب سهران وم ثلثة فاضرب ثلثة في ستة وثلاثين يكن مائة وثمانية منها نضع الا ان بين السهم موافقة بالانسا
فرضه الاربعة وخسين وجهه ان المقاسمة وثلث ما بقي واحد في حق للجد فاعط الامر نصيبها من ثمانية عشر لثلاثة
والجد ثلث ما بقي خمسة وللأخت من الابوين نصف الجميع تسعة يبقى سهم لا يستقيم على الاولاد الاب
فاضرب ثلثة في ثمانية عشر يكن اربعة وخسين منها نضع ويسمى مخصص زبد فحصل من اصل ذبيح
يقول بالمقاسمة ما لم تنقصه من الثلث ومع صاحب الفرض ينظر الى اصل الاحوال الثلثة وبعد ولد الاب
على الجدة اضرار ولا يفرض للاخوان المفردات مع الجدة وتعملهن عصبة ولا يفرض بالمولد بناء على انهن عصبة
وقد خالف هذا الاصل في المسئلة المذكورة وهي زوج وامر وجد واخنت لاب اولابوين للزوج النصف
وللامر الثلث والجد السدس وللأخت النصف ثم يرضى الجد نصيبه الى نصيب الأخت فيقسمان للذكر مثل
خط الاثنين اصلها من ستة نقول التسعة للزوج ثلثة وللأمر سهران وللأخت ثلثة وللجد سهم وما زيد
للجد والأخت اربعة لا يستقيم على ثلثة فاضرب ثلثة في ثلثة يكن سبعة وعشرين منها نضع ولو كان كما
ن الأخت اخ فلا عول ولا اكد رتبة لانه يكون للزوج النصف وللأمر الثلث والجد السدس ويسقط الاخ
وكذا لو كان مع الاخ اخت لاشاء نصيبها باخيا سميت اكد رتبة لانها واقعة امرأة من بني اكرم ولا تراكد
رت على زيد مذهبه من ثلثة او جد غال بالجدة وفرض للأخت وجمع سهم الفرض وقسم على النصف
وانما فرض الاول لم يعمل اعصبة لانه لم يبق لها شيء ولا وجه الى القسمة لانه نقص نصيب الجدة من السدس
فصار الى ما ذكرنا ضرره قد سبق ذكر الجدة الصحيحة من الفاسدة وميراثها عند الاقارب
والاجتماع واحكام الحب بين الجدات وهذا الفصل لبيان مراتب الجدات ومعرفتها اعلم ان الجدات على

مراتب الاولى جدت الميت وها ام امه وام ابيه وها وارثان الثانية اربع
جدات جدت ابيه وجدت امه جدت ابيه ام اب ابيه وام ام ابيه وجدت امه ام
ام امه وام اب امه والكل وارثات الا الاخيرة لانها فاسدة فانه دخل في نسبها
اب بين امين الثالثة ثمان جدات جدت ابيه وها ام اب ابيه وها ام اب ابيه وام ام اب
ابيه وها وارثان وجدت ام امه وها ام ام اب ابيه وهي وارثة وام اب ام اب ابيه
وهي ساقطة وجدت اب امه وها ام اب امه وام اب امه وها ساقطات
وجدت ام امه وها ام ام امه وهي وارثة وام اب ام امه وهي ساقطة فان
كان لكل واحد منهن جدتان فمن ستة عشر وهي المرتبة الرابعة وان كان لكل
واحدة من الستة عشر جدتان فمن اثنتين وثلاثين وهكذا الى ما لا يتناهي
والجدات الثمانية على ضربين متحاذيات متساويات وطريق معرفة المتحاذيات ان
ان تلفظ بعدد هن امهات ثم تبدل الام الاخيرة ابان في كل مرة الى ان لا يبقى الا ام
واحدة وتصور ذلك في خمس جدات متحاذيات وقس عليه فنقول
واما المتساويات في الدرجة فالعربي تحب البعدي على ما مر في
الحب ولو سبكت عن عدد جدات وارثات كم باذا بهن ساقطات
فقد عدد المسؤل عنه يمينك ثم انقص منه اثنين وخدها ييسار له
ثم تصنف ما بقي يسار له بعدد ما في يمينك فابليغ فاطرح
المسؤل منه فابقي ففي ساقطة مثاله سبكت عن اربع جدات خذه يمينك ثم انقص
منه اثنين وخذه ييسار له ثم تصنف ما في يسارت بعدد ما في يمينك يكن خمائة
اطرح منه عدد المسؤل وهو اربعة فبق اربعة فبق ساقطة ولو سبكت عن ثلثة
خذه يمينك ثم انقص منه اثنين وخذه ييسار لك ثم تصنف ما في يسارت بعدد ما في
يمينك يكن اربعة اطرح منه عدد المسؤل وهو ثلثة فبق واحد ساقطة واعلم ان
لا ينصور الجدة الوارثة من قبل الام الا واحدة لان الصحاحات منهن ان لا يدخل بين امين
اب فكانت الوارثة ام الام وان علت والعربي تحب البعدي فلا تراث الأخت واحدة كما ذكرنا
في الحب واما لابوينات فيصور ان ميراث الكثير منهن على ما صورت لك ولا يورث مع
لاب الأخت واحدة من قبل الام لان الابوينات تحب به ولا يورث مع الجدة الأختات
احدهما من قبل الام والثانية ام الاب ولا يورث مع اب الجدة الا ثلاث احديهن من قبل
الام والثانية ام ام الاب والثالثة ام اب الاب وعلى هذا كلما زاد في درجة الاجداد و

فأخبر بثلث أحدهما في الآخر يكن ثمانية عشر بينهما وبين خمسة عشر موافقة بالثلث أيضا فأخبر
 بثلث أحدهما في الآخر يكن تسعين وبنى توافق الأربعة بالنصف فأخبر أن كل واحد من اثنين يكن مائة وثمانين
 أخيرا في أصل المسئلة أربعة وعشرين يكن أربعة آلاف وثمانمائة وعشرين منها تصبح أربعة وعشرين
 بنات وست جدات وسبعة أعمام من أربعة وعشرين وللزوجين الثمن ثلثة لا يتقسم ولا يوافق وللبنا
 الثلثات ستة عشر سها موافقة بالنصف فنجمع خمسة وللجدات السدس أربعة بينهما موافقة
 بالنصف أيضا يجمع ثلثة والأعمام سهم من اثنين وخمسة وثلثة وسبعة كل واحد ثمانية فأخبر
 اثنين في خمسة يكن عشرة أخيرا في ثلثة يكن ثلثين أخيرا في سبعة يكن مائتين وعشرة أخيرا في أصل
 المسئلة يكن خمسة آلاف وأربعين **فصل في معرفة التوافق والنكاح والتداخل والنسب**
 أعلم أن كل عددين لا يخلو عن هذه الأقسام الأربعة إما المتماثلان فهما المتساويان كالثلثة والثلثة
 والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبدئية ولما المذاخلان فكل عددين أحدهما جزأ الآخر وهو أن لا يكون
 أكبر من نفسه كالثلثة مع السبعة والأربعة مع الاثنين عشر فالثلثة ثلثة السبعة والأربعة ثلثة الاثنين عشر
 والأربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك أن تسقط الأقل من الأكبر فإن بقي
 فهما متماثلان كالحمة والأربعة مع العشرين فانزلوا إذا سقطت الحمة من العشرين أربع مرات
 والأربعة خمس مرات فثبت العشرين فعملت انهما متماثلان ونقول كل عددين يتقسم الأكبر على
 الأقل فسمي صفة فهما متماثلان كما ذكرنا فانزلوا إذا قسمت العشرين على الحمة كثر أربع أضعاف صفة
 وكذلك إذا قسمتها على الأربعة كثر في خمسة أضعاف صفة وأما التوافق فكل عددين لا يقع أحدهما
 الآخر ولا ينقسم عليه لكن يقسمها عددا آخر فيكونان متوافقين بغير العدد المقتضى كالخمسة مع الاثنين
 يقسمها أربعة فهما متوافقان بالربيع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين ويقسمها خمسة فتوافقهما
 بالحمة وقد يقسمها أعداد كائني عشر وثمانية عشر فانه يقسمها الستة والثلثة والاثنان فيوجد جزء الوفاق
 من الكثر الأعداد فيكون أخصر في الفرب إلى سطر يق معرفة الموافقا أن تقسم أحدهما من الآخر إذا
 فما بقي فخذ جزءا موافقة من ذلك كخمس عشر مع خمسة وعشرين فانزلوا إذا انقصت الحمة عشر بقي عشر
 فإذا انقصت العشرين من خمسة عشر بقي خمسة فإذا انقصت الحمة من العشرين بقي خمسة فتأخذ جزءا موافقة
 من خمسة وطريق معرفة جنس الموافقة أن تسب الواحد إلى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد فهو جنس التوافق
 مثال ما ذكرنا بقي خمسة أنسب الواحد إليها يكن خفا فاعلم أن الموافقة بينهما بالانحاس وان كان الجزء
 المعنى أكثر من عشر كالستة والثلاثين والأربعة والخمسين فالذي يقسمها ثمانية عشر واثنان وعشرون
 وثلثة وثلثون يقسمها أحد عشر وثلثون وخمسة وأربعون يقسمها خمسة عشر فان كان المقسوم
 فردا أولا وهو الذي ليس له جزء صحيح أي لا ينقسم فربما عدد في عدد كاحد عشر فكل الموافقة بينهما

جزء من أحد عشر لانه لا يمكن التقسيم بشئ آخر وان كان العدد المقتضى زوجا كالثمانية عشر فيما ذكرنا
 أو فردا من كتاب وهو الذي له جزءان صحيحان أو أكثر كخمس عشر فان لها جزءين صحيحين وهو الثلث والثلثون
 الثلثة خمسة ويسمى مركبا لانه ينقسم فربما عدد في عدد وهو ثلثة في خمسة فان شئت أن تقول كما
 قلت في العدد الأول هو توافق كل من خمسة عشر وخمسة عشر من ثمانية عشر وان شئت أن تسب الواحد إليه
 يكن من بينهما واحد سها الآخر فنقول في خمسة عشر سها موافقة بثلث الخمسة في ثمانية عشر شئت
 الستين خمس عليه نظائر وأما المتماثلان فكل عددين ليسا متماثلين فكل عددين ولا معنى لثلاثين ولا لغيرها
 إلا الواحد كالحمة مع السبعة والسبعة مع التسعة واحد عشر مع عشرين واما ما رواه أصح في المسئلة
 بما تقدم من الطرق وأردت أن تعرف نصيب كل فربى من النصيب فأخبر بها كان من أصل المسئلة فيما
 ضربته في أصلها فما خرج فهو نصيبه للزوجين ومعرفة نصيب كل وأردت أن تعرف سهمها في خمسة عشر في أصل
 المسئلة يخرج نصيبه فإله أربع زوجات وست أخوات لابوين وعشرين أعمام أصلها من اثني عشر للزوجات
 المتابع ثلثة لا يستقيم ولا يوافق ولا أخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن يوافق بالنصف يرجع إلى ثلثة
 والأعمام واحد من أربعة وثلثة وعشرة بين الأربعة والعشرين موافقة بالنصف فأخبر بنصف واحد سها في الآخر
 يكن عشرين يلم أخرب العشرين في ثلثة يكن سبعين أخيرا في أصل المسئلة اثنين عشر يكن سبعين وعشرين
 منها تصبح فإذا أردت أن تعرف نصيب كل فربى فقل كائنا للزوجات ثلثة مفرقة فيما ضربته في أصل المسئلة
 وهي ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات ثمانية مفرقة في ستين أربع مائة وثمانين وكان للأعمام
 سهم ثمانين يكن ستين وإذا استقبلت أن تعرف نصيب كل وأردت أن تعرف سهمها في ثمانية عشر في ستين
 يكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلث في ستين يكن ثمانية ولكل عم عشر سهم في ستين يكن ستة
 فهذا بيان نصيب السائل ومعرفة نصيب كل فربى وكل وأردت أن تعرف نصيب كل فربى فقل كائنا للزوجات ثلثة مفرقة
 ان شاء الله وطريق آخر لمعرفة نصيب كل فربى أن تقسم المرفوع على أي فربى شئت ثم أفرس ما خرج في نصيب كل
 الذي في الأصل نصيب كل واحد من ذلك الفرق مثال ما تقدم من المسئلة المرفوعة تقسم على الزوجات
 أربع كثر في خمسة عشر نصيب الزوجات ثلثة يكن خمسة وأربعين فهو نصيب كل زوجة ونصيبها
 على الأخوات يخرج لكل أخت عشر نصيبها في ثمانية يكن ثمانية ثمانية يكن ثمانية ثمانية يكن ثمانية ثمانية
 على الأعمام يخرج لكل عم سهم وهو سهم يكن ستة لكل عم وطريق آخر لمعرفة النسبة أن تسب
 سهام كل فربى من أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم ثم تعلى بثلث تلك النسبة من المرفوع لكل واحد من أفراد الفرق
 ومثال مسئلتيان فنقول سهام الزوجات ثلثة تقسمها إلى عدد رؤسهم وهو أربعة يكن ثلثة أربع المرفوع وهو
 خمسة وأربعون ومكذرا تعلى في نصيب الأخوات والأعمام **فصل في معرفة النسب** كائنا كانت
 النسبة دراهم أو دنانير وأردت أن تقسمها على سهام الوفاة فما خرج سها كل واحد من الصحيح

ووفقا للثلاثة

ثم اقسام المبلغ على المسئلة وان كان بين التركة والنصيب توافق فافرض سهام كل وارث من النصيب في التركة
ثم اقسام المبلغ على وفق النصيب يخرج نصيب الوارث ولا الذي يعمل لمعرفة نصيب كل وارث
وان شئت ان تعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة واذا اردت ان تعرف صحة العمل
من خطبة فاجمع تفصيله وقابله فالجمله فان تساوى فالعمل صحيح والا فهو خطأ فاعلم ان العمل صحيح ان شاء الله تعالى
مثاله زوج واخت لأم اصلها من نسبه وتقول الم سبعة والتركة خمسون دينار فافرض سهام الزوج
وهي ثلثه وخمس مائة وخمسين اقسما على المسئلة وهي سبعة يخرج احد وعشرون وثلثا سباع وكذلك
الاخت من الابوين الا ان نصيبها في خمسين اقسما على سبعة يخرج سبعة وسبع
واذا جمعت كانت خمسين فقد صح العمل والطريق النسبة ان تفسد سهام الزوج ومائة ثلثة اسباع فكلوا
من التركة ثلثة اسباعا وهي احد وعشرون وثلثا سباع وهكذا تفعل بالباقي وطريق القسمة ان تفسد
التركة على سبعة يخرج سبعة ويسبق فيها في سهام الزوج وهي ثلثة يكن احد وعشرون وثلثا سباع
وهكذا تفعل بالباقي آخر زوج وابوان اصلها من ابني عشر وتقول لخمسة عشر والتركة اربعة وعشرون
دينارا بينهما موافقة بالثلث فافرض سهام النسيب وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون مائة
واربعة وعشرين اقسما على وفق النصيب وهو ثمانية يكن اربعة واربعين اقسما في سهم الزوج اربعة وعشرين
وبواقي مائة اربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنى عشر اقسما على خمسة يكن اثنى عشر اقسما في سهم الزوج
سهام الزوج وهي ثلثة في ثمانية وعشرين يكن اربعة وعشرين اقسما على خمسة يكن ثمانية وعشرون اقسما في سهم الزوج
فقد صححت المسئلة وطريق القسمة ان تفسد في التركة وهو ثمانية وعشرون في وفق المسئلة وهي خمسة يخرج
خمس وثلثة اقسام ان فرضت في سهام الزوج يخرج لثلاثة عشر اربعة اقسام في سهام الابوين اثنان وعشرون
وخمس في سهام البنات اربعة اقسام والمجموع اربعة وعشرون وقد صححت وطريق النسبة ان تقول
للزوج ثلثة من خمسة عشر يكون له خمس التركة وهو ستة عشر اربعة اقسام في سهام الابوين اثنان وعشرون
خمس عشر سهما وعشرون فاعطهما سدس التركة وعشرون مائة اثنان وعشرون وخمس للبنين ثمانية
من خمسة عشر مائة وخمس فلها الثلث التركة وخمسها وذلك اربعة واربعون اربعة اقسام في المجموع اربعة
وعشرون فقد صححت المسئلة واذا كانت سهام المسئلة عددا اصما فاعمل ما ذكر من طريق الطريقة الطرية فان
يقي شي لا ينقسم بالاحاد فافرض في عدد الجائز ثلثة ثم اقسره فان بقي شي لا ينقسم فافرض في عدد
الارز اربعة فان بقي شي فاقسمه لاجزاء الى الاداة مثال زوج وجدة وجد وبنت من ابني عشر
تقول في ثلثة عشر والتركة احد وثلثون دينارا فافرض سهام الزوج ثلثة في التركة يخرج ثلثة وتسعون
اقسما على المسئلة ثلثة عشر يخرج لكل واحد سبعة في اثنان لا ينقسمان بالاحاد فافرض بها في عدد القاريط

مكن

يكرر اربعين اقسما على المسئلة وهي ثلثة عشر يخرج ثلثة يبقى واحد اقسما ان كان اثنى عشر اقسما على المسئلة
بالاجزاء فيكون للزوج سبعة واثني عشر وثلثة قاريط واثنا عشر جزءا من ثلثة عشر جزءا من اربعة وثلثة سهمين
اضرب ما في احد وثلثين يكن اثنى عشر وستين اقسما على المسئلة يخرج اربعة بقي عشر اقسما في القاريط يكن
ما بين اقسما على المسئلة يبقى جتان الحج خمسة عشر بقي خمسة اقسما حبات يكن خمسة عشر اقسما على المسئلة
يبقى جتان اقسما ان كان ثمانية اقسما بالاجزاء ففصل للجد اربعة واثني عشر وخمسة عشر قاريطا وجدة وثمانية جزءا
من ثلثة عشر جزءا من اربعة وثلثة مثله وللبنات ضعف الزوج وهو اربعة عشر دينار اوستة قاريط وارزة
واحد عشر جزءا من ثلثة عشر جزءا من اربعة وثلثها احد وثلثون دينار افضت المسئلة وكذلك تقسم بين ارباب
الديون فتجعل مجموع الديون كتنصيص المسئلة وتجعل كل دين كسهم وارث **فصل** ومن صالح من الزماد
او الورثة على شيء من التركة فافرضه كان لم يكن ثم اقسم الباقي على سهام الباقيين مثاله زوج وام وعم صالح
الزوج سهم نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فالمسئلة مع وجود الزوج من ثلثة للزوج والنصف ثلثة
وللام الثلث سهمان والعم الباقي سهم فلما صالح الزوج على المهر وخرج من بين الورثة فالح سهمها من التفتيح
وهي ثلثة واقسم باقي التركة على الثلثة الباقية فما اصاب السهمين فللام وما اصاب السهم فلعم وقد سبق في
الصلح بفرعه وتعليقه بتوفيق الله تعالى وعونه **السائل المكلف** وقد تقدم ذكرها في اثناء الفصول واثبت
اسما لها على الخاتمة ليسهل تناولها وهذه مسائل لم تذكر في المسئلة زوج وام واثنان من ولد لام واخوة او
اخوة واخوات من الابوين النصف وللأم السدس وللاولاد الام الثلث وكذا لو كان مكان الام جدة هذا
قول ابى بكر وعمر وعلي وابي عباس وهو مذهبنا وقال ابى مسعود وزيد بن ثابت العصبية من ولد الابوين يشاكون
ولد الام في الثلث وهو قول عمر اوافاه قضي اولاً بمثل مذهبنا فوفعت في العام القابل فاراد ان يقضي بمثل قضائه
الاول فقال احد الاخوة لا بويين بالامر المؤمنين هب ان ابانا كان حارا السننا من ام واحدة فترك بينهم وقال ذلك
على ما قضينا وهذا على ما نقيض سميت مشركة لان عمر رضي الله عنه ترك بينهم وحاربة لقوله هب ان ابانا كان
حارا ولو كان مكان الاخوة لا بويين اخوة لا ب سقطوا ولا يكون مشركة والفتوح مذهبنا لقوله عليه السلام
للقول الفريض باحلفا فما ائتت فلا ولا عصبية ذكره الله يقضي تقديم اولاد الام فمن ترك بينهم فقد خالف الفرض
ولانه يوافي الأصول فان اولاد الام اصحاب فرض بنقل الكتاب واولاد الابوين عصبية بنقل الكتاب على ما
سبق والشريك بنا في ذلك **الحرف** امة وجد واخت سميت خرفاء لان اقاربهم تحرقها قال ابو بكر
للأم الثلث والباقي للجد وقال زيد للام الثلث والباقي بين الجد والاخت الثلثا وقال علي للام الثلث
والاخت النصف والباقي للجد وعن ابن عباس روايتان في رواية للاخت النصف والباقي بين الام والجد
نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي الله عنه للاخت النصف وللأم ثلث الباقي والباقي للجد وسميت عثمانية
لان عثمان انقذه فيها يقول خرق الابحار فقال للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفان قالوا وبه

سميت خرقاء وبني مثلثة عثمان ومربعة ابن مسعود ومخمسة الشعي لان الحاج ساه عنهما قال اختلف
 فيها خمسة من القضاة واذا انصف اليهم قول القديين كانت مسدسة المروانية ست اخوات متفرقات
 وزوج للزوج النصف وللأختين لا بويين الثلثان وللأختين لأم الثلث وسقط اولاد الاب اصلها
 من ستة وتعود الى سبعة سميت مروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وتسمى امرأة شهاب بن هاشم الخزيمية
 لثلاث جدات متحاذيات وجد وثلاث اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عباس الجدات السدس والباقي
 للجد اصلها من ستة وتقع من ثمانية عشرة قال علي رضي الله عنه للأخت من الابوين النصف ومن الاب السدس
 ككلمة الثلثين وللجدات السدس وللجد السدس وهو قول ابن مسعود وعن ابن عباس رواية شاذة للجد
 أم الأم السدس والباقي للجد وقال زيد للجدات السدس الباقي بين الجد والأخت لا بويين والأخت لا بويين
 على اربعة ثم ترد الأخت من الاب ما اخذت على الأخت من الابوين اصلها من ستة وتقع من اثنين وسبعين
 وتقع بالاختصار الى ستة وثلثين للجدات ستة وللأخت من الابوين نصيبها ونصيب اخواتها خمسة عشر
 وللجد خمسة عشر سميت خزيمية لان حمزة الزيات سئل عنها فاجاب بقوله الجوزية الدنيارية زوجة
 وجدة وبناتان واثنا عشر لثنا واثنا عشر لاجل لاب وام والوزعة ستمائة دينار للجدة السدس ما يترك
 وللبنين الثلثان اربع مائة دينار وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً
 لكل اخ ديناران وللأخت ديناراً ولذلك سميت الدنيارية وتسمى الداء ودية لان الداء ودية الطائيل
 عنها فصرها هكذا فجاءت الأخت الى ابي حنيفة رحمه الله فقالت ان اخي مات وترك ستمائة دينار فما أعطيت
 الا ديناراً واحد فقال من قسم الزكاة قالت تتركك داود الطائيل فقال هذا لا يظلم هل ترك اخوك حقة قالت
 نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك مملوكاً اثني عشر خرافاً قالت نعم قال
 اذن حلك ديناراً وحزب المسئلة من المصاريب فيقال رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر داراً ذكوراً واثنا ثمانية
 صاباً احدهم ديناراً ولحملاً الامتحان اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع اخوات لا باصلها من
 اربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلثة وللجدات السدس وللبنات الثلثان ستة عشر وللأخت ما يبقى من مائة ولا
 موافقة بين السهام والروس لا بين الروس والروس فيحتاج الى ضرب الردس بعضها في بعض فاضرب اربعة
 في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في مائة واربعين ثم اضرب مائة واربعين في تسعة يكن
 القوامين وستين فاضربها في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن ثلثين القوامين واربعين منها نصيب
 المسئلة وجه الامتحان ان يقال رجل خلف اصنافاً عدد كل صنف اقل من عشرة ولا تقع مسئلته الا بما يزيد
 على ثلثين القوام المأمونية اربان وبناتان ماتت لحددي البنيتين وخلفت من خلفت سميت مأمونية لان
 المأمونية اراد ان يوتي ضئاً البصرة احداً فاحضر بين يديه يحيى بن اكثم فاسحق فضاله عن هذه المسئلة
 فقال يا ابي المأمونية اخبرني عن الميت الاول ذكرنا كان اوائني فسلم المأمون انه يعلم المسئلة فاعطاه العهد

وولاه القضاء والجراب فيها تختلف بكون الميت الاول ذكرنا واثنى فان كان ذكرنا فالمسئلة الاولى من ستة للبنيتين
 الثلثان وللأبوين السدس ان ماتت احدي البنيتين فقد خلفت اخناً وجداً صحيحاً اباً اب وجدة صحيحة أم اب
 فالسدس للجدة والبناء للجد وسقطت الأخت على قول ابي بكر وقال زيد للجدة السدس والباقي بين الجد والأخت
 اثنا عشر على ما عرفت من الأصول وصحح المداخلة كما ظهر من الطريق وان كان الميت الاول اثنى فقد ماتت
 البنت عن أخت وجدة صحيحة أم وجد فاسد اباً أم فللمتة السدس وللأخت النصف والباقي رد عليها و
 سقط للجد الفاسد بالاجماع **مسألة** من مشابه الفرائض مما يسأل عنها ويختص بها الفرضيون ذكرناه باربعة
 للحاظر قال محمد بن الحسن رحمه الله جاء رجل الى قوم يقتسمون ميراثاً فقال لا تقسموا فان لي مرة غايبة فان كانت
 حية ورثت هي ولم ارث انا وان كانت ميتة ورثت فلهذه امرأة ماتت وترك اثناً واخيتين لا بويين واختاً لأم
 واختاً لاب هو زوج اختها لا تميرها فالاختين الثلثان وللأم الثلث السدس وللأخت لأم السدس ان كانت حية
 ولا يبقى لزوجها شيء لانه عصبة فانه اخ لاب وان كانت ميتة فله الباقي وهو السدس لانه عصبة امرؤ بآل
 الى قوم يقتسمون ميراثاً فقالت لا تقسموا فاتي جلي فان ولدت غلاماً ورثت وان ولدت جارية لم يرث
 صورته رجل مات وترك بنتين وعملاً وامراً جلي من أخيه فان ولدت غلاماً فهو ابن أخيه وهو عصبة مقدم على
 العم فوثر فان ولدت جارية فهي بنت اخ من ذوي الارحام فلا يرث ولو قالت ان ولدت غلاماً لا يرث
 وان ولدت جارية ورثت صورته امرأة ماتت عن زوج وام واختين لا بويين من الابان ولدت جارية فيلحقها
 لا بويها فيكون للام السدس وللزوج النصف وللأخت لاب النصف وللأختين لأم الثلث اصلها من ستة تعود الى
 سبعة وان ولدت غلاماً فالزوج النصف وللأم السدس ولا اولاد الأم الثلث ولا شيء للام لانها عصبة
 وان قالت ان ولدت غلاماً لا يرث هو ولا انا وان ولدت جارية ورثت انا وهي فهذا رجل مات ولدت له
 حامل حملة الغيرة قال لها مولاهما ان كان في بطنك جارية فانت حرة فاذا ولدت جارية تبين لها حرة وابنتها حرة
 فبرئان وان ولدت غلاماً فهي جارية وابنتها جارية ولو علقت الحرة بكونه غلاماً فالجواب على الحكمي وان قالت
 ان وضعت ذكرنا او اثنى لم يرث وان وضعت ذكرنا واثنى ورثا هذا رجل ترك ما واختاً لاب وام وجداً وامراً
 اب جلي وان ولدت ذكرنا او اثنى غداً للجد ودية ستمائة على الأخت لا بويين وان ولدت ذكرنا او اثنى رد على الأخت
 الى تمام النصف وبقي لها نصف تسع وهي مخنمرة زيد وان قالت ان ولدت ابناً ورثت انا وهو ثلث المال وان
 ولدت بنتاً لم يرث شيئاً هذا رجل تزوج ابن ابنته بنت ابن ابن له اخر فولدت ابناً وصالحاً لابن في درجة
 امه ثم مات الرجل وخلف سوي هذين البنيتين لها الثلثان والباقي وهو الثلث بين الغلام وامه للذكر
 مثل حظ الانثيين ولو ولدت بنتاً سقطت لا سكمال البنات الثلثان وعدم المصعب لها ولو قالت ان ولدت
 ابناً لم يرث شيئاً وان ولدت بنتاً فلها النصف وفي الثمن والباقي للعصبة هذا رجل خلف عصبة وعبدتين
 لا مال له غيرهما فاعتقها العصبة فشهد بعد العتق لامرأة لها زوجة الميت حامل منه فان ولدت غلاماً

لورثته لو رثنا سقط العصبة فبطل عتقها فبطلت الزوجة والنسب فتورثها يورث الي
 ابطاله وان ولدت انتي فلها الثمن وللبنت النصف والباقي للعصبة ونفذ عتق العبد لان للعصبة فيها
 نصيب فان كان مورثا يضمن نصيبها وصحت شهادتها وثبت النكاح والنسب وان كان معسر ايسر العبد
 والمستسقى كالمالديون وهذا كله على قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله رجل خلف خلفا وعمما ورثه خاله
 دون عمه هذا رجل تزوج اخوة لابيها امراته فجاءت بابتين فزوج خاله وابن اخيه وهو اقرب من العم ويقال
 رجل خاله ابن اخيه ويقال رجل هو خاله وعمه ويقال عم خاله رجل خلف زوجته ولها ما لها الثمن والباقي لاختها
 هذا رجل تزوج ابنة عمه فولدت ابنا فزوج ابنة عمه ورجل خلف زوجته ورجل تزوج ابنة عمه
 ابنة امه فولدت ابنا فزوج ابنة امه ورجل خلف زوجته ورجل تزوج كل واحد منهما
 امه فولدت ابنتين فكل واحد من عمي الآخر وصورة اخرى رجل تزوج اخوة كاهنه امه لابيها فولدت
 ابنا فالملوك يورثون عم الرجل والرجل يورثه رجلان كل واحد منهما خال الآخر صورته رجلان تزوج كل واحد
 منهما بنت صاحبه فولدت ابنا فالابن كل واحد منهما خال الآخر او يقال هو رجل تزوج ابنة امه
 باخته كاهنه فولدت ابنا فالملوك يورثون عم الرجل والرجل يورثه رجلان كل واحد منهما خال الآخر صورته
 رجل تزوج امرأة وتزوج ابنة امها فولدت ابنتين فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الابن
 رجل خلف مالا وورثة فيهم رجل واحد فان كان ابن الميت فله الف درهم وان كان ابن عمه فله عشرون
 الف هذا رجل ترك ستين الف درهم وترك ثمانية وخمسين بنتا فان كان الرجل بنتا قاسم من نصيبه
 الفان وان كان ابن عم فله من الثلثان وله الباقي وهو عشرون الف رجل باع اباه في امه هذه حرة
 تزوجت عبدا فاذا ولد لها ابنا فترطلقها فتزوجت سيده على مهر فطالبت به وقد افسى ففرض لها بالعبد فوكت
 ابنتها منه بديعه وقبض مهرها من منه رجل خلف ست وارث وتسعين دينار فامساك احدهم دينار
 واحد هذا رجل خلف مالا ورجلا واما اختين واختا لاب فمستلته يصنع من تسعين وتسعم
 الاخت من لاب دينار واحد مريض قال لرجل يرثني زوجتك وجدناك وعمتك وخالناك واختناك
 هذا المريض تزوج جدتي الرجل فولدت كل واحدة بنتين فمما خالنا وعمناه وقد كان الرجل تزوج جدتي
 المريض جدتيه وتزوج ابو المريض امه الصبيح فولدتا بنتين فمما اختين المريض كاهنه واختا لاهله فاما مات
 المريض بمدايه فقد خلف زوجتين هما حذنا الخاطب واديع بنات هن خالنا وعمناه وجدنا ههنا
 زوجناه واختناه واختين لاب ههنا اختاه لاهله امرأة تزوجت اربعة ورثت من كل واحد نصف لما
 هذه امرأة ورثت هي وولدها اربعة اعبد فاعتقاهم ثم تزوجهم على التعاقب ما رثا لها من كل واحد الزوج
 بالنكاح والزوج بالولاء وذلك نصف ماله امرأة وابنتها اقسما مال ميت نصفين بغير كاهن هذا رجل
 تزوج بنته ابنا اخيه فولدت منه ابنا فمات هذا الرجل بعد موت ابن اخيه فترك بنته فلها النصف وترك

وهو ابن اخيه فباخذ الباقي بالنصف هو النصف ثلثة اخوة ورثت لحدن سبعة اشباع المال وكلوا
 حدين من الاخرين سبعة هؤلاء ثلثة اخوة لاهل لحدن ابن عم فله من ثلث المال بالافق لكل واحد تسعة والباقي
 وهو ستة اشباع لان العرف في معه سبعة اشباع رجل خلف ثمانية بنين ومالا فقال باخذ الاكبر عشرة
 دنانير وتسع مابقي والثاني عشرة دنانير وتسع مابقي والثالثة ثلثين دنانير وتسع مابقي والرابع اربعين
 دنانير وتسع مابقي والخامس خمسين دنانير وتسع مابقي والسادس مئتين دنانير وتسع مابقي
 والسابع سبعين دنانير وتسع مابقي والثامن الباقي ففعلوا ذلك فكان المال بينهم على السؤل الجواب
 كان المال ستمائة واربعين دنانير فاذا اخذ الاكبر عشرة دنانير بقي ستمائة وثلثون دنانير تسعها سبعة
 باخذها بقي معه ثمانون وهو ثلث المال يبقى خمسمائة وستون فاذا اخذ الثاني عشرين دنانير وتسع الباقي
 ستين صار معه ثمانون وهو ثلث الجميع يبقى اربع مائة وثمانين فاذا اخذ الثالث ثلثين وتسع الباقي
 خمسين نصيبه ثمانية ايضا يبقى اربع مائة فاذا اخذ الرابع اربعين وتسع الباقي اربعين نصيبه ثمانية
 ايضا يبقى ثلثمائة وعشرين فاذا اخذ الخامس خمسين وتسع الباقي ثلثين يبقى مائتان واربعون
 فاذا اخذ السادس ستين وتسع الباقي عشرين يبقى مائة وستين فاذا اخذ السابع

سبعة وتسع الباقي عشرة يبقى ثمانون باخذها الثامن فحصل لكل واحد منهم
 ثمانون قد تم كتاب الاختبار وهو لله الملك الغفار المستحي يخرج دقاني
 مسأيل المختار على يد اصغى العيال بولي حسن الفاتر ان فكان الحامد
 لله تعالى والمصلي على نبيه خير الخلق والابرار وعبر الابرار
 والهابير الطير الطاهر الاخبار والتابعين
 الذين هم من المهاجرين والانصار جعل الله
 لهم من جملة الانوار في يوم الحشر والقرار
 في دارهم من نور

سنة خمس وثلثين
 وتسع مائة
 لطيبة النور
 المصطفى
 محمد بن



